جامعـة أحمد زبانة غليـزان
كليـة الحقـوق
قسم القانون العام

أطروحة لنيل شهادة دكتوراه - الطور الثالث في الحقوق -
تخصص: القانون العام
الموسومة ب:

رقابة القضاء الدستوري
على القوانين والتنظيمات الماسة بالحقوق والحريات
- دراسة مقارنة -

من إعداد الطالبة:
بخات كلتومة

تحت إشراف:
أ.د خلفاوي خليفة

أعضاء لجنـة المناقشـة

اسم ولقب الأستاذ	الرتبـة العلمية	مؤسسة الانتماء	الصـفة
زقاي بغشام	أستاذ	جامعة أحمد زبانة غليزان	رئيـسا
خلفاوي خليفة	أستاذ	جامعة أحمد زبانة غليزان	مشرفا ومقـررا
بنور أسماء	أستاذ محاضر " أ "	جامعة أحمد زبانة غليزان	منـاقشا
جباري ميلود	أستاذ محاضر " أ "	جامعة أحمد زبانة غليزان	منـاقشا
جلطي أعمر	أستاذ	جامعة عبد الحميد ابن باديس مستغانم	منـاقشا
جعفري نعيمة	أستاذ	جامعة مولاي الطاهر سعيدة	منـاقشا

السنة الجامعية 2026/2025

﴿ وَقُل رَّبِّ أَدْخِلْنِي مُدْخَلَ صِدْقٍ وَأَخْرِجْنِي مُخْرَجَ صِدْقٍ وَاجْعَل لِّي مِن لَّدُنكَ سُلْطَانًا نَّصِيرًا ﴾

سورة الإسراء الآية 80

شكروتقدير

الحمد لله نحمده حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه كما ينبغي جلاله وعظيم سلطانه على نعمته علي وتوفيقه لي في إنجاز هذا العمل

أتـقـدم بجزيل الشكر والإمتنان وخـالـص معـانـي التقـدير والإحترام إلــى الأستاذ المشرف أ.د خلفاوي خليفة الـذي شرفني بمرافقته لـي طيلة فترة إنجاز هـذا البحث في خطى حثيثة ثابتة، الذي لم يدخر جهدا إلا وبذله ولم يبخل نصيـحة إلا وأسداها كانت لــي حافزا ودعما لإتمام هذا العمل البحثي

كما لا يفوتني في هذا المقام أن أتقدم بخالص الشكر إلى أ.د جعفري نعيمة التي كانت ولا زالـت قدوة لي في مجال البحث الأكاديمي، والتي كان لها بصمة في تشكيلي لتقارب فكري وإنجذاب بحثي في مجال الحقوق والحريات عامة والقضاء الدستوري خاصة، أعبـر عن إمتناني لـها في مدّها يد العون رافعة عني حرج الطلب

وخالص شكري وتقديري إلى كل الأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة كل بإسمه وصفته على تشريفهم لـي بمناقشة هذا العمل وإبداء ملاحظاتــهم في شأنه، ولا أغفل عن أن أعرب عن عظيم إمتناني إلى الطاقم الإداري لكلية الحقوق بجامعة أحمد زبانة غليـزان وإلـى أمينة مكتبة كــلية الحقوق والعلـوم السياسية بجامعة سعيدة هرباجي سمية لرحابة صدرهم وسعة صبرهم في تذليلهم للصعوبات التي واجهتني في عملية البحث

والشكر موصول إلى كل من ساهم من قريب أو بعيد في إخراج هذا العمل البحثي في صورته النهائية

الإهـداء

إن لتحصيل العلم ثمن لا يدفعه المتعلم وحده

إلى كل من دفع معي الثمن

إلى أصحاب الفضل الأكبر

إلى أبي وأمي أطـال الله عز وجل في عمرهما

إلى من تحملتني طيلة فترة إنجاز هذا العمل إلى معينتي في تحمل الصعاب...

إلى أختـي

إلى من شجعاني على المواصلة والاستمرار رغم الصعوبات .....

إلى أخـوي

إلى كل من علمني حـرفا

أساتذتي الأكـارم

عـرفانا مني بصنيعهم وتقديرا

أهـدي ثمرة هـذا الجهد المتواضع

قائمة بأهم المختصرات

قائمة المختصرات باللغة العربية

ط: الطبعة.

ع: عدد.

مج: مجلد.

د.س.ن: دون سنة نشر.

د.ب.ن: دون بلد نشر.

د.ذ.د.ن: دون ذكر دار نشر.

د.ذ.ت: دون ذكر تخصص.

د.ذ.س.م: دون ذكر سنة المناقشة.

ج.ر.ج.ج: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية.

ج.ر.م: الجريدة الرسمية المصرية.

ص: الصفحة.

ص ص: من الصفحة الى الصفحة.

قائمة المختصرات باللغة الأجنبية

List of acronyms

p: the page.

pp: from page to page.

N: the number.

USA: United States of America.

Liste des acronymes

Ed : Editions.

op.cit : ouvrage précédemment cité.

J.O.R.F: JOURNAL OFFICIEL DE LA RÉPUBLIQUE FRANÇAISE.

V: Volume.

N: Numéro.

p: page.

p p: De la page jusqu’a la page.

مقدمــة

تعد سيادة القانون المستمدة من سيادة الدستور وسموه داخل النظام القانوني حجر الأساس للحكم في الدولة وعماد مشروعية السلطة فيها حتى أنها تمثل ضمانا لازما لازدهار الحقوق والحريات[1]، وينبثق عن سيادة القانون قيام الدولة القانونية، والتي تستوجب بالدرجة الأولى وجود دستور يترأس التدرج الهرمي للقواعد القانونية ويؤسس في أحكامه لقواعد ومبادئ دستورية تهدف إلى خلق بيئة تتعايش فيها السلطة والحقوق والحريات ترسيخا لقيمها.

ولما كانت الحقوق والحريات تتبوأ موقعا مهما ضمن أحكام الوثيقة الدستوريــة إستنادا إلى إتساع كتلتها الدستورية، وإن كان القانون الوضعي يضع الإطار الحقيقــي الناظم لممارستها والتمتع بها في ظل القيود الواردة عليها، فإنه يقع لزاما على كل نص تشريعي أو تنظيمي التقيد بما يفرضه النص الدستوري من ضمانات مقررة لها بناء على أن الدستور أساس الشرعية في الدولة ومرجع لكل نص قانوني يصاغ.

غير أن دسترة الحقوق والحريات لا تكفــي للجزم إطلاقا باحترام السلطات خلال تأديتها لمهامها المسندة إليها للضمانــات التي أحاطها بها المــؤسس الدستوري إيمانا بأن الحماية المقررة لها لا تقف عند حد النص عليها لإنها تظل ناقصة حتى تكتمل بتأمين آلية قانونية إجرائية كفيلة برقابة مدى إحترامهــا على مستوى المنظــومة التشريعية، اعتبارا أن أهم صفة لازمة لاحترام القــاعدة القانونية تتمثل في الجزاء المترتب على مخالفتها وهذا ما تحققه الرقابة على القوانين والتنظيمات الماسة بالحقوق والحريات.

والخلاصة أننا نلتمس، أن رقابة القضاء الدستوري تعد مقياسا لتجسيد دولة القانون لكونها وسيلة فعالة في ضمان احترام الحقوق والحريات إنطلاقا من رقابة دستورية القوانين والتنظيمات المنظمة لها في ضوء الأحكام والمبادئ الدستورية إذ يسعى القاضي الدستوري وهو بصدد ولايته في رقابة توافق النصوص القانــونية على تحري مواضع المخالفة الدستورية وإتخاذ القرارات اللازمة في شأنها منعا لاستمرارها، فقد ضَمِنَ الدستور أحكام ومبــادئ جوهرية تغطي العديد من المجالات تتصل إتصالا وثيقا بالحقوق والحريات تقتضي إيجاد أداة تفرض احترام السلطات له فيما يصدر عنها من أفعال، والتي بالضرورة تحققها رقــابة القضاء الدستوري التي تستهدف إعلاء كلمة الدستور الحامي الأول لها عن طريق الرقابة

[1] أحمد فتحي سرور، الحماية الدستورية للحقوق والحريات، المجموعة العلمية للطباعة والنشر والتوزيع، ط 1، القاهرة، مصر، 2021، ص ص 3 – 7.

على دستورية القوانين والتنظيمات التي قد تنشئ أوضاعا تخل بالضمانات الدستورية المعترف بها للحقوق والحريات.

وفي هذا الشأن، لا يمكن إنكار أهمية بسط رقابة القضاء الدستوري في درء التجاوزات التي تلحق الحقوق والحريات ضمن القوانين والتنظيمات تماشيا وتنامي الاعتراف الدولي والداخلي بالحقوق والحريات وتعاظم الترسانة الحقوقية نتيجة هذا الاعتراف، لقدسيتها بالنسبة للشعوب والذي يظل مفرغا من جدواه وإن إتصل بالتأسيس لها في الوثيقة الدستورية لغياب الآلية الإجرائية الرادعة والمفعلة لهذه الأحكام الدستورية، حيث يمثل القضـــاء الدستوري خط دفاع فعال لرصد الانتهاكات التي قد تطرأ عليها لارتباطهـــا بالدستور بالدرجة الأولى، إذ أنه يسهر على ربط الخروقات الناشئة بحقها ضمن النصوص التشريعية بتجاوز النص الأسمى وعدم احترامه الأمر الذي ينهض بها لتزدهر في ظل إجتهادات قضـــائية دستورية موسعة من نطاقها من جهة ومضفية عليها قيمة دستورية من جهة ثانية.

كما يستمد هذا الموضوع أهميته من إتصاله بعناصر جوهرية في أي نظام قانونـــي بداية برقابة القضاء الدستوري التي أضحت جل دول العالم تؤسس لها في دساتيرها لدرايتها بدورها الفاعل في ضمان استمرار الدولة على مستوى المؤسسات الدستورية والشعب الذي يهتم بضمان تمتعه بحقوقه وحرياته التي أقرها له المؤسس الدستوري المنظمة بموجب قوانين وتنظيمات في الحدود التي وضعت لها[1]، يضاف إليه دور الرقابة الدستورية في تجسيد تعايش سلمي بين السلطة والشعب أين تقف حائلا أمام السلطة بمقتضى ما يسنده إليها الدستور من إختصاص في رقابة الدستورية لتسلطها على الحقوق والحريات.

ولا نغفل كون كل من الحقوق والحريات وكذا القوانين والتنظيمات المتصلة بها موضوعا متجددا لإتصالهما ببعضهما فتضخم الكتلة الدستورية للحقوق والحريات يدفع إلى إتساع القاعدة التشريعية المتعلقة بها ومنه بالتبعية تدخل رقابة الدستورية لتقفي مكامن العيوب الدستورية وإزالتها.

تستند أسباب إختيار موضوع الدراسة إلى أسباب ذاتية وأخرى موضوعية فأما عن الأسباب الذاتية فتنصرف إلى الإيمان الراسخ بأهمية دور رقابة القضاء الدستوري في دفع الحقوق والحريات إلى التطور وإلى التأثر بالإهتمام الذي أحدثه التعديل الدستوري الجزائـري الأخير، من ضجة في الوسط الإجتماعـــي الإعلامي والأكاديمي خصوصا بعد إتساع نطاق الحقوق والحريات واستبدال المجلس الدستوري بالمحكمة الدستورية لتولي رقابة دستورية القوانين، أما الأسباب الموضوعية فتعود إلى الإهتمام بالقانون الدستوري

[1] محمد عبد الرحيم حاتم، إتجاهـــات القضاء الدستوري في مجال الرقـــابة على دستورية القوانين " دراسة مقارنة "، مركز الدراسات العربية، ط 1، مصر، 2019، ص 31.

لاسيما القضاء الدستوري رغبة في اكتساب المزيد من المعلومات بخصوصه مع تقصـــي درجة تقدم رقابة القضاء الدستوري الجزائري على القوانين والتنظيمات حماية للحقوق والحريات بالمقارنة مع رقابة القضاء الدستوري الفرنسي والمصري بالغوص في الأسلوب المتبع في رقابة الدستورية أمـــام كل جهة للقضاء الدستوري، ومن ثم استخلاص مواطن قوتها وضعفها حتى يتم اسقاطها على المحكمة الدستورية بهدف إثراء رقابة القضاء الدستوري الجزائري.

أما مبررات وقوع الاختيار على المجلس الدستوري الفرنســي والمحكمة الدستورية العليا المصرية لمظاهاتها مع المحكمة الدستورية الجزائرية فيعود أساسا لحداثة هذه الأخيرة في تولي رقابة الدستورية مما يثير الجدل حول أسلوب عملها، رقابة دستورية سياسية كالمجلس الدستوري أو رقابة دستورية قضائية مثل المحكمة الدستورية العليا، ولاتباع جهتي رقابة القضاء الدستوري الفرنسية والمصرية نمطين مختلفين لرقابة الدستورية تمتد جذورهما في عمق تاريخ رقابة الدستورية ومنه فإنهما ثريان بإجتهادات القضاء الدستوري في مجال الحقوق والحريات مما يجعلهما موضوعان خصبان للدراسة ومؤثران على النتائج المتوصل إليها في ختامها.

يضاف إليه الرغبة في التحقق والبحث عن مـدى تفرد فكر المؤسس الدستوري الجزائري عن حقل فكر مثيله الفرنسي فلا يخفى على الباحث في القانون الجزائري التشابه الملفت بينهما والراجع إلى تبنـــي النظام القانوني الجزائري النهج اللاتيني الذي يتزعمه النظام القانوني الفرنسي.

وكأي بحث علمي أو دراسة أكاديمية يواجه إنجازه صعوبات، فقد إعْتَرَضَتنَا في مراحل إخراج هذه الدراسة في شكلها النهائــي عراقيل أبرزها قلة الدراسات المتخصصة بتحليل أحكام القضـــاء الدستوري والتعليق عليها خاصة المتعلقة بالحقوق والحريات، يزيد على ذلك كثرة المراجع العلمية العامة التي تتعلق برقابة القضاء الدستوري ودورهــا في حماية الحقوق والحريات الأمر الذي صعب حصر مراجع الدراسة وحدود الأخذ بها، في مقابل قلتها إن لم نقل ندرتها في جزئيات معينة مثل ماهية جوهر الحقوق والحريات بالأخص على مستوى القضــاء الدستوري الجزائري أو رقابة القاضــي الدستوري على القوانين الخالية من المضمون القاعدي.

لذلك فإن هذه الدراسة، تستهدف التعمق في تاريخ رقــابة القضاء الدستوري بالأنظمة القــانونية المقارنة محل الدراسة للتوصل إلى مواطن القوة والضعف فيها، بالمظاهات مع رقابة القضاء الدستوري الجزائري لتحسينها والرفع من فاعليتها في حماية الحقوق والحريات وتحصينها ضد الإنتهاكات المحتملة من قبل القوانين والتنظيمات في المنظومة التشريعية، وذلك بإبراز دور رقابة القضاء الدستوري بالأنظمة

القانونية المقارنة في حماية الحقوق والحريات مما يلحقها من تجاوزات بالتطرق إلى الآليات المعتمدة لهذه المهمة ومقارنتها فيما بينها وصولا إلى أنجعها لأجل ضمان هذه الأخيرة وكيفية استعمالها من قبل القضاء الدستوري، يضاف إليه التفتيش عن مختلف المواضع التي قد تعيق مساهمة رقابة القضاء الدستوري في حماية الحقوق والحريات ثم محاولة البحث عن حلول من شأنها أن تساعد في تجاوزها.

من منطلق عدم السبق بحثا في بيان علاقة رقابة القضاء الدستوري بالحقوق والحريات وبمقتضى خاصية البحث العلمي في التراكم والتجدد، فقد استندنا في إعداد هذه الدراسة إلى أخرى عالجت الموضوع بكيفيات وزوايا مختلفة تمحورت فيها الدراسات بين القضاء الدستوري الجزائري والفرنسي في الغالب، منها رسالة الباحث بن دراج علي إبراهيم الموسومة بتطور نظام الرقابة على دستورية القوانين في الجزائر – دراسة مقارنة –، والتي تشابهت مع دراستنا في المظاهات بين القضاء الدستوري الجزائري والفرنسي غير أنهما إختلفتا في النطاق الزمني كون الأولى أعدت في ظل التعديل الدستوري الجزائري لسنة 2016 بينما الثانية في تعديل 2020، فضلا عن معالجتها رقابة القاضـــي الدستوري على جميع النصوص القــانونية المختص بها في حين إقتصرنا في دراستنا فقط على القوانين والتنظيمات لا غير.

كذلك من بين الدراسات السابقة التي تم الاعتماد عليها أطروحة الباحثة سميرة عتوتة الموسومة بالرقابة على دستورية القوانين في الجزائر من المجلس الدستوري إلى المحكمة الدستورية التي حللت فيها رقابة القضاء الدستوري بصورة مركزة في ظل التعديل الدستوري لسنة 2016 مع الإشارة للتعديل الأخير، حيث لم يتم تفعيل رقابة المحكمة الدستورية فيها إلا بعد مناقشتها لذا يلمس فيها غياب الإجتهاد القضائي لهذه الأخيرة بخلاف دراستنا التي تسنى لها البحث في آراء وقرارات المحكمة الدستورية والاستفادة من زخم المراجع ذات الصلة بها، بالإضافة إلى إعتمادنا على النصوص القانونية المتصلة بتنظيم عمل المحكمة الدستورية بعكسها كذلك أطروحة الباحث حدادي سمير الموسومة برقابة المحكمة الدستورية على دستورية القوانين في الجزائر ودورها في إرساء دولة القانون، والتي تتقاطع مع دراستنا في كثير من العناصر أبرزها نطاق رقابة القضاء الدستوري ومقتضياتها وصولا إلى دورها في إرساء دولة القانون بالرقابة على الإغفال التشريعي والتفسير الدستوري إلى غير ذلك من نقاط ومواطن التشابه إلا أنها ليست دراسة مقارنة، فجوهر الإختلاف بين الدراسة موضوع الحال والدراسات السابقة الأخرى يكمن في أنها دراسة مقارنة بين القضاء الدستوري الجزائري، الفرنسي والمصري وذلك في ظل آخر التعديلات الدستورية وكذا النصوص القانونية المستجدة، مما يتيح لنا التعرض إلى الإشكالات الحديثة التي تواجهها رقابة القضاء الدستوري في سبيل الدفاع عن الحقوق والحريات ضد التجاوزات التي تلحقها في أحكام القوانين والتنظيمات، إضافة إلى تقفي

الصعوبات التي تواجه رقابته في طرح جديد قوامه بحث العوائق القانونية والعملية التي تعترضه حيث يعد من أبرز نقاط الإختلاف في هذه الجزئية تناولنا رقابة القضاء الدستوري على التشريعات الخالية من الأثر القانوني وكذا الدور الفاعل للقاضي الدستوري المقارن في ضبط الموازنة بين تحقيق الصالح العام وحماية الحقوق والحريات وما يعترضه من إشكالات.

إثراء لهذا الموضوع وفي ضوء ما تقدم إيراده في السطور السابقة، ارتاينا بلورة إشكالية جانبنا بها المعروف أكاديميا في بيانها في شكل تساؤل بجعلها أكثر عمقا وتركيبا، محتواها بيان مدى قدرة القضاء الدستوري على إرساء رقابته على القوانين والتنظيمات الماسة بالحقوق والحريات في ظل ما يحيط بها من إشكالات وتحديات تحول دون الموازنة بين سلطة التشريع واحترام الحقوق والحريات واقعا.

فإن كانت إجابتنا بالنفي، فهذا معناه أن هذه الآلية القانونية قد عجزت عن تفعيل المطلوب منها، وان كانت إجابتنا بالإيجاب، فمفاد ذلك أن هذه الآلية قد وفقت في إقرار وبسط رقابة قوامها حماية الحقوق والحريات من القوانين والتنظيمات الماسة بها.

قصد التوصل إلى نتائج منهجية من هذه الدراسة وجب ضبط نطاقيها المكاني والزماني، وعليه فإنه سيعمد إلى حصر مجالهـا الجغرافي بالجزائر لكونها عماد هذه الدراسة ومحور مقارنتها (التعديل الدستوري لسنة 2020[1])، إضافة إلى إثرائها بالبحث من جانب أجنبي ممثلا في فرنسا (تعديل الدستور الفرنسي لسنة 2008[2])، وآخر عربي ممثلا بمصر (التعديل الدستوري المصري لسنة 2019[3]) كـأحد التجارب الرائدة في رقابة القضـاء الدستوري، بينما نقتصر بشكل رئيسي في تطرقنا لدور رقابة القضـاء الدستوري في حماية الحقوق والحريات مما يلحقها من إنتقاص من جانب القوانين والتنظيمات المختلفة وما يلحقه من نصوص قانونية ذات صلة بموضوع الدراسـة، وحري بالذكر أنه قد تم تبني إجراء

---

[1] المرسوم الرئاسي رقم 442/20، المؤرخ في 30 ديسمبر 2020، المتعلق بإصدار التعديل الدستوري المصـادق عليه في استفتاء 1 نوفمبر 2020، ج.ر.ج.ج، ع 82، الصادرة في 30 ديسمبر2020، المعدل بموجب القانون رقم 04/26 المؤرخ في 7 شوال 1447، الموافق لـ 26 مارس 2026، ج.ر.ج.ج، ع 22، الصادرة في في 7 شوال 1447، الموافق لـ 26 مارس 2026.

[2] Loi constitutionnelle N 2008-724, du 23 juillet 2008, de modernisation des institutions de la Ve République J.O.R.F, N 0171, du 24 juillet 2008.

[3] دستور 2014، المعدل والمتمم بموجب الاستفتاء الدستوري على تعديل بعض مواد الدستور الذي أجري خارج البلاد أيام الجمعة والسبت والأحد 19، 20، 2019/4/21 وأجرى داخل البلاد أيام السبت والأحد والإثنين 20، 21، 2019/4/22، ج.ر.م، ع 16 مكرر (و)، الصادرة في 23 أبريل 2019. (قرار الهيئة الوطنية للانتخابات رقم 38 لسنة 2019 باعلان موافقة الشعب على التعديلات الدستورية في الاستفتاء).

مقارنة بين تعديلي الدستور الجزائري لسنتي 2016[1] و2020 في حالات قليلة بهدف تحري تـطور نظرة المؤسس الدستوري لرقابة الدستورية والإختلافات الجوهرية بينهما في هذا الشأن.

ولما كانت طبيعة المعالجة تستند بالأساس على نهج المقارنة سيتم الإعتماد بالدرجة الأولـى على المنهج المقارن كمنهج رئيسي أين يظهر في تتبع وتحليل نماذج دستورية مختلفة قوامها استجلاء نقاط تشابهها وإختلافها في رقابة الدستورية وحمايتها للحقوق والحريات، كما استلزمت الدراسة بل فرضت إتباع المنهج التحليلي للوقوف على مواطن الإيجاب والسلب في ممارسة كل جهة لرقابة القضاء الدستوري من أجل التوصل إلى عناصر قوتها وفعاليتها في تحصين الحقوق والحريات ضد الإعتداءات التي تمارس عليها في صلب القوانين والتنظيمات، يزيد على ذلك الاستعانة بالمنهجين الوصفي والتاريخي في مواضع محددة تستوجب الإرتكان إليها للإحاطة بمفاهيم معينة قصد إدراك كينونتها وضمانا لكيفية تطبيقها والعمل بها على خلفيات إجتهاد القضاء الدستوري المقارن.

وفي الأخير، وللاحاطة أكثر بالموضوع آثرنا اتباع خطة من بابين خُصَ الأول لاستعراض رقابة القضاء الدستوري على القوانين والتنظيمات الماسة بالحقوق والحريات، وتم التعريج فيه على فصلين عالج الفصل الأول في طياته الاستعراض العام لهذه الرقابة وخصص له مبحثين، بين الأول مفاهمية هذه الرقابة وبين الثاني مجالها، فيما عالج الفصل الثاني استعراضها الخاص، وخصص له مبحثين بين الأول طبيعة الرقابة الدستورية وبين الثاني تقييدها.

أما الباب الثاني فَقد خُصَ بمدى فعلية رقابة القضاء الدستوري على القوانين والتنظيمـات الماسة بالحقوق والحريات، وتم الولوج فيه لفصلين، عالج الأول إشكـالات رقابة القضاء الدستوري علـى القوانين والتنظيمـات الماسة بالحقوق والحريات، وخصص له مبحثين، تعرض الأول للإشكالات القـانونية لهذه الرقابة وتعرض الثاني لإشكالاتها العملية، فيما عالج الفصل الثانـي آليات فاعلية رقابة القضـاء الدستوري على القوانين والتنظيمـات الماسة بالحقوق والحريات، وخصص له مبحثين، بين الأول آلية تفسير الأحكام الدستورية وبين الثاني آلية الدفع بعدم الدستورية.

[1] القانون رقم 01/16، المؤرخ في 06 مارس 2016، يتضمن التعديل الدستوري، ج.ر.ج.ج، ع 14، الصادرة في 07 مارس 2016.

الباب الأول

استعراض رقابة القضاء الدستوري على القوانين والتنظيمات الماسة بالحقوق والحريات

أضحت رقابة القضاء الدستوري حاليا معيارا لقياس ديمقراطية الدول ونضجها في فهم فكرة الدولة القانونية في ظل التجاذبات الفكرية والمبررات التاريخية لرقابة الدستورية[1]،حيث أصبحت الأنظمة القانونية المقارنة تؤسس لها دستوريا لارتباط هذه الرقابة بدولة القانون التي تعد البيئة الحاضنة المساعدة في تعزيز وإزدهار الحقوق والحريات، فرغم تجاذب آراء الفقه الدستوري حول رقابة الدستورية بين مؤيد ومعارض إلا أنها أثبتت تاريخيا دورها في استقرار النظامين القانوني والسياسي على حد سواء ومنه استمرارية الدول وصمودها في مواجهة مطبات النزاعات بين السلطات والظروف الطارئة التي تعترضها.

تتفرد السلطة التشريعية بناء على أحكام الدستور بسلطة التشريع تمارسها وفق سلطتها التقديرية ولا تملك أية سلطة أخرى في الدولة التدخل في اختصاصها أو التعقيب عليها إرتكانا لتمثيلهـــــا الشعب والناطق بلسانه للتعبير عن حقوقه وحرياته أمام غيرها من السلطات، ويحدث أن تسند للسلطة التنفيذية أن تزاول إختصاصا تشريعيا في حدود يضبطها الدستور أيضا أو أن يختصها هذا الأخير بالقدرة علـى تنظيم الحقوق والحريات في إطار سلطتها التنظيمية وفي كلا الحالتين تخضعان للشروط التي يحددا المؤسس الدستوري لوضع القواعد القانونية والتنظيمية كذلك.

غير أنه لا يوجد ما يضمن إحترام الضوابط التي وضعها الدستور في تنظيم الحقوق والحريات فالسلطة المطلقة التي لا رقابة عليها قد يتولد عنها نتائج وخيمة تنفي تحقيق الغاية من وجودها، لذلك أنشئت رقابة القضـــــاء الدستوري لتقف حائلا دون إنتهاك القوانين والتنظيمات للدستور بداية والتعرض للحقوق والحريات ثانيا.

وعليه سيخصص هذا الباب المعنون باستعراض رقابة القضاء الدستوري على القوانين والتنظيمات الماسة بالحقوق والحريات ببيان فصلين، يعالج الفصل الأول الاستعراض العام لرقابة القضاء الدستوري على القوانين والتنظيمات الماسة بالحقوق والحريات، ويعالج الثانـــي الاستعراض الخاص لرقابة القضاء الدستوري على القوانين والتنظيمات الماسة بالحقوق والحريات.

---

[1] مازن حسن، القضاء الدستوري طريق نحو الديمقراطية (دراسة في التجارب الدستورية مقارنة)، مجلة البدر، مج 06، ع 01، جامعة بشار، الجزائر، 2014، ص 3.

الفصل الأول

الاستعراض العام لرقابة القضاء الدستوري على القوانين والتنظيمات الماسة بالحقوق والحريات

رقابة القضاء الدستوري إختصاص يمثل أحد الأركان الداعمة لقيام الدولة القانونية لذلك يظهر جليا في دساتير دول العالم تبني مفاهيم رقابة الدستورية حماية للحقوق والحريات، حيث أصبحت ضرورة حتمية تلجأ إليها النظم القانونية لضبط عمل مؤسساتها الدستورية، ونخص بالذكر مجال دراستنا بالرقابة على دستورية القوانين والتنظيمات ومدى ضمان عدم إنتهاكها للحقوق والحريات التي كفلها الدستور فتوجه الشعوب الآن أضحى يميل إلى إعتناق كل ما يثبت ويدعم حقوقها وحرياتها بعيدا عن النداءات الرنانة ولا يوجد ما يكفلها أكثر من أداة تجسد على أرض الميدان هذه الحقوق والحريات، بل تذهب إلى حد إلـــزام السلطات داخل الدولة دون إستثناء بالتمسك بها والتقيد بضوابط حمايتها وإلا عد عملها مشوبا بعدم الدستورية يترتب عليه الإلغاء أمام القضاء الدستوري المختص[1].

ضمانا لروح الموضوع وتحقيقا لغايته نعالج تمهيديا في هذا الفصل الإطار العام لرقابة القضـــاء الدستوري وحمايته للحقوق والحريات أثناء رقابة دستورية القوانين والتنظيمات، ونتطرق فيه إلى مفاهيمية رقابة القضاء الدستوري على القوانين والتنظيمات الماسة بالحقوق والحريات (المبحث الأول)، علـــى أن يتم دراسة مجال رقابة القضاء الدستوري على النصوص الماسة بهذه الحقوق والحريات (المبحث الثاني)

المبحث الأول

مفاهمية رقابة القضاء الدستوري على القوانين والتنظيمات الماسة بالحقوق والحريات

تعد الرقابة على دستورية القوانين من أنجع السبل الضامنة للحقوق والحريات كونها تعطي لجهات محددة صلاحية النظر في دستورية النصوص القانونية سعيا لتوافقها مع الدستور وإلغاء ما يخالفه منها وبالتالي حفظ الحقوق والحريات، وقد يحدث أن تقيد السلطة التشريعية أو السلطة التنفيذية بمناسبة تأدية مهامهما بصورة تخالف دسترة الحقوق والحريات مما يتطلب تدخل ذوو الاختصاص بما يتيحه لها القانون الأساسي من سلطات لضمان سموه، فحمايتها من أية انتهاكات قد تطرأ عليها هي أساس رقابة القضـــاء

[1] محمد عبد الرحيم حاتم، المرجع السابق، ص ص 31 – 32.

الدستوري، وهذا ما يعد سندا للبحث عن تعريفهـــا (المطلب الأول)، ولكونها مفهوم قائم بذاته فإنها حتما لها أسس ومبادئ تقوم عليها (المطلب الثاني) ومرجعية تستند إليها عند ممارستها (المطلب الثالث).

المطلب الأول

تعريف رقابة القضاء الدستوري

قصد الإحاطة بماهية رقابة القضاء الدستوري يتوجب البحث عن مضمونها ببيان تعريفها وتقصيا لكينونتها بما يتيح التعرف على جوهرها المتصل بسمو قواعد الدستور وأهميته بالنسبة للحقوق والحريات، لذا فإن أول ما ينبغي على الباحث تحديده في سبيل ضمان مفهوم رقابة القضاء الدستـــوري هو تعريفها تعريفا دقيقا يوضح مدلولها وعلاقتها بالحقوق والحريات (الفرع الأول)، فأهدافها وأهميتها (الفرع الثاني) وصولا لضبط مضمونها على مستوى الأنظمة القانونية المقارنة (الفرع الثالث).

الفرع الأول

مدلول رقابة القضاء الدستوري وعلاقتها بالحقوق والحريات

تعود نشأة رقابة القضاء الدستوري بداية إلى قضية الدكتور " بون هام " الشهيرة في بريطانيا عام 1610 أين خالف هذا الأخير النظام الأساسي لكلية الأطباء الملكية بلندن ليتم حبسه، مما جعل القاضي فيما بعد يتدخل ويلغي حكم الحبس لبطلان القانون ويبرر رئيس القضاة " كوك " ذلك بأنه على القضـــاء الإلتزام بالقانون الأسمى في البلادو لكون الدكتور بون هام خريج جامعة كامبردج فذلك يعني عدم سريان قوانين جامعة لندن الملكية عليه [1]، لتليها قضية ماري ضد ماديسون سنة 1803 حيث أكد " القاضي مارشال" أن الدستور يمثل تعبيرا عن إرادة الشعب وبالتالي فإن مواده وأحكامه تسري على جميع السلطات بالبلاد وتعلوا على جميع القوانين ومن ثم فإن كل التشريعات المخالفة له تكون لاغية [2].

---

[1] ممدوح محمد عارف الشياب، الدعوى الدستورية بين الرقابة السياسية والرقابة القضائية، رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير، قانون عام، كلية الحقوق، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، كانون الثاني 2015، ص 14.

[2] ينظر علي يوسف الشكري، سمر ناجي فاضل، نشأة فكرة الرقابة القضائية على دستورية القوانين، مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية، مج 8، ع 24، كلية القانون، جامعة الكوفة، العراق، 2015، ص ص 10– 12.

لتتوالى تطبيقات النموذج الأمريكي في عدة دول على غرار المكسيك 1860 والبرازيل 1891، النمسا عام 1867 بإنشاء المحكمة الإمبرطورية ومنحتها صلاحية البت في طعـــون الأفراد ضد القرارات الإدارية المنتهكة لإحدى حقوقهم المكفولة دستوريا، لتسارع بعدها الدول في ذلك تباعا [1].

تبعا لذلك، يتم التطرق أولا لمدلول رقابة القضاء الدستوري وثانيا لبيان علاقتها بالحقوق والحريات لتقصي المقصود بها ليتم التهافت على تطبيقها في الأنظمة القانونية المقارنة.

أولا: مدلول رقابة القضاء الدستوري

التطبيق السليم لأي إجراء أو مصطلح يقتضي معرفة ماهيته والإحاطة به لغة وإصطلاحا، ومنه ولتوضيح المقصود برقابة القضاء الدستوري سنعمد البحث عن مدلول الرقابة ثم مدلول القضاء الدستوري.

أ- مدلول الرقابة

لبيان المقصود من لفظ الرقابة ينبغي تحديد معناها في معاجم اللغة لغويا وعند جمهور الباحثين في القانونيين اصطلاحا.

1- المدلول اللغوي للرقابة

اشتقت كلمة الرقابة من الفعل رقب يراقب رقابة على وزن فعالة بمعنى الحراسة والترقب [2]، وتفيد الرقابة لغة حارس المتاع ونحوه والرقيبُ هو الحافظ الذي لا يخف عنه شيء[3]، والمرقب والمرقبة الموضع المشرف المرتفع الذي يرتق عليه الرقيب[4].

كما وتعني وفق قاموس أكسفورد الحديث " control " القيادة والسيطرة والتنظيم[5]، كما تتمثل في الإشراف على العمل فنقول خضع لرقابة دقيقة أي خضع لتفتيش دقيق وفحص قصد التحقق من إنجاز العمل وتحقق الأهداف[6].

---

[1] أحمد فتحي سرور، المرجع السابق، ص ص 123-125.

[2] دعاء قاسم محيبس، الرقابة على دستورية القوانين في النظم السياسية المختلطة (فرنسا أنموذجا بعد عام 2008)، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة المستنصرية، العراق، 2021، ص 27.

[3] مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، مكتبة الشروق الدولية، ط 4، القاهرة، مصر، 2008، ص 364.

[4] إبن منظور، لسان العرب، دار المعارف، القاهرة، مصر، ب.س.ن، ص 1701.

[5] Oxford Essential Arabic Dictionary, Oxford University Press, p 263.

[6] قاموس ومعجم المعاني متعدد اللغات والمجالات، تاريخ الاطلاع 2025/04/27، على الساعة 16:02، على الرابط https://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar/%D8%B1%D9%82%D8%A7%D8%A8%D8%A9?

2- المدلول الاصطلاحي للرقابة

للرقابة مدلول أنجلوسكسوني يعني التحكم والسيطرة وآخر فرنسي يقصد به الحراسة [1]، كما تعد الرقابة من صميم عمل السلطة القضائية فيقصد بالرقابة القضائية عند الأستاذ " روبرت كار" ذلك الإجراء الذي يتيح للمحاكم الرقـابة على أعمال الهيئات الحكــومية بالأخص السلطة التشريعية منها للتحقق من إحترامها للدستور ثم إلغاء الأعمال التي تعد مخالفة له[2]، وذهب الأستاذ " عبد العزيز محمد سلمان " إلى القول بأنها العملية التي بتطبيقها يصبح القانون متفق مع الدستور، فهي بهذا الشكل تعتبر تحقيقا لمدى تطابق القوانين مع الدستور فيمتنع عن إصداره إذا كان مخالفا له ولم يصدر بعد، أما إذا تم إصداره فإنه يتم إلغاءه[3]، كذلك يقصد بالرقابة القضاء الدستوري أن تقوم جهة يحددها الدستور بفحص النصوص التشريعية باختلاف السلطات المصدرة لها للتأكد من دستوريتها وعدم مخالفتها للدستور[4].

بذلك يظهر لنا أن رقابة القضاء الدستوري هي الوسيلة التي يمنحها الدستور لجهات متخصصة بهدف رقابة توافق النصوص القانونية مع أحكامه ومبادئه لضمان سموه الذي سؤدي بالتبعية إلى حفظ الحقوق والحريات وصيانتها من الإنتهاكات التي قد تتعرض لها من خلال النصوص غير الدستورية.

ب - مدلول القضاء الدستوري

تنسب مهمة الرقابة على دستورية القوانين إلى القضاء الدستوري وبالتالي لا يستساغ دراسة رقابة القضاء الدستوري دون أن ذكر الجهاز صاحب الإختصاص، والذي يتم ممارستها أمامه ليبت في الدعوى الدستورية والذي يثير معناه عديد التساؤلات بحسب الجهة التي ينظر إليه منها، لذلك سيتم العمل على توضيح مدلوله لغة وإصطلاحا.

---

[1] بلودنين أحمد، تطور وظيفة الرقابة في الدستور الجزائري، مجلة دراسات قانونية، مج 10، ع 21، مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعلمية، الجزائر، 2014، ص 173.

[2] بيوار عبد الرحيم محمد أمين، دور الرقابة الدستورية في حماية النظام الإتحادي، مجلة الجامعة العراقية، مج 59، ع 3، مركز البحوث والدراسات الإسلامية، الجامعة العراقية، العراق، 2023، ص 300.

[3] محمد علي الزليتني، الرقابة القضائية على دستورية القوانين في ليبيا، مجلة أبحاث قانونية، مجلة 8، ع 2، كلية القانون، جامعة سرت، ليبيا، 2021، ص 5.

[4] يوسف عبد المحسن عبد الفتاح، تجربة الرقابة السابقة على دستورية القوانين في النظامين القانونيين المصري والبحريني، المجلة القانونية، ع 7، هيئة التشريع و الرأي القانوني، البحرين، يناير، 2019، ص 128.

1- مدلول القضاء الدستوري لغة

القضاء لغة هو" الحكم، قضى عليه يقضي قضيا وقضاء وقضية " والقضاء لفظ يفيد في اللغة إنقطاع الشيء وتمامه[1] ويقال: " قضى الحاكم إذا فصل في الحكم، وقضى دينه أي قضى لغريمه قبله بالأداء وقضيت الشيء أحكمت عمله "[2].

أما الدستور كلمة غير عربية فارسية الأصل يراد بها القاعدة الأساسية تفيد الإذن والترخيص، كما تعني القاعدة القانونية التي يجري العمل بموجبها[3]، ويعني القاعدة والإجازة ومن الناحية القانونية فيفيد القواعد الرئيسية المحددة لشكل الدولة ونظام الحكم فيها وسلطاتها إتجاه الأفراد [4]، حيث قال عنه أرسطو أنه روح الدولة التي تعطي للدولة مفهومها[5].

2- مدلول القضاء الدستوري إصطلاحا

يفيد القضاء الدستوري إصطلاحا وجود أجهزة مختصة للبت في الدعاوى الدستورية غير أنه كما سبق القول يثير التساءل حول حقيقة معناه، ليتدخل بذلك فقهاء القانون الدستوري بوضع معيارين قصد حل هذا اللبس الذي إكتنفه والذي يختلف تبعا لجهة رقابة القضاء الدستوري [6]،

---

[1] مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز أبادي، القاموس المحيط، دار الحديث، القاهرة، مصر، 2008، ص 542.

[2] الشيخ أبو الحسن بن عبد الله بن الحسن النباهي المالقي الأندلسي، تاريخ قضاة الأندلس، دار الآفاق الجديدة، بيروت، لبنان، 1980، ص 2.

[3] ماز حسن، المرجع السابق، ص 4.

[4] صافي حمزة، الإطار التأصيلي للرقابة على دستورية القوانين، مجلة المحكمة الدستورية، ع 3، المحكمة الدستورية، الجزائر، ديسمبر 2023، ص 173.

[5] Jörg GERKRATH, L'ÉMERGENCE D'UN DROIT CONSTITUTIONNEL EUROPÉEN Modes de formation et sources d'inspiration de la Constitution des Communautés et de l'Union européenne, THÈSE Pour le doctorat, Droit public, Faculté de Droit, UNIVERSITÉ ROBERT SCHUMAN DE STRASBOURG, France, le 16 novembre 1996, p 5.

[6] إسماعيل أكنكو، القضاء الدستوري والعدالة الدستورية، مجلة شؤون إستراتيجية، ع 17، المركز المغربي للدراسات الاستراتيجية والعلاقات الدولية، المغرب، مارس 2024 ، ص ص 358- 389.

فالقضاء الدستوري وفقا للمعيار العضوي هو كل جهاز أو هيئة قضـــائية أسندت إليها صلاحية رقابة الدستورية بموجب أحكام الدستور، مما يخرج الجهات غير القضائية التي تقوم بالرقابة على دستورية القوانين من دائرة القضاء الدستوري حتى تلك التي تملك سلطات قضائية، فإضافة لممارسة إختصاصاتها المحددة لها فهي تقوم بالرقابة الدستورية لتؤدي وجهة النظر هذه إلى نتيجتين الأولـــى أن القضـــاء الدستوري بهذا المعنى لا ينصرف إلا إلى المحاكم القضائية دون سواها حتى وإن عقد هذا الإختصاص لجهات أخرى أما النتيجة الثانية تتمثل في قصر إختصاص هذه المحاكم على مهمة رقابة دستورية القوانين فقد دون ممارسة أية مهمة أخرى معها كالفصل في النزاعات المدنية، الإدارية و غيرها [1]....

بينما المعيار الموضوعي يعتبر كل من يقوم بالنظر في الدعوى الدستورية قضاءا دستوريا مهما كانت طبيعة الجهة القائمة به، فيستوي أن تكون محكمة أو جهة غير قضائية خالصة مما يترتب عليه إعتبار أي هيئة تقوم بالبت في رقابة الدستورية قضاء دستوري بغض النظر عن تكوينها أو طبيعتها[2]، بذلك يمكننا القول أن القضاء الدستوري يمكن أن يسند إلى جهة مركزية محددة حصرا وتعنى برقابة الدستورية مستقلة بذاتها عن النظام القضائي داخل الدولة [3]، أو أن يتاح للمحاكم المختلفة أن تنظر في دستورية القوانين كما هو الشأن بالنسبة للنموذج الأمريكـــي الذي أعطى المحكمة الإتحادية سلطة النظر في دستورية القوانين الفدرالية وكذا بالنسبة إلى الدستور الفيدرالي، كما وتشاركهـــا بقية المحاكم الفدرالية صلاحية رقابة دستورية القوانين وفقا لدستورها الخاص.

ثانيا: علاقة رقابة القضاء الدستوري بالحقوق والحريات

لم تعد قيمة الحقوق والحريات تنسب فقط لإدراجها في صلب الدستور فقط بل أضحت تتعلق بطبيعة الضمانة التي تكفلها وهنا تظهر لنا علاقة رقابة القضـــاء الدستوري بها، فرقابة الدستورية أثناء تأديتها لا تكتف بالحقوق والحريات المنصوص عليها بالدستور وإنما تتعداها إلى أخرى غير موجودة به فتبلور بذلك مبادئ أكثر ملاءمة بما يتوافق مع الدستور نصا وروحا تضمن الحقوق والحريات [4]، وتبرز

---

[1] محمد باهي أبو يونس، أصول القضاء الدستوري تنظيم القضاء الدستوري، إختصاص القضاء الدستوري، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر 2016، ص ص 8- 9.

[2] العابدي عبد الرحمان، مولاي إدريس، المرجع السابق، ص 6.

[3] Andrew Harding, Peter Leyland, Tania Groppi, Constitutional Courts: Forms, Functions and Practice in Comparative Perspective, Journal of Comparative Law, V 3, N 2, The Association for Comparative Legal Studies Limited, England, United Kingdom, 2006, p3.

[4] عوض المر، الرقابة القضائية على دستورية القوانين في ملامحها الرئيسية، مركز رينيه جان دبوي للقانون والتنمية، القاهرة، مصر، 2003، ص 99.

علاقة رقابة القضاء الدستوري بالحقوق والحريات من خلال توسيعها لنطاقها وكذا تعبيرها عن المجتمع.

أ- دور رقابة القضاء الدستوري في توسيع نطاق الحقوق والحريات

تتجلى قدرة الرقابة على دستورية القوانين في توسيع مجال الحقـــــوق والحريات عن طريق تدخلها في العملية التشريعية، حيث يقوم القاضـــي الدستوري بمناسبة ممارسة صلاحياته الرقابية بتفسير النصوص القانونية وفقا للمنظور الذي يراه هو مناسبا [1]، وهذا ما جعل البعض يرى بأن ممارسة رقابة الدستورية بهذا التصور قد تجعل القضاة يحيدون عن الغاية المتوخاة من وجودها ألا وهـــي ضمان سمو الدستور وحماية الحقوق والحريات وأنهم حال بتهم في دستورية التشريعات فإنهم سيكونون أمام فرضيتين إما أن يطبقوا ما يرونه مناسبا في مواجهة إرادة المشرع أو يخضعوا لهذه الأخيرة ومن ثم لا مفر من ترجيح إرادتهم مما يترتب عنه إنشاء سلطة عليا على المشرع بما يعرف بحكومة القضاء[2].

فالدستور دون عملية التفسير التي تتم بمناسبة النظر في دستورية القوانين حسب " مونتسيكيو " سيبقى مجردا من الفاعلية، كما أن الواقع يثبت أنه وإن لم يكن بمقدور القاضي الدستوري إنكار ذاتيته فإن عملية الرقابة تخضع لقيود عدة يلتزم بها القاضي الدستوري منها ضمان إحترام الإجـراءات والمداولات المحددة ونص مواد الدستور، فهو بذلك لا يضمن مخرجات الرقابة التي كانت عنوانا للحقيقة وقت إصدار الحكم الدستوري فإن ذات الحكم سيفتح الباب أمام النقاشات التي قد تقود إلى تفسير جديد[3] والذي بدوره سينتج لنا حقوق وحريات أخرى، فالثابت في الأمر أن بداية رقابة القضاء الدستوري في الولايـات المتحدة الأمريكية كانت بناءا على تفسير أحكام الدستور الإتحادي، كما ويرى الأستاذ " دومينيك روسو " أن رقابة القضاء الدستوري تكشف بإستمرار بناءا على مواد مكتوبة حقوقا وحريات جديدة لم تصغ صراحة [4]، وهذا يتلاءم مع طبيعة الحقوق والحريات غير القابلة للحصر والتجزئة أو المفاضلة ومن جهة أخرى التوافق مع

---

[1] علي هادي عطية الهلالي، المباحث الموضحة لذاتية شرط المصلحة في تحريك الدعوى الدستورية دراسة تحليلية مقارنة، المركز العربي، ط 1، القاهرة، مصر، 2018، ص 17.

[2] كريم أحمد، عبد الفتاح، دور القضاء الدستوري في تنظيم وصنع سياسات الحريات الفردية دراسة في ضوء الإتجاهات الحديثة للمحكمة العليا الأمريكية والمحكمة الدستورية المصرية، مجلة العلوم القانونية والإقتصادية، مج 67، ع 1، يناير، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، مصر، 2025، ص 793.

[3] Xavier Magnon, Le droit constitutionnel au-delà du droit constitutionnel : la singularité du discours de droit constitutionnel de Dominique Rousseau, L'archive ouverte pluridisciplinaire HAL ,2020, p p 7-9, Vu le 2025/04/30 , à 19 :20, Disponible sur lien https://hal.science/hal-02940895/document .

[4] Aïda MANOUGUIAN, La légitimation du système français de justice constitutionnelle, Mémoire de recherche présenté en vue de l'obtention du Master 2, Droit public fondamental, Faculté de Droit, Université Jean Moulin Lyon III, France, 2012/2013, p 83.

مبدأ سمو الدستور وجموده.

ب- دور رقابة القضاء الدستوري في التعبير عن المجتمع

أهم ما يميز القاعدة القانونية العمومية والتجريد التي تكفل لها التطبيق لأطول فترة زمنية ممكنة دون الحاجة إلى تعديلها في مواجة التغيرات التي تطرأ على المجتمع، فالقاعدة الدستورية يغلب عليها طابع الجمود الذي يتيح للمشرع السلطة التقديرية لتنظيم الحقوق والحريات وبطبيعة الحال، فإن هذا سيساعد القاضي الدستوري في رقابة دستورية النصوص المصاغة بما يعمل على تلبية تطلعات المجتمع المتطورة [1]، ونشير هنا إلى كون رقابة القضـــاء الدستوري لا تحصر سلطة المشرع التقديريـــة، إذ تلتزم بالإمتثال للدستور فهو ما سيعتمد عليه فـــي تحديد مدى دستورية النص التشريعـــي وقد أثبتت التجربة الفرنسية أنه بإمكان القضاء الدستوري الاستجابة لتطلعات المجتمع المتغيرة لمدة معتبرة دون الحاجة إلى تغيير أحكامه رغم أنها تحتمل التغيير عند الحاجة [2]، حيث يتمتع القضاء الدستوري بسلطة واسعة في التقدير لتتوافق أحكام الدستور مع حاجات المجتمع المتزايدة ويبقى نصا حيا[3]، حيث ارتبط ظهور فكرة الدستور الحي بقضاة الولايات المتحدة وإيطاليا فبالرغم من حجم المعارضة الكبير الذي تلقته إلا أنها صمدت ورسخت نفسها عبر السنوات لتصبح جزءا أساسيا في النظام الدستوري لتتيح تطبيق أحكام دستور صيغت في زمن جيل سابق أن تسري علـــى جيل جديد ولضمان عدم هتكها لحقوق وحريات هذا الأخير تعمل فكرة الدستور الحي إلى إعادة صياغة معاني الدستور القديم بما يتوافق مع الزمن الحالي[4].

الفرع الثاني

أهداف رقابة القضاء الدستوري وأهميتها

أضحت رقابة القضاء الدستوري أهم ما يميز دولة القانون وأحد أسسها التي تقوم عليها فتزايد عدد فروع القانون بتضاعف حجم المصالح التي يحميها في النظام القانوني للدول المختلفة رفع من إحتمالية

---

[1] أحمد فتحي سرور، المرجع السابق، ص 143.

[2] Yves GUENA, Le rôle du Conseil constitutionnel français, Rapport du Conseil constitutionnel français, l'occasion du 150ème anniversaire de l'État fédéral suisse, le 13 juin 1998, p 14.

[3] صبا موسى المومني، الرقابة على دستورية القوانين دراسة مقارنة تحليلية في ضوء التعديلات الدستورية، الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع، ط 1، عمان، الأردن، 2017، ص 48.

[4] عليا زكريا، ملامح الدستور الحي وتطبيقاته دراسة تحليلية مقارنة، مجلة الحقوق للبحوث القانونية والإقتصادية، مج 2، ع 1، كلية الحقوق، جامعة الإسكندرية، مصر، 2024، ص 303.

مخالفة هذه النصوص للدستور الذي يمثل القانون الأسمى للبلاد والضابط الذي يتوجب عليها التقيد به، لذلك نجد القاضي الدستوري برقابته على دستورية القوانين يسعى إلى خلق وحدة في التشريعات بضمان عدم مخالفتها لأعلى قانون في الدولة وبالتالي عدم تعارضها فيما بينها لأن تضخم الترسانة التشريعية دون وجود هيئة رقابية ضابطة سيؤدي إلى تضارب المصالح المحمية وإفراغ المادة القانونية من فحواها كذلك تجريدها من غايتها وفاعليتها حيث ربط وجود رقابة القضاء الدستوري منذ نشأتها بتحقيق مجموعة من الأهداف (أولا) تصب كلها في تحقيق دولة القانون التي تستمد منها رقابة الدستورية أهميتها (ثانيا).

أولا: أهداف رقابة القضاء الدستوري

المعلوم أن الحقوق والحريات لا تزدهر إلا في الدول ذات النظام الديمقراطي الذي يوفر لها المناخ المناسب لممارستها وتطويرها بمرور السنوات نتيجة لطبيعة الإنسان المتعطشة لها فكلما تمتع بحق أو حرية معينة سارع إلى المطالبة بأخرى لكن بالدول الدكتاتورية التي تفرض قيود شتـــــى على الحقوق والحريات لا نجد بها ممارسات لهذه الأخيرة لذلك تسعى رقابة القضـــاء الدستوري إلى تعزيز أركان دولة القانون بحماية النظام الديمقراطي ليتحقق بذلك استقرار سياسي وقانوني يضمن توفير البيئة التي تحترم فيها الحقوق والحريات وتزدهر بها.

أ- حماية النظام الديمقراطي

إستقرت الدراسات التاريخية إلى أن الديمقراطية كلمة يونانية ترجع جذورها إلى سقراط وأفلاطون تفيد حكم الشعب نفسه بنفسه وأن السلطة وليدة إرادته الحرة[1]، تستند إلى فكرة الكرامة الإنسانية المتحصل عليها في ظل مجتمع يتقاسم فيه أفراده الحكم بواسطة ممثليهم في السلطة ولأن الدستور والديمقراطية عنصران مترابطان لا يوجد أحدهما بمعزل عن الآخر[2] وجدت رقابة القضاء الدستوري قصد حمايتها، حيث تستمد هذه الأخيرة سلطتها من كونها حارسة للديمقراطية حامية لمصالح الأفراد بتوفير التوازن بين غرفتي السلطة التشريعية وسيادة تعاليم الدستور[3].

---

[1] قوي نور الهدى، دور القاعدة الدستورية في التأسيس لمنظومة الحقوق والحريات، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص قانون عام معمق، كلية الحقوق، جامعة تيسمسيلت، الجزائر، 2022/2021، ص 178.

[2] LINH GIANG NGUYEN, La protection consitutionnelle des droits de l'homme au Vietnam, Thèse pour l'obtention du Doctorat, Droit public, École doctorale Droit et Science Politique , Université de Toulouse 1, France, 29/06/2015, p 42.

[3] Luca Mezzetti, Role and functions of Constitutional Courts in the framework of a globalized law, p2, Vu le 2025/05/05, à 21:52, Disponible sur lien https://www.gjk-ks.org/wp-content/uploads/vendimet/Speech_of_the_Professor_from_the_University_of_Bolognia_Prof.Dr._Luca_Mezzeti.pdf

إلا أن البعض ذهب إلى القول أن القضاء الدستوري ينتهك الديمقراطية لتدخله في عمل السلطة التشريعية الممثلة للشعب وهذا رأي وجيه له قدر من الصحة، غير أنه لا يوجد ما يضمن عدم حياد المشرع عن الثقة الممنوحة له من الشعب وتمرير نصوص قانونية تضر بحقوقه وحرياته فالواقع العملي لم ينف إحتمالية تصويت الأغلبية من ممثلي الشعب على ما يخالف مصلحته تحت ستار تمثيله[1] إستجابة لتطلعات مجموعة من الأحزاب إن لم نقل قادتها.

فمن الخطورة منح السلطة المطلقة للبرلمان دون وجود رادع لها حال مخالفتها للدستور لأنها في هذه الحـــالة ستصبح خطرا على الديمقراطية المنبثقة من النظام التمثيلي كما أنه لا يمكن التسليم بصفة عمياء بأن سمو الدستور مكفول بضمير النواب التي لا يوجد ما يثبت ثباتها في مواجة التغيارت السياسية والإغراءات المختلفة.

وإن صح القول فإن الأغلبية البرلمانية هنا مماثلة لعمل المسؤولين الشموليين والفرق فقط في العدد لذلك فإن رقابة القضاء الدستوري تمثل همزة الوصل بين الدستور وحقوق وحريات الأفراد المزدهرة في ظل النظام الديمقراطي[2].

حقيقة الأمر أن هذه الرقابة هي أداة للتعبير عن إرادة الشعب في مواجهة ممثليهم في البرلمان [3] بناءا على سلطة مستمدة من الدستور الذي تم وضعه استنادا لإقرار شعبي يمثل إرادة الأمة ككل [4]، إضافة إلى أن الديمقراطية الدستورية هي الوجه الحديث للديمقراطية الممارسة بواسطة الدستور فتصبح بذلك الرقابة تعميق للديمقراطية لكون الحقوق والحريات الدستورية هي لب الديمقراطية الدستورية [5]، حيث تغير مفهوم الديمقراطية فإن كانت قبلا مرتبطة بالنظام التمثيلي للشعب في البرلمان أضحت الآن تتمثل في رقابة القضاء الدستوري على ممثلي الشعب نفسهم حيث تعد الحامي لحقوقه وحرياته المستمدة مباشرة من الدستور لذلك فإن رقابة الدستورية المرجعية التي تستند إليها في وضع حكمها هي الدستور.

---

[1] مها بهجت يونس الصالحي، الحكم بعدم دستورية نص تشريعي ودوره في تعزيز دولة القانون (دراسة مقارنة)، بيت الحكمة العراقي، ط 1، بغداد، العراق، 2009، ص ص 58- 59.

[2] عبد الصمد رحيم كريم زه نكنه، دور القاضي الدستوري في حماية الحقوق والحريات العامة، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، مج 5، ع 16، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة كركوك، العراق، 2016، ص 368.

[3] عوض المر، المرجع السابق، ص 100.

[4] Andrew Harding, Peter Leyland, Tania Groppi, op.cit, p 20.

[5] بختي نفيسة، تأثير القضاء الدستوري على عمل البرلمان بين موجبات الحماية وحدود الرقابة " دراسة على ضوء القضاء والفقه الدستوري المقارن "، مجلة الإجتهاد القضائي، مج 16، ع 2، مخبر أثر الإجتهاد القضائي على حركة التشريع، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2024، ص 90.

ب- ضمان حماية الحقوق والحريات

إن مرجع إسناد صلاحية الرقابة على النصوص القانونية للقضاء الدستوري من شأنه أن يحمي الحقوق والحريات بمختلف أبعادها[1] فعند ربطها بمرجعية دستورية تلزم المشرع بإحترامها وقت تنظيمه لها، فإن ذلك سيتيح للقضاء الدستوري بلورتها وتكريسها من خلال الاجتهاد القضائي الدستوري مما يسمح بإضفاء الحمـــاية الدستورية عليها [2]، بحيث أصبحت هذه الرقــابة تضطلع بوضع قواعد لحماية الحقوق والحريات المختلفة وإن لم تدرج في صلب الدستور إذ تعدى دورها التأكيد على حمايتها إلى الإنشاء [3].

وقد لوحظ أن جميع الدول التي تبنت القضاء الدستوري أقرت له بحقه في الرقابة على النصوص القانونية وبالتالي ضمان تتمتع الحقوق والحريات بأكبر قدر من الحماية فمثلا أخذ المجلس الدستوري الفرنسي على عاتقه ضمان تكريس الحقوق والحريات التي أتت بها ديباجة الدستور الفرنسي سنة 1946 فأكد على إعطائها القيمة الدستورية وبالتالي وجوب احترامها من طرف المشرع عند وضعه للنصوص القانونية[4]، كذلك الحال في القضاء الدستوري الجزائري الذي مد مقدمة دستوره بقيمة دستورية مماثلة لمواده في إطار توسيع الكتلة الدستورية كما سنرى لاحقا، والأمر سيان بالمحكمة الدستورية العليا المصرية التي أكدت أن دولة القانون هي التي لا تنتهك تشريعاتها الحقوق والحريات المعترف بها من قبل الدول الديمقراطية في دساتيرها[5].

---

[1] هلمت ستوينبرجر، نماذج عن القضاء الدستوري، اللجنة الأوروبية لتطبيق الديمقراطية بواسطة القانون، مجلس أوربا، د.س.ن، ص 35.

[2] عبد الفتاح المالحي، الحماية الدستورية للحقوق والحريات الأساسية في القانون المقارن، مجلة شؤون إستراتيجية، مج 8، ع 17، المركز المغربي للدراسات الاستراتيجية والعلاقات الدولية، المغرب، 2024، ص 57.

[3] كوثر أمرير، الرقابة الدستورية على الحقوق والحريات (دراسة مقارنة)، مجلة المنارة للدراسات القانونية والسياسية، ص 379، تاريخ الاطلاع 2025/05/06، على الساعة 12:26، على الرابط الالكتروني:
https://revuealmanara.com/%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%82%D8%A7%D8%A8%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D8%B3%D8%AA%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-/%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B1%D9%8A%D8%A7

[4] Ponthoreau Marie-Claire, Hourquebie Fabrice, The French Conseil Constitutionnel: An Evolving Form of Constitutional Justice, Journal of Comparative Law, V 3, N 2, The Association for Comparative Legal Studies Limited, England, United Kingdom, 2006, p 277.

[5] Lombardi, Clark B, Egypt's Supreme Constitutional Court: Managing Constitutional Conflict in an Authoritarian, Aspirationally 'Islamic' State, Journal of Comparative Law, V 3, N 2, The Association for Comparative Legal Studies Limited, England, United Kingdom, 2006, p 245.

ج- تحقيق الاستقرار السياسي

تسعى رقابة القضاء الدستوري إلى حل الخلافات الناشئة بين الإتجاهات السياسية المتعلقة بمضمون بعض القوانين وذلك عند حدوث خلاف بين الأغلبية البرلمانية والمعارضة بتصويت الأغلبية على قانون ينتهك الحقوق والحريات ولا تتمكن معارضة الأقلية من منع إصداره، فلا يكون هناك سبيل للتصدي لهذا القانون إلا عن طريق القضاء الدستوري برقابة مطابقته مع الدستور[1] والتوصل لحل ينهي الخلاف ويمنع حدوث الإضطراب التشريعي ومنه حفظ الحقوق والحريات[2].

بحيث نجد أن الدستور يضع الإطار العام الأساسي لمختلف المجالات مع ترك فرصة للسلطة التشريعية لممارسة إختصاصاتها مما يمنحها الثقة لذلك أما رقابة القضاء الدستوري أمر مسموح به بل وينص عليه الدستور وينظمه، فإضافة لحماية النظام القانوني يضطلع القضاء الدستوري بذات الوقت بحماية النظام السياسي مما يجعله بمثابة صمام الأمان لتصحيح السلوكيات المخالفة للدستور وحل النزاعات السياسية [3]، حيث يتجلى دور القاضي الدستوري في إقامة الاستقرار السياسي عند السهر على السير الحسن للعمليات الانتخابية فتنافس القوى السياسية للوصول إلى سدة الحكم من شأنه أن يجر الدولة إلى حالة من الفوضى أو حتى حرب أهلية تفتك بالبلاد باستغلال الثغرات في النصوص القانونية المتعلقة بالانتخابات، وبطبيعة الحال فإنه لا يوجد ما يضمن تفادى هذا الخطر أكثر من هيئة دستورية مستقلة تتمتع بالسلطة اللازمة دستوريا لمنع ذلك[4].

ثانيا: أهمية رقابة القضاء الدستوري

ازدادت أهمية رقابة القضاء الدستوري في الآونة الأخيرة نتيجة تعدد النصوص القانونية المنظمة لمختلف مجالات الحياة داخل الدولة لذلك مخافة مساسها بالحقوق والحريات ينبغي تواجد هيئة تعنى برقابة إلتزام هذه القوانين بالدستور باعتباره القانون الأسمـــــى في الدولة، بحيث يمثل هذا القضاء ضابط يساهم في تحقيق الاستقرار والإتساق القانوني[5]، فهذه الرقابة الدستورية تكتسب أهمية بالغة بحمايتها

---

[1] أحمد فتحي سرور، المرجع السابق، ص 144.

[2] صباح موسى المومني، المرجع السابق، ص49.

[3] Luca Mezzetti, Op.cit, p 9.

[4] كايس شريف، دور المحاكم الدستورية الإفريقية في حماية النظام الدستوري، يوم دراسي دولي حول:المؤسسات في القضاء الدستوري، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة وهران2، الجزائر، 5 ماي 2016، ص 194.

[5] علي مجيد العكلي، لمى علي الظاهري، الحماية الدستورية لفكرة النظام العام، المركز العربي، ط 1، القاهرة، مصر، 2018، ص 141.

للسلطة التشريعية من تدخل نظيرتها التنفيذية علاوة إلى حرصها على تحسين مستوى العمل التشريعي.

أ- حماية رقابة السلطة التشريعية من تدخل السلطة التنفيذية

يناط إختصاص سن القوانين بالسلطة التشريعية في الميادين التي يحددها الدستور وأحيانا أخرى يحق للسلطة التنفيذية مزاحمتها وممارسة إختصاصها التشريعي وفق الشروط المحددة بمقتضى الدستور كالتشريع إستثناء، غير أنه في بعض الأحيان تتعدى السلطة التنفيذية على إختصاص الأولى بالأخص عند وجود إحالة من القانون إلى التنظيم فتحد بعض الحقوق أو الحريات بما هو خارج عن صلاحياتها.

كما للسلطة التنفيذية القدرة على المبادرة لوضع القوانين لذلك فإن رقابة القضاء الدستوري لها من الأهمية ما يجعلها الدرع الذي يتصدى لتعدي السلطة التنفيذية على مجال نظيرتهـــا التشريعية باعتبار اجتهاد القضاء الدستوري ملزم لجميع السلطات في الدولة[1]، يضاف إليه أن القاضي الدستوري حال إلغائه لنص قانونـــي ترك فيه المشرع للسلطة التنظيمية مهمة القيام بما كان ينبغـــي عليه أداءه يكون يحمي البرلمان من نفسه لتركه إختصاصا موكل إليه بموجب الدستور إلى سلطة أخرى لممارسته[2].

ب- تحسين مستوى العمل التشريعي

لطالما وصفت علاقة البرلمان ورقابة القضاء الدستوري بالحساسية لكن التطبيق العملي أثبت أن مهمتها في صون الدستور تدعم سلطة البرلمان كمؤسسة دستورية ممثلة للشعب من خلال تصحيح الخلل الذي يشوب التوازن داخل البرلمان[3] الناتج عن الانتخابات البرلمانية، إذ يحدث أن تنتج عنهـــا أغلبية برلمانية تطغى على الأقلية منها فتسعى إلى تمرير قوانين تمس بقواعد الدستور خدمة لمصالح وأحزاب معينة ليتدخل القضاء الدستوري ويتولى مهمة الرقابة عليها لردعها كفالة لسمو الدستور وعلويته، ويمكن القول أنه إذا رغبت الأغلبية في تجاوز القواعد الدستورية فإنه عليها بداية تعديل الدستور في سبيل ذلك ومن ثم الحصول على تأييد القلة المعارضة لها سابقا أي التوصل لتسوية بينهما بما أن مبدأ الأغلبية

---

[1] بختي نفيسة، المرجع السابق، ص 89.

[2] عصام سليمان، العلاقة بين القضاء الدستوري والبرلمان، ص 5، تاريخ الاطلاع 07/05/2025، على الساعة 12:00، على الرابط الالكتروني:
https://constitutionnet.org/sites/default/files/relations_between_the_constitutional_jurisdiction_and_the_parliament-ar.pdf

[3] المرجع نفسه، ص 4.

يمكن له أن يخالف الديمقراطية إذا لم ترفق بأداة رقابية، فإنه كان لزاما أن تكون الأقلية قادرة على المساهمة في العملية الديمقراطية عن طريق رقابة القضاء الدستوري[1].

الفرع الثالث

مضمون رقابة القضاء الدستوري في الأنظمة القانونية المقارنة

اختلفت دساتير غالبية الدول في إسناد مهمة السهر على إحترام الدستور بين جعلها من صميم إختصاص القضاء العادي كما هو الشأن في التجربة الأمريكية التي مكنت محاكمها المنتشرة عبر إقليمها الجغرافي من البت في دستورية القوانين المطعون في دستوريتهـــا أمامها، أو إسنادهـا إلى هيئات مركزية مختصة بذلك غير تابعة للتنظيم القضائـــي داخل الدولة مستقلة بذاتها، حيث نجد أن الأنظمة القانونية المقارنة محل الدراسة هـــي الأخرى لم تتخلف عن البقية واعترفت لجهـــات معينة بصلاحية السهر على إحترام الدستور والرقابة على دستورية القوانين كما سيتم بيانه تاليا بداية بالجزائر ففرنسا ثم مصر.

أولا: مضمون رقابة القضاء الدستوري في الجزائر

لم تغفل الجزائر منذ أول دستور لها سنة 1963 التأسيس لرقابة القضاء الدستوري إلى غاية الآن فتباينت بذلك هذه الأخيرة بين مرحلتين أو جهازين مختلفين تولى الأولى المجلس الدستوري أما الثانية فقد إختصت بها المحكمة الدستورية.

أ- مرحلة المجلس الدستوري

أسندت الدساتير الجزائرية منذ دستور 1963 إلى غاية آخر تعديل لدستور 1996 سنة 2016 صلاحية رقابة دستورية القوانين إلى المجلس الدستوري مع تغيير تشكيلته وإختصاصاته في كل تعديل، فبعد أن كان يضطلع بالرقابة على القوانين والأوامر التشريعية أضحى يختص بالرقابة على دستورية القوانين والتنظيمات إضافة إلى المعاهادات الدولية علاوة على توليه مهمة الرقابة على العملية الإنتخابية أما بالنسبة لتشكيلته فقد حافضت على إشراك السلطات الثلاث للدولة مع إختلاف في عدد ممثليها وطريقة تعيين رئيسه.

1- المجلس الدستوري في دستور 1963

أول ظهور لرقابة القضاء الدستوري في الجزائر كان في ظل دستور 1963 الذي نص في مادته

[1] Aïda MANOUGUIAN, op.cit, p 97.

63[1] على إنشاء المجلس الدستوري المكون من سبعة أعضاء متمثلين في الرئيس الأول للمحكمة العليا ورئيسي غرفتيها المدنية والإدارية إضافة إلى ثلاثة نواب يعينهم المجلس الوطني ممثلين للسلطة التشريعية إضافة إلى عضو يعينه رئيس الجمهورية علـــى أن ينتخب رئيس المجلس الدستوري من طرف أعضائه، حيث يظهر من خلال نص المادة سالفة الذكر أن المؤسس الدستوري الجزائري آنذاك إعتمد على التعيين كأسلوب لإختيار أعضاء المجلس الدستوري دون الإنتخاب وهذا راجع إلى النظام الدستوري القائم على الحزب الواحد[2] دون رئيسه الذي يتم إختياره بناء على إنتخاب من طرف الأعضاء لكن المؤسس الدستوري لم يبين مسألة تفرغه لمهامه الرقابية إن كان رئيسا للمحكمة العليا أو إحدى غرفتيها سابقتي الذكر، مما يمس بإستقلاليته كذلك لم يتطرق إلى شروط العضوية والحصانة المترتبة عنها بل لم يشر إلى مدة عمل المجلس الدستوري نفسه[3]، أما إذا جئنا إلى المادة 64 من ذات الدستور نجدها قد إعترفت صراحة بإختصاص المجلس الدستوري للفصل في دستورية القوانين والأوامر التشريعية حال إخطاره بشأنها من طرف رئيس الجمهورية أو رئيس المجلس الوطني إذ ضيقت هذه الأخيرة من الجهات المخولة لهم الطعن في دستورية التشريعات وحصرتها فقط في شخصين إثنين.

غير أن المجلس الدستوري لم يمارس مهامه قط لعدم تنصيبه نتيجة لعدم تعمير الدستور وتطبيقه لمدة أقل من شهر من تاريخ صدوره[4] ليطبق الأمر رقم 182/65 الذي لم يأت على أية إشارة لرقابة القضاء الدستوري[5] لكن بالرغم من قصر عمر دستور 1963 إلا أنه يحسب له معالجة مسألة رقابة دستورية القوانين وعدم تجاهلها.

2- المجلس الدستوري في دستور 1976

جاء دستور 1976 خاليا من أية إشارة إلى رقابة القضاء الدستوري في مواده بسبب طبيعة الفكرة

---

[1] المادة 63، دستور 1963، ج.ر.ج.ج، عدد 64، الصادرة في 10 سبتمبر 1963

[2] الأمين شريط، الوجيز في القانون الدستوي والمؤسسات السياسية المقارنة، ديوان المطبوعات الجامعية، ط 7، الجزائر، 2011، ص 152.

[3] عمار بوضياف، تطور أحكام الرقابة على دستورية القوانين في الجزائر 1963-2016 والإشكالات المطروحة، مجلة الدراسات القانونية المقارنة، مج 5، ع 2، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف ، الجزائر، 2019، ص 144.

[4] مراح صليحة، مكانة الرقابة على دستورية القوانين في الدساتير الجزائرية المتعاقبة، الملتقى الوطني الموسوم بـ: مستجدات التعديل الدستوري لسنة 2020المتعلق بالرقابة على دستورية القوانين، كلية الحقوق، جامعة الجزائر 1، يوسف بن خدة، الجزائر، 7 ماي 2023، ص 92.

[5] الأمر رقم 182/65، المؤرخ في 11 ربيع الأول 1385، الموافق لـ 10 يوليو 1965، يتضمن تأسيس الحكومة، ج.ر.ج.ج، ع 58، الصادرة في 14 ربيع الأول 1385، الموافق لـ 13 يوليو 1965، ص 831.

الفلسفية التي كان ينتهجها النظام السياسي في تلك الفترة بتركيزه للسلطة في يد رئيس الجمهورية وجعله محور النظام القانوني مما أدى إلى إستبعاد وجود هيئة رقابية كالمجلس الدستوري[1]، كذلك تبني الدولة للنظام الإشتراكي وسياسة الحزب الواحد مع جعل حماية الحقوق والحريات من مهام القضاء[2]، ونتيجة لتغييب فكرة الرقابة الدستورية نجده قد إعتمد على طرق أخرى للرقابة بداية بالرقابة السياسية من خلال المادة 186[3] التي تولاها الحزب الواحد غير أن فعاليتها تبقى ضعيفة إن لم تكن منعدمة لكون ممثلي السلطتين التشريعية والتنفيذية من ذات الحزب مما ينفي أي خلاف في وجات النظر كذلك الرقابة الشعبية التي تظهر في رقابة المجالس الشعبية البلدية والولائية بالتماسها من الحكومة النظر في صياغة مشاريع القوانين إضافة إلى الرقابة المالية التي يعنى بها مجلس المحاسبة برقابته اللاحقة على النفقات العمومية[4].

الجدير بالذكر أن النظام السياسي إبان دستور 1976 أسس على فكرة الشرعية الثورية وبالتالي فإن كل ما يصدر عنها كسلطة يعد صحيحا وغير قابل للرقابة[5] حيث أخذ بأسبقية الميثاق الوطني على الدستور نفسه، بذلك يمكننا القول أنه بالرغم من صور الرقابة المختلفة في دستور 1976 إلا أنها تبقى بعيدة كل البعد عن غايات وأهداف رقابة القضاء الدستوري التي تتصل مباشرة بسمو الدستور مما يجعلها تكفل ضمان إحترامه من طرف جميع سلطات الدولة إضافة إلى حماية حقوق وحريات الأفراد.

3- المجلس الدستوري في دستور 1989

دعا حزب جبهة التحرير الوطني في ديسمبر 1983 بمؤتمره الخامس إلى ضرورة وجود رقابة على دستورية القوانين تقوم بها هيئة عليا تحت سلطة رئيس الجمهورية تعنى بضمان سمو الدستور

---

[1] محديد حميد، الرقابة على دستورية القوانين في ظل دستور 2016، مجلة العلوم القانونية والإجتماعية، مج 3، ع 4، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، 2018، ص 229.

[2] بن سالم جمال، القضاء الدستوري في الدول المغاربية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم، تخصص قانون عام، كلية الحقوق، جامعة يوسف بن خدة، الجزائر 1، الجزائر، 2015/2014، ص 18.

[3] المادة 186، الأمر رقم 97/76، المؤرخ في 30 ذي القعدة 1396، الموافق لـ 22 نوفمبر 1976، المتضمن إصدار دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، ج.ر.ج.ج، ع 94، الصادرة في 2 ذي الحجة 1396، الموافق لـ 24 نوفمبر 1976، ص 1324.

[4] لكصاسي سيد أحمد، خيضاوي نعيم، المجلس الدستوري الجزائري – النشأة والتشكيلة – من سنة 1963 إلى سنة 2016 مجلة العلوم الإنسانية والإجتماعية، مج 9، ع 1، جوان، جامعة عبد الحميد مهري ، قسنطينة 2، الجزائر، 2023، ص 784.

[5] المرجع نفسه، ص 785.

وتدعيم مشروعية وسيادة القانون، إلا أنه لم يتم العمل بها[1] إلى غاية تبني الجزائر منظورا مغايرا لما كان متبعا في ظل الدستورين السابقين من خلال دستور 1989 الذي استجاب للمطالب الشعبية بعد أحداث أكتوبر 1988 للأخذ بالمعايير الديمقراطية في تسيير مؤسسات الدولة وضمان حقوق وحريات المواطنين إضافة إلى تحقيق العدالة الإجتماعية والمساواة[2]، إذ اعترفت بنظام التعددية الحزبية وجعلت حزب جبهة التحرير الوطني كغيره من الأحزاب السياسية خاضعا لحرية إختيار الشعب[3] وإعمال مبدأ الفصل بين السلطات والأهم بروز فكرة رقابة القضاء الدستوري من جديد أين وسع من صلاحيات المجلس الدستوري فلم تقتصر رقابته على القوانين والأوامر التشريعية كما كان معمولا به في دستور 1963 بل أصبح يراقب كذلك دستورية المعاهدات والإنتخابات إضافة إلى استشارته في الظروف الخاصة.

بينما في تشكيله أعطى لرئيس الجمهورية صلاحية تعيين ثلاثة أعضاء من بينهم رئيس المجلس الدستوري في حين إقتصر نصيب السلطتين التشريعية والقضائية على تعيين عضوين فقط لكل منهما بينما ترك ممارسة الدعوى الدستورية معلقة علـــى إخطار رئيس الجمهورية أو رئيس المجلس الشعبـــي الوطني[4] الأمر الذي أثار تحفضات حول إستقلاليته.

4 – المجلس الدستوري في دستور 1996

لم يتبن دستور 1996 سوى تغيير طفيف بتشكيلة المجلس الدستوري، حيث أبقى على قدرة رئيس الجمهورية بتعيين 03 أعضاء من ضمنهم رئيس المجلس مع تركه واسع الحرية له في اختيار من يشاء دون تحديد شروط معينة فيه إضافة إلى 2 يمثلان المجلس الشعبي الوطني وآخران عن مجلس الأمة، أما نصيب السلطة القضائية فإقتصر على عضو منتخب عن المحكم العليا وآخر عن مجلس الدولة[5]، بينما

---

[1] Présentation du Conseil constitutionnel algérien, p1,12/05/2025, 08:20, https://cdn.accf-francophonie.org/2019/04/Algerie-presentation-generale.pdf

[2] بوسماحة نصر الدين، قاسي فوزية، الرقابة على دستورية القوانين في الهندسة الدستورية الجزائرية، مجلة المجلس الدستوري، مج 5، ع 2، المجلس الدستوري، الجزائر، 2017، ص 17.

[3] Baudouin Dupret, L'évolution constitutionnelle de l'Algérie, p 28,12/05/2025, 12:20, https://hal.science/hal-02160878

[4] المواد 153–156، المرسوم الرئاسي رقم 18/89، المؤرخ في 22 رجب 1409، الموافق لـ 28 فبراير 1989، يتعلق بنشر تعديل الدستور الموافق عليه في إستفتاء 23 فبراير 1989، ج.ر.ج.ج، ع 9، الصادرة في 23 رجب 1409، الموافق لـ 1 مارس 1989، ص254.

[5] المادة 164، المرسوم الرئاسي رقم 438/96، المؤرخ في 26 رجب 1417، الموافق لـ 7 ديسمبر 1996، يتعلق بإصدار نص تعديل الدستور المصادق عليه في إستفتاء 28 نوفمبر 1996، ج.ر.ج.ج، ع 76، الصادرة في 27 رجب 1417، الموافق لـ 8 ديسمبر 1996، ص30.

في مجال النصوص القانونية المشمولة برقابة القاضي الدستوري فقد إحتفظ بإختصاصه برقابة دستورية القوانين، التنظيمات والمعاهدات مع إثراء إختصاصه برقابته على القوانين العضوية التي يبدي رأيه وجوبا في دستوريتها بعد مصادقة البرلمان عليها علاوة إلى رقابة مطابقة القانون الداخلي لغرفتي البرلمان وصحة العمليات الإنتخابية دون المساس بإختصاصه الاستشاري في الظروف الخاصة[1]. كما لم يأت دستور 1996 بتغيير جذري بخصوص مسألة الإخطار باستثناء منح رئيس مجلس الأمة صلاحية إخطار المجلس الدستوري بعد استحداث غرفة ثانية للسلطة التشريعية [2] في ظل تغييب دور المعارضة البرلمانية في عملية تحريك الدعوى الدستورية مما يسهم في عرقلة عمله في وجود تقارب سياسي بين رئيس الجمهورية ورئيسي غرفتي البرلمان[3].

توالت تعديلات دستور 1996 إلى غاية تعديل 2016 الذي هو الآخر أسند مهمة رقابة دستورية القوانين إلى المجلس الدستوري لكنه بذات الوقت أدخل تغييرات عديدة عليه بداية من رفع عدد الأعضاء إلى 12 عضوا 04 ينتخبون عن غرفتي البرلمان 02 عن كل واحدة منهما، أما السلطة القضائية فيمثلها 02 ينتخبهما مجلس الدولة وآخران المحكمة العليا مع الإبقاء على ترجيح كفة رئيس الجمهورية في تعيين 04 أعضاء من ضمنهم رئيس المجلس الدستوري ونائبه، حتى يظهر أول الأمر أن تعديل الدستور يسعى إلى تحقيق توازن في تمثيل السلطات، غير أن ذلك لا يتحقق لبقاء رئيس الجمهورية صاحب حصة الأسد في التعيين من ناحية العدد وصفة الأعضاء[4]، لكن رغم ذلك يشهد له منح الأقلية البرلمانية وكذا الوزير الأول صلاحية إخطار المجلس الدستوري للرقابة على دستورية القوانين وهذا ما يظهر استجابة المؤسس الدستوري للاقتراحات التي نودي بها بغية تفادي الانتقادات التي وجهت لدستور 1996[5].

---

[1] بشير محمودي، ريم سكالفي، الرقابة على دستورية القوانين في ظل الدساتير المغاربية، مجلة العلوم القانونية والسياسية، مج 7، ع 3، جامعة الوادي، الجزائر، 2016، ص 151.

[2] بوسماحة نصر الدين، قاسي فوزية، المرجع السابق، ص18.

[3] عمار عباس، دور المجلس الدستوري الجزائري في ضمان مبدأ سمو الدستور، مجلة المحكمة الدستورية، مج 1، ع 1 المحكمة الدستورية، الجزائر، 2013، ص 76.

[4] Mohamed OUMAIOUF, Réflexions sur les nouveautés de la révision constitutionnelle du 07 février 2016 en matière de contrôle de la constitutionnalité des lois, revue critique de droit et sciences politiques, V 11, N 1, Université Mouloud Maameri de Tizi Ouzou, Algérie, 2016, p 46.

[5] هواري بوصاق، غريبي فاطمة الزهراء، تطور أحكام الرقابة على دستورية القوانين في صناعة التشريع الجزائر 1963-2020، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، مج 7، ع 1، جامعة عمار ثليجي الأغواط، الجزائر، 2023، ص 1941.

الجدير بالذكر أن تعديل دستور 2016 أتاح للأفراد الطعن في دستـــــورية النصوص التشريعية وهو توجه جديد ينسجم مع الإتفاقيات الدولية التي تؤكد على دور الأفراد في حماية حقوقهم وحرياتهم، على أن يبقى الحكم الفصل في دستورية النص المطعون فيه للمجلس الدستوري[1]، ومن ثم نجد أن المؤسس الدستوري الجزائري إعتمد الدفع بعدم الدستورية لتفادي الانتقادات الموجهة لعمل المجلس الدستوري سابقا للحرص على ضمان عدم إفلات النصوص القانونية من رقابة القاضي الدستوري.

ب- مرحلة المحكمة الدستورية

إتفق فقهاء القانون الدستوري في الجزائر علـــى أن رقابة المجلس الدستوري رقابة سياسية تتفق مع طبيعة مهام السلطة التشريعية، فهي رقابة قانونية في موضوعها سياسية في أثرها تسعى إلى الحيلولة دون إصدار نصوص قانونية مخالفة للدستور ومن ثم منع تضارب أحكام القاضي الدستوري، والثابت أن المؤسس الدستوري الجزائري تأثر بنظيره الفرنسي الذي أسند رقابة الدستـــورية إلى هيئة ذات طبيعة سياسية وذلك لأسباب قانونية سياسية أثرت على النظام الفرنسي مما جعل إيكال مهمة رقابة دستورية القوانين إلى جهة ذات طبيعة سياسية أولى من أخرى ذات طبيعة قضائية، لكن التغيير الذي أحدثه تعديل 2016 للقانون الأساسي وضح أن المؤسس الدستوري أصبح يميل إلى إصباغ المجلس الدستوري بصبغة القضاء الدستوري من خلال تشديده في شـــروط العضوية والتي لأول مرة تم الأخذ فيها بعين الإعتبار التكوين القانوني للعضو في المجلس، إضافة إلى فتح المجال أمام الأفراد لممارسة الدفع الفرعي ليتبلور[2] هذا الإتجاه في المرسوم الرئاسي 442/20 الذي إنبثقت عنه المحكمة الدستورية كهيئة مســـؤولة عن رقابة دستورية القوانين حيث جاء في المادة 185 منه أن المحكمة الدستورية مؤسسة مستقلة تسعى إلى ضمان إحترام الدستور ضابطة لنشاط السلطات العمومية وعمل المؤسسات.

ثانيا: مضمون رقابة القضاء الدستوري في فرنسا

ساد في النظام القانوني الفرنسي الإعتقاد بأن السلطة التشريعية تحوز على تفوق في مواجهة السلطتين التنفيذية والقضائية إلى حد عدم التشكيك في القوانين التي تسنها إرتكانا لكونها تعبر عن الإرادة

---

[1] أونيسي ليندة، التعديل الدستوري 2016 وأثره في تطوير الرقابة الدستورية في الجزائر، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، مج 3، ع 2، جوان، جامعة خنشلة، الجزائر، 2016، ص 108.

[2] يعيش تمام شوقي، طبيعة المجلس الدستوري الجزائري حسب التعديل الدستوري لسنة 2016 (دراسة مقارنة بالمجلس الدستوري الفرنسي)، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية، السياسية والإقتصادية، مج 57، ع 2، جامعة بن يوسف بن خدة الجزائر 1، الجزائر، 2020، ص 115.

العامة، وبذلك فإن رقابتها من طرف هيئة خارجية لا يمكن تصوره فالقانون هو معيار للعدالة حيث تم منحه القدسية التي تحميه من التشكيك في إنتهاكه للدستور مما يستحيل معه رقابته[1]، وفي عام 1791 تم صياغة الدستور الفرنسي الأول بعد الثورة حيث أكد على حقوق وحريات الأفراد[2] فترجم بذلك الدستور خلال محطاته التاريخية تطلعات الشعب للتغيير متأثرا بالظروف التاريخية فالسياسية والاجتماعية ومن ثم تطورت معه الرقابة على دستورية القوانين التي تمايزت بين 03 مراحل أدت إلى تشكل المجلس الدستوري بالتصور الموجود حاليا.

أ- مرحلة مجلس الشيوخ الحامي للدستور

برزت فكرة رقابة القضاء الدستوري سنة 1795على يد الفقيه الفرنسي" سييز Sieyes " وهو أحد أعضاء الجمعية التأسيسية أين دعى إلى إنشاء " هيئة محلفين دستورية " كرقيب على سلطة المشرع لضمان عدم مخالفته للدستور غير أنها قوبلت بالرفض بسبب أن القلة تراقب الكل[3]، لتعود فكرة الرقابة على دستورية القوانين للظهور من جديد على يده وينجح في إنشاء مجلس الشيوخ في دستور السنة الثامنة سنة 1799، غير أنه فشل في تأدية مهامه بسبب أعضائه المعينين من قبل الإمبراطور نابليون إضافة إلى رواتبهم التي يتقاضونها بناء على قرار منه بل أنه حتى إختصاصاته لا يباشرها من تلقاء نفسه وإنما بمقتضى إحالة من المحكمة أو المجلس النيابي كما أنه تحت هذه الضغوط وعدم استقلال في أداء مهامه حيث لم يقم بإلغاء ولو قانون واحد طيلة فترة وجوده ليتم إلغاءه سنة 1807[4].

في ظل دستور 1852 عاد مجلس الشيوخ للظهور من جديد وقد تم تدعيمه بعدة إختصاصات كإمكانية تعديل الدستور، الرقابة على توافق القوانين مع الدستور، إضافة لإلغاء التشريعات التي تتضمن مساسا بالدين والأخلاق أو تنتهك حق المساواة غير أنه كسابقه لم يكتب له ممارسة صلاحياته لهيمنة

---

[1] Kazimierz Michał Ujazdowski, Political character of the Constitutional Council of the Fifth French Republic and its consequences, STUDIA POLITOLOGICZNE ANALIZY, V 69, N 1, the ELIPSA Publishing House, Poland, 2023, p 11.

[2] محمد ضياء محمد رفاعي، رقابة الدستوية في النظامين الفرنسي والأمريكي دراسة مقارنة، مجلة البحوث الفقهية والقانونية مج 35، ع 42، كلية الشريعة والقانون، جامعة الأزهر، دمنهور، مصر، 2023، ص 596.

[3] ياسر سيد حسين سيد، تطور الآليات الرقابية للقضاء الدستوري دراسة مقارنة في الدستور(المصري- الفرنسي- الأمريكي) مجلة كلية الآداب، مج 20، ع 50، يناير – مارس، جامعة بين سويف، مصر، 2019، ص 245.

[4] عمر العبد الله، الرقابة على دستورية القوانين (دراسة مقارنة)، مجلة جامعة دمشق، مج 17، ع 2، جامعة دمشق، سوريا، 2001، ص 5.

رئيس الدولة عليه[1]، ولم يأت بعد ذلك ذكر لرقابة مطابقة القوانين للدستور حتى في دستور الجمهورية الثالثة لسنة 1875 الذي لم يشر إليها أبدا[2].

ب- مرحلة اللجنة الدستورية

أحدث دستور الجمهورية الرابعة لعام 1946 هيئة سياسية مختصة للفصل في دستورية القوانين أطلق عليها اللجنة الدستورية تتشكل من 13 عضوا يرأسهم رئيس الجمهورية إضافة إلى رئيس مجلس الشيوخ ومجلس النواب علاوة إلى 10 أعضاء يختارهم البرلمان على أساس التمثيل النسبي للأحزاب على أن تمارس مهامها الرقابية بعد تقديم طلب مشترك من رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الشيوخ بذلك[3]، مما عرضها للانتقاد بداية من تشكيلتها التي يرأسها رئيس الجمهورية يضاف إليه قدرة البرلمان على اختيار 10 أعضاء فيها الأمر الذي يترتب عنه فقدانها لاستقلالها في مواجهتهما وبالتالي الحد من فعاليتها كذلك يتم انتقاء هؤلاء الأعضاء بناء على التمثيل الحزبي، مما يعنـــــي غياب شبه تام للتكوين القانوني الذي تحتاجه مهمة الرقابة على دستورية القوانين الأمر الذي يجعلها عاجزة عن تأدية المهمة المنوطة بها كونها لا تتعدى أن تكون مجرد جهاز توفيقي داخل البرلمان [4] كما ولم تنظر قط في دستورية القوانين التي تدخل في الفصول العشرة الأولى للدستور المتعلقة بالسلطات العامة، بينما ما يخص حقوق وحريـــــات الأفراد موجود في دباجة الدستور التي لا تدخل في رقابة الدستورية[5].

ج- مرحلة المجلس الدستوري

أنشأ دستور الجمهورية الخامسة المجلس الدستوري وأوكل له إختصاص رقابة دستورية القوانين رغم أن الهدف من وجوده بداية هو التحقق من ممارسة البرلمان لصلاحياته كما اقتضاها الدستور وعدم تدخله في مهام السلطة التنفيذية[6] حيث تأخر واضعوا الدستور الفرنسي في إنشائه مقارنة بالظام الأمريكي ولعل ذلك راجع إلى المفهوم الخاص لمبدأ الفصل بين السلطات والإعتقاد الراسخ بأن القضاء هو" اللسان الذي ينطق به القانون وبالتالي لا يجب أن يشكل هؤلاء قوة"، وبالتالي يجب أن تسند مهمة رقابة دستورية

---

[1] دعاء قاسم محيبس، المرجع السابق، ص 62.

[2] عمر العبد الله، المرجع السابق، ص6.

[3] تبينة حكيم، الرقابة على دستورية القوانين – المجلس الدستوري الفرنسي نموذجا –، مجلة الدراسات والبحوث القانونية، مج 5، ع 2، جوان، جامعة المسيلة، الجزائر، 2020، ص 96.

[4] حسن مصطفى البحري، القضاء الدستوري دراسة مقارنة، د.ب.ن، ط 1، دمشق، سوريا، 2017، ص 53.

[5] عمر العبد الله، المرجع السابق، ص 6.

[6] Marie-Claire Ponthoreau, Fabrice Hourquebie, Op.cit, p 271.

القوانين إلى هيئة سياسية منعا لحكومة القضاة[1]، وهذا يبرر عدم إرتباط مهام المجلس الدستوري الفرنسي حال نشأته بحماية الحقوق والحريات وإنما غاية وجوده في أول الأمر اقتصرت في السهر على ضمان إحترام المشرع لحدود إختصاصاته المحددة في الدستور أي أن غايته تمثلت في حماية الحكومة من بطش البرلمان الذي يمارس مهامه بإسم الديمقراطية[2].

يتكون المجلس الدستوري من 09 أعضاء يعينهم رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الشيوخ إضافة إلى رئيس الجمعية الوطنية علاوة إلى الأعضاء معينون مدى الحياة ممثلين في رأساء فرنسا السابقين[3] أما رئيسه فيعينه رئيس الجمهورية من بين أعضـــائه، مما جعل شراح القانون ينتقدون المجلس الدستـــوري لأسلوب اختيار أعضائه الذي ترك في يد 03 أشخاص وهذا ما سيمس باستقلاله وحياده فلا يمكنه بذلك الخروج من دهاليز التأثير السياســـي خاصة وأن صوت الرئيس مرجح عند إتخاذ القرار بشأن دستورية القوانين[4].

في حين أن إختصاصات المجلس الدستروي أتت متنوعة بين إختصاصات استشارية تتيح لرئيس الجمهورية استشارته قبل استخدام سلطاته الاستثنائية، كما وتأخذ الحكومة رأيه قبل تنظيم الانتخابات الرئاسية وكذا عمليات الاستفتاء كذلك يختص المجلس الدستوري بالفصل في النزاعات المترتبة عنها دون المساس بحقه في الرقابة على دستورية القوانين واللوائح الداخلية للبرلمان والمعاهدات الدولية[5]، فيظهر لنا تهميش دور القضاء في عملية رقابة توافق القوانين مع الدستور فلم يتم منحه حق تعيين أحد الأعضاء في تشكيلة المجلس أو الرقابة على دستورية القوانين حال فصله في الدعاوى القضائية المعروضة أمامه[6] إلى غاية تعديل 2008 بإدراج المسألة الأولية الدستورية والسماح للأفراد الطعن في دستورية القوانين أمام

---

[1] عمار بوضياف، دور القضاء الفرنسي في مجال الرقابة على دستورية القوانين، مجلة صوت القانون، مج 6، ع 2، نوفمبر، جامعة خميس مليانة، الجزائر، 2019، ص 858.

[2] Louis FAVOREU et autres, Droits des libertés fondamentales, 1er Ed, Dalloz, Paris, 2005, p 178.

نبالي فطة، الدور المقيد للمجلس الدستوري في حماية الحقوق والحريات، الملتقى الوطني الأول الموسوم بـ : الإصلاحات الدستورية في مجال القضاء الدستوري في الجزائر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أحمد دراية، أدرار، الجزائر، 6- 7 مارس 2023، ص 193.

[3] Louise Favoreu, La justice constitutionnelle en France, Les Cahiers de droit, V 26, N 2, Faculté de droit de l'Université Laval, France, 1985, p 304-305.

[4] تبينة حكيم، المرجع السابق، ص ص 97- 98.

[5] دعاء قاسم محيبس، المرجع السابق، ص ص 62- 83.

[6] عمار بوضياف، المرجع السابق، ص 860.

جهاز القضاء [1] فيكون له بذلك المشاركة في عملية الرقابة بصفة غير مباشرة خلال مراحل عملية البت في الدفع بعدم الدستورية على أن يبقى الحكم الفاصل فيها بيد المجلس الدستوري.

ثالثا: مضمون رقابة القضاء الدستوري في مصر

تجسيد رقابة القضاء الدستوري في النظام القانوني المصري كانت مشابهة إلى حد ما في نشأتها لبدايتها في النظام القانوني الأمريكي أين اعترف القضاء لنفسه برقابة دستورية التشريعات في ظل غياب أساس دستوري يسند إليه هذا الإختصاص أو يمنعه من ذلك وبالموازات عدم وجود جهة مختصة للنظر في توافق القوانين مع الدستور إذ مرت رقابة القضاء الدستوري في مصر ب03 مراحل لتصل إلى ما هي عليه الآن بداية بممارستها من طرف القضاء فالمحكمة العليا ثم المحكمة الدستورية العليا.

أ- مرحلة رقابة القضاء على دستورية القوانين

أخذ مجلس الدولة على عاتقه إتيان المبادرة الأولى برقابة دستورية القوانين دون وجود نص يمكنه من ممارستها بموجب قراره الصادر في 10 فيفري 1948 الذي استبعد تطبيق الحكم التشريعي رقم 148 لسنة 1948 لتعارضه مع أحكام دستور 1922 وبمناسبة رفض النيابة العامة لحكمه برر قراره بأنه لا يوجد ما يمنع في القانون المصري المحاكم من النظر في دستورية القوانين التي يختص بتطبيقها وأن هذا لا يعد إنتهاكا لمبدأ الفصل بين السلطات وأن السلطة التي لا تمارس إختصاصاتها خارج حدود الدستور، فإنه كان من واجب السلطة القضائية إيقاف السلطة التشريعية إذا تجاوزت صلاحياتها، وقد إقتدت محكمة النقض بمجلس الدولة وأكدت إختصاص المحاكم المدنية برقابة دستورية القوانين[2].

وبدوره القضاء العادي لم يتخلف عن نظيره فمن أولى الأحكام التي أقرت صراحة حق القضاء في نظر دستورية القوانين حكم محكمة مصر الأهلية في 1 ماي 1941 حيث جاء في حيثيات الحكم" أن القاضي مختص بإيجاد حل قانوني للمنازعات المطروحة عليه وهو مقيد في حكمه بقوانين البلاد العادية، كما أنه مقيد أيضاً بالقانون الأساسي للدولة وهو أسمى القوانين جميعها، فإذا ما تعارض القانون العادي مع الدستور فواجب القاضي في هذه الحالة يقضي بترجيح النص الدستوري على القانون العادي وتطبيق الأول وإهمال الثاني"، كذلك نجد محكمة النقض المصرية سارت على خطى البقية وفي حكمها الصادر

[1] Charlotte Michellet, LE CONSEIL CONSTITUTIONNEL : UNE COUR SUPRÊME EN DEVENIR ? REVUE ESPRITE, N 393 (3/4), Mars-avril, Editions Esprit, France,2013, p 200.
[2] Ayman Fathy Mohamed Mohamed, Le contrôle de constitutionnalité des lois en France et en Égypte, Thèse pour l'obtention du Doctorat, Droit public, U.F.R de Droit et Science politique, Université de Bordeaux, France, 19 mars 2015, p p 7-8.

في 8 فيفري 1952 رفضت تطبيق قانون من قوانين الإجراءات الجنائية لخروجه عن قاعدة عدم رجعية قوانين العقوبات المعترف بها دستورا لترجح كفة هذا الأخير على القانون العادي[1] ونشير هنا أن القضاء في هذه المرحلة إمتنع فقط عن تطبيق القوانين المخالفة للدستور ولم يقم بإلغائها لعدم إختصاصه بذلك.

ب- مرحلة رقابة المحكمة العليا على دستورية القوانين

بوادر بروز رقابة القضاء الدستوري في النظام القانوني المصري بصفة رسمية كانت بعد القضاء على النظام الملكي عام 1953 إذ عهد آنذاك إلى لجنة من 50 عضوا بصياغة دستور جديد ينص على إنشاء محكمة عليا تختص برقابة دستورية القوانين إضافة إلى عديد الإختصاصات على غرار القدرة على محاكمة رئيس الجمهورية والوزراء والفصل في النزاعات الناشئة بين الجهات القضائية المختلفة، لكن لم يتم قبول مشروع الدستـــــور المعد من قبلها ليتدخل الرئيس جمال عبد الناصر ويشكل لجنة عين هو أعضائها لإعداد دستور جديد ليتكلل عملها بصدور دستور 1956، لكنه لم يشر إلى مؤسسة دستورية تكفل حماية الحقوق والحريات وتعنـــى برقابة دستورية القوانين[2] لذلك استمر القضاء بالنظر في دستورية القوانين حتى عام 1969 أين منعت المحاكم من ممارسة رقابة الدستورية على النصوص القانونية ومنح هذا الإختصاص إلى المحكمة العليا إضافة إلى إختصاصها بتفسير النصوص القانونية وطلبات وقف تنفيذ الأحكام الصادرة عن هيئات التحكيم المشكلة للبت في منازعات الحكومة والقطاع العام[3].

غير أنه يأخذ على قـــانون المحكمة العليا عدم تحديده للأثر المترتب عن حكم عدم الدستورية بين الإمتناع عن تطبيقه أم إلغائه من المنظومة القانونية ليكون حجة مطلقة في مواجهة الكافة، ونتيجة للفراغ التشريعي بخصوص هذه النقطة إنقسم الفقه المصري إلى فريقين، فذهب الأول على غرار الدكتور رمزي الشاعر إلى القول أن حكم عدم الدستورية يفيد إلغاء النص القانوني لأن الرقابة رقابة حصرية محجوزة للمحكمة العليا مما لا يسمح بالطعن في دستورية النص من جديد، بينما ذهب الفريق الثاني على رأسهم الدكتور ثروت بدري والدكتور علي السيد باز للأخذ بالأثر النسبي للحكم بعدم الدستورية بمعنى حصر أثر الحكم بعدم الدستورية على المنازعة الدستورية المثار بمناسبتها ولا يتعداها لأخرى[4] ليأتي القانون رقم 66 لسنة 1970 ليضع حدا للجدل القائم في نص مادته 31 أن الحكم بعدم الدستورية يحوز

---

[1] عمر العبد الله، المرجع السابق، ص 19.

[2] عوض المر، المرجع السابق، ص 204.

[3] قانون رقم 81 لسنة 1969، المؤرخ في 31 أغسطس 1969، المتعلق بإصدار قانون المحكمة العليا، ج.ر.م، ع 35 مكرر (1)، الصادرة في 31 أغسطس 1969.

[4] محمد عبد الرحيم حاتم، المرجع السابق، ص 224.

الحجية المطلقة ويسري في مواجهة الكافة ملزم لجميع جهات القضاء[1].

نظرا لصلاحيات المحكمة العليا ذات الأهمية والشأن البالغ بالنسبة لتأثيرها وعلاقتها بالحقوق والحريات من جهة وسير عمل السلطات داخل الدولة من جهة أخرى لم يتم تناولها بالذكر أو حتى الإشارة إليها في دستور 1964 حيث جاء خاليا من فكرة رقابة القضاء الدستوري على توافق التشريعات مع القانون الأساسي[2] فإنه كان من الأجدر أن يسمو الإعتراف بها على مرتبة القانون إلى الإعتراف الدستوري حتى تكتسب حصانة ضد سلطات المشرع فلا يملك الإنتقاص منها أو إلغائها.

ج- مرحلة رقابة المحكمة الدستورية العليا على دستورية القوانين

نصت المادة 192 من دستور 1971 على استمرار المحكمة الدستورية بممارسة رقابة الدستورية حتى إنشاء المحكمة الدستورية العليا[3] غير أن صياغة القانون المنظم لها استغرقت مدة تقارب الثمان سنوات مع استمرار المحكمة العليا في البت في مطابقة القوانين مع الدستور[4] حتى صدور القانون رقم 48 لسنة 1979 الذي قضى بإحالة جميع الدعاوى والطلبات القائمة أمام المحكمة العليا والتي تعد من صميم صلاحيات المحكمة الدستورية العليا دون رسوم للفصل فيها إليها[5] لتختص بذلك إستنادا إليه بالبت في مطابقة القوانين والدستور، تفسير النصوص القانونية، والفصل في النزاعات الناشئة بخصوص تنفيذ حكمين قضائيين، الفصل في تنازع الإختصاص بين الجهات القضائية أمام الهيئات ذات الإختصاص.

توالت التعديلات الدستورية استجابة للتطلعات الرامية إلى الإرتقاء بعمل المحكمة الدستورية في مجال الرقابة الدستورية حتى آخر تعديل لها سنة 2019 الذي وسع من سلطات المحكمة الدستورية العليا بمنحها القدرة على رقابة دستورية قرارات المنظمات والهيئات الدولية وأحكام المحاكم الأجنبية الصادرة في مواجهة الدولة[6]، الأمر الذي أثار جدلا واسعا في وسط القانونيين المصريين إذ إعتبره البعض

---

[1] المادة 31، القانون رقم 66 لسنة 1970، المتعلق بإصدار قانون الإجراءات والرسوم أمام المحكمة العليا، ج.ر.م، ع 35، الصادرة في 27 أغسطس 1970، ص 592.

[2] دستور 1964، ج.ر.م، ع 69 تابع " أ "، الصادرة في 11 ذي القعدة 1383، الموافق ل 24 مارس 1964.

[3] دستور 1971، ج.ر.م، ع 36 مكرر" أ "، الصادرة في 22 رجب 1391، الموافق ل 12 سبتمبر 1971، ص 59.

[4] Clark B. Lombardi, Egypt's Supreme Constitutional Court: Managing Constitutional Conflict in an Authoritarian, Aspirationally Islamic State, Journal of Comparative Law, V 3, N 2, University of Washington School of Law, USA, 2008, p 236.

[5] قانون رقم 48 لسنة 1979، المتضمن إصدار قانون المحكمة الدستورية العليا، ج.ر.م، ع 36، الصادرة في 6 سبتمبر 1979، ص 530.

[6] قانون رقم 137 لسنة 2021، المتضمن تعديل بعض أحكام قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم 48 لسنة 1979، ج.ر.م، ع 32 مكرر "أ"، الصادرة 7 محرم 1443، الموافق لـ 15 أغسطس 2021، ص 3.

تجاوزا لسلطاتها كمؤسسة دستورية تهتم بفحص توافق القوانين لا الأحكام والقرارات الدولية مع الدستور الوطني لأن ذلك يخالف طبيعة الوظيفة المنوطة بها[1].

المطلب الثاني

أسس رقابة القضاء الدستوري ومبادئها

ممارسة رقابة القضاء الدستوري تقوم على مجموعة مبادئ توجد بوجودها وتنعدم بغيابها وهذه المبادئ تتداخل فيها بينها، بحيث يكمل كل منها الآخر وتؤدي إلى تحقيق دولة القانون والتأسيس لنظام ديمقراطي تباشر فيه الحقوق والحريات دون أية قيود سوى ما أوجبه القانون في حدود النص الدستوري، ومن ثم فإن هذه الرقابة تؤسس على سمو الدستور والمساواة أمام القانون (الفرع الأول)، وتقوم على أساس الفصل بين السلطات (الفرع الثاني)، فالأمن القانوني وتكريس دولة القانون (الفرع الثالث).

الفرع الأول

السمو الدستوري والمساواة أمام القانون

يقودنا الحديث عن علوية الدستـــور إلى الدول ذات الدساتير المعبرة عن إرادة الشعب والنظم الديمقراطية [2]، وبذات الوقت لا يمكن ذكر سمو الدستور دون وجود رقابة قضاء دستوري ضامنة لعدم مخالفته من طرف تشريعات أقل منه درجة مما سيعمل على ضمان مساواة أمام القانون وبذلك حماية حقوق وحريات الأفراد.

أولا: السمو الدستوري

عند البحث عن الخلفية التاريخية لسمو الدستور نجد أنها تمتد إلى القرنين 17 و18 لدى فلاسفة القانون الطبيعي جوهره العقد الاجتماعي الذي به تنشأ الدولة فيقوم بتنظيمها وتنظيم السلطات فيها مما يجعل الدستور بلورة لفكرة العقد الاجتماعي، ولأهميته بالنسبة للدولة وممارسة السلطة فيها إكتسب صفة

---

[1] نبيلة عبد الفتاح قشطى، إختصاصات المحكمة الدستورية دراسة مقارنة مصر– الجزائر، مجلة المحكمة الدستورية، مج 10، ع 1، المحكمة الدستورية، الجزائر، 2022، ص ص 52– 53.

[2] Carré De Malberg, contribution à la théorie générale de l'Etat, Ed Sirey, Paris, France, 1920, p p 1-2.

السمو لتخضع له جميع النصوص الأدنى درجة منه[1].

يمثل الدستور الوثيقة الأسمى في الدولة يحدد شكلها ونظام الحكم فيها إضافة إلى حقوق وحريات الأفراد وما يقابلها من واجبات وإختصاصات السلطات وعلاقتها ببعضهـــا مما يجعله يتربع على هرم القواعد القانونية ليسمو عليها، ومن ثم أصبح سمو الدستور مبدأ مسلم به لإرتباطه بدولة القانون ولأنه متصل بوثيقة دستورية مكتوبة فقد يبقى مجرد مبدأ نظري لا يعدوا أن يكون حبرا على ورق لذلك فإن وجود وسيلة رقابية تضمن إحترامه وتجعله واقع معمول به أمر حتمي حيث تتمثل هذه الأخيرة في القضاء الدستوري المختص برقابة توافق القوانين مع الدستور ما يعمل على سموه بوجهيه الموضوعي والشكلي.

أ- السمو الموضوعي للدستور

يستند سمو الدستور في شقه الموضوعي إلى الموضوعات التي يتضمنها بإعتبارهـــا مواضيع حساسة في طبيعتها وجوهرها[2]، ولأنها متعلقة بتنظيم حقوق وحريات الأفراد كذلك عمل السلطات داخل الدولة كما ويحدد الأساس الإديولوجي للنظام الاجتماعي، السياسي والاقتصادي السائد في البلاد ومن ثمة نتيجة لخصوصية هذه المواضيع وأهميتها فإن جميع النصوص القانونية يجب أن تحترم الدستور إضافة إلى جميع السلطات داخل الدولة[3] بذلك فإن سمو الدستور الموضوعي يتوفر في جميع الدساتير مهما كان نوعها لينتج عن السمو الموضوعي للدستور ثلاثة نتائج هي:

1- تعزيز وترسيخ مبدأ المشروعية

مؤدى مبدأ المشروعية خضوع الكل للقانون حكاما أو محكومين دون أي استثناء بمختلف درجاته فلا يمكن لأي كان التنصل من سريان القانون في تصرفاته وأي مخالفة لتلك التشريعات تعد بمثابة خروج عنه ويتسع هذا المبدأ ليشمل أحكام الدستور فنكون بصدد مشروعية دستورية[4] فبسمو الدستور على قواعد القانون الأخرى يتوسع نطاق هذا المبدأ ليشمل مواد الدستور مما يلزم جميع السلطات بإحترامه قبل الأفراد

---

[1] فادي عبد الله برمبو، دور المحكمة الدستورية في حماية الحقوق والحريات العامة، أطروحة مقدمة لنيل درجة الماجستير، تخصص قانون عام، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2018، ص 21.

[2] Mohammad Taha Hussein AL-Husseini, The Assets of Constitutional Jurisdiction, REVIEW OF INTERNATIONAL GEOGRAPHICAL EDUCATION, V 11, N 5, JNTU College, University Hyderabad, India 2021, p 4664.

[3] بيوار الحاج صالح القادر، دور القضاء الدستوري في حماية الحقوق والحريات العامة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، د.ذ.ت، كلية الحقوق، جامعة الشرق الأدنى، نيقوسيا، ص 12.

[4] أشرف إسماعيل عزب، حدود رقابة الدستورية دراسة مقارنة، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الحقوق، ب.ذ.ت، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، مصر، 2011، ص 7.

بسبب تصدر هذا النص القانوني هرم القواعد القانونية، والذي يجعل من الأهمية والأولوية بما كان أن يطبق مبدأ المشروعية على الأفعال المخالفة للدستور مهما كان مصدرها[1]، بذلك يمكن القول أن سمو الدستور يدعم مبدأ المشروعية ويمدد نطاقه ليتسع إلى مواد الدستور لكونها أسمى القواعد القانونية بذلك يمكن القول أن رقابة القضاء الدستوري تستمد أساسها من مبدأ الشرعية فهي بمناسبة ممارستها تعمد على جعل هذا المبدأ واقعا ملموسا وتلغي كل ما يخالف الدستور الذي تصدر جميع القوانين المتوافقة معه.

2- منع تفويض الإختصاصات التي منحها الدستور

يختص الدستور بإنشاء السلطات داخليا وتحديد كل من إختصاصاتها وعلاقتها ببعضها البعض لذلك فإن هذه السلطات تمارس مهامها بمقتضى تفويض من الدستور مما يعني أنه لا مجال للحديث عن تفوضيها لإختصاصاتها لسلطات أخرى قصد تأديتها وإلا عد ذلك خرقا للدستور[2]، وإعمالا لهذا المبدأ فإن الشخص المفوض هنا أساسا يستمد سلطته في ممارسة هذا الإختصاص بموجب تفويض قائم مسبقا أي أنه ليس صاحب السلطة الأصيل فلا يملك إيكال مهامه لآخر لكن مع ذلك يمكن للسلطات داخل الدولة أن تفوضة ممارسة صلاحياتها لأخرى إذا سمح الدستور بذلك أي بناء على نص صريح يتيح لها ذلك[3].

ب- السمو الشكلي للدستور

يقوم هذا النوع على الإجراءات التي ينتج عنها الدستور المتميزة عن مثيلتاها التي توضع بها بقية القوانين في صعوبتها وتعقيدها وحتى خصوصية الجهات المخولة بصلاحية وضعها[4] الممثلة في السلطة التأسيسية الأصلية التي تعلوا عن كافة السلطات في الدولة لكونها تستمد سلطتها وشرعيتها من الدستور الذي تصوغه الأولى[5]، ومنه فإن السمو الشكلـــــي للدستور يرتبط بالسلطة الواضعة له المختلفة عن بقية السلطات التي تضع بقية القوانين إضافة إلى مجموعة الإجراءات التي تمر بها عملية سنه التي تمتاز

---

[1] أمين عاطف صليبا، دور القضاء الدستوري في إرساء دولة القانون " دراسة مقارنة "، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس، لبنان، 2002، ص 79.

[2] حازم عاكف أبو حجر، تطور الرقابة على دستورية القوانين في الأردن " دراسة مقارنة "، مجلة كلية الشريعة والقانون، مج 1، ع 26، كلية الشريعة والقانون، جامعة الأزهر، دقهلية، مصر، 2023، ص 324.

[3] حازم عاكف أبو حجر، المرجع السابق، ص 325.

[4] آلاء محمد الفيلكاوي، دور القضاء الدستوري في حماية الحقوق والحريات العامة دراسة مقارنة، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2018، ص 178.

[5] سعدي زهرة، سمو الدستور، مجلة التراث، مج 4، ع 6، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، ص 208.

بالتعقيد سواء أثناء وضع الدستور للمرة الأولى أو عند تعديله[1]وينتج عن السمو الشكلي للدستور ما يلي:

1- الثبات النسبي للقاعدة الدستورية وعدم جواز تعديلها أو إلغائها إلا بما يعادلها

يترتب على السمو الشكلي للدستور عدم تغيير القاعدة الدستورية بشكل مستمر فنظرا لأسلوب وضعها الذي يحتم إعتماد طرق يصعب توفيرها بشكل متكرر على غرار الاستفتاء الشعبي للدساتير، كذلك أسلـــــوب صياغة المادة الدستورية أين تخط أساسيات عامة قابلة للتنظيم بموجب قوانين أدنى منها مرتبة، لهذا لا يمكن تغيير الدساتير بسهولة مقارنة بالقوانين العادية التي لا تخضع لهذه الترتيبات فهي تقتصر فقط على السلطة التشريعية لوضعها وفق شروط ومراحل حددها الدستور وحتى إن إقتضت الضرورة تعديلها يكون ذلك بشكل قليل مقارنة ببقية التشريعات.

يؤدي سمو الدستور شكليا إلى عدم قابلية الدساتير للتعديل أو الإلغاء إلا بما يعادلها فالمستقر في القانون أن النص القانوني لا يعدل ولا يلغى إلا بمقتضى نص آخر يعادله أو يفوقه منزلة تطبيقا لقاعدة توازي الأشكال ومن ثم لا يمكن تعديل الدساتير أو إلغائها إلا بنص آخر يظاهيها منزلة لأنه لا يوجد ما يعلوا على الدستور.

2- مبدأ تدرج القوانين

لا شك أن السمو الشكلي للدستور وإختلافه عن بقية القوانين سينشئ تسلسل في القواعد القانونية بحيث تتصدر الدستـــور هرم القواعد القانونية [2] على أن تتدرج بقيتها حتى أدنى مرتبة، فالاختلاف بين القانون الأساسي بالنظر فقط إلى شكل الإجـــراءات التي ينبثق عنها بعيدا عن مضمونها يحتم عليها الخضوع له وإحترامه في إطار مبدأ تدرج القوانين، بحيث تلزم هذه النصوص القانونية بإحترام الدستور وإتباع ما حدده لها من نطاق تسن في إطاره وإجراءات تتبع لوضعها وإلا عدت غير دستورية تستوجب الإلغاء على أن يحترم القانون الأدنى الأعلى منه ولا يخالفه.

لا يخلوا النظام القانوني للدول الديمقراطية من هرمية القواعد القانونية المنبثقة عن تمايز طبيعة القوانين ومجالاتها مما لا يستساغ معه إدراجها في نفس المرتبة وإنما ترتيبها وفق تسلسل هرمي يساعد في توحيد توجهها القانوني وضمان عدم وجود نصوص متضاربة فيما بينها، وغير ذلك يضعنـــا أمام

---

[1] أمين عاطف صليبيا، المرجع السابق، ص ص 80-81.

[2] عبد الحميد الشوارمي، محمد محمود المصري، دستورية القوانين في ضوء أحكام المحكمة الدستورية العليا، منشأة المعارف، مصر، 1986، ص 21.

نصوص متناثرة لا ضابط لها[1] مما يظهر تلازم سمو الدستور ومبدأ تدرج القوانين فلا يمكن وجود أحدهما في غياب الآخر لكون علوية الدستور تنشأ تدرج في القوانين ولأن هذا التدرج يقع في قمته الدستور[2].

بذلك نخلص أن السمو الموضوعي والشكلي للدستور مختلفان فإن كان الأول ينطبق على جميع تصنيفات الدساتير، فإن الثاني لا يمكن توفره إلا في الدساتير المكتوبة وأن رقابة دستورية القوانين نتيجة حتمية للسمو الشكلي للدستور وأن هذا الأخير يوجد في الدول ذات الدساتير الجامدة المميزة بين القانون الأساسي والقوانين العادية.

ج- موقف دساتير الأنظمة القانونية المقارنة من سمو الدستور

مرت الأنظمة القانونية موضوع الدراسة بعديد الدساتير باختلاف الحقب التاريخية، حيث تميز كل قانون أساسي عن سابقه، لكن المشترك بينها إقتران هذه الدساتير بصفة السمو الملازمة لهذا النوع من النصوص القانونية غير أنها تمايزت فيما بينها في الاعتراف لهذه الأخيرة بعلويتها بحسب ظروف وضعها كما سيتم بيانه تاليا.

1- موقف الدساتير الجزائرية من سمو الدستور

أول دستور للجزائر كان دستور 1963 حيث نصت ديباجته أن الحزب الواحد هو المعني بمراقبة وإعداد سياسة الأمة وعلى هذا الأساس يتم حل جميع المشاكل الدستورية بعكس ما هو معمول به في الدول المبنية على مبدأ سمو الدستور، حيث كان من الأجدر أن تحل وفقا للدستور بإعتباره القانون الأسمى في البلاد لا بإتباع توجه الحزب الواحد وكأنه هو صاحب السلطة التأسيسية مما يظهر أن هناك رفعة للشق السياسي على القانوني[3]، وجعل الدستور يتمثل في مجموعة القواعد القانونية المحددة للنظام السياسي داخل الدولة مع تنظيم سلطاتها والعلاقة بينها[4]، كذلك يعد نظام الحزب الواحد في حد ذاته

---

[1] أسود ياسين، ضمانات حماية الحقوق والحريات العامة بين الرقابة الدستورية والرقابة القضائية (دراسة مقارنة)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص قانون عام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبي بكر الصديق، تلمسان، الجزائر، 2017/2016، ص 209.

[2] قدوج حمامة، مبدأ تدرج القواعد القوانين كضمانة لنفاذ القاعدة الدستورية، مجلة السياسة العالمية، مج 7، ع 2، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2023، ص 913.

[3] صديق سعوداوي، سمو الدستور في التشريع الجزائري بين النص والتطبيق، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص قانون دستوري، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، الجزائر، 2019/2018، ص 42.

[4] رابحي أحسن، مبدأ تدرج المعايير القانونية في النظام القانوني الجزائري، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في القانون، معهد الحقوق والعلوم الإدارية بن عكنون، جامعة الجزائر، الجزائر،2006/2005، ص 23.

إنتقاصا من مكانة الدستـــــور لاختزال توجه الشعب في رأي حزب واحد أو في قادته إضافة إلى كون التعددية الحزبية مرآة الديمقراطية المكرس فيها سمو الدستور.

وعليه يتجلى أن دستور 1963 قد تأثر فيه واضعوه بفكرة فلسفية أعد في ضوئها[1] فالرجوع إلى ظروف صياغته توحي أن مهمة كتابته أوكلت إلى المجلس الوطني التأسيسي لكن رئيس الحكومة خالف ذلك وجعل المكتب السياسي لحزب جبهة التحرير الوطني يقوم بصياغته على أن يعرض على المجلس الوطني التأسيسي لإبداء رأيه بخصوصه ثم تقديمه للشعب للاستفتاء فيه[2]، وحقيقة الأمر أن الدستور الأول للجزائر المستقلة قد تبنى أفكار هذا الحزب ومن المفارقة أنه نص على إنشاء مجلس دستوري يعنى برقابة دستورية القوانين وهذا يحسب له بسبب عدم تعمير القانون الأساسي لسنة 1963 مدة طويلة فلم يتسنى للمجلس الدستوري ممارسة صلاحياته، وبذلك يمكن القول أن سمو الدستور جاء ناقصا لحداثة الاستقلال والتجربة الفتية للدولة آنذاك، فإن توفر فيه الشق الموضوعي حال تطرقه للسلطات ومهامها كذلك الحقوق والحريات فإنه لم يلمس فيه بروز تدرج القوانين وتقديس للدستور لمكانته أين أسند في مقدمته مهمة ضمان الاستقرار إلى الحزب الطلائعي الواحد.

إذا كان دستور 1963 لم يعبر صراحة عن سمو الدستور فدستور1976 نقيضه تماما أين تم الاعتراف بأسبقية الميثاق الوطني على الدستور إذ جاء في مقدمته " ... يمثل الدستور أحد الأهداف الكبرى المصطرة في الميثاق الوطني..." فيفهم منه أن الأساس المستمد منه الدستور هو الميثاق الوطني ليتراجع في منزلته لفائدة هذا الأخير إضافة إلى المادة 06 منه تدعم سمو الميثاق الوطني لكونه المصدر الأساسي لسيادة الأمة ومنبع قوانين الدولة والمصدر الإديولوجي والسياسي لمؤسساتها والأبعد من ذلك أنه لا يمكن تفسير الدستور إلا وفقا للميثاق الوطني أي أنه أصبح للدستور مرجع يجب أن يفسر في ظله فلا يخالفه، فلا مجال للقول بسمو الدستور أثناء سريان دستور1976 لتراجع مكانته لصالح الميثاق الوطني.

اعترفت ديباجتي دستوري 1989 و1996 بأن الدستور يمثل القانون الأساسي يخضع له الجميع وبأنه هو مصدر السلطات داخل الدولة الضامن لحقوق وحريات الأفراد كذلك نصت المادتين 57 و60 منهما على أن يحترم الدستور ليليه قوانين الدولة، ولم يختلف تعديلي الدستور لسنتي 2016 و2020 عن

---

[1] محمد عبد المحسن المقاطع، دور الدساتير في تحديد هوية الأفراد والمجتمع دراسة نظرية مقارنة مع دراسة تطبيقية في الدستور الكويتي، مجلة الحقوق، مج 12، ع 3، جامعة الكويت، الكويت، 1988، ص 72.

[2] حمريط كمال، نشأة القضاء الدستوري في الجزائر وفرنسا وتأثيره على مبدأ سمو الدستور (دراسة مقارنة)، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، مج 5، ع 1، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2020، ص 1067.

الإقرار بسمو الدستور شكلا ومضمونا حيث جاء في مقدمتهما أن الدستور فوق الجميع وهو مصدر الشرعية لتصرفات السلطات العمومية يحمس حقوق وحريات الأفراد إضافة إلى إنشاء هيئات رقابية تسهر على إحترام الدستور المتمثلة في المجلس الدستوري سابقا والمحكمة الدستورية حاليا التي قضت المادة 185 من تعديل 2020 بأنها مؤسسة مستقلة تعنى بضمان إحترام الدستور.

2- موقف الدستورين الفرنسي والمصري من سمو الدستور

أخذ الدستور بمبدأ سمو الدستور في دستور 1958 موضوعا وشكلا إضافة إلى أن الدساتير التي سبقته إتسمت بالسمو بمعالجته لشكل الدولة ونظام الحكم فيها والتطرق إلى مهام السلطات فيها فحقوق الأفراد وحرياتهم دون إغفال إحاطته بجملة من الخطوات الإجرائية ترقى إلى أهميته في المنظومة القانونية في غياب جهاز يختص برقابة سموه[1] فجعلت المادة 46 من هذا الدستور القوانين الصادرة عن البرلمان خاضعة له في إجراءات ونطاق صدورها وأقرت المادة 54 بوجوب عدم المصادقة على الإتفاقيات الدولية المخالفة للدستور علاوة إلى التأسيس للمجلس الدستوري ليتولى صلاحية رقابة توافق القوانين مع الدستور.

والدستور المصري أكد على علوه بتبيان ديباجته أن الشعب المصري يكتب دستورا يشكل قاعدة الأساس لقيام دولة ديمقراطية والمصدر الأول للتشريع يحقق المساواة ويصون الحقوق والحريات وأن الدولة المصرية قائمة على التعددية الحزبية التي سبق وأشرنا أنها معيار مهم للقول أن النص الأساسي للدول يتصف بالسمو لأن هذه الأخيرة تحـــــول دون نشأة دولة الأشخاص، إضافة إلى هذا نجد أن المحكمة الدستورية العليا تمارس صلاحياتها الرقابية ضمانا لسمو الدستور فعليا بحيث عدت " الدستور هو القانون الأساسي الأعلى الذي يرسي القواعد والأصول التي يقوم عليها نظام الحكم ويحدد السلطات العامة ويرسم لها وظائفها ويضع الحدود والقيود الضابطة لنشاطها، ويقرر الحريات والحقوق العامة ويرتب الضمانات الأساسية لحمايتها " وبالتالي إكتسابه لصفة العلو لأنه أساس النظام الدستوري وحامي الحقوق والحريات تخضع له جميع السلطات في الدولة ويعد كل عمل مخالف غير دستورية يستوجب الإلغاء[2].

ثانيا: مبدأ المساواة

تعد المساواة حق طبيعي مستقر في الضمير الإنساني لذلك دأبت المواثيق الدولية وكذا دساتير

---

[1] GUY CANIVET, The French Constitution and European Union law: An Approach through the complexity legal power relations, Revue Europeenne de droit, N 3, December, The Geopolitical Studies Group, Brussels, Belgium, 2021, p 2.

[2] بليغ كمال، خواطر دستورية، مجلة المحكمة الدستورية العليا، ع 20، أكتوبر، المحكمة الدستورية العليا، مصر، 2011. (بلا صفحة)

الدول على حد سواء في الإعتراف بها بداية بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام 1948 ضمن مواده بأن الناس يولدون أحرارا متساوين في الحقوق والواجبات وأنه لا يتم التمييز بينهم على أساس العرق أو الدين أو اللغة أو أي شيء آخر[1]، كذلك العهد الدولي الأول الخاص بالحقوق المدنية والسياسية 1966 اعترف بمبدأ المساواة أمام القضاء وحضر التحريض على الكراهية والتمييز بين الأفراد نتيجة الإنتماءات على اختلافها[2]، ونجد أن المساواة ربطت ببقاء الشخص حيا مما ينتج عنه عيشه حرا وبصورة مساوية للآخرين متحملا الالتزامات الاجتماعية ومثلها الاقتصادية مع تمتعه بذات الحقوق التي تحق لهم[3].

تعني المساواة عدم التمييز بين الأفراد بسبب الجنس، اللغة، الدين أو العرق والمماثلة بينهم في الحقوق والحريات إضافة إلى تحمل الأعباء العامة وهي مبدأ دستوري على أساس أن سيادة القانون لا يكون لها أثر إلا إذا طبق بشكل متساوي[4] فالمساواة تمثل الركيزة التي تستند عليها الحقوق والحريات [5]، ولأن المساواة نفسها قد تؤدي إلى نفيها وعدم تحقيق العدل فإنه ينبغي أن ترتكز في إعمالها على تشابه في المراكز القـــــانونية والظروف المصاحبة لها تبعا لذلك منح القضاء الدستوري لنفسه السلطة التقديرية لتمييز مدى تحقق المساواة بالنظر إلى أوضاع هذه المراكز[6].

أ- مظاهر المساواة في دساتير الأنظمة القانونية المقارنة

للمساواة مظاهر عدة منها المساواة أمام القانون والقضاء فالمساواة في التمتع بالحقوق والحريات إضافة إلى المساواة في تحمل الأعباء العامة أقرتها دساتير الدول ولأن النص عليها لا يكفي لإحاطتها بالحماية والتقيد بها، فإن القضاء الدستوري يتدخل لكفالة ذلك عن طريق رقابة دستورية القوانين، وتتمثل مظاهرها في:

---

[1] المواد 1-7 ، القرار رقم 217000، المتضمن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة، الصادر في 10 ديسمبر 1948.

[2] المواد 20-26، القرار رقم 22000 (د.22)، المؤرخ في 16 ديسمبر 1966، المتضمن العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية و السياسية، الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة، دخل حيز النفاذ في 33 مارس 1976.

[3] EDWARD BELLAMY, Eouality, Appleton and company, NEW YORK, USA, 1897, p79.

[4] صالح أحمد الفراجي، مبدأ المساواة أمام القانون وتطبيقاته في القانون الليبي، مجلة العلوم القانونية والشرعية، مج 10، ع 6، يونيو، جامعة الزاوية، ليبيا، 2015، ص 229.

[5] وائل سعيد الزهاني، حقوق الإنسان ومبدأ المساواة في النظم الوضعية والتشريع الإسلامي دراسة مقارنة، المجلة العربية للنشر العلمي، ع 30، أفريل، مركز البحث وتطوير الموارد البشرية رماح، الأردن، 2021، ص 512.

[6] محمد عبر الرحيم حاتم، أحمد خيضر عباس الرماحي، الحقوق والحريات الأساسية ودور القضاء الدستوري العربي في حمايتها، مجلة المعهد، ع 6، معهد العلمين للدراسات العليا، العراق، 2021، ص 493.

1- المساواة أمام القانون والقضاء

غالبية دساتير الدول نصت على المساواة أمام القانون لكونها ذات صلة وطيدة بالتأسيس لدولة القانون ومنها الدستور الجزائري الذي دأب على معالجته في مـــواده ونذكر من ذلك القانون 01/16 في المادة 32 منه بأن كل المواطنين دون إستثناء متساوين أمام القانون كذلك الحال بالمرسوم الرئاسي 442/20 الذي جاء في مادته 35 أن الجميع سواسية أمام القانون دون تمييز بسبب العرق، اللغة، الدين أو المستوى الإجتماعي والإقتصادي إلى غير ذلك من الأسباب، والأمر سيان في الدستور المصري الذي أكد في ديباجته أن الجمهورية المصرية قائمة على مبدأ المساواة بين المواطنين وسيادة القانون وبذات الوقت نصت مادته 53 على مساواة المواطنين أمام القانون المصري، وماثل الدستور الفرنسي سابقيه في الأخذ بمبدأ المساواة أمام القانون أسوة بإعلان حقوق الإنسان والمواطن ودستور 1946 وتمسكا بمبادئهما من خلال مقدمته إضافة إلى المادة الأولى منه أين كفلت مساواة المواطنين أمام القانون مهما كان توجههم السياسي أو الفكري أو الديني ...

تملك المساواة العديد من المظاهر أحدها المساواة أمام القضاء الذي يتطلب تماثل الأشخاص أمام جهاز القضاء وهذا لا يتعارض مع إزدواجية القضاء في الدولة بين قضاء عادي وآخر إداري فالعبرة بوحدة القواعد القانونية المطبقة على ذات الوقائع القانونية دون تفرقة[1]، ليكون القاضي ملزم بإصدار أحكامه دون تمييز بين أطراف الدعاوى القضائية وإلا عد مخالفا للقانون لعدم حياده في الفصل ويشار إلى أنه اختلاف العقوبة على الأشخاص المرتكبين لذات الجرم لا يعد من مصـــاف مخالفة مبدأ المساواة وإنما إحترام له بالنظر إلى ملابسات إرتكاب كل فعل إجرامي وظروف مرتكبه[2] والتي لا تكون إعتباطية بل بمقتضى القانون كما أن وجود صنف معين من الجهات القضـــائية مختصة بالنظر في جرائم دون سواها لا ينتهك المساواة أمام القضاء، فالتخصيص هنا ناجم عن طبيعة هذه الأفعال المختلفة كالجنايات مثلا أو إختلاف مرتكبيها على غرار جرائم الأحداث فلتباينهما الواضح يعتبر تطبيق ذات القواعد الخاضع لها بقية الجرائم منافيا للمساواة.

---

[1] Mohammed bin Mahmood bin Zahir Al Hinai, Enhancing the rule of law in Oman through judicial reform : merging Ibadi and Western judicial thought, A thesis submitted for the degree of PhD, University of St Andrews, United Kingdom , 2019, p 116.

[2] زاير إلهام، دور المجلس الدستوري في حماية الحقوق والحريات الأساسية على ضوء التعديل الدستوري لسنة 2016، أطروحة مقدمة لنيل شهاة الدكتوراه، تخصص قانون عام معمق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبو بكر صديق، تلمسان، الجزائر، 2020/2019، ص 232.

2- المساواة في التمتع بالحقوق والحريات وتحمل الأعباء العامة

يمتد نطاق المساواة في الحقوق والحريات مع إتساع مجال هذه الأخير، ولطبيعتها غير القابلة للحصر عمدت الدساتير إلى النص إلى البعض منها وهذا لا يعني نفيها عن البقية والدستور الجزائري هو الآخر نص في تعديلي 2016 و2020 له على مساواة المواطنين في ممارسة الحقوق والحريات وإزالة جميع العوائق التي تحول دون تمتعهم بها مهما كانت كذلك السهر على ضمان المناصفة بين الرجل والمرأة في سوق الشغل ليتم الإعتماد على معياري الكفـــــاءة والجدارة للاختيار بعيدا عن أية إعتبارات أخرى علاوة إلى المساواة في تقلد الوظائف العامة وفق الشروط التي يحددها القانون[1]، وقد أخذ الدستوريين المصري والفرنسي بذات المبدأ للمساواة بين الجنسين في الحقوق المدنية، السياسية والاقتصادية وغيرها مع ضمان حق المرأة في التمثيل بالمجالس المنتخبة وتكافؤ الفرص بين المواطنين دون اختلاف[2] أما الدستور الفرنســـــي هو الآخر منح المواطنين مهما كان جنسهم الحق في تقلد المناصب والوظـــائف الانتخابية، المهنية والاجتماعية على اختلافها دون تمييز[3].

ولأن المساواة تطبق كذلك في تحمل الإلتزامات والأعباء العامة إتفقت دساتير الدولمحل الدراسة على وجوب دفع الضريبة من قبل جميع المواطنين دون استثناء أو تمييز فأعتبر الدستور الجزائري من خلال المادتين 78 و82 من تعديلي عامي 2016 و2020 أن المواطنين متساوين في دفع الضريبة وأن القانون هو الذي يحدد الإعفاء الجزئي أو الكلي منها، كذلك الدستور المصري لم يختلف في ذلك عن سابقه حيث نصت المادة 38 منه على فرض الضريبة على المكلفين بها دون تفرقة بينهم، لكن الدستور الفرنسي لم يتناولها في أحكامه وهذا لا يعني إنتفاء دفعها أو الإخلال بمبدأ المساواة فيها غير أنه أضاف في مقدمته مصدر آخر للقانون يتمثل في إعلان حقوق الإنسان والمواطن أين عمدت المادة 13 منه إلى فرض الضريبة مع مراعاة تناسبها لقدرتهم على دفعها[4].

ب- رقابة القضاء الدستوري للمساواة في الأنظمة القانونية المقارنة

بما أن المساواة مبدأ دستوري متعدد المجالات فالأكيد أن رقابة القضاء الدستوري ستشملها

---

[1] العربي وردية، الحماية الدستورية لمبدأ المساواة وفقا للتعديل الدستوري الجزائري لسنة 2016، مجلة الدراسات والبحوث القانونية، مج 2، ع 2، جامعة المسيلة، الجزائر، 2017، ص 16.

[2] المادتين9-11، دستور 2014، سالف الذكر.

[3] Article 1, LOI constitutionnelle n 2008-724, Op.cit, p1.

[4] وليد محمد الشناوي، الحماية الدستورية لحقوق دافعي الضرائب(دراسة تحليلية تأصيلية مقارنة)، مجلة البحوث القانونية والإقتصادية، مج 8، ع 65، أبريل، كلية الحقوق، جامعة المنصورة ، مصر، 2018، ص 430.

بمناسبة رقابة توافق النصوص القانونية مع الدستور ومن أجل حماية الحقوق والحريات كذلك لإخراجه من مادة قانونية موضوعية إلى مادة لها تطبيق فعلي من خلال القاضي الدستوري، لكن قبل الخوض في أحكام القضاء الدستوري بهذا الخصوص ينبغي أولا تناول التمييز الإيجابي بالذكر وعلاقته بالمساواة.

1- تعريف التمييز الإيجابي وعلاقته بتحقيق المساواة

من البديهي أن المساواة تقتضي عدم التفرقة والتمييز بين الأشخاص غير أنه قد توجد حالات يكون فيها تطبيق المساواة إنتهاكا للحقوق والحريات المكفولة دستوريا ولا سبيل لمعالجتها إلا عن طريق التمييز الإيجابي الذي يعني تعويض الأشخاص المنتمين لفئة معينة لحقها نقص لا يتيح لهم ممارسة حقوقهم وحرياتهم لتكون القواعد القانونية المعمول بها بمثابة ظلم لهم بشرط أن يكون لهم ذات المراكز القانونية مما يسمح بتدخل المشرع لوضع قانون للتمييز الإيجابي تلافيا للنقص الذي لحقهم[1] ولأن المساواة كما سبق القول ليست مطلقة في تطبيقها فإن التمييز الإيجابي يعد تكريسا لها بإعطاء المستحقين لها تسهيلات للوصول إلى وضعية كان من المقرر أن يصلوا إليها دونها لكن هناك بعض المجالات التي لا يتم العمل فيها بالتمييز الإيجابي على غرار قانون العقوبات وقانون الانتخابات إلا في الحالات التي يعتبرها القانون حماية للمصلحة الوطنية[2].

برز التمييز الإيجابي في دعم تمثيل المرأة بالمجالس المنتخبة حيث أخذت به الدساتير المختلفة وراقبه القاضي الدستوري كالمجلس الدستوري الجزائري الذي أصدر رأيه رقم 5 لعام 2011 المتعلق بالقانون العضوي المتضمن توسيع حظوظ مشاركة المرأة في المجالس المنتخبة حيث جاء فيه " واعتبارا أن مبدأ المساواة في المادة 29 من الدستور لا يتعارض مع إقرار المشرّع قواعـــد مختلفة عندما يكون لمعيار الاختلاف علاقة مباشرة بموضوع القانون الذي يضعه، والناتج عن حتمية دستورية، ولا يتعارض أيضا مع إقرار المشرّع قواعد مختلفة لمواطنين يوجدون في أوضاع مختلفة "[3]، وإعتبر أن الواجب إزالة

---

[1] يسرى العصار، التمييز الإيجابي ومدى إتفاقه مع الدستور، مجلة المحكمة الدستورية العليا، ع 5، أبريل، المحكمة الدستورية العليا، مصر، 2004. (بلا صفحة)

[2] زاير إلهام، المرجع السابق، ص 235.

[3] رأي رقم 5/ ر.م.د/ 11 المؤرخ في 27 محرم 1433 ، الموافق ل22 ديسمبر 2011 ، يتعلق بمراقبة مطابقة القانون العضوي الذي يحدد كيفيات توسيع تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة، الموقع الرسمي للمحكمة الدستورية، تاريخ الاطلاع 2025/05/31، على الساعة 12:23، على الرابط الالكتروني
https://cour-constitutionnelle.dz/ar/category/%D8%A2%D8%B1%D8%A7%D8%A1-2011/#1617549623474-207becbf-bdbf

العقبات دون مشاركة المرأة سياسيا وبذلك يتجلى دور رقابة القضاء الدستوري في حماية المساواة.

أما المحكمة الدستورية العليا إعترفت بدستورية نظام التمييز الإيجابى في حكمها الصادر بـ 31 من أغسطس 1995 في القضية رقم 8 للسنة القضائية السادسة عشرة حيث قضت فيه برفض الدعوى بعدم دستورية المواد 10 و15 و16 من قانون تأهيل المعاقين رقم 39 لسنة 1975 المعدل عام 1982 ومن ثم قرر المشرع نتيجة لها تخصيص نسبة 5% من الوظائف في مناصب الجهاز الإداري للدولة والهيئات العامة والقطاعين العام والخاص للمعاقين الحاصلين على شهادات تأهيل والمسجلين بمكاتب القوى العاملة وذهب إلى حد فرض عقوبات على من يخالف ذلك مع إلزامه بتعويض المعاق المرفوض تعيينه بما يماثل أجر سنة كحد أقصى[1]، ولا يختلف الحال بالنسبة للمجلس الدستوري الفرنسي الذي أكد أن التمييز الإيجابي جائز بحسب ظروف المناطق لتحسين التنمية الاقتصادية والزراعية فيها[2] أي ربط جوازية التمييز الإيجابي بالمصلحة العامة حيث قضى في قرار له 132/81 بجواز التمييز في تطبيق التأميم بالنسبة للبنوك التابعة أسهمها لأشخاص طبيعيين غير مقيمين في فرنسا أو أشخاص معنوية لا يقع مركز إدارتها الرئيس بفرنسا حماية للمصلحة العامة الاقتصادية التي ستتعرض للخطر بسبب تأميم هذه البنوك[3]يضاف إليه إقراره بدستورية الفقرة الثانية من المادة 1691 مكرر من قانون الضرائب العام مطابقة للدستور بموجب أحكام المادة 6 من إعلان عام 1789 وعد تنظيم المشرع للحالات المختلفة بصورة غير موحدة ينتقص من المساواة لأسباب تتعلق بالمصلحة العـــامة على أن يكون الاختلاف في المعاملة متصلا مباشرة بغرض القانون الذي ينص عليه[4].

2- تطبيق رقابة القضاء الدستوري للمساواة في الأنظمة القانونية المقارنة

استقر القضاء الدستوري منذ نشأته على ضرورة رقابة إحترام المبادئ الدستورية وصون الحقوق والحريات وتبعا لذلك فإنه يسهر على ضمان إحترام المســـاواة، ومن ثم فإن القاضي الدستوري الجزائري

---

[1] يسرى العصار، المرجع السابق. (بلا صفحة)

[2] Décision n 2009-599 DC, Conseil constitutionnel, du 29 décembre 2009, Loi de finances pour 2010, Vu le 31/05/2025, à 13:23, Disponible sur lien https://www.conseil-constitutionnel.fr/decision/2009/2009599DC.htm

[3] دهيمي فيصل، دور مبدأ المساواة في تدعيم حماية الحقوق الإنتخابية (دراسة في ضوء إجتهادات المجلس الدستوري)، مجلة الأستاذ الباحث للدرسات القانونية والسياسية، مج 5، ع 2، جامعة المسيلة، الجزائر، 2020، ص 839.

[4] Décision n 2013-330 QPC, Conseil constitutionnel, du 28 juin 2013, Mme Nicole B. [Décharge de plein droit de l'obligation de paiement solidaire de certains impôts] , Vu le 03/05/2025 à 12 : 32, Disponible sur lien https://www.conseil-constitutionnel.fr/decision/2013/2013330QPC.htm

ساهم بأحكامه في إثراء هذا المبدأ نذكر منها إعتبار المجلس الدستوري إعفاء المشرع للأساتذة الجامعيين والأطباء من حالات التنافي مخالفا لنص الدستور ومنتهكا لمبدأ المساواة بتمييزهم عن بقية النواب بالرغم من أن نية المشرع كانت تنصرف إلى تشجيع هذه الفئات الانخراط في الحياة السياسية[1] وقبل ذلك إصدار المجلس رأيا بمناسبة رقابة دستورية القانون المتضمن القانون الأساسي لعضو البرلمان الذي منح إمتيازات لعضو البرلمان في استفادته من معاش التقاعد تخل بالمساواة بين الموظفين وعليه عدت الفقرة 01 من المادة 49 من القانون 89-14 والبنود 01 و02 و03 من الفقرة 02 من المادة 49 من القانون 22/91 المعدل للقانون رقم 14/89 المتضمن القانون الأساسي للنائب غير دستورية لمخالفتها مبدأ المساواة[2].

أما المحكمة الدستورية رأت أن التجديد النصفي لأعضاء مجلس الأمة المنتخبين في سنة 2022 الذي صادف إنتخاب 02 جديدين لمجلس الأمة من الولايات العشر الجديدة في ظل عدم إنتهاء ولايتهم معنيين بعملية التجديد لأن خلاف ذلك يعد إخلالا بالمساواة بين الأعضاء ومساسا باستمرار مؤسسات الدولة طالما أن العهدة تتوقف عند كل تجديد بصرف النظر عن المدة التي قضاها عضو مجلس الأمة لتحتسب وكأنها عهدة كاملة[3]، كذلك جاء في رأي لها بمناسبة تفسير الحكم الوارد بالمادة 2/187 بمطتها 02 من الدستور، حيث تبين أن هناك تضاد في تفسيرها بين من يشترط خبرة عشرين سنة كاملة من أول سنة توظيف بشكل دائم في مؤسسة من مؤسسات التعليم العالي دون إحتساب سنوات العمل في إطار العقود المعمول بها في قطاع التعليم العالي لكونها عقودا محددة بسنة واحدة قابلة للتجديد، مما لا يتيح لصاحبها نفس المراكز القانونية المتمتع بها الأستاذ الدائم، وفي المقابل يرى البعض بأن مثل هذا التفسير الضيق سيقصي عدد لا بأس من الأساتذة كل مرة بالرغم من أن نص المادة محل الإخطار تتحدث عن

---

[1] رأي رقم 04 / ر. م . د / 11، المؤرّخ في 27 محرم 1433، الموافق لـ 22 ديسمبر 2011، يتعلق براقبة مطابقة القانون العضوي الذي يحدّد حالات التنافي مع العهدة البرلمانية للدستور، ج.ر.ج.ج، ع 1، الصادرة في 20 صفر1433، الموافق لـ 14 يناير2012، ص 38.

[2] رأي رقم 12/ ر.ق/م.د/01، المؤرخ في 18 شوال 1421، الموافق لـ 13 يناير 2001، المتعلق بالرقابة على دستورية القانون رقم 2000 المتضمن القانون الأساسي لعضو البرلمان، الموقع الإلكتروني الرسمي للمحكمة الدستورية، تاريخ الاطلاع عليه يوم 2025/05/31، وعلى الساعة 12:43، منشور على الرابط الالكتروني التالي بيانه: https://cour-constitutionnelle.dz/ar/2021/03/24/%d8%a7%d9%84%d9%80%d9%80%d9%81%d9%80%d9%80%d9%87%d9%80%d9%80%d8%b1%d8%b3-2001/

[3] رأي رقم 02 / ر.م.د / ت .د / 25، المؤرخ في 6 شعبان 1446، الموافق لـ 5 فبراير 2025، يتعلق بتفسير أحكام المادتين 121 و122 من الدستور، الموقع الإلكتروني الرسمي للمحكمة الدستورية، بتاريخ 2025/05/31، 21:23، https://cour-constitutionnelle.dz/ar/2024/12/27/%d8%a2%d8%b1%d8%a7%d8%a1-2025/#1741113745145-02ececaf-da05

الخبرة المكتسبة في مؤسسة من مؤسسات التعليم العالي بلا استثناء فترات العمل بموجب العقود في بداية المسار المهنـــــي خاصة أنها تثمن كفترة خبرة من قبل مصالح الوظيفة العمومية والذي حال العمل به سيقصي فئة من الأساتذة وينتهك مبدأ المساواة ومن ثم فإنه لا يمكن أن تدرج ضمن مدة عشرين سنة خبرة في القانون إلا سنوات نشاط التدريس الفعلي طبقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما، إضافة إلى أن تولي المهام الإدارية على مستوى مؤسسات التعليم العالي لا يغني المعنيين من مهام التدريس وإن كان الحجم الساعي يخفض للتوفيق بين التسيير الإداري والتدريس ولأن تولـــــي المناصب الإدارية من شأنه المساس بمبدأ المساواة بين المترشحين لعضوية المحكمة الدستورية فإنه يتعين توقف المترشح عن ممارسة مهامه الإدارية بمجرد قبول ملف ترشحه[1].

أما المحكمة الدستورية العليا هي الأخرى لم تتوان عن إعمال المساواة بمناسبة رقابتها على دستورية القوانين حيث قضت بعدم دستورية المواد 7، 1/8، 10 والفقرتين الأولى والثانية للمادة 12 من القانون رقم 120 لعام 1980 المتعلق بمجلس الشورى أين حرم الأشخاص غير المدرجة أسمائهم ضمن القوائم الحزبية من حقهم في الترشيح مخالفا في ذلك المادة 62 من الدستور مما أخل بمبدأ تكافؤ الفرص والمساواة أمام القانون[2]، يضاف إليه حكمها بعدم دستورية المادة الثالثة من القانون 2020 لسنة 2014 المتضمنة تقسيم الدوائر والجداول الانتخابية بالنظام الفردي، حيث أن هذا النص لم يتقيد بقاعدتي التمثيل المنصف للسكان والتمثيل المتكافئ للناخبين لانطوائه على تمييز في التمثيل النسبـــــي بينهم باختلاف الدوائر الانتخابية مما ينجر عنه المساس بالمساواة بين الناخبين في ممارسة حقهم في الانتخاب[3]، كذلك المجلس الدستوري الفرنسي الذي دأب على مراعاة مبدأ المساواة عند رقابته على دستورية القوانين خاصة

---

[1] رأي رقم 02/ ر . م . د/ت. د /24، المؤرخ في 4 محرم ،1446 الموافق لـ 10 يوليو 2024، يتعلق بتفسير الحكم الوارد بالمادة 187 (الفقرة الأولى – المطة 2) من الدستور، الموقع الرسمي للمحكمة الدستورية، بتاريخ 2025/05/03، على الساعة 15:23، على الرابط الالكتروني:
https://cour-constitutionnelle.dz/ar/2024/04/04/%D8%A2%D8%B1%D8%A7%D8%A1-2024/#1723801819445-fdfab04b-cf0d

[2] مها بهجت يونس، محمد حازم علي، رقابة القضاء الدستوري على مخالفة الأحكام الموضوعية المتعلقة بمبدأ المساواة في العملية الإنتخابية، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، مج 17، ع 70، جامعة المستنصرية، مصر، 2020، ص 60.

[3] حكم المحكمة الدستورية العليا، القضية رقم 18، لسنة 37 قضائية دستورية، الجلسة المنعقدة في 1 مارس 2015.

في منع التمييز بين المواطنين الفرنسيين والأجانب فيما يتعلق بمنح الاستحقاقات الاجتماعية[1] حيث جاء في إجتهاد له بموجب قرار سنة 2011 أن الأجانب والمواطنين على حد سواء يتمتعون بذات الحقوق والحريات إلا أنه عندما يكونون في وضعيات غير قانونية سيتم فرض مجموعة من القيود عليهم تمنعهم من ممارستها للحد من الهجرة غير الشرعية بهدف صون النظام العام واعترف المجلس الدستوري بهذا الصدد أن هذه الإجراءات لا تعد خرقا لمبدأ المساواة[2]، أيضا حمايته لمبدأ المساواة أمام القانون بإصداره حكم يقضي بعدم دستورية المادة 40 من القانون المتعلق بإسترداد الشركات وتصفيتها القضائية لإنتهاكها مبدأ الوصول المتساوي إلى العدالة[3].

الفرع الثاني

الفصل بين السلطات

يتحرى القاضي الدستوري أثناء الفصل في الدعوى الدستورية الفصل بين السلطات لأنه يعد أحد ركائز الدولة القانونية الحامية للحقوق والحريات حيث يشير هذا المبدأ إلى أن تكون سلطات الدولة مستقلة في ممارسة مهامها دون تدخل فيما بينها ويقصد به تقسيم القوة بين السلطات وعدم تركيزها في يد جهة واحدة في الدولة وقد عرفه البعض بأنه" المبدأ الذي يقضي بإسناد خصائص السيادة التي يختلف بعضها عن بعض إلى أفراد وهيئات مختلفة ومستقلة بعضها عن بعض، ولما كانت الأمة هي مصدر السلطات، فهي التي تسند هذه الخصـــــائص المختلفة والمستقلة إلى الهيئات المستقلة "[4] بذلك يكون للفصل بين السلطات مظهرين التخصص الوظيفي أين تختص كل سلطة بمهام ومسؤوليات محددة بموجب الدستور دون أن تتعداها لأخرى إضافة إلى استقلاليتها فلا تتدخل أية سلطة في عمل الأخرى، وللفصل بين

---

[1] LE CONSEIL CONSTITUTIONNEL ET LA PROTECTION DES DROITS fondamentaux, Présentation faite lors du 21 anniversaire de la révision constitutionnelle de 1974, p 1, Vu le 2025/05/03, à12: 84 , Disponible sur lien https://www.conseil-constitutionnel.fr/sites/default/files/as/root/bank_mm/pdf/Conseil/droitfon.pdf

[2] Jurisprudence du Conseil Constitutionnel, SERGE SLAMA, Revue Française De Droit constitutionnel, V 2, N 90, Éditions Presses Universitaires de France, France, 2012, p 386.

[3] Décision n 84-183, Conseil constitutionnel, du 18 janvier 1985, Loi relative au redressement et à la liquidation judiciaire des entreprises, Vu le 2025/05/25, à 21 : 32, Disponible sur lien https://www.conseil-constitutionnel.fr/decision/1985/84183DC.htm

[4] أحمد خالد خلف، الفصل بين السلطات ضمانة دستورية جوهرية في حماية الحقوق والحريات الأساسية، بحث مستخلص من أطروحة الدكتوراه، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، مصر، 2023، ص 14.

السلطات أهمية بالغة في النظم القانونية بسبب إمكانية تواطئ الأغلبية البرلمانية مع الحكومة مما يحدث خللا في تأدية مهام الدولة[1] لذلك فإن القضاء الدستوري أحد أسسه ضمان تقيد بالمبدأ من قبل السلطات الثلاث ومن جهة أخرى لا وجود لرقابة القضاء الدستوري إذا تم ضم جميع السلطات في يد شخص واحد.

تبعا لذلك سنتطرق تاليا إلى نشأة الفصل بين السلطات ثم تطبيقاته في دساتير الأنظمة القانونية المقارنة وأخيرا رقابة القضاء الدستوري لهذه الأخيرة عليه.

أولا: نشأة الفصل بين السلطات

كان لأفلاطون وأرسطو الفضل في بروز فكرة فصل السلطات حيث نادى أفلاطون بضرورة توزيع سلطات الدولة منعا للاستبداد مع وجود رقابة بينها تفاديا للإنحراف عن مهامها ليأتي أرسطو ويعمق فكرة أستاذه ويقول أن تقسيم السلطات إلى ثلاثة وظيفة المناقشة يتولاها المجلس العام – الوظيفة التشريعية– فوظيفة الأمر يعنى بها كبار الموظفين في الدولة –الوظيفة التنفيذية – ثم وظيفة القضاء التي تختص بها المحاكم على اختلافها بالدولة –الوظيفة القضائية–[2]، ليأتي بعدهما في القرن 18 جون لوك داعما لفكرة الفصل بين السلطات ويبين في كتابه "الحكومة المدنية" أن هناك 4 سلطات تتوزع على السلطة التشريعية بإعتبارها ممثلة الشعب فالسلطة التنفيذية التي يتولاها الملك قصد تنفيذ القوانين ثم سلطة إتحادية يملكها الملك تختص بإعلان الحرب والسلام إضافة إلى إبرام المعاهدات وإقامة العلاقات الخارجية وأخيرا سلطة التاج التي هي الأخرى يحتكرها الملك والمتمثلة في الحقوق والامتيازات الملكية[3].

حيث أخذ جون لوك بعلو السلطة التشريعية لأنها ممثلة الشعب إضافة إلـــى تركيزه بشكل أكثر على الفصل بين السلطتين التشريعية والتنفيذية أما مونتسكيو رأى أن هناك ثلاثة سلطات في الدولة سلطة تشريعية تضع القوانين وسلطة تنفيذية تطبق القوانين ثم السلطة القضائية التي تفصل في النزاعات القائمة وتوقيع العقوبات على مخالفي القانون كما أكد على ضرورة الفصل بينها مع إتاحة فرصة الرقابة المتبادلة

---

[1] Antoine Messarra, Les conditions d'effectivité du principe de séparation des pouvoirs, Synthèse de la Conférence à Beyrouth de l'Union arabe des Cours et Conseils constitutionnels, Le 7e Forum scientifique sur le thème : « La justice constitutionnelle et la séparation des pouvoirs, l'Union arabe des Cours et Conseils constitutionnels », Beyrouth, Liban, les 24-26 octobre 2011, p 3.

[2] علي محسن مهدي، مفهوم مبدأ الفصل بين السلطات ونشأته، المجلة العلمية الأكاديمية العربية في الدنمارك، مج 2021، ع 26، يناير، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، الدنمارك، 2021، ص 3.

[3] صالح عبد القادر محمد عمارة الربيعي، الفصل بين السلطات، مجلة البحوث القانونية والإقتصادية، مج 14، ع 84، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، مصر، 2024، ص 11.

بينها لضمان القيام بمهامها الموكلة إليها[1].

ليلاحظ أن جون لوك لم يشر إلى السلطة القضائية بينما مونتسكيو قد جعلها إحدى السلطات الثلاث الواجب تواجدها لضمان الفصل بين السلطات[2] ولعله ليس من قبيل الصدفة أن هذا المبدأ إرتبط بإسمه رغم أنه كان قد وجد من عالجه من قبل، غير أنه قد صاغه بطريقة أكثر عملية أتاحت الفرصة لتطبيقه وقد أكد ألا وجود للحرية إن جمعت سائر سلطات الدولة في يد شخص واحد[3] لذا يجب تجزئتها للحفاض على نظام ديمقراطي متوازن ولأن هذه السلطات قد تجنح في ممارسة إختصاصاتها الموكلة إليها فإنه يجب أن توجد سلطة أخرى تساويها في القوة والمرتبة لرقابتها[4].

بمجرد بلورة المبدأ على يد مونتسكيو عرف أول تطبيق له في الدستور الأمريكي سنة 1787 رغم كل الإنتقادات التي وجهت له بأنه يقوم على تقسيم الدولة بسبب الفصل الجامد والمطلق لكن النظم الدستورية التي أرست صورا مختلفة للرقابة والتعاون بين السلطات 03 نفت هذه الإنتقادات [5]، والأخذ بالفصل المرن بينها تجنبا للمشاكل بين السلطات وتحقيقا للاستمرارية في الحفاظ على الحقوق والحريات[6]، ثم الدستور الفرنسي في إعلان حقوق المواطن لعام 1971 أول مرة في فرنسا مهد نشأته[7].

ثانيا: الفصل بين السلطات في دساتير الأنظمة القانونية المقارنة

أخذت دساتير الأنظمة القانونية بمبدأ الفصل بين السلطات بشكل تدريجي تباين بين رفض المبدأ

---

[1] عادل الطبطبائي، الحدود الدستورية بين السلطتين التشريعية والقضائية دراسة مقارنة، ط 1، مجلس النشر العلمي، الكويت، 2000، ص 8.

[2] Jean-Marc Sauvé, The Judiciary and the Separation of Powers, the occasion of 2nd Jeu de Paume Encounters organized, on the theme: "The effectiveness, merits and interests of the separation of powers", the Château de Versailles and the Université de tous les savoirs, Friday 17 June 2011, France, p 3.

[3] Richard Benwell, Oonagh Gay, The Separation of Powers, The House of Commons Library, United Kingdom, 15 August, p 3.

[4] بوسالم رابح، المجلس الدستوري الجزائري – تنظيمه وطبيعته– ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص قانون عام، كلية الحقوق، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2005/2004، ص 108.

[5] Luis LÓPEZ GUERRA, The Judiciary and the Separation of Powers, Conference for Constitutional and Supreme Court Judges from the Southern African Region, EUROPEAN COMMISSION FOR DEMOCRACY THROUGH LAW, Council of Europe, Siavonga, Zambia, 12-13 February 2000, p 3.

[6] Mary Denis O'Grady, The Theory of the Separation of Powers as Expressed in the French Constitution of 1791, A Thesis Submitted in Partial Fulfillment of the Requirements for the Degree of Master of Arts, Loyola University Chicago, USA, 1948, p 228.

[7] R. K. Gooch, Modern French Views on the Doctrine of the Separation of Powers I, Political Science Quarterly, V 38, N 4, Oxford University Press, 2025, Britain, p 582.

في دساتيرها الأولى، فالإعتراف الضمنـــــي به في أحكامها ثم التأسيس له بدسترته صراحة وتبعا لذلك حرص القاضي الدستوري على الفصل في دستورية القوانين في ضوء إحترام الغاية من وجود الفصل بين السلطات مما يترتب عليه إلغاء التشريعات المخالفة لها والمنتهكة للحقوق والحريات[1].

أ – الفصل بين السلطات في الدساتير الجزائرية

مرت الدساتير الجزائرية بمراحل ثلاثة للإعتراف بمبدأ الفصل بين السلطات أثناءها تباين موقف المؤسس الدستوري الجزائري بين الرفض التام له ثم الإعتراف الضمني به، فالإعتراف المباشر به.

1- مرحلة رفض الفصل بين السلطات

لم يوجد في دستور 1963 أثر للفصل بين السلطـــــات بسبب الإعتقاد السائد بأنه تجزئة للسيادة الوطنية إذ ورد في دباجته أن من يكفل الاستقرار داخل الدولة وتوازنها هو نظام الحزب الواحد وعلى إعتبار أن رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة والأمين العام للحزب ذات الشخص، فإن ذلك يعني تركيز القيادة في يد شخص واحد[2] أي الجمع بين السلطتين التشريعية والتنفيذية من حيث توجه القيادة في ظل غياب المعارضة يضاف إليه تولي رئيس الجمهورية تعيين القضاة وتدخله ورئيس الحكومة في تشكيلة المجلس الأعلى للقضاء، فبالرغم من تحديد مواد مستقلة لكل سلطة في الدستور الذي يتبادر تبعا له تطبيق الفصل بين السلطات في النظام القانوني الجزائري إلا أن صلاحيات رئيس الجمهورية المتداخلة مع إختصاصات السلطتين التشريعية والقضائية يجعلنا ندرك أنه غير موجود لعدم إيمان واضعي الدستور به ولنظرتهم السلبية له[3].

أما دستور 1976 فركز علـــى رفض الفصل بين السلطات وإستبدل لفظ السلطة بالوظيفة إضافة إلى قدرة الوظيفة التنفيذية ممثلة في رئيس الجمهورية التدخل في عمل نظرتها التشريعية والتشريع بأوامر والأبعد من ذلك أن أعضاء الحكومة غير مسؤولين أمام البرلمان وإنما فقط أمام رئيس الجمهورية وفق ما نصت عليه المادة 115 منه عكس ما يقوم عليه الفصل بين السلطات المستند إلى عدم تركيز السلطة في يد شخص واحد مع توافر رقابة متبادلة بين السلطات علاوة على تولي رئيس المجهورية رئاسة المجلس الأعلى للقضاء وهذا ما يظهر تدخله في شتى مهام الوظائف التشريعية، التنفيذية والقضائية، هذا

---

[1] Thomas W. Merrill, The Constitutional Principle of Separation of Powers, Faculty Publications, Columbia Law School, Columbia, 1992, p 237.

[2] فريد علواش، آليات حماية القاعدة القانونية الدستورية في الجزائر، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2010، ص 92.

[3] فريد علواش، نبيل قرقور، مبدأ الفصل بين السلطات في الدساتير الجزائرية، مجلة الإجتهاد القضائي، مج 3، ع 4، جامعة محمد خيدر بسكرة، الجزائر، 2008، ص 236.

ما يجعل من الصعب القول بوجود فصل بين السلطات خلال دستور 1976.

2- مرحلة الإعتراف الضمني بالفصل بين السلطات

أحدث دستوى 1989 تغيرا جذريا في النظام الجزائري بإنتقاله إلى التعددية الحزبية وإلغاء هيمنة الحزب الواحد على ضوء أحداث أكتوبر 1988 وبنصه على مبادئ الديمقراطية والملكية الخاصة والأهم الفصل بين السلطات[1] لكن بشكل ضمني، فقد تناول تقسيم وإختصاصات السلطات الثلاث فقط مع إبراز مواضع التداخل والرقابة المتبادلة فيما بينها، كذلك دستور 1996 ســـار على نهج سابقه في التمييز بين السلطات وإختصاصاتها ضمن الباب الثاني على ثلاثة فصول خص كل فصل بإحداها مع وجود تدخل من طرف السلطة التنفيذية في عمل السلطة التشريعية مثلا في عملية سن القوانين يملك رئيس الجمهورية صلاحية الإعتراض على القانون وكذا التشريع بأوامر وإقتراح مشاريع القوانين من خلال رئيس الحكومة [2] إضافة إلى تعيين جزء من أعضاء الغرفة الثانية للبرلمان وعطفا عليه تعيين رئيس الجمهورية للقضاة كذلك نص المادة 140 من دستور 1996 على أن القاضي مسؤول عن أداء مهامه أمام المجلس الأعلى للقضاء إلا أن هذا الأخير يخضع لرئاسة رئيس الجمهورية.

لذا يمكن القول أن الفصل بين السلطات يمكن أن يستشف من خلال أسلوب تناول الدستور لتنظيم السلطات الثلاث وإختصاصاتها ويمكن القول أن هذا الفصل مرن نظرا لتدخل السلطة التنفيذية في مهام السلطتين الأخرتين وفي المقابل مسؤولية الحكومة أمام البرلمان، أين كانت مرحلة دستوري 1989 و1996 بـــادرة لفتح الطريق أمام التأسيس الدستوري الصريح للفصل بين السلطات رغم هيمنة السلطة التنفيذية على السلطتين التشريعة والقضائية نتيجة الأوضاع التاريخية السياسية التي مرت بها الجزائر آنذاك بغية استمرار الدولة وبقائها[3].

3- مرحلة الإعتراف الصريح بالفصل بين السلطات

أحدث القانون 01/16 نقلة نوعية في النظام القانوني بنصه على الفصل بين السلطات مباشرة في ديباجته حيث جاء فيها: " يكفل الدستور الفصل بين السلطات واستقلال العدالة والحماية القانونية،

---

[1] بوهالي مولود، آثار مبدأ الفصل بين السلطات على وظائف البرلمان في النظام الدستوري الجزائري، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، تخصص دولة ومؤسسات عمومية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2024/2023، ص 60.

[2] ميلود ذبيح، الفصل بين السلطات في التجربة الدستورية الجزائرية، دار الهدى، الجزائر، 2011، ص 191.

[3] نوار شهرزاد، اليازيد علي، مبدأ الفصل بين السلطات على ضوء التعديل الدستوري 2020 " فصل مطلق أم توازن وتعاون بين السلطات "، مجلة الحقوق والحريات، مج 11، ع 2، جامعة محمد خيدر، بسكرة، الجزائر، 2023، ص 39.

ورقابة عمل السلطات العمومية في مجتمع تسوده الشرعية، ويتحقق فيه فتح الإنسان بكل أبعاده" وأكد في مادته 15 أن الدولة الجزائرية تقوم على مبادئ التنظيم الديمقراطي، الفصل بين السلطات والعدالة الاجتماعية لكن مع ذلك لم ينف التقاء السلطات الثلاث في بعض النقاط على غرار مشاركة السلطة التنفيذية السلطة التشريعية في إختصاصها عن طريق التشريع بأوامر وفي إطار السلطة التنظيمية إضافة إلى مكنة رئيس الجمهورية في تعيين ثلث أعضاء مجلس الأمة والإعتراض على القوانين دون إغفال صلاحية الوزير الأول للمبادرة بتقديم مشاريع القوانين، وفي المقابل حرص رئيس الجمهورية على استقلال السلطة القضائية والاستقلال المالي والإداري للمجلس الأعلى للقضاء[1] لكنه مع ذلك تتدخل في عملها كإشراف وزير العدل على أعضاء النيابة العامة وإصدار أوامر لهم لتكثيف المتابعات الجزائية أو الحد منها إضافة إلى حق رئيس الجمهورية في تخفيف العقوبة أو إصدار العفو مما يشكل إعداءا على سلطة الجهات القضائية واستقلالها[2].

في مواجهة هذه الصلاحيات التـــي تحوزها السلطة التنفيذية تملك السلطة التشريعة حق الرقابة على أعمالها من خلال سلطة توجيه أسئلة إلى أعضاء الحكومة بهدف الإحاطة بالمشاكل التي يتعرض لها المجتمع والحلول التي يقترحها الوزراء كل حسب وزارته التي يرأسها[3] كذلك تملك صلاحية استجواب الحكومة كإجراء يسعى إلى إماطة اللثام عن المسائل التي تهم الدولة[4]، بينما السلطة القضائية لها القدرة على رقابة رئيس الجمهورية ومساءلته جنائيا تطبيقا للمادة 177 من تعديل 2016 عن الجرائم العظمى أمام المحكمة العليا للدولة غير أن المؤسس الدستوري لم يحدد مفهومها أو عناصرها يضاف إليه رقابة القضاء الإداري على الأعمال التنظيمية في مجال التشريع من خلال مجلس الدولة[5]، كذلك التعديل

---

[1] عبد الرزاق بحري، مبدأ الفصل بين السلطات كضمانة قانونية للرقابة على نفاذ القواعد الدستورية دراسة تحليلية على ضوء التعديل الدستوري الجزائري لسنة 2016، مجلة الدراسات القانونية، مج 6، ع 1، جانفي، مخبر السيادة والعولمة، جامعة يحيى فارس، المدية، الجزائر، 2020، ص ص 157- 160.

[2] عمار زعبي، زهرة عليم، حدود إستقلالية السلطة القضائية في الجزائر، الملتقى الدولي العاشر: القضاء والدستور، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، الجزائر، 08- 09 ديسمبر 2019، ص 193.

[3] جعفري نعيمة، المركز الدستوري للغرفة الثانية في البرلمان" دراسة مقارنة "، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص قانون عام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2015/2015، ص 244.

[4] هاملي محمد، آليات إرساء دولة القانون في الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص قانون عام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2012/2011، ص 78.

[5] هاملي محمد، هيمنة السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية في النظام الدستوري الجزائري دراسة مقارنة بالنظامين الدستوري المصري والفرنسي، دار الجامعة الجديدة، القاهرة، مصر، 2014، ص 210.

الدستوري لسنة 2020 أخذ صراحة بمبدأ الفصل بين السلطات من خلال مادته 16 مع تخصيصه لفصل مستقل لكل سلطة أين يظهر أن المؤسس الدستوري أخذ بالفصل المرن بين السلطات مع خلق تعاون وتوازن بينها أثناء ممارسة إختصاصاتها[1] ونظمها في الباب الثالث تحت عنوان " تنظيم السلطات والفصل بينها ".

عند قراءة مواد التعديل الدستوري لسنة 2020 نجد ممارسة مهام كل سلطة تتداخل مع مهام السلطات الأخرى فقد نصت المادة 3/121 أن رئيس الجمهورية يختص بتعيين أعضاء مجلس الأمة كذلك مشاركته في عملية سن القوانين بطريقة مباشرة أو غير مباشرة فلرئيس الحكومة أو الوزير الأول بحسب الحال أن يبادر بتقديم مشاريع قوانين للتصويت عليها داخل قبة البرلمان كما يضطلع رئيس الجمهورية بممارسة لسلطة تنظيمية تعد بمثابة الإختصاص التشريعي الموازي لإختصاص السلطة التشريعة دون التقيد بفترات زمنية محددة خارج الإختصاصات التي خصصت للبرلمان وهو إختصاص دستوري أصيل مستمد من المادة 141 من الدستور إضافة لإصدار الأوامر التشريعية تأسيسا على المادة 124 منه في حالة شغور المجلس الشعبي الوطني أو أثناء العطلة البرلمانية أو إصداره لقانون المالية بموجب أمر تشريعي حال عدم المصادقة عليه من قبل البرلمان في ظرف 75 يوما[2]، كما وتمتد يد السلطة التنفيذية في التأثير على عمل نظيرتها التشريعية بطريق توقيع رئيس الجمهورية على المعاهدات الدولية مما يلزم هذه الأخيرة بإفراغ محتواها في نصوص قانونية داخلية علاوة إلى سلطة رئيس الجمهورية على إجراء انتخابات تشريعية قبل أوانها إضافة إلى مكنة الوزير الأول طلب تمديد الدورة البرلمانية أو استدعاء أعضاء البرلمان لعقد دورة استثنائية وحل البرلمان الذي في الغالب يكون بسبب النزاعات القائمة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية[3].

تمتلك السلطة التشريعية هي الأخرى القدرة على التدخل والرقابة على صلاحيات السلطة التنفيذية من خلال تقديم الوزير الأول مخطط عمل الحكومة إلى غرفتي البرلمان على التوالي للموافقة عليه على أن يتم تقديم استقالة الحكومة بواسطة الوزير الأول في حالة عد موافقة المجلس الشعبي الوطني عليها وتعيين وزير أول ثاني يلزم بتقديم مخطط آخر لعمل الحكومة لكن في حالة عدم الموافقة عليه كسابقه

---

[1] نوار شهرزاد، اليازيد علي، المرجع السابق، ص 41.

[2] المادة 146، المرسوم الرئاسي رقم 442/20، سالف الذكر، ص 33.

[3] دانا عبد الكريم سعيد، حل البرلمان وآثاره القانونية على مبدأ إستمرارية أعمال الدولة دراسة تحليلية مقارنة، المؤسسة الحديثة للكتاب، ط 1، طرابلس، ليبيا، 2010، ص 92.

يحل المجلس الشعبي الوطني[1]، وعطفا عليه يلتزم الوزير الأول أو رئيس الحكومة بحسب الحال بتقديم بيانا عن السياسة العامة للحكومة إلى المجلس الشعبي الوطني لكن رغم ذلك فقد شهد التاريخ العملي لهذه النقطة مخالفة السلطة التنفيذية لها على يد الوزير الأول السابق أحمد أويحي الذي تأخر عن تقديم بيان السياسة العامة للحكومة سنة 2001 مما عد مخالفا لأحكام الدستور التي تستوجب عرضها على الغرفة الأولى ولم تكن هذه المخالفة الوحيدة بهذا الصدد بل عزفت الحكومات مرارا على هذه السلوكيات مبررة ذلك بالعديد من الأسباب رغم صيغة الإلزام في المادة الدستورية التي تستوجب هذا الإجراء وقد قال السيد مقران آيت العربي عضو سابق في مجلس الأمة أن الوزير الأول أحجم عن تقديم هذا البيان لأسباب سياسية ونفسية فهو رجل محنك وضليع يميل إلى الدفاع الشرعي على الهجوم وهو بتصرفه هذا متيقن من عدم الموافقة على بيان السياسة العامة للحكومة خاصة أن هذا الإجراء قد يسفر عن إيداع ملتمس رقابة أو التصويت بالثقة لصالح الحكومة[2] في ظل غياب رقابة المجلس الدستوري لعدم إخطاره بإنتهاك أحكام الدستور بواسطة الجهات المخول لها إخطاره خلال تلك الفترة الزمنية، دون إغفال حق أعضاء البرلمان في توجيه الأسئلة الكتابية والشفوية إلى أعضاء الحكومة للإجابة عليها إضافة إلى تشكيل لجان التحقيق في القضايا ذات المصلحة العامة على أن لا تكون محلا لإجراء قضائي[3].

من جهة أخرى فإن السلطة التشريعية تتدخل في عمل السلطة القضائية عن طريق النصوص القانونية التي تضعها في شتى المجالات منها المتعلقة بالتنظيم القضائي وتلك المتعلقة بقانون الأحوال الشخصية وقانون العقوبات، قانون االإجراءات الجزائية وقانون الإجراءات المدنية والإدارية فهذه القوانين في مجملها إما تكون موجهة للقضاة منظمة لشؤونهم أو تكون محل تطبيق من قبلهم وفي كلا الحالات يلزم القاضي بتطبيقها مما يجعل السلطة القضائية خاضعة للسلطة التشريعية بطريقة غير مباشرة في تأدية مهامها الدستورية[4]، كذلك السلطة التنفيذية تأثر على السلطة القضائية بداية بوزير العدل الذي يمثل النظام القضائي في الجهاز الحكومي مما يجعله الحريص على حسن سير مرفق القضاء من خلال إعداد مشارع القوانين التي تخدم تحقيق هذه النتيجة على غرار النصوص القانونية المطبقة على موظفي القطاع

---

[1] المواد 106-108، المرسوم الرئاسي رقم 442/20، سالف الذكر.

[2] عمار عباس، دراسات دستورية في إسناد السلطة وممارستها، النشر الجامعي الجديد، الجزائر، 2017، ص ص 57-58.

[3] المواد 158-161، المرسوم الرئاسي رقم 442/20، سالف الذكر.

[4] غيتري زين العابدين، حدود إستقلالية السلطة القضائية في الفقه الإسلامي والتشريع الجزائري دراسة مقارنة، دار هومة، الجزائر، 2014، ص 344.

وتلك المتعلقة بمراكز إعادة تربية المساجين وتكوينهم ثم إدماجهم في المجتمع[1] إضافة إلى تعيين رئيس الجمهورية للقضاة وبالأخص الرئيس الأول للمحكمة العليا ورئيس مجلس الدولة مع رئاسته للمجلس الأعلى للقضاء الذي يتم متابعة المسار المهني للقضاة أمامه وحتى في حالة غيابه يتم إسناد هذه المهمة إلى رئيس المحكمة العليا الذي تربطه به علاقة الرئيس بمرؤوسه[2] بل وتذهب سلطات الرئيس إلى حد إصدار العفو وتخفيض العقوبة أو إستبدالها وهذا ما يعد إنتهاكا صارخا لمبدأ استقلال السلطة القضائية[3].

تحوز السلطة القضائية هي الأخرى مجموعة من الصلاحيات التي يظهر من خلالها الفصل المرن للسلطات كقدرتها على مساءلة أعضاء البرلمان في حالة إرتكابهم لجنح أو جنايات متلبس بها بعد نزع الحصانة عنهم ومرد التلبس هنا هو حمايتهم من الدعاوى الكيدية على أن يتم التنازل عن الحصانة من قبل صاحب الشأن أو بموجب قرار من المحكمة الدستورية[4] كذلك الحال بالنسبة لأعضاء الحكومة رئيس الجمهورية غير أن هذا الأخير لم يتم تنصيب المحكمة العليا للدولة التي تعد الجهاز القضائي الذي يتم مساءلته أمامه لذا يمكن القول أن مساءلته ممكنة موضوعا ومستحيلة شكلا.

عند قراءة المادة 84 من تعديل الدستور المجرى سنة 2020 نجدها تعتبر رئيس الجمهورية الممثل لوحدة الأمة والحامي للدستور وبطبيعة الحال جاءت مادة عامة لا تحمل ضوابط أو حدود، الأمر الذي جعلها مظاهية للمادة 05 من الدستور الفرنسي تحمل في طياتها صلاحيات ضمنية أكثر من تلك المصرح بها لأنها تنطوي على فراغات دستورية تتيح لرئيس الجمهورية التدخل في شتى الإختصاصات بذريعة حماية السير العادي للمؤسسات أي أنها " تتجاوز الدستور من خلال الدستور" [5]، وهنا يظهر أن الأساس الظاهر الإعتراف والتأسيس الصريح للفصل بين السلطات لكن المتفحص للمواد الدستورية يجد أنه هناك عدم تكافئ بين السلطات إذ تميل كفة السلطتين التشريعية والقضائية لصالح السلطة التنفيذية نتيجة الإمتيازات والسلطات الممنوحة لها في مواجهة السلطتسن الأخريين.

---

[1] غيتري زين العابدين، المرجع السابق، ص 312.

[2] جمال غريسي، المجلس الأعلى للقضاء ودوره في تجسيد إستقلالية القضاء، الملتقى الدولي العاشر: القضاء والدستور ، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، الجزائر، 08-09 ديسمبر 2019، ص 296.

[3] أوشان صارة، الضمانات الدستورية لمبدأ الفصل بين السلطات دراسة مقارنة الجزائر وتونس والمغرب، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه علوم، تخصص دولة ومؤسسات، كلية الحقوق، جامعة الجزائر 1، 2021/2020، ص 314.

[4] تبينة حكيم، حدود الحصانة البرلمانية في ظل التعديل الدستوري لسنة 2020، مجلة طبنة للدراسات العلمية والأكاديمية، مج 5، ع 2، المركز الجامعي بريكة، الجزائر، 2022، ص 727.

[5] صبرينة بن سعيد، مبدأ الفصل بين السلطات هل يستوجب فعلا الدسترة؟، مجلة الدراسات القانونية المقارنة، مج 8، ع 1، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2022، ص 153.

ب – الفصل بين السلطات في الدستور الفرنسي

بعد أن وضع مونتسكيو أساس الفصل بين السلطات تم الإعتراف به في إعلان حقوق الإنسان والمواطن الفرنسي أول مرة سنة 1789 ضمن المادة 16 وفي عام 1791 تم وضع دستور يسعى للفصل بين السلطات يلاحظ عليه عدم وجود علاقة بين السلطة التشريعية والملك يإلتزام كل طرف بأداء مهامه دون تدخل الطرف الآخر وبمعزل عنه والمجال الوحيد الذي يلتقيان فيه هو إتخاذ قرار الحرب واستمر الحال على ماهو عليه في دستور 1795 للتوتر الداخلي والتخوف من العودة إلى الملكية المطلقة[1]، وفي ظل الجمهورية الثانية بدأت تظهر بوادر للتعاون بين السلطتين التشريعية والتنفيذية في سن القوانين تحت هيمنة الملك بينما تميزت دساتير الجمهورية 03 و04 بالتأكيد على استقلالية السلطة القضائية مع وجوب التعاون بين السلطتين الأخرتين مع هيمنة السلطة التشريعية على نظيرتها التنفيذية حتى بعد 1934 أين إكتسبت السلطة التنفيذية القدرة على التشريع بموجب مرسوم قانون مما عدل من ميزان القوة بينهما[2].

تم الإعتراف بالفصل بين السلطات بدستور 1958 الذي أكد أن إعلان حقوق الإنسان والمواطن يعد مرجعية دستورية وبالتالي رغم عدم نص الدستور عليه مباشرة إلا أنه حرص على دسترته من خلال الإعلان كما أن الفقه الفرنسي أوجد مفهوما مغايرا للفصل بين السلطات أكد فيه على ضرورة عدم الخلط بين الفصل بين السلطات وتقسيم السلطات أي أنه لا يقصد به توزيع الإختصاصات المعيارية أفقيا فقط بمعنى تطبيقه داخل السلطة نفسها بسبب المجلس الدستوري الذي جاء في قراره لـ 23 يناير 1987 بأن الفصل بين السلطات ينطبق على رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة وبالتالي فهمه بطريقة مخافة لما قصد به غير أنه أكد أن هذا القرار يسعى إلى تأكيد الفصل بين السلطات وحماية السلطة التنفيذية من تدخل السلطتين الأخريين، ونجد أن القاضي الدستوري ساهم في تحديث مفهومه وأخرجه من دائرة مبدأ يحتج به أمام القضاء لتنظيم السلطات إلى مبدأ وضعي يمثل حقا للفصل بين السلطات التي يضمنها الدستوررغم أن هذا المبدأ تأخر في الظهور نتيجة النظرة السلبية الموجهة للقضاة أين يظهر في الدساتير الفرنسية

---

[1] حسن مصطفى البحري، الرقابة المتبادلة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية كضمان لنفاذ القاعدة الدستورية" دراسة مقارنة" رسالة لنيل درجة الدكتوراه في الحقوق، د.ذ.ت، كلية الحقوق، جامعة عين الشمس، مصر، 2006/2005، ص 53.

[2] La séparation des pouvoirs, principe fondamental DE LA CONSTITUTION DE 1958, Vu le 14/06/1/2025, à 14 : 35, Disponible sur lien file:///C:/Users/NSC%20Info/Downloads/constitution-histoire-separationpouvoirs%20(11).pdf

المتعاقبة الإهتمام الكبير بالسلطتين التشريعية والتنفيذية[1] وبالمقابل تهميش للسلطة القضائية إلى حد القول أنه لا وجود لها في تقسيم السلطات لكن بسبب تنامي الدور الفاعل للقاضي من خلال المجلس الدستوري والتعديل الدستوري لسنة 2008 تم التأكيد على وجود سلطة قضائية في النظام الدستوري الفرنسي[2] حيث تناول السلطة التنفيذية ضمن البابين الثاني والثالث خص الأول برئيس الجمهورية والآخر بالحكومة أما السلطة التشريعية أدرجها في الباب الرابع ثم السلطة القضائية التي عالجها الباب الثامن منه.

لم يتبنى الدستور الفرنسي الفصل المطلق بين السلطات وإنما أبقى تعاونا ورقابة فيما بينها حيث يكون رئيس الوزراء مسؤولا أمام البرلمان ومساءلة أعضاء الحكومة إلى حد سحب الثقة منها وفي المقابل منحها القدرة على حل البرلمان كما يمكن للحكومة أن تطلب من البرلمان تفويضا يمكنها من التشريع بموجب مراسيم في مسائل قانونية إضافة لقدرتها على المساهمة في التشريع من خلال مشاريع القوانين[3].

ج – الفصل بين السلطات في الدستور المصري

أكد تاريخ الدستور المصري أن العلاقة بين السلطات لطالما إتسمت بالتوتر وهيمنة سلطة على أخرى، ففـــي دستور 1923 الذي ساد النظام الملكي واستولى فيه الملك على السلطة التشريعية وجعل ممثلي الشعب مجرد شركاء فيها وقبل توليهم لمهامهم وجب عليه القسم للإخلاص للوطن والملك كذلك جعلت المادة 29 منه الملك يتولى السلطة التنفيذية فرغم وجود فصل في المواد المتعلقة بكل سلطة إلا أنه لا وجود للفصل بين السلطات لهيمنة السلطة التنفيذية وإتساع صلاحياتها وفي عهد الخديوي إسماعيل لم يكن أمام مجلس شورى النواب سوى مناقشة ما تطرحه عليه السلطة التنفيذية بل يتعداها إلى أن آراءه تعد استشارية غير ملزمة وإستمرت هيمنة السلطة التنفيذية على مثيلتها التشريعية تطبيقا للائحة 1866 [4] لم يتغير الأمر بالنسبة لسمو السلطة التنفيذية على التشريعية في الوثائق الدستورية التي صدرت فيما بعد حتى بدستور 1971 الذي مد من سلطات رئيس الدولة بإعتباره رئيس السلطة التنفيذية وفي مقابل ذلك

---

[1] Agnès Roblot-Troizier, Un concept moderne : séparation des pouvoirs et contrôle de la loi, REVUE FRANÇAISE D'ÉTUDES CONSTITUTIONNELLES ET POLITIQUES, N 143, Novembre, publiée par les Éditions du Seuil, France, 2012, p 92.

[2] Chloé MATHIEU, LA SEPARATION DES POUVOIRS DANS LA JURISPRUDENCE DU CONSEIL CONSTITUTIONNEL, Préparée au sein de l'école doctorale Droit et Science politique Et de l'unité de recherche IDEDH, Spécialité en Droit public, Faculté de Droit et de Science politique, l'Université de Montpellier, France, le 9 décembre 2015, p 36.

[3] Articles 34-51, LOI constitutionnelle n 2008-724, Op.cit, p p 13 – 19.

[4] أمحمد بن محمد مالكي، توزيع السلطة في الدساتير العربية الجديدة (المغرب –تونس–مصر)، ملحق خاص بالمؤتمر السنوي الرابع (القانون... أداة للإصلاح والتطوير)، مجلة كلية القانون الكويتية العالمية، جزء1، ع 2، كلية القانون الكويتية العالمية، الكويت، ماي 2017، ص 102.

قلص من الدور التشريعي والرقابي للبرلمان وكان من أبرز مظاهر ذلك تقييد إختصاص البرلمان في تغيير بنود الموازنة العامة إلا في ظل موافقة الحكومة عليها[1]، أما في دستور 2012 نصت المادة السادسة على أن النظام السياسي يقوم على مبادئ الديمقراطية، الشورى، الفصل بين السلطات والتوازن بينها غير أنه لم يعمر كثرا ليتم إلغاءه والعمل بدستور 2014.

نصت المادة 5 من دستور 2014 على " يقوم النظام السياسي على أساس التعددية السياسية والحزبية، والتداول السلمي للسلطة، والفصل بين السلطات والتوازن بينها" بشكل صريح وألحقها بتنظيم كل سلطة ضمن فصل مستقل مما يظهر نه هناك وجود لفصل بين السلطات أما طبيعة الفصل فقد تميزت بأنها مرنة نتيجة الإختصاصات المتبادلة فيما بين السلطات على غرار إقتراح المشاريع بين السلطتين التنفيذية والتشريعية وفي مواجهتها سلطات رقابية كالحق في توجيه أسئلة إلى الحكومة، الاستجواب[2] وسحب الثقة منها أو حتى من رئيس الجمهورية بناء على طلب أغلبية أعضاء مجلس النواب على الأقل وموافقة ثلثي أعضائه وبمجرد الموافقة عليه يتم طرحه وإجراء انتخابات رئاسية مبكرة في استفتاء عام فإذا تم الموافقة عليه بالأغلبية يعفى الرئيس من ممارسة مهامه الرئاسية أما إذا لم توافق فإنه يتم حل مجلس النواب ليتم إعادة تشكيل مجلس جديد في غضون 30 يوما من تاريخ الحل[3]، أما بخصوص السلطة القضائية فقد جاء في المادة 184 منه أنها سلطة مستقلة تتولاها المحاكم بتباين درجاتها وأنواعها وذهب إلى حد إعتبار التدخل في شؤونها جرائم غير قابلة للتقادم وقد أتاح لها تعديل 2019 أخذ رأيها في مشروعات القوانين التي تعنى بنطاق تنظيمها حيث تظهر علاقتها بالسلطة التشريعية بينما، كما يختص رئيس الجمهورية نزولا عند حكم المادة 185 من الدستور بتعيين رؤساء الجهات والهيئات القضائية وبرئاسة المجلس الأعلى للجهات والهيئات القضائية الذي يراقب المسار المهني للقضاة، يضاف إليه استحداثه مادة جديدة رقم 189 تتيح لرئيس الجمهورية تعيين النائب العام الذي يرأس النيابة العامة من ضمن ثلاثة أشخاص يرشحهم المجلس الأعلى للقضاء بينما يحق للسلطة القضائية مساءلة رئيس الجمهورية عن لإنتهاكه أحكام الدستور أو الخيانة العظمى أو بسبب أية جناية أخرى بناء على طلب

---

[1] عليّ الدين هلال، توغل السلطة التنفيذية: تطور العلاقة بين السلطات في مصر، المركز العربي للبحوث والدراسات، تاريخ الإطلاع 2025/06/15، على الساعة 15:36، على الرابط الإلكتروني https://acrseg.org/39740

[2] باهي سمير، العلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية في الأنظمة بعد 2011: السياسية العربية دراسة مقارنة للنموذج التونسي والمصري، مجلة البحوث والدراسات، مج 16، ع 2، جامعة الوادي، الجزائر، صيف 2019، ص 151.

[3] المادة 161، دستور 2014 ، سالف الذكر.

موقع من أغلبية أعضاء مجلس النواب كحد أدنى على أن لا يصدر قرار الإتهام إلا بأغلبية ثلثي أعضائه ليخضع لتحقيق يجريه معه النائب العام[1].

ثالثا: تطبيق رقابة القضاء الدستوري للفصل بين السلطات في الأنظمة القانونية المقارنة

وجود رقابة القضاء الدستوري مرتبط بوجود الفصل بين السلطات لأن عكس ذلك يعني توحيد السلطة في يد شخص واحد الأمر الذي ينجر عنه إنتهاك الحقوق والحريات التي تعد أحد دعائم وأسباب نشأة القضاء الدستوري، كما أن تركيز السلطات لا يتيح فرصة للرقابة لذلك لا يتصور وجود رقابة قضاء دستوري إلا في الأنظمة القانونية التي تأخذ بالفصل بين السلطات في دساتيرها ولو بصورة غير مباشرة.

يسهر القاضي الدستوري على مهام رقابة الفصل بين السلطات إحتراما للدستور وصونا للحقوق والحريات، وتبعا لذلك إجتهد القضاء الدستوري الجزائري لضمان حفظه وعدم مخالفته من قبل السلطات الثلاث، ومن بين إجتهاداته نظر المجلس الدستوري في مطابقة النظام الداخلي للمجلس الشعبي الوطني المصادق عليه في 29 أكتوبر سنة 1989 للدستور وجد أن المادة 2/49 غير دستورية لأن اللائحة المتعلقة بالنظام الداخلي الذي صادق عليه المجلس الشعبي الوطني حول مقتضيات نص المادة 49 من اللائحة خالفت المادة 94 من الدستور التي تنص على أنه يجب على المجلس الشعبي الوطني في حدود إختصاصاته الدستورية أن يظل مخلصا للشعب وتطلعاته وبالتالي فإن منح المادة 49 من النظام الداخلي اللجان الدائمة للمجلس الشعبي الوطني أو لأعضائها سلطة تفتيشية يعد مساسا بمبدأ الفصل بين السلطات، وباستقلالية السلطة التنفيذية ذلك لأن المادة 94 من الدستور في هذه الحالة لا تعطي للجان الدائمة سوى الحق في الزيارات الإعلامية التي تمكنها من تقدير المسائل التي تطرح لدى دراسة القوانين.

غير أن الرجوع إلى الفقرة الثانية من المادة 49 يتضح أنه قد يؤدي الى إضفاء طابع تأسيسي على التدخل وهو ما يخالف المادة 151 من الدستور التي تمكن المجلس الشعبي من إنشاء لجنة تحقيق في أية قضية ذات مصلحة عامة وفي أي وقت يراه مناسبا[2]، وقبل ذلك كان المجلس قد سبق له وصرح بأن لجان التحقيق البرلمانية لا تعد بمثابة لا تهتك الفصل القائم بين السلطات لأنها أنشئت بموجب وقائع

---

[1] حشوف لبنى، مسؤولية السلطة التنفيذية عن أعمالها – دراسة مقارنة – بين التشريعين الجزائري والمصري، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في الحقوق، تخصص قانون دستوري، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة العربي التبسي، تبسة، الجزائر، 2020/2019، ص 107.

[2] قرار رقم 3– ق.ن.د–م د/89، المؤرخ في 20 جمادى الأولى 1410، الموافق لـ 18 ديسمبر 1989، يتعلق بلائحة المجلس الشعبي الوطني المؤرخ في 29 أكتوبر 1989، ج.ر.ج.ج، ع 54، الصادرة في 22 جمادى الأولى 1410، الموافق لـ 20 ديسمبر 1989، ص 1492.

قانونية وبمجرد تحقيق الغاية منها ينتهي وجودها فهي مؤقتة في وجودها أما في حالة تجاوزها للحدود التي وضعها الدستور فإنها توسم بعيب عدم الدستورية لإنتهاك الفصل بين السلطات[1] كما أخذ المجلس الدستوري بهذا المبدأ في رأيه الصادر سنة 2004 بمناسبة رقابة مطابقة القانون الأساسي للقضاء، حيث إعتبر إسناد التشريع في نطاق القوانين العضوية إلى نصـــــوص تنظيمية مخالف لمبدأ الفصل وتوزيع الإختصاص، إذ كان حري به الإستناد إلى نصوص دستورية أو حتى تشريعية عند الإقتضاء[2] وفي ذات الرأي إعتبر المادة 2/15 غير دستورية لإنتهاكها مبدأ الفصل بين السلطات لأن القاضي عند ممارسته لنشاطات سياسية سينتهك الواجبات المهنية المفروض عليه الإلتزام بها كواجبي الحياد والاستقلالية[3].

كذلك دأب المجلس الدستوري الفرنسي تأكيده على إحترام الفصل بين السلطات في آرائه وقراراته كالفصل بعدم دستورية المادة 03 من قانون العفو لمعارضتها مبدأ فصل السلطات ومبدأ إفتراض البراءة لتجاز السلطة التنفيذية صلاحياتها في منح العفو[4]، أيضا تم ترسيخ المبدأ بمناسبة رقابتها على مطابقة قانون الإتصالات السمعية والبصرية وخدمة التلفزيون العمومي، إذ عد حق النقض للبرلمان بخصوص إلغاء مناصب رؤساء شركات البرامج الوطنية يتعدى على صلاحيات السلطة التنفيذية حيث أن المشرع جعل إقالة رؤساء هذه الشركات يخضع لرأي المجلس الأعلى للإعلام السمعي البصري ورأي عام للجان البرلمانية المختصة إلا أن النص المطعون فيه أجاز للجان البرلمانية بممارسة حق النقض بأغلبية ثلاثة أخماس الأصوات المدلى بها بينما الفقرة الأخيرة من المادة 13 من الدستور لم تجعل هذا النقض ممكنا إلا في سياق ممارسة سلطة تعيين رئيس الجمهورية مما يجعلها لا تلتزم بنطاق مبدأ فصل السلطات[5].

المحكمة الدستورية العليا لم تخالف هي الأخرى مبدأ الفصل بين السلطات وعمدت إلى ترسيخه في النظام القانوني المصري ومن أشهر قراراتها في هذا الشأن حكمها عن المحكمة الدستورية العليا بسنة

---

[1] Hippolyte FIEROBE, La séparation des pouvoirs dans la jurisprudence du Conseil constitutionnel, Mémoire pour le Master II, Droit public approfondi, Panthéon-Assas, Université de Paris, France, 2019/2020, p p 32-33.

[2] رأي 02/ر.ق ع/ م د / 04، المؤرخ في 6 رجب 1425، الموافق لـ 22 غشت 2004، يتعلق بمراقبة مطابقة القانون العضوي المتضمن القانون الأساسي للقضاء، للدستور، ج.ر.ج.ج، ع 57، الصادرة في 23 رجب 1425، الموافق لـ 8 سبتمبر 2004، ص 3.

[3] بلجيلالي فاطمة، مسيراتي سليمة، مبدأ الفصل بين السلطات في إجتهاد المجلس الدستروي والقاضي الإداري الجزائري، مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية، مج 7، ع 2، جامعة ابن خلدون، تيارت، الجزائر، 2021، ص 194.

[4] Décision n 89-258 DC 1989, Conseil constitutionnel, du 08 juillet 1989, J.O.R.F, 11 juillet 1989, p 8734.

[5] Décision n 2009-577 DC, Conseil constitutionnel, du 3 mars 2009, J.O.R.F, 7 mars 2009, p 4336.

2012 في القضية رقم 20 للسنة القضائية 34 بعدم دستورية عدد من نصوص القانون المنظم لمجلس الشعب حيث حكمت بعدم دستوريته وبالتالي بطلان تشكيل هذا المجلس نظرا للأثر الرجعى للحكم بعدم الدستورية والحجية المطلقة التى يتمتع بها، وأسست المحكمة حكمها على أن النصوص محل الطعن إنتهكت مبدأ المساواة وتكافؤ الفرص وميزت بين مرشحي الأحزاب السياسية الذين خصصت لهم ثلثي المقاعد والمرشحين المستقلين غير المنتمين للأحزاب الذين خصصت لهم ثلث المقاعد بتمكينها مرشحى الأحزاب السياسية من فرصتين للفوز بعضوية مجلس الشعب، إما بوسيلة الترشيح بالقوائم الحزبية المغلقة أو بالترشيح للنظام الفردي، بينما تمثلت الفرصة الوحيدة للمرشحين الأحرار غير المنتمين لتلك الأحزاب مقصورة على نسبة الثلث المخصصة للانتخاب بالنظام الفردي مما يخلق جوا من المنافسة تميل فيه الكفة للمترشحين المنتمين للأحزاب السياسية والمتمتعين بالدعم المادي والمعنوي من طرفها بعكس المترشحين المستقلين غير المنتمين لأية حزب مخالفا للدستور ومنتهكا لمبدأي المساواة وتكافؤ الفرص دون أساس موضوعي للتمييز[1]، غير أن هذا الحكم أثار الجدل في الوسط الدستوري في كون أنه ينتهك الفصل بين السلطات لأنه لا يمكن لسلطة أن تتدخل في حل سلطة أخرى وواقع إلا أن المحكمة الدستورية لم تقم بحل مجلس الشعب وإنما ألغت القانون الذي أنشئ على أساسه بأثر رجعي وبالتالي تطبيقا لقاعدة ما بني على باطل فهو باطل فإنه يتوجب حله أي أنها لم تتعد سلطاتها المكلف بها بمقتضى الدستور.

ربطت المحكمة الدستورية العليا في تحديدها لمبدأ الفصل بين السلطات مع حرص الدستـــور على أن يفرض على السلطتين التشريعية والتنفيذية من الضوابط ما يصون الحقوق والحريات العامة حيث أن الدستور قد حدد لكل سلطة عامة وظائفها الأصلية وما تباشره من أعمال أخرى لا تدخل في نطاقها، ويحدث تعدي السلطة التنفيذية خروجا عن القاعدة العامة ممارسة وظائف في حدود إختصاص سلطة أخرى بالرجوع إلى الدستور الذي حصر هذه الأعمال الاستثنائية وبين بصورة تفصيلية قواعد ممارستها تعين على كل سلطة في مباشرتها لها أن تلتزم حدودها الضيقة وإلا وقع عملها مخالفا لأحكامه[2].

---

[1] يسرى محمد العصار، التعليق على أحكام المحكمة الدستورية بين الموضوعية العلمية والهوى السياسي، مجلة المحكمة الدستورية العليا، ع 5، أبريل، المحكمة الدستورية العليا، مصر، 2014. (بلا صفحة)

[2] عماد طارق البشرى، دستور عام 1971 وحتى الآن، مجلة المحكمة الدستوريـــة العليا، ع 14، أكتوبر، المحكمة الدستورية العليا، مصر، 2008. (بلا صفحة)

الفرع الثالث

الأمن القانوني وسيادة دولة القانون

الأمن القانوني ودولة القانون ركيزتان أساسيتان في رقابة القضاء الدستوري حيث يتبادلان مع هذه الرقابة علاقة تتجاذب بين التأثير والتأثر، فإن جئنا للأمن القانوني نجده أساس يعترف به النظام القانوني ومنه الدستور بصفة مباشرة أو غير مباشرة مما يجعل القاضي الدستوري ملزم بالرقابة على إحترامه على مستوى القواعد القانونية المصاغة وفي مقابل ذلك تعد رقابة القضاء الدستوري ضمانة فعلية تفرض إحترامه تباعا في التشريعات المختلفة، أما دولة القانون فترتبط بالقضاء الدستوري وجودا وعدما فكما تحمي رقابة الدستورية سيادة الدستور ثم القانون بدرجاته مما يدعم قيام دولة القانون فإنه لا يطرح بتاتا مجال لممارسة رقابة الدستورية في دولة لا يسمو فيها الدستور ولا يقدس.

عطفا على ما ذكر نعالج مفهوم دولة القانون والأمن القانوني ثم مرتكزات الأمن القانوني وعلاقته بدولة القانون ثانيا وأخيرا إلى الأساس الدستوري للأمن القانوني وتطبيقات رقابة القضاء الدستوري له.

أولا: مفهوم دولة القانون والأمن القانوني

بالرغم من تداول فكرتي الأمن القانوني وسيادة دولة القانون في أوساط فقهاء القانون قاطبة والقانون الدستوري خاصة إلا أن مفهومهما صعب الضبط بشكل دقيق لتداخل مبادئ دستورية مختلفة في تكوينهما وتجاذب آراء الفقهاء حولهما عبر المراحل التاريخية وفق ما سيتم بيانه تاليا.

أ- مفهوم دولة القانون

تعود فكرة دولة القانون إلى المصطلح الألماني" الريشتات " الذي عرفه الفقيه الألماني " روبرت فوم مول " عام 1831 بأنها إحدى صور الدولة العقلانية التي تقوم على ضمان حريات المـــواطنين وحقوقهم وحمايتها من التقييد من طرف سلطات الدولة ومؤسساتها[1]، كما برزت دولة القانون أثناء مطالبة الطبقة البرجوازية الألمانية ضد سلطة الملك بسيادة القاعدة القانونية إستنادا إلى الخصائص الموضوعية التي تتمتع بها كونها عقلانية وعادلة تتسم بالعمومية والمساواة في التطبيق [2]، وقد عرف الفقيه " هيجل "

[1] كمال جعلاب، دولة القانون الديمقراطية : إشكالية المفهوم ومتطلبات الدسترة، مجلة سياسات عربية، مج 9، ع 52، سبتمبر، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ومعهد الدوحة للدراسات العليا، قطر، 2021، ص 9.

[2] Carl Schmitt, Constitutional Theory, Translated by Jeffrey Seitzer, Duke University Press, London, United States, 2008, p 181.

دولة القانون بأنها " الفكرة المقدسة التي تعيش فوق الأرض "[1] حيث جعلها أمر حتمي وجوده لخلق واقع معاش يتيح للأفراد والسلطة التعايش بسلام في وسط مجموعة من الضوابط القانونية[2] وهو ذاته ما أخذ به الفقيه النمساوي " هانس كلسن " في كتابه " القانون الدستوري" حيث نسب دولة القانون بالنظام الهرمي الذي تندمج فيه المعايير ويحكم فيه الدستور والتشريع والتنظيم بالترتيب[3] كما وإمتدت هذه الفكرة إلى الفقه الفرنسي غير أنه صادف في تكوينه عائق تهميش السلطة القضائية في النظام الفرنسي لصالح السلطة التشريعية مما لا يسمح بخضوع أعمال الإدارة ومسؤوليها لرقابة القضاء عكس ما تتبناه دولة القانون[4].

بذلك نجد أن دولة القانون هي تلك الدولة التي يخضع فيها الكافة للقانون سواسية دون إستثناء حتى سلطات الدولة ومسؤوليها، لكن وجب هنا التمييز بين دولة القانون والدولة القانونية فإن كانت الأولى تقوم على أن لا سلطة تعلوا على القانون وفق مبدأ تدرج القواعد القانونية بداية من الدستور إلى غاية أدنى قاعدة قانونية، فإن الثانية لايوجد فيها ما يسموا على سلطة البرلمان[5]، وبالتالي لا يوجد ما يقيد ممارساته ولأن دولة القانون تعترف بسمو الدستور والفصل بين السلطات أين تمارس كل واحدة منها صلاحياتها في حدوده بما يستلزم رضوخها لرقابة القضاء الدستوري كجهاز رقابي عليها بمعنى أنه لا وجود لقضاء دستوري إلا في دولة القانون التي لا يوجد سلطة فيها أعلى من الدستور نفسه.

ب- مفهوم الأمن القانوني

يعود ظهور الأمن القانوني إلى إعتراف المحكمة الدستورية الفدرالية الألمانية سنة 1961 به تلتها بسنة محكمة العدل للمجموعة الأوربية أثناء نظرها في قضية بوش ثم المحكمة الأوربية لحقوق الإنسان التي دعت إلى التركيز على وجوب التوقع القانوني كمطلب للأمن القانوني، وعرف بأنه ضمان الحد الأدنى من الثبات والاستقرار للعلاقات القانونية سواء كانت هذه الأخيرة ناشئة بين الأفراد فيما بينهم أو بينهم وبين الدولة، كما وعرفه مجلس الدولة الفرنسي بأنه مبدأ يقتضي ألا يتكبد المواطنون عناء تحديد

---

[1] بن يوب جهيد، دولة القانون بين فعلية الأمن القانوني ومقتضيات حوكمة القضاء، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم، تخصص حقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الرحمان ميرة، بجاية، الجزائر،2022/2021، ص 16

[2] قاضي أنيس فيصل، دولة القانون ودور القاضي الإداري في تكريسها في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص قانون عام، كلية الحقوق، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2010/2009، ص 5.

[3] صالح دجال، حماية الحريات ودولة القانون، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص قانون عام، كلية الحقوق، جامعة الجزائر 1، الجزائر، 2010/2009، ص 33.

[4] POIRMEUR Yves, L'État de Droit entre enchantement et désenchantements, curentul juridic, V 42, September, Faculty of Economics Law and Administrative Sciences and Pro Iure Foundation, Petru Maior University, Romania, 2010, p 14.

[5] أمين عاطف صليبا، المرجع السابق، ص ص 106- 109.

المباح والممنوع بموجب القانون المعمول به للوصول إلى نتيجة معينة مما يحتم على القواعد القانونية أن تكون واضحة ومفهومة وألا تخضع في تطبيقها لتغييرات في الزمان بشكل متكرر أو غير متوقع[1]، تعدد المجالات التي يمسها الأمن القانوني يجعل من الصعب ضبط تعريف جامع له متفق عليه لكن المبادئ التي يرتكز عليها لاقت إجماعا بين جمهور الفقهـــاء، وتبعا لذلك يمكن تعريف الأمن القانوني بأن ثبات القواعد القانونية ثباتا نسبيا يسمح بعدم تغير المراكز القانونية الناشئة في ظلها وعدم المساس بحقوق وحريات الأشخاص مما يبث في أنفسهم الثقة فيها وتمكنهم من تقدير الآثار المستقبلية على تصرفاتهم.

ثانيا– ركائز الأمن القانوني وعلاقته بسيادة دولة القانون

دولة القانون مصطلح يشير إلى بداية عهد جديد يتربع فيه القانون على سدة الحكم، مما يجعل الدولة القانونية تقوم على أسس وقواعد قانونية راسخة ثابتة لا تتغير بتغير الأشخاص[2] أحدها الأمن القانوني الذي هو الآخر يستند على مجموعة من العناصر والركائز تتضافر فيما بينها لتحقق الغاية منه في حماية الحقوق والحريات وهذه العناصر تتمثل في التالي بيانه.

أ– عدم رجعية القوانين

سريان القواعد القانونية على التصرفات القانونية التي حدثت بعد صدورها وعدم إنطباقها على ما سبقها يعد أحد أهم مبادئ دولة القانون وأحد دعائم الأمن القانوني فعدم رجعية القوانين إلى الماضي يضمن إستقرار المراكز القانونية[3]، وهذا المبدأ أصبح من المسلمات في الأنظمة القانونية لشتى الدول وإن لم تعترف صراحة بالأمن القانوني إلا أنها تعمل على ترسيخ ركائزه بإعتباره أحد أسس دولة القانون.

تأسيسا على ذلك فإن إنسحاب القانون على وقائع ماضية سابقة لصدوره يعد خرقا للأمن القانوني بسبب تعارضه مع أهدافه المتوخى تحقيقها على غرار ثبات العلاقات بين الأشخاص والمساواة فيمنا بينهم أي أن علمهم به يساعدهم على التصرف وفقه[4]، إلا أن رجعية القوانين لدواعي استثنائية حماية للنظام

---

[1] علي مجيد العكيلي، مبدأ الأمن القانوني بين النص الدستوري والواقع العملي، المركز العربي، ط 1، مصر، 2019، ص 15.

[2] فغول الزهرة، الممارسة الدستورية لحقوق الإنسان وضوابطها في إطار القانون الداخلي والقانون الدولي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام، تخصص علوم قانونية وإدارية، كلية الحقوق، جامعة الجيلالي ليابس، سيدي بلعباس، الجزائر، 2012/2011، ص 7.

[3] بلحمزي فهيمة، الأمن القانوني للحقوق والحريات الدستورية ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص قانون عام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الحميد ابن باديس، مستغانم، الجزائر، 2018/2017، ص 32.

[4] علي مجيد العكيلي، المرجع السابق، ص 40.

العام العام دون المساس بالمراكز القانونية والحقوق المكتسبة لا يعد من قبيل المساس بالأمن القانوني، إذ يتم هذا الاستثناء في أضيق الحالات وبموجب قوانين فتكون الرجعية موصولة بتحقيق الصالح العام وأكثر أهمية من استقرار المعاملات ولعل أبرز تطبيقاته القانون الأصلح للمتهم[1].

ب- إحترام الحقوق المكتسبة

يكتسي إحترام الحقوق المكتسبة أهمية بالغة في دولة القانون التي تسهر على إستقرار المراكز القانونية بالأخص تلك المستمدة من الحقوق والحريات منصوص عليها دستوريا كالحق في الملكية [2]، والمقصود بالحق المكتسب الحق الذي لا يجوز للقاضي أن يقيده أو يمنع ممارسته بحجة تطبيق قانون جديد[3] فليس هناك ما يمكن المشرع من تغييرها سوى تنظيم أساليب ممارستها دستوريا وفي حالة مخالفته لهذا الإلتزام بالإنتقاص منها أو إلغائها يكون قد إنتهكها وخالف مبدأ استقر القانون على إحترامه.

ج- التوقعات المشروعة

مفادها فكرة المعرفة المسبقة بالآثار القانونية المترتبة على السلوكيات المرتكبة وليس توقع الآثار المادية المرتبطة بذات السلوكيات أي أن يكون الشخص قادرا على تنظيم سلوكياته بالقدر الذي يتوافق مع تطلعات النص القانوني[4]، إضافة إلى عدم رجعية القوانين وإحترام الحقوق المكتسبة التي سبق وأن نشأت في كنف قوانين قديمة وأصبحت حقا راسخا لا يمكن نفيه لأن خلاف ذلك سيؤثر بالسلب على المراكز القانونية[5]، مما ينتج عنه غياب الثقة في المنظومة القانونية للدولة وعدم ثبات العلاقات القانونية فيها وإنتشار الفوضى، وهذا الطرح له علاقة وطيدة بالصياغة الجيدة للنصوص القانونية النافية للشك فيها فسهولة فهم هذه النصوص تمكن المخاطبين بها من فهمها وتطبيقها إضافة إلى تحقيق الغاية المرجوة منها أما إذا لم يتم صياغتها بشكل الملائم فإن أول ما سيحدث إختلال في الحقوق والحريات المتصلة بها

---

[1] عامر زغير محيسن، الموازنة بين فكرة الأمن القانوني ومبدأ رجعية أثر الحكم بعدم الدستورية، مجلة مركز دراسات الكوفة ع 18، مركز دراسات الكوفة، العراق، 2010، ص 203.

[2] مها بهجت يونس الصالحي، آلاء حسن عيدان، أسس الرقابة الدستورية على سلطة المشرع، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، مج 17، ع 69، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، جامعة المستنصرية، مصر، ص 115.

[3] عبد الناصر علي عثمان، القيمة الدستورية للصياغة القانونية الجيدة، مجلة المحكمة الدستورية العليا، ع 30، أبريل، المحكمة الدستورية العليا، مصر، 2022. (بلا صفحة)

[4] قادري أمال، جودة الأحكام القضائية –دراسة مقارنة– ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص قانون عام معمق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة جيلالي يابس، سيدي بلعباس، الجزائر، 2021/2020، ص 328.

[5] هلا بنت عبد الله الجربوع، مبدأ الأمن القانوني دراسة تحليلية في ضوء الأنظمة والتطبيقات القضائية في القانون السعودي، مجلة قضاء، ع 31، أبريل، الجمعية العلمية القضائية السعودية، السعودية، 2023، ص 545.

مما يستدعي إلغائها أو تعديلها وهنا يتم المساس بالأمن القانوني مع تضخم في المنظومة القانونية التي ينجر عنها صعوبة في دراسة عدم تعارضها فيما بينها وربما حتى مخالفتها الدستور عماد دولة القانون.

ثالثا: تأسيس الأمن القانوني وتطبيقات رقابة القضاء الدستوري له في الأنظمة القانونية المقارنة

رغم أن الأمن القانوني أحد أهم مبادئ دولة القانون إلا أن دسترته جاءت مجحفة في حقه في مختلف دساتير الدولة قاطبة والأمر ذاته بالنسبة للدستور الجزائري الذي لم ينص على الأمن القانوني من أول دستور حتى دستور 2016 ولعل غيابه راجع إلى الظروف التاريخية وتوجه الفكر إلى إقامة الدولة الجزائرية المستقلة كهدف أساسي واستقرارها الأمني ثم التطرق إلى تطبيق بقية مبادئ وقواعد إرساء دولة القانون[1]، ولأن الحقوق والحريات هي جوهر الأمن القانوني عرفت الدساتير الجزائرية تناميا ملحوظا في ترسانة الحقوق والحريات المعترف بها في الوثيقة الدستورية وآخرها التعديل الدستوري لسنة 2020 الذي خصص لها بابا مستقلا بعد أن كانت تدرج غالبا في فصل منفرد بالباب الأول المتعلق بالمبادئ العامة التي تحكم المجتمع الجزائري[2] والحديث فيها الإقرار الصريح بالأمن القانوني في دباجة الدستور وجعله مبدأ دستوري تقوم عليه الدولة في بنائها[3] ولم يكتف بذلك فقط بل نص عليه في المادة 4/34 منه، وكما سبق الذكر أن عدم النص بصيغة مباشرة على الأمن القانوني في الوثيقة الدستورية لا يعني عدم وجوده إذ يتم النص على عناصره في المنظومة القانونية لذا نجد أن المؤسس الدستوري درج على النص على عدم رجعية القوانين والوصول إلى القاعدة القانونية بنشرها في الجريدة الرسمية[4] كذلك عدم سريان الضريبة رجعيا وبالمجال الجنائي لا لمساءلة أي شخص عن فعل سابق في إرتكابه عن النص الجنائي[5].

أما الدستور الفرنسي فالحال يختلف فيه فهو لم يؤسس للأمن القانوني في مواده غير أن بعض

---

[1] الهواري عامر، هدفي العيد، التكريس الدستوري لمبدأ الأمن القانوني ضمانة لتجسيد دولة القانون الحديثة في الجزائر، مجلة مدارات سياسية، مج 5، ع 1، مركز المدار المعرفي للأبحاث والدرسات، الجزائر، 2021، ص 142.

[2] عيسى زهية، الحماية الدستورية للحقوق الأساسية والحريات العامة، مجلة دائرة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، مج 6، ع 2، المركز الجامعي بتيبازة، الجزائر، 2022، ص 163.

[3] سعيد لعموري، السعيد سحارة، ضمانات المحافظة على الأمن القانوني في التشريع الجزائري، ملتقى وطني حول " الأمن القانوني كمفهوم معياري لدولة الحق والقانون المقاربة النظرية وآليات التجسيد" ، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد لمين دباغين، سطيف، الجزائر، 21 أفريل 2021، ص 180.

[4] بلعشي مريم، الحقوق والحريات جوهر الأمن القانوني في ضوء المادة 34 من الدستور الجزائري 2020، مجلة القانون، المجتمع والسلطة، مج 13، ع 2، سبتمبر، جامعة محمد بن أحمد وهران 2، الجزائر، 2024، ص 138.

[5] نوال لصلج، مساهمة القضاء الدستوري الجزائري في تحقيق الأمن القانوني، مجلة هيرودوت للعلوم الإنسانية والإجتماعية مج 8، ع 3، مؤسسة هيرودوت للبحث العلمي والتكوين، الجزائر، 2024، ص 5.

الفقه حاول إضفاء قيمة دستورية عليه من خلال المادتين 02 و16 من إعلان حقوق الإنسان والمواطن الذي أعطاه دستور الجمهورية الخامسة قيمة دستورية[1]، لكن مع ذلك يلمس في مجلس الدولة الفرنسي وبعض النصوص القانونية محاولة لدعم الثقة المشروعة كركيزة للأمن القانوني حيث نجد مجلس الدولة قد خصص عام 1991 تقريرا تناول فيه الثقة المشروعة ووجوب صياغة النصوص القانونية بصروة أكثر وضوحا ودقة[2] وتحريا للأمن القانوني أخضعت المادة الثامنة من القانون الفرنسي 403/2009 المتعلق بتطبيق المواد 34-1، 39 و44 من الدستور مشاريع القوانين لدراسة تأثير لمعرفة نتائجها على الساحة العملية تحقيقا للتوقات المشروعة التي تمثل أحد ركائز الأمن القانوني[3]، كذلك الدستور المصري لم يشر إلى الأمن القانوني، مما دعى بعض الفقه إلى الإعتقاد بأن مبدأ الأمن القانوني لا يعتبر مبدأ دستوريا قائما بذاته وإنما هو مجرد فكرة تتضمن أشكالا مختلفة بعضها له قيمة دستورية وبعضها الآخر لا [4]، مما جعل المحكمة الدستورية العليا هي المسؤولة عن إدراجه لكن بطريقة غير مباشرة عن طريق تقييدها للأثر الرجعي لبعض النصوص القانونية فيما عدى المجال الجنائي[5] وهذا راجع لكون القضاء الدستوري يحرص على تحديد تبعات أحكامه والتوفيق بين حماية المشـــــروعية الدستورية التي ترتب زوال النص القانوني المشوب بعدم الدستورية ومبدأ الأمن القانوني، لذا يمنح القاضي الدستوري سلطة تقديرية لتحديد النطاق الزمني لآثار أحكامه نصوص صريحة في الدستور أو القانون المنظم للمحكمة الدستورية وحتى إذا لم يخول القانون للقاضي هذه السلطة التقديرية بنص صريح فإنه يفسر نصوص الدستور تفسيرا مرنا لتحقيق وحدة عضوية يستنبط منها مبادئ توفق بين هدف إحترام المشروعيـــــة الدستورية وضرورة مراعـــــاة الإعتبارات العملية ومبدأ الأمن القانوني[6].

---

[1] طواهرية أبوداوود، غيتاوي عبد القادر، الأمن القانوني ودوره في حماية الحقوق والحريات في النظام الدستوري الجزائري، مجلة القانون والمجتمع، مج 10، ع 1، جامعة أحمد دراية، أدرار، الجزائر، 2022، ص 129.

[2] Fatima zohra Ramdani, Le nouveau rôle confié à la cour constitutionnelle Algérienne pour la réalisation du concept de sécurité juridique, Revue jurisprudence, V 13, N 28, Université Mohamed Khider, Biskra, Algérie, 2021, p 899.

[3] LOI organique n 2009-403, 15 avril 2009, relative à l'application des articles 34-1, 39 et 44 de la Constitution, J.O.R.F, 16 avril 2009.

[4] عبد الناصر علي عثمان، المرجع السابق. (بلا صفحة)

[5] سعيد بن علي بن حسن المعمري، رضوان أحمد الحاف، مبدأ الأمن القانوني ومقومات الجودة التشريعية، مجلة البحوث القانونية والإقتصادية، مج 12، ع 72، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، مصر، 2022، ص 21.

[6] يسرى محمد العصار، تطور بعض اتجاهات القضاء الدستورى وتأثير مبدأ الأمن القانوني عليها دراسة مقارنة (مصر – فرنسا)، مجلة المحكمة الدستورية العليا، ع 33، أكتوبر، المحكمة الدستورية العليا، مصر، 2023. (بلا صفحة)

ونجد المحكمة الدستورية العليا وفقت بين المشروعية الدستورية ومبدأ الأمن القانوني لأن الحكم بعدم دستورية القانون الذي تم بناء عليه تشكيل مجلس البرلمان ينتج عنه بطلان تشكيل هذا المجلس نظرا للأثر الرجعي للحكم بعدم الدستورية والحجية المطلقة التي يتمتع بها وحرصـــــا على إختلال المراكز القانونية واستقرار العلاقات القانونية النـــاشئة في كنف القوانين التي صدرت بواسطته لا يأثر على هذه الأخيرة تطبيقا للأمن القانوني كذلك حكمها بـ 2002 بعدم دستورية المادة 3/29 من القانون رقم 49 لسنة 1977 المتعلق بإيجار الأماكن حيث قررت المحكمة تطبيقه بأثر مباشر من اليوم التالي لنشر الحكم في الجريدة الرسمية، وحكمها بتاريخ 5 مايو 2018 بعدم دستورية المادة 1/18 من القانون رقم 136 لسنة 1981 بخصوص بعض الأحكام الخاصة بالإيجار مع تأجيل سريان حكمها حتى اليوم التالي لانتهاء الدورة التشريعية لمجلس النواب قصد منح مجلس النواب فرصة لتعديل نص القانون المشوب بعدم الدستورية بما يتوافق والمبادئ التي أقرتها المحكمة الدستورية في حكمها[1].

بينما المجلس الدستوري الفرنسي لم يتطرق للأمن القانوني إلا أنه أشار إليه من خلال أسسه بالتأكيد على أن العلم بالقاعدة القانونية يحمي مبدأ المساواة أمام القانون ويدعم ممارسة الأفراد لحقوقهم وحرياتهم وأن وضوح هذه القواعد وسهولة فهمها يساعد في استقرار العلاقات وبالتالي تحقيق الأمن القانوني[2]، وإعتبر في قراره الصادر في 2002 وضوح التشريع مبدأ دستوريا وكذا قراره لعام 2005 الذي أكد على أهمية قابلية التشريع للفهم وسهولة الوصول إليه لدرجة إمتداد سلطاته لرقابة صياغة التشريعية[3] كما عاد وأكد كذلك على القيمة الدستورية لمبدأ وضوح القاعدة القانونية حيث قرر في قراره 540/ 2006 الخاص بالطعن في بعض نصوص قانون حق المؤلف والحقوق المجاورة عدم دستوريته لأن أحكامه تقوض وضوح القانون ومبدأ الشرعية الجزائية وحق المساواة وحقوق الدفاع والحق في المحاكمة المنصفة[4]

القضـــــاء الدستوري الجزائري هو الآخر أخذ بتقييد الأثر الرجعي للحكم بعدم الدستورية ضمانا

---

[1] رجب سليم، المحكمـــة الدستورية العليا في عيدها الذهبي، مجلة المحكمة الدستورية العليا، ع 31 ، أكتوبر، المحكمة الدستورية العليا، مصر، 2022. (بلا صفحة)

[2] بدر عبد الله آل علي، القيمة الدستورية لمبدأ الأمن القانوني في التشريع الإماراتي والمقارن، مجلة البحوث القانونية والإقتصادية، مج 14، ع 84، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، مصر، 2024، ص 23.

[3] مازن ليلو راضي، الأمن القانوني من خلال جودة وتحسين القانون، مجلة الباحث العربي، مج 2، ع 2، المركز العربي للبحوث القانونية والقضائية، جامعة الدول العربية، 2021، ص 43.

[4] رجب سليم، المرجع السابق. (بلا صفحة)

لثبات المراكز القانونية بجعله يسري بأثر فوري ولا ينصرف أثره على ما وجد قبل صدوره [1]، يضاف إلى ذلك قدرة القاضي الدستوري في بسط رقابته على الصياغة التشريعية والحكم بعدم الدستورية الجزئي حرصا على إعمال الأمن القانوني كرأي المجلس الدستوري المتضمن مطابقة القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات الذي نص على أنه " تعد الأحكام غير المطابقة للدستور جزئيا قابلة للفصل عن باقي أحكام القانون العضوي موضوع الإخطار ويمكن لرئيس الجمهورية أن يصدر هذا القانون باستثناء الأحكام المخالفة للدستور "[2] أما المحكمة الدستورية ألزمت المشرع بتضمين الأمن القانوني ضمن بناءات القانون العضوي المتعلق بإختصاصات مجلس الدولة وتنظيمه وعمله للدستور لأهميته الدستورية وربطته بضرورة النشر في الجريدة الرسمية قصد العلم بالقاعدة القانونية[3].

المطلب الثالث

المرجعية الدستورية لرقابة القضاء الدستوري

لحقت رقابة القضاء الدستوري أول نشأتها عديد الإنتقادات المناهضة لها في العديد من الجوانب ومن أجل دحض هذه الإنتقادات وجب عليها أن تستند على أساس متين لا يتزعزع يساعدها في مواجهتها بالأخص أنه كان ينظر إلى السلطة القضائية التي تتولاها نظرة تخوف من إمتداد سلطاتها في مقابل السلطتين التشريعية والتنفيذية هذا من جهة، ومن جهة أخرى، ضعف السلطة القضائية لصالح نظيرتيها الأمر الذي يجعلها غير مستقلة تماما في إصدار أحكامها، لذا فإنه بالأهمية بما كان وجود مرجعية قوية وثابتة تدعم القاضي الدستوري في ممارسة سلطاته ولا يوجب ما يدعم استقلاله أكثر من الوثيقة الدستورية المستمد منها صلاحياته والممارس في إطارها مهامه (الفرع الأول) ولتوسع مجال الحقوق والحريات أحد

---

[1] عبد الكريم لعجاج، مقومات الأمن القانوني المتعلقة بشكل وموضوع القواعد القانونية، ملتقى وطني حول " الأمن القانوني كمفهوم معياري لدولة الحق والقانون المقاربة النظرية وآليات التجسيد" ، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد لمين دباغين، سطيف، الجزائر، 21 أفريل 2021، ص 167.

[2] مشري جمال، دور المحكمة الدستورية في تعزيز دعائم الأمن القانوني، مجلة الفكر القانوني والسياسي، مج 6، ع 2، جامعة عمر التليجي، الأغواط، الجزائر، 2022، ص 434.

[3] قرار رقم 02 / ق. م د/ ر م د/ 22، المؤرخ في 9 شوال 1443، الموافق لـ 10ماي 2022، يتعلق بمراقبة مطابقة القانون العضوي المعدل والمتمم للقانون العضوي رقم 01/98 المؤرخ في 4 صفر 1443 الموافق لـ 30 مايو 1998 والمتعلق باختصاصات مجلس الدولة وتنظيمه وعمله، للدستور، ج.ر.ج. ج، ع 41، الصادرة في 16 ذي القعدة 1443 الموافق لـ 16 جوان 2022، ص 10.

مقاصد رقابة القضاء الدستوري تم توسيع الكتلة الدستورية لضمان حماية أشمل لها (الفرع الثاني) بل تم الإتجاه إلى ممارستها في إطار مبادئ دستورية غير مكتوبة (الفرع الثالث).

الفرع الأول

الرقابة في إطار الوثيقة الدستورية

تضمين حصر الرقابة علـــــى دستورية القوانين في حدود النص الدستوري أمر بديهي نظرا لنسبة هذه الرقابة إلى الدستور فقوامها رقابة توافق النصوص التشريعية مع التشريع الأساسي برد أحكامها إلى هذا الأخير[1] الذي يمثل القواعد المثلى لسير الدولة والمجتمع، وبإعتبار أنه هو القانون الأسمى في الدولة المستمد منه السلطات وتمارس في حمايته الحقوق والحريات كان من الطبيعي أن يكون هو المرجع الأول والأشمل لرقابة الدستورية لكونه هو الأصل على أن يمارس القاضي الدستوري رقابته في صورة تضمن توافق وتكامل أحكام الدستور كافة لأنه كيان موحد غير قابل للتجزئة أو المفاضلة، لكن يثار التساءل عن المرجعية الواجب التقيد بها عند تعديل الدساتير أو حال وضع دساتير جديدة محل الملغاة منها ؟

للبحث في إشكالية رقابة الدستورية في ظل إختلاف الدساتير في النظام القانوني الجزائري نحاول التطرق له على غرار القضاء الدستوري المصري وكذا الفرنسي وإسقاطه على القضاء الجزائري.

أولا: رقابة الدستورية في ظل النظام القانوني المصري

ينبغـــي لفت النظر إلى أن سيادة الدستور لا تقتصر على النصوص القانونية التي صدرت فترة إعتماده بل تمتد إلى غيرها السابقة لصدوره وهذا راجع للنظام القانوني الجديد الذي يرسيه الدستور الجديد ولإتسام هذا الأخير بالسمو لا يمكن لنصوص أدنى منه مستوى مخالفته لذا وجب إعتبارها منسوخة بقوة القانون[2]، غير أنه بالرغم من صحة منطقية إلغاء التشريعات سابقة الصدور عن الدستور الجديد لمخالفته إلا أنه يصعب تطبيقه عمليا لإعتبارين إثنين الأول أن إلغاء العديد من القوانين لمخالفتها الدستور الجديد بقوة القانون قد لا تتيح فرصة البحث في مدى مخالفتها له، فالقضاء الدستوري حال ممارسة إختصاصه ينطلق من فكرة دستورية النص ثم يبحث عما يخالف هذا الرأي، والثابت في الممارسة القضائية الدستورية أنه لتجنب إصدار الأحكام القاضية بعدم الدستورية بكثرة يتم الإعتماد على إصدار أحكام بعدم الدستورية

---

[1] رجب سليم، المرجع السابق. (بلا صفحة)

[2] أحمد فتحي سرور، حدود ولاية القضاء العادي في المسألة الدستورية، مجلة المحكمة الدستورية العليا، ع 6، أكتوبر، المحكمة الدستورية العليا، مصر، 2004. (بلا صفحة)

الجزئية أو التحفظات التفسيرية، وثانيا أن الأخذ بهذا الرأي على إطلاقه يمس بالأمن القانوني، لذا نجد المادة الثانية من القانون المدني المصري تحضر إلغاء أي تشريع إلا بتشريع لاحق ينص صراحة على ذلك أو يتعارض صراحة مع سابقه أو يعيد تنظيم ذات الموضوع من جديد، وتطبيقا لقاعدة لا إجتهاد مع نص فإنه لا يمكن إلغاء القوانين السابقة لصدور دستور جديد ضمنيا حتى ولو خالفته كذلك دستور 1971 أكد في نص مادته 191 أن جميع النصوص التشريعية قبل صدور الدستور تبقى سارية ونافذة يجوز إلغاءها أو تعديلها بإتباع الإجراءات والشروط التي يضعها الدستور[1].

أما المحكمة الدستورية العليا فقد استقرت على إخضاع القانون القديم في رقابة دستوريته برده إلى الدستور الذي صدر في ظله حتى ولو تم تعديله أو استبداله من حيث الشكل بينما رقابته من الناحية الموضوعية تتم في إطار الدستور الحالي الجديد بما يضمن إتساق قوانين الدولة، فلا تختلف بإختلاف أساسها الدستوري حيث أن خلاف ذلك يوجب على سلطات الدولة التنبؤ بالمستقبل للعمل به وهو ما لا طائل منه[2]، وتبعا لهذا قضت المحكمة الصادر في جلسة 13 فبراير 2005 بعدم دستورية المادة 2/18 من قانون حماية حق المؤلف الصادر بالقانون رقم 354 لعام 1954 فيما تضمنه أنه يجوز للمؤلف تعيين أشخاصا ليكونوا ورثة له ويصبح لهم الحق في الإستغلال المالي[3] كما سارت على النهج نفسه في حكمها في الدفع بعدم دستورية البندين أ – ب بالمادة 3/19 من النظام الأساسي لصندوق الرعاية الاجتماعية والصحية للعاملين بمصلحة الضرائب العامة الصادر بقرار وزير المالية رقم 1522 لسنة 2003 المستبدلة بقرار رئيس مصلحة الضرائب المصرية رقم 185 لسنة 2011 حيث أخضعه في رقابة الشكل إلى الإعلان الدستوري لسنة 2011 في حين ربط رقابة الموضوع بالدستور الحالي[4].

ثانيا: رقابة الدستورية القوانين في ظل النظام القانوني الفرنسي

إعتبر الفقه الفرنسي أن نصوص التشريع السابق على الدستور لا تعتبر ملغاة ضمنا نتيجة حكم المجلس الدستوري وإنما يتم إلغاءها بناء على تأكد القاضي العادي بتوافر شروط الإلغاء الضمني للتشريع فإن هذا الإلغاء راجع لصدور الدستور اللاحق عليه بما يخالفه لأنه لا يمكن إنكار أنه – الدستور– قد

---

[1] أشرف إسماعيل عزب، المرجع السابق، ص 44.

[2] أحمد محمد ريحان، نظرة على تحديد الوثيقة المتخذة مرجعية للرقابة الدستورية، مجلة المحكمة الدستورية العليا، ع 30، أبريل، المحكمة الدستورية العليا، مصر، 2022. (بلا صفحة)

[3] حكم المحكمة الدستورية العليا، القضية رقم 122 ، لسنة 22 قضائية دستورية، ج.ر.م، ع 10(تابع)، الصادرة في 10 مارس 2005، ص 27.

[4] حكم المحكمة الدستورية العليا، القضية رقم 1، لسنة 41 قضائية دستورية، الجلسة المنعقدة في 17 ديسمبر 2022.

يؤدي إلى إعتبار التشريعات السابقة عليه ملغاة ضمنا إذا كان التناقض واضحا بين الإثنين، بمعنـــى أن الفقه الفرنسي عالج مسألة تناقض التشريعات السابقة مع الدستور فى إطار قضية التنازع بين القوانين من حيث الزمان وأنه طالما يمكن عد التشريع ملغى ضمنيا إذا كان غير متفق مع تشريع لاحق فإن هذا المبدأ ينطبق كذلك على التشريعات السابقة على الدستور لأنه القانون الأسمى[1].

لذا إذا وقع تعارض بين الدستور والقواعد القانونية السابقة عليه فإنه يغدوا مستحيلاً تطبيق الاثنين معًا بذات الوقت مما يثير قضية التنازع التي لا يحسمها إلا إعتبار القواعد القانونية السابقة ملغاة بقوة الدستور، وهذا ما يجعل القاضي العادي حال فصله في الدعاوى يلغي التشريعات المخالفة للدستور، وهذا ما جعل العميد فيدل يعتبر أن القاضي غير مختص تمامًا بالنطق بعدم دستورية التشريع عند وقوع تنازع بين الدستور وتشريع لاحق، ذلك أن الرقابة السابقة على دستورية القوانين التي يأخذ بها النظام الفرنسي[2] لا تحصن التشريعات السابقة على صدور الدستور لإكتسابها قرينة الدستورية من رقابة دستوريتها وهذا أمر مفهوم لكن لا يمكن منح القاضي العادي الفرصة لإلغاء القوانين لمخالفتها للدستور لأن هذا يتجاوز إختصاصه القضائي وأن هذا الأخير محجوز للمجلس الدستوري فقط.

أكد المجلس الدستوري الفرنسي أن بسط رقابة الدستور الجديد على قانون سابق لنشأته يقتصر على الجانب الموضوعي بينما الجانب الإجرائي ينصرف إلى النص الأساسي الذي صدر في كنفه حيث ألزم الدستور الفرنسي في مادته 84 الجماعات المحلية لأقاليم ما وراء البحار بوضع تنظيمها اللامركزي بعد أخذ رأي مؤسسات المجتمع المحلي وعليه تم تقديم مشروع قانون يتعلق بإقليم بولينيزيا الفرنسية قبل 2003 أي خلال القانون العضوي 312/96 دون الأخذ برأي مؤسساتها في هذا الخصوص لذا عد المجلس أن تغير الظروف – تغير الدستور– لا يأخذ بعين الإعتبار وذهب إلى أن الشروط الدستورية الواجب الإعتداد بها لتقديم مشروع القانون هي تلك المطبقة عند تقديم المشروع نفسه[3].

ثالثا: رقابة الدستورية في ظل النظام القانوني الجزائري

مددت المادتين 213 و225 من تعديلي الدستور لسنتي 2016 و2020 على التوالي سريان القوانين الواجب تعديلها أو إلغاءها إلى غاية صياغة قوانين جديدة تتوافق والدستور الجديد أو يتم تعديلها في هذا الإطار ونجد المحكمة الدستورية بمناسبة إخطارها لرقابة دستورية القانون 04/08 المتضمن

---

[1] أحمد فتحي سرور، حدود ولاية القضاء العادي في المسألة الدستورية، المرجع السابق. (بلا صفحة)

[2] المرجع نفسه. (بلا صفحة)

[3] Décision n 2003-474, Conseil constitutionnel, du 17 juillet 2003, Loi de programme pour l'outre-mer, J.O.R.F, N 167, 22 juillet 2003, p 12336.

القانون التوجيهي للتربية الوطنية رفضت الإخطار شكلا وعللت ذلك بأنها تختص برقابة دستورية القوانين قبل إصدارها عملا بالمادة 2/190 من دستور 2020[1]، مما لا يتيح لنا معرفة رأي القاضي الدستوري الجزائري حول رقابته على دستورية قوانين سابقة النشأة عن الدستور بمعنى أنها تتحصن من رقابتها لإنتفاء شرط الأجل المحدد للإخطار، لكن الدفع بعدم الدستورية يبقى مفتوحا لإلغاء النصوص المخالفة للدستور وقد ثبت ذلك بقول المحكمة الدستورية أنه إذا كان المشرع يملك توفير الضمانات القانونية المكرسة في الدستور في المادة 176 منه عند ممارسة المحامي لمهنته وأن القانون رقم 07/13 المذكور نص على هذه الضمانات القانونية فإنها وحدها من تملك إختصاص رقابة مـــدى دستورية هذه الضمانات، والواضح هنا أن هذه الضمانات يتم مطابقتها مع الدستور الحالي رغم أن القانون 07/13 صدر قبل هذا الأخير[2].

ومنه نجد أن رقابة القضاء الدستوري على القوانين سابقة الصدور عن النص الأساســـي ممكنة لكن في شقها الموضوعي فقط دون الإجرائي الذي يخضع لمطابقة الدستور الذي تم سنه أثناء العمل به وأن هذه القوانين لا تعد محصنة من رقابة القضاء الدستوري شريطة إحترام قواعد الإخطار سارية المفعول والمعمول بها وقت ممارسة الرقابة الدستورية.

الفرع الثاني

الرقابة في إطار توسعية الكتلة الدستورية

إرتباط رقابة القاضي الدستوري بالحقوق والحريات جعلت منه ينظر في مطابقة القوانين للدستور في حدود هذا الأخير، لكنه قد لا يكف كمرجعية وحيدة للرقابة نظرا لطبيعته من حيث الصياغة العامة والشاملة التي لا تسنح له بتناول عديد الجوانب وأهمها تلك المرتبطة بالحقوق والحريات غير المحدودة، ورغم أن هذه النقطة لا تشكل عيبا في الوثيقة الدستورية لكنها قد لا تسهم في حماية الحقوق والحريات

---

[1] قرار رقم 06 ق. م. درد / 23، المؤرخ في 7 جمادى الثانية 1445، الموافق لـ 20 ديسمبر سنة 2023 ، يتعلق برقابة دستورية بعض أحكام القانون رقم 08-04 المؤرخ في 15 محرم 1429 الموافق لـ 23 يناير 2008 والمتضمن القانون التوجيهي للتربية الوطنية، المحكمة الدستورية، اطلع عليه بتاريخ 2025/06/27، على الساعة 04:25، على الرابط: https://cour-constitutionnelle.dz/ar/2024/01/23/%d9%82%d8%b1%d8%a7%d8%b1%d8%a7%d8%aa-2023-4/#1706793717147-e1bea4d4-435d

[2] قرار رقم 01 /ق.م د/ د ع د/ 21، سالف الذكر.

مما يستلزم على القاضي رغم إنتهاجه أسلوب التفسير للنص الدستوري أن يبحث عن مراجع أخرى تساعده على البت في الدعوى الدستورية المرفوعة أمامه مع الحرص على عدم مخالفتها للنص الدستوري الذي بناء عليه يتم الأخذ بها كمرجع للحكم الدستوري لأنه هو قاعدة الأساس في رقابة الدستورية ولا يوجد قاعدة تسموا عليه.

ينسب الفضل في توسيع الكتلة الدستورية[1] خارج نطاق الدستور إلى المجلس الدستوري الفرنسي ليكون قدوة للقضاء الدستوري المقارن أين إتبعت جل هيئات القضاء الدستوري خطواته ومدت مجال مراجع القضاء الدستوري إلى مراجع ذات قيمة دستورية (أولا) وأخرى ذات قيمة تحت الدستورية (ثانيا).

أولا: المبادئ المرجعية ذات القيمة الدستورية

ساهم القضاء الدستوري المقارن في إعطاء الصبغة الدستورية لقواعد قانونية ومبادئ مختلفة من أجل تقديم حماية أكبر للحقوق والحريات وكذا تحقيق المقاصد من وجود رقابة القضاء الدستوري بالدرجة الأولى ومن أهم نتائج إجتهاده تمديد نطاق مصادر القضاء الدستوري وهو ما سيتم طرحه تاليا.

أ- دباجة الدستور

تعد الدباجة مقدمة الدستور أو الجزء الأول الذي يتصدره يليها المواد الدستورية يتطرق فيها إلى تاريخ الأمة وأبرز محطات تطورها لتصل إلى الشكل الحالي إضافة إلى مجموعة المبادئ والقيم التي تحكم الشعب ونظام الحكم، الأمر الذي جعل الفقه الدستوري يتخبط في مدى إلزاميتها وقيمتها مقارنة ببقية أحكام الدستور حيث عدها البعض مجرد مبادئ لا ترق لأن يأسس عليها القاضي الدستوري حكمه لخلوها من الطابع الإلزامي[2] وأن رجوعه إليها في منطوق حكمه لا يتعد مجرد التذكير بمبادئ وقيم تقوم

---

[1] برزت فكرة الكتلة الدستورية في الفقه الفرنسي مطلع السبعينات للدلالة على النصوص الموجودة خارج الوثيقة الدستورية والتي منحها المجلس الدستورية قيمة دستورية لصلتها الوثيقة بالحقوق والحريات إذ تعرف بأنها " مجموعة المبادئ والقواعد ذات القيمة الدستوية، التي من الواجب أن تحترم وتفرض أحكامها على السلطتين التشريعية والتنفيذية، وبصورة أشمل على كل السلطات بما فيها القضائية والإدارية" كما عرفها آخرون بأنها مجموعة النصوص القواعد والمبادئ المحددة في الدستور وكذا غير المتضمنة فيه مقات إما من إعلانات حقوق الإنسان أو الإتفاقيات الدولية، بنظر برقوق عبد العزيز، مقاربة في رصد منهج المجلس الدستوري في توسيع الكتلة الدستورية، مجلة دفاتر السياسة والقانون، مج 5، ع 9، جوان، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2013، ص 13، وكذا ناجم مجد عيدان، أحمد عودة محمد، مكونات الكتلة الدستورية خارج إطار الكتلة الدستورية – دراسة مقارنة – ، مجلة جامعة الأنبار للعلوم القانونية والسياسية، ع 5، جامعة الأنبار للعلوم القانونية والسياسية، العراق، 2012، ص 228.

[2] محمد منير حساني، أثر الإجتهاد الدستوري على دور البرلمان الجزائري، أطروحة مقدمة لنيل دكتوراه في العلوم القانونية، تخصص قانون دستوري، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2016/2015، ص 165.

عليها الدولة لأنها تختلف عن بقية المبادئ الدستورية القابلة للتطبيق[1] بالرغم من أنها جزء لا يتجزأ من الوثيقة الدستورية وأنها مرت بذات المراحل التي مرت بها الأولى في نشأتها.

ليعترف لها المجلس الدستوري الفرنسي بالقيمة الدستورية ويلزم القاضي بالأخذ بها حال فصله في دستورية القوانين في قراره سنة 1971 بشأن حرية تكوين الجمعيات[2]، ليحذوا حذوه القضاء الدستوري المقارن مثل المحكمة الدستورية العليا المصرية التي إعتبرت مقدمة الدستور جزء لا يتجزأ من الدستور غير قابلة للفصل عنه[3] في حين إعترف المجلس الدستوري الجزائري بها أول مرة سنة 2002 حول مشروع التعديل الدستوري لدسترة اللغة الأمازيغية كذلك في مشروع تعديل دستور سنة 2008[4] ليعترف المؤسس الدستوري في تعديل 2016 بأن الديباجة جزء منه ثم جاء تعديل 2020 محتفظا بذات الفكرة لتلجأ إليها المحكمة الدستورية في حكمها الصادر في 2021 بمناسبة إحالة الدفع بعدم دستورية المادة 633 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية إليها[5].

ب- المبادئ ذات القيمة الدستورية

مجال الحقوق الحريات مجال خصب يجد القاضي الدستوري فيه نفسه يهتدي إلى خلق حقوق وحريات أخرى لم يرد ذكرها في القانون الأساسي مستلهمة من قواعده أين يظهر دور القاضـــــي هنا في إسقاط مضامين الدستور على مســـــائل مستجدة ليهتدي بها إلى استلهام مبادئ دستورية من رحم النص القانوني الأعلى ليتسع معها حقل الحقوق والحريات، إذ تعرف المبادئ العليا ذات القيمة الدستورية بأنها تلك المبادئ التي يستنبطها القاضي من روح الدستور ومساعيه العامة ليجعها في إجتهاده تظاهي أحكامه

---

[1] MOUNA TABEI, Les normes de référence du contrôle de la constitutionnalité dans les avis de conseil constitutionnel tunisien, Mémoire pour l'obtention du Diplôme de Mastère, en Droit Public et Financier, Faculté des Sciences Juridiques, Politiques et Sociales de Tunis, Université du 7 novembre à Carthage, Tunisie, 2007, p 17.

[2] هنري روسيون، المجلس الدستوري، ترجمة محمد وطفة، ط 1، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، 2001، ص 60.

[3] وليد محمد الشناوي، دور مقدمات الدساتير فى التفسير الدستورى (دراسة مقارنة)، مجلة البحوث القانونية والإقتصادية، مج 3، ع 53، أبريل، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، مصر، 2013، ص 643.

[4] لحاق عيسى، دور المجلس الدستوري في توسيع الكتلة الدستورية، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، مج 13، ع 1، جامعة غرداية، الجزائر، 2020، ص 358.

[5] قرار رقم 02 / ق.م د/ د ع د/ 21، المؤرخ في30 ربيع الثاني 1443 ، الموافق لـ 5 ديسمبر 2021، ج.ر.ج.ج، ع 4، الصادرة في 12 جمادى الثانية 1443، الموافق لـ 15 جانفي 2022، ص 5.

يترتب على مخالفتها مخالفة الدستور نفسه[1].

يرجع الفضل في ظهورها إلى مجلس الدولة الفرنسي بناء على المبادئ العامة للقانون بغية صيانة الحقوق والحريات ضد السلطات الإدارية مع إسقاطها على أحكام الدستور ليتضح الإختلاف بينها وبين المبادئ العليا ذات القيمة الدستورية لنجد أن الأولى يمكن للقاضي الإداري الاستغناء عنها بمقتضى نص قانوني صريح يلزمه بذلك في حين الثانية لا يمكن للمشرع أو أية سلطة في الدولة تجاوزها والتخلي عنها رغم وحدة المصدر إذ يتم استخلاصهما كلاهما من الوثائق الدستورية[2].

سار المجلس الدستوري الجزائري سابقا في تأسيس أحكامه على العديد من المبادئ ذات القيمة الدستورية رغم عدم وجود مادة صريحة تخصها بالخوص في فهم المواد الدستورية وفي إطار وحدة النص الدستوري إذ يعتبر مبدأ الفصل بين السلطات من أبرز المبادئ التي كرست بمناسبة القانون 01/16[3] حيث وظفه كسند لقراره رقم 89/01 المتعلق برقابة دستورية النظام الداخلي للمجلس الوطني الشعبي ولينأى بنفسه عن شبهة تقمصه الدور التأسيسي للمشرع الدستوري علل في مطلع رأيه موقفه بقوله: " نظرا لكون محرر الدستور، أقام مبدأ الفصل بين السلطات بإعتباره عنصرا أساسيا في تنظيم السلطات العمومية"[4] ولم يتوان في الحرص على مراقبة الحدود الفاصلة بين إختصاص السلطتين التشريعية والتنفيذية أثناء ممارسة إختصاصهما التشريعي وعدم تعدي إحداهما على مجال الأخرى مثبتا بذلك مبدأ التوزيع الدستوري لمجالات الإختصاص في رأيه 05/01 بصدد مراقبة مطابقة القانون العضوي المتعلق بالتنظيم القضائي للدستور معتبرا أن المشرع تجاوز إختصاصه الدستوري بإنشاء أقطاب قضائية متخصصة مع تحديد إختصاصها في قانون الإجراءات المدنية أو قانون الإجراءات الجزائية إضافة إلى

---

[1] حمريط كمال، دور المجلس الدستوري في حماية مبدأ سمو الدستور – دراسة مقارنة– ، أطروحة لنيل درجة الدكتوراه، تخصص قانون عام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2019/2018، ص 197.

[2] أمين عاطف صليبا، المرجع السابق، ص 250.

[3] بن دراج علي إبراهيم، سالمي عبد السلام، مساهمة المجلس الدستوري الجزائري في توسيع الكتلة الدستورية – دراسة مقارنة –، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، مج 10، ع 4، جامعة زيان عشور، الجلفة، الجزائر، 2017، ص 477.

[4] رأي رقم 1–ر.ق.م.د–1989، المؤرخ في 26 محرم 1410، الموافق لـ 28 فشت 1989، يتعلق بدستورية النظام الداخلي للمجلس الشعبي الوطني، الموقع الرسمي للمحكمة الدستورية، اطلع عليه بتاريخ 2025/05/25، على الساعة 21:56، على الرابط الالكتروني:

https://cour-constitutionnelle.dz/ar/2021/03/24/%d8%a7%d9%84%d9%80%d9%80%d9%81%d9%80%d9%80%d9%87%d8%b1%d8%b3-%d9%85%d9%86-1989-%d8%a5%d9%84%d9%89-1995/#1617547089032-e9c07a8a-96bc

إحالة صلاحيات إنشائها إلى التنظيم لذلك رأى المجلس الدستوري أنه قد خالف إختصاصه الدستوري لأن هذه الأقطاب يتم إنشاءها بموجب قانون عادي وليس قانون عضوي[1].

أما المجلس الدستوري الفرنسي فقد كان سباقا في الإعتماد على المبادئ ذات القيمة الدستورية للإرتقاء بالحقوق والحريات[2] مع تقييد نفسه في إعطاء المبادئ هذه القيمة مخافة تجاوز إختصاصاته الدستورية[3] حال حمايته لحق الإضراب فإعترف بإلزامية حمايته دون الإخلال بمبدأ استمرارية المرفق العام مما يستلزم وضع حدود لممارسة هذا الحق في سبيل إحترام مبدأ ذو قيمة دستورية[4]، كذلك قبول القاضي الدستوري الفرنسي بدستورية قانون الإجهاض الاختياري في حـــــالات الضرورة مؤسسا حكمه على أن خلاف ذلك يعد مساسا بمبدأ حماية حياة الكائن الحي منذ بداية تكوينه[5] مما يظهر الدور الريادي للمجلس الدستوري الفرنسي في مجال حمياة الحقوق والحريات إرتكانا إلى مبادئ ذات قيمة دستورية مستنبطة من روح الدستور الفرنسي.

المحكمة الدستورية العليا هي الأخرى سارت على خطى القضاء الدستوري المقارن فاستوحت من نص الدستور مبدأ عدم جواز معاقبة الشخص على فعل واحد مرتين[6]، كما أكدت مبدأ إنفراد التشريع بتنظيم الحقوق والحريات تأسيسا على عدم منح الدستور السلطة التنفيذية الإختصاص بتنظيم الحقوق والحريات المكرسة في الوثيقة الدستورية وأنها إذا أدت هذه المهمة فإن ذلك بموجب إحالة من قبل السلطة التشريعية وفق ضوابط وأسس تتقيد بها[7]، أيضا أرست مبدأ عدم دستورية الحرمان من الحقوق السياسية

---

[1] بلعبدي مصطفى، الكتلة الدستورية في ضوء أحكام القضاء الدستوري، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه ، تخصص قانون دستوري، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2023/2022، ص 54.

[2] Véronique Champeil-Desplats, Le Conseil constitutionnel, protecteur des droits et libertés?, Cahiers de la recherche sur les droits fondamentaux ,N 9, Presses universitaires de Caen, France, 1 décembre 2011 ,p 17.

[3] Guy Canivet, Les limites de la mission du juge constitutionnel, Revue de Cités, V 1, N 69, Presses Universitaires de France, France, 2017, p 52.

[4] أمين عاطف صليبا، المرجع السابق، ص 253.

[5] L. Favoreu, L. Philip, Les grandes décisions du Conseil constitutionne, Revue internationale de droit comparé, V 27, N 4, Octobre-décembre, la Société de législation comparée, France, 1975, p 958.

[6] هديل محمد حسن المياحي، العدول في أحكام القضاء الدستوري في العراق (دراسة مقارنة)، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه، تخصص قانون عام، كلية الحقوق، جامعة النهرين، العراق، 2015، ص 150.

[7] محمد خالد محمد العباسي، المبادئ الدستورية والقانونية كضمانة لحقوق الإنسان في مواجهة إجراءات مكافحة الإرهاب، مجلة البحوث القانونية والإقتصادية، مج 54، ع 2، أكتوبر، كلية الحقوق، جامعة المنوفية، مصر، 2021، ص 150.

بأثر رجعي إمتدادا لمبدأ عدم رجعية تطبيق عقوبة جنائية بأثر رجعي[1].

ثانيا: المبادئ المرجعية تحت الدستورية

تتمايز مراجع القاضي الدستوري التي تحمل قيمة دون الدستورية بين قواعد ذات طابع دولي وأخرى قواعد تشريعية وطنية.

أ- الإستناد إلى قواعد دولية

تمتد الكتلة الدستورية وإمتداد مصادر الحقوق والحريات من إعلانات لحقوق الإنسان لنصوص دولية ذات صلة بها تعد بمثابة القبس الذي تقتدي به دساتير الدول في معالجة هذه الحقوق والحريات في موادها، حيث ترتد هذه الاقتباسات إلى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان إضافة إلى النصوص الدولية ذات الصلة بالحقوق والحريات بحسب كل دولة وخصوصيتها.

1- إعلانات حقوق الإنسان

يعد إعلان حقوق الإنسان والمواطن لعام 1789 وثيقة مهمة في مجال الحقوق والحريات فرغم قلة مواده إلا أنه شكل تغيرا جذريا في رؤى الشعوب وتطلعاتها نظرا لتأثره بالمذاهب الفلسفية الداعمة للحقوق والحريات وهذا ما جعل القاضي الدستوري الفرنسي يأخذ به كمرجع في أحكامه[2]، ثم تلاه الإعلان العالمي لحقوق الإنسان 1948 الذي إعتبرته فرنسا سندا يتقيد به القاضي الدستوري إضافة للحقوق والحريات التي تضمنها ميثاق البيئة لعام 2004[3] كمرجع للقاضي بموجب ديباجة الدستور.

أما الجزائر فقد اعتنقت مبادئ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان منذ أول دستور لها في مادته 11 إضافة إلى مصادقتها على العهدين الدوليين 1966 كذا الميثاق الوطني الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب، لذا درج القاضي الدستوري على الأخذ بها في أحكام والخروج عن نطاق النص الدستوري إلى ما دونه من نصوص حيث أقر في قراره المتعلق برقابة دستورية قانون الإنتخابات لسنة 1989 أن أية إتفاقية يتم المصادقة عليها ونشرها في الجريدة الرسمية يتم إدراجها في القانون الوطني ويحق للمواطن أن

---

[1] يسري محمد العطار، التعليق على أحكام المحكمة الدستورية بين الموضوعية العلمية والهوى السياسي، مجلة المحكمة الدستورية العليا، ع 23، مصر، 2012. (بلا صفحة)

[2] آلاء محمد الفيلكاوي، المرجع السابق، ص 119.

[3] خليفة سالم الجهمي، الكتلة الدستورية في بعض الأنظمة القانونية نظرة تحليلية مقارنة، على الرابط الالكتروني التالي: https://khalifasalem.wordpress.com/2022/04/05/%d8%a7%d9%84%d9%83%d8%aa%d9%84%d8%a9-%d8%a7%d9%84%d8%af%d8%b3%d8%aa%d9%88%d8%b1%d9%8a%d8%a9-%d9%81%d9%8a-%d8%a8%d8%b9%d8%b6-%d8%a7%d9%84%d8%a3%d9%86%d8%b8%d9%85%d8%a9-%d8%a7%d9%84%d9%82%d8%a7%d9%8/

يحتج بها أمام الجهات القضائية[1]، كذلك المحكمة الدستورية إستندت في حيثيات حكمها بصدد فصلها في الدفع بعدم دستورية الفقرة الأخيرة من المادة 24 من القانون 07/13 المتضمن تنظيم مهنة المحاماة على الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، العهد الدولي الأول، الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب و الميثاق العربي لحقوق الإنسان تباعا[2].

ترجمت مقدمة الدستور المصري مبادئ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وإحتضنتها فسارت المحكمة الدستورية تطبيقا لها على نهج القضاء الدستوري المقارن في الإعتراف له ولجميع المواثيق الدولية بالمرجعية الدستورية بل تعداها إلى دساتير الدول المقارنة من خلال تضمينها دباجة الدستور ضمن أسانيد القاضي الدستوري[3].

2- النصوص الدولية ذات ذات الصلة بالحقوق والحريات

برز إستناد المجلس الدستوري الجزائري في أول قرار له سنة 1989 إلى المعاهدات الدولية ذات الصلة إعمالا بمبدأ سمو المعاهدة على القانون حيث تم الإعتماد عليها كمصدر غير مباشر للحكم الدستوري في ضوء مبدأ دستوري[4]، ويسجل في تعديل الدستور لسنة 2020 أن المؤسس الدستوري منح المحكمة الدستورية صلاحية الرقابة على توافق القوانين والمعاهدات الدولية بالمادة 4/190 حيث يتبادر للذهن أنه يتم رقابة مطابقة القوانين تحت غطاء المعاهدات الدولية كمرجع لها، لكن حقيقة الأمر أن هذا الإختصاص ما هو إلا تسليط للضوء على مبدأ دستوري يقضي بسمو المعاهدة على القانون بمعنى أن إتساع المرجعية الدستورية بإختلافها سواء كانت مبادئ ذات قيمة دستورية أو إعلانات ومعاهدات دولية لا تزال تستند في إعتبارها مصدر يقاس عليه دستورية النصوص من عدمها تخضع للنص الدستوري الذي منحها هذه المكانة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.

أدرج المجلس الدستوري الفرنسي المعاهدات الدولية ضمن مصادر الشرعية الدستورية في قراره الصادر في 30 كانون 1976 بمنح معاهدة باريس وروما المصادق عليها والتي تم نشرها في الجريدة الرسمية مكانة أعلى من القانون واللافت للنظر قراره الصادر في 1992 المتعلق بالتصديق على معاهدة ماستريخيت التي تضمنت بندا صريح بأنها مخالفة للدستور الفرنسي وأن على السلطات الفرنسية تعديل

---

[1] حمريط كمال، دور المجلس الدستوري في حماية مبدأ سمو الدستور – دراسة مقارنة- ، المرجع السابق، ص 193.

[2] قرار رقم 01 /ق.م د/ د ع د/ 21، سالف الذكر.

[3] حكم المحكمة الدستورية العليا، القضية رقم 84، لسنة 39 قضائية دستورية، الجلسة المنعقدة في 2 فبراير 2019.

[4] برقوق عبد العزيز، المرجع السابق، ص 5.

الدستور بما يتلاءم معها تطبيقا للمادة 54 منه أين تم بالفعل هذا التعديل مما يجعل الدستور رهن المعاهدات الدولية يتم تعديله في حالة مخالفتها له بناءا على هذه المادة التي سمحت بذلك بما يفيد جعل المعاهدات الدولية أحد عناصر الكتلة الدستورية[1]، وعليه فالمحكمة الدستورية العليا هي الأخرى لم تتوان عن مد الكتلة الدستورية لتتسع للمعاهدات الدولية وعلى سبيل المثال حكمها في القضية رقم 84 لسنة 39 قضائية دستورية بصدد حمايتها للحق في تكوين الجمعيات.

ب- القواعد التشريعية وإجتهادات القضاء الدستوري

إتساع الكتلة الدستورية طال القوانين العضوية والقوانين العادية على حد سواء حيث جاء في رأي المجلس الدستوري المتعلق برقابة مطابقة النظام الداخلي لمجلس الأمة للدستور رقم 12/16 أن إستناد مجلس الأمة إلى المواد المرجعية في الدستور والقانون العضوي[2]، كذلك في رقابته لمطابقة القانون الداخلي للمجلس الشعبي الوطني سنة 2000 أخذ بعدم دستورية المادة 52 منه لمخالفتها القانون العضوي المنظم للإنتخابات[3]، وعطفا على ذلك توسعت مرجعية القاضي الدستوري للقوانين العادية مثل قرار المحكمة الدستورية رقم 22/02 المتعلق بمراقبة القانون العضوي المعدل والمتمم للقانون العضوي 01/98 المتعلق بإختصاصات مجلس الدولة وتنظيمه وعمله للدستور ففي قراءتها لأحكام القانون محل الطعن عابت عليه عدم إشارته إلى الأمر 57/71 المتعلق بالمساعدة القضائية المعدل والمتمم وكذا القانون 21/90 المتعلق بالمحاسبة العمومية[4]، ولم يختلف الأمر بالنسبة للمجلس الدستوري الفرنسي الذي إعتبر أن القانون العادي المخالف لأحكام القانون العضوي يعد مخالفا للدستور لأن هذا الأخير يحيل إلى

---

[1] بلواضح الطيب، بن لقريشي مصطفى، مقاربة تحليلية في رصد مضمون الكتلة الدستورية دراسة مقارنة (فرنسا، الجزائر) مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، مج 6، ع 2، ديسمبر، جامعة المسيلة، الجزائر، 2021، ص 584.

[2] خان محمد رضا، دور المحكمة الدستورية في رقابة المطابقة على ضوء التعديل الدستوري الجزائري 2020، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص قانون دستوري، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2024/2023، ص 178.

[3] بن زيان أحمد، أثر الرقابة الدستورية على سيادة البرلمان، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه، تخصص مؤسسات دستورية وإدارية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 6 فيفري 2020، ص 280.

[4] القرار رقم 02/ ق.م.د/ ر م د/ 22، المؤرخ في 10 ماي 2022، المتعلق بمراقبة القانون العضوي المعدل والمتمم للقانون العضوي رقم 01/98 المؤرخ في 30 ماي 1998 المتعلق بإختصاصات مجلس الدولة وتنظيمه وعمله للدستور، ج.ر.ج.ج، ع 41، الصادرة في 16 جوان 2022، ص 12.

القانون العضوي في أحكامه[1] وذات الحال ينطبق على القوانين العادية إذ يقوم المجلس بسحب القيمة الدستورية على أحكامه لتضمنها مبادئ ذات قيمة دستورية فتصبح بذلك مرجعا للقاضي الدستوري[2].

غالبا ما يلجأ القاضـــــي الدستوري إلى إجتهاداته السابقة ليؤسس عليها حكمه وضمان عدم مخالفتها من جهة أخرى لكون ما يصدر عنه من أحكام ملزم للسلطات الدولة وأن الدستور منحها الحجية المطلقة التي تجعل من الأعمال المخالفة لها غير دستورية[3]، إذ لجأ إليها القضاء الدستوري غير مرة مثل رأيه المتعلق برقابة القانون العضوي المتعلق بالإعلام الذي جاء فيه أنه سبق للمجلس الدستوري إصدار رأي بمناسبة رقابته على مطابقة القانون العضوي المتعلق بالأحزاب السياسية أن إشتراط الإقامة المنتظمة في الجزائر يعد غير دستوري[4] كما لمس هذا في رأيه المتعلق رقابة المادة 29 المعدلة من النظام القانوني للمجلس الشعبي الوطني لدستور 1998 إستند إلى رأيه السابق لسنة 1997 المتعلق برقابة مطابقة النظام الداخلي للمجلس الشعبي الوطني للدستور[5].

كذلك المجلس الدستوري الفرنسي أكد بشكل متكرر إزامية قراراته التي إتخذها سابقا حيث يؤسس عليها قراراته الجديدة لديمومة المبادئ التي أرساها من خلالها وتمييز الثوابت وتجنب الإنحراف عنها والتناقض معها[6]، أما في الإجتهاد الدستوري المصري إستندت المحكمة الدستورية العليا على قراراتها المتعلقة صلاحيتها في تفسير نصوص الدستور بصدد تفسير المادة 2/24 من القانون رقم 73 لسنة

---

[1] نبالي فطة، دور المجلس الدستوري في حماية الحقوق والحريات العامة مجال ممدود وحول محدود، رسالة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم، تخصص قانون، كلية الحقوق، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، الجزائر، 14 جويلية 2010، ص 125.

[2] محمد منير حساني، المرجع السابق، ص ص 170-174.

[3] لحاق عيسى، المرجع السابق، ص 361.

[4] شرماط سيدعلي، القيود الواردة على عمل المجلس الدستوري الجزائري في مجال دستورية القوانين، رسالة لنيل شهادة دكتوراه، تخصص قانون عام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2021/2020، ص 170.

[5] رأي رقم /05 د. ن. د / م. د / 98 ، المؤرخ في 28 شوال 1418 ، الموافق لـ 25 فبراير 1998، يتعلق بمراقبة مطابقة المادة 29 المعدلة من النظام الداخلي للمجلس الشعبي الوطني للدستور، ج.ر.ج.ج، ع 14، الصادرة في 16 ذي القعدة 1418، الموافق لـ 15 مارس 1998، ص 4.

[6] Guy Canivet, Op. Cit, p 54.

1956 بتنظيم مباشرة الحقوق السياسية المعدل بقرار رئيس الجمهورية رقم 167 لسنة 2000[1] كذلك في الدعوى الماثلة أمامها أقامت حكمها على حكم سابق لها رقم 175 لسنة 22 قضائية دستورية[2].

الفرع الثالث

الرقابة في إطار المبادئ العليا غير المكتوبة

بزغ جدل فقهي حول بحث القاضي الدستوري عن مصـــــــادر للشرعية الدستورية خارج الدستور والكتلة الدستورية إلى مبادئ عليا غير مكتوبة إنطلاقا من مقولة فحواها أن كل قاعدة ذات قيمة دستورية لا يشترط بالضرورة تضمينها بالوثيقة الدستورية أو ما يعرف بالكتلة الدستورية[3]، والمقصود بها حصيلة إجتهاد المفكرين القانونيين والسياسيين ثابة غير قابلة للتغير حتى بتغير الدستور مستقلة عنه فهي جميع المبادئ التي لا يستطيع المؤسس الدستوري تغييرها تتصل بحقوق الإنسان الطبيعية [4] حيث عرفت أولى تطبيقاتها على يد القضاء الدستوري الأمريكي[5]. لذا من خلال هذا الفرع سنحاول تسليط الضوء على هذه النقطة بداية بتعريف المبادئ العليا غير المكتوبة ببيان موقف الفقه منها ثم موقف القضاء الدستوري بخصوصها.

أولا: موقف الفقه من المبادئ العليا غير المكتوبة

ذهب إتجاه فقهي مؤيد لفكرة المبادئ العليا غير المكتوبة بقيادة الفقيه الفرنسي " دوجي " إلى أن هناك قانونا موجودا قبل وجود الوثائق الدستورية وقبل نشأة الدولة نفسها لذا فإن هذه الأخيرة يجب عليها أن تتقيد بها حتى وإن كانت غير مكتوبة[6]، ويستطرد بأن مراجع القضاء الدستوري كلها لا تتسع لهذه المبادئ التي تتطور بدورها فلا تكون مدونة فيها بل حتى أن المبادئ العليا غير المكتوبة القديمة قد تكون

---

[1] حكم المحكمة الدستورية العليا رقم 2، لسنة 26 قضائية " تفسير "، الجلسة المنعقدة في 7 مارس 2004، ج.ر.م، ع 10(مكرر)، الصادرة في 9 مارس 2004، ص 19.

[2] حكم المحكمة الدستورية العليا رقم 2، لسنة 26 قضائية " تفسير "، دعوى رقم 23 لسنة 38 قضائية " منازعة تنفيذ"، الجلسة المنعقدة في 4 ماي 2019.

[3] أمين عاطف صليبا، المرجع السابق، ص 257.

[4] حمريط كمال، دور المجلس الدستوري في حماية مبدأ سمو الدستور، دراسة مقارنة، المرجع السابق، ص 197.

[5] بختي نفيسة، مبدأ إلتزام القضاء الدستوري بموازين الرقابة الدستورية دراسة في القضاء والفقه الدستوري المقارن، مجلة القانون، المجتمع والسلطة، مج 13، ع 2، سبتمبر، جامعة محمد بن أحمد وهران 2، الجزائر، 2024، ص 121.

[6] عبد العزيز محمد سالمان، قيود الرقابة الدستورية، دار النهضة للقانون، القاهرة، مصر، 1998، ص 61.

غير موجودة فيها حيث يرجع منبعها للقانون الطبيعي وضمير الجماعة[1]، وقد سار بعض رجال الفقه على خطى الفقيه دوجي مثل هوريو الذي رأى أن هناك مبادئ أساسية تعلوا الدستور مرتبة لا تحتاج النص عليها كتابة تنطوي ضمنا في الدستور القائم أو الدساتير السابقة أو حتى في إعلانات حقوق الإنسان[2].

بينما إتجه الفريق المعارض للمبادئ الدستورية العليا غير المكتوبة إلى إنتقاد نظرية دوجي بأنها غير واضحة المعالم مبنية على أسس غير متينة وفق تصور شخصي لفكرة الحق والعدل، كما أنه لم يوضع المعايير التي يستدل بها لمعرفتها لكونها غير مدونة[3]، وينتقدها الفقيه عبد الرزاق السنهوري بأنها مبادئ غير مستقرة من المفترض أن يتم استنباطها من روح الدستور بصورة لا تدع مجالا للخلاف[4] إذ ساوى بينها وبين المبادئ ذات القيمة الدستورية.

لا يمكن للقاضي الدستوري أن يستند في إصدار أحكـــامه على المبادئ العليا غير المكتوبة لأنها غير قائمة على أساس متين كما أنها تضرب بثوابة رقابة الدستورية عرض الحائط فعماد هذه الأخيرة الدستور الذي يعد أساس الدولة القانونية لا يوجد ما يعلوه مرتبة وبتصور أن هذه المبادئ تفوقه منزلة لا يستساغ منطقا هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى إذا كانت هذه المبادئ تتربع على هرم القواعد القانونية في نظر واضعيها فكيف يتم رقابة إحترامها من قبل القواعد الأدنى منها والجدير بالذكر أنه إذا كانت هذه المبادئ غير المكتوبة نواة رقابة الدستورية فإنها تعارض جوهر رقـــابة الدستورية المرتبط بالدساتير المكتوبة والأهم من ذلك تصادم بحث القاضي الدستوري في هذه المبادئ سيؤدي حتما إلى حوكمة القضاء بمنح القاضي سلطة الأسيسية موازية للمشرع الدستوري.

كما نلفت النظر إلى أن المبادئ الدستورية تختلف عن المبادئ الدستورية غير المكتوبة فالأولى تسبقها قواعد دستورية مكتوبة يتم تمحيصها والبحث فيها عن مبادئ دستورية دون الإخلال بإنسجام مواد الدستور وإتساقها في حين الثانية لا يوجد لها أساس مكتوب وإنما تقوم على مبادئ القانون الطبيعي.

ثانيا: موقف القضاء الدستوري المقارن من المبادئ الدستورية غير المكتوبة

لا يوجد في القضاء الدستوري الجزائري إشارة إلى الأخذ بالمبادئ الدستورية غير المكتوبة

---

[1] محمد رفعت عبد الوهاب، رقابة دستورية القوانين المبادئ النظرية والتطبيقات الجوهرية، دار الجامعة الجديدة، الأزاريطة، مصر، 2008، ص 174.

[2] أشرف إسماعيل عزب، المرجع السابق، ص 391.

[3] عبد العزيز سالمان، منهج التقييد الذاتي في قضاء في قضاء المحكمة الدستورية العليا، مجلة المحكمة الدستورية العليا، ع 2 ، أبريل، مصر، 2003. (بلا صفحة)

[4] هديل محمد حسن المياحي، المرجع السابق، ص 153.

كمرجعية للقاضي الدستوري[1]، كذلك المجلس الدستوري الفرنسي في العديد من الفرص منها قراره رقم 20/62 المتعلق برقابة قانون انتخاب رئيس الجمهورية بالإقتراع العام المباشر المعتمد بالاستفتاء بتاريخ 28 أكتوبر 1962 أين ألزم نفسه بعدم تجاوز أحكام الدستور وتعديها فيما عدا توسيعه للكتلة الدستورية بحيث لم يعترف بالمبادئ غير المكتوبة كمرجعية له[2] وكذا قراره الصادر في يناير 1999 بخصوص إنتخاب المستشارين الإقليميين وقراره الصادر في 1988 المتعلق بقانون الحصانة[3]، والشاهد في الأمر أن تمسكه بنصوص الدستور يمنعه من هكذا ممارسات خاصة بإتساع الكتلة الدستورية[4]، أما المحكمة الدستورية العليا لم تحد عن توجه نظيريها وأكدت في أكثر من مناسبة أنها لا تعترف بغير الدستور مرجعا لقضائها مع إمتداد الكتلة الدستورية[5].

المبحث الثاني

مجال رقابة القضاء الدستوري على القوانين والتنظيمات الماسة بالحقوق والحريات

ترتكز صلاحيات رقابة القضاء الدستوري برقابة دستورية القوانين بالدرجة الأولى وهذه الأخيرة محددة بنصوص صريحة في صلب الدستور فلا يمكنه تجاوزها برقابة ما يتعداها لأن ذلك يجعله منتهك للدستور مصدر سلطته مما ينزله محل الإنتقاد لمخالفته لإختصاصاته، وتتدرج رقابة القضاء الدستوري بحسب منزلة كل نص محل لها بداية برقابته لدستورية القوانين(المطلب الأول) فرقابته على الأوامر (المطلب الثاني) ثم رقابة القضاء الدستوري على التنظيمات (المطلب الثالث).

---

[1] حمريط كمال، دور المجلس الدستوري في حماية مبدأ سمو الدستور، دراسة مقارنة، المرجع السابق، ص 199.

[2] Décision n° 62-20 DC, Conseil constitutionnel, du 6 novembre 1962, Loi relative à l'élection du Président de la République au suffrage universel direct, adoptée par le référendum du 28 octobre1962, Vu le 13/07/2025 à 12:00, Disponible sur lien https://www.conseil-constitutionnel.fr/decision/1962/6220DC.htm.

[3] أشرف إسماعيل عزب، المرجع السابق، ص 419.

[4] محمد رفعت عبد الوهاب، المرجع السابق، ص 183.

[5] حكم المحكمة الدستورية العليا رقم 25، لسنة 22 قضائية " دستورية "، الجلسة المنعقدة في 5 مايو 2001 .

المطلب الأول

رقابة القضاء الدستوري على القوانين

يقصد بالقوانين محل رقابة القضاء الدستوري التشريعات التي يعدها البرلمان ويصوت عليها، وكذا مشاريع القوانين التي تبادر بها السلطة التنفيذية وفقا للمحددات الدستورية، ونجد هذه القوانين تتباين بين قوانين عضوية وأخرى عادية كما وتختلف بحسب النظام القانوني لكل دولة وبالتالي التمايز في رقابة القضاء الدستوري عليها.

تتطلب المعالجة البحثية بحث رقابة القضاء الدستوري على القوانين العضوية (الفرع الأول) ثم رقابة القوانين العادية (الفرع الثاني) وأخيرا رقابة القوانين في الأنظمة القانونية المقارنة (الفرع الثالث).

الفرع الأول

رقابة القوانين العضوية

لم تتم الإشارة إلى القوانين العضوية إلى غاية صدور دستور 1996 الذي عالجها أول مرة بمنح البرلمان صلاحية سنها إضافة إلى تشريعه في مجال القوانين العادية[1] ليستمر العمل بها مع إعطاء القاضي الدستوري إختصاص رقابة مطابقتها مع الدستور، لذا توجب الدراسة تعريفها (أولا) فمجالاتها المتعلقة بالحقوق والحريات (ثانيا) ثم خصائصها وتمييزها عن القانون الأساسي (ثالثا).

أولا: تعريف القوانين العضوية

القوانين العضوية هي تلك القوانين المكملة للدستور أخذها المؤسس الدستوري الجزائري عن مثيله الفرنسي Lois Organiques كما تترجم كذلك بالقوانين الأساسية في الدستور المصري والتونسي [2]، وقد ربطها الفقه الفرنسي تعريفها بثلاثة شروط يجب توفرها للقول بوجودها الأول يتعلق بإعتراف الدستور لها بتنظيم مجالات محددة تتعلق بمؤسسات الدولة أما الثاني تمييزها عن القوانين العادية بإجراءات خاصة

[1] عويسات فتيحة، مدة فعالية الرقابة على دستورية القوانين في ضمان الحقوق والحريات العامة دراسة مقارنة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم، تخصص قانون عام، كلية الحقوق، جامعة الجيلالي اليابس، سيدي بلعباس، الجزائر، 2011/2010، ص 119.

[2] بومدين محمد، النصوص القانونية الخاضعة للرقابة كمعيار للتمييز بين أنواع الرقابة التي يمارسها المجلس الدستوري الجزائري، مجلة الحقيقة للعلوم الإجتماعية والإنسانية، مج 19، ع 3، جامعة أحمد دراية، أدرار، الجزائر، 2020، ص 6.

بها وأخيرا إخضاعها لرقابة المطابقة [1]، كما عرفها جانب من الفقه بأنها مجموعة القوانين الصادرة عن السلطة التشريعية الهادفة لتنظيم سلطات الدولة وأجهزتها في شكلها، إختصاصتها وعلاقتها فيما بينها أولا وبين الأفراد ثانيا إضافة إلى تنظيم حقوق وحريات الأفراد بغرض تكملة أحكام الدستور وتطبيقها[2]، بينما عرفها آخر بأنها تلك التشريعات الصادرة عن البرلمان تتعلق بموضوعات ذات صلة بالنظام أو بالهيئات الدستورية[3]، والملاحظ على هذه التعريفات أنها تختلف فيما بينها فهي تتفق في كون السلطة التشريعية مصدر لها في حين تختلف في مجالاتها فقط ربطها الفقه الفرنسي بتنظيم سلطات الدولة فقط على خلاف الجانب الآخر الذي وسع من مجالها إلى تنظيم الحقوق والحريات.

لذا يمكن القول أن القوانين العضوية هي تلك النصوص الصـــادرة عن السلطة التشريعية وفق الإجراءات والشروط التي يوجبها الدستور لتنظيم عمل سلطات الدولة الثلاث وتوضيح العلاقة فيما بينها من جهة، وعلاقتها مع الأفراد من جهة أخرى، إضافة إلى تنظيمها لحقوق وحريات الأفراد ولأهميتها في النظام القانوني تخضع لرقابة المطابقة من قبل القاضي الدستوري قبل إصدارها.

ثانيا: مجالات القانون العضوي المتعلقة بالحقوق والحريات

نص المؤسس الدستوري على مجالات القانون العضوي في المادتين 141 و140 من تعديلي الدستور لسنتي 2016 و2020 على التوالي بصورة حصرية تتضمن ستة مجالات منها ما يتعلق بتنظيم السلطات ومنها ما يتعلق بالحقوق والحريات إضافة إلى نصوص متفرقة أخضعت تنظيم نشاطات محددة إلى القوانين العضوية، إلا أنه لا يزال بعضها لم يخرج إلى النور بالرغم من خصوصية هذه النصوص في النظام القانوني وإرتباطها بتنظيم السلطات والحقوق والحريات، نذكر منها القانون العضوي المتعلق بتنظيم حالتي الحصار والطوارئ الذي جاء به تعديل 2016 كذلك القانون العضوي المتعلق بتنظيم محكمة عليا للدولة التي تتعلق بصورة مباشرة أو غير مباشرة بصيانة الحقوق والحريات بتأطيرها لعمل السلطات في الدولة أو تكون هذه القوانين قد تم إخراجها للنور بعد غياب طويل على غرار القانون العضوي المتعلق بالإعلام الذي صدر متأخرا سنة 2012 ليتم إلغاءه بموجب القانون العضوي المتعلق بالإعلام الحالي.

---

[1] بن عربية رقية، مسراتي سليمة، الرقابة على القوانين العضوية في النظام الدستوري الجزائري (رقابة مطابقة أم رقابة دستورية)، مجلة صوت القانون، ع خاص، جامعة خميس مليانة، الجزائر، 2022، ص 54.

[2] تبينة حكيم، إختصاص المحكمة الدستورية في ممارسة رقابة المطابقة وإشكالية القوانين العضوية، ملتقى وطني إفتراضي الموسوم بـ " مستجدات التعديل الدستوري لسنة 2020 المتعلقة بالرقابة على دستورية القوانين، كلية الحقوق، جامعة يوسف بن خدة، الجزائر 1، الجزائر، 7 ماي 2023، ص 279.

[3] زاير إلهام، المرجع السابق، ص 90.

يسجل من خلال ملاحظة المؤسس الدستوري في معالجته لمجالات القوانين العضوية أنه لا يتبع معيارا موحدا كأن تكون هذه النصوص تتعلق فقط بتنظيم السلطات كما هو الحال في الدستور الفرنسي وإنما يتعداها إلى أخرى تتعلق بالحقوق والحريات، وهذا أمر جيد خاصة لأهمية هذه الأخيرة فتنظينها بموجب نصوص تحتل المرتبة الثانية في تدرج القواعد القانونية فيه صيانة لها، لنجد أنه يتم تحديد نطاقها بناء على رغبة المؤسس الدستوري لتأثره بما يحيط به، إذ يظهر ذلك من خلال حذفه لمجال الأمن الوطني وجعله من مجالات القانون العادي وكذا إدراجه مجالات لم تكن تختص بها القوانين العضوية مثل القانون العضوي المتعلق بالجمعيات وآخر متعلق بترقية اللغة الأمازيغية كلغة رسمية...[1]

تتبع مواد الدستور التي تحيل إلى القوانين العضوية يضعنا أمام صورة أن المتعلقة منها بالحقوق والحريات ضئيلة مقارنة بالمتعلقة بتنظيم السلطات كالمتعلق بترقية اللغة الأمازيغية، المتعلق بإنشاء الجمعيات، القانون العضوي المتعلق بالأحزاب السياسية والقانون العضوي المتعلق بالإعلام .

بينما نص الدستور الفرنسي على القوانين العضوية أول مرة في دستور الجمهورية 4 لعام 1946 وتابع عنه دستور 1958 ليوضح مكانتها وأهميتها بين القوانين[2] وألزم المجلس الدستوري برقابة مطابقتها للدستور قبل إصدارها أما مجالاتها فقد جاءت محددة على سبيل الحصر[3] ولكن بشكل متفرق نذكر منها القانون العضوي المتعلق بتنظيم تمويل الحملات الإنتخابية لرئاسة الجمهورية وأعضاء البرلمان[4] كذلك ذكرت المادة الحادية عشرة من الدستور ربط تنظيم مشاريع القوانين التي تعرض على الاستفتاء الشعبي المتعلقة بتنظيم السلطات العامة أو الإصلاحات ذات الصلة بالسياسية الاقتصادية أو الاجتماعية أو البيئية بالقانون العضوي أيضا المادة 23 بخصوص تحديد تنافي عضوية الحكومة مع أي منصب أو وظيفة بموجب قانون عضوي، المادة 47 المتعلقة بقوانين الموازنة.

ويلفت النظر تماثل تنظيم الدستورين الجزائري والفرنســـي لإجراءات ومكانة ومجالات القانون العضوي إلى حد كبير لكن كما سبق الذكر من قبل فإن الدستوري الفرنسي رهن القوانين العضوية بتنظيم المجالات التي تتعلق في المجمل بسلطـــات الدولة على عكس الآخر الذي طال بها مجال الحقـــوق

---

[1] مختاري عبد الكريم، الرقابة على دستورية القوانين والمعاهدات الدولية في الجزائر – ضرورة الإصلاح والتحديث – ، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه علوم، تخصص قانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، الجزائر، 26 جوان 2019، ص ص 150– 153.

[2] بن زيان أحمد، المرجع السابق، ص 134.

[3] تبينة حكيم، الرقابة السياسية على دستورية القوانين – المجلس الدستوري الفرنسي نموذجا –، المرجع السابق، ص 106.

[4] محمد رفعت عبد الوهاب، المرجع السابق، ص 227.

والحريات وهذا أمر محمود يبرز أهميتها لدى المؤسس الدستوري الجزائري.

كذلك إختصاص السلطة التشريعية في النظام القانوني المصري هو الآخر منحها سلطة إصدار قوانين عضوية وسميت بالقوانين الأساسية عرفت لأول مرة نتيجة تعديل دستور 1971 سنة 2005 أين عدلت المادة 76 حيث جاء فيها عرض مشروع القانون المنظم للإنتخابات الرئاسية على المحكمة الدستورية العليا بعد إقراره من قبل مجلس الشعب لرقابته ليتم توسيع نطاقها ضمن المادة 177 من دستور 2012 لتشمل القوانين المنظمة لمباشرة الحقوق السياسية وللانتخابات الرئاسية والتشريعية والمحلية[1] وفي أخر تعديل للدستور المصري الحالي مدت المادة 121 من نطاق القوانين الأساسية إلى القوانين المنظمة للانتخابات الرئاسية والنيابية والمحلية، والأحزاب السياسية، السلطة القضائية والمتعلقة بالجهات والهيئات القضائية وكذا الحقوق والحريات الواردة في الدستور وقد تم إيرادها على سبيل الحصر لا المثال.

ثالثا: خصائص القوانين العضوية وتمييزها عن التشريع الأساسي

تتميز القوانين العضوية بأنها قوانين تصدرها السلطة التشريعية في مجالات محددة حصرا في أحكام الدستور لا ينبغي لها أن تتجاوزها متبعة مجموعة من الإجراءات لا ترقى في تعقيدها إلى إجراءات وضع الدساتير أو تعديلها وفي نفس الوقت لا تماثل تلك المتعلقة بوضع القوانين العادية فهي أشد، كذلك فإنها في مراحل وضعها تتطلب التصويت عليها بالأغلبية المطلقة في غرفتي البرلمان[2] تعالج في طياتها المواضيح التي حدد لها لينقلها من العمومية والتجريد المصبوغ بالغموض إلى التفصيل والشرح الكفيل بالتطبيق بما يجعلها مرآة عاكسة للقيم الدستورية الراسخة[3].

تختص القوانين العضوية بتمديد نطاق مصادر الشرعية في دولة القانون بصورة تكفل تحقيق غايتها في حماية مصالح الأفراد والدولة، كما أنها تجنب كثرة التعديلات في الميادين التي تعالجها بما يتوافق مع استقرار العمل التشريعي وتحقيق الأمن القانوني نظرا لرقابة المطابقة الإجبارية الخاضعة لها[4].

ويختلف القانون العضوي عن الدستور ذلك أن هذا الأخير صادر عن السلطة التأسيسية الأصلية

---

[1] إيهاب محمد عباس إبراهيم، الرقابة على دستورية القوانين السابقة – اللاحقة، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2018، ص 100.

[2] بن مسعود أحمد، مرتبة القوانين العضوية في النظام الدستوري الجزائري، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، مج 6، ع 2، جامعة عمار ثليجي، الأغواط ، الجزائر، 2022، ص 1240.

[3] رابحي أحسن، المرجع السابق، ص 190.

[4] عبد المجيد جبار، الرقابة الدستورية للقوانين العضوية ورأيا المجلس الدستوري المتعلقان بقانون الأحزاب السياسية والإنتخابات، مجلة إدارة، مج 10، ع 2، المدرسة الوطنية للإدارة، الجزائر، 2000، ص 50.

والتي هي أعلى مكانة من السلطة التشريعية وأية سلطة أخرى في الدولة[1] ، كما أن الإجراءات المتبعة تختلف تماما عن تلك المتعلقة بالقانون العضوي فهذه الأخيرة تعتبر يسيرة مقارنة بالأولى[2] وبالتالي فإن مجالات القانون العضوي يحددها الدستور بإعتباره أسمى قانون في الدولة ولا يتصور أن يتم مخالفته من قبله فهو منبع وجوده يتأثر به – الدستور– وجودا وعدما، بحيث يمكن أن يتم توسيع نطاقه أو تقليصه بناءا على الدستور، فالقانون العضوي ما هو إلا إمتداد للدستور يميط اللثام عن الغموض والإبهام الذي يحيط به في الميادين التي حددها له مع إعطائه قيمة قانونية تدنوا من الدستور ولا تعلوا عليه تجعله يلغى حال مخالفته له وهذا ما إعتمده المجلس الدستوري في أحد آرائه بقوله: " إعتبارا أن كل قانون لا سيما العضوي منه، يجب ألا تتخطى أحكامه الحدود الدستورية، حيث لا تتعارض مع روح الدستور ذاته"[3].

الفرع الثاني

رقابة القوانين العادية

ثاني صنف من النصوص القانونية التي إختصت بها السلطة التشريعية هي القوانين العادية التي توجب تعريفها (أولا) وذكر لمجالاتها الماسة بالحقوق والحريات (ثانيا) وأخيرا خصائصها وتمييزها (ثالثا).

أولا: تعريف القانون العادي

القانون العادي قصد به سابقا مجموع النصوص القانونية الصادرة عن السلطة التشريعية، وهذا التعريف مجانب للصواب لتجاوزه الفترة التي ساد فيها ففي بداية ممارسة السلطة التشريعية صلاحية التشريع لم تلتزم بمجالات معينة وإنما مارسته على إطلاقه أما وبعد أن أخذت الدساتير بالتذييق عليها في ممارسة مهامها التشريعية، فإن هذا التعريف لا يمكن الأخذ به كذلك الحال بالنسبة للقوانين العضوية التي تعد من صميم نتاج عملها غير أنها لا توصف بأنها قوانين عادية دون نسيان تميزها عنها[4]، لذا فإن القانون العادي هو مجموع القواعد القانونية الصادرة عن السلطة التشريعية بمقتضى مشروع قانون قدمته

---

[1] رابحي أحسن، المرجع السابق، ص 193.

[2] بن مسعودة أحمد، المرجع السابق، ص 1240.

[3] سعداني لوناسي جبيقة، مكانة القوانين العضوية في النظام القانوني الجزائري، المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية، مج 2، ع 1، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، الجزائر، 2007، ص 76.

[4] رابحي أحسن، المرجع السابق، ص ص 197 – 200.

الحكومة أو إقتراح قدمه النواب وتتم الموافقة عليها وفق الخطوات والشروط الدستورية المحددة[1] بالمجالات التي تم تعيينها له في الدستور ضمن المادتين 140و139 من تعديلي دستور 2016 و2020، وبالرغم من أن الأصل أن يكون مجـــــال السلطة التشريعية للتشريع بموجب قوانين غير مقيد نجد أن السلطة التنفيذية في إختصاصها التنظيمي هي من تتمتع بهذا الإمتياز إذ لمعرفة مجال الإستثناء ينبغي تحديد مجال الأصل أولا[2]، وقد ربطت القوانين العادية برقابة الدستورية من قبل المجلس الدستوري سابقا بموجب المادة 186 من تعديل دستور 2016 وعلى المادة 190 من التعديل الحالي من قبل المحكمة الدستورية.

ثانيا: مجالات القانون العادي المتعلقة بالحقوق والحريات

قيدت السلطة التشريعية حال تشريعها بموجب قوانين عادية بحالات محددة حصرا وإن كانت تعد أكثر إتساعا مقارنة بالقوانين العضوية، حيث كانت المجالات الماسة بالحقوق والحريات واضحة بشكل بين مثل تشريع حقوق الأشخاص وواجباتهم الأساسية لا سيما نظام الحريات العامة وحماية الحريات الفردية وواجبات المواطنين، والملاحظ أن هذه النقطة لم يحددها الدستور بحقوق أو حريات معينة بل فتح المجال أمام المشرع لمعالجتها وهذا راجع إلى صفاتها غير القابلة للتحديد والحصر، كذلك يحق للمشرع التشريع بموجب قوانين عادية بالنسبة للقواعد العامة المتعلقة بالأحوال الشخصية والأسرة خاصة ما إتصل منها بالنسب، الزواج والتركات وكذا التشريع في ما يخص شروط استقرار الأشخاص و قواعد الملكية ...

أما التي مست الحقوق والحريات بصفة غير مباشرة فتظهر على سبيـــل المثال في منح المشرع القدرة على معالجة الأفعال المجرمة داخل المجتمع الجزائري فلا يتم وصف ممارسته لحقوقه وحرياته بالأفعال الجرمية كما أنها تحميها من خلال تحقيقها للردع العام الذي يمكنه من التمتع بها في بيئة سليمة وكذا القوانين العادية المتعلقة بدفع الجباية والرسوم والحقوق المختلفة مع تحديد أسسها ونسبها وتحصيلها[3] بينما القانون العادي في الدستور الفرنسي فقد جعل له مجالات أوسع من القانون العضوي مع تبسيط إجراءاته وخطوات سنه مقارنة بالثاني مع إخضاعه لرقابة دستورية اختيارية قبل إصداره[4]، حيث حددت المادة 34 من الدستور نطاقه بالتشريع بمقتضاه في الحقوق المدنية والضمانات الأساسية التي يتمتع بها

---

[1] مسراتي سليمة، نظام الرقابة على دستورية القوانين في الجزائر على ضوء تعديل دستور 1996 وإجتهادات المجلس الدستوري الجزائري 1989-2010 ، دار هومة، الجزائر، 2012، ص 6.

[2] حمريط كمال، دور المجلس الدستوري في حماية مبدأ سمو الدستور، دراسة مقارنة، المرجع السابق، ص 104.

[3] المادة 140، قانون رقم 01/16، سالف الذكر، والمادة 139، المرسوم الرئاسي رقم 442/20، سالف الذكر.

[4] توفيق رمضان رواندزي، دور المحكمة الإتحادية العليا في الرقـــــابة على دستورية القوانين دراسة مقارنة، مكتبة الوفاء القانونية، ط 1، مصر، 2016، ص 92.

المواطنون لممارسة الحريات العامة، أحكام الجنسية ووضع الأشخاص وأهليتهم وأنظمة الملكية، التركات، الهبات، النصوص الجنائية المحددة للأفعال الإجرامية وعقوباتها وإجراءات المتابعة الجزائية...

بالنسبة للقوانين العادية في الدستور المصري فقد إمتدت مجالاتهـــا إلى عديد المواد مثل تحديد مرتبات رئيس الوزراء وأعضاء الحكومة، شروط وكيفيات تعيين أو انتخاب المحافظين ورؤساء الوحدات الإدارية المحلية، ضمانات حماية الخبراء القضائيين وخبراء الطب الشرعي وأعضاء الشهر العقاري[1].

ثالثا: خصائص القانون العادي وتمييزه عن القانون العضوي

خصه الدستور بإجراءات إعداد أقل صعوبة بالمقارنة مع القانون العضوي في مجالات أقل منها أهمية لصلتها الوطيدة بالحقوق والحريات وتنظيم السلطات داخليا ويمكن إبراز الفرق بينهما باستقراء مواد الدستور لنجد أنه تتم المصادقة على القانون العضوي بالأغلبية المطلقة للنواب ولأعضاء مجلس الامة بينما القانون العادي تتم بالأغلبية النسبية مع خضوعه لرقابة اختيارية في حين يخضع القانون العضوي لرقابة المطابقة من قبل المحكمة الدستورية بما يجعله يسموا على القانون العادي ويدنوا من الدستور.

الفرع الثالث

رقابة القوانين في الأنظمة القانونية المقارنة

تشابهت رقابة القضـــــاء الدستوري في الأنظمة القانونية المقارنة على القوانين العضوية والعادية واختلفت في بعض الجزئيات حسب طبيعة الرقابة التي ينتهجها كل نظام منها وفق ما سيتم تناوله تاليا.

أولا: رقابة القوانين العضوية في الأنظمة القانونية المقارنة

ربط الدستور الجزائري القوانين العضوية برقابة المطابقة السابقة لصدورها بمجرد المصادقة عليها من قبل البرلمان ووجوب إخطار رئيس الجمهورية القاضي الدستوري لرقابة مطابقتها مع الدستور[2] وفق ما نصت عليه المادة 2/186 من تعديل دستور 2016 الملغى والفقرة الأخيرة من نص المادة 190 من المرسوم الرئاسي 442/20، ويلفت النظر بعد قراءة هاتين المادتين أن المؤسس الدستوري أرجع إخطار المجلس الدستوري سابقا والمحكمة الدستورية حاليا لرقابة مطابقة القانون العضوي لرئيس الجمهورية مع إلزامه بذلك، ومن جملة ما مارسه القاضي الدستوري من رقابة عليها رقابته على القانون

---

[1] المواد 166-179-199، دستور 2014، ص ص 65- 71- 82.

[2] إلياس جوادي، دور المجلس الدستوري في رقابة دستورية القوانين وصحة الإنتخابات البرلمانية دراسة نقدية مقارنة، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2019، ص 79.

العضوي المتعلق بالأحزاب السياسية[1]، القرار المتعلق برقابة مطابقة القانون العضوي الذي يعدّل ويتمّم القانون العضوي رقم 16/12 المحدد لتنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة للدستور[2]، أما المجلس الدستوري الفرنسي فقد تباين موقفه إزاءها بين فترتين قبل وبعد إنشائه حيث رفض بسط رقابته على دستورية القوانين العضوية التي سبقت إنشائه لأن خلاف ذلك يخالف إختصاصته الموكلة إليه[3]، بينما القوانين العضوية التالية لإنشائه تخضع لرقابة المطابقة بعد إخطاره بها وجوبا[4] كرقابة المجلس الدستوري لمطابقة القانون العضوي المتعلق بتوحيد كيفية التصويت في الانتخابات البلدية بما يضمن حيوية الديمقراطية والتماسك البلدي والتكافئ[5].

إختصت المحكمة الدستورية العليا برقابة القوانين الأساسية الأساسية منذ تعديل دستور 1971 سنة 2005 أين عدلت المادة 76 محصورة في مشروع القانون المنظم للانتخابات الرئاسية على المحكمة الدستورية العليا بعد إقراره من قبل مجلس الشعب وقبل إصداره، غير أن هذا الإختصاص أنتقد لمخالفته طبيعة رقابة المحكمة الدستورية العليا اللاحقة على دستورية القوانين برغم ما تجنبه من مشاكل مستقبلية كأن يكون هذا القانون محل طعن أمام القاضي الدستوري بعد تولي رئيس الجمهورية مهامه، كما أن هذه الرقابة السابقة تقي من تنفيذ قانون مخالف للدستور حماية للمراكز القانونية المستقرة إلا أن هذه الميزات

---

[1] رأي رقم 01 / ر. م . د / 12 ، المؤرخ في 14 صفر 1433 ، الوافق لـ 8 يناير 2012، يتعلق براقبة مطابقة القانون العضوي المتعلق بالأحزاب السياسية للدستور، ج.ر.ج.ج، ع 2، الصادرة في 21 صفر 1433، الموافق لـ 15 يناير 2012، ص 5.

[2] قرار رقم 01/ق.م. د/رم د/ 23 ، المؤرخ في 12 شوال 1444 ، الموافق لـ 2 مايو 2023، يتعلق برقابة مطابقة القانون العضوي الذي يعدل ويتمم القانون العضوي رقم 16−12 المؤرخ في 22 ذي القعدة 1437 الموافق لـ 25 غشت 2016 الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة للدستور، المعدل والمتمم بالقانون العضوي رقم 06/23، ج.ر.ج.ج، ع 35،الصادرة في 1 ذي القعدة 1444، الموافق ل 21 ماي 2023، المؤرخ في 28 شوال 1444، الموافق لـ18 ماي 2023، الموقع الرسمي للمحكمة الدستورية، اطلع عليه بتاريخ 2025/07/15، على الساعة 12:53، على الرابط الالكتروني:

https://cour-constitutionnelle.dz/ar/2024/01/17/%d9%82%d8%b1%d8%a7%d8%b1%d8%a7%d8%aa-2023/#1661417294088-4972957f-2301

[3] تركي سطام المطيري، الجوانب الإجرائية في الدعوى الدستورية دراسة مقارنة بين فرنسا ومصر والكويت، رسالة مقدمة للحصول على درجة الدكتوراه، تخصص قانون عام، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، مصر، 2008، ص 145.

[4] تبينة حكيم، الرقابة السياسية على دستورية القوانين – المجلس الدستوري الفرنسي نموذجا –، المرجع السابق، ص 101

[5] Décision n 2025-882 DC, Conseil constitutionnel, du 15 mai 2025, Loi organique visant à harmoniser le mode de scrutin aux élections municipales afin de garantir la vitalité démocratique, la cohésion municipale et la parité, Vu le 16/07/2025, à 12: 52 , Disponible sur lien https://www.conseil-constitutionnel.fr/decision/2025/2025882DC.htm

لم تشفع لها[1] وحتى بتوسيع نطاقها ضمن المادة 177 من دستور 2012 لتشمل القوانين المنظمة لمباشرة الحقوق السياسية وللانتخابات الرئاسية والتشريعية والمحلية[2]، وفي آخر تعديل للدستور المصري الحالي في المادة المادة 121 تم إيرادها على سبيل الحصر لا المثال إلا أنه ألغى الرقابة السابقة عليها فقضت المادة 192 من الدستور بأن المحكمة الدستورية العليا تختص بالرقابة على دستورية القوانين واللوائح دون أن تحدد وقت عرض القوانين الأساسية أو العادية عليها لرقابتها أو أن تميز بينهم في التسمية.

بذلك يتضح أن رقابة القضاء الدستوري الجزائري والفرنسي على القوانين العضوية متشابهتان في جعلها محل رقابة مطابقة سابقة لصدورها ملزمة بخلاف القضاء الدستوري المصري الذي وإن إتفق معهما في بداية ظهورها في الدستور المصري إلا أن دستور 2014 تخلى عن وجوبية الرقابة السابقة عليها لتعارضها مع طبيعة الرقابة القضائية اللاحقة السائدة في مصر وللإنتقادات التي وجهت لها وكانت بداية رقابتها عليها برقابتها على مشروع قانون الانتخابات الرئاسية لعام 2005[3].

ثانيا: رقابة القوانين العادية في الأنظمة القانونية المقارنة

لم يختلف المؤسس الدستوري على جعل القوانين العادية تحت الرقابة السابقة الاختيارية للقاضي الدستوري سواء أمام المجلس الدستوري أو المحكمة الدستورية التي إستلمت عنه مشعل رقابة الدستورية[4] كرقابة على المواد 23 و29 و33 و55 من قانون المالية المصادق عليه بناء على إخطار من رئيس مجلس الأمة[5]، وكذا رقابتها على القانون رقم 02/22 الذي يحدد تنظيم الأكاديمية الجزائرية للعلوم

---

[1] محمد باهي أبو يونس، المرجع السابق، ص ص 300-304.

[2] عبد العزيز محمد سالمان، الرقابة السابقة في الدستور الجديد، مجلة المحكمة الدستورية العليا، ع 23، أبريل، المحكمة الدستورية العليا، مصر، 2012. (بلا صفحة)

[3] قرار المحكمة الدستورية العليا بشأن مشروع قانون تنظيم الانتخابات الرئاسية، الصادر في 26 يونيه 2005، مكتبة الحقوق، جامعة منيسوتا، مصر، أطلع عليه بتاريخ 2025/07/16، على الساعة 15:25. على الرابط الالكتروني التالي: https://hrlibrary.umn.edu/arabic/Egypt-SCC-SC/Egypt-SCC-Decision.html

[4] قزلان سليمة، الرقابة على دستورية القوانين وتداعياتها على ضمان نفاذ القواعد الدستورية في الجزائر، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية، مج 60، ع 2، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، الجزائر، 2023، ص 127.

[5] قرار رقم 01/ ق.م.د / ر . د /24 ، المؤرخ في 15 جمادى الأولى 1446 ، الموافق لـ 17 نوفمبر 2024، يتعلق بمدى دستورية المواد 23 و29 و33 و55 من النص المصادق عليه من طرف البرلمان والمتضمن قانون المالية 2025، الموقع الرسمي للمحكمة الدستورية، اطلع عليه بتاريخ 2025/07/15، على الساعة 13:22، على الرابط الالكتروني: https://cour-constitutionnelle.dz/ar/2024/01/23/%d9%82%d8%b1%d8%a7%d8%b1%d8%a7%d8%aa-2024-4/#1732428402312-e338a17a-a208

والتكنولوجيات وتشكيلتها وسيرها ومهامها[1]، كذلك مورست على القوانين العادية في الدستور الفرنسي رقابة دستورية اختيارية سابقة عن صدورها وفق مادتيه 5/46 و61 من تطبيقاتها رقابة المجلس الدستوري على دستورية القانون المتضمن شروط تعزيز الجنسية الفرنسية في مايوت[2] ورقابة دستورية القانون القاضي بتعزيز الأمن في النقل[3]، بينما المحكمة الدستورية العليا خصت القوانين العادية برقابة القاضي الدستوري وجعلتها رقابة لاحقة لصدورها[4] مثل رقابتها على دستورية الفقرة الأخيرة من المادة 15 من نظام العاملين بالهيئة الامة للثروة السمكية الصادرة بقرار رئيس مجلس الإدارة رقم 174 لسنة 1984[5].

المطلب الثاني

رقابة القضاء الدستوري على الأوامر

أضحت السلطة التنفيذية تشارك في العملية التشريعية بالموازات مع السلطة التشريعية في العديد من الفرص، ومن ضمن هذه الحالات إصدارها لأوامر تحمل صفات القاعدة القانونية المجردة مما يجعل القاضي الدستوري معنيا برقابة دستوريتها كغيرها من النصوص القانونية، وترتبط هذه الأوامر بغياب السلطة الأصلية بالتشريع لتتيح للسلطة التنفيذية القيام بذلك إستجابة لظروف استثنائية تتطلب صدور تشريع على وجه السرعة ليعالجها وهذا ما لا توفره السلطة التشريعية لحظتها.

---

[1] قرار رقم 06/ق. ر. د /22 ، المؤرخ في 29 ذي الحجة 1443، الموافق لـ 28 يوليو 2022، يتعلق برقابة دستورية المواد 9 و12 و15 و20 من القانون رقم 02/22 المؤرخ في 24 رمضان 1443 الموافق لـ 25 أبريل 2022 الذي يحدد تنظيم الأكاديمية الجزائرية للعلوم والتكنولوجيات وتشكيلتها وسيرها ومهامها، الموقع الرسمي للمحكمة الدستورية، اطلع عليه بتاريخ 2025/07/16، على الساعة 14:25، على الرابط الالكتروني التالي:
https://cour-constitutionnelle.dz/ar/2023/09/03/%d9%82%d8%b1%d8%a7%d8%b1%d8%a7%d8%aa-2022-5/#1661110371629-18fc1d50-e5ae

[2] Décision n° 2025-881 DC, Conseil constitutionnel, du 7 mai 2025, Loi visant à renforcer les conditions d'accès à la nationalité française à Mayotte, Vu le 16/07/2025, à 13:23, Disponible sur lien https://www.conseil-constitutionnel.fr/decision/2025/2025881DC.htm

[3] Décision n° 2025-878 DC, Conseil constitutionnel, du 24 avril 2025, Loi relative au renforcement de la sûreté dans les transports, Vu le 16/07/2025, à 13:25, Disponible sur lien https://www.conseil-constitutionnel.fr/decision/2025/2025878DC.htm

[4] بولوم محمد أمين، فضال جمال عبد الناصر،المحكمة الدستورية في الجزائر دراسة مقارنة مع المحكمة الدستورية المصرية، مجلة أبحاث، ع 17، مارس، كلية الآداب، جامعة سرت، ليبيا، 2021، ص 226.

[5] حكم المحكمة الدستورية العليا، القضية رقم 104، السنة 39 قضائية دستورية، الجلسة المنعقدة في 2 جويلية 2022.

تعالج الأوامر مسائل عاجلة في غياب المشرع لذا سنعمد تعريفها (الفرع الأول) ثم عد مجالاتها المتعلقة بالحقوق والحريات (الفرع الثاني) وأخيرا رقابتها في الأنظمة القانونية المقارنة (الفرع الثالث).

الفرع الأول

تعريـــــــــــــف الأوامر

يطلق على التشريع بالأوامر لفظ التشريع بالمراسيم بقوانين وهي القواعد القانونية العامة والمجردة الصادرة عن رئيس الجمهورية في النمط التشريعي المخصص للسلطة التشريعية في غيابها لعجز القوانين سارية المفعول عن مواجهة الظروف الطارئة[1]، وبالرجوع إلى دستور 1963 نجده لم يأخذ بفكرة الأوامر التشريعية لكنه تناول التفويض التشريعي الذي يُمَكِنْ رئيس الجمهورية بممارسة سلطة التشريع بمقتضى تفويض ليرتقي المؤسس الدستوري بها إلى ممارستها من قبله بصورة الإختصاص الأصيل الذي لا غبار عليه دون أن يحتاج لتفويض من السلطة التشريعية[2] بما يجعل هذه الصلاحية الممنوحة له بمثابة إنفلات إختصاص أصل للمشرع ليمارس من طرف رأس السلطة التنفيذية على نحو مستقر، مستقل ودائم[3].

أولا: أساس الأوامر في الأنظمة القانونية المقارنة

قبل التطرق إلى الرقابة على الأوامر يجب أولا معرفة أساسها الدستوري بداية بالدستور الجزائري الذي ميزت أحكامه حالات التشريع بأوامر بين حالتين إثنتين[4] حالة غياب البرلمان والحالة الاستثنائية حيث جعلت المادتين 124 من تعديلي 2016 و2020 رئيس الجمهورية يصدرها في الحالة الأولى على أن يعرضها على البرلمان للموافقة عليها غير أنهما إختلفا في تحديد مدة عرضها عليه إذ نجد تعديل 2016 حددها بأول دورة للبرلمان مما أثار لبسا في كيفية التصويت عليها حيث للبرلمان دورات عادية وأخرى غير عادية، مما قد يجعل رئيس الجهورية يتأخر في عرضها عليه وهذا ما تم تداركه في 2020 بتصديه لهذه النقطة وحسم أمره بوجوب عرضها على البرلمان بالدورة القادمة له مهما كانت طبيعتها على أن يتم التصويت عليها بالأغلبية المطلقة إن كانت ضمن مجالات القانون العضوي وبالأغلبية النسبية إن

---

[1] ميمونة سعاد، علي محمد، الرقابة الدستورية على الأوامر التشريعية في ظل التعديل الدستوري لسنة 2016، مجلة الحقيقة للعلوم الإجتماعية والإنسانية، مج 19، ع 2، جامعة أحمد دراية، أدرار، الجزائر، 2020، ص 38.

[2] محمد هاملي، آليات إرساء دولة القانون في الجزائر، المرجع السابق، ص 15.

[3] حبيب الرحمان غانس، الأوامر الرئاسية والمراسيم التنفيذية في إطار ضمان نفاذ أحكام الدستور، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، مج 9، ع 3، جامعة زيان عشور، الجلفة، الجزائر، 2016، ص 234.

[4] كما يمكن لرئيس الجمهورية إصدار قانون المالية بأمر غير أننا سنكتفي فقط بحالتين إثنتين لبروز علاقتهما بلب الدراسة.

هي وردت في مجال القانون العادي، أما الحالة الثانية المتعلقة بإصدرا رئيس الجمهورية للأوامر التشريعية فكانت في ظل الحالة الاستثنائية ونظمتها المادتين 107 و98 من تعديلي الدستور سابقا الذكر.

أما في الدستور الفرنسي لعام 1958 فقد عرف النظام القانوني للدولة تحولات عدة منها تأسيسه للأوامر التفويضية أول مرة في المادة 38 بعد إعتراف صريح من المشرع بعجزه عن مواكبة مهام العمل التشريعي خاصة بعد إتساع المجال الاقتصادي الذي احتاج لصياغة قواعد قانونية أكثر دقة وإختصاص[1] لتمنحه هذه الفرصة وفق شروط تحدد فيها مجال ومدة تدخله، وكذا الدستور المصري الذي منح رئيس الجمهورية القدرة على إصدار أوامر وسماها قرارات بقوانين في المادة 156 حال حدوث طارئ عند غياب إنعقاد مجلس النواب يستوجب إتخاذ تدابير سريعة لا تحتمل التأجيل بشرط أن يتم عرضها عليه لمناقشتها والتصويت عليها في ظرف 15 يوم من إجتماع المجلس من جديد فإذا عرضت ولم يصادق عليها أو لم تعرض تزول بأثر رجعي إلا إذا رأى مجلس النواب خلاف ذلك أو أراد تسوية ما نتج عنها من آثار.

ثانيا: مكانة الأوامر في التدرج القانوني

لمعرفة مكانة الأوامر في تدرج القواعد القانوني أثر بالغ في تحديد طبيعة الرقابة التي ستخضع لها من رقابة مطابقة للدستور أو رقابة دستورية هذا ما يحيلنا للبحث عن طبيعتها القانونية لحسم مصيرها في تطبيق رقابة القاضي الدستوري عليها أم القاضـــــي الإداري، وهنا يتضح أن الأوامر التشريعية قبل موافقة البرلمان عليها تبقى مجرد قرارات إدارية تطبيقا للمعيار العضوي في التمييز بين القرارات الإدارية والأعمال التشريعية، أما بعد عرضها على البرلمان ومصادقته عليها فإنها تكتسب الصفة التشريعية بعد أن كانت مشاريع قوانين ليتم التصويت عليها بالشروط المحددة في الدستور[2]، حيث تظهر محاولة إعادة الإعتبار للسلطة التشريعية بعد أن تم منح إختصاصها لسلطة أخرى وأنها تبقى صاحبة اليد العليا في إجازتها ومن هنا يمكن للقاضي الدستوري أن يمارس عليها رقابته الدستورية فهذا الأخير يعنى فقط برقابة الأعمال التشريعية دون غيرها. وتحتل الأوامر بعد موافقة البرلمان عليها مرتبة القانون لإضفائه عليها

---

[1] ميمونة سعاد، الأوامر الصادرة عن رئيس الجمهورية ورقابتها في ظل الدستور الجزائري، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه، القانون العام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2016/2015، ص 34.

[2] بن حمو الطاوس، الرقابة على الأعمال الإنفرادية لرئيس الجمهورية في النظام الدستوري الجزائري، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، تخصص الدولة والمؤسسات العمومية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر 2019/2018، ص ص 165- 168.

الصبغة التشريعية لكن لأن هناك اختلاف بين القوانين العادية والعضوية فالأكيد أن رئيس الجمهورية من خلال ممارسته لسلطته هذه ستكون في أحد هاذين النوعين مما يجعلها تكتسب مرتبة القانون العضوي إن هي صيغت في أحد مجالاته ومرتبة القانون العادي كذلك إن هي عالجت أحد ميادينه[1].

الفرع الثاني

مجالات الأوامر المتعلقة بالحقوق والحريات

تشابهت الأنظمة القانونية المقارنة في منح رئيس الجمهورية صلاحية ممارسة التشريع بأوامر في غياب البرلمان لعطلته أو حله أو في الحالة الاستثنائية بتوافر شروط ذلك مع ضرورة عرضها على البرلمان للموافقة عليها فيما بعد، ولأن البرلمان غير موجود فإن رئيس الجمهورية يمكنه أن يشرع في مجالات القانون العضوي أو العادي على حد السواء بإفراغها في قالب الأوامر لذا نجد أن المؤسس الدستوري ألزمه بعرضها على المشرع لإبداء رأيه فيها[2].

ومنه تغطية الأوامر لجميع مجالات القانونين العادي والعضوي المتعلقة بالحقوق والحريات دون أن يتم تحديد مجال معين لها فقط عليها أن تتقيد بالشروط التي أقرها الدستور لوضعها، وعلى العكس من ذلك لا يمكن لرئيس الجمهورية في النظام القانوني الفرنسي أن يشرع بأوامر تفويضية في مجال القوانين العضوية لأنها تتطلب مجموعة من الإجراءات لا يوفرها عنصر السرعة الذي تتميز به هذه الأوامر[3]، لذا يمكن القول أن رئيس الجمهورية في الجزائر يجوز له أن يشرع وفق أوامر في نطاق القوانين العضوية والعادية بدليل أن المادة 124 من الدستور لم تحدد طبيعة القوانين التي يمكنه أن يمارس فيها إختصاصه أما في النظام الفرنسي فإنه لا يمكنه ذلك إذ يقتصر فقط على القوانين العادية ومن ذلك نذكر الأمر رقم 1512/2010 المتعلق بنظام المؤسسات الفردية ذات المسؤولية المحدودة، الأمر 638/2010 المعدل

---

[1] إلياس جوادي، المرجع السابق، ص 106.

[2] مديحة بن ناجي، التشريع بأوامر في النظام الدستوري الجزائري، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، مج 10، ع 4، جامعة زيان عشور، الجلفة، الجزائر،2017، ص ص 326-330.

[3] Michel VERPEAUX, Les ordonnances de l'article 38 ou les fluctuations contrôlées de la répartition des compétences entre la loi et le règlement, Cahiers du Conseil constitutionnel, N 19, du Conseil constitutionnel, France, 2006, Vu le 17/07/2025, à 12:54, Disponible sur lien https://www.conseil-constitutionnel.fr/decisions-de-nomination/les-ordonnances-de-l-article-38-ou-les-fluctuations-controlees-de-la-repartition-des-competences

لنظام أمناء السجلات العقارية[1]، أما بالجزائر الأمر 01/21 المتعلق بنظام الإنتخابات[2] والأمر 02/12 المعدل والمتمم للقانون 01/05 المتعلق بالوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتهما[3].

وفي النظام القانوني المصري نذكر المرسوم بقانون رقم 2 لسنة 2011 ثم المرسوم بقانون رقم 102 لذات السنة بتقرير علاوة خاصة للعاملين بالدولة والقطاع العام وتعديل نسبة الزيادة المقررة للمعاشات بالقانون رقم 114 لسنة 2008، إضافة إلى صدور المرسوم رقم 4 لعام 2012 بتعديل بعض أحكام قانون ضمانات وحوافز الاستثمار الصادر بالقانون رقم 8 لسنة 1997، و بسنة 2013 صدر قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم بشأن تعديل بعض أحكام قانون العقوبات لاستبدال المادة 179 من قانون العقوبات[4]، ونلفت الإنتباه إلى أن القرارات بقوانين لا تمتد لجميع إختصاصات المشرع وإنما تقتصر على البعض وتتكفل المحكمة الدستورية العليا بالرقابة على تقيدها بهذه الحدود، وغالبا فإن المجالات المحجوزة للمشرع فقط تمس الحقوق والحريات والمســـــائل المالية، نظام الانتخاب وكل ما تعلق بسيادة القانون والضمانات الدستورية الخاصة بالسلطة القضائية أي كل ما له صلة بالقوانين الأساسية وأن هذه القرارات بقوانين تكون فقط في حالة غياب المشرع بمعنى عدم إنعقاده المنصرف إلى حالة حله[5] بخلاف ما ذهب إليه مصطلح غياب المشرع في الدستوريين الفرنسي والجزائري الذي ربطهما بعطلة البرلمان وفترة حله.

---

[1] Les ordonnances prises sur le fondement de l'article 38 de la Constitution, Division des lois et de la légistique, Vu 17/07/2025, à 13:38, Disponible sur lien https://www.senat.fr/fileadmin/Seance/Controle/Suividesordonnances/etude_ordonnances.pdf

[2] الأمر رقم 01/21، المؤرخ في 26 رجب 1442، الموافق لـ 10 مارس 2021، يتضمن القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات، ج.ر.ج.ج، ع 17، الصادرة في 26 رجب 1442، الموافق لـ 10 مارس 2021، ص 8، المعدل والمتمم بالأمر 21-05 والأمر 21-10 والقانون العضوي رقم 26-05.

[3] الأمر رقم 02/12، المؤرخ في 20 ربيع الأول 1433، الموافق لـ 13 فبراير 2012، يعدل ويتمم القانون رقم 01/05 المتعلق بالوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتهما، ج.ر.ج.ج، ع 8، الصادرة في 22 ربيع الأول 1433، الموافق لـ 15 فبراير 2012، ص 6، المعدل والمتمم بالأمر رقم 02/12، والأمر رقم 15-06 والأمر 25-10.

[4] طارق عبد العال وآخرون، للضرورة أحكام تنظيم التشريع في غيبة البرلمان وآثاره في الحقوق والحريات الأساسية، ط1، وحدة الحريات المدنية، مصر، 2015، ص ص 20- 25.

[5] إبراهيم محمد السيد محمد عبداللا، الرقابة على الأوامر الصادرة في غيبة البرلمان في مصر وفقا لدستور 2014 المصري مجلة الدراسات القانونية والإقتصادية، مج 6، ع 1، كلية الحقوق، جامعة مدينة السادات، مصر، 2020، ص 10.

الفرع الثالث

رقابة الأوامر في الأنظمة القانونية المقارنة

بمجرد حصـــول الأوامر على موافقة السلطة التشريعية عليها فإنهـــــا تكتسب الصفة التشريعية التي تمكن القاضي الدستوري من رقابتها إلا أنها تختلف من نظام قانوني لآخر بل تتمايز بالنسبة لطبيعة الرقابة الممارسة على مجال القانون، وهذا ما سيتم التطرق إليه تباعا من رقابة القضاء الدستوري الجزائري على الأوامر (أولا) إلى رقابة القضاء الدستوري الفرنسي (ثانيا) ثم رقابة القضاء الدستوري المصري (ثالثا).

أولا: رقابة القضاء الدستوري الجزائري على الأوامر

مرت رقابة القاضي الدستوري الجزائري على الأوامر التشريعية بمرحلتين إثنتين مرحلة المجلس الدستروي ومرحلة المحكمة الدستورية.

أ- رقابة المجلس الدستوري على الأوامر

لم تتناول أحكام القانون 01/16 الرقابة الدستورية على الأوامر سواء بالموافقة أو النفي لكن بذات الوقت توحي المادة 124 منه أنها من الممكن أن تمارس عليها رقابة الدستورية لكن بعد أن تكتسب صفة التشريع مما يقودنا للتساؤل عن مصير الأوامر التي تم سنها في إطار مجالات القانون العضوي فالمنصبة على مجالات القانون العادي لا تثير التساؤل لكونها تخضع لرقابة اختيارية[1] بخلاف القوانين العضوية التي تتطلب رقابة مطابقة وجوبية سابقة لصدورها، لذا لا يمكن تجاهل رقابتها خاصة بالنظر إلى المواضيع التي تتناولها وإجراءات سنها، لكن مع ذلك أثبت الواقع العملي خضوعها لرقابة المجلس الدستوري أما إن كانت تتطلب عنصر الإستعجال فلرئيس الجمهورية أن يطلب منه الإسراع للنظر في مطابقتها للدستور خلال عشرة أيام بعد أن كانت ثلاثون يوما حسب منطوق المادة 1/189 على سبيل

[1] بن حمو الطاوس، لبيض ليلى، واقع الرقابة الدستورية على الأوامر التشريعية في الجـــزائر، مجلة العلوم القانونية والإجتماعية، مج 3، ع 1، جامعة زيان عاشور، الجلفة ، الجزائر، 2018، ص 437.

المثال رقابة المجلس الدستوري على الأمر 15/97 المحدد للقانون الأساسي الخاص لمحافظة الجزائر الكبرى[1] والأمر المتضمن القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات[2].

بينما الأوامر المتخذة في الحالة الاستثنائية بموجب المادة 107 منه لم تشر إلى مكنة المجلس الدستوري للرقابة عليها وأوضحت أن دوره لا يتعد الاستشارة غير الملزمة بل توجه هذه الأخير إلى رئيسه فقط دون عن المجلس كله، بالرغم من الحاجة الماسة لدوره في وجود إمتداد لصلاحيات السلطة التنفيذية خلالها والأكيد تقييد الحقوق والحريات وما يجعل الأمر صعبا في غياب قدرة تصدي القاضي الدستوري من تلقاء نفسه للنصوص القانونية المخالفة للدستور، ليبقى الواقع العملي الكفيل الوحيد بحل هذا التساؤل وفي إنتظار تطبيق فعلي للحالة الاستثنائية فإن هذا السؤال يبقى معلقا.

ب- رقابة المحكمة الدستورية على الأوامر

أنهت المادة 124من تعديل 2020 الجدل القائم حول رقابة القاضي الدستـــــوري على الأوامر الصادرة في غياب البرلمان بإلزامها رئيس الجمهورية إخطار المحكمة الدستورية لرقابتها على أن تفصل فيها خلال عشرة أيام من تاريخ إخطارها أما الأوامر الصادرة في خضم الحالة الاستثنائية فبناء على قراءة الفقرة الأخيرة من المادة 98 فرئيس الجمهورية ملزم بإخطار المحكمة الدستورية بشأن القرارات التي إتخذها إستجابة لهذا الظرف لإبداء الرأي فيها،ونخلص من قراءتها بأن هذه الأوامر المتخذة في الحالة الاستثنائية يتم رقابتها بعد إنتهاء الظرف الموجب لوضعها وبطبيعة الحال فإن هذه الأوامر ينتهي العمل بها بمجرد تحقيق الغاية منها كما أن المحكمة الدستورية لا تصدر قرارا بشأنها وإنما رأي ويمكن القول أنه حتى وإن كان هذا الرأي لا يأتي أكله بنهايتها في حماية الحقوق والحريات فهو قادر على ضبط عمل

---

[1] قرار رقم 02/ق.أ/م.د/2000، المؤرخ في 27 فبراير 2000، يتعلق بمدى دستورية الأمر رقم 15/97، المؤرخ في 31 مايو 1997، المحدد للقانون الأساسي الخاص لمحافظة الجزائر الكبرى، اطلع عليه بتاريخ 2025/07/17، على الساعة 20:33، على الرابط الإلكتروني

https://cour-constitutionnelle.dz/ar/2021/06/07/%D8%B1%D9%82%D8%A7%D8%A8%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D8%B3%D8%AA%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D9%88-%D8%B1%D9%82%D8%A7%D8%A8%D8%A9-/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B7%D8%A7%D8%A8%D9%82%D8%A9-2000

[2] قرار رقم 16/ق.م.د/ 21، المؤرخ في 26 رجب 1442، الموافق لـ 10 مارس 2021، يتعلق بمراقبة دستورية الأمر المتضمن القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات، ج.ر.ج.ج، ع 17، الصادرة في 26 رجب 1442، الموافق لـ 10 مارس 2021، ص 3.

رئيس الجمهورية مستقبلا في ذات الشأن لأن مخرجات القاضي الدستوري ملزمة لجميع السلطات في الدولة.

ثانيا: رقابة القضاء الدستوري الفرنسي على الأوامر

رفض المجلس الدستوري الرقابة على الأوامر التي توضع في مجال القوانين العضوية في قراره رقم 134/82 الصادر في 5 جانفي 1982 لعدم توفر الضمانات التي يتطلبها الدستور لوضع القوانين العضوية[1]، مما يعني أنه بسط رقابته على تلك التي تكون في مجال القانون العادي وقد أكد مجلس الدولة الفرنسي أن الأوامر التفويضية تخرج عن نطاق إختصاصه بمجرد موافقة البرلمان عليها بما يحيلها إلى المجلس الدستوري للرقابة عليها[2] وقد جاء في حيثيات قرار المجلس الدستوري الصادر في 16 ديسمبر 1999 أنه معني برقابة الأوامر التفويضية حرصا على عدم مخالفتها لأحكام الدستور وأن هذه الأخيرة تنصرف فقط إلى الميادين المخصصة للقانون العادي[3].

ثالثا: رقابة القضاء الدستوري في النظام القانوني المصري

مدت المحكمة الدستورية العليا رقابتها على الأوامر الصادرة عن رئيس الجمهورية وفي 1975 بررت حيثيات قرارها أن سلطة رئيس الجمهورية في إصـــدار قرارات بقوانين لا تعني خروجه عن الشروط والأحكام التي حددها الدستور[4]، بل ذهبت إلى حد رقابة توافر شرط الضرورة والتحقق من مدى تجاوزه لحدود إختصاص البرلمان المحجوز له مثل حكمها الصادر بعدم دستورية نص المادة الثالثة من الأمر الصادر في تقسيم دوائر انتخابات مجلس النواب وذلك في مجال إنطباقه على الانتخاب بالنظام الفردي والحكم الصادر بعدم دستورية المادة 1/10 من الأمر رقم 107 لسنة 2013 بشأن تنظيم الحق في الإجتماعات العامة والمواكب والتظاهرات السلمية وسقوط نص الفقرة الثانية منها[5]، مع خضوعها لرقابة القاضي الإداري إذا تم عرضها على البرلمان ولم يوافق عليها أو إذا لم يتم عرضها عليه خلال الأجل

---

[1] مزياني حميد، آلية التشريع بأوامر في الجزائر(بين النص والتطبيق)، أطروحة مقدمة لينل درجة دكتوراه علوم، تخصص قانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، الجزائر، 11 جوان 2016، ص 204.

[2] بومدين أحمد، الطبيعة القانونية للأوامر التشريعية والرقابة القضائية عليها، المرجع السابق، ص 66.

[3] Décision n 99-421 DC, Conseil constitutionnel, du 16 décembre 1999,Loi portant habilitation du Gouvernement à procéder, par ordonnances, à l'adoption de la partie législative de certains codes, Vu le 17/07/2025, à 21: 23 , Disponible sur lien https://www.conseil-constitutionnel.fr/decision/1999/99421DC.htm

[4] حكم المحكمة الدستورية العليا، القضية رقم 18، لسنة 37 قضائية دستورية، سالف الذكر.

[5] حكم المحكمة الدستورية العليا، القضية رقم 160، لسنة 36 قضائية دستورية، الجلسة المنعقدة في 3 ديسمبر 2016.

المحدد لأنها تعد قرارات إدارية وفق ما ذهب إليه حكم المحكمة الإدارية العليا[1] وهذا ما لا نجده في النظام القانوني الجزائري الذي لم يشهد هذا الأمر لعدم وجود سوابق للقضاء الإداري بهذا الخصوص.

أما شرط إلزام رئيس الجمهورية بعرض مشاريع الأوامر على مجلس الدولة لا يتجاوز الاستشارة غير الملزمة لذا لا يعتبر رقابة بالمعنى التام، لكن مع ذلك يمكنه أن يوجه رئيس الجمهورية إلى ما فيه ضمان للحقوق والحريات وإحترام للقانون بطريقة غير مباشرة ومن نافلة القول أن هذا مطبق أيضا بالنسبة لمشاريع الأوامر في الدستور المصري إستنادا للمادة 190 منه وكذا المادة 63 من قانون مجلس الدولة 47-1972 التي جعلته إلزاميا لرئيس الجمهورية التقيد به فيما يبقى رأيه هو استشاريا غير ملزم للرئيس[2]

هذا وتجدر الاشارة إلى انه سيتم التطرق إلى رقابة القضاء الدستوري على الأوامر المتخذة خلال الحالة الاستثنائية بشكل تفصيلي في الفرع الثاني المتعلق بعدم إمتداد الرقابة للأعمال السياسية وأعمال السيادة من المطلب الثالث للمبحث الثاني من هذا الفصل منعا للتكرار.

المطلب الثالث

رقابة القضاء الدستوري على التنظيمات

لم تعد السلطة التشريعية السلطة الوحيدة المضطلعة بسن القواعد القانونية بل أضحت مثيلتها التنفيذية تشاركها في هذا الشأن عن طريق إختصاص موازي لإختصاصها التشريعي، بحيث تعد صلاحية وضع التنظيمات إختصاص أصيل ملك للسلطة التنفيذية تمارسه في الأوقات التي تراها مناسبة وبطبيعة الحال فهذه التنظيمات تختلف عن النصوص الصادرة عن السلطة التشريعية ومجالاتها وبالتبعية رقابة القضاء الدستوري عليها، لذا سيتم تعريف التنظيم (فرع أول) ثم مجالاتها المتعلقة بالحقوق والحريـــات (فرع ثاني) فرقابة القضاء الدستوري في الأنظمة القانوية المقارنة عليها(فرع ثالث).

---

[1] حكم المحكمة الإدارية العليا، في الطعن رقم 2230، لسنة 34 قضـــائية، فى الحكم الصادر من محكمة القضاء الإدارى (دائرة منازعات الأفراد والهيئات)، الدعوى رقم 86 لسنة 41 القضائية والقاضـــي بعدم اختصاص المحكمة ولائيا بنظر الدعوى، الجلسة المنعقدة في 3 مارس 1981.

[2] فريد تيغيوارت، داود منصو، الضوابط الدستورية لسلطة رئيس الجمهورية في التشريع بأوامر في الحالات العادية وفق التعديل الدستوري الجزائري لسنة 2020 والمصري لسنة 2019 (دراسة مقارنة)، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، مج 15، ع 3، جامعة زيان عشور ، الجلفة، الجزائر، 2022، ص 325.

الفرع الأول

تعريـــــــــــف التنظيم

للتنظيمات عديد المصطلحات التي تطلق عليها مثل اللوائح والقرارات الإدارية التنظيمية وغيرها ولتصل إلى مفهومها الحالي مرت بعديد التحولات، فقد ورد لفظ اللائحة لأول مرة على يد الملك الفرنسي شارل التاسع وذلك في البراءات الملكية التي كان يصدرها حماية لممتلكاته بما جعلها وسيلة للتعبير عن الإرادية الملكية[1] واستمر العمل بها وفق هذا المفهوم إلى غاية قيام الثورة الفرنسية التي أرست دعائم الفصل بين السلطات حيث بدأت تتشكل حدود معالمه المعاصرة لكن مع ذلك بقي التنظيم يقتصر على تنفيذ القانون فقط ولم يستقل عنه أبدا لأن خلاف ذلك يمس بمبدأ الفصل بين السلطات[2]، لينقلب الحال بحصر صلاحيات السلطة التشريعية في المادة 34 من دستور 1958 لصالح مثيلتها التشريعية.

عرف الفقيه " موريس هوريو " التنظيم بأنه الأحكام المكتوبة من طرف السلطات الإدارية أثناء ممارسة سلطتها التنظيمية دون إتباع إجراءات معينة لذلك[3]، وعرفه الفقيه ماجد راغب الحلو بأنه العمل الإداري القانوني المتصف بالعمومية والتجريد يتعلق بمسائل متجددة تحدد بأوصافها وشروطها[4] أما السيد " عمار عوابدي" فقد إعتبر التنظيمات قرارات إدارية متضمنة قواعد عامة مجردة بخصوص مراكز قانونية تسعى إلى خلق أو تعديل أو إلغاء هذه المراكز[5]، بالتالي تمثل التنظيمات جملة القواعد القانونية المتصفة بالعمومية والتجريد الصادرة عن السلطة التنفيذية تحكم العلاقات الإجتماعية وتنظمها بشكل ملزم وتكون إما ناشئة بهدف تطبيق قانون سابق لصدورها أو مستقلة بذاتها عن أي قانون آخر، ومنه فـــإن التنظيم ينقسم لنوعين المراسيم الرئاسية التي تمثل التنظيم المستقل يختص رئيس الجمهورية بإصدارها ولا تحتاج إلى مرجعية قانونية لذلك[6] والمراسيم التنفيذية التي يختص الرأس الثاني للسلطة التنفيذية إصدارها تطبيقا

---

[1] رابحي أحسن، المرجع السابق، ص 400.

[2] Michel Verpeaux, La naissance du pouvoir réglementaire 1789-1799, Presses Universitaires de France, France, 1991, pp 32- 45.

[3] HAURIOU Maurice, Précis de droit administratif et de droit public général, Librairie de la société du recueil général des lois et des arrêts, Paris, France, 1900, p 42.

[4] لحول دراجي، مكانة اللائحة في النظام القانوني الجزائري، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه، تخصص قانون وضعي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، الجزائر، 2018/2017، ص 20

[5] عمار عوابدي، نظرية القرارات الإدارية بين علم الإدارة والقانون الإداري، دار هومة، الجزائر، 2009، ص 111.

[6] حبيب عبد الرحمان غانس، المرجع السابق، ص 241.

لقانون آخر يسبقه وتم الإحالة إليه في مواده لتنظيم مسائل معينة[1].

نصت المادة 143 من القانون 01/16 على أن رئيس الجمهورية يمارس السلطة التنظيمية في المسائل الخارجة عن نطاق القانون وأن الوزير الأول يعود له تطبيق القوانين في المجال التنظيمي وهو ذاته ما أخذت به المادة 141 من المرسوم الرئاسي 442/20 مع جعل مهمة تطبيق القوانين في المجال التنظيمي في يد الوزير الأول أو رئيس الحكومة بحسب الحال، أما الدستور الفرنسي فقد جعل هو الآخر مجال القانون مقيدا لصالح المجال التنظيمي من خلال المادة 37 منه ونصت المادة 170 من الدستور المصري أن رئيس مجلس الوزراء يختص بإصدار اللوائح اللازمة لتطبيق القوانين دون تعطيل أو تعديل أو إعفاء لتنفيذها وله أن يفوض غيره لتولي هذه المهمة بشرط أن لا يكون القانون قد أسندها لشخص آخر.

بما يظهر أن الدستورين الجزائري والفرنسي قيدا مجال القانون وأطلقا مجال التنظيم في مواجهته وبعكس ذلك فقد إحتفظ الدستور المصري بأفضلية السلطة التشريعية في سن القوانين بتقييده لمجال اللوائح التنظيمية، ليتضح لنا أن التنظيم يخالف عن القانون وبذات الوقت يختلف التنظيم عن الأوامر.

أولا: الفرق بين التنظيم والقانونين العضوي والعادي

يختلف القانونين العضوي والعادي عن التنظيم من حيث المعيارين الموضوعي والشكلي في نقاط عدة فحسب المعيار الموضوعي يتضح أن القانون العضوي هو ثاني مصدر للقاعدة القانونية ومنه إلزامية إحترامه وخضوع بقية القوانين الأخرى بما فيهم التنظيم لأنه يتضمن مواضيح بالغة الأهمية بالمقارنة مع مواضيع التنظيم تتعلق في مجملها بالحقوق والحريات وتنظيم السلطات محددة على سبيل الحصر، بينما مجال التنظيم مطلق وغير محدود[2]، أما القانون العادي فهو التالي ترتيبا مباشرة بعد القانون العضوي[3] في حين مجالاته هي الأخرى محصورة لكن تعد أكثر إتساعا مقارنة بالقانون العضوي مما يعني أنه يسمو على التنظيم وأن هذا الأخير يتبع ما يمليه عليه القانون العادي في أحكامه.

أما المعيار الشكلي يترتب عنه تمييز القانون العضوي عن التنظيم من حيث المصدر فإذا كان القانون العضوي والقانون العادي مصدرهما السلطة التشريعية فإن التنظيم مصدره السلطة التنفيذية، كما

---

[1] مولاي هاشمي، المرسوم كآلية للتشريع في المنظومة القانونية الجزائرية، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، مج 3، ع 2، المركز الجامعي لتامنغست، الجزائر، 2014، ص 68.

[2] رابحي أحسن، المرجع السابق، ص 198.

[3] بن مسعود أحمد، المرجع السابق، ص 1246.

يختلف التنظيم عنهما في كونه لا يتبع جملة الإجراءات القانونية المختلفة لسنه وإنما ينشأ على يد السلطة التنفيذية وبإرادتها المنفردة، كما أنه مستقل في الرقابة التي يخضع لها فهو يخضع لرقابة القضاء الإداري والدستوري أيضا بحسب الحال بينما القانون يخضع لرقابة الدستورية فقط[1].

ثانيا: الفرق بين التنظيم والأوامر

يتشابه التنظيم مع الأوامر في كونهما صادران عن نفس الجهة المتمثلة في السلطة التنفيذية غير أنهما يختلفان من حيث مجالاتهما، فالسلطة التنفيذية ممثلة في رئيس الجمهورية صلاحية التشريع بأومر في مجالات القانون مما يعني أن مجالها مقيد مقارنة بمجال التنظيم، إضافة إلي ذلك فالتشريع بأوامر إختصاص وقتي مؤقت بمجرد زوال الظرف الذي صاحبه من غياب البرلمان أو الحالة الاستثنائية ينتفي معه الحق في مزاولته بينما التنظيم لا يشترط فترة محددة لمزاولته فهو مطلق، كما تتطلب الأوامر موافقة البرلمان عليها بمجرد إجتماعه مرة ثانية بينما التنظيم يقوم بالإرادة المنفردة للسلطة التنفيذية أيضا تخضع الأوامر حال المصادقة علها إلى رقابة القاضي الدستوري أما التنظيم فهو محل لرقابة القاضي الدستوري والإداري معا كل حسب حدوده وشروط عمله.

الفرع الثاني

مجالات التنظيم المتعلقة بالحقوق والحريات

بالرجوع إلى المواد الدستورية المتعلقة بإصدار التنظيمات في الدساتير المقـــارنة يجعلنا نتأكد أن لها إحتكاك بالحقوق والحريات ولدراسة هذه النقطة سنميز بين التنظيم المستقل والتنظيم الفرعي ومدى تطرقهما إلى الحقوق والحريات تباعا.

أولا: مجالات التنظيم المستقل المتعلقة بالحقوق والحريات

تبنى الدستور الفرنسي 1958 النظرية الحديثة المحددة لمجالات القانون والتنظيم وكذا الدستور الجزائري من دستور 1976 إلى غاية الدستور الحالي[2] لذا لمعرفة مدى إرتباط ممارسة التنظيم المستقل بالحقوق والحريات تبعا لنصر المادة 141 من الدستور الجزائري والمادتين 37 و13 التي منحت رئيس

---

[1] لحول الدراجي، المرجع السابق، ص ص 117-118.

[2] مخطارية مفتاح، محمد بوجانة، التنظيم المستقل في ضوء مستجدات التعديل الدستوري الجزائري لسنة 2020، مجلة الإجتهاد القضائي، مج 13، ع 4، نوفمبر، مخبر أثر الإجتهاد القضائي على حركة التشريع، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2021، ص 628.

الجمهورية صلاحية التوقيع على المراسيم من الدستوري الفرنسي بعكس الدستور المصري الذي حافظ على تطبيق النظرية التقليدية بجعل السلطة التنفيذية هي المختصة بتطبيق القانون فلا تتجاوز صلاحياتها التنفيذية هذا اللإطار إلا في حالة الظروف الاستثنئية بواسطة الرئيس أما في الحالة العادية فيختص بها رئيس الوزراء عن طريق اللوائح التنفيذية[1].

ولأن السلطة التنظيمية المستقلة بطبيعتها سلطة إنشائية فإن المجالات التي ستمسها بالحقوق والحريات مستقلة تماما عن القوانين[2] أي أننا سنعود لهذه الأخيرة لتحديد علاقة التنظيم المستقل بالحقوق والحريات، علما أن لرئيس الجمهورية إصدار المراسيم المتعلقة بتسيير المرافق العمومية وكذا تلك المتعلقة بلوائح الضبط الإداري المتعلقة بالنظام العام التي تحتك بشكل كبير بالحقوق والحريات والتي في الغالب تتضمن ضبط أو تقييد ممارستها[3] دون أن ننس بالذكر المراسيم الرئاسية الفردية المختصة بالتعيين وإنهاء المهام في المناصب التي يحددها الدستور للرئيس.

يختص البرلمان في النظام الجزائري بإصدار القوانين في عديد المجالات ذات الصلة بالحقوق والحريات بصورة عامة في مجال القانون العادي وكذا القانون العضوي تتيح له التوسع في عملية التشريع في كل ما يخصها وقد أضاف التعديل الأخير للقانون الأساسي إختصاصا جديدا له في نطاق القانون العادي يتعلق بالقواعد العامة المتعلقة بالصفقات العمومية[4]، والقائمة تطول ما يجعلنا نقول أنه لا مجال لرئيس الجمهورية – المراسيم الرئاسية– لأن يحتك بالحقوق والحريات لأنها تكاد تغطى تماما من قبل البرلمان سواء في صورة قوانين عادية أو عضوية.

بتتبع مواد الدستور الجزائري نتوصل إلى أنه يمكن لرئيس الجمهورية أن يتدخل في مجال الحقوق والحريات عن طريق المراسيم الرئاسية المتعلقة بتعديل الدستور فله الحق في المبادرة بتعديل الدستور مما يمكنه من التطرق إلى كل الحقوق والحريات لمكانة هذه الوثيقة وصلتها العميقة بها وعلى سبيل المثال تعديل دستور 2020 الذي صدر بموجب المرسوم الرئاسي رقم 442/20، وهو ذات ما ذهب إليه

---

[1] عبد الرازق شحاتة عبد الرازق بهلول، ضوابط الرقابة الدستورية على اللوائح دراسة تحليلية لأحكام القضاء الدستوري المصري، المجلة القانونية، مج 17، ع 3، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، مصر، 2023، ص ص 570–571.

[2] لوناسي جبيقة، السلطة التشريعية في الدستور الجزائري لسنة 1996، أطروحة لنيل درجة دكتوراه دولة في القانون، د.ذ.ت، كلية الحقوق، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، الجزائر، د.ذ.س.م، ص 264.

[3] رناق يحي، الرقابة على دستورية التنظيمات في التجربة الجزائرية، مجلة العلوم القانونية والإجتماعية، مج 8، ع 2، جوان، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، 2023، ص 559.

[4] مخطارية مفتاح، محمد بوجانة، المرجع السابق، ص 628.

الدستور الفرنســـــي في المادة 89 بتمكين رئيس الجمهورية من تعديل الدستور وكذا الأمر في الدستور المصري في مادته 226.

كما يمكن للرئيس في مجال المصادقة على المعاهدات أن يؤثر على الحقوق والحريات فمصادقة رئيس الجمهورية على المعاهدات وفق المادة 154 من الدستور تجعل السلطة التشريعية ملزمة بالتقيد بها وإفراغها في نصوص قانونية، أي أنه بطريقة غير مباشرة يحدد مسار التشريع المتعلق بالحقوق والحريات[1] ولا يختلف الحال في الدستور الفرنسي، غير أن المعاهدات التي يوافق عليها الرئيس في النظام القانوني المصري لا تسمو على القانون وإنما تتساوى معه في ذات المرتبه تطبيقا للمادة 151 من الدستور كما أن سماح المواد 91، 17 و155 من الدستور الجزائري، الفرنسي والمصري لرئيس الجمهورية فيها بإصدار مراسيم تتضمن العفو عن العقوبات التي قضت بها الهيئات القضائية يأثر كذلك على الحقوق والحريات.

ثانيا: مجالات التنظيم الفرعي المتعلقة بالحقوق والحريات

أعطت المادة 21 الوزير الأول في الدستور الفرنسي حق مزاولة السلطة التنظيمية وهو ما سار عليه أيضا الدستور الجزائري في المادة 141 والأمر ذاته في الدستور المصري بخصوص رئيس مجلس الوزراء عملا بالمادتين 171 و172 من الدستور المصري الذي منح ذات الإختصـاص لرئيس الوزراء أو من يفوضه القانون لذلك، لذا ولكون التنظيم الفرعي يهدف لتطبيق النصوص القانونية السابقة لصدوره أو حتى المراسيم الرئاسية إن هي أحالت إليه يجعله بالضرورة مجال الحقوق والحريات التي يغطيها هي ذاتها التي تغطيها النصوص التي إستند إليها في قيامه بالتبعية.

قراءة المواد المحددة للإختصاص التنظيمي في الدستوريين الجزائري والفرنسي يطلعنا على فتحهما المجال أمام السلطة التنفيذية لإتخاذ ما يجب القيام به تطبيقا للقوانين بمعنى أنه يمكنها إضافة كل ما تراه مناسبا لذلك شريطة إتفاقه مع رأي المشرع، ولكن ضمان إحترام هذا الضابط معلق علـــى رقابة الدستورية التي هي الأخرى رهن لممارسة الإخطار، وعلى النقيض من ذلك فإن الدستور المصري في المادة 170 كان أكثر تحديدا في ضبط صدورهـــــا دون تعطيل، والتي لم تشترط في سابقيه أو تعديل أو إعفاء من تطبيق قانون كما لهذه المراسيم التنفيذية التأثير على الحقــوق والحريات بتأخرها في إصدارها، لذا فقد أكد مجلس الدولة الفرنسي على إصدارها في الآجال المعقولة المقدرة ب5 سنوات من صدور القانون من خلال تتبع آرائه، أما مجلس الدولة الجزائري وبمقتضى قراره في 20 ماي 2003 فقد حدد الأجل المعقول

[1] بختة بوسدرة، النظام القانوني للمراسيم الرئاسية في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص قانون عام معمق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف، 22 أفريل 2025، الجزائر، ص 91.

بإصدار المراسيم التنفيذية بثلاثة أشهر حيث إعتبر صمت الحكومة عن إصدار المرسوم التطبيقي للقانون لمدة تتجاوز ثلاثة أشهر بمثابة الرفض الضمني غير المبرر يفسر على أنه تجاوز للسلطة[1].

بينما أقرت المادة 172 من الدستور المصري التأكيد على رئيس مجلس الوزراء وأيه جهة أسندت إليها صلاحية إصدار المرسوم التنفيذي عدم التأخر في ذلك، على أن تبسط المحكمة الدستـــورية العليا رقابتها لإحترام هذه المادة، كما أن لرئيس الجمهورية أن يتجاوز إخصاصه التنظيمـــــي إلى آخر، فمثلا حكمت المحكمة الدستورية العليا بعدم دستورية قرار رئيس الجمهورية رقم 272 لسنة 1982 في شأن نقل إختصاص وزير الإسكان اللائحي المنصوص عليه في المادة 2/1 من القانون رقم 49 لسنة 1977 إلى المحافظة المختصة والمحافظ المختص[2]، ونفس الممارسة نلمسها في التشريع الجزائري في مزاولة رئيس الجمهورية للإختصاص التنظيمي الخاص بالوزير الأول بالأخص في المجال المالي حال إصداره لمراسيم تحويل أو توزيع إعتمادات الميزانيات القطاعية [3].

الفرع الثالث

رقابة القضاء الدستوري على التنظيمات

مزاولة السلطة التنفيذية لإختصاصها الدستوري بإصدار التنظيمات أخذ بالإتســاع مقارنة بالقوانين

لذا فرقابة القضاء الدستوري عليها له أهمية في حماية التعدي على القوانين من قبل التنظيمات مع حماية الحقوق والحريات من التقييد المفرط غير المبرر، بحيث نجد القاضي الدستوري يراقب دستورية التنظيم بطريقتين الأولى غير مباشرة، فبمناسبة رقابته على القوانين العـــادية والعضوية يحرص على عدم تجاوزها لإختصاصاتها التشريعية إلى مجال التنظيم والثانية مباشرة عن طريق إحالة التنظيم إليه لرقابته[4].

إتفقا الدستور الجزائري والمصري على رقابة التنظيمات وأسسا لذلك في موادهما بخلاف الدستور

---

[1] لوناسي ججيقة، المرجع السابق، ص ص 230– 234.

[2] سميه عبده عبده هديهد، القيود الدستورية على السلطة اللائحية والرقابة القضائية عليها دراسة تطبيقية من أحكام المحكمة الدستورية العليا، المجلة العلمية للبحوث الإدارية والمحاسبية والعلوم التعليمية، مج 1، ع 3، سبتمبر، المعهد العالي للحاسب الآلي وإدارة الأعمال، مصر، 2023، ص 75.

[3] لحول دراجي، المرجع السابق، ص ص 270–272.

[4] بن مالك بشير، الإختصاص التنظيمي للسلطة التنفيذية في الجزائر على ضوء دستور 28 نوفمبر 1996، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص قانون عام، معهد العلوم القانونية والإدارية ، جامعة الجيلالي اليابس، سيدي بلعباس، الجزائر، 1999/1998، ص 219.

الفرنسي الذي لم ينص في أحكامه على رقابة دستورية التنظيم، وكما سبق وأشرنـــــا فقد إعتنق المجلس الدستوري الفرنسي التفسير الضيق لمواد الدستور المتعلقة بإختصاصات المجلس، حيث رفض ممارســـة سلطته الرقابية على النصوص التي لم يتضمنها الدستور، وبصدد معالجة رقابة القضاء الدستوري على التنظيمات نستهلها بالقضاء الدستوري الجزائري فالقضاء الدستوري الفرنسي ثم القضاء الدستوري المصري

أولا: رقابة القضاء الدستوري الجزائري على دستورية التنظيمات

راقب المجلس الدستوري سابقا دستورية التنظيمات بحكم المادتين 186 و187 من تعديل دستور 2016 ليفصل في دستوريته بموجب رأي وخلفته المحكمة الدستورية بمقتضى المادة 190 من التعديل الدستوري لسنة 2020 بفصلها بموجب قرار في دستورية التنظيمات مع إضافتها المدة المحددة للإخطار بشهر من تاريخ نشرها، والملاحظ أن مواد الدستور لم تحدد أي التنظيمات المقصودة بالإخطار فهي جاءت عامة ولم تخصص، وتخلف الممـــــارسة الرقابية في هذا الجانب جعل بيان محلها غير ممكن بسبب عدم وجود الإخطار منذ تنصيب المجلس الدستوري أول مرة في ظل دستور1989 وبالرغم من توسيع مجال الإخطار في تعديل 2016 لم يتغير الحال على ما كان عليه [1]، رغم أن الغالب في الفقه يرى خضوع المراسيم الرئاسية لرقابة الدستورية وذلك لأن السلطة التنفيذية تتصل برقابة الشرعية أمام القاضي الإداري أكثر من إتصالها برقابة الدستورية أمام القاضي الدستوري والأجدر أن تكون القوانين هي الأولى بالرقابة وليس المرسوم التنفيذي[2] لتفصل المحكمة الدستورية في رأي لها بناء على إخطار 46 نائبا بالملجس الشعبي الوطني قصد تفسير عبارة التنظيمات الوارة في المادة 195 والمادة 1/141 من الدستور لتحدد بأن رقابة الدستورية ورقابة الدفع بعدم الدستورية التي تمارسها المحكمة الدستورية تنصب فقط على المراسيم الرئاسية[3] ومع ذلك نحن الآن على مشارف سنة 2026 ولم يتم بعد إخطار المحكمة الدستورية للرقابة على مرسوم رئاسي.

فإن كان مرد ذلك أول الأمر إلى حصر جهات الإخطار فقد تجاوزها القانون 01/16 الذي وسع منها في المادة 187 ولم يحدث التغيير، ليأتي المرسوم الرئاسي 442/20 بتقليص النصاب القانونـــــي

---

[1] رحماني جهاد، بن علية حميد، التظيم المستقل والتنظيم التنفيذي في المنظومة القانونية الجزائرية وفقا للتعديل الدستوري لسنة 2016، مجلة دراسات وأبحاث، مج 12، ع 3، جويلية، جامعة زيان عشور، الجلفة، الجزائر، 2020، ص 724

[2] بن حمو الطاوس، المرجع السابق، ص 108.

[3] رأي رقم 01 /ر.م.د/ت.د/24، المؤرخ في 4 رجب1445، الموافق لـ 16 جانفي 2024، يتعلق بتفسير عبارة واردة في المادة 195 (الفقرة الأولى) وفي المادة 141 من الدستور، ج.ر.ج.ج، ع 20، الصادرة في 10 رمضان 1445، الموافق لـ 10 مارس 2024، ص 3.

المحدد للجهات المختصة بالإخطار من 50 إلى 40 بالنسبة لعدد النواب ومن 30 إلى 25 بالنسبة لأعضاء مجلس الأمة ضمن أحكام المادة 193 ورغم ذلك لم يتغير الحال، والمستحدث أن هذه الأخيرة جعلت الإخطار متاحا من قبل رئيس الحكومة أو الوزير الأول بحسب الحال.

وبعد قراءة المادة 103 من الدستور نجد أن الوزير الأول يتم تعيينه من طرف رئيس الجمهورية بعد أن تسفر الانتخابات التشريعية عن أغلبية رئاسية، وفي حال فوز الأغلبية البرلمانية في الإنتخابات التشريعية يعني بالضرورة تعيين رئيس الجمهورية لرئيس الحكومة وإذا وازنا هذا الطرح في مواجهة قدرة الإخطار، يمكن القول أنه من المفهوم عدم مبادرة الوزير الأول بإخطار القاضي الدستوري عن أعمال رئيس الجمهورية لأنه له نفس التوجه بعكس رئيس الحكومة الذي يتم اختياره من الأغلبية البرلمانية بما يفيد وجود بعض نقاط الإختلاف، لذا إحتمالية مزاولة إختصاصه بإخطار المحكمة الدستورية وارد جدا لكن رغم ذلك لم يلمس ذلك على أرض الواقع فهل يرجع ذلك لسلطة الرئيس في تعيين المطلقة دون أية تزكية أو ترشيح من قبل الأغلبية البرلمانية ؟ بالرغم من أنه لا يزال منبثقا عنها[1].

إلا أنه لا تزال رقابة دستورية المراسيم الرئاسية غائبة لا أثر لها وإذا حاولنا تعليق هذا الغياب على المدة المحددة للإخطار المحصورة بشهر من تاريخ النشر فقد كان سابقا غير محدد ولم يتم ممارسته ليبقى عزوف جهات الإخطار في مواجهة السلطة التنظيمية للرئيس بعيدا عن الدفع بعدم دستوريتها هاجسا لدى جهات الإخطار حتى حال تعديه على إختصاصاتهم الدستورية فقد سبق لرئيس الجمهورية التعدي على مجال السلطة التشريعية بواسطة المرسوم المتضمن التجنس بالجنسية الجزائرية مثلا[2].

لذا وكنتيجة نتوصل إليها نجد أن مساعي المؤسس الدستوري في زيادة عدد الجهات المخول لها ممارسة الإخطار بإستمرار لم تفلح عمليا، مما يجعل هذه النصوص برغم ورود إمكانية رقابة دستوريتها في الدساتير المتعاقبة وفي المقابل عدم تطبيقها تكاد تكون محصنة من هذه الرقابة على الأقل واقعا دون النص ليظل تغيير فكرة هذه الجهات وبالأخص المنتمين إلى السلطة التشريعية نحو هذه المراسيم وبتعبير أدق إتجاه مصدرها السبيل الوحيد لتشهد ساحة القضاء الدستوري الجزائري هذه البادرة التي طال أمد إنتظارها لتأكيد بناء دولة قانونية نصا وواقعا معاشا على يد سلطاتها الدستورية.

---

[1] بن دحو نور الدين، تعيين الوزير الأول ورئيس الحكومة في التعديل الدستوري لسنة 2020، مجلة القانون الدولي والتنمية مج 9، ع 2، جامعة إبن باديس مستغانم ، الجزائر، 2021، ص 269.

[2] وعلي ياسمين، مدى فاعلية الرقابة الدستورية على المراسيم الرئاسية في الجزائر، مجلة أبحاث قانونية وسياسية، مج 4، ع 1، جوان، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، الجزائر، 2019، ص 38.

ثانيا: رقابة القضاء الدستوري الفرنسي على دستورية التنظيمات

رفض المجلس الدستوري منذ قراره في30 جويلية 1982 رقابة مجالا القانون والتنظيم بعد إخطاره تأسيسا على المادة 61 الخاصة برقابة دستورية القوانين وفي صورة أخرى قبل إخطاره وفق ذات المادة للرقابة على تخلي المشرع عن ممارسة إختصاصه لصالح التنظيم في عديد الفرص كقراره في 10 جويلية 1985 والثاني المؤرخ في فيفري 1992[1]، وبموازاة ذلك أقر مجلس الدولة الفرنسي أحقيته برقابة التنظيم اعتبارا أنها قرارات إدارية من حيث المنشأ [2]، وبرغم ذلك فإن المجلس الدستوري لا يتنصل من مسؤوليته الرقابية إن تم إخطاره لحمايتها من تجاوزات المشرع على مجالاتها في إطار ضبط لحدود الإختصاص التشريعي[3] فإذا رأت الحكومة عملا بالمادة 41 من الدستور أن مشروع قانون يمس بمجال التنظيم يجوز لها طلب عدم الموافقة عليه وفي حالة حدوث خلاف يتوجه إلى المجلس الدستـــــوري للفصل فيه ليصدر قراره بقبوله أو عدم قبوله ليتم سحبه في الحالة الثانية، كما يمكنه أيضا الرقابة على إختصـــــاص اللائحة أثناء رقابته على دستورية القوانين ومدى إلتزامها بحدود إختصاصها الدستوري بل ذهب القاضي الدستوري إلى إضفاء الطابع اللائحي على النصوص القانونية التي صدرت في مجالها تأسيسا على المادة 37 وفي حالة صدور قراره في صالح الحكومة فإن لها مستقبلا إلغاء أو تعديل هذا القانون بتنظيم آخر[4].

ثالثا: رقابة القضاء الدستوري المصري على دستورية التنظيمات

لم توضح المادة 175 من الدستور أي اللوائح محل رقابة الدستورية مما أقام نزاعا جعل البعض يرى أن اللوائح الجديرة بهذه الرقابة هي تلك اللوائح التي لها قوة القانون أما اللوائح العادية فلا تكون محلا لها، مع أن الغـالب يرى أن نية المؤسس الدستوري لو إنصرفت إلى ذلك لأقرها صراحة[5]، وفصلت المحكمة الدستورية العليا في حكمهـــا الصادر عام 1992 أن محل الرقابة القضائية الدستورية يتمثل في

---

[1] نبالي فطة، دور المجلس الدستوري في حماية الحقوق والحريات العامة مجال ممدود وحول محدود، المرجع السابق، ص 194.

[2] رشا شاكر حامد، زهير عادل عودة، الرقابة على الأنظمة المستقلة في العراق (دراسة مقارنة)، مجلة المعهد، ع 12، معهد العلمين للدراسات العليا، العراق، 2023، ص 343.

[3] عبد الرازق شحاتة عبد الرازق بهلول، المرجع السابق، ص 574.

[4] محمد رفعت عبد الوهاب، المرجع السابق، ص ص 235– 240.

[5] جلول شيتور، الرقابة القضائية على دستورية القوانين، مجلة الإجتهاد القضائي، ع 4، مخبر أثر الإجتهاد القضائي على حركة التشريع، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، مارس 2008، ص 74.

القانون بمعناه الموضوعي الشامل الناتج عنه مراكز قانونية عامة ومجردة مهما كانت جهة إصداره[1]، وقد أكدت في قرار آخر لها أن اللوائح المشمولة برقابة الدستورية يشترط أن تكون عامة مجردة لا تستهدف أشخاصا بذواتهم ولا تسنفذ الغرض منها بمجرد تطبيقها على المخاطبين بها[2].

إستثنت المحكمة الدستورية العليا بعض اللوائح من رقابتها منها اللوائح الفردية مهما بلغت جسامة مخالفتها للدستور إضافة إلى القرارات الإدارية الصادرة عن غير الجهات الإدارية أي من أشخاص القانون الخاص وتلك الصادرة عن الجهـــات الإدارية ولكنها موجهة لمعالجة أوضاع خاصة، أي أن تصدر من أشخاص القانون العام وتطبق على علاقات يحكمها القانون العام وينظمها [3]، ومن أمثلة قرارات المحكمة الدستورية العليا بخصوص اللوائح حكمها بعدم دستورية المادة 11 مكرر 5 من اللائحة التنفيذية للقانون رقم 106 لسنة 1976[4] وكذا الحكم بعدم دستورية قرار وزير النقل رقم 521 لسنة 2003 بشأن تحديد مقابل الإنتفاع بالتراخيص الممنوحة لمزاولة أعمال النقل البحري[5].

[1] أشرف إسماعيل عزب، المرجع السابق، ص 65.

[2] حكم المحكمة الدستورية العليا، القضية رقم 158 لسنة 34 قضائية دستورية، الجلسة المنعقدة في 9 ماي 2020.

[3] فتحي فكري، رقابة دستورية اللوائح في ثلاثين عاما ملاحظة أولية وخمس استنتاجات نقدية، مجلة المحكمة الدستورية العليا، ع 18 أكتوبر، مصر، 2010. (بلا صفحة)

[4] حكم المحكمة الدستورية العليا، القضية رقم 137 لسنة 34 قضائية دستورية، الجلسة المنعقدة في 2 أفريل 2016.

[5] حكم المحكمة الدستورية العليا، القضية رقم 41 لسنة 26 قضائية دستورية، الجلسة المنعقدة في 2 جوان 2013 .

الفصل الثاني

الاستعراض الخاص لرقابة القضاء الدستوري على القوانين والتنظيمات الماسة بالحقوق والحريات

تستوجب رقابة القضاء الدستوري على القوانين والتنظيمات رقابة مدروسة سبق للدستور أن حدد قواعدها وأشكالها لما لهذا الضبط من دور في عزل القاضـي الدستوري عن محيط التوترات والنزاعات بين السلطات حيث يعكس هذا العزل استقرارا وحيادا لمركز القاضي الدستوري كعضو وللجهة المختصة برقابة الدستورية كهيئة لما فيه بالغ الأثر على إرساء دولة القانون والديمقراطية ومن ثم ضمان الحقوق والحريات

يتحرى النظام القانوني المقارن إتباع أنماط محددة لممارسة الرقابة الدستورية تختلف حسب نظرته لهذه الأخيرة، إذ أن الرقابة التي تمارسها الجهات القضائية معاكسة لتلك التي تسهر عليها ذات الطبيعة السياسية وبالتبعية تغيير أثرها على الحقوق والحريات وفقا لاختلاف طبيعة الرقابة الدستورية المتبعة لتعود رقابة القضاء الدستوري للالتقاء في نقطة مشتركة تتقيد فيها بذات الضوابط والحدود المنتهجة فـــي أداء القاضي الدستوري لإختصاصه الرقابي على التشريعات الناشئة عن السلطات المختصة بذلك في الحالات العادية والاستثنـــائية منها، مع استثناء أخرى من دائرة رقابته لأن خلاف ذلك سيؤدي إلى نسبته لنفسه صلاحيات لم يسندها إليه الدستور أو أن رقابتها لا تتفق مع جوهر الرقابة الدستورية ذاتها.

على ذلك، تستند طبيعة المعالجة بحث طبيعة رقابة القضاء الدستوري علـــى القوانين والتنظيمات الماسة بالحقوق والحريات في مبحث أول ثم التطرق إلى تقييدها ضمن مبحث ثاني.

المبحث الأول

طبيعة رقابة القضاء الدستوري على القوانين والتنظيمات الماسة بالحقوق والحريات

وجدت رقابة القاضي الدستوري لضبط العمل التشريعي بصورة متوافقة مع النص الدستوري، ولفهم طبيعة رقابة القضاء الدستوري على النصوص القانونية يستلزم التعمق في استيعاب مظاهرها والجهـــات المختصة بممارستها[1]، فهي تأخذ شكلين رقابة الدستورية (مطلب أول) ورقابة المطابقة (مطلب ثاني)، لنتوصل في نهاية المعالجة إلى تقديرهـــا ببيان أبجديات الاختلاف، وذلك بكشف وإظهـــار مواطن القوة

[1] بختة بوسدرة، المرجع السابق، ص 173.

والضعف فيهما، على أن يتم الاشارة في معرض ذلك إلى الجهـــات المكلفة بممارسة رقابتـــي الدستورية والمطابقة (مطلب ثالث).

المطلب الأول

رقـــــــــــــــابة الدستورية

لما كانت أحكام الدستور المتعلقة بضوابط وشروط وضع النصوص القانونية غير كافية لضمـــان إحترامها أضحت رقابة القاضي الدستوري أساسا مهما يحقق غاية سمو الدستور وحماية الحقوق والحريات وكذا الأسس والمبادئ التي يقوم عليها بناء الدولة بحيث تستهدف رقابة الدستورية التحقق من مراعاة السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية في الحالات الخاصة المخول لها ذلك بمناسبة ممارسة إختصاصهما بسن القواعد القانونية من إحترام الدستور بحذافيره.

لذا سيتم تعريف رقابة الدستورية وأهميتها (فرع أول) ثم بيان أنواعها ونطاقها (فرع ثاني) فأثر رقابة الدستورية على حماية الحقوق والحريات في الأنظمة القانونية المقارنة (فرع ثالث).

الفرع الأول

تعريف رقابة الدستورية وأهميتها

تعد رقابة الدستورية أحد صور رقابة القاضي الدستوري على القوانين والتنظيمات المخطر بشأنها ونجد بالقضاء الدستوري للأنظمة القانونية المقارنة أن هذا النمط من الرقابة كان سباقا في نشأته مع نشأة أجهزة القضاء الدستوري عن رقابة المطابقة.

أولا: تعريف رقابة الدستورية

تعرف رقابة الدستورية بأنها: " ذلك التحري الذي تقوم به الهيئة المكلفة بعملية الرقابة قصد التأكد من إحترام القوانين لأحكام الدستور والتعرف عما إذا كانت السلطة التشريعية على الخصوص قد إلتزمت حدود إختصاصاتها المحددة من قبل المؤسس الدستوري"[1]، ويقصد بها التأكد من مخالفة القوانين للدستور إستعدادا لعدم إصدارها إذا لم تصدر أو إلغائها أو الإمتناع عن تطبيقها إذا تم صدورها[2] بمعنى أنها رقابة

[1] عمار عباس، دور المجلس الدستوري الجزائري في ضمان مبدأ سمو الدستور، المرجع السابق، ص 62.

[2] بختة بوسدرة، المرجع السابق، ص 173.

مرنة يترتب عنها إعتبار النص الذي تمارس عليه دستوريا إذا لم يتعارض مع الدستور[1].

يمكن تعريف رقابة الدستورية بأنها تلك الرقابة التي تزاولها جهات القضاء الدستـــوري المختصة بذلك تكون أقل تشددا وصرامة من رقابة المطابقة وشاملة لنصوص أكثر وغالبا ما تكون رقابة الدستورية اختيارية سابقة أو لاحقة لصدور النص القانوني مرهونة بإخطار تمارسه الجهات اللممنوح لها هذا الحق ليترتب عليها إلغاء النص حال عدم دستوريته إذا تم إصداره.

ثانيا: أهمية رقابة الدستورية

تبرز أهميتها في كونها رقابة ينتج عنها الحفاظ على مكانة الدستور وسموه في تدرج سرح القواعد القانونية إضافة إلى التصدي للقوانين والتنظيمات التي تصدر مخالفة له، بما يجعل المشرع أكثر حرصا في تأدية مهمته التشريعية ضمانا لعدم مخالفتها للدستور، كذلك تظهر أهمية رقابة الدستورية في تحقيق الأمن القانوني وحماية الحقوق والحريات عن طريق ضبط أسلوب صياغة هذه النصوص بشكل واضح لا يحمل اللبس والغموض ومنه ضمان وضوح القاعدة القانونية مما يفيد الحفاظ على وحدة توجه النصوص القانونية مع التشريع الأساسي ومع النصوص التي يتخذها القاضي الدستوري كمرجعية له.

لرقابة الدستورية دور في جعل المشرع يتقيد بحدود إختصاصه فلا يتعداها للمجالات التي حددت دستوريا للقوانين العضوية، كما أن السلطة التنفيذية ومن خلالهـــا تحرص على عدم تجاوز إختصاصها تنظيميا إلى ما هو محجوز للسلطة التشريعية إحتراما لمبدأ الفصل بين السلطات والعكس صحيح[2].

الفرع الثاني

أنواع رقابة الدستورية ونطاقها

للرقابة الدستورية صورتين تمارس في إطارهما، النوع الأول رقابة دستورية اختيارية متوقفة على ملاءمة الجهات المختصة بتحريك رقابة الدستورية للمارستها والنوع الثاني يتمثل في رقابة دستورية إلزامية لا خيار فيها للسلطة التقديرية لجهات الإخطار بمزاولتهـــا، وتبعا لذلك تختلف النصوص القانونية التي يخطر بشأنها بين الحالتين كما يلي بيانه.

أولا: أنواع رقابة الدستورية

---

[1] ميهوبي عز الدين، خصائص الرقابة على دستورية القوانين في الجزائر في ظل التعديل الدستوري لسنة 2016، مجلة الإجتهاد القضائي، مج 13 ، ع 1، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2021، ص 1126.

[2] قزلان سليمة، المرجع السابق، ص 126.

تمثل رقابة الدستورية الاختيارية النوع الأول لها وقد سميت اختيارية لأنهـــا تتم بسبب إخطار متروك للسلطة التقديرية ممن لهم الحق في ذلك بمقتضى الدستور وتحتمل أن تكون رقابة اختيارية سابقة عن صدور النص القانوني أو لاحقة له ترتبط عادة بالقوانين العادية، والتنظيمات التي تصدر عن السلطة التنفيذية[1].

وهناك في المقابل رقابة دستورية إجبارية لا يترك فيها الخيار للسلطة التقديرية لممارسة الإخطار وغالبا ما ترتبط برقابة إتفاقيات الهدنة ومعاهدات السلم، إذ لا يتم عرضها على البرلمان للموافقة عليها إلا بعد إبداء القضاء الدستوري رأيه بخصوصهـــا لأن هذا الصنف من المعاهدات مرتبط باستقلال الدولة وسيادتها[2]، للتأكد من عدم مخالفتها للدستور بالأخص ما تعلق منها بالتنازل أو التخلي عن أجزاء من التراب الوطني وهذا الشرط متفق عليه في دساتير الدول حيث يكاد لا يخلو أي نص دستوري من تحديد ضوابط إتفاقيات الهدنة ومعاهدات السلم مع ترك رقابتها للقاضي الدستوري.

ثانيا: نطاق رقابة الدستورية

تخضع المعاهدات الدولية، القوانين العادية، الأوامر والتنظيمات لرقابة الدستـــورية أمام جهات القضاء الدستوري في الأنظمة القانونية المقارنة مع بعض الفروقـــات التي تخص جهات الإخطار والوقت الواجب ممارستها فيه، وفيما يلي بيان لذلك:

أ- المعاهدات الدولية

يقصد بالمعاهدة ذلك الإتفاق الدولي الذي يتم بين عقده بين الدول وبإحترام الشوط والخطوات المحددة في القانون الدولي في صيغة مكتوبة سواء جاء في وثيقة واحدة أو أكثر بخصوص مواضيع تهم الدول الأطراف فيها[3] ولأهميتها في القانون الداخلي للدولة بحيث تسمو على القانون في التشريع الجزائري عملا بالمادة 154 ونفس الأمر في التشريع الفرنسي وفق نص المادة 55 من الدستور أما الوضع في الدستور المصري فتتساوى في المرتبة عملا بالمادة 151 مع القانون.

---

[1] أحمد كريوعات، حماية المجلس الدستوري للحقوق والحريات الأساسية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام، تخصص حقوق الإنسان والحريات العامة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2015/2014، ص 37.

[2] عبد النور قراوي، الرقابة على دستورية القوانين في الجزائر" الرقابة القبلية"، مجلة المحكمة الدستورية، مج 9، ع 2، المحكمة الدستورية، الجزائر، 2021، ص 154.

[3] عمر زرقط، المحكمة الدستورية كآلية لحماية الحقوق والحريات العامة، مجلة قضايا معرفية، مج 2، ع 4، ديسمبر، جامعة زيان عشور، الجلفة، الجزائر، 2022، ص 60.

وبقراءة المواد المتعلقة برقابتها من طرف القاضي الدستوري في الدساتير المقارنة محل الدراسة وكذا في النصوص القانونية ذات الصلة، نجد أنه تم إقران رقابتها برقابة دستورية اختيارية قبل التصديق عليها إذ نصت المادة 186 من تعديل دستور 2016 والمادة 190 من تعديل دستور 2020 أن القاضي الدستوري يفصل في دستورية القوانين والمعاهدات والتنظيمات برأي في الأولى وبقـــرار في الثانية، كما جاء في الفصل الثاني من النظام المحدد لقواعد عمل المجلس الدستوري الملغى الذي إعتبر أن المجلس الدستوري يفصل في دستورية المعاهدات[1]، وكذا النظام المحدد لقواعد عمل المحكمة الدستورسة الحالي الذي جاء فصله الأول بعنوان " رقابة دستورية المعـــاهدات والإتفاقات والإتفاقيات والقوانين والأوامر والتنظيمات والتوافق مع المعاهدات " أن المحكمة الدستورية تنظر في الإخطار المتعلق برقـــابة دستورية المعاهدات[2] بينما معاهدات السلم وإتفاقيات الهدنة حسب المادة 111 من الدستور فيعرضها رئيس الجمهورية وجوبـــا على المحكمة الدستورية قبل أن يمررها على البرلمان للموافقة عليها صراحة.

وقد ذهب الدستور الفرنسي إلى الرقابة على دستورية المعاهدات قبل التصديق عليها فإذا وجد المجلس الدستوري أنها مخالفة للدستور فإنه لا يتم التصديق عليها إلا بعد تعديل الدستور تطبيقا للمادة 54 منه[3] بحيث تمتاز رقابة الدستورية على المعاهدات الدولية بأنها رقابة وقائية تحمي الدولة من الإخلال بإلتزاماتها الدولية، أما الدستور المصري لم يورد ما يمكن المحكمة الدستورية العليـــا من رقابة دستورية المعاهدات في المادة 192 التي حددت إختصاصاتها وحتى في قانون المحكمة الدستورية العليا، وبالتالي لا يتم الرقابة عليها إلا بعد التصديق عليها ونشرها في الجريدة الرسمية أي بإعتبارها في مرتبة القانون[4] وهنا تكون رقابة الدستورية لاحقة على التصديق على المعاهدة الدولية وليست سابقة عليها كما هو الحال بالنسبة في التشريعين الجزائري والفرنسي.

---

[1] المادة 4، النظام المحدد لقواعد عمل المجلس الدستوري، ج.ر.ج.ج، ع 42، الصادرة في 27 شوال 1440، الموافق لـ 30 يونيو 2019، ص 3.

[2] المادة 3، النظام المحدد لقواعد عمل المحكمة الدستورية، ج.ر.ج.ج، ع 4 ، الصادرة في 29 جمادى الأولى 1444، الموافق لـ 22 جانفي 2023، ص 5.

[3] Gerald L, Neuman, The Brakes that Failed: Constitutional Restriction of International Agreements in France, Cornell International Law Journal, V 45, N 2, the Cornell Society of International Law, USA,2012, p 268.

[4] عبد العزيز محمد سالمان، الرقابة على دستورية المعاهدات الدولية، منشورات قانونية، اطلع عليه بتاريخ 2025/07/25 على الساعة 19:48، على الرابط الالكتروني: https://manshurat.org/node/74780

ب- القوانين العادية والأوامر

أخضع الدستور الجزائري القوانين العادية لرقابة الدستورية بحكم المادة 190 في فقرتها 02 بأنه يمكن للجهات المحددة في المـــادة 193 إخطار المحكمة الدستورية بشأن رقابة دستورية القوانين قبل صدورها مما يعني أن الرقابة المطبقة علـــى القوانين العادية هي رقابة دستورية اختيارية سابقة لصدورها إنتهج المجلس الدستوري الرقابة السابقة الإختيارية على دستورية القوانين ليتنج عنها إلغاء القانون في حالة مخالفته للدستور قبل صدوره[1] فهي رقابة وقائية وغير تلقائية أي أن المجلس الدستوري لا يملك حق مزاولتها من تلقاء نفسه دون أن يتم مسبقا إخطاره بشأنها[2].

بالنسبة للأوامر فقط بينا سابقا أن المؤسس الدستوري الجزائري لم يوضح موقفه بشأنها في المادة 124 من دستور 2016 ولكنها خضعت لرقابة القاضي الدستوري أما في ظل الدستور الحالي لـ 2020 فقد ألزمت المادة 124 منه هذه الأوامر بالخضوع لرقابة الدستورية بعد إخطار المحكمة الدستورية وجوبا بشأنها من طرف رئيس الجمهورية وبطبيعة الحال إذا كانت تخص مجال القوانين العادية فإنها تخضع لرقابة الدستورية أما إذا صبت في نطاق القوانين العضوية فتخضع وجوبا لرقابة المطابقة[3]، وماثله الدستور الفرنسي فهو الآخر أخضعها لرقابة الدستورية السابقة لصدورها وذهبت المحكمة الدستورية العليا المصرية إلى النقيض منهما فكل من القوانين العادية وكذا الأوامر أو المراسيم بقوانين تخضع لرقابة الدستورية اللاحقة لصدورها عملا بالمادة 192 من الدستور المصري.

ج- التنظيمات

ربط المؤسس الدستوري الجزائري رقابة التنظيمات برقابة الدستورية بحيث ألزم رئيس الجمهورية بوجوب إخطار المحكمة الدستورية خلال شهر من تاريخ نشره[4] بينما المجلس الدستوري الفرنسي أنكر صلاحيته في الرقابة على دستورية اللوائح إذا تم إخطاره بناء على المادة 61 من الدستور وحصر رقابته عليها عند رقابته على الحدود الفاصلة بين الإختصاص التشريعي والإختصاص التنظيمي اللائحي، ونجد

---

[1] Ferouani Amal linda, Bedran Mourad, The Perception of Unconstitutionality: a Comparative and Analytic Approach, Jurisprudence Journal, V 12, N 3, September, Université Mohamed Khider de Biskra, Algeria, 2020, p 43.

[2] Marie-claire ponthoreau, fabrice hourquebie, Op.cit, p 275.

[3] حنان ميساوي، الرقابة الإلزامية على دستورية القوانين في ظل التعديل الدستوري لسنة 2020، مجلة طبنة للدراسات العلمية والأكاديمية، مج 5، ع 1، المركز الجامعي بريكة، الجزائر، 2022، ص 1637.

[4] أسمار حقاص، الطاهر غيلاني، مستقبل الرقابة على دستورية القوانين –المحكمة الدستورية الجزائرية نموذجا–، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، مج 8، ع 1، جامعة خنشلة، الجزائر، 2021، ص 217.

أن المحكمة الدستورية العليا قد إختصت كذلك بنظر دستورية اللوائح، وهـــي الأخرى لم تميزها في وقت رقابتها بل تركتها للرقابة اللاحقة الاختيارية ولم تجبر جهات تحريك الدعوى الدستورية بإخطار المحكمة[1].

الفرع الثالث

أثر رقابة الدستورية على حماية الحقوق والحريات في الأنظمة القانونية المقارنة

تعمل رقابة الدستورية على حماية الحقوق وكذا الحريات حـــال إلغاء النصوص التي تمارس عليها لمخالفتها الضوابط االتي وضعها الدستور تجنبا لإنتهاكها من جانب السلطات الثلاث أثناء ممارسة صلاحياتهم إذ تبرز هذه الحماية في حكم المحكمة الدستورية بتوافق الأمر الذي يعدل ويتضمن القانون رقم 05/13 المتعلق بتنظيم الأنشطة البدنية والرياضية وتطويرها مع الدستور[2] كذلك إلغائه للأمر المحدد للقانون الأساسي الخاص لمحافظة الجزائر الكبرى بعدم دستوريته حيث أنه أنشأ جماعتين إقليميتين تحت مسمى "محافظة الجزائر الكبرى" و " الدائرة الحضرية" مخالفا للجماعات المحلية التي ورد النصعليها في أحكام الدستور[3] أيضا رقابة المجلس الدستوري ســـابقا على القانون المتضمن نظام التعويضات والتقاعد لعضو البرلمان[4] ونشير هنا إلى أن الرجوع إلى القرارات والآراء التي أصدرها القاضي الدستوري الجزائري منذ وجود المجلس الدستوري تتعلق بأغلبية ساحقة منها فقط بالقوانين التي تكون محلا لرقابة المطابقة بمعنى آخر التي ربطها الدستور برقابة المطابقة وجعل الإخطار فيها الوجوبي.

أما المجلس الدستوري الفرنسي فإعتبر قانون حق التصويت بالمراسلة للأشخاص المعتقلين متوافقا

---

[1] عمر حمزة التركماني، القضاء الدستوري في فلسطين وفقا لقانون المحكمة الدستورية العليا رقم 03 لسنة 2006، دراسة تحليلية مقارنة، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير، تخصص قانون عام، كلية الحقوق، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين، 2010، ص 9.

[2] قرار رقم 01 / ق. م. د/ر د/ 23، المؤرخ في 16 محرم 1445 ، الموافق لـ 3 غشت 2023، يتعلق برقابة دستورية الأمر الذي يعدل ويتضمن القانون رقم 05-13 المؤرخ في 14 رمضان 1434 الموافق 23 يوليو 2013 والمتعلق بتنظيم الأنشطة البدنية والرياضية وتطويرها، الموقع الرسمي للمحكمة الدستورية، على الرابط 2025/08/12، الساعة 12:35، https://cour-constitutionnelle.dz/ar/2024/01/23/%d9%82%d8%b1%d8%a7%d8%b1%d8%a7%d8%aa-2023-4/#1693301108530-552b903a-856f

[3] قرار رقم 02/ق.أ/م.د/2000، سالف الذكر.

[4] رأي رقم /04 ر.ق . / م.د / 98، المؤرخ في 18 صفر 1419 ، الموافق لـ 13 يونيو 1998 حول دستورية المواد من 4 إلى 7 و 11، 12 14 15 و 23 من القانون رقم ... المؤرخ في ... الموافق ... والمتضمن نظام التعويضات والتقاعد العضو البرلمان. ج.ر.ج.ج، ع 43، الصادرة في 21 صفر 1419، الموافق لـ 16 يونيو 1998، ص 3.

مع الدستور لأنه يدعم مبدأ المساواة وحق الأشخاص في الإدلاء بأصـــواتهم وممراسة حقوقهم السياسية دون منعهم من التصويت شخصيا في صندوق الإقتراع شريطة منحهم الإذن بالمغادرة من طرف قاضي الحكم وفقا للمادة 3/723 من قانون الإجراءات الجنائية[1]، فرقابته للقانون تهدف لتأمين وتنظيم الفضاء الرقمي الذي تضمن أحكاما تسعى إلى حماية الأطفال من التطرق إلى المواقع والمشاهد غير الأخلاقية[2]، أما المحكمة الدستورية العليا على سبيل المثال قضت في أحد أحكامهـــا بعدم دستورية قرار وزير التعليم رقم 305 لسنة 2003 واستحالة بتطبيق نظام التقويم الشامل لعدم نشره في الوقائع المصرية[3].

المطلب الثاني

رقـــــــــــــابة مطابقة الدستورية

تخضع بعض النصوص القانونية إلى رقابة مغايرة عن رقابة الدستورية تسمى برقابة المطابقة فرضتها طبيعة هذه النصوص وأهميتها في المنظومة التشريعية إضافة إلى الميادين التي يتم التشريع فيها بموجبها كل هذه العوامل حتمت على المؤسس الدستوري أن يسلك مسلكا جديدا للرقابة يتوافق وأهمية هذه القوانين ومكانتها، تبعا لذلك سنتطرق تاليا إلى تعريف رقابة مطابقة الدستورية وأهميتها (الفرع الأول) مرورا بأنواع رقابة المطابقة ونطاقها (الفرع الثاني) ثم أثرها على حماية الحقوق والحريات في الأنظمة القانونية المقارنة.

الفرع الأول

تعريف رقابة مطابقة الدستورية وأهميتها

يسهر القضاء الدستوري على ضمان إحترام الإجراءات والحدود الدستورية لممارسة الإختصاص التشريعي صراحة ويذهب لحد رقابة مدى إحترام هذه النصوص في مضمونها للكتلة الدستورية، وتشكل رقابة مطابقة الدستورية أحد صور رقابة القاضي الدستوري عليها ينتهجها في رقابته متى توافرت شروطها

---

[1] Décision n 2025-889 DC, Conseil constitutionnel, du 17 juillet 2025, Loi relative au droit de vote par correspondance des personnes détenues, Vu le 12/08/2025, à 15 :23 , Disponible sur lien https://www.conseil-constitutionnel.fr/decision/2025/202/5889DC.htm

[2] Décision n 2024-866 DC, Conseil constitutionnel, du 17 mai 2024, Loi visant à sécuriser et à réguler l'espace numérique, Vu le 12/08/2025, à 15 :30, Disponible sur lien https://www.conseil-constitutionnel.fr/decision/2024/2024866DC.htm

[3] حكم المحكمة الدستورية العليا، القضية رقم 220، السنة 26 قضائية دستورية، باللجسة المنعقدة في 14 يناير 2007.

اللازمة، لذا ينبغي أولا بيان تعريفها وتوضيح أهميتها.

أولا: تعريف رقابة مطابقة الدستورية

يقصد براقبة مطابقة الدستورية أن النصوص القانونية التي تمارس عليها لا تعتبر صحيحة إلا إذا توافقت مع الدستور نصا وروحا وتعد أشد أشكال الرقابة صرامة وشمولية يتم من خلالها رقابة النص موضوعها من الناحية الشكلية وذلك بالإجراءات التي حددها الدستور لوضعه أما من الناحية الموضوعية فتنصب على النص القانوني من عنوانه لغاية آخر مادة فيه [1]، وتعتبر رقابة المطابقة رقابة سابقة وجوبية لصدور النص القانونـــي ومانعة لرقابة الدستورية بحيث أن خضوع النص محلها للرقـــابة يكسبه قرينة الدستورية المانعة من عرضه على القضاء الدستوري من جديد[2].

غالبا ما تتعلق رقابة المطابقة بالنصوص القانونية التي تعالج تنظيم السلطات والحقوق والحريات لذلك خصها الدستور بخطوات مغايرة لوضعهـــا عن بقية النصوص بما يرتب إجـــراءات رقابة أكثر دقة وفحصا عن رقابة الدستورية.

ثانيا: أهمية رقابة مطابقة الدستورية

تكتسب رقابة الدستورية أهميتها من طبيعة النصوص موضوع رقاباتها لصلتها الوطيدة بالحقوق والحريات وتنظيم السلطات لا يتم إصدارها إلا بعد التحقق من رقابة مطابقتها مع الدستور شكلا ومضمونا فرقابة المطابقة هنا تتم بصورة مركزة مقارنة برقابة الدستورية إضافة إلى ذلك تحتل القوانين محلها ثاني مرتبة بعد الدستور لذلك فإن رقابة المطابقة لها دور فعال في حماية مكانتها القانونية.

يتناول الدستور في طياته المبادئ العامة المتعلقة بنظام الحكم والحقوق والحريـــات وكذا تنظيم السلطات وعملها لتتكفل السلطة التشريعية بفك الغموض الذي يكتنف أحكامه في المواضيع ذات الأهمية الفائقة ولضمان عدم حياد السلطة التشريعية عن ترجمته خارج أحكامه وروحه يتدخل القاضي الدستوري بإختصاصه برقابة المطابقة تحقيقا لهذه الغاية لأن هذه القوانين ستكون أساسا لوضع نصوص أخرى أدنى منها درجة وسترتب بمجرد صدورها وتطبيقها حقوق وحريات بمجرد إكتسابها يصعب إلغاءها حال عدم دستوريتها، لذا فإن لرقابة المطابقة أثر فعلي في ضمان حماية استقرار المعاملات القانونية والأهم

---

[1] كنزة بلحسين، عبد المجيد لخذاري، نطاق إختصاص المحكمة الدستورية في ممارسة رقابة المطابقة ورقابة الدستورية في ضوء التعديل الدستوري لسنة 2020، مجلة نوميروس الأكاديمية، مج 4، ع 1، المركز الجامعي مغنية، الجزائر، 2023، ص 8.

[2] مليكة بن راشد، بوزيد بن محمود، قرارات المحكمة الدستورية بشأن راقبة المطابقة للدستور ورقابة الدستورية، مجلة العلوم القانونية والإجتماعية، مج 9، ع 2، جوان، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، 2024، ص 1035.

النصوص التشريعية، كما أن هذه الرقابة الصـــارمة تمنع المشرع من تجاوز إختصاصه المحدد دستورا والتوسع فيه بالأخص ما تعلق فيها برقابة اللوائح الداخلية للبرلمـــان التي توضح السيـــاج الذي يتمتعفيه النواب بتمثيل الشعب والقيام بمهامهم التمثيلية ومزاولة سلطتهم التشريعية[1].

ولا نغفل عن دور رقابة المطابقة في عقلنة البرلمان بالوقوف حائلا بينه وبين استغلاله لسلطاته المخولة له بما يعيق عمل بقية السلطات، بالأخص السلطة التنفيذية لما له من إحتكاك بها لاسيما أثناء ممارسة حقه في توجيه الأسئلة واستجواب أعضاء الحكومة لتتوتر العلاقة بين السلطتين وبالتالي تباطئ وتيرة عمل المؤسسات الدستورية[2].

الفرع الثاني

أنواع رقابة مطابقة الدستورية ونطاقها

تمارس رقابة مطابقة الدستورية وفق نوعين رقابة مطابقة ســـابقة ورقابة مطابقة لاحقة لصدور القانون أما نطاقها فيتحدد بموجب القانون الأساسي في مجال محدود.

أولا: أنواع رقابة مطابقة الدستورية

أخذا النظامين القانونين الجزائري والفرنسي برقابة مطابقة الدستورية السابقة لصدور القانون وتتم خارج نطاق الخصومة الدستورية وهي رقابة اجبارية تتم وفق الإخطار الإلزامي لرئيس الجمهورية للقاضي الدستوري من أجل رقابة مطابقة القانون حيث تتصف بأنها رقابة وقائية تحقق سمو الدستـــور والأمن القانوني[3].

وعلى النقيض من ذلك فإن النظام القانوني المصري كان قد أخذ برقابة مطابقة القوانين الأساسية قبل صدورهـــا في المادة 76 من دستور 1971 ولمخالفتها لأحكام الدستور آنذاك خاصة المادة 175 التي حصرت رقابة المحكمة الدستورية بالقوانين التي تم إصدارها، ولم تأخذ إطلاقا بالرقابة السابقة فكان هناك تعارض بين المادتين ومن جهة أخرى إسناد الدستور صلاحية رقابة الدستورية إلى هيئة قضاية يفيد

---

[1] محمد عبد الرحيم حاتم، المرجع السابق، ص 65.

[2] أشرف السعيد مبارك مهنا، القيمة القانونية للائحة الداخلية للبرلمان ونطاق الرقابة الدستورية عليها (دراسة مقارنة)، مجلة الدراسات القانونية والإقتصادية، مج 10، ع 1، كلية الحقوق، جامعة مدينة السادات، مصر، 2024، ص 660.

[3] أحمد فتحى سرور، الرقابة القضائية على دستورية القوانين لاحقة أم سابقة ؟، مجلة المحكمة الدستورية العليا، ع 8، المحكمة الدستورية العليا، مصر، أكتوبر 2005. (بلا صفحة)

بأنها ستفصل في منازعة والرقابة السابقة لا يوجد فيها خصومة للفصل فيها[1]، لذا لهذه المآخذ استغنى دستور 2014 عن رقابة المطابقة السابقة وجعلها رقـــابة لاحقة تتفق مع أسلوب الرقابة المتبع في النظام القانوني المصري.

ثانيا: نطاق رقابة مطابقة الدستورية

أول نوع من النصوص التي تغطيها رقابة مطابقة الدستورية القوانين العضوية لإرتباطها الأساسي بعمل المؤسسات الدستورية والحقوق والحريات حيث نصت المادة 2/186 من تعديل دستور 2016 أن القوانين العضوية تخضع لرقابة المطابقة وتليها المادة 190 من تعديل 2020، والأمر سيـــان بالنسبة للمشرع الدستوري الفرنسي والمصري، إضافة إلى النظام الداخلي للبرلمان حيث يعد الأساس الذي يتم بناء المنظومة القانونية عليه عمليا، فرقابة مطابقته مع الدستور[2] أمر بالغ الأهمية لضمان تطابق الإجراءات التي يمر بها التشريع في صياغته مع ما يقتضيه القانون الأساسي ويفرضه لذلك إقترنت رقابتها برقابة المطابقة لما لها من إجراءات وصرامة في الممارسة، فبالرجوع إلى المجلس الدستوري ورقابته على اللوائح البرلمانية نجده يحرص على صيانة حقوق البرلمانيين في مواجهة الحكومة بضمان امتيازاتهم قبلها وفي المقابل يمنع محاولة البرلمانيين تخويل أنفسهم مزايا حرمهم الدستور منها أو الإعتراف لهم بإختصاص خارج ما منحه لهم الدستور مثل مد إختصاص لجان التحقيق والمراقبة البرلمانية أومساءلتهم الحكومة في غير الأحوال المنصوص عليها في الدستور[3].

أما في التشريع المصري بالرغم من أن اللوائح الداخلية للبرلمان تمثل أهم أنواع اللوائح بتناولها التنظيم الداخلي للهيئة التشريعية من تكوين لأجهزته وبيان لمهامه بصورة مفصلة، غير أنها قبل صدور دستور 2014 لم تكن تعد من مصاف القانون لعدم مرورها بذات المراحل المقررة لوضعه كما لا يمكن إعتبارها لائحة إجرائية لا شكلا لعدم صدورها من جهة الإدارة ولا موضوعا لأنها لا تتعلق بمواضيع إدارية بل هي عمل برلماني يفلت من دائرة رقابة المحكمة الدستورية العليا رغم كونها حجر الزاوية الذي توضع

---

[1] عاطف البنا، الرقابة القضائية السابقة على دستورية القوانين هل تتفق مع نظامنا الدستوري والقانوني والقضائي؟، مجلة المحكمة الدستورية العليا، ع 8، أكتوبر، المحكمة الدستورية العليا، مصر، 2005. (بلا صفحة)

[2] جمال رواب، إختصاصات المحكمة الدستورية في مجال راقبة الدستورية ورقابة المطابقة، مجلة المحكمة الدستورية، مج 9، ع 2، المحكمة الدستورية، الجزائر، 2021، ص 175.

[3] عبد العزيز محمد سالمان، الرقابة الدستورية على اللائحة البرلمانية، مجلة المحكمة الدستورية العليا، ع 21، أبريل، المحكمة الدستورية العليا، مصر، 2012. (بلا صفحة)

القواعد القانونية تأسيسا عليه ومن غير المعقول عدم شملها برقابة القضاء الدستوري[1].

على ضوء الإنتقادات التي وجهها الفقه المصري بشأنها منح الدستور المصري لسنة 2014 في مادته 118 مجلس النواب حق وضع لائحته الداخلية لتنظيم عمله وكيفية ممارسة اختصاصاته المحافظة على النظام داخله مع جعلها تصدر بموجب قانون ليتم الرقابة على دستوريتها أمام المحكمة الدستورية العليا غير أن هذه المادة لم تجعلها من ضمن المواضيع التي جاءت في نظيرتها المادة 121 في شأن القوانين الأساسية بالرغم من أهميتها، ولكون الرقابة المعتمدة رقابة لاحقة فإن رقابة اللوائح البرلمانية أمام القاضي الدستوري المصري تتم بعد صدورها عكس ما ذهب إليه المؤسس الدستوري الجزائري والفرنسي.

الفرع الثالث

أثر رقابة مطابقة الدستورية على حماية الحقوق والحريات في الأنظمة القانونية المقارنة

تتكفل رقابة المطابقة بفحص دستورية القوانين قبل إصدارها بما يحمي الحقوق والحريات ويقيها من الإنتهاك بالأخص في الميادين التي يصعب معها إزالة أثرها الماس بها كقانون الانتخابات وتشكيل الأحزاب السياسية والنظام الداخلي لغرفتي البرلمان حيث تأثر مخالفتها للدستور على المراكز القانونية التي أنشأت بموجبها وتجعل من الصعب تجنب نتائجها نتيجة عدم تراجع دور السلطة المختصة بالتشريع في الإضطلاع بواجباتها وإغفالها لجوانب المخالفة الدستورية فيما ينشأ عنها من نصوص[2]، ولهذه الأسباب حرص القاضي الدستوري الجزائري والفرنسي أيضا على جعلها تمر برقابة المطابقة قبل صدورها مثل رقابة مطابقة القانون العضوي الذي يحدد إجراءات وكيفيات الإخطار والإحالة المتبعة أمام المحكمة الدستورية للدستور[3]، وكذا القانـــون العضوي الذي يحدد طرق انتخاب أعضـــاء المجلس الأعلى للقضاء

---

[1] حيدر سامي رشيد، رشا شاكر حامد، التنظيم القانوني للرقابة الدستورية على الأنظمة والتعليمات –دراسة مقارنة–، مجلة أوروك لعلوم الإنسانية، مج 15، ع 1، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة المثنى، العراق، 2022، ص 678.

[2] Mohamed Mounir HASSANI, CONSTITUTIONAL PROTECTION OF FUNDAMENTAL RIGHTS IN THE ALGERIAN CONSTITUTIONAL SYSTEM, Voix de la Loi, V 6, N 1, Université de Khemis Miliana, Algeria, 2019, p 233.

[3] قرار رقم 04/ق. م. د/ ر م د/ 22، المؤرخ في 29 ذي القعدة 1443، الموافق لـ 29 يونيو 2022، يتعلق بمراقبة مطابقة القانون العضوي الذي يحدد إجراءات وكيفيات الإخطار والإحالة المتبعة أمام المحكمة الدستورية للدستور، ج.ر.ج.ج، ع 51، الصادرة في 2 محرم 1444، الموافق لـ 31 يوليو 2022، ص 5.

وقواعد تنظيمه وعمله بإعتباره هيئة تكفل إستقلالية القاضي الذي يؤثر على حماية الحقوق والحريات[1].

كما تبنى المجلس الدستوري الفرنسي رقابة المطابقة من خلال رقابة مطـــابقة القانــون العضوي المتعلق بتأجيل التجديد العام لأعضاء الكونغرس والجمعيات الإقليمية في كاليدونيا الجديدة [2]، أيضا رأيه بالمطابقة الجزئية للقانون العضوي المتعلق بفتح وتحديث ومسؤولية القضاء[3]، ورقابته على قانون مساعدة أي شخص يعتبر نفسه ضحية تمييز في تحديد الإجراءات المناسبة لقضيته بالأخص الأشخاص المبلغين عن المخالفات والأشخاص المحميين بموجب إجراءات الإبلاغ عن المخالفات معرضين لخطر التمييز من قِبَل الجهة التي يُقدّم البلاغ ضدها، بتقديم المشورة لهم والدفاع عن حقوقهم وحقوق بموجب إجـــراءات الإبلاغ عن المخالفات [4]، وسارت المحكمة الدستورية العليا أيضا على هذا المنوال لكنها على خلافهما جعلتها رقابة بعدية لا قبلية ومن أمثلتها حكمها بعدم دستورية 34 لسنة 1984 بشأن تعديل بعض أحكام قانون العقوبات[5]، إضافة إلى حكمها بعدم دستورية المادة 104 من قانون مجلس الدولة الصـــادر بقرار رئيس الجمهورية بالقانون 47 لسنة 1972 المستبدلة بالقانون رقم 50 لسنة 1973 لتمييزها غير المبرر لأعضاء المحكمة الإدارية العليا ومخالفة مبدأ المساواة[6].

نتوصل إلى أن رقابة المطابقة جزء من رقابة الدستورية وأنهما رقابتين مختلفتين من حيث نطاقها والذي يقصد به أن رقابة الدستورية تنطبق على القوانين العادية والأوامر التي تصب في مجالهـــا إضافة إلى التنظيمات والمعاهدات الدولية، بينما تستهدف رقابة المطـــابقة القوانين العضوية والأنظمة الداخلية

---

[1] قرار رقم 03/ق. م. د/ ر م د/ 22، المؤرخ في 23 شوال 1443، الموافق لـ 24 مايو 2022، يتعلق بمراقبة مطابقة القانون العضوي الذي يحدد طرق انتخاب أعضاء المجلس الأعلى للقضاء وقواعد تنظيمه وعمله، للدستور، ج.ر.ج.ج، ع 44، الصادرة في 27 ذو القعدة 1444، الموافق لـ 27 يونيو 2022، ص 5.

[2] Décision n 2024-864 DC, Conseil constitutionnel, du 11 avril 2024, Loi organique portant report du renouvellement général des membres du congrès et des assemblées de province de la Nouvelle-Calédonie, Vu le 12/08/2025, à 14:56, Disponible sur lien https://www.conseil-constitutionnel.fr/decision/2024/2024864DC.htm

[3] Décision n 2023-856 DC, Conseil constitutionnel, du 16 novembre 2023, Loi organique relative à l'ouverture, à la modernisation et à la responsabilité du corps judiciaire, Vu le 12/08/2025, à 15 :05, Disponible sur lien https://www.conseil-constitutionnel.fr/decision/2023/2023856DC.htm

[4] Décision n 2022-838 DC, Conseil constitutionnel, du 17 mars 2022, Loi organique visant à renforcer le rôle du Défenseur des droits en matière de signalement d'alerte, Vu le 12/08/2025, à 15 :15, Disponible sur lien https://www.conseil-constitutionnel.fr/decision/2022/2022838DC.htm

[5] حكم المحكمة الدستورية العليا، القضية رقم 17 ، لسنة 28 قضائية دستورية، ج.ر.م، ع 42 (مكرر)، الصادرة في 22 أكتوبر 2018، ص 3.

[6] حكم المحكمة الدستورية العليا، القضية رقم 125، لسنة 35 قضائية دستورية، الجلسة المنعقدة في 3 نوفمبر 2018.

لغرفتي البرلمان فالأوامر التـــي تكون في مجال القوانين العضوية هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى يتضح من التطبيقات العملية للقاضي الدستوري لهما خصوصية في إعمال رقابة المطابقة التي يتم فيها رقابة النص كاملا حتى عنوانه موضوعه طريقة تنظيم المواد من حيث ورودها[1].

كمثال على رقابة القاضي الدستوري الجزائري للقانون العضوي الخاص بالقانون الأساسي للقضاء حال ضمه لقانونين عضويين في نص واحد إعتبارا أن القانون العضوي موضوع الإخطار ورد تحت عنوان " القانون الأساسي للقضاء"، حيث جاء فيه القانون الأساسي للقضاء وكذا الأحكام المتعلقة بتشكيل المجلس الأعلى للقضاء وعمله وصلاحياته الأخرى حيث أن الدستور فصل بينهما لذا عد هذا النص غير مطابق للدستور [2]، بينما رقابة الدستور تقتصر فيها رقابة القاضـــي الدستوري في المادة أو المواد محل الإخطار ولا يجوز له الإنتقال برقابته لأخرى إلا في حالات تبرر موقفه والذي غالبا ما يتعلق بالإرتباط اللازم بين المواد المانع لفصل رقابتها بمعزل عن الأخرى[3]، وقد وردت هذه الممـــارسة بمناسبة رقابة القانون 22/91 المتضمن القانون الأساسي للنائب أين صرح بدستورية المواد غير المذكور في حكمه[4].

كما تختلف رقابة الدستورية عن رقابة المطابقة من حيث طبيعتها بعيدا عن طبيعة الجهـــات المختصة بأدائها حيث أن رقابة المطابقة تقترب من الرقابة السياسية لعلتين تتمثل الأولى في كونها رقابة

---

[1] بومدين محمد، المعايير الموضوعية للتمييز بين رقابة المطابقة ورقابة الدستورية ورقابة الدفع بعدم الدستورية وفقا للتعديل الدستوري 2016، مجلة القانون الدستوري والمؤسسات السياسية، مج 4، ع 1، جوان، الجزائر، 2020، ص 18.

[2] رأي رقم 13/ر. ق ع/ م د/ 2، المؤرخ في 11 رمضان 1423، الموافق لـ 16 نوفمبر 2022، يتعلق مطابقة القانون العضوي المتضمن القانون الأساسي للقضاء للدستور، الموقع الرسمي للمحكمة الدستورية، تاريخ الإطلاع 2025/08/12، على الساعة 16:23، على الرابط الإلكتورني

https://cour-constitutionnelle.dz/ar/2021/03/24/%d8%a7%d9%84%d9%80%d9%81%d9%87%d9%80%d8%b1%d8%b3-2002/#1617548913760-22f732c4-09e9

[3] بومدين محمد، المعايير الموضوعية للتمييز بين رقابة المطابقة ورقابة الدستورية ورقابة الدفع بعدم الدستورية وفقا للتعديل الدستوري 2016، المرجع السابق، ص 19.

[4] قرار رقم 2– ق – ق – م.د – 89، المؤرخ في 28 محرم 1410، الموافق لـ 30 غشت 1989، يتعلق بالقانون الأساسي للنائب، الموقع الرسمي للمحكمة الدستورية، تاريخ الإطلاع 2025/8/12، على الساعة 16:55، على الرابط الإلكتروني

https://cour-constitutionnelle.dz/ar/2021/11/01/%D8%B1%D9%82%D8%A7%D8%A8%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D8%B3%D8%AA%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D9%88-%D8%B1%D9%82%D8%A7%D8%A8%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B7%D8%A7%D8%A8%D9%82%D8%A9-1989/#1639921331762-475543b6-9df0

سابقة وقائية تحمي النصـــوص القانونية من العوار الدستوري قبل صدورها والعلة الثانية تتمثل في الأثر المترتب عنها المنصب على الإمتناع عن إصدار القانون يسعى القاضي الدستوري بواسطته للوقاية من طرح قوانين[1] مخالفة للدستور وتحصينها ضد الرقابة مستقبلا إلا في حالات ضيقة، بينما رقابة الدستورية يصعب تحديد طبيعتها على أساس وقت أدائها فهو يتمايز بين القوانين التي تكون محلا لها قبل إصدارها والمعاهدات الدولية قبل إصدارها، فالتنظيمات التي توجب الإخطار برقابتها في ظرف شهر من صدورها بما يعني أنها تحتمل أن تكون قبلية أو بعدية ليحدد الأثر الناتج عنها طبيعتها القضائية حيث أنه النص محل إخطارها يتم إلغاؤه في حال مخالفته للدستور، ولدعم هذا الطرح فالجهات المختصة بإخطار القاضي الدستوري تتراوح بين جهات سياسية وأخرى قضائية والأشخاص المسموح لهم الدفع بعدم الدستورية حسب المادتين 193 و195 من الدستور في حين يحتكر رئيس الجمهورية إخطار المحكمة في رقابة المطابقة.

إن التمييز بينهما يتيح إستنباط تقديرهما، لنجد أن رقابة المطابقة تقي الحقوق والحريات من مغبة النصوص المخالفة للدستور مسبقا بضمانها لاستقرارها، والأهم أنها رقابة تتطابق مع الدستور نصا وروحا وهي وجوبية لا تترك مجالا للاختيار في تطبيقها الأمر الذي يدعونا للقول أن جميع التشريعات الخاضعة لها تكون مطابقة للدستور بمجرد صدورها غير أنها لا تمنح القاضي الدستوري القدرة للإحاطة بجميع جوانب النص القانوني بالأخص أن رقابتها تبقى مجردة لأنها توضع بناءا على نصوص دستورية موجودة ورأيا استشرافية معينة حيث أن الواقع التطبيقي قد يصادف أوضاع لم يتم التطرق لها بما يجعلها منتهكة للدستور تحتاج إلغائها مما ينعكس على إستقرار المنظومة القانونية والحقوق والحريات معا.

والعكس من ذلك تتفـــادى رقابة الدستورية عدم إعطاء القاضـــي الدستوري إطلالة على الجانب التطبيقي للتشريعات، لكنها مع ذلك مرهـــونة باختيار سلطات الإخطار التي قد تتخلف عن ممـــارسة صلاحياتها بإخطار المحكمة الدستورية لتفلت نصوص غير دستورية من الرقابة، وتبقى سارية المفعول لتوسع من دائرة تأثيرها وأمد خطورتها على الحقوق والحريات مع الأخذ بطبيعتها المرنة التي تتطرق إلى المواد محل الإخطار فقط ولا تتجاوزها لأخرى بعكس رقابة المطابقة التي تشمل النص كاملا.

ليتضح أن سواء رقابة الدستورية أو رقابة المطابقة يحملان من الايجابيات والسلبيات ما يعيبهما ويغطي على نقائص بعضهما في آن واحد وحتى إن جمعنا مواطن القوة فيهما كأن تكون جميع النصوص القانونية لازمة لرقابتها وتطبق عليها رقابة مشددة بعد صدورها فإن هذا الاحتمال سيثقل كاهل جهاز

---

[1] أسماء حقاس، الطاهر غيلاني، مستقبل الرقابة على دستورية القوانين – المحكمة الدستورية الجزائرية نموذجا–، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، مج 8، ع 1، جامعة خنشلة، الجزائر، 2021، ص 220.

القضاء الدستوري لكثرة النصوص القانونية واجبة الرقابة يزيد عليه تأخر البت في مطابقتهـــا لتعطيل مصالح السلطات والأشخاص عن أدائها ليظل الحل الأمثل هو الممارسة الحقة لسلطة الإخطـــار لتغطية أكبر عدد من القوانين المشوبة بعيب عدم الدستورية حسب رأيا تقديرية ذات كفاءة.

المطلب الثالث

جهات إختصاص رقابة الدستورية ورقابة مطابقة الدستورية

يمنح إختصاص ممارسة رقابة الدستورية ورقابة المطابقة على دستورية القوانين إلى هيئات محددة يمكن أن تمارسها جهات القضاء داخل الدولة أو تعود فيها سلطة الرقابة إلى هيئة واحدة محددة بموجب الدستور، وفي الأنظمة القانونية المقارنة محل الدراسة منحت لهيئات مركزية ممثلة في المحكمة الدستورية خلفا للمجلس الدستوري في الجزائر (أولا)، أما في فرنسا فقد خص بها المجلس الدستوري (ثانيا) بينما نسبت صلاحية الرقابة إلى المحكمة الدستورية العليا في مصر (ثالثا).

الفرع الأول

المحكمة الدستورية في الجزائر

أتى التعديل الدستوري بتغييرات كثيرة مست جهاز القضاء الدستوري بتغيير الهيئة المكلفة بالرقابة على دستورية القوانين مما أثار التســـاؤل عن سبب تغيير الهيئة المختصة بالرقابة على دستورية القوانين وهل التغيير شمل الإسم فقط ليكون مفرغا من محتواه أم كان أعمق من ذلك ؟

وعليه يتوجب البحث عن أسباب التأسيس للمحكمة الدستورية (أولا) ومواضع الاختلاف بينها وبين المجلس الدستوري (ثانيا) فإختصاصتها وطرق إخطارها (ثالثا).

أولا: مبررات الإعتراف للمحكمة الدستورية برقابة دستورية القوانين

تقضي دولة القانون وجوب توفر جهة مختصة برقابة دستورية القوانين ما جعل الأنظمة الدستورية المقارنة تعمل بإطراد للتأسيس لها، والأمر نفسه بالنسبة للجزائر التي عمدت منذ أول دستور لها لإنشـــاء المجلس الدستوري كجهة رقابة على دستورية القوانين إلى غاية تعديل 2020 بتأسيسه للمحكمة الدستورية.

أ- مبررات الإعتراف للمحكمة الدستورية برقابة دستورية القوانين

يمكن اعتبار مطالبة الباحثين القانونيين[1] بضرورة إحداث إصـــــلاح دستوري يمس هذه الهيئة الرقابية وإحاطتها بص6لاحيات تكفل لها تفادي الوقوع في الأزمات السياسية مستقبلا [2]، كما وتتجلى في الأسباب المعروضة بمشـــروع تعديل دستور 2020 بوجوب التكفل بالمطالب الشعبية لحماية الحقـــوق وحريات الأفراد وكذا تحقيق التوازن بين سلطات الدولة واستقلال القضاء[3].

كما لعب تأثر المؤسس الدستوري بالأنظمة الدستورية المقارنة دورا مهما في عملية التحول هذه أين سبق للدستور التونسي [4]2014 قبل آخر تعديل له سنة 2022 بجعل محكمة دستورية بديلة للمجلس الدستوري في تولي رقابة القضاء الدستوري، وإذا تعمقنا أكثر نجد أن معظم الدول التي إتبعت النـــموذج الفرنسي وولت المجالس الدستورية مهمة رقابة الدستورية قد تراجع عددها لتضاءل فعالية هذه المجالس في تأدية مهامها وضمان دولة القانون فأضحى لا يطبق إلا في فرنسا وبعض الدول الأوربية[5] حتى أن المجلس الدستوري الفرنسي نفسه أصبح يحاول إضافة صلاحيات تغطي على النقص الذي شابه ومثال ذلك التعديل الدستوري الفرنسي سنة 2008 الذي أدخل الدفع بعدم الدستورية كأسلوب جديد للطعن في دستورية النصوص القانونية، إضافة إلى ذلك تشجيع تقارير الخبراء المنتمين إلى اللجنة الأوربية لتطبيق الديمقراطية بواسطة القانون لإسناد رقابة دستورية القوانين إلى محاكم دستورية لفعاليتها في تأدية ما أوكل

---

[1] نوال لصلج، من المجلس الدستوري إلى المحكمة الدستورية في الجزائر: تغيير في المسميات أم تأسيس لقضاء دستوري فعال؟، أكاديمية القضاء الدستوري، المنظمة العربية للقضاء الدستوري، الدورة الثامنة، 2024، ص 3، تاريخ الإطلاع 2025/05/13، على الساعة 15:22، على الرابط الإلكتروني https://aacl-mena.org/publication-entry.php?pID=66

[2] براهيم تاج، دسترة المحكمة الدستورية كبديل للمجلس الدستوري في الجزائر خطوة جديدة لتفعيل الرقابة على دستورية القوانين ومبدأ الفصل بين السلطات، مجلة الصدى للدراسات القانونية والسياسية، مج 2، ع 4، ديسمبر، جامعة خميس مليانة، الجزائر، 2020، ص 439.

[3] نوال لصلج، من المجلس الدستوري إلى المحكمة الدستورية في الجزائر: تغيير في المسميات أم تأسيس لقضاء دستوري فعال؟، المرجع السابق، ص 3.

[4] الفصل 125، دستور الجمهورية التونسية الصادر في 26 ذي الحجة 1443 الموافق لـ 25 جويلية 2022، الرائد الرسمي، ع 91، الصادر في 18 أوت 2022، ص 36.

[5] سميرة عتوتة، جميلة دوار، المستجد في مجال آلـــي تحريك الرقابة على دستورية القوانين على ضـــوء الإصلاحـــات الدستورية الجزائرية لسنة 2020، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، مج 8، ع 2، جامعة خنشلة، الجزائر، 2021، ص 440.

إليها من إختصاصات في مواجهة المجالس الدستورية[1].

كما أن صلاحية رقابة توافق القوانين مع الدستور لا تمنح إلا لصاحب الإختصاص الفني ذو الملكة المعرفية بالدستور والمنظومة القانونية إضافة إلى الدراية بإختصاصات السلطات داخل الدولة من أجل إسقاطها على النصوص القانونية ومن ثم معرفة تجاوزها للدستور من عدمه [2]، وعلى إعتبار أن المجالس الدستورية في الغالب يخضع تولي الأعضاء فيها لمهامهم لأسلوب التعيين خارج الوظائف القانونية بخلاف المحاكم التي تقوم تشكيلتها على القضاة بصفة صرفة، الأمر الذي ينعكس على عمق ورجاحة القرارات المتخذة عنها من حيث التكوين القانونية من جهة واستقلال قرارهم من جهة أخرى، فلا يوجد ما يكفل عدم حياد أعضاء المجالس الدستورية عن أداء مهامهم والتأثر بالانتماءات السياسية إذا كان عضوا ممثلا للسلطة التشريعية أو حاملا لولاء الجهة التي عينته إذا تقلد وظيفته بناءا على تعيين من رأس السلطة التنفيذية[3]، فضلا على أن جهاز القضاء هو الحامي للحقوق والحريات، فنجده يسهر على تطبيق وتفسير القوانين لذلك فإن تمتعه بالاستقلال وتحرره من الضغوط الخاجية له من الأهمية ما يجعل المؤسس الدستوري ينص على استقلاله في مواد الدستور إضافة إلى مبدأ الفصل بين السلطات[4].

ثانيا: تنظيم المحكمة الدستورية

جسد المرسوم الرئاسي 442/20 مطالب تنادي بالتغيير بالأخص في مجال القضاء الدستوري ومن مظاهرها التغييرات التي مست تشكيلة المحكمة الدستورية وشروط عضويتها مرورا إلى حقوق وحريات أعضائها وصولا إلى ضمانات ممارسة مهامهم الدستورية بحيادية واستقلالية تامة.

أ- هيكلة المحكمة الدستورية

أبقى المؤسس الدستوري على عدد أعضاء المحكمة الدستورية المقدر ب 12 عضوا كما كان في المجلس الدستوري والتغيير الذي لحقه مس شروط عضويتهم ومدتها.

1- تشكيلة المحكمة الدستورية

تتكون بموجب المادة 186 من الدستور من 12 عضوا نصفها من الأساتذة الجامعيين والنصف

---

[1] سميرة عتوتة، جميلة دوار، المرجع السابق، ص 439.

[2] زيد أحمد توفيق زيد الكيلاني، الطعن في دستورية القوانين " دراسة مقارنة "، مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير، تخصص قانون عام، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2012، ص 16.

[3] أسماء حقاس، الطاهر غيلاني، المرجع السابق، ص 212.

[4] دينيس لويد، ترجمة سليم الصويص، فكرة القانون، عالم المعرفة، الكويت، 1990، ص 235.

الآخر يتشارك فيه السلطة التنفيذية والسلطة القضـــائية بين الإنتخاب والتعيين بإعطاء الأفضلية للأولى حيث يبرز الإقصـــاء الصريح للسلطة التشريعية في تشكيلتها، ويرجح سحب أحقية الإنتماء إلى عضوية المحكمة من الطائفة السياسية إبعادها عن الانتماءات الحزبية ودعما لاستقلالها ولأن هذه السلطة هـــي الجهة الأصلية المنوط بها إختصاص التشريع رغم أن رئيس الجمهورية هو الآخر يمثل سلطة مماثلة لها ويشرع هو الآخر في حدود ما سمح به الدستور[1]، بما لا يجعله استثناء من هذا الإستبعـــاد ويستدل أن المادة 185 من الدستور لم تحدد طبيعة المحكمة وإنما وصفتها بأنها مؤسسة مستقلة أي ليست بقضائية رغم أن هذا لا ينف أن المحكمة الدستورية بموجب هذه الأخيرة سلطة مستقلة بمعنى أنه يجب فصلها عن بقية السلطات بالأخص أنها تضبط سير المؤسسات ونشاط السلطات العامة.

ينفرد رئيس الجمهورية بتعيين 4 أعضاء للمحكمة من بينهم الرئيس، وفي حالة حدوث مانع دائم أو وفاة أو استقالة رئيسها تجتمع المحكمة برئاسة العضو الأكبر سنا بالنيابة إلـــى غاية تعيين رئيس جديد وهذا أمر يظهر محاولة الابتعاد عن الخضوع لجهة التعيين[2] لتختار المحكمة العليا ومجلس الدولة عضوا واحدا من بين أعضائهما عن كل منها بطريق الانتخاب بعد أن كان نصيبهما في المجلس عضوين لكل واحد لتتم المحكمة الدستورية عدد أعضائها ب6 أساتذة في القانون الدستوري يتولون وظائفهم عن طريق الانتخاب وقد تركت شروط انتخابهم لرئيس الجمهورية لتحديدها وفي هذا أيضا تظهر أفضليته حتى في المحكمة الدستورية، لكن يمكن القول أن الانتخاب يقلل من تأثيره عليها، وتتجلى مظاهر الإصلاح الذي لحق جهاز القضاء الدستوري في شروط عضوية المحكمة الدستورية التي أقرتها المادة 187 وهي:

- الشروط العامة الواجب توافرها في جميع أعضاء المحكمة الدستورية

عددت أحكام الدستور شروط الإلتحاق بالمحكمة الدستورية اللازم تحققها في جميع الأعضاء وفي ذات الوقـت خصت رئـيسها وأساتذة القانون الدستوري ببعض الشـروط الإضافية حيث تتكون الأولى من:

- شرط السن

إقترنت العضوية في المجلس الدستوري ببلوغ سن 40 سنة كاملة يوم الانتخاب أو التعيين ورفعت في عضوية المحكمة إلى 50 سنة تامة حيث يتماشى هذا السن مع الخبرة المهنية المطلوبة والكفاءة التي

---

[1] نسيمة قادري، عن دور البرلمانيين في مجال الرقابة على دستورية القوانين: أية فعالية ؟، مجلة معارف، مج 18، ع 1، جوان، الجزائر، 2023، ص 66.

[2] المادة 6، النظام الداخلي للمحكمة الدستورية، ج.ر.ج.ج، ع 72، الصادرة في 18 ربيع الثاني 1444، الموافق لـ 13 نوفمبر 2022، ص 5.

ترتبط بدرجة الأستــاذية أو الوظائف العليا في الدولة [1]، حيث يتيح للعضو إكتساب أكبر قدر من المعرفة والخبرة القانونية ورجاحة الفكر في التعامل مع النصوص القانونية.

– شرط الخبرة المهنية

رفعت مدة الخبرة المهنية اللازم إحترامها في تكوين المحكمة الدستورية إلى 20 سنة كحد أدنى بعد أن كانت في المجلس 15 سنة على الأقل في التعليم العالي في العلوم القانونية أو القضاء أو مهنة المحاماة لدى المحكمة العليا أو مجلس الدولة أو في وظيفة عليــا في الدولة، أما حاليا فربطت الخبرة المهنية بمجال القانون مع الاستفادة من تكوين في القانون الدستوري الذي لم تحدد ماهيته وكيفية إثباته، فإن كان سهل الإدراك بالنسبة لفئة الأساتذة الجامعيين فيصعب طرحه للبقية، إضافة إلى حذف الوظائف العليا في الدولة بما يدعم مركز المحكمة وفاعلية مهامها بتمحور الخبرة في نطاق القانون وأكثر تحديدا القانون الدستوري، فإذا توافر لدى القضاة المنتخبين كفاءة التعامل مع الوقائع القانونية وإسقاط النصوص التشريعية عليها فإن حصر التخصص في القانون الدستوري يعزز التعامل مع أحكام الدستور.

وقد أبدت المحكمة الدستورية رأيا تفسر فيه كيفية إحتســاب مدة 20 سنة خبرة بأنها المدة التي يقضيها الأستاذ في ممارسة نشاط التدريس فعليا دون تلك التي تتعلق بأداء المهام الإدارية بمؤسسات التعليم العالي ولأن الأخذ بالأولى بمعزل عن الثانية من شأنه المساس بمبدأ المساواة بين المترشحين فإن هذه المدة تعني الفترة التي قضاها الأستاذ في مزاولة التدريس فعليا على أن يتوقف الأستاذ المترشح عن تولي المناصب الإدارية بمجرد قبول ملف ترشحه[2].

– التمتع بالحقوق المدنية والسياسية وألا يكون قد حكم عليه بعقوبة سالبة للحرية

ذكر المؤسس الدستوري شرط التمتع بالحقوق المدنية والسياسية وعدم التعرض لعقوبة سالبة للحرية أول مرة في ضوابط الالتحاق بعضوية هيئة القضاء الدستوري بالرغم من أنها شرط محترم موجود ضمنا لتولي الوظائف في الدولة حيث يعد من البديهي أن يتمتع القاضي الدستوري بالصفات التي تأهله

---

[1] Khaled serbah, faredj elhossyne, THE identity OF THE CONSTITUTIONAL JUDICIARY IN THE ALGERIAN MODEL IN THE LIGHT of the Admendments to the 2020 Constitution, Russian Law Journal, V 12, N 02, Law Faculty, Moscow State Lomonosov University, Russia, 2024, p 2273.

[2] رأي رقم 02 / ر . م . د/ت. د /24 ، سالف الذكر.

لوظيفة سامية بما يظهر صلاحه وأنه أهل لمزاولتها[1].

- عدم الإنتماء الحزبي

تشجيعا للطابع القضائي للمحكمة الدستورية واستقلالها فرضت المادة 187 من الدستور على أعضائها عدم الانتماء الحزبي، غير أنه شرط غير محدد النطاق لا يعرف إن كان يمتد لما يسبق تولي العضوية أو بعدها لكن قد تميل الكفة للإحتمال الأول لكون المـــادة في فقرتها الأخيرة فرضت على الأعضاء التوقف عن ممارسة أية عضوية أو وظيفة أو تكليف أو مهمة أو نشاط آخريين أو أي مهنة حرة، كما أنه ليس مضبوطا بدقة فإن كان محققا في أعضاء منتمين سابقا للجهاز القضائي بحكم إعتباره أحد الالتزامات المفروضة على القاضي فهو صعب التحقيق بالنسبة للبقية[2].

- الشروط الخاصة المتعلقة برئيس المحكمة الدستورية وأساتذة القانون الدستوري

لا تقتصر الشروط الواجب توافرها في رئيس المحكمة الدستورية على ما جاءت به المادة 187 وإنما تمتد إلى ما تضمنته المادة 87 من شروط انتخاب رئيس الجمهورية باستثناء شرط السن الذي يسري عليه ما حدد في الأولى، ويبرر ذلك بمكانة رئيس المحكمة في النظام القانوني الجزائري، حيث يمكنه أن يستخلف رئيس الجمهورية في تولي مهامه في حالة مزامنة استقالته أو وفاته بشغور منصب رئيس مجلس الأمة وثبوت ذلك من طرف المحكمة الدستورية يتولى رئيسها مهام رئيس الدولة[3]، لكن رغم ذلك كان من الممكن للمشرع الدستوري أن يترك تعيين رئيس المحكمة وفق الانتخاب من طرف أعضائها لرفع يد رئيس الجمهورية عنها تعزيزا لاستقلالها وحيادها كما سار عليه المؤسس الدستوري التونسي[4] بالأخص أن أحكام الدستور حدد مدة توليه لوظيفته المؤقتة بتسعين يوما كحد أقصى قابلة للتجديد مرة واحدة بعد أخذ رأي المحكمة الدستورية مع إحاطته بالعديد من القيود التي تحد من سلطاته خلال هذه الفترة المرحلية.

وقد أفرد المرسوم الرئاسي 304/21 في مادته 9 شروط أخرى لانتخاب أساتذة القانون الدستوري

---

[1] بن سالم فرحات، بالخير دراجي، قراءة في تحول المؤسس الدستـــــوري الجزائري من المجلس الدستـــوري إلى المحكمة الدستورية في ظل التعديل الدستوري لسنة 2020، المجلة الدولية للبحوث القانونية والسياسية، مج 7، ع 1، الجزائر، ماي 2023، ص 573.

[2] ليندة أونيسي، المحكمة الدستورية في الجزائر: دراسة في التشكيلة والإختصاص، مجلة الإجتهاد القضائي، مج 13، ع 4، مخبر أثر الإجتهاد القضائي على حركة التشريع، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2021، ص 111.

[3] المادة 94، المرسوم الرئاسي رقم 442/20، سالف الذكر.

[4] الفصل 109، الدستور التونسي، سالف الذكر.

كأعضاء بالمحكمة[1] أولها وأهمها أن يكون المترشح برتبة أستاذ حيث تعد هذه الرتبة مناسبة جدا وتتماشى مع أهمية العضوية وأن يكون أستاذا في القانون الدستوري لمدة خمس سنوات على الأقل وله مساهمات علمية في هذا المجال بالنسبة للشق الأول المتعلق بالمدة يحتمل فرضين فالحاصل على رتبة أستاذ في القانون الدستوري قد يكون كذلك بحكم تخصصه أي شهادته الجامعية في الماجستير أو الدكتوراه كما قد نجد أساتذة آخرين بتخصصات أخرى قاموا بتدريس مادة القانون الدستوري ولهم فيها أعمال علمية وهم أيضا يمكنهم الترشح لعضوية المحكمة الدستورية، لذا فإن اشتراط مدة 5 سنوات في القانون الدستوري لا يفي حق هذه المنزلة [2] بل يجب أن يكون الشرط الأساسي هو التخصص لأن هؤلاء يكون لهم أمد بحث طويل في القانون الدستوري مقارنة بالأساتذة الآخرين ويتضح ذلك بدقة في الأعمال المتخصصة إذ أن هذه الأخير ستكون من بين شروط التحصل على درجة الأستاذية.

وفي قراءة أخرى للمادة سالفة الذكر نكتشف أنها لم تبين كيفية احتساب مدة 05 سنوات خبرة في القانون الدستوري حول ما إذا كانت تحتسب من ضمن سنوات الخبرة العشرين أو تزيد عليها لتصبح 25 سنة مجوعتين، وأن يكون الأستاذ في حالة نشاط وقت الترشح فلا يكون متقاعدا أو منقطعا لإنتداب أو عطلة مرضية طويلة الأمد خلال هذه الفترة[3] وهذه نقطة فارقة بين القاضي الدستوري الجزائري والمصري فالثاني يحق للأساتذة السابقين بتوافر بقية الشروط أن يترشحوا لعضوية المحكمة، وألا يكون الأستـــاذ منتميا إلى أي حزب سياسي على الأقل في السنوات الثلاث السابقة لإنتخابه.

2- مدة العضوية في المحكمة الدستورية

تبدأ لحظة أدائهم اليمين بالصيغة الواردة في المادة 186 أمام الرئيس الأول للمحكمة العليا بعد أن كان أمام رئيس الجمهورية، بما يسلط الضوء على محاولة المؤسس الدستوري تأكيد استقلاليتهـــا لكن التساؤل يطرح عن سبب اختيار المحكمة العليا لأداء القسم عوض مجلس الدولة رغم أنهما يحظيان بذات

---

[1] المادة 9، المرسوم الرئاسي رقم 304/21، المؤرخ في 25 ذي الحجة 1442، الموافق لـ 4 غشت 2021، يحدد شروط وكيفيات إنتخاب أساتذة القانون الدستوري، أعضاء في المحكمة الدستورية، ج.ر.ج.ج، ع 60، الصادرة في 26 ذي الحجة 1442، الموافق لـ 5 غشت 2021، ص 6.

[2] فريد دبوش، شرط الكفاءة القانونية لتولي العضوية في المحكمة الدستورية: بين شرط الخبرة في القانون والتخصص في القانون الدستوري، ملتقى وطني حول مستجدات التعديل الدستوري لسنة 2020 المتعلقة بالرقابة على دستورية القوانين ، كلية الحقوق، جامعة الجزائر 1، الجزائر،7 ماي 2023، ص 71.

[3] كارون محمد أروقي، النظام القانوني لإنتخاب أساتذة القانون الدستوري أعضاء في المحكمة الدستورية (قراءة في المرسوم الرئاسي 304/21)، ملتقى وطني حول مستجدات التعديل الدستوري لسنة 2020 المتعلقة بالرقابة على دستورية القوانين، كلية الحقوق، جامعة الجزائر 1، الجزائر، 7 ماي 2023، ص 25.

المكانة في الهرم القضائي بصورة متوازية مما يجعل محكمة التنازع حل وسط لتأدية اليمين أمامها [1]، وبالرجوع إلى مضمون المادة 188 من الدستور نجد العضوية في المحكمة تدوم 6 سنوات مرة واحدة لكل الأعضاء على أن يجدد نصفها كل ثلاثة سنوات باستثناء رئيسها الذي ينهي عهدته المقدرة بستة سنوات من تعيينه بما يرسي قيم الديمقراطية وروح التداول في أهم جهاز دستوري إضافة إلى أن التجديد النصفي لأعضائها تنظمة المحكمة الدستورية في نظامها الداخلي.

تنتهي عضوية المحكمة الدستورية طبيعيا بإنتهاء مدتها أو بوفاة العضو أو كما ذكرت المادة 21 من النظام الداخلي للمحكمة عندما يسجل أن العضو أخل إخلالا خطيرا بواجباته تطلب المحكمة منه تقديم استقالته وفي حالة رفضه تجتمع وجوبا لتفصل بأغلبية أعضائها في قضيته دون حضوره.

ب- حقوق وواجبات أعضاء المحكمة الدستورية

يحق لعضو المحكمة الدستورية المشاركة في الأنشطة العلمية والفكرية متى إتصلت بعملها دون التأثير على استقلالها بعد ترخيص من رئيسها بناء على تقرير مفصل عن هذا النشاط وبعد انتهائه يتقدم بعرض عنه، والملاحظ أن المشرع لم يحدد مدة ومكان النشاط[2]، فعلى سبيل المثال منع أعضاء المحكمة الدستورية من ممارسة أي نشاط له علاقة بالمؤسسات والهيئات الوطنية بخلاف الأجنبية، لكن يمكنه المشاركة في نشاطات المحكمة وعلاقاتها الخارجية بصدد إنظامامها لعضوية الهيئات والمنظمات الدولية والإقليمية في نشاطاتها مالم تتنافى مع مهامها وأضافت المادة 38 منه المشاركة في التظاهرات العلمية الوطنية والدولية التي تنظمها المحكمة وكذا يملك العضو حق النشر العلمي في مجلة المحكمة الدستورية.

في هذا يلتزم القاضي الدستوري بعدم مزاولة أية وظيفة أو تكليف أو مهمة أخرى أو نشاط تجاري أو أية مهنة أخرى صونا لاستقلاليته وحياده [3] مع الالتزام بحضور جلسات ومداولات وإجتماعات المحكمة والمشـــاركة في نشاطاتها مع إحترامهم لسريتها والتحفظ والإبتعاد عن كل ما يؤول للمساس باستقلالهم ونزاهتهم وكرامة مهمتهم مع إمتناعهم عن إتخاذ أي موقف في القضايا المعروضة على المحكمة أو التي فصلت فيها أو يحتمل أن تعرض عليها، والجدير بالذكر أنهم ملزمون بالتصريح عن ممتلكاتهم بمجرد

---

[1] محفوظ عبد القادر، المحكمة الدستورية: حامي للحقوق الأساسية والحريات العامة؟، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، مج 10، ع 1، جامعة خنشلة، الجزائر، 2023، ص 141.

[2] عاشوري رحمة، سويقات أحمد، النظام القانوني لعضو المحكمة الدستورية، مجلة القانون والمجتمع، مج 12، ع 1، جامعة أحمد دراية، أدرار، الجزائر، 2024، ص 98.

[3] جمال بن سالم، الإنتقال من المجلس الدستوري إلى المحكمة الدستورية في الجزائر "تغيير في الشكل أو في الجوهر"، دائرة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، مج 5، ع 2، المركز الجامعي، تيبازة، الجزائر، 2021، ص 310.

تولي مهامهم وكذا عند انتهاء عضويتهم تتبعا ومكافحة للفساد مخافة أن يطال المحكمة الدستورية[1].

ج- ضمانات عضوية المحكمة الدستورية

يتمتع القاضي من منح التعويضات لتفرغهم لأداء مهتمهم الذي لم ينص عليه الدستور، ولكنه يرجع للمحكمة من خلال استقلالها المالي ويعد رئيسها هو الآمر بالصرف لميزانية المحكمة حيث يعدها ويبلغ بها الوزير الأول أو رئيس الحكومة لإدراجها في ميزانية الدولة[2]، كما يعتبر عدم تجديد عضويته في المحكمة الدستورية لأن ذلك يمثل دعامة لاستقلاله عن سلطة التعيين أو جهة إنتخابه[3] ويكون هذا الأخير أكثر بروزا بالنسبة للمنتمين للتيارات السياسية لذا تخلى الدستور الجزائري عنها بل ذهب إلى الجمع في طريقة تولي القضاة لمهامهم بين التعيين والانتخاب لتفادي التأثير الذي يقع عليهم، وثاني ضمانة تبسط أهميتها في مواجهة سلطة التعيين عدم قابلية القضاة للعزل، وبالرغم من أهميتها إلا أن المؤسس الدستوري لم ينص عليها شأنها شأن الحصانة القضائية فهو يقضي بعدم انتهائها إلا بعد انتهاء عهدة القاضي إلا استثناء وفق النظام الداخلي للمحكمة في حالة مخالته للإلتزامات الواقعة على عاتقه مخالفة جسيمة أو لحقه عجز يحول دون ممارستها لتكون هي الجهة المنوطة بالنظر في عزله[4].

يتمتع أعضاء المحكمة الدستورية بالحصانة المرتبطة بممارسة مهامهم إلا أن المـــادتين 186 و189 من تعديلي الدستور الأخيرين تباعا إختلفتا في تحديد طبيعة هذه الحصانة، إذ ذهبت الأولى إلى حصرها في الحصانة الجزائية، بينما الثانية جاءت عامة دون تحديد وألحقتها في فقرتها الثانية أن عضو المحكمة لا يكون بأي حال من الأحوال محلا للمتابعة القضائية بسبب أعمال لا ترتبط بمهامه إلا بتنازل صريح منه أو بإذن من المحكمة على أن يحدد النظام الداخلي للمحكمة إجراءات رفعهـــا، وهنا نقطة الاختلاف الثانية حيث أن تعديل 2016 لم يحدد طبيعة الأعمال المشمولة بالحصانة بخلاف الثاني الذي حصرها في تلك المتعلقة بمهام العضوية وفي ذات السياق جعل من الممكن رفع الحصانة عن العضو إذا تعلق الأمر بممارسات لا تدرج ضمن مهامه لتقيد المادة 23 من نظام المحكمة الداخلي نطاقها وتوضح

---

[1] المواد 18- 19-26، النظام الداخلي للمحكمة الدستورية، سالف الذكر.

[2] خان محمد رصا، دور المحكمة الدستورية في رقابة المطابقة على ضوء التعديل الدستوري الجزائري 2020، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص قانون دستوري، كلية الحقوق والعلوم السايسية، جامعة بسكرة، 2024/2023، ص 30.

[3] Alexia David, L'impartialité du Conseil constitutionnel, Pour obtenir le diplôme de doctorat, Spécialité SCIENCES JURIDIQUES, L'Université de Caen Normandie, France, le 12/01/2021, p 247.

[4] صاش جازية، ضمانات استقلال المحكمة الدستورية في الجزائر طبقا لأحكام التعديل الدستوري 2020، مجلة الأبحاث القانونية والسياسية، مج 6، ع 1، جامعة سطيف 2، الجزائر، 2024، ص 48.

أن في الحالة الثانية يتم رفع الحصانة الجزائية بموجب طلب إلى رئيس المحكمة من طرف وزير العدل.

ثالثا: إختصاصات المحكمة الدستورية

تختص برقابتها على دستورية القوانين والتنظيمات وكذا المعاهدات الدولية، كما لها إختصاصات إنتخابية تتجلى في دراسة طعون النتائج المؤقتة للانتخابات الرئاسية والتشريعية والاستفتائية مع إعلانها عن النتائج التي تسفر عنها دون المساس بإختصاصاتها الإستشارية في ظل الظروف الإستثنائية، حيث يتوجه إليها رئيس الجمهورية من أجل إبداء الرأي فيها لإضفاء الشرعية الدستورية على تصرفاته[1] وكذا إختصاصها في إقرار ثبوت المانع لرئيس الجمهورية وشغور منصبه ليتولى رئيس المجلس الأمة مهام رئيس الدولة[2]، والمستحدث هنا إعطاء المحكمة صلاحية رقابة توافق القوانين والتنظيمات مع المعاهدات تأسيسا على مبدأ سموها على القوانين[3].

كما منحتها المادة 192 من الدستور صلاحية البت في الخلافات الناشئة بين السلطات الدستورية لتعمل على استقرار الدولة وتحقيق التوازن بين سلطاتها وأتبعتها في فقرتها الثانية بفتح المجال للمحكمة في تفسير نصوص الدستور إذا تم إخطارها من الجهات المختصة بموجب رأي بخصوصه[4].

أما إخطارها فقط تركت ممـــارسته لرئيس الجمهورية أو الوزير الأول أو رئيس الحكومة بحسب الحال، والسلطة التشريعية لها الحق في إخطار المحكمة الدستورية ممثلة في رئيس المجلس الشعبـــي الوطني ومجلس الأمة أو من الأقلية البرلمانية بعد تخفيض النصاب القانوني اللازم إلى 40 نائبا أو 25 عضوا في مجلس الأمة، إضافة إلى حق الأفراد في إخطارها قصد النظر في دستورية النص المحال إليها عن طريق الدفع بعد دستوريته أمام الجهات القضائية والذي كان سابقا محله النصوص التشريعية فقط ليوسع إلى النصوص التنظيمية أيضا[5].

---

[1] ليندة أونيسي، المحكمة الدستورية في الجزائر: دراسة في التشكيلة والإختصاص، المرجع السابق، ص 117.

[2] عبد الله لعويجي، صلاحيات المحكمة الدستورية في ظل التعديل الدستوري لسنة 2020، مجلة الدراسات والبحوث القانونية، مج 8، ع 2، جامعة المسيلة، الجزائر، 2023، ص 40.

[3] محمد أومايوف، رقابة توافق القوانين والتنظيمات في الدستور الجزائري، المجلة النقدية للقانون والعلوم السايسية، مج 19، ع 2، كلية الحقوق، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، الجزائر، 2024، ص 355.

[4] علي عروسي، محمد المهدي بن السيحمو، إختصاصات المحكمة الدستورية في الجزائر حسب التعديل الدستوري لسنة 2020، المجلة الإفريقية للدراسات القانونية والسياسية، مج 7، ع 1 ، جامعة أحمد دراية أدرار، الجزائر، 2023، ص 53.

[5] المادتين 193-195، المرسوم الرئاسي 442/20، سالف الذكر والمادة 188، القانون 01/16، سالف الذكر.

الفرع الثاني

المجلس الدستوري في فرنسا

يختص المجلس الدستوري في فرنسا بكفالة إحترام الدستور وسموه علـــــى سائر القواعد القانونية، إذ يعد أول هيئة تمارس رقابة ذات طبيعة سياسية[1] على دستورية القوانين بعد إرهاصات تاريخية تجاذبت بين رفض وقبول هذه الرقابة ليتم إنشاؤه عملا بدستور الجمهورية الخامسة لسنة 1958 ويستمر العمل به إلى غاية الوقت الحالي، وقد تأثرت عديد النظم القانونية عبر العالم به ويظهر ذلك في إسناد مهمة رقابة الدستورية إلى مجالس دستورية مشابهة له ومن ضمنها المجلس الدستوري الجزائري في فترة مضت.

يعتبر المجلس الدستورية الفرنسي هيئة بارزة في مجال رقابة الدستورية في عديد النواحي كونه نموذج ينسب مهمة إعلاء أحكام الدستور إلى هيئة سياسية وكذا خصوصية تشكيلته وهذا ما سنوضحه في تنظيم المجلس الدستوري (أولا) ثم إختصاصاته وطرق تحريك رقابة الدستورية أمامه (ثانيا).

أولا: تنظيم المجلس الدستوري

جعل له الدستور بابا خاصا به – الباب السابع– أحال فيه إلى القانون العضوي في تنظيم بعض المسائل ذات الصلة به تناولت في مجملها كل ما يتعلق به من حيث تشكيلته ومدة العضوية فيه إلى حقوق وواجبات العضو في المجلس فالضمانات التي يتمتع بها لممارسة صلاحياته الدستورية.

أ– تشكيلة المجلس الدستوري ومدة العضوية فيه

نصت المادة 56 من الدستور على أنه يتكون من تسعة أعضاء تمتد عضويتهم تسعة سنوات غير قابلة للتجديد مع تجديد ثلث أعضائه كل ثلاثة سنوات، أما سلطة تعيينهم فيتقاسمها كل من رئيس الجمهورية، رئيس الجمعية الوطنية ورئيس مجلس الشيوخ بثلاثة أعضاء لكل فرد منهم إضافة إلى رؤساء الجمهورية السابقين الذين تكون عضويتهم إلى مدى الحياة ويعينون بقوة القانون، ويمتاز رئيس الجمهورية بسلطة تعيين رئيس المجلس الذي يكون صوته مرجحا في حالة تساوي الأصوات من ضمن الأعضاء.

فقراءة المادة 56 توحي بأن لرئيس الجمهورية وكذا رئيســـــي غرفتي البرلمان الصلاحية المطلقة في تعيين أعضاء المجلس الدستوري لكنها ألزمت رئيسيهما بأخذ رأي اللجنة الدائمة المختصة بالقوانين الدستورية دون أن تلتزم برأيها فقط استشارتها[2] بينما قيدت المادة 13 من الدستور في فقرتها الأخيرة سلطة

---

[1] حسن مصطفى البحري، القانون الدستوري، د.د.ن ، ط 2 ، سوريا، 2013، ص 274.

[2] Article 3, LOI N 2010-838, du 23 juillet 2010, relative à l'application du cinquième alinéa de l'article 13 de la Constitution, J.O.R.F, N 169, 24 juillet 2010, p1.

رئيس الجمهورية في تعيين أعضائه بالحصول على رأي من اللجنة الدائمة المختصة في كلا المجلسين وإذا قدر مجموع عدد الأصوات المعارضة في كل لجنة على حدا بثلاثة أخماس الأصوات المدلى بها داخل اللجنتين على الأقل، فإنه لا يحق لرئيس الجمهورية تعينهم، وهنا يظهر الصبغة السياسية للمجلس الدستوري حيث يظهر جليا تحكم الطابع السياسي في تشكيلته أما تعيين رئيس الجمهورية لرئيس المجلس فيكون من بين الأعضاء الذين سبق وأن تم اختيارهم ومن ضمنهم الرؤساء السابقين للجمهورية.

لم يحدد للمجلس الدستوري شروطا للعضوية فيما عدى حالات التنافي حيث تتعارض العضوية في المجلس مع القيام بأية وظيفة أو مهمة أخرى حفاظا على استقلالية القاضي الدستوري وحياده أثناء تأدية مهامه كقاضي انتخابات أو بمناسبة الآراء والقرارات التي يقدمها حول النصوص القانونية محل رقابته[1] لأن المجلس الدستوري هيئة رقابية تتطلب الانفصال التام عن بقية النشاطات والسلطات الأخرى منعا للقاضي من أن ينحاز إلى طرف دون آخر بما يؤثر على الاستقرار السياسي والمؤسساتي للدولة وبالتبعية حقوق وحريات الأشخاص، وعطفا عليه فإنه لا يمكن للأشخاص الذين لا يتمتعون بحقوقهم المدنية والسياسية أن ينتسبوا لعضوية المجلس لمهمته السامية أما شرط السن فلم يحدد المجلس الدستوري سنا محددا لعضويته[2]، أما الفقه الفرنسي فقد إعتبر أن أهم ما يأخذ بعين الإعتبار في تعيين أعضاء المجلس هو العامل السياسي لأن لأصحاب هذه الفئة القدرة على التعامل مع ذوي الكفاءات القانونية[3]

هذا من ناحية النظرية أما عمليا فقد ثبت أنه يتحرى في العضو بالمجلس التمتع بالكفاءة والشهادات العليا في الميادين القانونية، السياسية والإدارية[4].

ووضحت المادة الثالثة من الأمر 58-1067 المتعلق بتأسيس القانون العضوي للمجلس الدستوري أن العضوية في المجلس تبدأ من لحظة التعيين وأداء الأعضاء اليمين أمام رئيس الجمهورية لتمتد إلى تسعة سنوات، وفي حالة إنتهائها لا يجوز إعادة تعيين الأعضاء المنتهية عضويتهم لكن إذا عين شخص

---

[1] مسعود شيهوب، المجلس الدستوري: قاضي انتخابات، مجلة المحكمة الدستورية، مج 1، ع 1، المحكمة الدستورية، الجزائر، 2013، ص 97.

[2] حسن مصطفى البحري، القضاء الدستوري دراسة مقارنة، المرجع السابق، ص 60.

[3] إبتسام حاتم علوان، دعاء قاسم، دور المجلس الدستوري الفرنسي في الرقابة على دستورية القوانين، المجلة السياسية الدولية، مج 50، كلية العلوم السياسية، جامعة المستنصرية، العراق، 2022، ص 69.

[4] Olivier Bonnefoy, Les relations entre Parlement et Conseil Constitutionnel : les incidences de la question prioritaire de constitutionnalité sur l'activité normative du Parlement, THÈSE PRÉSENTÉE pour obtenir le GRADE DE DOCTEUR DE L'UNIVERSITÉ de BORDEAUX, SPÉCIALITÉ DROIT PUBLIC, ÉCOLE DOCTORALE DE DROIT, Université de Bordeaux, France, 2015, p 31.

ليحل محل عضو استقال أو لم يتمكن من إكمال ولايته يمكن بعد انتهاء تلك المدة تعيين العضو البديل لفترة تسع سنوات شريطة ألا تتجاوز مدة توليه المنصب ثلاث سنوات [1]، وتنتهي العضوية في المجلس باستقالة العضو بكتاب موجه إلى المجلس ليتم تعيين بديل له في موعد أقصاه شهر من تاريخ الاستقالة وتصبح هذه الاستقالة نافذة فور تعيين البديل كما تنتهي العضوية بمجرد ممـــارسة نشاط أو وظيفة أو مهمة انتخابية لا تتفق مع صفته كعضو في المجلس أو أن يكون غير قـــادر على التمتع بحقوقه المدنية والسياسية بمجرد تأكد المجلس من توافر هذه الحالات يستبدل العضو الذي لحقته بآخر خلال ثمانية أيام، كما تنتهي العضوية في المجلس الدستوري بعجز العضو عن أداء مهامه بصفة دائمة[2].

ب- حقوق وواجبات العضو في المجلس الدستوري

أول حق يتمتع به أعضاء المجلس الدستوري أوردته المادة 06 من القانون العضوي المتعلق بالمجلس الدستوري هو تقاضي تعويضات مالية تعادل رواتب الفئتين الأعلى من وظائف الدولة المصنفة خارج السلم إضافة إلى ضمان استقلالهم وكرامتهم أثناء مزاولة مهامهم، وفي مقابل ذلك يلتزممون بإحترام حظر تعبير الآراء التي محلها المسائل المعروضة على المجلس للنظر فيها وتخضع إلتزامات أعضاء المجلس [3]، كما أكد القانون المتعلق بشفافية الحياة العامة أن عضو المجلس الدستوري لا يمكن أن يتولى أي منصب عام أو نشاط مهني أو عمل بأجر ولا ممارسة المحاماة، وفي المقابل يمكنه أن يمارس أعمالا علمية أو فنية أو أدبية[4]، أما المادة 4 من أمر تأسيس القانون العضوي للمجلس الدستوري فمنعت أعضاء المجلس الدستوري من تولي مهام بصفتهم أعضاء في الحكومة أو المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، وكذلك مهام المدافع عن الحقوق وأية ولاية انتخابية أخرى[5].

ج- ضمانات العضو في المجلس الدستوري

لضمان أداء الأعضاء لمهامهم بكل صدق وأمانة دون تدخل أطـــراف أخرى يجب أن يتمتع بالاستقلال المالي والإداري، حيث تدرج ميزانية المجلس في الميزانية العامة للدولة ويتولي الرئيس إنفاقها

---

[1] Article 03 et 12 , Ordonnance N 58-1067, du 07 Novembre 1958 portant Loi Organique sur le Conseil constitutionnel, Vu le 28/07/2025 à 12 : 52, Disponible sur lien https://www.conseil-constitutionnel.fr/fondements-textuels/ordonnance-n-58-1067-du-7-novembre-1958-portant-loi-organique-sur-le-conseil-constitutionnel

[2] Articles 09-11, Ordonnance N 58-1067, Op.cit.

[3] Brigitte VINCENT, LES MEMBRES de DROIT au CONSEIL CONSTITUTIONNEL, Une SINGULARITÉ FRANÇAISE, Vu le 29/07/2025, à 12 :55, Disponible sur lien file:///C:/Users/NSC%20Info/Downloads/5_les_membres.pdf

[4] Articles 3-6, LOI organique N 2013-906, du 11 octobre 2013, relative à la transparence de la vie publique, J.O.R.F, N 238, 12 octobre 2013, p 11.

[5] Article 4, Ordonnance N 58-1067, Op cit.

أما القانون المنظم لعمل المجلس فيتم وضعه في صورة قانون عضوي ليقوم المجلس برقابة مطابقته [1].

وأهم ضمانة تأثر في تحسين عمل المجلس الدستوري هي عدم قابلية أعضائه للعزل[2] إلا إذا كان هذا العزل من طرف المجلس الدستوري نفسه في حالة توفر أحد حالات التنافي في العضو أو إذا ثبت فيه عجز بدني يمنعه من تأدية مهامه بأكمل وجه ولا ننسى الاستقلال المالي حيث تنظم المادة 06 من المرسوم الصادر في 07 نوفمبر 1958 الراتب الذي يتلقاه العضـــو في المجلس ليعادل الرواتب المتصلة بأعلى فئتين من وظائف الدولة المصنفة خارج السلم[3].

ثانيا: إختصاصات المجلس الدستوري

يختص المجلس الدستوري إضافة إلى إختصاصاته الرقـــابية على دستورية القوانين بالفصل في الطعون المتعلقة بصحة العضوية في مجلس الجمعية الوطنية ومجلس الشيوخ ويضاف إليه رقابته على سلامة عملية انتخاب رئيس الجمهورية بإعلانه لنتائج الانتخابات وعدد الأصوات المتحصل عليهـــا لكل المترشحين وكذا التصريح بممتلكاته إلى المجلس الدستوري[4]، كما يختص بممارسة صلاحيات استشارية يقدمها إلى رئيس الجمهورية بمناسبة استخدامه لسلطاته الاستثنائية المستمدة من المادة 16 من الدستور على أن يتم نشر قراره في الجريدة الرسمية[5].

ينبغي الاشارة إلى أن أداء المجلس الدستوري لصلاحياته معلق على إخطـــار ومبادرة من رئيس الجمهورية، رئيس الوزراء ورئيس مجلس النواب، رئيس مجلس الشيوخ وستون عضوا من مجلس النواب وستون نائبا من مجلس الشيوخ وفقا للمادة 54 من الدستور المتعلقة برقابة دستورية القوانين العادية والمعاهدات الدولية، بينما يراقب القوانين العضوية بعد إخطاره وجوبـــــا من رئيس الوزراء وكذا الأنظمة الداخلية لمجلسي البرلمان بإحالة منهما [6] إضافة إلى رقابة القاضي الدستوري بطريق الدفع بعدم دستورية القوانين بحسب المادة 61-1 من الدستور بعد إحالة القانون محل الطعن من الجهات المعنية بذلك.

---

[1] Article 63, LOI constitutionnelle N 2008-724, Op.cit, p 21.

[2] إبتسام حاتم علوان، دعاء قاسم، المرجع السابق، ص 28.

[3] Alexia David, Op.cit, p 251.

[4] توفيق رمضان رواندزي، المرجع السابق، ص 95.

[5] حسن نمرة، إختصاصات وصلاحيات رئيس الدولة في إطار النظام الإسلامي والمصري والفرنسي، دار الثقافة، الأردن، 2018، ص 135.

[6] إيناس محمد البهجي، يوسف المصري، الرقابة على دستورية القوانين – دراسة مقارنة –، المركز القومي للإصدارات القانونية، ط 1، مصر، 2013، ص 115.

الفرع الثالث

المحكمة الدستورية العليا في مصر

أنشأ دستور 1971 المحكمة الدستورية العليا وأسند إليها مهمة رقـابة عمل السلطات داخل الدولة وإجبارها على إحترام القواعد العليا التي تضمنها الدستور نصا وروحا أثناء ممارسة صلاحياتهم الدستورية، فهذه الهيئة هي الجهة المنوطة بكفالة رضوخ القواعد القانونية المختلفة للنص الدستوري وضمان إحترام مبادئ الدولة القانونية وحفظ الحقوق والحريات، ولأجل تدعيم هذه الفكرة تولى الدستور ونصوص تنظيم المحكمة الدستورية العليا مسألة تنظيمها (أولا) وتوضيح إختصاصاتها (ثانيا) وطرق إتصالها بالدعوى الدستورية (ثالثا).

أولا: تنظيم المحكمة الدستورية العليا

خصص الدستور المصري لسنة 2014 فصلا كاملا للمحكمة الدستورية العليا تطرق فيه إلى كل ما يخصها إبتداء من المادة 191 حتى المادة 195 مع إشارته إلى القانون الخاص بها.

أ- هيكلة المحكمة الدستورية العليا

حددت المادة 193 من الدستور تشكيلة المحكمة الدستورية العليا مع عدم الإشارة لمدة العضوية عكس ما ذهب إليه الدستوريين الجزائري والفرنسي، حيث أنه خالف المتعارف عليه في الدساتير المقارنة عند معالجته لأحكام القضاء الدستوري وانتهج أسلوبا خاصا به بضبط الحد الأدنى لقضاة المحكمة لسير الإجراءات في مقابل عدم تسقيفه لعدد القضاة بصورة دقيقة أما عهدة الأعضاء فيها فذهب لعدم تحديدها، لذا سنعمل من خلال هذه الجزئية على فك الإبهام الذي يشوب تشكيلة المحكمة ومدة ولاية أعضائها.

1- تشكيلة المحكمة الدستورية العليا

تتكون المحكمة الدستورية العليا بحسب المادة 193 من الدستور من رئيس وعدد كاف من نواب الرئيس ونسخت المادة الثالثة من قانون المحكمة الدستورية العليا[1] سابقتها وأضافت فيما تعلق بأحكامها لزوم أن تصدر في جلسة من سبعة أعضاء يرأسها رئيسها أو أقدم أعضائها، وحال خلو منصب الرئيس أو غيابه أو وجود مانع لديه يليه في تولي مهامه الأقدم فالأقدم من الأعضاء في جميع الإختصاصات، ليظهر لنا من قراءة هاتين المادتين أن المؤسس الدستوري المصري لم يحدد عدد القضاة في المحكمة

[1] المادة 3، قانون المحكمة الدستورية العليا رقم 48 لسنة 1979، المعدل بموجب القانون رقم 78 لسنة 2021، ج.ر.م، ع 25 مكرر (ب)، الصادرة في 26 يونيه 2019، ص 2.

بدقة وإكتفى بوضع حد أدنى للقضاة الواجب حضورهم لجلسات المحكمة، حيث تعد هذه المسألة نقطة إختلاف جوهرية بين المحكمة الدستورية الجزائرية والمجلس الدستوري الفرنسي فكلاهما حددا عدد أعضائهما بدقة، وهذا ما جعل الفقه المصري بين مؤيد ومعارض، فجنح الأول إلى القول أن في عدم تحديد عدد القضـــاة صلاح للمحكمة إذ أنها لن تتقيد بتعداد معين في الظروف التي تكثر فيها الدعاوى الدستورية بما يساعدها على تأدية مهامها بلا تأخير وفق دراسة دقيقة وفي غنى عن البحث في فرض تعديل القانون المتعلق بها من أجل معالجة هذا الإشكال أو حتى تعديل الدستور لأنه هو الأساس الدستوري لتشكيلتها وهذا غير وارد عمليا وعلى النقيض من ذلك لم يؤيد بعض الفقه عدم ضبط عدد القضاة لأن ذلك بمثابة الثغرة القانونية التي تتيح للسلطة التنفيذية تعيينهم بما يتوافق مع أهدافها ومصالحها بسبب امتلاكها لسلطة التعيين[1].

ويمكن القول أنه وإن كان للرأي الأول جانب من الصحة فـــي تمكين المحكمة الدستورية العليا من تأدية مهامها دون تأخير بما بتوافق مع مبادئ القضاء المتفق عليها، إلا أنه من جهة أخرى لا يمكن التسليم به على إطلاقه لأن في عدم ضبط عدد القضاة مغبة أكبر من مجرد التأخر في إصدار الأحكام الدستورية لفتح المجال أمام السلطة المختصة بالتعيين للتدخل في عملها مما يمس باستقرارها في غياب ضبط دواعي التعيين والعدد اللازم، فقد إقتصرت هذه المادة 193 على وجـــوب كفايته، كما أن المحكمة الدستورية هيئة لها مكانتها في الدولة القانونية وجعل تشكيلتها في يد أحد سلطـــات الدولة لا الدستور إضعاف لقوتها كما أنه يوجد هيئة المفوضين[2] التي ستتكفل بتبسيط الإجـــراءات بما يسهل العمل على القضاة، لذا فإن تحديد عددهم مسألة حساسة ينبغى ضبطها لضمان استقرار واستقلال المحكمة الدستورية

لم يهتم الدستور المصري بإيراد شروط العضوية وترك ذلك للقانون فالمادة 4 من قانون المحكمة قد حددت الشروط الواجب توفرها في عضو المحكمة بداية بشرط السن الذي يستوفى ببلوغ سن 45 سنة مما يكسب صاحبه الخبرة القانونية والقضائية لممارسة مهامه القضائية، أما الشرط الثاني فيتمثل في شرط الفئة التي يتم الاختيار منها والتي حصرها المشرع في من تتوافر فيهم الكفاءة القانونية والقضائية وهو ما

---

[1] محمد باهي أبو يونس، المرجع السابق، ص 48.

[2] إستمد نظام هيئة المفوضين من مجلس الدولة الذي بدوره أخذه عن نظيره الفرنسي حيث تعد من ضمن الأقسام القضائية للمجلس تختص بتحضير الدعاوى وإبداء الرأي القانوني ولا يصدر الحكم إلا بعد تحضيرها للدعوى ويعد خلاف ذلك سببا لإبطال الحكم رغم أن رأيها غير ملزم للقاضي، وهيئة المفوضين في المحكمة الدستورية العليا لها ذات الدور على صعيد القضاء الدستوري، أحمد يوسف محمد علي، دور مفوض الدولة في مصر في تحضير الدعوى الإدارية، مجلة روح القوانين مج 35، ع 101، يناير، كلية الحقوق، جامعة طنطا، مصر، 2023، ص 1191.

تأكده المذكرة الإيضاحية للمحكمة الدستورية العليا في متنها تقديرا لهذه المحكمة[1] والذين يتمثلون في:

- أعضاء المحكمة العليا الحاليون

منح قانون المحكمة الدستورية العليا عام 1979 أعضاء المحكمة العليا حق الانتماء إلى تشكيلة المحكمة الدستورية لما حلت محلها هذه الأخيرة[2]، مما يعني أن هذا الشرط لم يعد هناك مغزى من بقائه لأن جميع أعضاء المحكمة الذين سبق وتولوا هذه المهمة كام عمرهم آنذاك 45 سنة بما يعني أن عمرهم الحالي قد تجاوز السن القانوني المحدد لتقاعد رجال القضاء بفرض أنهم مازالوا على قيد الحياة[3].

- أعضاء الهيئات القضائية السابقون والحاليون

يمكمن لقضاة الهيئات القضائية الممارسين لمهامهم حاليا والذين مارسوا مهامهم سابقا في وظيفة مستشار[4] أو ما يعادلها أن يكونوا أعضاء في المحكمة الدستورية العليا، فالقضاء المصري بعد دستور 2014 قد ميز بين الهيئات القضائية والجهات القضائية، مع أن المادة سابقة الذكر تناولت فقط الهيئات القضائية لذا وجب فهم أي الجهتين تعنى بهذه المادة، ومن خلال البحث نجد أن المحكمة الدستورية العليا سبق لها تفسير مصطلح " الهيئة القضائية " بأنها إسم جنس تندرج تحته عدة أنواع، منها جهات تمسك بزمام العدالة وتنفرد على وجه الإستقلال بالفصل في القضايا على أسس موضوعية ووفقـــا لقواعد إجرائية تكون منصفة في ذاتها، بما يكفل الحماية الكاملة لحقوق من يلوذون بها...، لينصرف القصد من الهيئات القضائية للمحكمة الدستورية العليا، محاكم القضاء الإداري والعادي بكل مستوياتها، وكل الجهات القائمة بذاتها التي وبالرغم من أنه لم يعهد إليها في الفصل في القضايا إلا أن المشرع قد أصبغها بهذه الصفة كهيئتا قضايا الدولة والنيابة الإدارية وهيئة المفوضين في مجلس الدولة والمحكمة الدستورية العليا[5].

أما بالنسبة لأعضائها السابقين فلا تشمل المتقاعدين قانونا بينما الذين تقاعدوا قبل السن القانوني ولم يتجاوزوا سن تولي العضوية فيها والأمر سيان للأشخاص المنقولين من جهة قضـــائية إلى أخرى فهم

---

[1] المذكرة الإيضاحية لقانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم 48 لسنة 1979، ص 2.

[2] إيناس محمد البهجي، يوسف المصري، المرجع السابق، ص 140.

[3] محمد باهي أبو يونس، المرجع السابق، ص 68.

[4] إستبدل لفظ المستشار بالقاضي لذا فإن الدرجة المعادلة للمستشار قاضي بمحكمة الإستئناف، المادة 1، قانون رقم 142 لسنة 2006، المتعلق بتعديل بعض أحكام قانون السلطة القضائية الصادر بالقانون رقم 46 لسنة 1972، ج.ر.م، ع 26 (تابع)، الصادرة في 29 يونيو 2006، ص 7.

[5] حكم المحكمة الدستورية العليا، المؤرخ في 7 مارس 2004، المتعلق بتفسير عبارة " الهيئات القضائية " بما يشمل هيئتي قضايا الدولة والنيابة الإدارية، ج.ر.م، ع 10 (مكرر)، الصادرة في 9 مارس 2004، ص 24.

معنيين بهذا الشرط، أما الشرط الثاني فيتعلق بمرور 5 سنوات متصلة على الأقل في وظيفة المستشار أو ما يعادلها، مما يفيد عدم قطع هذه المدة لإجازات الدراسة أو لتولي وظيفة لدى هيئات وطنية أو أجنبية[1].

- أساتذة القانون الحاليون والسابقون بالجامعات المصرية

اشترط قانون المحكمة الدستورية العليا في الأساتذة الذين ينتسبون إلى المحكمة أن يمارسوا مهنة التدريس داخل الجامعات المصرية سواء حكومية أو خاصة وفي تخصص القانون حصرا، ويستوي أن يتم التدريس في كلية القانون أو الإقتصاد أو أية كلية أخرى المهم أن يكون التخصص المدرس هو القانون، والملاحظ أن المادة جاءت عامة فلم تميز بين تخصصي القانون العام والخاص مما يفيد الإطلاق، بالرغم من أن القانون في شقه العام أقرب لهذه الوظيفة بل إن لهذا الأخير العديد من الفروع واكثرها توافقا وإختصاصات المحكمة القانون الدستوري.

وفي المقابل يمكن القول أن الدستور في طياته يحتمل ما ينتمي للشقين معا لذا جاء النص عاما ويبقى التحديد قائما على الكفاءة إضافة إلى تحصلهم على رتبة الأستاذية خلال ثماني سنوات كحد أدنى متصلة دون إنقطاع نظرا لمرتبة الوظيفة المبتغى الإلتحاق بها وهو ذات الحال ما أقر بالنسبة أعضاء الهيئات القضائية والمحامين فلا يمكنه أن يكون محل ندب أو إعارة لتأدية مهام لصالح هيئات أخرى عامة أو خاصة[2].

- المحامون الذين إشتغلوا أمام محكمة النقض والمحكمة الإدارية العليا

يمكن تعيين أعضاء المحكمة الدستورية العليا من محامي محكمة النقض والمحكمة الإدارية العليا مع ربطها بمزاولة المهنة إلى 10 سنوات متصلة على الأقل، ويعين في المحكمة الدستورية ثلثا أعضائها من فئة الأعضاء المنتمين للهيئات القضائية والتي تعطى الأولية فيها إلى أعضاء هيئة المفوضين مما لا يترك لأساتذة القانون والمحامين سوى الثلث الأخير ليتشاركوه مع بقية أعضاء الهيئات القضائية وواقع الحال أثبت أن فئة الأساتذة لا يتم وقوع التعيين عليها، ورد ذلك أن أعضاء الجهاز القضائي هم الأنسب لتولي هكذا منصب في حين أن تعامل المحكمة الدستورية العليا مع القوانين موضوع الدعاوى الماثلة أمامها تعامل مع النص القانوني لا الواقعة القانونية وهذا ما يتوافر في الجانب الأكاديمي لفئة الأساتذة أما

[1] محمد باهي أبو يونس، المرجع السابق، ص 70.

[2] المرجع نفسه، ص 72.

الصفة القضائية فيتم إكتسابها بمجرد تعيينهم في المحكمة وفق ما ذهب إليه قرار المحكمة ذاتها[1].

2- مدة العضوية في المحكمة الدستورية العليا

لم يحدد الدستور ولا قانون المحكمة الدستورية العليا مدة العضوية فيها مما رجح القول أنها تمتد مدى الحياة كحال المحكمة العليا الأمريكية وأعضاء القانون في المجلس الدستوري الفرنسي [2]، لذا فعهدة القاضي في المحكمة تبدأ من لحظة تعيينه وأدائه للقسم وتنتهي ببلوغه سن التقاعد المحدد لقضاة محكمة النقض والذي يتم ببلوغ سن السبعين[3] أو أن يتم تنحيته بناءا على حكم صادر عن المحكمة الدستورية العليا[4].

أما سلطة التعيين بعد أن كانت في يد رئيس الجمهورية تمارس بلا قيد أو شرط فيحتمل أن يكون العضو ذو تكوين سياسي أو قانوني أو من أعضاء المحكمة وبتعديل دستور2014 المعدل سنة 2019 تم بالتبعية تعديل قانون المحكمة الدستورية العليا وأصبحت مادته 5 تحد من صلاحية الرئيس في تعيين رئيس المحكمة بأن يختار من بين أقدم خمسة نواب لرئيس المحكمة ويفهم من ذلك أن الاختيار يكون في نطاق أعضاء المحكمة بمعنى أنهم يحوزون من الخبرة والكفاءة ما يلزم لتولي هكذا منصب وهذا أمر مستحسن منعا لسلطة رئيس الجمهورية التقديرية في بسط سلطته على المحكمة بتعيين رئيسها، لكن لا يشترط أن يكون معيار الأقدمية يعني بالضرورة الكفاءة فقد عرف في تعيين رئيس المحكمة اختيار الأقدم وهذا مغاير لنص المادة 05 من قانون المحكمة التي حصرت الانتقـــاء من بين الأقدم لا الأقدم بينهم فقد يكون أقلهم أقدمية أكثرهم كفاءة فلو أراد المشرع ذلك لنص عليه مباشرة[5].

كما يعين رئيس الجمهورية نائب رئيس المحكمة من بين 02 يرشح أحدهما من رئيس المحكمة والثاني من جمعيتها العامة مستندا في ذلك على مادتها الخامسة دونما تحديد لمعايير الاختيار، حيث إن كان رئيس الجمهورية ينفرد بتعيين رئيس المحكمة فإنه بطريقة غير مبـــاشرة سيختار نائبه إذا ما انتقى

---

[1] محمد باهي أبو يونس، المرجع السابق، ص 77.

[2] شافي طالب محمد العجمي، تشكيلة المحكمة الدستورية بين الواقع السياسي والفصل المرن بين السلطات دراسة مقارنة، مجلة روح القوانين، مج 35، ع 103، يوليو، كلية الحقوق، جامعة طنطا، مصر، 2023، ص 1307.

[3] المادة 69، قانون السلطة القضائية رقم 46 لسنة 1972، المعدل بموجب القانون رقم 77 لسنة 2019، الصادر بتاريخ 26 يونيو 2019، موقع منشورات قانونية، تاريخ الإطلاع 2025/07/31، على الساعة 22: 23، على الرابط الإلكتروني https://manshurat.org/node/63718

[4] المادتين 14 و15، قانون المحكمة الدستورية العليا، سالف الذكر.

[5] محمد باهي أبو يونس، المرجع السابق، ص 89.

رئيس المحكمة شخصا آخر غير الذي وقع عليه اختيار الجمعية العامة للمحكمة، أما بقية النواب فقد اشترطت ذات المادة أن يكون ثلثا نواب المحكمة على الأقل من بين أعضاء الهيئات القضائية مما يفتح المجال لتعيين في غير هذه الفئة مع ضابط أن تعط الأولية لأعضاء هيئة المفوضين بالمحكمة.

وذكرت المادة 22 من ذات القانون أن شـــروط تعيين رئيس هيئة المفوضين هي ذاتها المتعلقة بتعيين أعضاء المحكمة أما مستشاريه فتجري عليهم ذات شروط تعيين المستشارين بمحاكم الاستئناف أو الرؤساء بالمحاكم الإبتدائية بحسب الأحوال، ويكون تولي هذه الوظيفة عن طريق الترقية من الوظيفة التي سبقتها مباشرة أو التعيين مباشرة بعد توافر الشروط اللازمة، أما رئيس الهيئة فيكون توليه لمهامه بمقتضى قرار من رئيس الجمهورية بترشيح من رئيس المحكمة الذي سبق له تعيينه بعد أخذ رأي جمعيتها العامة والذي يعد مجرد إستطلاع رأي غير واجب الأخذ به[1]، وعليه يظهر جليا تحكم رئيس الجمهورية في تكوين المحكمة الدستورية العليا باختيار رئيسها في مقابل تقليص دور الجمعية العامة للمحكمة في صورة ترشيح بالنسبة لنائب رئيس المحكمة والرأي عند اختيار رئيس هيئة المفوضين، وأضافت المادة 05 ضرورة ذكر قرار التعيين أقدمية نائب المحكمة مما يفيد أن الأقدمة تعد من معـــــايير التعيين، لكن مع ذلك يحسب لتشكيلة المحكمة الدستورية العليا حصرها التعيين في أصحاب التكوين القانوني القضائي الصرف.

ب- حقوق وواجبات القاضي الدستوري

تقضي المادة 12 من قانون المحكمة أن العضو الذي كان يشغل منصبا يزيد مرتبه عما يتقاضيه بعد تعيينه في المحكمة الدستورية العليا بالحفاظ بما كان يتقاضاه، وفيما عدى هذا الاستثناء تجري أحكـام الجدول المحدد لرواتب القضاة على الكافة، وتضيف مادتها 18 أن للقاضي الدستوري الحق في التمتع بالخدمات الصحية والاجتماعية وهيئة المفوضين وكذا أسرهم التي يوفرها صندوق المحكمة، فالأعضاء الذين يستفيدون من الخدمات التي يوفرها هذا الصندوق لا يجوز لهم التمتع من تلك الخدمات المتاحة من طرف صندوق الخدمات الصحية والاجتماعية لأعضاء الهيئات القضائية ولكنهم يتمتعون بذات الحقوق المستفاد منها من قضاة محكمة النقض بما فيها الحق في التقاعد العطل والإجازات المرضية.

وأكدت مادتها 14 على أن ندب أو إعارة أعضائها لا يجـــوز إلا إذا تعلق بممارسة الأعمال القانونية بالهيئات الدولية أو الدول الأجنبية أو للقيام بمهام عملية وهنا يظهر منع الأعضاء من ممارسة

[1] المادة 22، قانون المحكمة الدستورية العليا، سالف الذكر.

أي نشاط أثناء فترة عضويتهم، وحتى الندب والإعارة لا يكون ضمن الهيئات الوطنية كإجراء إحترازي يحمي استقلالية القاضي الدستوري أو إذا كان بشأن ممارسة مهام علمية، وحتى هذه الأخيرة تكون في حدود الحفاظ على سرية أعمال المحكمة، ونشير أن المادة 24 في فقرتها الأخيرة استثنت هيئة المفوضين من الأحكام المتعلقة بندب القضاة وإعارتهم ومرد ذلك أن هذه الهيئة لا تشارك في عملية صياغة الأحكام وإنما تكتفي بالتحضير للدعوى وإعداد التقارير اللازمة لذلك مع العلم أن هذه الأخيرة غير ملزمة لهئية المحكمة مع وجوب حضورها لجلساتها ممثلة في أحد أعضائها برتبة مستشار على الأقل.

هذا ولم يفصل قانونها في تعداد واجبات القاضي الدستوري وأحال في المادة 20 إلى أن واجباته هي ذاتها واجبات قضاة محكمة النقض، وأول واجب بعد أدائهم اليمين الامتناع عن القيام بأي عمل يمس باستقلالية القاضي وحياده كما يحظر عليهم إبداء الآراء السياسية والمشاركة فيها بالترشح للانتخابات إلا إذا قدموا استقالتهم والتقيد بعدم إفشاء ما يتم طرحه في جلسات المحكمة، مع منعه من الإقامة خارج بلد مقر عمله أو حتى أن يتغيب دون إخطار رئيس المحكمة أو أن ينقطع عن عمله لسبب مفاجئ قبل الترخيص كتابة، فإذا خالفه القاضي نبهه رئيس المحكمة لذلك كتابة وزيادة مدة الانقطاع دون ترخيص كتابي عن 07 أيام في السنة اعتبرت المدة الزائدة إجازة عادية، وبفرض استمرار المخالفة يحال القاضي على جمعيتها العامة كمجلس التأديبي للفصل بخصوصها ليعتبر القاضي مستقيلا إذا انقطع عن عمله مدة ثلاثين يوما متصلة بدون إذن ولو كان ذلك بعد انتهاء مدة إجازته أو إعارته أو ندبه لغير عمله[1].

ج- ضمانات القاضي الدستوري

كرستها المادة 191 من الدستور أنها بصريح العبارة جهة قضائية مستقلة قائمة بذاتها لها ميزانية مستقلة يناقشها مجلس النواب وتدرج في ميزانية الدولة رقما واحدا حيث تتكفل الجمعية العامة للمحكمة بشؤونها ويأخذ برأيها في القوانين المتصلة بالمحكمة، فميزانيتها يعدها رئيسها وتقرها الجمعية العامة ثم تحال على المجلس لمناقشتها، يضاف إليه أن المحكمة مستقلة بذاتها في تنظيم شؤونها الإدارية تحت سلطة رئيسها الذي يملك على جهازها الإداري سلطات الوزير ووكيل الوزارة المقررة في القوانين واللوائح[2].

وعطفا عليه أكدت المادة 194 من الدستور بأن أعضاء المحكمة وهيئة المفوضين مستقلون وغير قابلين للعزل أو النقل إلى وظائف أخرى إلا بموافقتهم، وأن المحكمة مسؤولة عن مساءلتهم تأديبيا

[1] المواد 71- 77، قانون السلطة القضائية، سالف الذكر.

[2] عويسات فتيحة، المرجع السابق، ص 40.

وهنا يلمس حرص المؤسس الدستوري على حماية القاضي بجعل أعلى هيئة قضائية تتولى مسائلته تأديبيا لكونها هي الأدرى بالمخالفات التي إرتكبها وصونا لمكانته القضائية لغاية ثبوت الفعل المستوجب للعقوبة التأديبية في حقه، ويتقاضى قضاة المحكمة مرتباتهم وفق قانون تبدي الجمعية العامة للمحكمة رأيها فيه وإن كان غير إلزامي هنا لأنه ليس من مصاف رقابة الدستورية يضمن لهم العيش الكريم والتفرغ لمهامهم الرقابية لكن يمكن لها بحكم صلاحيتها التصدي للقوانين المنتهكة للدستور مد رقابتها عليه.

وعليه نجد المادة 16 من قانون المحكمة تتيح لها حصريا الفصل في طلبات المرتبات والمكافآت ومعاشات أعضائها أو المستحقين عنهم وتمتد للفصل في طلبات إلغاء القرارات الإدارية النهائية الخاصة بشؤونهم وكذا طلبات التعويض الناجمة عنها لتظهر المحكمة الدستورية العليا كجهة مستقلة تتولى تنظيم شؤونها المالية والإدارية بنفسها، وتتوسع 20 لجعل جميع الضمانات التي يتمتع بها قضاة محكمة النقض وفقا لقانون السلطة القضائية تسري على أعضاء المحكمة الدستورية العليا.

ثانيا: إختصاصات المحكمة الدستورية العليا

تقوم بالرقابة على دستورية القوانين العادية منها والأساسية إضافة إلى رقابة اللوائح الصادرة عن السلطة التنفيذية وتشترك جميع هذه النصوص في كون الرقابة الواردة عليها رقابة لاحقة، وذات الأمر بالنسبة للمعاهدات الدولية التي يصادق عليها رئيس الجمهورية حيث يراقب القاضي الدستوري مدى توافقها مع الدستور بناء على إحالة من محكمة الموضوع مهما كانت درجتها في الهرم القضائي[1]، كما تختص وفق الماديتين 25 و26 من قانون المحكمة بالفصل في تنازع الإختصاص بشأن تعيين الجهات القضائية أو هيئات الإختصاص القضائي في حالة تنازع الإختصاص وكذا النزاعات القائمة بصدد تنفيذ حكمين قضائيين نهائيين متناقضين صادرين عن جهتين مختلفتين إضافة إلى تفسير القوانين الصادرة عن السلطة التشريعية والقرارات بقوانين الصادرة عن رئيس الجمهورية[2].

وفي سابقة للقضاء الدستوري العربي إقتدى القضاء الدستوري المصري بالقضاء الدستوري المقارن وبمثيله الفرنسي الذي سمح برقابة قرارات المنظمات الدولية بوصفها إمتداد لرقابة المعاهدات الدولية مثلا قراره الصادر في 30 ديسمبر 1976 قد أخضع القرارات الصادرة عن المنظمات الأوربية لرقابته في آخر

---

[1] حوالف حليمة، زاير إلهام، الرقابة الدستورية على المعاهدات الدولية دراسة مقارنة بين النظام الدستوري الجزائري والمصري المجلة الأكاديمية للعلوم القانونية والسياسية، مج 3، ع 1، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، الجزائر، 2019، ص 101.

[2] حنفى على جبالى، الرقابة على دستورية التشريع في مصر، مجلة المحكمة الدستورية العليا، ع 1، يناير، المحكمة الدستورية العليا ، مصر، 2003. (بلا صفحة)

تعديل قانون المحكمة الدستورية العليا الذي أضاف المادة 27 مكرر فأضحت المحكمة مختصة برقابة دستورية قرارات المنظمات والهيئات الدولية وأحكام المحاكم الأجنبية المطلوب تنفيذها في مواجهة الدولة بشرط أن تكون الدولة المصرية عضوا في هذه المنظمات الدولية، وأن تكون ملزمة لا مجرد توصية مع وجوب تنفيذها في مواجهة الدولة لمخالفتها مصلحتها بترتيبها لأثر تحاول تجنبه والشرط الأخير أن يتوجه رئيس الوزراء إلى المحكمة قصد الحكم بعدم الإعتداد بها[1].

ثالثا: طرق إتصال المحكمة الدستورية العليا بالدعوى الدستورية

منح المشرع المصري للمحاكم الحق في إحالة النصوص القانونية المشوبة بعيب عدم الدستورية إلى المحكمة الدستورية العليا لرقابتها شريطة قيام نزاع أمامها ويثبت الحق في الإحالة التلقائية لأية جهة قضائية حتى المحكمة العليا ومحكمة النقض[2].

ويمكن للأفراد عن طريق الطعن في دستورية نص في قانون أو لائحة عن طريق الدفع الفرعي بمناسبة نظر إحدى جهات القضاء في نزاع معروض عليها ليقوم أحد الخصوم بالدفع بعدم دستورية النص القانونـــي الذي إذا إتصف بالجدية يتم إحالته للمحكمة الدستورية العليا للنظر فيه [3]، كما ويمكن للمحكمة بمناسبة نظرها في دستورية النصوص المطعون فيها أمامهـا أن تتصدى لأي نص آخر يعرض لها بمناسبة ممارسة إختصاصها[4].

وفي ذلك لم تضبط لنا مواد الدستور صراحة الطبيعة القانونية للمحكمة الدستورية لذا سيتم البحث عن طبيعتهـــا بعد بيان نموذجين مختلفين للرقـــابة على دستورية القوانين أحدهما مَثَّلَ الرقـــابة السياسية (المجلس الدستوري الفرنسي) والآخر جَسَدَ الرقابة القضائية (المحكمة الدستورية العليا) فلأي طائفة تنتمي المحكمة الدستورية الجزائرية ؟

لمعرفة موضع التأسيس الدستـوري للمحكمة الدستورية نجد أن المؤسس الدستوري قد فصلها عن السلطة القضائية في الباب الرابع المتعلق بمؤسسات الرقابة وأفرد لها فصله الأول تحت عنوان " المحكمة الدستورية " بما يظهر أنه قد نفى عنها الصفة القضائية لعدم إلحاقه بالسلطة القضائية، لكن هذا لا يعني

---

[1] أيمن عيد السيد السعدني، إختصاصا المحكمة الدستورية العليا برقابة دستورية قرارات المنظمات الدولية والأحكام الأجنبية، مجلة القانون والإقتصاد، مج 97، ع 1، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، مصر، 2024، ص ص 930– 945.

[2] محمد عبد الرحيم حاتم، المرجع السابق، ص 231.

[3] المادة 29، قانون المحكمة الدستورية العليا، سالف الذكر.

[4] منى السيد عمران، سلطة القضاء الدستوري في التصدي: دراسة مقارنة بين القانونين المصري والعراقي، مجلة جامعة العين للأعمال والقانون، مج 9، ع 2، جامعة العين، الإمارات، 2025، ص 69.

بالضرورة انتفاء هذه الصفة ذلك أنها أولا هيئة رقابية وفـــي ذات الوقت نشير إلى أن المحكمة الدستورية العليا تناولها الدستور المصري في فصله الرابع مستقلة عن الجهات القضـــائية والسلطة القضائية اللتان جعل لهما فصلين مستقلين هما أيضا، ومع ذلك لها الطبيعة القضائية، ولذات الأسباب لا يجزم بطبيعتها السياسية لذا السبيل الوحيد هو التعمق في قراءة أحكام الدستور والنصوص ذات الصلة للتوصل لجواب يتوافق مع التدليل القانوني بالتفريق بين الطبيعتين.

- الطبيعة السياسية للمحكمة الدستورية

من حيث المعيار العضوي ينظر إلى الهيئة التي يغلب في تكوينها الطابع السياسي بأنها سياسية مثل المجلس الدستوري الفرنسي[1] والمحكمة الدستورية رغم غياب السلطة التشريعية في تكوينها، إلا أن رئيس الجمهورية يختص بتعيين أربعة أعضاء منها منهم رئيسها بمركزه المميز في مقابل عضوين يمثلان السلطة القضائية، كما أن المؤسس الدستوري في تشكيلتها قد أخذ بمصطلح الأعضاء لا القضاة وهذا ما يجعلها ذات طبيعة سياسية لا قضائية [2]، ومن حيث المعيار الوظيفي نجدها لا تمارس إختصاصات إلا بعد إخطارها من الجهات المختصة متمثلة في جهات غير الأفراد ونجدها تأخذ بالإخطار السابق لصدور النص القانوني الذي يميز الراقبة السياسية، فنظيرتها القضائية تعتمد على الرقابة البعدية ويكون للأفراد فيها دور في تحريكها إما بالدعوى الأصلية المباشرة أو بدعوى فرعية ممثلة في الدفع بعدم الدستورية حتى أن لفظ الإحالة هو ما يستخدم أمام الجهات القضائية لا الإخطار[3].

- الطبيعة القضائية للمحكمة الدستورية

لإضفاء الطبيعة السياسية على المحكمة الدستورية فالأساس الذي يتم الإعتماد عليه صحيح لكنه غير قابل للتطبيق بشكل كلي فبداية تم سحب الحق في انتساب ممثلي السلطة التشريعية للمحكمة وحتى بالنسبة لدور رئيس الجمهورية فيها، فبالرغم من تعيينه لأربعة أعضاء إلا أنه لا يزال مقيدا بالشروط التي حددتها المادة 187 والتي غالبا تشترط الخبرة القانونية في الأعضاء والتكوين في القانون الدستوري دون أن ننسى بالذكر عدم الانتماء الحزبي بما يفيد أن رئيس الجمهورية مجبر على اختيار من يعينهم في ظل هذه الشروط التي تدعم الطابع القضائـــي للمحكمة وهو ذات ما جرى العمل عليه في المحكمة الدستورية

---

[1] يعيش تمام شوقي، المرجع السابق، ص 117.

[2] سمير حدادي، لزهر خشايمية، طبيعة رقابة المحكمة الدستورية الجزائرية على دستورية القوانين: سياسية أم قضائية؟، مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية، مج 8، ع 2، جامعة ابن خلدون، تيارت، الجزائر، 2023، ص 361.

[3] مرابط حسان، الطبيعة القانونية للمحكمة الدستوية في الجزائر، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، مج 10، ع 2، جامعة الحاج لخضر، باتنة 1، الجزائر، 2023، ص 251.

العليا عامة مع اختلاف عدد الأعضاء، سنوات الخبرة ومجالها.

يستدل بالرقابة اللاحقة التي تمارسها المحكمة الدستورية وبالأخص الدفع بعدم الدستورية بحكم أنه إجراء قضائي يعطي للقاضي دورا في رقابة دستورية القوانين بإحالتها إلى المحكمة الدستورية للفصل في دستوريتها وإلغائها إذا ثبتت مخالفتها للدستور[1]،ولدعم حجة أن المحكمة الدستورية طبيعتها قضائية، كما أن إجراءات الدعوى الدستورية تتم في جلسات مغلقة وإصدار قرارات نهائية ملزمة لجميع السلطات[2].

إستنادا إلى ما تقدم من أسباب لا يمكن القول بأن المحكمة الدستـــورية ذات طبيعة سياسية وفي مواجهة ذلك فإنها لا تحمل الطبيعة القضائية الصرفة، لأنها جمعت بين الرقابة السابقة واللاحقة وجعلت تحريك الرقابة يمارس من قبل جهات سياسية أكثر من الأفراد أو السلطة القضائية، مع منع المحكمة من التصدي للقوانين المشوبة بعيب عدم الدستورية، لكن بالرغم من ذلك يظهر أن المؤسس الدستوري الجزائري يسير في خطى حثيثة متدرجة لإرساء محكمة دستورية تنتهج الرقابة القضائية كأسلوب لها كما كان عند التأسيس للدفع بعدم الدستورية للإنتقال إلى محكمة دستورية، فهي حاليا في موقف وسط تميل فيه إلى الطابع القضائي فلها طبيعتها الخاصة.

المبحث الثاني

تقييد رقابة القضاء الدستوري في حماية الحقوق والحريات

يحيط الدستور القاضي الدستوري بحدود تضبط نطاق إختصاصاته تشكل ضمانة لاستقلاله عن الضغوطات التي قد تمارس عليه من بقية السلطات، إذ يرفع يده عن مجالات عدم إختصاصه، يضاف إليها حدود أخرى ذاتية وضعها القاضي الدستوري تقيد عمله وتعزله عن التدخل للفصل في مسائل يكون تناوله لها خطرا على حياد قضائه حيث قد يجعله يتبوأ منزلة سلطة أخرى هو غير مناط بمزاولتها.

تنفرد السلطة التشريعية بتنظيم الحقوق والحريات دستوريا (مطلب أول) مع تدخل السلطة التنفيذية

---

[1] بومدين محمد، مبررات الإعتراف للقضاء الجزائري بدور في الرقابة على على دستورية القوانين وتحويل المجلس الدستوري إلى محكمة دستورية، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، مج 8، ع 4، جامعة تامنغست، الجزائر، 2019، ص 17.

[2] شتاتحة وفاء أحلام، المحكمة الدستورية في الجزائر: هيئة جديدة للرقابة على دستورية القوانين، مجلة الفكر القانوني والسياسي، مج 6، ع 2، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، الجزائر، 2022، ص 803.

(مطلب ثاني) في تنظيمها بشروط محددة تحت رقابة القضاء الدستوري الذي هو الآخر تحكم رقابته مقتضيات يلتزم بعدم تجاوزها (مطلب ثالث).

المطلب الأول

إنفراد السلطة التشريعية بتنظيم الحقوق والحريات

يتضمن الدستور لائحة من الحقوق والحريات تتفرع إلى قسمين يتعلق الأول بالحقوق والحريات، نظمها الدستور بشكل نهائي وتعرف بالحقوق والحريات المطلقة كحق المساواة وحرية التعبر والإعتقـــاد وهي تمثل الركيزة الأساسية للبقية منها، وترد في الدستور دون إرفاقها بعبارتي وفقا للقانون أو وينظم ذلك بقانون[1] والقسم الثاني منها هي التي يستأثر المشرع بسلطة تقديرية واسعة في تنظيمها ولكن إستثناء يلزمه المؤسس الدستوري بالتقيد بضوابط تنصب عليها رقابة القضاء الدستوري بمناسبة رقابة الدستورية علـــى إعتبار أنها تستمد إطارها التنظيمي دستوريا وأنها كتلة واحدة غير قابلة للتجزئة. ومن نافلة القول أن المحكمة الدستورية العليا في حكم لها وضحت أن الدستور في أحكامه يقرر ما هو ملزم وأن المشرع ليس حرا في تطبيقها أو إرجائها بل هو مقيد بها فلا يتخطاها إلى غيرها أو ينحرف عنها وذات الأمر ينصرف إلى القيود المحددة لنطاق السلطة التقديرية للمشرع المتصلة بالحقوق والحريات وضوابط تنظيمها[2].

ممارسة المشرع لصلاحية تنظيم الحقوق والحريات تقتضي إتباع ضوابط شكلية (الفرع الأول) وأخرى موضوعية (الفرع الثاني) لا يحيد عنها لينتج التنظيم التشريعي أثرا على حماية الحقوق والحريات في الأنظمة القانونية المقارنة (الفرع الثالث).

الفرع الأول

الضوابط الشكلية التشريعية الخاصة بتنظيم الحقوق والحريات

فرض الدستور على السلطة التشريعية إتباع ضوابط شكلية أثناء العملية التشريعية حماية للحقوق والحريات من التضييق عليها بسبب السلطة التقديرية للمشرع حيث تتمحور هذه الضوابط الشكلية الخاصة

---

[1] شالاو صباح عبد الرحمان، سلطة المشرع في تنظيم الحقوق والحريات (دراسة تحليلية)، مجلة مجلة قةلاى زانست العلمية، مج 4، ع 2، جامعة اللبنانية الفرنسية، لبنان، 2019، ص 461.

[2] نوار محمود بدير، دور القضاء الدستوري الفلسطيني في حماية الحقوق الإقتصادية والإجتماعية " دراسة مقارنة "، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير، د.ذ.ت، كلية الحقوق والإدارة العامة، جامعة بير زيت، فلسطين، 2017، ص 72.

في قواعد الإختصاص التي تمارس في إطارها بالرجوع إلى نص الدستور إضافة إلى الإجراءات الشكلية التي يتطلبها لإخراج النص القانوني إلى الوجود.

أولا: ضابط الإختصاص

عندما يقر الدستور حقا أو حرية فإنه بالتبعية يحيل سلطة تنظيمها لصاحب الإختصاص الأصيل مع منحه السلطة التقديرية لتنظيمها دون الحياد عن هذا المقصد وتقييدها لأن هذا الأخير يمثل الاستثناء الذي يلجأ إليه حال الضرورة[1] مع إحاطتها بضوابط أحدها ضرورة تقيد المشرع بالإختصاص المنوط به دستوريا إذ يرتبط قيد الإختصاص بالقواعد المتعلقة بتوزيع الإختصاص الحافظة لمبدأ الفصل بين السلطات، وللإختصاص اربعة عناصر تتجسد في التالي بيانه.

1- العنصر الاشخصي

يقتضي الإختصاص الشخصي أن تقوم السلطة المختصة بممارسة سلطة التشريع في مجال الحقوق والحريات دون أن تفوض ممارسة هذا الإختصاص لسلطة أخرى إلا إذا سمح لها الدستور بذلك، حتى لا يوصف عملها بأنه غير دستوري عند رقابة دستوريته[2]، فنجد المؤسس الدستوري الجزائري قد حدد إختصاص البرلمان في المادتين 139 و140 من الدستور وأتاح له سلطة تقديرية في تنظيم الحقوق والحريات خارج تلك التي نصت عليها هاتين المادتين والأمر نفسه في الدستور الفرنسي الذي حدد مجالها في المادة 34، لكن صياغتها تفيد أن المشرع لا يمكنه أن يتجاوزها إلى حقوق وحريات لم تتضمنها هذه المادة ليتم التغطية على هذا الجانب من خلال ديباجة دستور 1946 بعد إعطائها قيمة دستـــورية من خلال دستور 1958 ليتم مد نطاقها لأخرى[3] وكذا الحال في الدستور المصري الذي أعطى البرلمان حق التشريع بموجب قوانين أساسية وأخرى عادية في مجال الحقوق والحريات مع منعها تفويض إختصاصها للسلطة التنفيذية، بعد أن كانت هذه الأخيرة تمارس التشريع وفق قرارات بقوانين عند الضرورة لترقى إلى إختصاص ذات طبيعة مستقلة يمارسه رئيس الجمهورية ويعرض حاصله على البرلمان لتقرير مصيره فيما بعد[4].

---

[1] حبشي لزرق، أثر سلطة التشريع على الحريات العامة وضماناتها، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص قانون عام، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2013/2012، ص 98.

[2] خان محمد رضا، المرجع السابق، ص 160.

[3] عفرون محمد، ضمانات الحقوق والحريات في بنيان الدستور الجزائري، دراسة مقارنة، أطروحة مقدم لنيل شهادة دكتوراه علوم، تخصص قانون عام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، الجزائر، 2022، ص 104.

[4] أشرف عبد القادر قنديل، الرقابة على دستورية القوانين دراسة مقارنة، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2012، ص 111.

2- العنصر الموضوعي

يقصد به مادة التشريع فالمشرع يناط به سن القوانين في مجالات محددة لا يمكنه تعديها لأخرى تختص بها السلطة التشريعية على غرار سلطاتها في ظل الظروف الاستثنائية، فهذه الأخيرة محجـــوزة للسلطة التنفيذية دون غيرها[1]، ويتسع الإختصاص الموضوعي ليشمل مجالات القوانين العــادية والعضوية فلا يجوز إفراغ أي منها في شكل آخر ونجد أن المجلس الدستوري كان قد فصل بعدم دستورية النظام الداخلي للمجلس الشعبي الوطني لإخضاعه القوانين العادية لذات لإجراءات القوانين العضوية[2]، مما يخل بتنظيم مجالاتهما وتدرج القواعد القانونية أو حتى تعدي المشرع على سلطة المؤسس الدستوري بتقمصه لدوره وقد ثبت سابقا أن المجلس الدستوري اعتبر أن المشرع قد أضاف إختصاصا لم ينص عليه الدستور لمجلس الدولة بإبدائه لرأيه في مشاريع الأوامر ومشاريع المراسيم[3].

3- العنصرين الزمني والمكاني

يعني العنصر الزمني أن يحدد الدستور أوقات ممارسة السلطة التشريعية لإختصاصها التشريعي وقد إتفقت الدساتير المقارنة على أن البرلمان ينعقد في دورات عادية وأخرى غير عادية استثنائية من أجل سن القواعد القانونية مع منح رئيس الجمهورية صلاحية التشريع في حالات محددة، وحتى جمع جميع السلطات في يده على غرار حالة الحرب أو قدرته على التشريع وفق أوامر في الحالة الإستثنائية، ففي قيامه بهذا الدور خارج حدود الدستور فإنه يكون قد خالف الإختصـــاص الموكل إليه، ولذلك يعد تصرفه غير دستوري[4]، أما العنصر المكاني فيقصد به قيام جميع مراحل القانون في المكان الذي حدده الدستور أي مكان إنعقاد دورات البرلمان[5]، وقد جرت العادة أن تنعقد في عاصمة الدولة كالجزائر العاصمة على الرغم من أن المؤسس الدستوري لم ينص على ذلك، بخلاف نظيرهما المصري الذي وضح في المادة

---

[1] إيهاب محمد عباس إبراهيم، المرجع السابق، ص 262.

[2] محمد منير حساني، المرجع السابق، ص 206.

[3] رأي رقم 06/ر.ق.ع/م.د/98 المؤرخ في 19 ماي 1998، يتعلق بمراقبة مطابقة القانون العضوي المتعلق بإختصاصات مجلس الدولة وتنظيمه وعمله للدستور، موقع المحكمة الدستورية، تاريخ الإطلاع 2025/08/09، على الساعة 15:25، على الرابط الإلكتروني-https://cour-constitutionnelle.dz/ar/2021/03/24/%d8%a7%d9%84%d9%80%d9%80%d9%81%d9%80%d9%80%d9%87%d9%80%d9%80%d8%b1%d8%b3-1998/#1617546964808-8e3e63cd-514add10-57df

[4] أشرف عبد القادر قنديل، المرجع السابق، ص 125.

[5] إيهاب محمد عباس إبراهيم، المرجع السابق، ص 266.

114 أن مجلس النواب يجتمع في القاهرة مع إمكانية عقده في مكان آخر بطلب من رئيس الجمهورية أو ثلث أعضائه وكل إجتماع خارج ماحددته هذه المادة يعد باطلا ويقع البطلان على ما نتج عنه.

ثانيا: ضابط الشكل

ليتفق تشريع تنظيم الحقوق والحريات مع الدستـــور ينبغي أن يمر بمراحل وضعها الدستور في عملية سنه، فهذه الإجراءات والأشكــال المحددة تعد ضمانة للحقوق والحريات، بداية من المبادرة بالتشريع إلى غاية إصداره ونشره في الجريدة الرسمية[1]، ومن مصاف إجراءات العملية التشريعية في النظام القانوني الجزائري أن المبادرة بإقتراح القوانين أو مشاريع القوانين تتم من طرف الجهات التي حددها الدستور لتمر بمرحلة المناقشة والتصويت وفق الشروط والكيفيات التي وضعها القانون الأسمى لتحصل على النصـــاب القانوني اللازم ليصدرها رئيس الجمهورية[2] ولا يختلف الأمر في الدستور الفرنسي وكذا المصري في هذا الجانب من تحديد إجراءات واجبة الإتباع لإخراج النصوص القانونية إلى الساحة العملية[3].

ضمانا لحماية الحقوق والحريات بسط القاضي الدستوري رقابته على الإجراءات التي تمر بها العملية التشريعية حيث أقر المجلس الدستوري الجزائري برقابته على سيرورتها[4]، ولا يختلف عنه المجلس الدستوري الفرنسي لكنه ميز بين الإجراءات التي تعد جوهرية في القانون والتي لا تعد كذلك ففي الأولى يتم إلغاء القانون بموجبها بينما الثانية لا يترتب عليها إلغاؤه بالرغم من أن جميع أحكام الدستور ملزمة ولا

---

[1] زغودي عمر، يحيى بدير، سلطة المشرع في تنظيم الحقوق والحريات بين التقييد والتقدير، مجلة الدراسات القانونية والسياسية، مج 1، ع 2، جوان، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، الجزائر، 2015، ص 194.

[2] نبالي فطة، دور المجلس الدستوري في حماية الحقوق والحريات العامة مجال ممدود وحول محدود، المرجع السابق، ص309.

[3] إيهاب محمد عباس إبراهيم، المرجع السابق، ص 267.

[4] رأي رقم 08/ر.ق.ع/م.د/99، المؤرخ في 5 ذي القعدة 1419، الموافق لـ 21 فبراير 1999، يتعلق بمراقبة مطابقة القانون العضوي الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وعملهما وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة للدستور، الموقع الرسمي للمحكمة الدستورية، تايخ الإطلاع 2025/08/09، على الساعة 14:25، على الرابط الإلكتروني https://cour constitutionnelle.dz/ar/2021/03/24/%d8%a7%d9%84%d9%80%d9%80%d9%81%d9%80%d9%80%d9%87%d9%80%d9%80%d8%b1%d8%b3-1999/#1617546733909-797f9b70-e55b40c6-8cb5

تفرقة بينها من حيث المنزلة فهي وحدة واحدة غير قابلة للتجزئة أو المفاضلة[1]، أما المحكمة الدستورية العليا فقضت في أحد أحكامها أن الطعون الشكلية في حق القوانين هـــي تلك التي تقوم بمخالفة القواعد الإجرائية التي يطلبها الدستور لوضعها سواء تعلقت بإقتراحها أو بإقرارها أو إصدارها [2].

الفرع الثاني

الضوابط الموضوعية الخاصة بتنظيم الحقوق والحريات

يتقيد المشرع بمناسبة سن النصوص القانونية بضوابط موضوعية تنصب على مضمون النص القانوني المتعلق بالحقوق والحريات فلا يصح عملها لأن الدستور هو من ألزمه بها وتتمثل في ضـــابط المحل (أولا) فالسبب (ثانيا) ثم ضابط الغاية (ثالثا).

أولا: ضابط المحل

محل القانون هو موضوعه والأثر القانوني الناتج عنه بمعنى أنه يتمثل في المراكز القانونية الناشئة عنه بغية تنظيم حق بإنشائه أو تعديله أو إلغلائه، وتتجلى السلطة التقديرية للمشرع فيه، إذ تظهر الضوابط الدستورية لممارسة التشريع مدى إتساعها وتضييقها فكلما كانت النصوص الدستورية تتصف بالعمومية وتصاغ في صورة العبارات الواسعة كلما إتسعت معها سلطته التقديرية، وعلى النقيض من ذلك يمثل وضع قيود محددة على سلطة المشرع حدودا لا يجب عليه تخطيها مما يضيق من نطاق سلطته التقديرية[3] ولكي لا يتحول التنظيم إلى تقييد يجب على المشرع الإلتزام بالشروط التي أقرها الدستور.

ونجد أن الدساتير في غالبها تجمع بين التقييد المطلق والنسبي للسلطة التقديرية للمشرع في تنظيم الحقوق والحريات، وكمرآة عاكسة فإن سلطته في محل التشريع تحدد وفق الضوابط الموضوعية التي فرضها الدستور والتي تتباين بين كل حق وحرية على حدى[4]، ومن أهمها العمومية والتجريد وهي جوهر القاعدة القانونية تحقيقا لمبدأ المساواة بين الأفراد[5] الذي يقودنا بدوره إلى ضرورة وضوح القاعدة التشريعية

---

[1] نبالي فطة، دور المجلس الدستوري في حماية الحقوق والحريات العامة مجال ممدود وحول محدود، المرجع السابق، ص315.

[2] حكم المحكمة الدستورية العليا، القضية رقم 25 لسنة 16 قضائية " دستورية" ، الجلسة المنعقدة في 3 يوليو 1995.

[3] بلعبدي مصطفى، المرجع السابق، ص 126.

[4] بالجيلالي خالد، السلطة التقديرية للمشرع، دراسة مقارنة، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص قانون عام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2017/2016، ص 84.

[5] مها بهجت يونس، محمد حازم علي، المرجع السابق، ص 52.

ليتسنى فهمها وتطبيقها لأن غموضها واستعصاء فهمها يهدد الحقوق والحريات بفتح مجال للتأويل وبابا واسعا أمام التعسف من قبل الجهات المختصة بالتطبيق[1]، إذ يتحقق ذلك بوضوح القاعدة القانونية بمجرد صياغتها بشكل بين دقيق يعطي للقارئ القدرة على الإحاطة بمضونها حدودها والأثر المنجر عنها، بما يرسي مبدأ الأمن القانوني الذي قوامه حماية الحقوق والحريات[2].

وقد أكدت المادة 34 من الدستور الجزائري على أن الدولة تعمل علـــى الأمن القانوني بضمان الوصول إلى التشريع ووضوحه واستقراره وأن الحقوق والحريات لا تقيد إلا بموجب قانون، مما يضمن حمايتها بسبب إسناد هذا الدور إلى ممثل الشعب، وبسبب غياب ممارسة الحقوق والحريات بصورة مطلقة وجب إحترام حقوق وحريات غير فلا تتحول ممارستها من حق إلى إعتداء على حق أو حرية أخرى حتى لا يعد متعسفا في استعمال حقه الدستوري[3]، وهو ما أخذ به إعلان حقوق الإنســـان والمواطن في جعل ضابط التمتع بالحقوق والحريات مرتبط التمتع بها من طرف غير[4]، ونجد أن المحكمة الدستورية العليا قضت أن حرية الإنسان الشخصية ليست مطلقة وإنما تفرض عليها مجموعة من القيــود تحد منها تحقيقا لمصلحة المجتمع، وفي آخر قضت أن حرية الرأي تتمثل في تتبع الآراء والأفكار والتماسهـــا بتلقيها من غير ونقلها إليه دون التقيد بالحدود الإقليمية ومهما كان مصدرها وأن هذه الحرية منبع تنبثق عنه العديد منها على غرار حق النقد وحرية الصحافة وحرية الطباعة والنشر[5].

ومن بين أمثلة ما يلحق ركن المحل في التشريع من مطاعن في رقابة دستوريته صـــدور قانون يفيد تحصين القرارات الإدارية الصادرة تطبيقا له من رقابة القضاء[6] وقد شهد القاضي الدستوري رقابته

---

[1] مروان محمد محروس المدرس، رقابة القضاء الدستوري على الصيـــاغة التشريعية، ملحق خاص بالمؤتمر السنوي الرابع (القانون ... أداة للإصلاح والتطوير)، مجلة كلية القانون الكويتية العالمية، ع 02، كلية القانون الكويتية العالمية، الكويت، 2017، ص 525.

[2] جديدي ضياء الدين رمضان، ضوابط جودة الصياغة التشريعية، مجلة الحقوق والحريات، مج 10، ع 2، جامعة محمد خيدر، بسكرة، الجزائر، 2022، ص 139.

[3] عيد أحمد الحسبان، فعالية الحقوق الأساسية في تقييد الصلاحيات التقديرية للمشرع دراسة مقارنة، مجلة دراسات علوم الشريعة والقانون، مج 39، ع 2، كلية القانون، جامعة الأردن، الأردن، 2012، ص 456.

[4] Ferdinand Mélin-Soucramanien, Liberté et ordre public en droit constitutionnel français (Retour sur la décision du Conseil constitutionnel validant la loi interdisant la dissimulation= =intégrale du visage), Revista IUS Publicum, N 45, Facultad de Derecho, Universidad Santo Tomás, julio-diciembre, España, 2016, p 46.

[5] حسين جبار النائلي، الرقابة القضائية على الحقوق والحريات (دراسة مقارنة)، مجلة الكلية الإسلامية الجامعة، مج 1، ع 71، الجامعة الإسلامية في في النجف الأشرف، العراق، 2023، ص ص 329-386.

[6] أشرف عبد القادر قنديل، المرجع السابق، ص 271.

بمناسبة مطابقة القانون العضوي الخاص بكيفيات توسيع تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة بتصريحه في طيات رأيه " وإعـتـبـارا أنه إذا كـان لا يـعود لـلـمجلس الـدسـتوري أن يـحل مـحل المشرع في تـقديـره لدى إختيار النسب التي حدّدها والتي هي من اختياره السيّد إلاّ أنه يعود له بالمقابل أن يتأكد من أن هذه النسب عند تنصيصها أو تطبيقها ليس من شأنها تقليص حظوظ تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة وأنها لا تشكل عائقا قد يحول دون مشاركتها الفعلية في الحياة السياسية "[1].

وأضافت المادة 34 من المرسوم الرئاسي 442/20 أن المشرع يمنع عنه المساس بجوهر الحقوق والحريات أثناء تنظيم ممارستها وتقييدها وفق ما سمح به الدستور، وكذا المجلس الدستوري الفرنسي سمح برقابة محل التشريع ومطابقته للدستور مثل قراره المؤرخ في 29 ديسمبر 1983 المتعلق بقانون المالية لسنة 1984 وإعتبر أن المشرع لم يرتكب خطأ في التقدير وأن تقديره مبني على معايير موضوعية عقلانية وأن الضريبة أحدثت تطبيقا للقواعد ذات القيمة الدستورية[2].

ثانيا: السبب

يمثل ركن السبب الوقائع التي دفعت المشرع إلى سن القانون مع العلم أنه غير مقيد بزمن محدد وفي ذات السياق لا يمكن للمشرع الدستوري أن يعدد له وقائع يمارس وفقها سلطته التشريعية[3]، غير أنه يصعب تصور الوقائع التي تتطلب التشريع كما هو الشأن في القرارات الإدارية إلا في حالات محددة صرح بها الدستور[4]، ويمكن أن تتجه إرادة المشرع إلى تنظيم الحقوق والحريات في ضوء واقعة معينة لكن ذلك لا ينفي قدرته على تنظيم مسائل لا ترتبط بها تتصل بأوضاع مستقبلية وحتى إذا صدرت بناء عليها فلا يفيد ذلك أنها هي الدافع الوحيد لسنه بل حتى يمكن للمشرع أن يستغن عنها لأن إرادته هنا هي محل الاعتبار والتي تضفي هذه الصفة عليها[5].

يستخلص من ذلك أن ركن السبب في التشريع يكون وفق شكلين الأول يحدد الدستور الوقائع

---

[1] رأي رقم 05 /ر.م .د / 11، المؤرخ في 27 محرم 1433، الموافق لـ 22 ديسمبر 2011، يتعلق براقبة مطابقة القانون العضوي الذي يحدد كيفيات توسيع تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة للدستور، ج.ر.ج.ج، ع 1، الصادرة في 20 صفر 1433، الموافق لـ 14 يناير 2012، ص 44.

[2] Décision n 83-164 DC, Conseil constitutionnel, du 29 décembre 1983, Loi de finances pour 1984, Vu le 10/08/2025, à 12:53, Disponible sur lien https://www.conseil-constitutionnel.fr/decision/1983/83164DC.htm

[3] زغودي عمر، يحيى بدير، المرجع السابق، ص 198.

[4] بالجيلالي خالد، السلطة التقديرية للمشرع – دراسة مقارنة– ، ص 86.

[5] خان محمد رضا، المرجع السابق، ص 164.

القانونية التي يتم ممارسة التشريع في ظلها وأحسن مثال عنها الحالة الاستثنائية والتشريع بأوامر في غياب البرلمان أما إذا لم يحدد الدستور سببا لوضع التشريع فإن للمشرع واسع التقدير في ذلك لكن رقابة القاضي الدستوري على ركن السبب هنا تنتفي لأن ذلك من صميم إختصاصه في تقدير ملائمة التشريع[1]، وبعكس ذلك يراقب القاضي الدستوري تناسب محل التشريع والغاية من إصدار التشريع كأن يصدر تشريع يغلظ العقوبة الجنائية دون أن تتوافق مع جسامة الجرم المرتكب[2].

ثالثا: الغاية

الغاية هي الهدف والغرض من إصدار القانون وتمثل المصلحة العامة الغاية التي يسعى المشرع إلى تحقيقها بشكل عام وله واسع النظر في تحقيق أغراض أخرى من خلاله شريطة تحديدها بدقة[3]، ونجد المادة 34 من الدستور أقرت بأن تقييد الحقوق والحريات يتصل بحفظ النظام العام والأمن وحماية الثوابت الوطنية ولأجل حماية حقوق وحريات أخرى يكرسها الدستور، والملاحظ على هذه الضوابط ذات صياغة عامة تتيح للمشرع واسع التقدير في تحديد الأسباب المناسبة لوضع التشريع وقد إتفق الدستورين المصري والفرنسي على جعل المصلحة العامة سبب للتشريع ليسن بما يتناسب مع تحقيق الهدف المنشود وذهب المجلس الدستوري إلى القول بأن جمع وتسجيل وتخزين واستشارة ونقل البيانات الشخصية يجب أن يكون مبررا بسبب المصلحة العامة[4].

يثير إتساع السلطة التقديرية للمشرع في هذا الركن وعدم ضبط حدودها تخوفا من الفقهاء والقضاة من حيادها وتحقيق غاية تنظيم الحقوق والحريات خاصة إذا كانت السلطتين التشريعية والتنفيذية ممثلتين من نفس الحزب أين تتجه القوانين الصادرة إلى تحقيق غايات محددة لصالحهم أكثر من تحقيق الصالح العام[5]، لذلك وجد القضاء الدستوري لضمان بقاء السلطة التقديرية للمشرع فيما تعلق بغرض التشريع متفقا والدستور ليحكم بعدم الدستورية النص عند تخلفها ومن تطبيقاته حكم المحكمة الدستورية العليـــا بعدم دستورية المادة 1/56 من القانون رقم 46 لسنة 1978 بسبب سريان الضريبة على الأرباح التجارية

---

[1] بلعبدي مصطفى، المرجع السابق، ص 129.

[2] عبد المجيد إبراهيم سليم، السلطة التقديرية للمشرع دراسة مقارنة، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2010، ص 536.

[3] زغودي عمر، يحيى بدير، المرجع السابق، ص 192.

[4] Bastien Lignereux, Constitutional Norms in French tax Law, REVIEW of INTERNATIONAL and EUROPEAN ECONOMIC LAW, V 2, N 3, February, The Global Observatory on Tax Agencies: Towards on the International Tax Cooperation and Global Governance,2023, p 110.

[5] بلعبدي مصطفى، المرجع السابق، ص 130.

والصناعية بأثر رجعي على تصرفات قانونية تمت قبل صدور هذا القانون ونفاذه وبررت المحكمة موقفها بأن المصلحة المتوخات من وراء فرض الضريبة إنتفت عنها صفة المشروعية لسببين لسريانها بأثر رجعي ولأن مبلغ الضريبة يجاوز الحدود المنطقية لتوقعات الممولين[1] وقضى المجلس الدستوري بتاريخ 20 يوليو 2000 بعدم دستورية نص قانون الصيد لمنح الإدارة المحلية سلطة حظر صيد الحيوانات والطيور أحد أيام الأسبوع دون تحديد ليوم معين، وأسس المجلس قراره على أن المشرع لم يستهدف تحقيق أية مصلحة عامة ماعدا فيما يتعلق بيوم واحد محدد في الأسبوع هو يوم عطلة المدارس، إذ يمكن قبول حظر الصيد من أجل حماية التلاميذ وأهلهم الذين يصطحبونهم للنزهة في الغابات، وينبغي التمييز بين رقابة القضاء الدستوري على عنصر التناسب في التشريع ورقابته على ركن الغاية فيه فرقابة التناسب تنصب على السلطة التقديرية للمشرع فيما يتعلق بركن السبب في التشريع أي ضرورة وجود علاقة وثيقة بين الإجراء الذي إتخذه المشرع ممثلا لركن المحل في التشريع والغاية من إصدار هذا التشريع وفي حال عدم دستوريتها يقضي القاضي بعدم دستورية المحل بينما رقابة الغاية تتعلق بركن واحد[2].

وعليه إن الطعون الشكلية الموجهة للنصوص القانونية محل رقابة الدستورية نادرة إن لم نقل لا توجد بخلاف الموضوعية التي جل العيوب الموجهة للنصوص القانونية تتعلق بها والتي من جهة أخرى نجدها متداخلة فيما بينها بما يستعصي التفريق بينها عمليا لا نظريا.

الفرع الثالث

أثر التنظيم التشريعي على حماية الحقوق والحريات في الأنظمة القانونية المقارنة

يرتب إنفراد المشرع بتنظيم الحقوق والحريات أثرا على حمايتها لأن تنظيمها خاضع لضوابط شكلية مضبوطة لا مجال لمخالفتها وضوابط موضوعية للمشرع فيها سلطة تقديرية واسعة في إختيار ما يحميها أثناء تنظيم ممارستها من منطلق أنه الناطق بإسم الشعب وممثل لإرادته، مما يجعله حريصا على عدم إنتهاكها في إطار تحصين أعماله من عيب عدم الدستورية لمخالفة الضوابط الدستورية بما ينتج أثر عليها وحمايتها (أولا) وتحديد جوهرها (ثانيا) وتحقيق الأمن القانوني (ثالثا).

---

[1] حكم المحكمة الدستورية العليا، القضية رقم 23 لسنة 12 قضائية " دستورية" ، الجلسة المنعقدة في 2 يناير 1993.

[2] يسرى محمد العصار، رقابة القاضي الدستوري في مصر وفرنسا على التناسب في التشريع، مجلة المحكمة الدستورية العليا، ع 18، أكتوبر، المحكمة الدستورية العليا، مصر، 2010. (بلا صفحة)

أولا: دور ضبط الصياغة القانونية في حماية الحقوق والحريات

يقصد بالصياغة القـــانونية عملية تهيئة القواعد القانونية وتشكيلها في قالب خاص وفق قـــواعد مضبوطة قصد تنظيم سلـــــوك الأشخاص على نحو ملزم حيث يسهر المشرع من خلال اللجان القانونية داخل غرفتي البرلمان على دراسة مشاريع وإقتراحات القوانين دراسة تحليلية تستهدف الوقوف على مواضع ضعف النصوص القانونية[1]، ثم تقديم تقرير يوضحها مع التعديلات اللازمة لتفاديها ليتم تقديمه للمناقشة، حيث تساهم الصياغة القانونية في حماية الحقوق والحريات بجعل النص القانوني متناسق في إطـار وحدة النص نفسه ومع بقية النصوص في المنظومة القانونية[2] وتظهر هذه الحماية بوضوح في مجال النصوص الجنائية فإذا لم تتمتع الصياغة التشريعية بمقومات الوضوح اللازمة في النص الجنائي فإنها ستناقض بالتبعية ضرورة أن تكون القيود المفروضة على الحرية الشخصية يقينية بل تمتد آثار الصياغة القانونية غير الواضحة للتطبيق الانتقائي من الجهات المنوط بها ذلك دون وجود ضوابط موضوعية تحكمها[3].

لذا فإن سهر المشرع على ضبط الصياغة القانونية بصورة جيدة ومتقنة لا تدع مجالا للتأويل والشك حال تطبيقها تحمي الحقوق والحريات، فهو يعمل على جعلها متماثلة في التطبيق دون أية تفرقة بينها إذ يؤدي إحترام الخطوات اللازمة لوضع التشريع لانتفاء التسرع في سنه لأن دراسته دراسة توفق بين اعتبارات إصداره ومقتضيات تلافي التعارض في النصوص القانونية السابقة له، وحتى التخفيف من شدة الإحالات إلى التنظيم لمعالجة المسائل المرتبطة بالحقوق والحريات ضمانا لها ماعدا الحـــالات اللازمة لذلك وفي نطاق ذيق، وقد دعى المجلس الدستوري سابقا لضبط أسلوب التعبير القانوني في رأيه رقم 01 لسنة 1989 المتعلق بدستورية القانون المتضمن النظام الداخلي للمجلس الشعبي الوطني[4] فيما يخص المطات الأخيرة من المواد 79، 92 و111 بالقانون العضوي إشترطت في المترشح إلى المجالس المحلية وإلى المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة ألا يكون محكوما عليه بحكم نهائي لارتكاب جناية أو جنحة

---

[1] ليث كمال نصراوين، متطلبات الصياغة التشريعية الجيدة وأثرها على الإصلاح القانوني، ملحق خاص بالمؤتمر السنوي الرابع (القانون ... أداة للإصلاح والتطوير)، مجلة كلية القانون الكويتية العالمية، ع 2، كلية القانون الكويتية العالمية، الكويت، مايو 2017، ص 386.

[2] لكحل سمية، مراحل إعداد النص التشريعي، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم، تخصص قانون الدولة والمؤسسات العمومية، كلية الحقوق، جامعة الجزائر 1، الجزائر، 2024/2023، ص ص 180-184.

[3] بركات أحمد، دور الصياغة القانونية الجيدة في حماية الحقوق والحريات العامة، مجلة الحقيقة، مج 17، ع 1، الجزائر، 2018، ص 37.

[4] سامية رايس، مكانة الصياغة التشريعية ضمن الإجراءات التشريعية والهيئات الضابطة لها في التشريع الجزائري، مجلة النبراس للدراسات القانونية، مج 6، ع 1، جامعة العربي التبسي، تبسة، الجزائر، 2021، ص 19.

سالبة للحرية باستثناء الجنايات والجنح غير العمدية ولم يرد اعتباره حيث عد المجلس عبارة "الجنايات غير العمدية، غير موجـــودة في الدستور ولا في التشريع المعمول به ولأن الابقاء عليها سيخل بحقـــوق المتقاضين المكرسة دستوريا ألزم المشرع بإعادة صياغتها على النحو التالـــــي: " ألا يكون محكوما عليه بحكم نهائي لارتكاب جناية أو جنحة سالبة للحرية ولم يرد اعتباره باستثناء الجنح غير العمدية "[1].

إعتبر المجلس الدستوري الفرنسي أن المـــــادة 78 من قانون المالية على الدخل مخالفة للدستور لغموضها وعند رغبة المشرع في تعديل هذا القانون سنة 2006 أكد على موقفه وإعتبر منح بعض المزايا الضريبية بفئات معينة بغموض النص يعد تعسفا وإنتهاكا لمبدأ المساواة في الضريبة بين الأسر، وتطبيق هذه المزايا يتطلب العديد من العمليات الحسابية المعقدة مما دفعه إلى اعتبار هذا النص غير دستوري[2].

أما المحكمة الدستورية العليا فقد ألزمت المشرع بضرورة توضيح صورة الخطأ المثبتة لمساءلة الجاني على هذا الأساس وليس بناء على الخطأ العمدي حيث أقرت المادة 18 من القانون رقم 10 لسنة 1966 بشأن مراقبة الأغذية وتنظيم تداولها عقوبة تقوم على مجرد مخالفة أحكام المواد 2، 10، 11، 12، 14، 14 مكررا من هذا القانون إذا كان مخالفها حسن النية، وبالرجوع لهذه المواد يتضح أن تداول الأغذية التى يقوم الدليل على غشها أو عدم صلاحيتها يعتبر جريمة حتى ولو كان الجاني حسن النية لانتفاء علمه بغشها أو عدم مطابقتها للمواصفات لتقضي المحكمة بعدم الدستورية تأسيسا على أن الجرائم غير العمدية لا تقوم إلا على الخطأ الذي باختلاف أشكاله يحدد وفق معيار عام يتمثل في الإنحراف عن السلوك المعقول للشخص المعتاد، مما يتعين بالمشرع تحديد ما يكون منها مؤثـــــرا في تقديره مع بيان عناصر الخطأ قطعا منعا للالتباسها بغيرها يتيح للمخاطبين بها الابتعاد عن ما يخالفها مخافة العقاب[3].

ثانيا: حرص المشرع على ضمان عدم المساس بجوهر الحقوق والحريات

تقييد التنظيم التشريعي للحقوق والحريات ينعكس على صيانة الحقوق والحريات بعدم المساس بجوهرها استجابة لأحكام الدستور الضامنة لها منها مادته 34 والمادة الخامسة من مثيله المصري التي

---

[1] راي رقم 02/ر.ق.ع/م.د/16، المؤرخ في8 ذي القعدة 1437، الموافق لـ 11 غشت 2016، يتعلق بمراقبة مطابقة القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات لدستور، ج.ر.ج.ج، ع 50، الصادرة في 25 ذي القعدة 1437، الموافق لـ 28 غشت 2016، ص 3.

[2] Décision n 2005-530 DC, Conseil constitutionnel, du 29 décembre 2005, Loi de finances pour 2006, Vu le 11/08/2025, à 12 :23, Disponible sur lien https://www.conseil-constitutionnel.fr/decision/2005/2005530DC.htm

[3] أشرف توفيق شمس الدين، الضوابط الدستورية لنصوص التجريم والعقاب في قضاء المحكمة الدستورية العليا، مجلة المحكمة الدستورية العليا، ع 13، أبريل، المحكمة الدستورية العليا، مصر، 2008. (بلا صفحة)

صرحت أن النظام السياسي يقوم على احترام حقوق الإنسان وحرياته بالشكل الدستوري وكذا المادة 92 بفقرتها الثانية بنصها " لأي قانون ينظم ممارسة الحقوق والحريات أن يقيدها بما يمس أصلها وجوهرها " ورغم عدم وجود مادة مماثلة في الدستور الفرنسي إلا أن المادة 04 من إعلان حقوق الإنسان والمواطن ذهبت كذلك إلى منح القانون صلاحية وضع الحدود التي تمارس في إطارها الحقوق والحريات، وبالتالي ضمان التمتع بها وممارستها، والبحث في هذا الجوهر يعطينا رأيا للحد الأقصـــى الذي يمكن للمشرع فيه تقييد الحقوق والحريات عند الحاجة، حيث حدد الفقه العالمي جوهر الحقوق والحريات بمعيارين الأول معيار الحد الأدنى للحق أو الحرية الذي يفيد أن جوهرهما يتمثل في العناصر الأساسية فإذا انتفت زال الحق أو الحرية معها بالتبعية أما دون ذلك فلا يعد جوهرا[1].

ليظهر جوهرهما على أنه نواة تحيط بها عناصر أخرى حيث تنصب حماية الحقوق والحريات على ضمان هذه النواة وكمثال عنها الحق في السكن جوهره يقتضي توفير مكان أو مأوى يحميه[2] ويمكنه من البقاء محمي من العراء، أما رفاهية هذا المسكن وعدد الغرف فيه وأشكالها فلا يعد من صميم جوهره، وكذا حرية التنقل حيث يضمن الدستور والقانون هذه الحرية لكنهما لا يحددان الوسيلة المستخدمة في ذلك لأنها ليست نواة لحرية التنقل إذ لهذه الأخيرة التواجد حتى إذا تنقل الشخص راجلا.

الأخذ بمعيار الحد الأدنى لتحديد جوهر الحق يفتح بابا للاختلافات أساسها أبعاد فكرية وأخرى سياسية فما هو جوهري عند مجموعة لا يعد كذلك لدى أخرى بل حتى أن تلك الحقوق والحريات المعنوية كيف يتم تحديد جوهرها فإذا حددت غيرها على أساس قيمتها المادية، فإن هذا الصنف يختلف كالحق في الكرامة الإنسانية أو الحق في الصحة النفسية كأحد أوجه الصحة السليمة وكيف يتم تحديدها، كل هذه الإشكـــالات تتطلب معيار موضوعي موحد لا يفرق بين الحقوق والحريات المختلفة لذا استجابة لهذه التطلعات ظهرت طائفة في هذا المعيار تدعم إعتبار جوهر الحق والحرية لا يقتصر على على الجوانب الأساسية بل حتى الكمالية منها فحق الإنسان في الحياة لا يعني وجوده ككائن عضوي بل يمتد إلى

---

[1] Katharine G. Young, The Minimum Core of Economic and Social Rights: A Concept in Search of Content, The Yale Journal of International Law, V 33, Yale Law School, 2008, USA, p 126.

[2] حسين جبر حسين الشويلي، المعنى الدستوري لجوهر الحق دراسة في المادة 46 من دستور جمهورية العراق 2005، مجلة كلية الحقوق والعلوم السياسية، ع 3، ص 150، اطلع عليه بتاريخ 2025/08/30، على الساعة 12:54، على الرابط الإلكتروني https://iasj.rdd.edu.iq/journals/uploads/2024/12/03/6d8816c3cb144431af420e7cce23285d.pdf

تمتعه بكرامته كإنسان والتفاعل مع بقية المجتمع مما يجعلها مسائل إديولوجية تختلف من دولة لأخرى[1].

نتيجة الانتقادات الموجهة لمعيار الحد الأدنى في فشله لوضع معيار موضوعي قابل للتطبيق لتحديد جوهر الحق ظهر معيار إجماع كبديل له يرى أن جوهر الحقوق والحريات هو ما إتفق الفقه عليه بأنه كذلك بينما محل الخلاف منها لا يعد جوهرا لها، مما يجعله يعتمد على الممارسة القانونية داخل الدولة[2]، لكن ورغم إيجابيات هذا الرأي في توحيد تحديد مضمون لب الحقوق والحريات إلا أن الأغلبية لا تعني بالضرورة أن العنصر المتفق عليه يمثل جوهر الحق والحرية، إذ يمكن أن تتقارب وجهات النظر لانتماءات ثقافية أو سياسية تكون بمعزل عن الهدف المرجو من هذا الإجماع لينبثق معيار وسط إلى الوجود يتمثل في معيار مدى إلتزام الدولة لضبط جوهر الحقوق والحريات بالنسبة للالتزامات الواقعة على عاتق الدولة ووفق إمكانياتها ومواردها المتاحة لتلبيتها، بحيث يساعد هذا المعيار على تطبيقه بالنظر لظروف وإمكانيات كل دولة ومدى قدرتها على تحقيق هذه الحقوق والحريات، مما يجعله يتلاءم مع الالتزامات الدولية الملقات على عاتقها المتعلقة بالحقوق والحريات [3].

لتحري إحترام جوهر الحق في تنظيم المشرع للحقوق والحريات نتوجه إلى القضاء الدستوري الذي يتولى مسؤولية حمايتها فبقراءة حكم المحكمة الدستورية العليا في القضية رقم 84 لسنة 27[4]، نجدها اعتبرت إهدار الحق في الإجازة السنوية سواء بحجبها أو منعها من طرف المدير المسؤول عن العمل أو تنازل عنها العامل صاحب الشأن يعد بمثابة تعطيل لجوهر الحق في العمل وذهبت إلى جعل تجاوز حق من الحقوق الغاية التي وجد من أجلها عيب يلحق جوهره فيزيله، وفي حكم آخر لها بينت أن سلطة المشرع في مجال تنظيم الحق في التقاضي يتم في إطار الضوابط الدستورية على نحو يكفل بلوغ الغاية منه وهو تحقيق العدالة ورد الحقوق إلى أصحابها دون أن يتجاوز هذا التنظيم حدود غـــــايته حيث أنه بتجاوزها يستحيل إلى قيد يعيب الحق الدستوري في أصل مضمونه أو جوهر وجوده[5].

كما ينعكس أثر تنظيم الحقوق والحريات على تحقيق الأمن القانوني واستقرار المراكز القانونية

---

[1] Henry Shue, Basic Rights- Subsistence, Affluence, and U.S Foreign Policy, Princeton University Press, New Jersey, USA, 1996, p p 20-28.

[2] Katharine Young, Op.Cit. p 141.

[3] حسين جبر حسين الشويلي، المرجع السابق، ص 49.

[4] حكم المحكمة الدستورية العليا، القضية رقم 84 لسنة 27 قضائية " دستورية" ، الجلسة المنعقدة في 7 يونيو 2009.

[5] حكم المحكمة الدستورية العليا، القضية رقم 98 لسنة 20 قضائية " دستورية" ، الجلسة المنعقدة في 15 ديسمبر 2002.

الذي يعمل على ثبات الحقوق والحريات بإنشاء منظومة قانونية مستقرة نسبيا تكفل مزاولتها دون انقطاع أو تقييد إلا لضرورة حددها الدستور وبالكيفيات والطرق التي يسمح بها.

المطلب الثاني

مدى تدخل السلطة التنفيذية في تنظيم الحقوق والحريات

يحتكر المشرع صلاحية تنظيم الحقـــوق والحريات بصفة أصلية وفق ما يراه مناسبـــا في إطار الإجراءات والضوابط الدستورية لكن مع ذلك يسمح للسلطة التنفيذية في مسئل معينة المشاركة في عملية تنظيمها وذلك في ظل الحالات العادية تكون بالموازاة مع ممارسة السلطة التشريعية أو في غيابها إضافة إلى الحالات الاستثنائية أين يعجز المشرع عن مواجهتها بشروط الحالات العادية فيسلم هذه المهمة إلى السلطة التنفيذية لتتخذ ما يجب من إجراءات تستدعيها الضرورة الملحة لمواجهة الخطر المحدق بالحقوق والحريات قصد صيانتها لينعكس ذلك على إختلاف مواضع تنظيم السلطة التنفيذية للحقوق والحريات في الحالة العادية (الفرع الأول) عنها في الحالة الاستثنائية (الفرع الثاني).

الفرع الأول

التنظيم في الحـــــــــالة العادية

للسلطة التنفيذية تنظيم الحقوق والحريات في الحالة العادية في شكلين الأول يتقمص فيه رئيس السلطة التنفيذية دور المشرع فيكون له ذات الصلاحيات والسلطات أما الثاني فيتمثل في ممارسة السلطة التنظيمية في شكل مراسيم رئاسية وأخرى تنفيذية[1]، بما يجعل للسلطة التنفيذية صورتين لتنظيم الحقـــوق والحريات في ظل أوامر رئيس الجمهورية (أولا) وفي ظل السلطة التنظيمية (ثانيا).

أولا: تنظيم الحقوق والحريات من خلال الأوامر

مُنِحَ لرئيس الجمهورية صلاحية إصدار أوامر في الحالة العادية وقد جاءت هذه المكنة في المادة 124 من الدستور الجزائري والمادة 156 من الدستور المصري، وكرستها كإختصاص أصيل للرئيس لا يحتاج فيه إلى تفويض من المشرع للممارسته أما الدستور الفرنسي فقد عبرت المادة 38 عنها بأنها أوامر

[1] أحسن غربي، حل المجلس الشعبي الوطني في ظل التعديل الدستوري لسنة 2020، المجلة الشاملة للحقوق، مج 2، ع 3، سبتمبر ، جامعة باجي مختار، عنابة ، الجزائر، 2022، ص ص 91 – 93.

تفويضية لممارستها يقتضي وجود تفويض مسبق من البرلمان للحكومة بذلك، ونشير أن لرئيس الجمهورية تنظيم الحقوق والحريات بطريق الأوامر في الحالة الاستثنائية.

تبعا لما ذكر سنركز في هذه الجزئية على الأوامر الصادرة في غياب البرلمان دون تلك المتعلقة بإصدار قانون المالية لإتصال الأولى بالحقوق والحريات إتصالا جليا وثيقا لذلك سنورد في عنوان مشترك الأوامر في النظامين القانونيين الجزائري والمصري لكونهما سلطـــــة لا تحتاج لتفويض ونختص مثيلتها الأوامر التفويضية في النظام القانوني الفرنسي بآخر مستقل.

أ- الأوامر في النظامين القانونيين الجزائري والمصري

رهن الدستورين الجزائري والمصري الأوامر الصادرة عن رئيس الجمهورية بحالات محددة وبتوفر شروط صريحة وأخرى ضمنية تتمثل في:

1- حالات التشريع بأوامر

يمكن لرئيس الجمهورية أن يشرع بموجب أوامر وفق نص المادة 124 من الدستور أثناء غياب البرلمان المحقق بين دورتي البرلمان، وبما أن الدورة البرلمانية في المادة 138 منه تفيد أنها تمتد إلى 10 أشهر فإن الفترة المعينة لممارسة التشريع بأوامر هي شهرين كحد أقصى، والحالة الثانية التي تصدر فيها الأوامر تتجسد في شغور المجلس الشعبي الوطني، ويتوفر الشغور بمجرد انتهاء الفترة المحددة للعهدة البرلمانية أو أن يقوم الرئيس بحله، ونشير إلى سبق حل المجلس الشعبي الوطني الجزائري في أكثر من فرصة [1]، حيث طالت الفترة المحددة لإصدار الأوامر أكثر من 03 أشهر قابلة للتجديد مرة واحدة بعد رأي المحكمة الدستورية لإجراء انتخابات تشريعية آخر مرة وبموجب المرسوم الرئاسي 77/21 تم حل المجلس الشعبي الوطني في مطلع شهر مارس 2021[2] ليستدعي الهيئة الناخبة وفق المرسوم الرئاسي 96/21[3] بالثاني عشر جوان 2021 لتصبح المدة الدنيا ثلاثة أسهر وأقصاها ستة [4].

بينما تنصرف فترة التشريع بأوامر في الدستور المصري حسب المـــادة 156 إلى غياب مجلس النواب كجهاز بمعنى أنه حتى بوجود طارئ وكان المجلس أثناء عطلته لا يحق للرئيس أن يصدر قرارات

---

[1] أحسن غربي، المرجع السابق، ص 93.

[2] المرسوم الرئاسي رقم 77/21 ، المؤرخ في 21 فبراير 2021 ، يتضمن حل المجلس الشعبي الوطني ، ج.ر.ج.ج، ع 14، الصادرة في 28 فبراير 2021، ص 4.

[3] المرسوم الرئاسي رقم 96/21، المؤرخ في 11 مارس 2021، يتضمن استدعاء الهيئة الناخبة لإنتخاب أعضاء المجلس الشعبي الوطني، ج.ر.ج.ج، ع 18، الصادرة في 11 مارس 2021، ص 4.

[4] فريد تيغيوارت، داود منصو، المرجع السابق، ص 344.

بقوانين حيث يلزم عليه أن يستدعـي المجلس للانعقاد لإجتماع طارئ يعالج فيه هذه المسألة على النقيض من المؤسس الدستوري الجزائري الذي أجاز ذلك، ليبقى إختصاص إصدار الأوامر في فترة ما بين الفصلين التشريعيين، لكن هذا الاحتمال ضعيف التطبيق لأن المادة 2/106 من الدستور أوجبت انتخاب مجلس جديد خلال 60 يوما على انتهاء المجلس القـــائم، أي أنه إذا وقع ظرف مستعجل يوجب تدخل رئيس الجمهورية لمعالجته من خلال هذه الأوامر يستدعي المجلس ليتولى تنظيمه، غير أنه من الـــوارد أن يتم المجلس القائم مدته التشريعية دون إنتخاب المجلس الجديد، لذا فإن جعل إعـــادة إنتخاب هذا الأخير قبل 60 يوما من إنتهاء المدة الانتخابية للمجلس السابق له بصـــورة أكثر دقة ليظل فترة حل مجلس النواب المقدرة ب60 يوما عملا بالمادة 146 من الدستور هي الفرصة الوحيدة لإصدار الرئيس للقرارات بقوانين.

2- شروط إصدار الأوامر

يصدر رئيس الجمهورية الأوامر في إطار احترام الشروط التي وضعها له القانون الأساسي والتي تتمثل في شروط صريحة أولها إلزامية التحقق في التشريع بأوامر من الظرف المستعجل الذي يبرر اللجوء لها[1]، بمعنى أنه إذا تصدت القوانين السابقة له وعالجت المسألة المستعجلة فلا داع لها، غير أن مكنة تقدير الظرف المستعجل مطلقة لرئيس الجمهورية خاضعة لرقابة القاضي الدستوري الذي يتحقق من توفر الظرف الطارئ لكن قبل ذلك يتوجب أن تتخذ هذه الأوامر في مجلس الوزراء، وهو إجراء شكلي يضفي على الأوامر قيمة معنوية لمشاطرة الحكومة لرئيسها ذات الرأي بالنسبة لها بحيث أن عمل المجلس هنا استشاري بخصوصها[2]، ويلاحظ على المادة 156 من الدستور المصري أنها لم تشر لإتخاذها في مجلس الوزراء غير أن المادة 167 منه جعلت الحكومة تشارك في إعداد مشروعات القوانين والقرارات على أن تظل إجازتها في يد رئيس الجمهورية، إضافة لوجوب استشارة مجلس الدولة بخصوصها فهو يقوم برقابة مشروعيتها الشكلية من صحة التأشيرات وصياغة النص ووضوحه، أما رقابة الجانب الموضوعي للأوامر فيسلط فيه الضوء على شرعية الأوامر وعدم مخالفتها لأي نص قانوني أعلى منها منزلة مع إمكانية

---

[1] أحمد حسني علي أشقر، الضوابط الدستورية لسلطة الرئيس الاستثنائية بإصدار القرارات بقانون في النظام الدستـــوري الفلسطيني " دراسة مقارنة بالنظامين المصري والجزائري "، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية، مج 17، ع 1، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2024، ص 21.

[2] مديحة بن ناجي، التشريع بأوامر في النظام الدستوري الجزائري، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، مج 10، ع 4، جامعة زيان عشور، الجلفة، الجزائر، ص 327.

مجلس الدولة تقديم ملاحظات تتعلق بملاءمة مضمون الأوامر لتحقيق المصلحة العامة مع مراعاة التحفظ في إبدائه لرأي ذو أبعاد ودلالات سياسية[1].

بينما المؤسس الدستوري تجاهل عرض الأوامر على مجلس الدولة في حكم المادة 156 لكنه أخذ بإبداء المجلس رأيه في مشاريع القوانين والقـــــرارات التشريعية المحالة إليه وجعل استشارته اختيارية لا إلزامية ضمن نظيرتها المادة 190، إلا أن قسم التشريع في مجلس الدولة المصري أكد بأن" ... المراجعة التي يجريها قسم التشريع تتطلب اللزوم أحكام الصياغة بمراعاة مقتضياتها وحرفيتها، وقبل ذلك تتطلب فى المقام الأول التدقيق فى مراعاة متطلبـــات المشروعية، بما مفاده ضرورة التأكيد من عدم خروج النص أو تجاوزه عما هو مقرر فى مدارج القواعد التشريعية، وأعلاها النصوص الدستورية ..."[2]

وآخر شرط موضوعي هو عرض الأوامر على البرلمان لإبداء موافقته لتكتسب الصفة التشريعية وتحال وجوبا للمحكمة الدستورية لرقابتها أو يتم رفضها لتلغى أما الأوامر في النظام القانوني المصري لها نفس الخطوات مع خصوصية تحديد أجل عرضها على البرلمان، فالمؤسس الدستوري الجزائري لم يشر إلى هذه النقطة في المادة 124 على خلاف المادة 156 التي حددت وقت عرضها 15 يوما من تاريخ إنعقاد المجلس الجديد فإذا لم يتم عرضها على المجلس لمناقشتها أو تم عرضها عليه ورفضها تزول بأثر رجعي دون إصدار قرار بذلك إلا إذا رأى المجلس الابقاء على آثار نفاذها في الفترة السابقة أو تسوية ما نتج عنها من آثار.

ومن هذا الموضع نلفت النظر إلى عدم تعمق المؤسس الدستوري الجزائري في ذكر الإجراء الذي يتبع بفرض رفض الأوامر من طرف البرلمان في الاحتفاظ بما نتج عنها من آثار أو إلغائها حفاظا على الحقوق والحريات التي نشأت بموجبها واكتفى بإلغائها حال رفضها ولم يترك السلطة التقديرية للمشرع في الابقاء على نتائجها إن هو رأى تحقق المصلحة العامة بذلك.

يضاف إلى الشروط المذكورة شروط ضمنية تفيد تقييد رئيس الجمهورية بأن تكون هذه الأوامر في نطاق مجالات القانون العضوي أو العادي ولا يستخدمها لإضفاء الصفة التشريعية على مجالات سلطته التنظيمية لأنه في هذه الحالة يكون قد تجاوز إختصاصه الدستوري.

---

[1] عبد العزيز برقوق، القيود الدستورية على سلطة رئيس الجمهورية في التشريع بأوامر (وفقا للمادة 142 من التعديل الدستوري لسنة 2020)، المجلة الدولية للبحوث القانونية والسياسية، مج 6، ع 3، سبتمبر، جامعة الوادي، الجزائر، 2022، ص 203.

[2] ياسر سيد حسين سيد، مدى مشروعية القوانين والقرارات ذات الصفة التشريعية التي لم تعرض على مجلس الدولة قسم التشريع، دراسة مقارنة بين (مصر فرنسا)، المجلة القانونية، مج 1، ع 1، جامعة القاهرة، مصر، 2017، ص 213.

وأن رئيس الجمهورية وحده هو من يصدرها حيث لا يمكنه أن يفوض ممارستها لشخص آخر حتى إذا تم تسليم مهامه لرئيس الدولة بالنيابة في الحالات التي يحددها الدستور[1]، لتخضع هذه الأوامر لذات الضوابط التي تخضع لها القوانين أمام القاضي الدستوري بصدد رقابة الشكل والمضمون زيادة على التحقق من بقية الشروط اللازمة لوضعها.

ب- الأوامر في النظام القانوني الفرنسي

نظم المؤسس الدستوري الفرنسي الأوامر في نص المادة 38 بحيث يتم وضعهـــا في أوقات محددة لا ترتبط بوقت زمني معين، إذ تتمتع السلطة التنفيذية في الحالة العادية بإختصاص وضع الأوامر في المجالات ذاتها التي يشرع فيها المشرع وهي ذاتها مجالات الحقوق والحريات التي يتم تنظيمها بموجب قوانين عادية[2]، ونذكر أن المجلس الدستوري قد رفض أن يتم وضع أوامر تفويضية في نطاق إختصاص القوانين العضوية، ويشترط لإصدار هذه الأوامر لتنظيم الحقوق والحريات توافر شرط الضرورة متى حدث أمر مستعجل يتطلب التدخل على جناح السرعة من السلطة التنفيذية حماية للمصلحة العامة، لأن تولي المشرع المسؤولية لمعالجة الوضع الطارئ لا يفيد لبطئ العملية التشريعية لذا فإن الأمر يترك للحكومة[3]، وعلى النقيض شرط غياب إنعقاد البرلمان للتشريع بأوامر في الدستوريين الجزائري والمصري فإن الدستور الفرنسي جعلها تصدر فقط أثناء إنعقاد البرلمان لا غيابه وعلة ذلك أن هذه الأوامر تنتج بناء علـــى طلب موجه من الحكومة إلى البرلمان يفيد تفويضها لممارسة سلطة تشريعية هي في الأصل ملك للمشرع[4] حيث لا يكون لهذا الأخير المبادرة بتفويض الحكومة دون طلبها.

وفي هذا قد خالف الدستور الفرنسي المعتاد وشارك الوزير الأول رئيس الجمهورية في التشريع بأوامر، بل ذهبت المادة 41 من الدستور إلى مده بحق الاعتراض على أي إقتراح أو تعديل يتناهض أو

---

[1] المادتين 93 و96، المرسوم الرئاسي رقم 442/20، سالف الذكر.

[2] خالد علي عراقي، المواءمة بين فرض حالة الطوارئ وإحترام حقوق وحريات المواطنين في مصر، مجلة البحوث الفقهية والقانونية، مج 34، ع 39، أكتوبر، مجلة كلسة الشريعة والقانون، فرع جامعة الأزهر، مصر، 2022، ص 2366.

[3] الداه محمد إبراهيم، اللوائح التفويضية أو التنظيمية (دراسة مقارنة)، مجلة الحق، ع 6، ديسمبر، كلية القانون، بني وليد، ليبيا، 2017، ص 226.

[4] نعيمة خطاب، الدور التشريعي للسلطة التنفيذية في الدستورين الجزائري والفرنسي، مجلة الدراسات القانونية المقارنة، مج 7، ع 2، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف، الجزائر، 2022، ص 1225.

يمس بالمجال الذي فوض فيه [1]، ليظهر أن دور رئيس الجمهورية مقتصر على التوقيع عليها فقط عملا بالمادة 13 لأنه يتم إتخاذها في مجلس الوزراء غير أن له الحق في رفضها بل حتى أن جميع الوزراء ملزمون بموجب 19 بالتوقيع عليها ليتجلى تقاسم الحكومة ورئيس الجمورية على حد سواء المسؤولية أمام البرلمان في شأن ما فوض إليه من سلطة.

مما ذكر يتضح أن الأوامر التفويضية تصدر بنـــاء على طلب من الحكومة للمشرع لتفويض إختصاص له وتصدر عن مجلس الوزراء قصد تنفيذ برنامجها الذي سبق أن وافق عليه البرلمان مع تحديد المدة اللازمة للممارسة الإختصاص المفوض[2]، وقد ذهب المجلس الدستوري إلى إعتبار أن برنامج الحكومة هو البرنــامج الذي حاز على ثقة الجمعية الوطنية استنادا للمادة 49 من الدستور يزيد عليه ما يتصل به من مسائل تحتاج الحكومة لتنظيمها بواسطة تدابير تعد من إختصاص التشريع العادي[3]، وبالرغم من أن المؤسس الدستوري لم يتطلب الظرف الطارئ لطلب الإذن كشرط لازم لوجود الأوامر إلا أن الوقت المؤقت المعين لها يوحي إلى وقوع الظرف غير العادي الذي يعجز المشرع عن مواجهته[4]، حيث أقر المجلس الدستوري بذلك في قراره رقم 421/99 الصادر بتاريخ 16 ديسمبر 1999[5] على أن تتخذ الأوامر في مجلس الوزراء ويستشار مجلس الدولة بخصوصها في غياب إلزامية رأيه إلا أن له دور مهم في فحص مشروعيتها وصياغتها[6]، بعد منح المشرع الحكومة الإذن للتشريع في مجالها لفترة معينة يستلزم الدستور عرضها عيله قبل نهاية مدة التفويض ويترتب على التخلف عن إنهاء آثارها واعتبارها لاغية وأثر الإلغاء هذا يمتد إلى المستقبل فقط دون أن يكون له أثر رجعـــي، وإذا عرضت

---

[1] محديد حميد، التشريع بأوامر في دستور 2016 حق دستوري أصيل لرئيس الجمهورية، مجلة معـــارف، مج 11، ع 21، جامعة البويرة، الجزائر، 2016، ص 34.

[2] Marc Guillaume, Les ordonnances : tuer ou sauver la loi ?, Revue Pouvoir, N 3, Presses universitaires de France, France, 2015, p 119.

[3] علي عبد الله جاسم العرادي، تفويض الإختصاص التشريعي (دراسة تحليلية في الدستور البحريني والدساتير المقارنة)، ط1، معهد البحرين للتنمية السياسية، البحرين، 2019، ص 74.

[4] علي سعد عمران، شروط ممارسة رئيس الدولة لإختصاصه في إصدار اللوائح التفويضية، موقع المرجع الإلكتروني المعلوماتي، تاريخ الإطلاع 205/08/17، على الساعة 12:23، على الرابط الإلكتروني https://mail.almerja.net/more.php?idm=75403

[5] Décision n 99-421 DC, Conseil Constitutionnel, du 16 décembre 1999, Loi portant habilitation du Gouvernement à procéder, par ordonnances, à l'adoption de la partie législative de certains codes, Vu le 17/08/2025, à 14 :25, Disponible sur lien https://www.conseil-constitutionnel.fr/decision/1999/99421DC.htm

[6] ياسر سيد حسين سيد، المرجع السابق، ص 229.

الأوامر التفويضية على البرلمان ولكنه رفض إقرارها فهي تفقد قوتها القانونية بدون أثر رجعي فإذا تم عرض هذه الأوامر على البرلمان فإن هذا العرض في ذاته لا يغير من طبيعتها القانونية كقرارات إدارية مما يجعل باب الطعن مفتوحا تجاهها بالإلغاء بل يجب أن تحصل على موافقته لتمتعها بالصفة التشريعية[1].

وبمناسبة عرض الأوامر على المشرع لإبداء رأيه عليها قد يحدث أن يحيلها رئيس الجمهورية أو الحكومة بحسب الحال إليه ولكنه لا يبدي موقفا واضحا إزاءها فهل يعد صمته هنا رفضا أم قبولا ؟.

فرضت المواد الدستورية المتعلقة بالأوامر على المشرع أن يبدي موقفا واضحا بخصوصها لذا فإن احتمال صمته عنها لا يمكن أن يفسر بأنه رفض لها، فالدستور الفرنسي قد سمح له بعد انتهـــاء الفترة المحددة للتفويض بتعديل الأوامر التفويضية التي إتخذتها الحكومة بموجب قانون بما يوحي بموافقته عليها فالقانون يعدل بموجب قانون وفق قاعدة توازي الأشكال وأقر مجلس الدولة أنه يمكن استنباط موافقة البرلمان الضمنية من خلال توجهه لتعديلها أو وضع قانون يوسع من مداها[2]، وقد أخذ المجلس الدستوري بهذا الرأي لإمكانية تصديق البرلمان بإرادة معبر عنها ضمنا[3]، بينما لم يوجد ما يحسم سكوت المشرع عن الإدلاء برأيه على الأوامر المطروحة عليه في الدستوري الجزائري وكذا المصري، وقد رأى الأستاذ مراد بدران أن سكوت المشرع مهما طال فذلك لن يأدي إلى المساس بالحقوق والحريات لأنها قبل موافقته عليها تخضع لرقابة القاضي الإداري وبعدها لرقابة القاضي الدستوري فلا فكاك لها من رقابة إنتهاكها لها[4].

يشهد الواقع التطبيقي في النظام القانونـــي الجزائري أن حالات رفض الأوامر شبه منعدمة إن لم نقل غير موجودة أساسا، لذا فإن السكوت عنها هو الآخر لم يشهد إلى الآن تطبيقا فعليا وإنما هو مجرد طرح نظري لم يوضح في نص الدستور.

---

[1] رافع خضر صالح شبر، الأعمال التشريعية للسلطة التنفيذية في وجود البرلمـــان، مجلة المحقق الحلبي للعلوم القانونية والسياسية، مج 5، ع 1، كلية القانون، جامعة بابل، العراق، 2013، ص ص 116-118.

[2] الداه محمد إبراهيم، المرجع السابق، ص 233.

[3] Décision n 72-73 L, Conseil constitutionnel, du 29 février 1972,Nature juridique de certaines dispositions des articles 05 et 16 de l'ordonnance, modifiée, du 17 août 1967 relative à la participation des salariés aux fruits de l'expansion des entreprises, Vu le 17/08/2025, à 13 :12, Disponible sur lien https://www.conseil-constitutionnel.fr/decision/1972/7273L.htm

[4] مراد بدران، الإختصاص التشريعي لرئيس الجمهورية بمقتضى المادة 124 من الدستور، مجلة الإدارة، مج 10، ع 2، المدرسة الوطنية للإدارة، الجزائر، 2000، ص 19.

ثانيا: تنظيم الحقوق والحريات من خلال السلطة التنظيمية

تتدخل السلطة التنفيذية في تنظيم التمتع بالحقوق والحريات أثناء ممارستها لسلطتها التنظيمية فتتناول ما يحيله إليها القانون في شأنها بالتنظيم لتكون ملزمة بإتباع النطاق التشريعي من حيث صنف الحقوق والحريات محل التنظيم ومن حيث الغاية التي يستهدفها القانون، فلا يكون لها سلطة تقديرية في هذه الحالة أما إذا لم يوجد نص يقيد تنظيمها للحقوق والحريات فإن لها السلطة التقديرية في ضبط النظام العام وتحقيق المصلحة العامة، لتنحصر قدرة السلطة التنفيذية في تقدير الحقوق والحريـــات في صورتين في وجود نص قانوني يحيل إليها تنظيمها وفي عدم وجوده.

أ- وجود قانون يحيل إلى السلطة التنفيذية تنظيم الحقوق والحريات

يحدث أن يصدر المشرع نص قانوني ينظم ممارسة الحقوق والحريات ويشير في مواضع معينة إلى السلطة التنفيذية لتختصها بسلطتها في معالجتها حيث أن المشرع يضع المبادئ والقواعد العامة بينما تستهدف السلطة التنفيذية التطرق إلى الجزئيات المعنية بتنفيذ القواعد العامة فيه، لأنها الأقدر على ذلك لإتصالها بمجال التطبيق مقيدة في ذلك بضوابط مرتبطة بالقانون ذاته إذ يقع على عاتق السلطة التنفيذية التقيد بإرادة المشرع في تنظيم الحقوق والحريات بسبب كونه مصدر سلطتها في شأن الحقوق والحريات موضوع القانون بما يلزمها بالتفسير الذيق لمضمون النص تحقيقا لمقتضيات ضمـــان الحقوق والحريات حتى لا تخالف مبدأ المشروعية[1]، غير أنه لا يصح لها تجاهل ما أقره القضاء الإداري في إجتهاداته التي أضحت بالنسبة لها منهاجا واجب الإتباعلأن غالبية الفقه سار إلى إعتبار أن مفهوم القانـــون محل التفسير[2] يأخذ بالمعنى الواسع ليشمل جميع مصادر القاعدة القانونية المكتوبة وغير المكتوبة[3].

كما ينبغي على السلطة التنفيذية أن تضع تحقيق هدف المشرع فـــي القانون فإذا إمتدت سلطتها التقديرية إلى تحقيق غايات مغايرة له، فإن ذلك يضعها تحت رقابة القاضي المختص حيث أقر مجلس الدولة الجزائري في قراره رقم 097935 الصادر في 19 مارس 2015 أن السلطة التقديرية للإدارة تنتهي

---

[1] يامة إبراهيم، لوائح الضبط الإداري بين الحفاظ على النظام العام وضمان الحريات العامة، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص قانون عام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2015/2014، ص 170.

[2] حاتم فارس الطعان، مشروعية سلطة الإدارة على تقييد الحريات العامة دراسة مقارنة، مجلة كلية بغداد للعلوم الإقتصادية الجامعة، ع 22، كلية بغداد للعلوم الإقتصادية الجامعة، بغداد، العراق، 2019، ص 5.

[3] بلقاسم نصر الدين، قرينة مشروعية القرارات الإدارية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص قانون عام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2021/2020، ص 35.

إذا وجه إليها نص تشريعي أو تنظيمي يحثها على إتخاذ التدابير اللازمة لتنفيذه[1]، فعليها أن تلتزم بقاعدة تخصيص الأهداف ولا تتطرق إلى غاية لم يستهدفها القانون وإلا أصبحت قراراتها جديرة بالإلغاء[2].

ويبقى تقدير السلطة التنفيذية يلتزم بغاية القانون وحدوده أما إذا لم يظهر ذلك لهه لغمـــوض صياغته فإنها تسعى إلى تطبيقه في إطار قيود تحقيق المصلحة العامة حيث تعمل على استنباطها من قراءة وتحليل مواده لاستقاء الهدف الذي يريد المشرع تحقيقه في حدود التفسير الذيق على أن يؤول الشك لفائدة الحقوق والحريات، فلا تقيد إلا استثناء[3] أما إذا تجلـــى للسلطة التنفيذية أكثر من غرض يستدعي ضمان المصلحة العامة في تفسيرها فإنها تفاضل بينها لتنتقي الغرض الذي يحققها بصفة حقيقية.

بينما تذهب إلى الموازنة بين المنافع والأضرار حالة مواجهتها لأكثر من مصلحة عامة تحتاج التطبيق فتقوم بقياس حجم الفوائد مقابل حجم الأضرار[4]، فإذا غلب الأولـــى على الثانية فإنها تختار المصلحة التي تضمن أكبر قدر من الفوائد، وقد أنشأ مجلس الدولة الفرنســي هذه النظرية بمناسبة الرقابة على قرارات نزع الملكية للمصلحة العامة متوجها للبحث في مدى تحقيق المصلحة العامة ففي أحد قراراته ألغى قرار بنزع الملكية للمنفعة العامة كان يستهدف هدم جزء من مستشفـــى خاص بالأمراض النفسية والعصبية لأجل تشييد طريق سريع ولأن هذا المستشفى كان الوحيد من تخصصه في تلك المنطقة غلب المحافظة على الصحة العامة مقابل مصلحة تسهيل المرور[5]، وتظهر محكمة القضاء الإداري المصري في تطبيقه للموازنة قد أخذت بالموازنة بين الاعتبارات المختلفة في اختيار الموقع محل مشروع المنفعة

---

[1] القرار رقم 097935 المؤرخ في مساواة 19/03/2015... أمام الأعباء العامة إدارة جماعة إقليمية – بلدية – ولاية – نشاطات تجارية و حرفية ومهنية غير قارة. قانون رقم 11–10 قانون البلدية المادة 94 قانون رقم 12–07 قانون الولاية المادتان 112 و 114 مرسوم تنفيذي رقم 93–237، مجلة مجلس الدولة، ع 13، مجلس الدولة، الجزائر، 2015، ص 143.

[2] خليفي محمد، الضوابط القضائية للسلطة التقديرية للإدارة، دراسة مقارنة، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص قانون عام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2016/2015، ص 215.

[3] بالخير دراجـــي، عادل زياد، حدود سلطات الضبط الإداري لحماية الحقوق والحريات الفردية، مجلة العلوم القانونية والسياسية، مج 10، ع 2، جامعة الوادي، الجزائر، 2019، ص 1428.

[4] عبد العلي بن خوان، ضوابط تدخل الإدارة في مجال الحقوق والحريات العامة، مجلة الحقوق والحريات، مج 12، ع 2، جامعة محمد خيدر، بسكرة ، الجزائر، 2024، ص 147.

[5] غلاي حياة، مدى فعالية الرقابة القضائية على أعمال الإدارة في مجال الحقوق والحريات الأساسية، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه علوم، تخصص قانون عام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2020/2019 ص 117.

العامة[1] كذلك الغرفة الإدارية بالمحكمة العليا أصدرت قرارا أخذت في حيثياته للموازنة بين المنـــافع والأضرار بمناسبة نزع الملكية للمنفعة العامة[2].

ب- حالة عدم وجود قانون يحيل إلى السلطة التنفيذية تنظيم الحقوق والحريات

في غياب نص يمكن للسلطة التنفيذية تنظيم الحقوق والحريات إذا وجد ما يستدعي تدخلها لضبط النظام العام بحيث يكون تدخلها جديا بتوفر الحالة الواقعية أو القانونية الماسة بالنظام العام ومنه تهديد الحقوق والحريات، لكنها على نفس الخط تلتزم بالموازنة بين ما تتخذه من إجـــراءات تنظم فيها الحقوق والحريات مع الغاية التي وجدت من أجلها ومن ناحية أخرى تتناسب مع كل حق وحرية[3]، فهذه الأخيرة متفردة بطبعها وأسسهـــا الجوهرية لذا فإن إخضاعها لذات الضوابط لا يعن بالضرورة حمايتها لأن أي إجراء معين يصلح لحق أو حرية فإنه قد ينتهك أخرى مع تناسبها ودرجة الاضطراب الحاصل في النظام العام [4]، فلا يمكن بأي حال من الأحوال اللجوء إلى إجراء صارم لمجابهة إخلال بسيط لا يمثل تهديدا للنظام لتحقيق قدر من التناسب بين حقوق وحريات الأفراد والنظام العام[5].

يضاف إلى ذلك إلتزام السلطة التنفيذية في كل ما يصدر عنها من مراسيم باحترام مبدأ المساواة بين الأشخاص المخاطبين بها وحال مخالتها لهذا المبدأ فإن تصرفها سيخضع لرقابة القاضي الدستوري أو الإداري بحسب الأحوال لينتهي به الأمر إلى الإلغاء، كما تتقيد بعدم منع ممارسة الحقوق والحريات بصورة مطلقة لأن ذلك يعني أنها ألغتها وفي هذا الإجراء تعدي صارخ على أحكام الدستور فآخر ما يمكن أن تبلغه سلطتها بخصوص التمتع بالحقوق والحريات هو المنع المؤقت من ممارستها ليزول مع زوال مقتضياته[6]،حتى إذا تم إتباع أسلوب الحظر في تنظيم الحقوق والحريات فسيكون إستثناء وحل أخير

---

[1] أحمد أحمد الموافى، بعض ملامح الاتجاهات الحديثة في الرقابة القضائية على السلطة التقديرية، مجلة مركز صالح كامل للإقتصاد الإسلامي، مج 21، ع 21، ديسمبر، جامعة الأزهر، مصر، 2023، ص 306.

[2] للإطلاع يراجع خليفي محمد، المرجع السابق، ص 322.

[3] مصطفى رسول حسين مصطفى، حماية المصلحة العامة في ضوء الموازنة بين النظام العام وضرورة حماية الحريات العامة، المؤتمر العلمي الدولي الثالث بعنوان " حماية المصلحة العامة في الشريعة الإسلامية والقانون الوضعـــي "، كلية الشريعة والقانون، جامعة طنطا، مصر، 21-22 أكتوبر 2019، ص 348.

[4] عبد العلي بن خوان، المرجع السابق، ص 155.

[5] محمد سعود حربي الفضلي، الضبط الإداري وأثره في الحريات العامة، جامعة الشرق الأوسط، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير، تخصص قانون عام، كلية الحقوق، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، كانون الأول 2015، ص 59.

[6] معروف عمر كل، هورامان محمد سعيد، مدى سلطة الإدارة في تنظيم الحقوق والحريات العامة: دراسة مقارنة، المجلة الأردنية في القانون العام والعلوم السياسية، مج 10، ع 2، جامعة مؤتة، الأردن، 2018، ص 170.

حال استحالة حماية النظام العام بعد استنفاذ جميع الوسائل الأخرى بشرط ألا يكون عاما ومؤقتا أي لا يشمل كافة الحقوق والحريات إنما بعضها فقط ولأسباب وجيهة والتي غالبا ترتبط بالظروف الاستثنائية[1].

الفرع الثاني

التنظيم في الحالة الاستثنائية

التأكيد على حماية الحقوق والحريات من الانتهاك لا يعني إغفال صيانة النظام العـام لأنها أهم ضمانة تؤسس للممارسة الفعلية لها، وإذا لم تتوفر البيئة اللازمة لأدائها فلا جدوى من التأسيس لهـا في القواعد القانونية وأن تقييدها لدواعي حفظ النظام العـــــام للضرورة القصوى وقتيا لا يفيد إنتهاكها إلا إذا تجاوزت الغايات والشروط التي حرص المؤسس الدستوري والمشرع على وضعها حفاظا عليها في هكذا مواقف، حيث تجد الدول نفسها أمام حالة استثنائية تستدعيها لإتباع طرق غير اعتيادية لضبطها وإعادة استتباب الأمن تختلف فيها صورها مع اختلاف درجة الاضطراب الحاصل والخطر الذي يهدد النظام.

تتباين ضوابط إقامة الظرف الاستثنائي في الأنظمة القانونية المقـــارنة محل الدراسة لكنها تتوافق في شروط عامة تنطبق على جميع صورها وفي أي نظام قانوني (أولا) وبالتبعية إختلاف أساليب تنظيم السلطة التنفيذية للحقوق والحريات فيها (ثانيا).

أولا: ضوابط إقرار الظرف الاستثنائي

الظرف الاستثنائي نظام دستوري متفرد قائم على أساس الخطر المحدق بالكيان الوطني يسوغ للسلطات المختصة إتيان تدابير من أجل حماية البلاد من الأخطار الناجمة عن عدوان مسلح داخلي أو خارجي أو حمايتها من كوارث طبيعية، وقد يترتب عليها تقييد الحقوق والحريات وربما حتى مصادرتها لذا يحيطها القانون بمجموعة من الضوابط ضمانا لعدم حيادها غن الغاية منها [2]، وحيث أنه لا يسعنا المقام لذكر ضوابط الأخذ بتطبيقات الحالات الاسنتثائية، لذا سيتم التركيز على الشروط المشتركة فيها لإعمالها تبعا لنظرية الظروف الاستثنائية في حد ذاتها مع ذكر بعض نقاط الاختلاف حال تطبيقها قانونيا.

---

[1] علي إسماعيل مجاهد، الرقابة القضائية على أعمال الإدارة لحماية الحقوق والحريات العامة، المجلة القانونية، ع 1، هيئة التشريع والرأي القانوني، البحرين، يناير 2014، ص 90.

[2] إياد خلف محمد جويعد، إيمان عبيد كريم، الحماية التشريعية للحريات العامة، المجلة السياسية والدولية، مج 23، ع 1، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة المستنصرية، العراق، 2013، ص 12.

أ- شرط تحقق الظرف الاستثنائي

يحتاج إعمال نظرية الظروف الاستثنائية إلى وجود حادث أو واقعة غير معتادة وغير مفاجئة تهدد الأمن والاستقرار داخل الدولة ولا يشترط أن يمتد خطرها على البلاد ككل، بل يمكن أن تقتصر على منطقة واحدة أو عدة مناطق أخرى[1] مثل حالة الحرب أو الكوارث الطبيعية على غرار جائحة كرونا إلـــى غير ذلك من الأحداث المفاجئة، وهنا نفتح قوسا لمعرفة أنه في كل من الجزائر، فرنسا، مصر، الظرف غير العادي الذي يدفع السلطة التنفيذية لتقييد الحقوق والحريات، فلا يكفي وقوع التهديد والخطر للقول بتطبيق الظرف الاستثنائي بل يجب أن يتم تحديد محله بدقة بسبب ارتباطه بحقوق وحريـــات الأفراد ولضبط أية صورة من صور الحالات الخاصة التي يتم تطبيقها لأنه تبعا لها ستتوسع وتضيق سلطات الإدارة في ضبط ممارس الحقوق والحريات وتقييدها[2].

ميزت الدساتير الجزائرية في تطبيقات الحالة الاستثنائية بين حالتي الحصار والطوارئ اللتان إشترطتا لقيامهما شـــرط الضرورة الذي جاء عاما غير محدد وفتح المجـــال للسلطة التقديرية لرئيس الجمهورية في تقديره لأنه هو صاحب الولاية في إقامتها، أما في المراسيم الرئاسية التي سبق وطبقتهما نجدها قد ربطتهما بإستباب الأمن والنظام العـــام في حين ربط الحالة الاستثنائية بخطر وشيك يهدد المؤسسات الدستورية للبلاد أو استقلالها أو سلامة ترابها في المادة 98 أما حالة الحرب فجعلها مشروطة بالعدوان الفعلي أو الوشيك على التراب الوطني.

بينما الدستور الفرنسي فأقرها بالحالة كظرف خاص تسلم فيه سلطة واسعة لرئيس الجمهورية وقد ربطتها المادة 16 بشروط الدستـــور الجزائري ذاتها والمتعلقة باستقلال وسلامة التراب الفرنسي وأضاف شرطا آخر يتعلق بتنفيذ تعهدات دولية لا يمكن للطرق العادية بمواجهتها، حيث ذهب الفقه الفرنسي إلى اعتبار مجرد توقف السير المنتظم للسلطات الثلاث سببا لتقرير الحالة الاستثنائية على أن يختص رئيس الجمهورية بتقديرها[3] وكذا اعترافه بحالة الطوارئ كظرف استثنائي بالمادة 36 التي جعلت الكوارث العامة المؤثرة على إقليم الدولة أو جزء منها سببا لنشوئها وآخر ظرف استثنائي وأخطرها حالة الحرب التي تضمنتها المادة 35.

---

[1] محمود حافظ، القضاء الإداري دراسة مقارنة، دار النهضة العربية، مصر ، د.س.ن، ص 44.

[2] إسماعيل جابوربي، نظرية الظروف الاستثنائية وضوابطها في القانون الدستوري الجزائري (دراسة مقارنة)، مجلة السياسة والقانون، ع 14، جانفي، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2016، ص 41.

[3] هيثم فتحي ابراهيم خاطر، نظرية الظروف الاستثنائية وبعض تطبيقاتها المعاصرة، د.د.ن، ط 1، مصر، 2019، ص 43.

ب- عجز الأساليب العادية عن مواجهة الظرف الاستثنائي

يقتضي هذا الشرط اللجوء للقواعد القانونية الموجودة قبل وقوع الظرف الطارئ، فإن هي عالجت التهديد المحدق بالنظام العام ودفعته فلا حاجة لانتهاج طرق تقيد الحقوق والحريات، أما إذا لم تقدر على ذلك فالإدارة بواسطة سلطاتها الخاصة تتخذ ما يجب من إجراءات تدفع بها الخطر غير المتوقع وتحاول تلافي وقوع أضرار أشد[1]، ليكون عمل الضـــرورة هو الأداة الوحيدة لصد الخطر وتجاوز الضرر حفاظا على النظام العام وسير المرافق العمومية إذ خلص مجلس الدولة الفرنســـي استنادا إلى نظرية الظروف الاستثنائية إلى أن القرارات الإدارية غير المشروعة في الحالات العادية تصبغ بصفة المشروعية بثبوت حاجتها لحماية النظام العام وضمان سيرورة المرافق العامة بموازنة السلطات الممنوحة للسلطة التنفيذية وحقوق وحريات الأفراد منعا لتجاوزها الحد اللازم لحماية النظام العام لعجز الأساليب العادية عن التكفل بحل الضرر الواقع[2].

ج- ابتغاء تحقيق المصلحة العامة وتناسب الإجراء مع التصرف الاستثنائي

جنوح السلطة التنفيذية إلى إتباع أساليب متشددة في ضبط النظام العام استثنائيا بالتضحية بمبدأ المشروعية يلزمها بالتزام الغاية التي تجاوزه من أجلها، لذا فإن القضاء الإداري يبسط رقابته على الغاية المتوخاة من الإجراءات التي تتخذها في هذا الظرف الخاص [3]، لضمان حماية الحقوق والحريات في ظل تعطيل مبدأ المشروعية وربما حتى تعليق العمل بأحكام الدستور أثناء حالة الحرب يقع على عاتق السلطة التنفيذية أن تتخذ من الإجراءات المنظمة للمرحلة الحرجة ما يتلاءم ويتوافق مع سببب وجودها وبالقدر اللازم لتجاوزها[4]، فلا تزيد عليه في التضييق على الحقوق والحريات بأكثر من المستحق لمواجهة الظرف الطارئ فمثلا إن تم إقرار حالة الطوارئ فلا يمكن أن يتم إخضاعها للضوابط التي تسير بها الحالة الاستثنائية لأن الثانية أخطر وأشد من الأولى، فكلما تتدرج خطورة تطبيقات الحالات الاستثنائية ينبغي

---

[1] مصطفاوي كمال، معزو علي، تنظيم الحالات الاستثنائية في التعديل الدستـــوري 2020 بين التقييد والفعالية، مجلة معارف، مج 16، ع 2، ديسمبر، جامعة البويرة، الجزائر، 2021، ص 224.

[2] إبتسام فاطمة الزهراء شقاف، الحماية الدستورية والقانونية للحريات كقيد على سلطات الضبط الإداري، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص قانون عام، كلية الحقوق والحريات، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2020/2019، ص 264.

[3] الفحلة مديحة، نظرية الظروف الاستثنائية بين مقتضيات الحفاظ على النظام العام وإلتزام حماية الحقوق والحريات الأساسية، مجلة المفكر، مج 21، ع 1، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2017، ص 228.

[4] رزايقية عبد اللطيف، الرقابة القضائية على مشروعية القرارات الإدارية في التشريع الجزائري، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص تنظيم إداري، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الوادي، الجزائر، 2014/2013، ص 198.

معها أن تتدرج أساليب الإدارة في ضبطها بإتساع سلطتها التقديرية.

د- تحديد فترة الظرف الاستثنائي

الظرف الاستثنائي الذي يسمح للسلطة التنفيذية بتنظيم الحقوق والحريات في سبيل حفظ النظام العام واسترجاع الاستقرار من جديد يوجب عليها التقيد بمدة محددة مؤقتة يمكن أن تمدد بعد موافقة ممثلي الشعب في البرلمان، حيث يبرز إتمام الدستور الجزائري بحماية الحقوق والحريات في الظروف الطارئة أين حدد آجالا تسري فيها كل حالة بما يتوافق مع تحقيق الغاية منها، إذ تقرر حـــالة الطوارئ وحالة الحصار لمدة أقصاها 30 يوما قابلة للتمديد مرة واحدة فقط بموافقة البرلمان المنعقد بغرفتيه معا والمشرع.

ويظهر جليا أن المؤسس الدستوري أخذ بتمديدها لا تجديدها لأن التمديد يمكن أن يضيف مدة أخرى إلى المدة الأولى أقل منها في حين التجديد يقضي بإضافة مدة أخرى تساوي المدة الأصلية [1]، دون ضبط النصاب القانوني اللازم للتمديد أما الحالة الاستثنائية فقد ضبطت المادة 98 مدتها بستون يوما مع إمكانية تمديدها بعد موافقة أغلبية أعضاء غرفتي البرلمان وفي هذا الموضع كذلك لم يحدد نصابها بدقة رغم أهمية إرتباط التمديد بالحقوق والحريات.

وفي النظام القانوني الفرنســـي تمتد حالة الطوارئ ل12 يوما قابلة للتمديد بموجب قانون وبنفس المدة يمكن لحالة الحصار أن تدوم لإثنا عشر يوما قابلة للتمديد بنفس المدة بعد إذن البرلمان منفردا[2] أما الحالة الاستثنائية 30 يوما وبعد مضيها يمكن لرئيسي غرفتي البرلمان أو 60 عضوا من الجمعية الوطنية أو 60 آخرين من مجلس الشيوخ إخطار المجلس الدستوري لتقرير توافر شروط المادة 16، في حين تدوم حالة الطوارئ في النظام القانوني المصري لأقصاها 3 أشهر ويجوز تمديدها بنفس المهلة بعد موافقة ثلثي أعضاء مجلس النواب وإذا لم يكن المجلس قائما ينوب عنه مجلس الوزراء شريطة عرض التمديد على المجلس الجديد في أول إجتماع له[3].

---

[1] صديق سعوداوي، تحديد مدة الحالات الاستثنائية في دستور الجزائر لعام 2020 (حالتي الضرورة الملحة: الطوارئ والحصار، الحالة الاستثنائية)، مجلة الصدى للدراسات القانونية والسياسية، مج 3، ع 4، ديسمبر، جامعة خميس مليانة، الجزائر، 2021، ص 41.

[2] Maxime Launay, Florian Opillard, L'état de siège sur le territoire métropolitain français – Approches historique, juridique et sociogéographique, Étude n 124, Institut de recherche stratégique de l'école militaire, France, juin 2025, p 1617.

[3] أحمد جمال سليم محمد، السلطة المختصة بإعلان حالة الطوارئ في فرنسا ومصر، مجلة جامعة أسوان للعلوم الإنسانية، مج 3، ع 1، يونيو، جامعة أسوان، مصر، 2023، ص 15.

ثانيا: أساليب تنظيم السلطة التنفيذية للحقوق والحريات في الحالة الاستثنائية

تختلف أسالب السلطة التنفيذية في تنظيمها للحقوق والحريات استثنائيا بين أسلوبين الأول تأخذ به بعض الدول على رأسها النظام الإنجليزي وتلجأ فيها هذه السلطة إلى الحصول على إذن من البرلمان لمواجهة الحالة الاستثنائية كل على حدى، والحجة في ذلك تفرد الظروف الاستثنائية في أسبابها وآثارها والأهم عدم القدرة على التنبؤ بها[1]، أما الثاني فتتصدره فرنسا تستبق فيه السلطة المختصة بوضع قانون يسير الظرف الخاص يحدد فيه صلاحيات سلطات الضبط في مواجهة الظرف الطارئ حيث يضطلع فيها رئيس الجمهورية والحكومة بسلطات تستهدف الحفاظ على النظام العام، لذا بمجرد توافر شروطها قانونا يتم العمل بها بلا تأخير بما ينعكس على التحكم السريع في آثار الاضطراب الذي أدى لها ويجنب هذا الأسلوب الإدارة التخبط في إتخاذ القرارات فهي إعتمادا على قواعده العامة ستنظم الحقوق والحريات [2].

تجيز الحالة الاستثنائية للسلطة التنفيذية توسيع نطاق مبدأ المشروعية لتصبح جميع ما تتبعه من أساليب تنظم الحقوق والحريات وإن كان تقييدها سيطعن في عدم مشروعيته في الحالة العادية أمرا مبررا لدواعي حفظ النظام العام، وهذا القدر من السلطة التقديرية يثير الرهبة من إمكانية جنوحها للمغالاة في تقييد الحقوق والحريات، لذا فاللجوء لتطبيق الحالات الاستثنائية لا يكون إلا للضرورة القصوى بعد عجز الأساليب المعتادة لدرء الخطر المحدق بالنظام العام، لذا تميل دساتير الجزائر، فرنسا ومصر إلى وضع نصوص استباقية تنظمها.

المتتبع لأحكام الدساتير الجزائرية يجد أنها لم تخص تنظيم حالتي الضرورة الطوارئ والحصار بقانون سابق ينظمهما حيث لأول مرة بمقتضى المادة 92 من دستور 1996 لتغيب هذه الضمانة إلى غاية تعديل 2016 الذي صرح المؤسس الدستوري فيه بوجوب تنظيمهما بمقتضى قانون عضوي، تجلت محاولته في تقليص دور رئيس الجمهورية والحكومة في هذا الظرف فيكفي أنه ينفرد بإقرارها وسار

---

[1] محمد خليفة بن زاهرة الخيلي، حدود سلطة الضبط الإداري في الظروف الاستثنائية في القانون الإمراتي، دراسة مقارنة، مجلة البحوث القانونية والإقتصادية، مج 14، ع 89، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، مصر، سبتمبر 2024 ص 28

[2] فهد مسعود فهيد دمشق العجمي، التنظيم القانوني حلالة الطوارئ والإعلان عنها " دراسة مقارنة بين مصر والكويت " ، ص 123، تم الاطلاع والنظر إليه بتاريخ 2025/08/19، وعلى الساعة 14:23، وعلى الرابط الالكتروني التالي بيانه: https://lawmin.journals.ekb.eg/article_230436_fb27b3c6d568352e3eb6aa3cfef69725.pdf

التعديل الأخير في نص المادة 97 واعترف بوجوب تنظيم حالتي الحصار والطوارئ بقانون عضوي، لكن يعاب علـــى المشرع أنه لم يبدي أي بادرة توحـــي بأنه بصدد وضعه، وبمفهوم المخالفة فإن غياب قانون عضوي ينظمهما يجعلنا أمام فراغ تشريعي، أي أنه في حال وقوع أحد هاتين الحالتين أو كلاهما يحتم على الحكومة ممثلة في وزيرها الأول أو رئيسهـــا بحسب الحالة المبادرة بإقتراح مشروع القانون العضوي بل حتى أنه قد يصدر بموجب أمر إن تزامن وقوعهما مع شغور البرلمان مما يعيدنا لنقطة البداية، حيث تختص السلطة التنفيذية بتنظيمه أين يمكنها أن تقيد الحقوق والحريات وفقا لما تراه مناسبا ليبقى القاضي الدستوري خط الدفاع الأخير عنها ليلغيه إن هو لم يطابق أحكامه.

على نقيض ذلك لم تخضع الحالة الاستثنائية لقانون خاص بها بل تركت المجـــال على إطلاقه لرئيس الجمهورية لتنظيمها وهو ذاته ما ذهب إليه الدستور الفرنسي حيث يحتكر رئيس الجمهورية السلطة التشريعية، فله أن يشرع بموجب أوامر رغم إجتماع البرلمان لكن هذا الأخير لا يمارس سلطة التشريع فقط يقتصر دوره في استيفاء شرط شكلي لإقرار الحالة الاستثنائية، غير أنه لا يمكن نفي قدرته علـــى طلب تفسير من أعضاء الحكومة بتوجيه الأسئلة إليهم للحصول على إجابـــات تشرح ما يتخذه الرئيس من إجراءات[1]، أما حالة الحرب فبموجب المادة 101 يتم إيقاف العمل بأحكامه وتجمع جميع السلطـات في يد رئيس الجمهورية ولا وجود في الحالتين لقانون سابق ينظم عمل الرئيس أو الحكومة في هذا الظرف.

أما في الدستور الفرنسي فلا يوجد فرق كبير في إسقاطات الظروف الاستثنائية عنها في الدستور الجزائري لتأثر الأخير به بين حالة حصار، الحالة الاستثنائية وحالة الحرب وكلها يؤتيها رئيس الجمهورية بإتيانها بعد تحقيق جملة من الشروط الموضوعية والشكلية، جمعت فيها استشارته عديد الهيئـــات أبرزها رئيسي غرفتي البرلمان والمجلس الدستوري لتتعثر حالة الطوارئ في دسترتها وتنظم بموجب القانون رقم 385/55 المتعلق بحالة الطوارئ والمتضمن تدابير لتعزيز مكافحة الإرهاب[2]، لكن عنصر التمايز بينهما أن الدستور الجزائري لم ينفي قيام حالتي الحصار والطوارئ في ذات الوقت أو حتى في القانون العضوي بخلاف قانون حالة الطوارئ في القانون الفرنسي الذي حرص على توضيحهـــا ومنع قيام الحالتين بذات

[1] هاملي محمد، هيمنة السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية في النظـــام الدستوري الجزائري دراسة مقـــارنة بالنظامين الدستوري المصري والفرنسي، المرجع السابق، ص ص 116-117.

[2] Ordonnance n 60-372, du 15 avril 1960, modifiant certaines dispositions de la loi n° 55-385 du 3 avril 1955 instituant un état d'urgence, J.O.R.F, N 92, du 17 avril 1960, p 3584.

الوقت[1].

بعد تعديل قانون حالة الطوارئ لسنة 2016[2] تم إجبار الحكومة وجميع السلطات الإدارية بإعلام البرلمان عن جميع الأعمال التي إتخذتها أثناء حالة الطوارئ، حيث يظهر جليا دور البرلمـــــان هنا بناء على المادة 24 من الدستور التي تمنح حق رقابة الحكومة ليتمكن المشرع من رصد خطوات السلطة التنفيذية أثناء هذا الظرف لا قبله، حيث حاول إعـــــادة سيطرته على السلطة التنفيذية خلال هذه الحالة، لكن في ذات السياق يحظر على المشرع التدخل في سلطات رئيس الجمهورية بمناسبة تطبيق المادة 16 من الدستور المتعلقة بالحالة الاستثنائية[3] وقد أكد المجلس الدستوري ضرورة عدم الخلط بين حالة الطوارئ وحالة الحصار الواردة بالمادة 35، وكذا الحالة الاستثنائية فـــي المادة 16 وبين بأنه لا ضير من تقييد الحقوق والحريات ما دام القضاء الإداري مسؤول عن ضمانها بمراقبة ملاءمة وتناسب الإجراء مع هدفه[4].

لم يختلف الحال كثيرا في الدستور المصري حيث نص في المادة 154 على أن رئيس الجمهورية يعلن عن حالات الطوارئ بعد استشارة رأي مجلس الوزراء ليعرض الإعلان على البرلمان في أجل أقصاه سبعة أيام من إتخاذه ليقرر ما يراه بخصوصه، وإذا لم يكن منعقدا يجتمع وجوبا ويجب موافقة أغلبية الأعضاء على هذا الإعلان، ونشير أن المشرع الجزائري في جميع الحـــالات الاستثنائية لا يتعدى دوره الاستشارة غير الملزمة وفقط لرئيسي غرفتي البرلمان ماعدا تمديد مدة حالة الطوارئ وحالة الحصار فالحالة الاستثنائية أين يوضع القرار بيده، بينما المشرع الفرنسي جعل إعلان حالة الطوارئ في يد رئيس الجمهورية بمرسوم يتخذ في مجلس الوزراء على أن تمدد وفق موافقة البرلمان، وبالإضـــافة أن المشرع الجزائري يراقب عمل الحكومة أثناءها، بينما إختلف الحال للمشرع المصري الذي لا يمكنه فرض أية حالة استثنائية إلا بموافقته الأغلبية البسيطة لمجلس النواب ونؤكد هنا أن الدستور المصري جعل حالة الطوارئ في المادة 154 تجمع بين جميع الحالات الاستثنائية التي تم إقرارها في الدستورين الجزائري والفرنسي.

لكن الدستور لم يشر حال إنتهاء مدة العهدة الانتخابية إلى كيفية الحصول على موافقة المجلس

---

[1] أكرور ميريام، نظام حالة الطوارئ في القانون الفرنسي، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية، مج 58، ع 1، جامعة بن يوسف بن خدة ، الجزائر، 2021، ص 438.

[2] LOI N 2016-987, du 21 juillet 2016, prorogeant l'application de la loi N 55-385 du 3 avril 1955 relative à l'état d'urgence et portant mesures de renforcement de la lutte antiterroriste, J.O.R.F, N 169, du 22 juillet 2016.

[3] Florent BAUDE, Le contrôle parlementaire de l’état d’urgence, Colloque annuel de l'Association française de droit de la sécurité et de la défense, Association française de droit de la sécurité et de la défense (AFDSD), Lille, France, Septembre, 2017, p p 4-6.

[4] Jean-Louis Halpérin et autres, L’état d’urgence : de l’exception à la banalisation, Presses universitaires de Paris Nanterre, France, 2017, p p 29-30.

مع أن الدستور قد بين أن في حالة التمديد ينوب عنه مجلس الوزراء على أن يتم عرض الإعلان على المجلس الجديد حال إنعقاده.

الفرع الثالث

أثر تنظيم السلطة التنفيذية على حماية الحقوق والحريات في الأنظمة القانونية المقارنة

بما أن السلطة التنفيذية تختص في تنظيم الحقوق والحريات في الحالتين العادية والاستثنائية، فإنه من الطبيعي أن تتباين نتائج تنظيمها عليها في الحالتين، بما يفيد استظهار أثرها على الحقوق والحريات.

أولا: أثر تنظيم السلطة التنفيذية على حماية الحقوق والحريات في الحالة العادية

من البديهي عجز السلطة التشريعية عن مواكبة التغيرات ومتطلبات المجتمع المتزايدة والتي هـي بحاجة لتقنينها لأجل تنظيم التمتع بها بالأخص في الوقت الحالي الذي ظهرت فيه سلوكيات غير ملموسة أو إن صح التعبير عالم إفتراضي موازي للعالم الواقعي، والذي هو يمكن الأشخاص في فضائه من إتيان تصرفات قد تضر بأشخاص أخرى، لذلك يمارس المشرع دوره في تحديد المبادئ ذات الخطوط العريضة في ضبط ممارسة الحقوق والحريات ويترك جزئياتها للسلطة التنفيذية، ويعلل ترك بعض المسائل للسلطة التنفيذية لتتكفل بضبطها لسببين لضمان استقرار المعاملات بين الأفراد وعدم تضخم المنظومة التشريعية، وبقدرتها على الإطلاع على الجانب العملـي حتى إذا نظمت الحقوق والحريات إستنادا للقانون كانت أكثر دقة مما يجعله يأتي أكله في ضبط ممارسة الحقوق والحريات[1].

كما أن إسناد بعض الجوانب لهذه السلطة لا يعطل مصالح الأشخاص لإطالة أمد عملية تقنين القوانين المعالجة لجوانب الحقوق والحريات، إضافة لأنها تملك من الصلاحية بطريق سلطتهـا التنظيمية ما يمكنها من ذلك دون استنادها إلى قانون مسبق في إطار المراسيم الرئاسية لكنها مع ذلك تخضع لمبدأ المشروعية وكذا مبدأ سمو الدستور لذا لا مناص من إلغائها بمجرد هتكها للحقوق والحريات.

فالتخوف المثار في الحالة العادية أثناء تنظيم السلطة التنفيذية للحقـوق والحريات يتعلق بكثرة الإحالة إلى التنظيم فيما تعلق بجوانب ضبط أدائها إلا في حالة الحاجة، والمشكل الآخر في الصيـاغة العامة للمواد القانونية التي تسمح للأشخاص ذوي الإختصاص بوضع التنظيم بتقييد الحقوق والحريات بما يفوق الحاجة إلى ذلك أو التوسع في مدى سلطتهم، لذا فإن دور المشرع في ضبط الصياغة القـانونية في

[1] مراد بدران، المرجع السابق، ص ص 19 – 22.

أحسن صورة ممكنة له من الأهمية ما يصون الحقوق والحريات حتى وإن نظمتهـــا السلطة التنفيذية، أما الإشكال الآخر الذي لا ينفك في أن يتبادر إلى الذهن يتمثل في تقـــاعس أعضاء السلطة التنفيذية في إصدار التنظيم تنفيذا للقوانين تعطيلا للحقـــوق والحريات، حيث من المستحسن أن يحدد المشرع للتنظيم أجلا لإصداره فالقانون الذي لا يصدر وينفذ في وقت الحاجة إليه لا فائدة من وجوده.

ثانيا: أثر تنظيم السلطة التنفيذية على حماية الحقوق والحريات في الحالة الاستثنائية

لا فرق بين آثار تنظيم السلطة التنفيذية للحقوق والحريات بصدد الحالة الاستثنائية ســـواء في النظام القانوني الجزائري أو الفرنسي أو المصري فكلها قلصت من ممارستها، فنجد في الجزائر كلا من المرسومين الرئاسيين المتعلقين بتنظيم حالتي الطوارئ والحصـــــار قد أجازا للسلطات المختصة وضع الأشخاص الذين يتضح أن عملهم يمس النظام العام والمصالح العامة تحت الإقامة الجبرية أو في مراكز الأمن، السماح بتفتيش أماكن السكن والأشخاص في أي وقت دون قيود لذات الأسباب المتعلقة بحفظ النظام العام، منع التجمعات وغلق الأماكن الترفيهية والذهاب إلى حد تعليق أو حل المجالس المحلية المنتخبة إذا ما اعترض نشاطها عمل السلطات في الحالة الاستثنائية[1] حتى أن تنظيم مرور بعض المواد الغذائية يخضع لتسييرها،وكذا منع إصدار المنشورات وكذا منع المرور ببعض الأماكن والتنقل وربما يمتد الأمر إلى حضر التجوال في أوقات معية إن دعت الضرورة الملحة إلى ذلك[2].

نفس الآثار المترتبة عن إتخاذ حالة الطوارئ بالقانون الجـــزائري نجدها في القانون الفرنسي مع إضافة تجميد مواقع الإنترنت التي تحرض على النشاطات الإرهابية، وفي حالة مخالفة إتباع الإجراءات يمكن أن يخضع لعقوبة تصل فيها مدة الحبس إلى ستة أشهر أو دفع غرامة مالية أو كلاهما[3].

أما قانون الطوارئ المصري فقد كان أكثر شمولا في حالات التقييد لأنه تضمن جميع الحـــالات الاستثنائية في كنفه لذا فجميع صور تقييد الحقوق والحريات قد وجدت فيه إضافة لرقـــابة الرسائل بدون

---

[1] حبيبة رحايبي، إبتسام بومعزة، ضوابط السلطة التنفيذية في حالة الطوارئ وتقييدها لحقوق الإنسان، ملتقى وطني موسوم بـ: السلطة التنفيذية في الدستور الجزائري، جامعة عباس لغرور، خنشلة، الجزائر، 18 ديسمبر 2018، ص ص 9- 10.

[2] لدرع نبيلة، السلطة التنفيذية والحريات العامة في الظروف الاستثنائية دراسة تطبيقية عن حـــالة الجزائر، مجلة صوت القانون، مج 1، ع 1، أفريل، جامعة خميس مليانة، الجزائر، 2014، ص 123.

[3] أكروك ميريام، المرجع السابق، ص 439.

أي قيد أو شرط في سبيل استرجاع الأمن والنظام من جديد رغم المخالفة الصريحة لهذا الإجراء لأحكام الدستور[1].

المطلب الثالث

مقتضيات عدم تجاوز رقابة القضاء الدستوري

نتيجة الإنتقادات التي واجهها القضاء الدستوري والتي تركزت على التخوف من حوكمة القضاء وإضطهاده للسلطات الأخرى ألزم نفسه بحدود لا يجوز أن يتخطاها، إضافة إلى القيود التي تحددها له النصوص الدستورية والتشريعية على السواء، تكفل له ترسيخ مكانته بين سلطات الدولة بالأخص إذا ما نظرنا إلى دوره في التعقيب على الأعمال الصادرة عنهم بمناسبة رقابة الدستورية أو أثناء حل الخلافات الناشئة بينهم، لذا فإن هذه الحدود ستكفل له حماية نفسه من تجاوز غاية نشأته والتدخل خارج إطار رقابة الدستورية في العمل التشريعي أو التحولات السياسية في الدولة لأن هذه الممارســـات تنعكس سلبا على مصداقية ما يتنج عنه من أحكام لتأثره بصراعات السلطة داخل الدولة.

تستثني رقابة الدستورية الرقابة على الباعث التشريعي وملاءمته (أولا) وكذا عدم رقابته للأعمال السياسية (ثانيا) والقوانين الإستفتائية والتعديلات الدستورية (ثالثا).

الفرع الأول

عدم إمتداد الرقابة للباعث التشريعي وملاءمته

عمدت الدساتير إلى إرساء سيادة المشرع في ممارسة إختصاص التشريع ومنحه السلطة التقديرية التي تتيح له حرية التمييز بناء على أسس منطقية بين عديد الصور، تقدم حلول مختلفة لمســـألة واحدة تحقق جميعها المصلحة العامة، ليفاضل المشرع بينها وينتقـــي الأحسن من ضمنها والأقل تقييدا للحقوق والحريات [2]، وهذه السلطة التقديرية تمنع القاضي الدستوري أن يتناول بواعث التشريع وملاءمته برقابته.

أولا: عدم إمتداد الرقابة للباعث التشريعي

يلزم القاضي الدستوري ذاته بعدم تعرضه لرقابة بواعث التشريع لأن في ذلك مساس بسيادة

---

[1] مصطفي محب الدين يحيي محب الدين، آثر حالة الطوارئ علي الحق في الأمن الشخصي، مجلة حقوق دمياط للدراسات القانونية والإقتصادية، مج 11، ع 11، يناير، كلية الحقوق، جامعة دمياط، مصر، 2025، ص 2860.

[2] عوض المر، المرجع السابق، ص 1352.

المشرع في أداء إختصاصه والقول بأن القاضي يبحث في رقابته الغاية من التشريع بصدد رقابته على ركن الغاية فيه بإعتباره أحد وجوه الطعن بعدم الدستورية[1]، مقتضاه أنه يراقب ظاهر النص التشريعي فلا يتعمق في ما أراد المشرع تحقيقه من ورائه، فإذا تجاوز هذا الحد يكون قد إعتدى على السلطة التقديرية للمشرع والعلة في إنتفاء الرقابة الدستورية على باعث التشريع صعوبة إثبات النوايا غير المشروعة إن وجدت[2] فضلا عن أن خلاف ذلك يعني التدخل في جوهر العمل التشريعي وتقمص دور المشرع إضافة إلى أنه تجاوز لإختصاصه الأصيل، وفي هذا الصدد ينبغي التمييز بين الباعث الذي يمنع على القضاء الدستوري رقابته، إذ يمثل الدافع إلى التشريع والغرض أو الهدف من ورائه فإذا سعى القاضي للتحقق من الغرض المستهدف من التشريع وبصورة أخرى ضمان أن هدف المشرع يكون من بين الأهداف المشروعة دستوريا فلا يفيد هذا قدرته على تقصي الباعث أو الدافع التشريعي لأن هذا الجانب محظور عليه[3].

لم يغفل القاضي الدستوري الجزائري عن تحصين بواعث التشريع بإمتناعه عن مد صلاحيات رقابته إلى السلطة التقديرية للمشرع في أولى قراراته كقراره الصادر في 1989 الذي أقر بأنه لا يمكن لتقديره أن يحل محل تقدير المشرع، وفي رأيه الصادر في 1998 المتعلق بقانون نظام التعويضـــات والتقاعد لعضو البرلمان أكد على سيادة المشرع في إعداد القانون والتصويت عليه وأن المجلس الدستوري لا يقوم مقامه[4]، وكذلك المجلس الدستوري الفرنسي الذي لم يتوان عن رفع يده عن رقابة بواعث التشريع مثل قراره الصادر في 27 نوفمبر 2015 بتصريحه أن المادة 01/61 المجلس لا يتمتع بنفس السلطة التقديرية الممنوحة للبرلمان وإنما يحق له فقط النظر في مطابقة الأحكام المعروضة عليه للدستور[5].

أرست المحكمة الدستورية العليا لنفسها قيد عدم تقصيها لبواعث التشريع في حكم لها جاء في حيثياته " وحيث إنه متى كان ذلك، وكانت المحكمة الدستورية العليا تباشر رقابتها القضائية على دستورية النصوص التشريعية ...، وعلى ضوء فهمها لأحكام الدستور، وبما يحول دون الإنزلاق برقابتها إلى حد اقتحام الحدود التى تمارس السلطة التشريعية اختصاصاتها الدستورية فى دائرتها؛ وكان التنظيم المقارن

---

[1] مروان المدرس، رقابة المحكمة الدستورية في مملكة البحرين على مبدأ التناسب، مجلة الحقوق، مج 41، ع 1، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، الكويت، 2017، ص 177.

[2] عبد العزيز محمد سالمان، قيود الرقابة الدستورية، المرجع السابق، ص 123.

[3] أشرف إسماعيل عزب، المرجع السابق، ص 588.

[4] رأي رقم 04/ ر.ق/م.د /89، سالف الذكر.

[5] Décision n 2015-501 QPC, Conseil constitutionnel, du 27 novembre 2015, M. Anis T. [Computation du délai pour former une demande de réhabilitation judiciaire pour une peine autre que l'emprisonnement ou l'amende], J.O.R.F, N 277, du 29 novembre 2015, p 73.

للرقابة على الشرعية الدستورية لا يخول المحكمة الدستورية العليا أن تزن بنفسها وبمعاييرهـــا، ما إذا كان التنظيم التشريعى المعروض عليها لازماً، وما إذا كان إقراره فى مناسبة بعينها ملائماً؛ وليس لها إلا أن ترد النصوص التشريعية المطعون عليها لأحكام الدستور، لا أن تخوض فى بواعثها أو تنافش دوافعها "[1]، وقبله في حكمها الصادر سنة 1972 صرحت المحكمة أن ولايتها لا تطول مناقشة بواعث التشريع[2].

ثانيا: عدم إمتداد الرقابة إلى ملاءمة التشريع

تخرج ملاءمة التشريع من مجال رقابة القضاء الدستوري حيث يتمثل دور القاضي الدستوري في رقابة الدستورية بتوافق أحكام التشريع مع الدستور لا رقابة الملاءمة لذا فإن تطرقه لرقابة السلطة التقديرية للمشرع فيما تعلق برقابة تحقق أركان التشريع لا يعد من قبيل إحلال نفسه مكان المشرع لكونه لا يقدم لهذا الأخير بدائل يراها هو أكثر ملاءمة[3]، كما أن إسناد سلطة رقابة ملاءمة التشريع إلى القاضي الدستوري سيجعل من السلطة التشريعية كسلطة دستورية مفرغة من معناها لا سيادة لها ليدق المسمار الأخير في نعشها بالأخص بعد إتساع رقعة تدخل السلطة التنفيذية في عملها[4].

وينيغي التمييز بين رقابة الملاءمة التي تخرج عن رقابة الدستورية ورقابة التناسب التي تخضع لها فكلاهما منبعهما السلطة التقديرية للمشرع غير أن رقابة التناسب تنطبق على الأركان الداخلية للقانون وتخص بدقة ركني السبب والغاية بينما تنصرف رقابة الملاءمة إلى توافق التشريع مع ضرورات وضعه أو الظروف التي دعت إلى سنه.

تبنت المحكمة الدستورية العليا عدم ولايتها على رقابة ملاءمة التشريع لأنها تعد جوهر إختصاص المشرع، غير أن هذا لا يقتص إطلاقا سلطتها في تنظيم الحقوق والحريات في غفلة عن احترام الضوابط والقيود التي خصها الدستور بها[5]، وفي حكم لها صادر في 14 جانفي 1995 أقرت أن المشرع يمارس سلطته التقديرية في تنظيم الحقوق والحريات وفق مقتضيات أحكام الدستور الدستور ممارستها بضوابط

---

[1] حكم المحكمة الدستورية العليا، القضية رقم 14، لسنة 17 قضائية "دستورية" ، الجلسة المنعقدة في 2 سبتمبر 1995.

[2] عبد الوهاب شرقي، مساهمة القضاء الدستوري في تطوير نظرية الحقوق والحريات الأساسية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص القضاء الدستوري والمنازعات الدستورية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد لمين دباغين، سطيف 2، الجزائر، 2021/2020، ص 210.

[3] صبحي مصباح زيد، رقابة الملاءمة في قضاء الدائرة الدستورية " تعليق على حكم المحكمة العليا في قضية الطعن الدستوري رقم 5/70 ق" ، مجلة العلوم القانونية، مج 12، ع 2، ديسمبر، كلية القانون، جامعة المرقب، ليبيا، 2024، ص 44.

[4] رفعت عيد سيد، الوجيز في الدعوى الدستورية، دار النهضة العربية، مصر، 2004، ص 395.

[5] عبد العزيز محمد سالمان، قيود الرقابة الدستورية، ص 114.

تعد بمعزل عن رقابتها بقولها:"... لا يجوز لها أن تزن بمعاييرها الذاتية السياسة التى انتهجها المشرع فى موضوع معين، ولا أن تناقشها، أو تخوض فى ملائمة تطبيقها عملاً، ولا أن تنحل للنص المطعون فيه أهدافاً غير التى رمى المشرع إلى بلوغها، ولا أن تُقيم خياراتها محل عمل السلطة التشريعية، بل يكفيها أن تمارس السلطة التشريعية اختصاصاتها تلك مستلهمه فى ذلك أغراضاً يقتضيها الصالح العـــام فى شأن الموضوع محل التنظيم التشريعى، وأن تكون وسائلها لتحقيق الأغراض التى حددتها، مرتبطة عقلاً بها"[1]، وإمتنع المجلس الدستوري الفرنسي عن رقابة ملاءمة التشريع ذلك أن الدستـــور لا يتيح له ذات السلطة التقديرية المتمتع بها المشرع وليس من سلطته التدخل للبحث في سبل أخرى لتحقيق الأهداف المرجوة من التشريع[2] وفي قراره رقم 261/89 أقر أن رقابة ملاءمة الأحكام التشريعية تخرج عن دائرة إختصاصه[3].

أما القاضي الدستوري الجزائري فهو الآخر لم يتوان عن إخراج ملاءمة التشريع من نطاق رقابته حيث أنه في مستهل رأيه المتعلق برقابة نظام التعويضات والتقاعد لعضو البرلمان أدلى بأن على المشرع حال أداء إختصاصاته أن يبني تقديره على معايير موضوعية وعقلانية، وجاء في قوله:" إعتبارا أنه إذا كان ليس من اختصاص المجلس الدستوري أن يحل محل المشرع في اختيار طريقة حساب التعويض، إلا أنه يعود له أن يتحقق من أن تطبيق طريقة الحساب المعتمدة لا تفضـــــي إلى مساس بمبدأ المساواة المنصوص عليه في المادة 64 من الدستور والمستمد من مبدأ مساواة المواطنين أمام القانون المكرس في المادة 29 من الدّستور" وفي رأي آخر له صادر في 1991 التزم المجلس الدستوري بعدم التدخل في سن المشرع القوانين المنظمة للحقوق والحريات إلا أنه يختص بالسهر على مطابقتها لمبادئ الدستور[4].

---

[1] حكم المحكمة الدستورية العليا، القضية رقم 16، لسنة 15 قضائية "دستورية" ، الجلسة المنعقدة في 14 جانفي 1995.

[2] كمال جعلاب، الرقابة الدستورية على الملاءمة في مجال الحقوق الدستورية، مجلة الحقوق، مج 46، ع 4، ديسمبر، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، الكويت، 2022، ص 297.

[3] Décision n 89-261 DC, Conseil constitutionnel, du 28 juillet 1989, Loi relative aux conditions de séjour et d'entrée des étrangers en France, Vu le 23/08/2025, à 22:16, Disponible sur lien https://www.conseil-constitutionnel.fr/decision/1989/89261DC.htm

[4] عبد العزيز برقوق، دور الرقابة الدستورية في حماية الحقوق والحريات الأساسية (دراسة مقارنة)، أطروحة دكتوراه، تخصص قانون عام، كلية الحقوق، جامعة يوسف بن خدة، الجزائر 1، الجزائر، 2016/2015، ص 300.

الفرع الثاني

عدم إمتداد الرقابة للأعمال السياسية وأعمال السيادة

ابتدعت المحكمة العليا الأمريكية نظرية الأعمال السياسية لتعزل نفسهـــا عن السلطتين التنفيذية والتشريعية وتستقل عنهما لأن طبيعتها تحتاج إلى عناصر خاصة للحكم عليها لا يوفرها جهاز القضاء[1]، حيث تعتبر الأعمال السياسية توأمة أعمال السيادة التي أنشأها القضاء الإداري الفرنسي غير أنها تختلف عنها في حصر هذه الأخيرة على أعمال السلطة التنفيذية فقط، بينما الأولى تتعداها إلى بعض ما ينتج عن السلطة التشريعية، وتأثرا بالقانون المقارن، ذهبت جهات الرقـــابة على دستورية القوانين في الجزائر مصر وفرنسا إلى الإمتناع عن رقابة الأعمال السياسية.

أولا: عدم إمتداد رقابة القضاء الدستوري الفرنسي والمصري إلى الأعمال السياسية

إستثنى المجلس الدستوري الأعمال السياسية أو أعمال السيادة من رقابته وقد أخذ بتطبيقها على الأعمال الصادرة بمناسبة تحريك المادة 16 من الدستور بمناسبة الإعلان عن تطبيق الحالة الاستثنائية والذي يعد الإعلان فقط من صميم العمل السيادي، أما ما لحقه من إجراءات تخضع لاستشارة المجلس حول مدى تقيدها بالمادة آنفة الذكر وببقية مواد الدستور وحتى قرار إعلان حالتي الطوارئ والحصار يعدان من ضمن الأعمال السياسية التي تنتفي معها رقابة الدستورية[2].

أما المحكمة الدستورية العليا فقد سارت على نهج المجلس الدستوري ولكن لإعتبارات مغايرة تعود إلى منشئها التشريعي المناهض لمنشأ القضاء الإداري الفرنسي، إذ صرحت النصـوص المتعاقبة المنظمة للمحاكم ومجلس الدولة بإخراجها من دائرة رقابتها، وأكدت المحكمة الدستورية العليا في حكم لها على أن القضاء والفقه استقرا على إخراج أعمال السيادة من حقل رقابة القضاء على أســـاس أن طبيعتها تأبى أن تكون محلا لدعوى قضائية[3]، حيث جاء في حكمها الصادر في 19 جوان 1993 أن مرد هذا الاستبعاد استجابة الأعمال السياسية المتصلة بنظام الدولة السياسي أو بسيادتها الداخلية أو الخارجية لمساعـــي الحفاظ على الدولة وسيادتها والحفاظ على مصالحها العليـــا، لكن الجدير بالثناء أنها وإن منعت على

---

[1] إيهاب محمد عباس إبراهيم، المرجع السابق، ص 84.

[2] مقني بن عمار، أعمال السيادة كاستثناء عن اختصاص القضاء وتطبيقاتها في مواد الجنسية، دراسة في القانون الجزائري المقارن، مجلة القانون، مج 2، ع 1، جوان، جامعة غليزان، الجزائر، 2012، ص 130.

[3] تركي سطام المطيري، المرجع السابق، ص 149.

قضاتها رقابة الأعمال السياسية إلا أنها جعلت تحديدها من صميم عملها، وفي هذا الجانب حماية فعلية للحقوق والحريات في جانب تعصب فيه عين الرقابة الدستورية بحجة خروج الأعمال السياسية من ولايتها فإن كانت لا تخضع لها فإنها هي الجهة ذات السلطة في تحديد وجودها من عدمه[1].

وفي إطار رفضها الرقابة على الأعمال السياسية نفت إختصاصها برقابة قرار رئيس الجمهورية المتعلق بدعوة الناخبين للاستفتاء على حل مجلس الشعب بخصوص إستطلاع رأي الشعب، بعد أن تبين لها أنه من ضمن الأعمال السياسية لإتصاله بمسألة تنصرف لعلاقة السلطة التشريعية بالسلطة التنفيذية وتكوينها حيث يعد ذا صلة بممارسة سلطة الحكم ومن ثم عملا سياسيا تنتفي معه سلطة المحكمة في رقابته[2]،فالعبرة في تحديدها طبيعة العمل ذاته بأنها تصدر عن السياسة العليا في الدولة بما لها من سلطة عليا في داخل الدولة وخارجها تستهدف حماية مصلحة الجماعة السياسية، مع احترام الحقوق التي كرسها الدستور وتنظيم العلاقات الخاجية مع الدول، تأمين سلامة الدولة داخليا، صون والدفاع عن إقليم الدولة، والتي في الغالب تتحقق في ظرف حالة الطوارئ أو المعاهادات الدولية بعضها لا كلها[3].

ثانيا: عدم إمتداد رقابة القضاء الدستوري الجزائري إلى الأعمال السياسية

بينما كان المنشأ التشريعي هو السائد في النظام القانوني المصري بسبب استبعاد النصوص المتعاقبة المنظمة للمحاكم ومجلس الدولة بإخراجها من دائرة رقابتها[4]، إرتبطت نشأتها في النظام القانوني الفرنسي والجزائري بالقضاء الإداري، إذ أن الغرفة الإدارية بالمجلس الأعلى بتاريخ 20 جانفي 1967 أشارت إلى مجموعة من الأعمال اعتبرتها أعمالا سياسية تخص تلك المنظمة لعلاقة الحكومة بالبرلمان، الأعمال التي تصدرها الدولة لتنظيم علاقتها مع بقية الدول، ورفض التدخل وفق الأساليب الدبلوماسية لحماية المواطنين المقيمين في الخارج، وفي البادرة الثانية تخلت سنة 1984 الغرفة الإدارية بالمجلس الأعلى عن تلك القائمة وأخذ بمعيار الباعث السياسي لتحديدها[5].

وفي موضع آخر صرح مجلس الدولة بعدم إختصاصه نوعا للنظر في الطعون الموجهة لقرارات المجلس الدستوري مبررا موقفع بعبارة " بالنظر إلى طبيعتها "، والتي غاب التأسيس الدستوري لحجيتها في

---

[1] حكم المحكمة الدستورية العليا، القضية رقم 10، لسنة 14 قضائية "دستورية" ، الجلسة المنعقدة في 19 يونيو 1993.

[2] برقوق عبد العزيز، المرجع السابق، ص 151.

[3] تركي سطام المطيري، المرجع السابق، ص 198.

[4] المرجع نفسه، ص 195.

[5] بنظر محد هاملي، نظرية أعمال السيادة وموقف القضاء الجزائري والمقارن منها، مجلة كلية القانون الكويتية العالمية، ع 4، ديسمبر، كلية القانون الكويتية العالمية، الكويت، 2018، ص ص 242- 246.

حين ذهب المجلس الدستوري إلى منحها هذه الحجية في إجتهاداته حتى صدور التعديل الدستوري لسنة 2016 الذي أسس لحجيتها، إذ أن الطـــاعن دفع بأن أعمال المجلس الدستوري لا تعد من قبيل الأعمال السيادية حيث أن هذا الأخير رفض ترشحه للانتخابات الرئاسية لعدم استيفاء أحد الشروط اللازمة لذلك ليدفع الطاعن بخلاف ذلك أمام مجلس الدولة الذي اعتبرها تستثنى من ولايته لطبيعتها، حيث أنها تحتمل أن تكون هذه القرارات نهائية غير قابلة للطعن أو لكون قراراته وآراءه من قبيل أعمال السيادة بالأخص أنها تعلقت بمسألة الترشح للانتخابات الرئاسية في ظل صعوبة تقويل مجلس الدولة ما لم يقل[1].

ليتسنى لنا القول أن القضاء الدستوري في الجزائـــر لا يزال لم يحسم أمره بخصوص الأعمال السياسية التي تخرج عن نطاق رقابته كما هو الشان في القضائين الدستوريين الفرنسي والمصري، لعدم إخطاره برقابة أي من أعمال السلطة التنفيذية، وبالأخص المراسيم الرئاسية عامة والمتعلقة بإعلان حالتي الطوارئ أو الحصار أو الحالة الاستثنائية مثلا، ومن جهة أخرى على صعيد النص الدستوري إذا ما قارناه مع نظيره الفرنسي يتجلى أن قرار إعلان الحالة الاستثنائية يعد من مصـــاف الأعمال السيادية التي تخرج عن مجال رقابته، وهذا يتجلى في الشروط الشكلية التي تركز على استشارة جهـــات مختلفة منها رئيس المحكمة الدستورية حيث تكون الاستشارة غير إلزامية فضلا عن أن الشروط الموضوعية المطلوبة لإعمال كل واحدة منها تضفي المشروعية على تصرفه لكن لا سبيل لرقابة عمله حال مخالفته لها، بخلاف المجلس الدستوري الفرنســـي أو المصري الذي كما أسلفنا مكن القضاء الدستوري من رقابة مدى إستمرار تحقق شروطها بعد الإعلان عنها وكذا أن يخطر رئيس الجمهورية لإبداء الرأي حول الإجراءات التي إتخذها في ظل الحالة الاستثنائية بعد نهايتها، وبمفهوم المخالفة لا تمتد رقابتها على أعمـــاله خلالها أما حالتي الطوارئ والحصار فإنهما يخضعان لقانون عضوي يسيرهما، ويمكن بالموازاة ممارسة السلطة التنفيذية لسلطتها التنظيمية.

وفي هذا الشـــأن لا يوجد ما ينفي أو يثبت إمكانية الرقابة على تصرفات السلطة التنفيذية خلالها وبمعنى آخر هل تستثنى من رقابة القضاء الدستوري لأنها من أعمال السيادة ؟

الإجابة على هذا السؤال تبقى معلقة إلى غاية بيان القاضي الدستوري الجزائري لموقفه إزاءها فإذا كان القول بأن قرار إعلان الحالات الاستثنائية من بين الأعمال السياسية بالمقارنة مع الأنظمة القانونية المقارنة وإلى ما توحي به مواد الدستور لربط الإجراءات المتخذة في أثناء الحالة الاستثنائية بإبداء رأي، فإن ما يتخذ خلالها من إجراءات يبقى غامضا لا يوجد ما ينفيه أو يثبته إذا ما قارناه مع الموقف الفرنسي

[1] محمد هاملي، نظرية أعمال السيادة وموقف القضاء الجزائري والمقارن منها، المرجع السابق، ص ص 243-245.

أو المصري مع أن وجوب عرض الإجراءات المتخذة في الحالة الاستثنائية على المحكمة الدستورية بعد نهاية الحالة الطارئة لإبداء الرأي يوضح تردد المؤسس الدستوري في إخضاعها لرقابة الدستورية، لأنه كان بمقدوره أن يجعل هذا الإجراء أثناء المرحلة الحرجة لا بعدها للحاجة إليه ذلك أن ما يتخذ من إجراءات فيها يزول بزوالها، غير أنه يمكن القول بأن هذا الرأي سيفيد الحقوق والحريات على صعيد المستقبل لأنه سيلزم رئيس الجمهورية باحترام ما يرتبه من أثر مستقبلا.

الفرع الثالث

عدم إمتداد الرقابة للقوانين الاستفتائية والتعديلات الدستورية

يختص القضاء الدستوري برقابة القوانين التي تخرج عن السلطة التشريعية بالكيفيات والشروط التي حددها الدستور، لكنه في ذات السياق يتجنب أن يخوض في رقابة تلك القوانين الناتجة عن استفتاء الشعب والقوانين التي تتمخض عنها التعديـــــلات الدستورية[1]، غير أن تطبيق هذا الاستثنـــاء يتمايز بين الأنظمة القانونية المقارنة كل حسب تفسيره لأحكام الدستور بين المؤيد والمعارض وكذا الذي لم تسمح له الفرصة للإدلاء بموقفه في معرض التطبيق.

بصدد بيان خصوصيات رقابة القوانين الإستفتائية والتعديلات الدستورية من عدمها نوضح عدم إمتداد رقابة القضاء الدستوري للقوانين الاستفتائية أولا ثم عدم إمتدادها لرقابة التعديلات الدستوري ثانيا.

أولا: عدم إمتداد الرقابة للقوانين الاستفتائية

يعد الاستفتاء الشعبـــي أحد مظاهر الديمقراطية المباشرة يفيد عرض موضوع معين على الهيئة الناخبة لإبداء موافقتها من عدمها قصد إنشاء قاعدة قانونية قد تكون متعلقة بنص الدستور أو قانون عضوي أو قانون عادي[2]، يلجأ إليه رئيس الجمهورية استجابة لظروف سياسية أو إجتماعية خاصة عندما لا يمكن توقع موقف البرلمان إزاءه، خص الدستور الجزائري رئيس الجمهورية بسلطة إجراء الاستفتاء ضمن المادة 91 والمصري في المادة 157 وقد إشتركا في جعلها مجالا مفتوحا أمامه يستند إليها في أي مجال يراه هو بالعكس من المادة 11 بالدستور الفرنسي التي حصرت مجالاته مثل تنظيم السلكات العامة أو الإصلاحات المتعلقة بالسياسة الاقتصادية والاجتماعية للأمة.

---

[1] عوض المر، المرجع السابق، ص 477.

[2] تركي سطام المطيري، المرجع السابق، ص 150.

أ- موقف رقابة النظام القانوني الجزائري من رقابة القوانين الاستفتائية

لم يقيد الدستور رئيس الجمهورية بإجراءات محددة لاستفتاء الشعب وبالأخص وجوب رقابتها من قبل القاضي الدستوري[1]، فالمادة 91 جاءت خالية من أي ضابط عدا قيد يتيم أن يكون موضـــوعه متعلقا بقضية ذات أهمية وطنية والتي لا يملك تقديرها غير رئيس الجمهورية وفي مقابل ذلك منع عليه تفويضها أو أن يتم ممارستها في حالة شغور منصب رئيس الجمهورية وتولي رئاسة الدولة بالنيابة، جاء النص الدستوري خاليا من إلزام رقابة المحكمة الدستـــورية على القوانين الاستفتائية، لكنه مع ذلك اعتبر القانون المستفتى فيه أدنى من الدستور حيث نبه المجلس الدستوري المشرع بصدد رقابة القانون العضوي المتعلق بقانون الأحزاب السياسية بموجب رأيه بتاريخ 8 جانفي 2012 بوجوب إدراج ميثاق السلم والمصالحة الوطنية بتأشيرات القانون وترتيبه مباشرة بعد الدستور[2].

ثاني مناسبة مارس رئيس الجمهورية فيها سلطته في توجيه قانون إلى الاستفتاء القانون المدني، وكان قبل استفتاء المصـــالحة الوطنية سنة 1999 حيث ثبت في كلاهما عدم إخطار المجلس الدستوري برقابتهما، لكن رئيس الجمهورية فيهما عرض القانون على الاستفتـــاء لا مشروع قانون لسبق إجازته من البرلمان[3]، لذا فرقابة المحكمة الدستورية على القوانين الاستفتائية لا تزال نقطة عمياء في تاريخ القضاء الدستوري الجزائري الذي يمكن القول بحداثته مقارنة بمثيليه الفرنسي والمصري، وأن رقابتها من عدمها موقوفة على منح القاضي الفرصة لإبداء موقفه إزاءها بممارسة إخطار بشأنها مع أنه لا يتصور رقابتها بعد الاستفتاء للإنتقاد الموجه للتعقيب على سلطة الشعب، غير أنه يصلح رقابتهـــا مسبقا قبل الاستفتاء عليها خاصة أنهـــا قد يتم الارتكان إليها لتجاوز رقابة السلطة التشريعية عليها وتوجيهها للشعب حتى يستفتي فيها دون مناقشتها من ذوي الدراية القانونية إلا فئة قليلة.

ثانيا: موقف رقابة النظامين القانونيين الفرنسي والمصري من رقابة القوانين الاستفتائية

حصن المجلس الدستوري الفرنسي القوانين الاستفتائية من رقابته حتى إن تناولت مجـالات تخص القوانين العضوية مؤسسا موقفه بأنه لا يعنى سوى برقابة القوانين التي أقرها البرلمان وفق الخطوات التي حددها الدستور، وأن الاستفتائية منها لا سلطة له عليها لأنها تعبير مباشر عن السيـــادة الشعبية [4]، حيث

---

[1] عويسات فتيحة، المرجع السابق، ص 124.

[2] عبد العزيز برقوق، دراسة رقابة الدستورية في حماية الحريات الأساسية (دراسة مقارنة)، المرجع السابق، ص 142.

[3] عويسات فتيحة، المرجع السابق، ص 124.

[4] عوض المر، المرجع السابق، ص 477.

كان أول قرار له بهذا الخصوص في 6 نوفمبر 1962 المتعلق بالقانون الاستفتائي المتضمن إنتخـــاب رئيس الجمهورية بالإقتراع العام المباشر[1]، فرغم إنتقادات الفقه الدستوري الفرنسي للاستثناء الذي يميز بين النصوص القـــانونية، فما دامت أدنى من الدستور وجب رقابتها لتتفق معه وإن كان مصدرهـــا الإرادة الشعبية[2].

ثانيا: عدم إمتداد الرقابة للتعديلات الدستورية

استقرت أحكام القضاء الدستوري على عدم جواز الرقابة على أحكام الدستور الجديد لأن الجهات المختصة بالرقابة على الدستورية تستمد سلطتها الرقابية من الدستور بحد ذاته، وذلك بسبب طبيعتها التي تتطلب الحرص على توافق القوانين مع الدستور أما إذا جئنا إلى رقـــابة الدستور نفسه فلا يوجد ما يعلوه في هرم القواعد القانونية، لذا لا يتصور رقابته لإنعدام المرجعية والأساس الدستوري لذلك[3]، وعلى خلاف ذلك إكتسبت الرقابة على دستورية التعديلات الدستورية الكثير من الجدل فيما يخص إمكانيتها من عدمها لذا وبصدد معالجتها سنبين موقف الفقه حولها ثم موقف القضاء الدستوري في الأنظمة القانونية المقارنة.

أما المحكمة الدستورية المصرية فقد سلكت مسلكا مغايرا تماما عن سابقيها وبسطت رقابتها على القوانين الاستفتائية، مدلية بأن سلطة رئيس الجمهورية فـــي عرض القوانين على الشعب للاستفتاء فيها لا يعدو أن يكون ترخيص له لعرضها في المسائل ذات الأهمية لاستطلاع رأيه فيها ومن ثم لا يمكن بأي حال أن يتخذ هذا الإجراء كذريعة تهدر أحكام الدستور وتخالفها[4]، ومن بين أحكامها التي تناولت هذه المسألة حكمها في الدعوى رقم 13 لسنة 8 قضائية الصادرة في جلسة السابع مارس 1992[5].

أ- موقف الفقه من رقابة التعديلات الدستورية

اختلف الفقه بين مؤيد ومعارض في إخضاع التعديلات الدستورية إلى رقابة الدستـــورية فقد إتجه جانب منه إلى رفض هذه الرقابة لعدم وجود نص دستوري يتيح للقاضي الدستوري رقابتها، وكذا رفض

---

[1] أعمرستي محمد أمين، مسراتي سليمة، الرقابة الدستورية على التشريعات الاستفتائية، دراسة مقارنة بين المجلس الدستوري الفرنسي والمحكمة الدستورية المصرية، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، مج 6، ع 1، جوان، جامعة المسيلة، الجزائر، 2021، ص 1111.

[2] عبد العزيز برقوق، دراسة رقابة الدستورية في حماية الحريات الأساسية (دراسة مقارنة)، المرجع السابق، ص 141.

[3] أحمد عبد الحسيب غبد المفتاح السنتريسي، إشكالية الرقابة على دستورية القوانين في ظل تعاقب الدساتير، مجلة كلية الشريعة والقانون بطنطا، مج 31، ع 3، كلية الشريعة والقانون، جامعة الأزهر، مصر، 2016، ص 1248.

[4] تركي سطام المطيري، المرجع السابق، ص 156.

[5] عوض المر، المرجع السابق، ص 43.

تطبيق نفس قواعد الرقابة على دستورية القوانين عليها من ناحية الشكل والموضوع[1]، كما أن القبول بهذا الرأي يعني المساواة بين سلطة التعديل والسلطة التأسيسية، ورد على هذا الإتجاه بأن سكوت الدستور عن إمكانية الرقابة على دستورية القوانين لا يعني بالضرورة المعارضة، فلا يوجد ما يمنع التوسع في نطاق القوانين المشمولة برقابة الدستورية لتضم تلك التي تتعلق بتعديلات الدستور بالرجوع إلـــى المعنى العام للقانون برغم تباين إجراءاتها ومراتبها، كما أن عدم قبول الرقابة على التعديلات الدستـــورية يساوي بين السطة التأسيسية الأصلية والسلطة التأسيسية المنشأة وهذا مجانب للصواب، فالأولى تحوز إختصاصات أصلية دون أية قيود [2] بعكس الثانية التي لا تمارس مهامها بمعزل عن القيود التي يفرضها الدستور القائم[3]. بينما الإتجاه المؤيد لرقابة التعديلات الدستورية لم يرى ما يمنع اعتبار تعديلات الدساتير قوانين يمكن رقابة دستوريتها دون الحاجة إلـــى نص يقضي بإختصاصها لأن القضاء الدستوري يتمتع بسلطة الرقابة على دستورية القوانين مقدما[4] للتأكد من إحترام سلطة التعديل للضوابط الإجرائية والموضوعية المحددة لإجراء التعديل الدستوري.

ب- موقف القضاء الدستوري من رقابة التعديلات الدستورية

أقرت المادتين 208 من تعديل دستور 2016 والمادة 221 من المرسوم الرئاسي 442/20 للقاضي الدستوري برقابة مشاريع تعديلات الدستور التي يبادر بها رئيس الجمهورية للتأكد من عدم مخالفتها المبادئ العامة التي تحكم المجتمع الجزائري، حقوق وحريات المواطنين والتوازن بين مؤسسات الدولة الدستورية وسلطاتها وكذا الرقابة على ضمان احترام النقاط أو الموضوعات التي تمثل حظرا

---

[1] بالجيلالي خالد، القدرة القانونية للقضاء الدستوري بالرقابة على التعديلات الدستورية، دراسة مقـــارنة، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، مج 8، ع 3، جامعة الحاج لخضر باتنة 1، الجزائر، 2021، ص 276.

[2] خليفه الجهمي، مدى إختصاص القضاء الدستوري بالرقابة على التعديلات الدستورية، تاريخ الإطلاع 2025/06/29، على الساعة 21:23، على الرابط الإلكتروني https://khalifasalem.wordpress.com/2016/10/16

[3] مفتاح محمد السيد أحنيش، إختصاص القضاء الدستوري بالرقابة على التعديلات الدستورية (دراسة تحليلية مقارنة)، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص قانون عام، كلية القانون، جامعة سرت، ليبيا، 2022/2021، ص ص 55-57.

[4] وليد محمد الشناوي، الرقابة القضائية على التعديلات الدستورية (دراسة مقارنة)، دار الفكر والقانون، مصر، 2013، ص 86.

موضوعيا في الدستور[1]، ولا يمكن تعديلها[2] لذلك فقد سبق للمجلس الدستوري الرقابة على مشاريع تعديل الدستور الجزائري مثل تعديل سنة 2008، بحيث كان رئيس الجمهورية هو المبادر بالتعديل وكذا تعديل سنة 2016 دون عرضهما على الاستفتاء الشعبي[3]، أما تعديلات الدستور التي يبادر بها ثلاثة أرباع غرفتي البرلمان المجتمعتين معا المقدمة لرئيس الجمهورية والذي يمكنه عرضها على الاستفتاء الشعبي فلا يوجد إشارة في المادة الدستورية لإخضاعها لرقابة الدستورية، وهذا ما وافقه القاضـــي الدستوري الجزائري بمناسبة تعديل دستور لسنة 2020 المصادق عليه في إستفتاء 1 من نوفمبر الذي لم يتم رقابة دستوريته مع العلم أنه لم يتم إخطار المجلس الدستوري آنذاء من أجل رقابته بعد الاستفتاء.

ليستخلص أن موقف القضاء الدستوري لا زال مبهما بشأن رقابة التعديلات الدستورية الاستفتائية لعدم وجود نص يسمح بذلك أولا ولغياب بادرة إخطار تخص رقابتها ثانيا تفتح المجال للقاضي الدستوري لتوضيح موقفه في غياب آلية التصدي مقارنة بإجتهادات القضاء الدستوري المقارن، بهذا الخصوص في القضاء الدستوري الفرنسي والمصري تعرض التعديلات التي يكون رئيس الجمهورية مبادرا بها على المحكمة الدستورية لإبداء الرأي فيها بخصوصها قبل عرضهـــا على الاستفتاء، أي أنه لا مجال للحديث هنا عن رقابة تعديلات الدساتير المستفتى فيها أما تلك التي يبادر بها ثلاثة أرباع غرفتي البرلمان المجتمعتين معا فيجوز لرئيس الجمهورية عرضها على المحكمة لإبداء الرأي فيها، ومع ذلك يمكن أن تبدي رأيها بخصوص مشاريع تعديلات الدستور قبل طرحها للشعب للاستفتـــاء فيها لأن خلاف ذلك لا يضمن عدم تأثر الشعب بوسائل الإعلام المختلفة ومنصات المحللين في وسائط التواصل الإجتماعي بخصوصها، لاسيما أنه لا يوجد ما يضمن تمتع جميع أطيـــاف المجتمع بالثقافة القانونية دون التخصص الدستوري للتصويت على التعديل الدستوري لرقابتها قبل الاستفتاء فيها، لذا من المستحسن عرضها على رقابة المحكمة الدستورية قبل تقديمها للاستفتاء تجنبا للتصادم مع سيادة الشعب وتحقيقا لمتطلبات دولة القانون.

---

[1] أضاف تعديل دستور 2020 حظرين إثنين يجب مراعاتهما عند وضع تعديل الدستور الأول يتعلق باللغة الأمازيغية بإعتبارها لغة وطنية ورسمية والثاني يخص عهدات رئيس الجمهورية أين أصبح لا يمكنه تولي أكثر من عهدتين منفصلتين أو ممتاليتين حيث تحدد العهدة بخمسة سنوات، المادة 223، المرسوم الرئاسي رقم 438/96، سالف الذكر.

[2] صديق سعوداوي، سمو الدستور في التشريع الجزائري بين النص والتطبيق، المرجع السابق، ص 128.

[3] صافي حمزة، دور الرقابة الدستورية في حماية الحقوق والحريات الأساسية في دول المغرب العربي، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، تخصص قانون عام مؤسسات دستورية وإدارية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2020/2019، ص 119.

بالنسبة لرقابة القضاء الدستوري الفرنسي على تعديلات الدساتير فإنه كان أكثر صراحة وصرامة من نظيره الجزائري وفصل بشكل قاطع أنه لا يختص برقابتها في أكثر من مناسبة، حيث أنه لا يمكنه رقابة القوانين التي توضع بطريقة الإستفتاء لأن الشعب هو من إعتمدها مما جعلها تعبر عن السيادة الوطنية[1]، ففي قراره الصادر في 23 سبتمبر بخصوص تخويل التصديق على معاهدة الإتحاد الأوربي 1992[2] لا تعطي المادة 61 من الدستور المجلس الدستوري الحق في رقابة التعديلات الدستورية الإستفتائية وإنما تقتصر فقط على القوانين التي يقرها البرلمان، كذلك سار على نفس المبدأ خلال حكميه الصادرين في 2003[3] و2014، حيث فصل بأنه لا ينظر إلا في الحالات التي تم النص عليها صراحة في أحكام الدستور ولا يتعداها لأخرى[4]، حيث أثار موقف المجلس الدستوري الراسخ بشأن عدم رقابته للتعديلات الدستورية حفيظة الفقه الفرنسي حيث عد الفقيه Louis Favoreu أنه لا يمكن استبعاد أية طريقة للتطور مستقبلا وألا تضمن رقابة معينة ولو في حدودها الدنيا الإلتزام بالضوابط المحددة وإلا اعتبرت ضوابط الحظر مجرد قيد ورقي[5].

بينما أقرت المحكمة الدستورية العليا المصرية بإمكانية الرقابة على القوانين العادية الاستفتائية وعدم تحصينها ضد هذه الرقابة، فلا يقبل أن يستخدم الاستفتاء كوسيلة للخروج عن الدستور فالقوانين لا تزال أدنى مرتبة من الدستور[6] بعكس القوانين الاستفتائية التي تتضمن تعديل الدستور فقد أخرجتها من دائرة إختصاصها الرقابية بمقتضى حكمها في يناير 2006 عندما طلب منها الحكم بعدم دستورية المادة 76 من الدستور، فدفعت بأنه لا يمكنها ممارسة إختصاص لم ينسب إليها بموجب الدستور والقانون أو كليهما وبذات الوقت لا يمكنها التنصل من إختصاصاتها التي وكلت إليها، فالرقابة على تعديل الدستور

---

[1] بختي نفيسة، مبدأ الرقابة على دستورية التعديلات الدستورية في الوطن العربي: دراسة حالة الجزائر، مجلة أبحاث قانونية وسياسية، مج 9، ع 1، جوان، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، الجزائر، 2024، ص 80.

[2] Décision n 92-313 DC, Conseil constitutionnel, du 23 septembre 1992, Loi autorisant la ratification du traité sur l'Union européenne, J.O.R.F, N 223, 25 septembre 1992, p 13337.

[3] Décision n 2003-469 DC, Conseil constitutionnel, du 26 mars 2003, LOI CONSTITUTIONNELLE RELATIVE À L'ORGANISATION DÉCENTRALISÉE DE LA RÉPUBLIQUE, J.O.R.F, N 75, 29 mars 2003, p 5570.

[4] Décision n 2014-392 QPC, Conseil constitutionnel, du 25 avril 2014, Province Sud de Nouvelle-Calédonie [Loi adoptée par référendum - Droit du travail en Nouvelle-Calédonie], J.O.R.F, N 99, 27 avril 2014, p7360.

[5] عصام سعيد عبد العبيدي، مدى سلطة القضاء الدستوري في الرقابة على التعيلات الدستورية: دراسة مقارنة، مجلة كلية القانون الكويتية العالمية، ع 1، مارس، كلية القانون الكويتية العالمية ، الكويت، 2021، ص 432.

[6] أعمرستي محمد أمين، مسراتي سليمة، المرجع السابق، ص 1116.

غير وارد منها القيام به[1]، وأيضا في حكمها لسنة 2013 عدت تعديلات الدساتير غير خاضعة لرقابة دستوريتها لأنها في طبيعتها تتعارض مع هذه الرقابة كما أن السلطة المختصة بوضع الوثـــائق الدستورية تعلوا على جميع سلطات الدولة لذا من غير المتصور أن تخضع لرقابة من قبل هذه الأخيرة[2].

إستنادا لما تقدم يتضح أن القضاء الدستوري الفرنسي والمصري قد رفضا الرقابة على التعديلات الدستورية لكون أن النص الدستوري لم يتح لهم هذا الإختصاص، فالقاضي الدستوري فيهما أخذ بالتفسير الضيق للنص الدستوري ولم يوسع مجال القانون ليشمل تعديلات الدستور على عكس القضـــاء الدستوري الجزائري الذي سمح له الدستور برقابة مشاريع تعديلات الدستور التي يبـــادر بها رئيس الجمهورية قبل عرضها على الاستفتاء، في حين تلك التي يبـــادر بها أعضـــاء السلطة التشريعية يمكن عرضها على القاضي الدستوري حسب تقدير رئيس الجمهورية لكنه بذات الوقت لم يطل الرقابة على القوانين الاستفتائية المعدلة للدستور، حيث لم يوضح موقفه إزاء رقابتها فهو لم يكن واضحا بخصوصهـــا على غرار سابقيه اللذان إعتبراها تعبيرا عن الأمة وصورة لسيادة الشعب لا يجب رقابتها لعدم سماح الفرصة له.

غير أنه لا يوجد ما يضمن إحترام المواضيع المحظورة في التعديل سواء في الدستور الفرنسي أو المصري، ولما تم النص عليها في نصوص الدستور إذا لم يختص القاضي الدستوري برقابتها كما أنه من الممكن جدا أن يتم تعديلها ويوافق عليها الشعب في الاستفتاء ليتحول هنا الشعب لسلطة تأسيسية أصـلية تغير أحد أهم ركائز الدستور الحالي تحت غطاء تعديل الدستور، حيث أن تمكين القاضـــي الدستوري من رقابتها قبل الاستفتاء عليها يحول دون تجاوز المواضيع محل الحظر في الدستور.

[1] حكم المحكمة الدستورية العليا، القضية رقم 188 ، لسنة 27 قضائية دستورية، الجلسة المنعقدة في 15 يناير 2006.

[2] حكم المحكمة الدستورية العليا، القضية رقم 112 ، لسنة 34 قضائية دستورية، الجلسة المنعقدة في 2 جوان 2006.

الباب الثاني

مدى فعلية رقابة القضاء الدستوري على القوانين والتنظيمات الماسة بالحقوق والحريات

ترتبط فعلية رقابة القضاء الدستوري على القوانين والتنظيمات الماسة بالحقوق والحريات بمتغيرين، يتجلى الأول في الإشكالات التي تواجهها رقابة القاضي الدستوري وتعرقل تحقيقها لحماية أكثر نجـــاعة وتوسعا للحقوق والحريات ضد التجاوزات التي تنطوي عليها الأحكام التشريعة أو التنظيمية في مضمونها، سواء تعلقت بالجانب القانوني من حيث تنظيم شروط وكيفيات إجرائها أو أفرزتها الممارسة العملية التي يسعى المؤسس الدستوري بطريق الإصلاحات الدستورية المتتالية جاهدا لتداركها بسد الثغرات التي تسمح بحدوثها.

أما المتغير الثاني، فيتصل بالآليات المسخرة لتعزيز أثر رقابة الدستورية في مواجهة الإعتداءات المستهدفة للحقوق والحريات التي تبنتها التعديلات الدستورية، مستجيبة من خلالها لموجة تغيير سارعت إليها الأنظمة الدستورية في سبيل تعزيز الحماية القضـــائية الدستورية للحقوق والحريات، أهمها آلية الدفع بعدم الدستورية التي أضحت واقعا مفروضا على الدساتير المقارنة الأخذ بها تفاديا لتراجع فعلية القضاء الدستوري بالأخص بالنسبة لجهات القضاء الدستوري القائمة على منهج الرقابة الدستورية السياسية، يزيد عليها إثراء إختصاص القضاء الدستوري بإختصاص مفاده تفسير الأحكام الدستورية لما له من بالغ الأثر في حفظ مكانة الحقوق والحريات على مستوى القوانين والتنظيمات.

وعليه سيتم في صلب معالجة الباب الثاني، بيان إشكالات رقابة القضاء الدستـوري على القوانين والتنظيمات الماسة بالحقوق والحريات في فصله الأول ثم آليات فاعلية هذه الرقابة في فصله الثاني.

الفصل الأول

إشكالات رقابة القضاء الدستوري على القوانين والتنظيمات الماسة بالحقوق والحريات

أحاط الدستور أجهزة القضاء الدستوري في الأنظمة القانونية المقارنة بضمانات وآليات تسمح لها بصون الحقوق والحريات من الإعتداءات التي قد تلحق بها من خلال القوانين والتنظيمات المنظمة لها[1]، غير أن القاضي الدستوري في بعض الأحيان يتفاجئ بعراقيل تجابه رقابته منها ما يتعلق بالنص القانوني

[1] سمير حدادي، المرجع السابق، ص 230.

لقصور يشوب القوانين أو التنظيمـات المنظمة للحقوق والحريات، أو أن تقف عوائق أخرى عملية تتصل بالجانب التطبيقي لرقابة الدستورية حائلا دون إعلائه للنص الدستوري وحمايته للحقوق والحريات.

تسعى رقابة القضاء الدستوري إلى حماية الحقوق والحريات بترسيخ ضوابط دستورية تتعلق بوضع القوانين والتنظيمات المنظمة لها، غير أن تلك الفكرة قد تتعثر بإشكالات قانونية (المبحث الأول) وأخرى عملية (المبحث الثاني) تحد من فعليتها وفاعليتها.

المبحث الأول

الإشكالات ذات الطبيعة القانونية

تسلط رقابة القاضي الدستوري على التشريع الضوء على ضمان تقيد سلطة الاختصاص بمناسة ممارسة إختصاصها التشريعي بالضوابط التي يضعها لها المؤسس الدستوري في إطار تكريس مبدأ سمو الدستور، وكذا مبدأ الفصل بين السلطات سعيا لإخراج النصوص القـانونية والتنظيمية في أكمل وجه دون قصور قد يترتب عليه مستقبلا خلل يمس بالحقوق والحريات.

يتصدى القاضي الدستوري بمناسبة رقابته على القوانين والتنظيمات المحالة إليه لإشكالات تتعلق بالإغفال التشريعي (المطلب الأول) وبالانحراف القانوني (المطلب الثاني) وصولا للخلو التشريعي من المضمون القاعدي عليه (المطلب الثالث).

المطلب الأول

إشكالية الإغفال القانوني على حماية الحقوق والحريات

صياغة مواد الدستور تمنح للمشرع سلطة تقديرية واسعة في تنظيم الحقوق والحريات وفق رؤياه لكنه في ذات السياق قد يغفل تناول بعض الجوانب بتنظيمه لعديد من الأسباب أهمها قصر إحاطته بكافة جوانب المسائل موضوع التشريع[1]، ليعجز عن تكوين تصور شامل يتجنب به الوقوع أمام حالات تتجاوز تنظيم النص القانوني، أو كأن يستعجل في سنه للقانون فلا يدرسه بتأني لينتج عنه نص قانوني عليل يتصدى لوقائع معينة ويغفل أخرى.

يواجه القاضي الدستوري بصدد رقابته على النصوص القانونية إشكالية إغفـال تشريع يستوجب

[1] عبد الفتاح عبد الرزاق محمود، محمد عبد الكريم شريف، الرقابة الدستورية على الامتناع التشريعي – دراسة تحليلية مقارنة –، مجلة قةلاى زانست العلمية، مج 3، ع 3، الجامعة اللبنانية الفرنسية، العراق، 2018، ص 167.

ردعه لما له من بالغ الأثر على الحقوق والحريات، لذا وللتعرف على كيفية تعامل القضاء الدستوري مع هذه الاشكالية نسعى أولا لتعريف الإغفال التشريعي وصوره (الفرع الأول) فتمييزه ثانيا (الفرع الثاني) وصولا إلى الكشف عن أثره على حماية الحقوق والحريات في الأنظمة القانونية المقارنة (الفرع الثالث).

الفرع الأول

تعريف الإغفال التشريعي وصوره

شرع الفقه الدستوري في بحث تعريف الإغفال التشريعي بعد أن ظهر في أحكام القضاء الدستوري بسبب تخلي المشرع عن أداء إختصاصه التشريعي، من منطلق أن الدستور أناط بالمشرع التمكين من التمتع بالحقوق والحريات المدسترة بتذليل ما يواجهها من صعاب عملية يقف الإغفال التشريعي حائلا دونها، لذلك أخذ الفقه على عاتقه التعمق في البحث عن كل ما يتعلق به لما له من انزلاقات تمس بتوزيع إختصاصات السلطات والفصل بينها إنطلاقا من تعريفه وصور وروده.

أولا: تعريف الإغفال التشريعي

يعد الإغفال التشريعي من ضمن المصطلحات الحديثة نسبيا التي لم يتفق الفقه الدستوري على تعريف جامع مانع لها[1]، حيث كان ظهوره متصلا بفكرة عدم الإختصاص السلبي للإدارة كأحد عيوب الشرعية التي تلحق القرارات الإدارية فتلغيها ليصقلها قضاء مجلس الدولة الفرنسي وتنتقل إلى الفقه الدستوري بمسمى الإغفال التشريعي أو السكوت التشريعي[2]، وعرف أيضا بلفظ الامتناع التشريعي بالرغم من أن الإغفال يتم دون توجه إرادة المشرع إليه بعكس الامتناع التشريعي الذي تنصرف فيه إرادة المشرع إلى التخلي عن أداء بعض مهامه أو كلها[3]، ليتم تعريفه بأنه تخلي المشرع سهوا عن مباشرة إختصاصه التشريعي بصورة كلية أو جزئية لتتكفل السلطة التنفيذية بممارستها[4].

وقد عرف أيضا بتولي المشرع تنظيم أحد الموضوعات التي خولها إليه الدستور في شكل منقوص يغفل فيه بعض جوانبه بما يجعله عاجزا عن الإحاطة بكافة حدوده ومعيبا بعدم الدستورية، وفي تعريف آخر له يفيد الإغفال التشريعي " قيام البرلمان بتنظيم مسألة أو مسائل معينة بصورة منقوصة يمكن أن

---

[1] عوض المر، المرجع السابق، ص 1416.

[2] عفرون محمد، المرجع السابق، ص 121.

[3] عبد الفتاح عبد الرزاق محمود، محمد عبد الكريم شريف، المرجع السابق، ص 167.

[4] بالجيلالي خالد، السلطة التقديرية للمشرع – دراسة مقارنة– ، المرجع السابق، ص 289.

يترتب عليها فراغ تشريعي لا يتماشى مع التزام البرلمان بضرورة ممارسة إختصاصه التشريعي على الوجه المبين في الدستور "[1].

يؤخذ على هذه التعاريف التركيز على الدور التشريعي للمشرع دون أن تمتد إلى السلطة التنفيذية والتي يمكنها أن تنتج من القواعد القانونية ما ينظم بموجبها الحقوق والحريات، ولهذا ذهب الفقه الفرنسي إلى اعتبار الحالة التي يكون فيها تنظيم القانون غير متوافق مع معاييره العامة ومثلها بالثغرات القانونية التي تخل بصحة النظام القانوني وآلياته إغفالا تشريعيا[2].

ليتضح بذلك أن الإغفال التشريعي هو تخلف السلطة المختصة بوضع القاعدة القانونية التشريعية أو التنظيمية عن الإحاطة بجميع جوانبها أو جزء منها لينتج عنها ثغرات قانونية تنتقص من فاعلية النص وتعيق تطبيقه السليم والتمتع بالحقوق والحريات المتضمنة فيه إما بالانتقاص منها أو بضماناتها.

ثانيا: صور الإغفال التشريعي

يتفرع الإغفال التشريعي إلى شكلين الأول يكون فيها الإغفال كليا، وهو الحالة التي لا توجد فيها أية قاعدة قانونية من شأنها أن تعالج مسائل معينة وردت في الدستور تبسط تطبيقها، بما يجعل تدخل القاضي الدستوري للرقابة عليه أمر بالغ الحساسية لإحتكاك السلطة القضائية بالتشريعية، بالأخص أن الرقابة على الإغفال التام أو الكلي تنصرف إلى الرقابة على قواعد قانونية ليس لها وجود لعدم إتجاه إرادة المشرع لسنها[3]، ليمس القاضي الدستوري من خلاله بالسلطة التقديرية للمشرع فيما يخص ملاءمة التشريع وبواعثة والتي سبق وأن تبين أنها تخرج عن نطاق رقابة الدستورية وغالبا ما يتعلق الإغفال التشريعي بالجوانب التي تخص مسؤولية السلطة التنفيذية عن أعمالها، ففي الدستور الجزائري أوجب النص بضرورة إنشاء محكمة عليا للدولة تتولى مساءلة رئيس الجمهورية عن الأفعال التي توصف بأنها خيانة عظمى والتي أغفل إنشاءها لحد الساعة، بل لم يتم التطرق إلى إماطة اللثام عن الأفعال الموصوفة بأنها جرائم عظمى تتطلب المساءلة أمام المحكمة العليا للدولة.

---

[1] فهد يوسف عبد الله الجمعة، موقف المحكمة الدستورية في الكويت من الرقابة على دستورية الإغفال التشريعي " دراسة تأصيلية – تحليلية – مقارنة "، مجلة الحقوق للبحوث القانونية والإقتصادية، مج 1، ع 1، يناير، كلية الحقوق، جامعة الإسكندرية، مصر، 2023، ص ص 16-17.

[2] بلكحل صحراوي، محمد علي، الرقابة الدستورية على الإغفال التشريعي في الجزائر (دراسة مقارنة)، المجلة الإفريقية للدراسات القانونية والسياسية، مج 8، ع 2، جامعة أحمد دراية، أدرار، الجزائر، 2024، ص 37.

[3] عبد السلام سفاح كمون، حدود سلطة القاضي الدستوري في الرقابة على ما أغفل المشرع تنظيمه، مجلة لارك، مج 50، ع 1، كلية الآداب، جامعة واسط، العراق، 2023، ص 957.

أما الشكل الثاني فيتمثل في الإغفال التشريعي النسبي أو الجزئي الذي يكون فيه القانون ناقصا يغفل تنظيم بعض الجزئيات المتعلقة بموضوعه [1]، بحيث يكون المشرع فيه قد بادر بممارسة إختصاصه التشريعي ولكنه جاء قاصــرا محجما في طرحه غير ملم بكافة مقتضياته، كما أن الإغفال الكلي إن لم يدخل في مجال رقابة القضاء الدستوري فإن الإغفال الجزئي يخضع لها ويكون النص المشوب به غير دستوري إذا أغفل فيه المشرع الضمانات الدستورية المقررة للحق أو الحرية موضوع تنظيمه[2].

الفرع الثاني

تمييز الإغفال التشريعي عما يشابهه

يتداخل مفهوم الإغفال التشريعي مع عديد المصطلحات المشابهة له إلى حد القول بتطابقها معه بالرغم من اختلاف معناها ومفادها وبالأخص إذا ما ربطت برقابة القاضي الدستوري حيث أنها غير واردة بالنسبة للإغفال التام لكنها ممكنة بالنسبة للبعض الآخر، وهذا ما يدفع الى نهج تمييز الإغفال التشريعي عن عدم الإختصاص السلبي للمشرع (أولا) وعن القصور التشريعي (ثانيا).

أولا: تمييز الإغفال التشريعي عن عدم الإختصاص السلبي للمشرع

يشكل عدم الإختصاص السلبــي للمشرع تنازلا عن أداء مهامه الدستورية أو تراخيا عن ممارستها لتتكفل السلطة التنفيذية بتوليها عوضا عنه، وهو تعبير فرنسي استخدم في الرقابة الإدارية الفرنسية، ولجأ إليه تعليقا على قرارات المجلس الدستوري الفرنسي المتعلقة بتقصير السلطة التشريعية ممارسة مهامها [3]، حيث يظهر أن عدم الإختصاص السلبي للمشرع حــال إحالة المشرع إلى السلطة التنفيذية بتنظيم جوانب معينة بموجب تشريع صادر عنه، لكن في إطار واسع يخرج عن المجال المحدد للإحالة التي تكون ضيقة

---

[1] سهام صديق، الإغفال التشريعي وسبل معالجته، مجلة القانون والأعمال، تاريخ الإطلاع 2025/09/08، على الساعة 12:23، على الرابط الإلكتروني
https://www.droitetentreprise.com/%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%BA%D9%81%D8%A7%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B4%D8%B1%D9%8A%D8%B9%D9%8A-%D9%88%D8%B3%D8%A8%D9%84-/%D9%85%D8%B9%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%AA%D9%87

[2] محمد وحيد أبو يونس، حدود الرقابة الدستورية على الإغفال التشريعي في قضاء المحكمة الدستورية العليا، مجلة الحقوق للبحوث القانونية والإقتصادية، مج 1، ع 2، يناير، كلية الحقوق، جامعة الإسكندرية، مصر، 2020، ص 354.

[3] بلكحل صحراوي، محمد علي، المرجع السابق، ص 40.

في حدودها أو أن تفوض السلطة التشريعية لنظيرتها التنفيذية تنظيم مجالات دون أن تحدد لها نطاقا معينا لتتركها تتخذ نفس المرتبة التي تحتلها السلطة التشريعية بصفتها صاحبة الإختصـاص التشريعي [1]،

ليختلف عنه الإغفال التشريعي في نقاط نتلوها كالآتي:

أ- الإغفال التشريعي يمارس المشرع صلاحياته بصورة منقوصة غير كاملة أو ألا يتجاهلها تماما دون أن يفوضها أو يحيلها إلى السلطة التنفيذية للقيام بها بعكس عدم الإختصاص السلبي للمشرع الذي يتطلب أن تتولى السلطة التنفيذية القيام بمهام المشرع بدل أن يمكنها هو من ذلك صراحة.

ب- أساس رقابة الدستورية على الإغفال التشريعي يتمثل في مخالفة المشرع لمضمون الدستور والمساس بمبدأ سموه لعدم معالجته ما أسنده إليه جزئيا أو كليا، بينما عدم الإختصاص السلبـي تؤسس رقابته على فكرة الأحادية التشريعية التي تحول سلطات المشرع الأصيل إلى سلطة أخرى لأدائها[2].

ج- يعد الإغفال التشريعي من قبيل الطعون الموضوعية بعدم الدستورية لمخالفة مضمون النص الأساسي في حين أن عدم الإختصاص السلبي للمشرع من قبيل طعون الشكلية لعدم الدستورية لكونه ينصب على مخالفة ركن الإختصاص[3].

ثانيا: التمييز بين الإغفال التشريعي والقصور التشريعي

يفيد القصور التشريعي" عدم قدرة النصوص القـانونية على الإحاطة بكافة جوانب المسـألة أو الموضوع محل التنظيم، مما يترتب عليه إغفال النصوص التشريعية لحكم حالة أو وضع معين مرتبط بالموضوع محل التنظيم، وقد يكون هذا القصور نتيجة خطأ المشرع في إدراك كافة الإحتمالات المستقبلية أو الظروف الواقعية التي يكشفها الواقع التطبيقي للنصوص التشريعية "[4]، ليختلف القصور التشريعي عن الإغفال التشريعي في قيام الأول على عدم كفاية النص القانوني في التصدي وتنظيم ما وجد من وقائع حالة أو مستقبلية إما لعدم الإلمام الجيد بالظروف المحيطة والمتوقعة أو لعدم إصباغه الصياغة القانونية الجيدة بينما يتميز الثاني بعدم وجود النص القانوني الذي يعالج تلك المسألة مطلقا لإحجام المشرع عنها[5].

---

[1] محمد وحيد أبو يونس، المرجع السابق، ص 363.

[2] هيوا نصر الدين مصطفى، المرجع السابق، ص 18.

[3] بلكحل صحراوي، محمد علي، المرجع السابق، ص 40.

[4] محمد وحيد أبو يونس، المرجع السابق، ص 365.

[5] سناء طعمة مهدي، الإغفال التشريعي ودور القاضي الدستوري في الرقابة عليه، دراسة مقارنة، مجلة كلية الحقوق، مج 23، ع 2، كلية الحقوق، جامعة النهرين، العراق، 2121، ص 113.

ويختلفان أيضا من حيث أن المشرع في القصور التشريعي يكون قد مارس إختصاصه بالفعل إلا أنه جاء مفتقرا في مضمونه[1] بينما الإغفال التشريعي الذي يمثل أحد حالات إمتناع المشرع عن الوفاء بما يلقيه عليه الدستور من إلتزامات[2] لا يكون قد وجد أصلا التنظيم القانوني لما حرص الدستور على تقنينه.

الفرع الثالث

أثر الإغفال التشريعي على حماية الحقوق والحريات في الأنظمة القانونية المقارنة

بما أن الحقوق والحريات لا يتم ممارستها والتمتع بها إلا بوجود قاعدة قانونية تسمح بذلك فالأكيد أن الإغفال التشريعي سيؤثر سلبا عليها، حيث أن هذه الحقوق والحريات التي يؤسس لها الدستور ستبقى مجرد حبر على ورق إن لم يوجد نص قانوني يبسط إجراءات وشروط إكتسابها وحتى ضماناتها، فهناك من الدساتير ما سمحت للقضاء الدستوري ببسط رقابته عليه على غرار الدستوريين البرتغالي والفنزويلي[3]، في حين سيتم بيان موقف دساتير الأنظمة القانونية محل الدراسة بالتزامن وطرح آثار الإغفال التشريعي على الحقوق والحريات في السطور القادمة إنطلاقا من الفراغ التشريعي (أولا) فعدم استقرار المراكز القانونية (ثانيا) ثم غياب العدالة الاجتماعية (ثالثا).

أولا: الفراغ التشريعي

الفراغ التشريعي أحد نتائج الإغفال التشريعي فالمواضيع التي لا تلقى تنظيما قانونيا تبقى معلقة إلى غاية تقنينها وهذا ما يجعل من الصعب ممارسة ما دستره القانون الأساسي من حقوق وحريات، ضف إلى ذلك أن هذا الفراغ التشريعي سيعمل على إضعاف الضمانات القانونية المتصلة بالحقوق والحريات إذ أن تراخي المشرع عن تضمينها في القوانين المنظمة لها من شأنه أن ينتقص منها، فالدستور حال إدراجه للحقوق والحريات في أحكامه تبنى مجموعة من الضوابط والحدود التي إن أغفلت أهدرت معها ضمانات الحقوق والحريات [4]، وفوق ذلك يتيح الإغفال التشريعي من المشرع المجال أمام السلطة التنفيذية لمعالجة النقائص التي تلحق القانون الصادر عنه، والمعلوم أن المشرع أكثر حرصا على احترام الحقوق والحريات

---

[1] ندى عادل رحمة، هند علي محمد، دور المحكمة الإتحادية العليا من السكوت التشريعي لقانون النفط والغاز مجلة ميسان للدراسات القانونية المقارنة، مج 1، ع 11، جامعة ميسا، العراق، 2024، ص 10.

[2] بالجيلالي خالد، السلطة التقديرية للمشرع – دراسة مقارنة–، المرجع السابق، ص 289.

[3] عبد الفتاح عبد الرزاق محمود، محمد عبد الكريم شريف، المرجع السابق، ص 175.

[4] محمد وحيد أبو يونس، المرجع السابق، ص ص 377–378.

مقارنة بها لكونه ممثلا للشعب وناطقا بإسمه دون التغاضي عما يلحقه الإغفال التشريعي من صعوبات للقاضي الموضوع من حيث تطبيقه للقانون فهذا الأخير مقيد بمنطوقه.

تقفي أثر رقابة القاضي الدستوري على الإغفال التشريعي في أحكام القضاء الدستوري الجزائري يظهر تفطن المجلس الدستوري إلى ضرورة رقابة الإغفال التشريعي في غياب النص الدستوري الصريح القاضي بذلك، ويوضح أن القاضي الدستوري إعترف بطريقة غير مباشرة برقابته عليه أثناء رقابة توافق القوانين مع الدستور بالرجوع إلى جوهر طبيعة عمله ممثلا في المواءمة بين النص الدستـــوري والنص موضوع الرقابة[1]، ليركتن إلى صلاحيته في التفسير الدستوري من أجل تجاوز ما لحق النص من فراغ.

نستدل من بين قرارات وآراء القضاء الدستوري الجزائري على رقابته للإغفال التشريعي برقابته على القانون العضوي رقم 01/98 المتعلق بإختصاصات مجلس الدولة وتنظيمه وعمله، حيث أن المشرع ضمن المادة 2 منه أغفل توضيح مجالات المجلس[2] وفي موضع آخر اعتبر أن المشرع قد أغفل الإشارة في المادة 05 من القانون العضوي 10/16 المتعلق بالانتخابات إلى أن الحجز إجراء قضائي من شأنه إضفاء طابع الشرعية القانونية على هذا الإجراء الذي بغيابه يعد من قبيل الاعتداء على الحريات الفردية[3] وسارت المحكمة الدستورية على هذا المنوال بإقرار رقابة الإغفال التشريعي بتصريحها: "... استعمال ذات التسمية "محافظ الدولة" في محكمتين مستقلتين وظيفيا ومهيكلتين تنظيميا بصورة منفصلة دون وجود رابط عضوي بينهما من شأنه أن يُحدث إلتباسا على مستوى الفهم القانونـــي سواء لدى الفاعلين القضائيين أو المتخصصين ... فإن القانون العضوي لمحكمة التنازع أغفل تحديد اختصاص محافظ الدولة داخلها، مما يفتح المجال لتعدد التآويل، ويخل بمبدأ اليقين القـانوني المنـصوص عليه صراحة في ديباجة الدستور في فقرتها 15 والمادة 34 (الفقرة 4) من الدستور"[4].

---

[1] زهرة كيلالي، الدور الإنشائي للقاضي الدستوري، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، د.ذ.ت، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 30 أبريل 2019، ص 56.

[2] عبد الوهاب شرقي، المرجع السابق، ص 198.

[3] رأي رقم 02/ ر. ق .د/ م.د/ 16، سالف الذكر.

[4] قرار رقم 01/ ق. م. د/ر. د/25 مؤرخ في 18 محرم عام 1447، الموافق لـ14 يوليو سنة 2025، يتعلق برقابة مطابقة القانون العضوي المعدل والمتمم للقانون العضوي 98-03 المؤرخ في 8 صفر 1419 الموافق لـ3 يونيو 1998 والمتعلق باختصاصات محكمة التنازع وتنظيمها وعملها للدستور، يوم الإطلاع 2025/10/04، الساعة 15:35، الرابط الإلكتروني https://cour-constitutionnelle.dz/ar/2024/12/28/%d9%82%d8%b1%d8%a7%d8%b1%d8%a7%d8%aa-2025-6/#1752126525784-210b6c0f-4eaf

لم يؤسس الدستوريين المصري والفرنسي لرقابة الإغفال التشريعي بيد أن القاضي الدستوري فيهما أخذ على عاتقه رقابته في خضم رقابة الدستورية باعتباره أحد صور المخالفة الدستورية[1]، فذهب المجلس الدستوري الفرنسي في هذا الصدد إلى الرقابة على الإغفال التشريعي بناء على المادة 2/61 من الدستور حيث قرر عدم دستورية مواد في القانون الأساسي المتعلق باستقلال القضاة وعدم قابليتهم للعزل حيث أن المشرع أغفل ضبط شروط بعض الوظائف القضائية للائحة الإدارية[2]، كذلك قضت المحكمة الدستورية العليا بعدم دستورية عجز المادة 2/103 من قانون الضرائب على الدخل الصادر بموجب القانون 157 لسنة 1981 المعدل بالقانون 187 لسنة 1993 لإسناده لمصلحة الضرائب السلطة التقديرية في تحديد الإيرادات والأرباح دون ضبط معايير محددة لذلك بناء علـى أن الضريبة يجب أن تفرض وفق أسـس واضحة [3]، ومثله نبهت المحكمة الدستورية العليا المشرع لتقاعسه عن أداء مهمته وإصادر القانون المنظم لكيفية نظر منازعات الضرائب أمام محاكم مجلس الدولة تطبيقا لنص المادة 190 من الدستور الحالي الذي طال إهماله من تاريخ دخول قرار رئيس الجمهورية المتعلق بالقانون 47 لسنة 1972 بشأن مجلس الدولة في 5 أكتوبر 1972 حيز النفاذ وعدم التزامه بالمهلة التي تمت دسترتها وعدم تخطيها إلا لضرورة تقتضيها مصلحة عامة جوهرية دستوريا، وأن التراخي في سن القانون ليس له مسوغ لإهداره إختصاص أسنده الدستور لمجلس الدولة كما يتضاد مع نص المادة 97 من الدستور التي تنص على حق الأشخاص في الالتجاء إلى قاضيهم الطبيعي وبالنتيجة إزالة العوائق خاصة الإجرائية منها لتمتعهم بهذا الحق[4].

ثانيا: عدم استقرار المراكز القانونية

أهم ما تستهدفه رقابة الدستورية على الإغفال التشريعي استقرار المراكز القانونية فإذا شاب النص القانوني إغفال تشريعي فإن من شأن ذلك الاضطرار لإصدار نصـوص أخرى تعالج ما لحق سابقيها من ثغرات قـانونية، وفي خضم المد والجزر في الحركة التشريعية المتواترة قد يلحق الحقوق والحريات ضرر بالأخص تلك التي تتطلب ثباتا تشريعيا حال تعلقها بالجانب الاقتصادي أو حتى أن كثرتها من شـأنه التضاد والاختلاف من حيث محددات ممارستها، والقاضي الدستوري الجزائري في غياب النص الدستـوري الذي يتيح له صراحة الرقابة على الإغفال التشريعي فإنه لا يتغاضى عن رقابته، حيث أنه

---

[1] زهرة كيلالي، المرجع السابق، ص 56.

[2] أحمد فتحي سرور، الحماية الدستورية للحقوق والحريات، المرجع السابق، ص 215.

[3] فهد يوسف عبد الله الجمعة، المرجع السابق، ص 55.

[4] حكم المحكمة الدستورية العليا، القضية رقم 70، لسنة 35 قضائية دستورية، الجلسة المنعقدة في 25 جويلية 2015.

وبطريقة غير مباشرة يحرص على منع وجود القوانين التي يلحقها هذا الإغفال[1]، وعلى سبيل المثال ملاحظة المجلس الدستوري عند رقابته على القانــون العضوي المتعلق بالانتخابات لعام 1989 إغفال المشرع التعرض لشروط عدم قابلية الانتخاب للمجلس الشعبي الولائي بالرغم من أنه لم يغفل توضيح حالات التنافي بالنسبة للمجالس الشعبية البلدية وكذا المجلس الشعبي الوطني[2]، إضافة لما تم ذكره في حرص القضاء الدستوري على تذكير المشرع بوجوب تجنب الصياغة المبهمة للنصوص القانونية تجسيدا للأمن القانوني. وفي ذات السياق ألزم المجلس الدستوري الفرنسي المشرع بمناسبة قراره بشأن الرقابة على القانون المتعلق بالعصرنة الاجتماعية بممارسة صلاحياته كاملة كلما أسندها له الدستور بسبب إكتناف تعريفه للتسريح للأسباب الاقتصادية غموض يمس بحرية المقاولة برغم أن غاية القانون الحفاظ على مناصب الشغل [3]، وأكدت المحكمة الدستورية العليا في حكمها بشأن المحميات الطبيعية في الدعوى القضائية رقم 20 للسنة القضائية رقم 15 الصادر في 1 من أكتوبر 1994 أن إغفال نشر خريطة المحميات الطبيعة الموضحة لحدودها تخل بواجب بيان الركن المادي لجريمة الاعتداء على المحميات بما ينزع عن التجريم صفة اليقين ويجعله مخالفا للدستور[4] ونجدها في فرصة أخرى حكمت بعدم دستورية عجز المادة 1/2 من القانون رقم 14 لسنة 2006 في شأن هدم المباني والمنشآت غير الآيلة للسقوط والحفاظ على التراث المعماري لأنها لم تأت على بيان القواعد المحددة للتعويض المستحق من قبل مالكي المباني والمنشآت محل هذا القانون الذي يجب أن يكون معادلا لما لحق المالك في ملكه نتيجة القيود التي أتى بها هذا القانون بما يحقق العدل الذي نصت عليه المادة الرابعة من الدستور وعدم المساس بمصالح الأفراد في العلاقات القانونية المختلفة[5].

ثالثا: غياب العدالة الاجتماعية

غاية وجود القانون لتنظيم علاقات الأفراد في المجتمع وتراخي المشرع عن ممارسة إختصاصه التشريعي في ضبط الحقوق والحريات أو بالأصح إغفالهــا يزعزع استقرار العلاقات الاجتماعية بخلق نوع

---

[1] فهد يوسف عبد الله الجمعة، المرجع السابق، ص 56.

[2] عفرون محمد، المرجع السابق، ص ص 133-134.

[3] Décision n 2001-455 DC, Conseil constitutionnel, du 12 janvier 2002, Loi de modernisation sociale, Vu le 09/09/2025, à 14: 25, Disponible sur lien https://www.conseil-constitutionnel.fr/decision/2002/2001455DC.htm

[4] عبد الوهاب شرقي، المرجع السابق، ص 187.

[5] حكم المحكمة الدستورية العليا، القضية رقم 39، لسنة 39 قضائية دستورية، الجلسة المنعقدة في 2 مارس 2019.

من اللاعدل واللاتوازن بين الحقوق والحريات لاسيما أن المعني بهذا الفراغ التشريعي سيعتقد أن التخلف التشريعي يعني له مطلق الحرية في ممارسة نشاطاته لكون الأصل في الأشياء الإباحة وبما أنه لا يوجد ما يمنعه من إتيان هذه الترصرفات فإنه سيقدم عليها، ولأن الساكت لا ينسب له قول فسكوت المشرع لا يفيد الإباحة، وفـي مواجهة ذلك فإن الأشخـاص غير ملزمين بالامتناع عن أي تصرف مـا لم يوجد نص قانوني يلزمهم بذلك ومن هنا يظهر الأثر البالغ للإغفال التشريعي على الحقوق والحريات[1].

المطلب الثاني

إشكالية الانحراف القانوني على حماية الحقوق والحريات

في ضوء حرص القاضي الدستوري على عدم المساس بسلطة المشرع في التمتع بإختصاصه سن القواعد القانونية المنظمة للحقوق والحريات، يتحرى بالموازاة إحترام التشريع للقيود والضوابط الدستورية المتعلقة بسنه ولا ينحرف عنها، حيث تمثل الرقابة الدستورية على الانحراف التشريعي تحديا صعبا يواجهه لكونه يعتبر الحد الفاصل الذي إن تم تجاوزه يتم بالتبعية الإعتداء على سلطة المشرع في إختصاصه.

يطرح الانحراف التشريعي أمام القاضي الدستوري إشكالات تستوجب البحث في ماهيته وتحري الإلمام بصوره (أولا) وكذا تمييزه (ثانيا) وببيان أثره على حماية الحقوق والحريات في الأنظمة القانونية المقارنة (ثالثا).

الفرع الأول

تعريف الانحراف التشريعي وصوره

سلطة المشرع التقديرية مقيدة بقيد عام يتمثل في ضرورة تحريها تحقيق المصلحة العامة كهدف من التشريع وكما قد سبق طرحه فإن الفقه والقضاء الدستوري قد أخذ بالانحراف التشريعي كعيب يلحق ركن الغاية عن نظيره الإداري الذي اعتبر تجاوز القرار الإداري غايته في تحقيق المصلحة العامة عيبا يمس بمشروعيته ويستوجب إلغاءه[2]، وبطبيعة الحال فإن الانحراف التشريعي له طبيعة خاصة في المجال

---

[1] عفرون محمد، المرجع السابق، ص ص 127-128.

[2] رمضاني فاطمة الزهراء، منهج القاضي الدستوري الجزائري في ضبط المشرع من الاعتداء على الحقوق والحريات وفق التعديل الدستوري لسنة 2020، مجلة أبحاث، مج 6، ع 1، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، 2021، ص 57.

الدستوري تتضح من تعريفه (أولا) وصوره (ثانيا).

أولا: تعريف الانحراف التشريعي

يعد الانحراف التشريعي أحد عيوب عدم الدستورية يتحقق بانصراف إرادة المشرع لتحقيق غاية مغايرة لتلك التي استهدف الدستور تحقيقها[1]،وعرفه الفقيه عبد الرزاق السنهوري باستخدام السلطة التقديرية للمشرع لتحقيق هدف مخالف لما سعى إليه الدستور ويضيف أن الانحراف التشريعي حاصل لتصور حياد البرلمان في استعمال سلطته التشريعية مثله مثل تصور انحراف الإدارة في استخدام سلطتها الإدارية[2].

وعرفه بعض الفقه الدستوري بإتجاه إرادة المشرع إلى تحقيق غاية أخرى غير التي منحه الدستور من أجلها سلطته التقديرية حيث تظهر غايته الحقيقية في تحقيق مصالح فئات معينة على حساب الكافة[3] بذلك يظهر لنا أن الانحراف التشريعي هو ميل السلطة التقديرية للمشرع في التشريعات التي ينتجها عن الغاية التي حددها لها الدستور نصا وروحا لتحقيقها وحماية الحقوق والحريات لمصالح أخرى مخالفة له.

يتميز الانحراف التشريعي بكونه عيب غائي إرادي تتوجه فيه إرادة المشرع إلى الحياد عن غاية الدستور وهدفه، إضافة إلى أنه عيب خفي احتياطي لا يلجأ إليه القاضي الدستوري إلا في حالة خلو التشريع من بقية العيوب لأمرين الأول يتعلق بكون رقابة الدستورية تكتفي للحكم بعدم الدستورية بالمخالفة المباشرة للدستور والثاني أن نسب الانحراف إلى السلطة التشريعية من شأنه أن يوصمها بعدم الأمانة في تأدية مهامها الدستورية مما يؤثر على صورتها في مواجهة بقية السلطات والشعب على حد سواء[4].

يستشف مما سبق أن هذه التعاريف ركزت فقط على الانحراف الصادر عن المشرع أو السلطة التشريعية بينما يمكن للسلطة التنفيذية أن تقع هي أيضا في الانحراف التشريعي من خلال التنظيمات التي تتسم بخصائص النصوص القانونية من عمومية وتجريد لذا إن هي أحيلت إلى القاضي الدستوري فله سلطة رقابة انحرافها عن تحقيق المصلحة العامة المتوخاة بأحكام الدستور.

---

[1] ميسون طه حسين، انحراف البرلمان في ممارسة وظيفته التشريعية دراسة مقارنة للأنظمة الدستورية للعراق، مصر، الولايات المتحدة الأمريكية، مؤسسة دار الصادق الثقافية، العراق، 2018، ص 18.

[2] رمضاني فاطمة الزهراء، المرجع السابق، ص 59.

[3] إنتصار يوسف القذافي، عيب الانحراف التشريعي في مجال القضاء الدستوري، مجلة العلوم القانونية، مج 11، ع 2 ديسمبر، كلية القانون، جامعة المرقب، ليبيا، 2023، ص 7.

[4] صديق سهام، الانحراف التشريعي والرقابة الدستورية عليه، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، مج 4، ع 2، جامعة المسيلة، الجزائر، 2019، ص 1945.

ثانيا: صور الانحراف التشريعي

ترتبط صور الانحراف التشريعي بالحالات التي يأتي في شكلها والتي تتمثل بدورها في حالتين أو فرضين يبرز فيهما الأولـــى تتمثل في الانحراف التشريعي الموضوعـــي والثانية تتعلق بالانحراف التشريعي حالة خروج المشرع عن سلطته التقديرية المقيدة في الدستور.

أ- الانحراف التشريعي الموضوعي

يتفق التشريع حال سنه مع المبـــادئ الدستورية في إطار الالتزام بالضوابط الدستورية المنظمة للعملية التشريعية والتي في غالبها تتعلق في مضمونها بالحقوق والحريات [1]، حيث تستهدف في غاياتها تحقيق المصلحة العامة أما إذا جانبت التشريعات هذه المصلحة فإنها تقع مخالفة للدستور[2]، ويبقى الحال ذاته إن هي ألبستها ثوب المصلحة العامة وإتجهت إرادتها إلى غير ذلك من تحقيق مصـــالح شخصية لأشخاص أو هيئات أخرى بعكس ما يفترض في السلطة التشريعية من أمانة وتجرد من الانتمـــاءات المختلفة ضمانا لنزاهتها واستقلالها[3].

وقد علق الفقيه عبد الرزاق السنهوري على ميل التشريعات إلى تحقيق غاية أخرى غير المصلحة العامة بأن التشريع في هذا الفرض يعد باطلا لإنحراف البرلمان عن سلطته التشريعية، ومعيار تحديد الانحراف معيار موضوعي صرف لا يحتاج البحث عن النوايا المستترة للمشرع يكفي أنه ينطبق على حالة فردية أو حالات معينة دون الكافة ليخرج هذا النص من دائرة التشريعات بسبب كونه تشريعا في صورته قرار إداري في حقيقته [4].

كما اشار للإبتعاد عن المعيار الذاتي في تحديده للانحراف التشريعي لصعوبة العمل به والاكتفاء بالمعيار الموضوعي الذي جوهره رعاية المصلحة العامة استدلالا بتطابق الغرض الظاهر الذي يبديه

---

[1] محمد حمدي عبد العليم علام، الانحراف التشريعي بين النظرية والرقابة القضائية " دراسة مقارنة "، مجلة روح القوانين، مج 35، ع 103، يوليو، كلية الحقوق، جامعة طنطا، مصر، 2023، ص 731.

[2] شرماط سيدعلي، المرجع السابق، ص 226.

[3] محمد ماهر أبو العينين، الانحراف التشريعي والرقابة على دستوريته، دراسة تطبيقية في مصر، دار النهضة العربية، مصر، 1987، ص ص 203-204.

[4] يجب أن نشير هنا إلى أن حالات التمييز الإيجابي لا تعد من قبيل الانحراف التشريعي لأنها تعوض الأشخاص محل التشريع من نقص يمنعهم من التمتع بحقوقهم وحرياتهم التي من دون ذلك النقص لما تخلفوا عن إتيانها أو التمتع بها.

المشرع مع الغرض الحقيقي للقول بتوفر الانحراف التشريعي عند وجود اختلاف بينهما[1].

ب- الانحراف التشريعي حالة خروج المشرع عن السلطة التقديرية المقيدة في الدستور

يتقيد المشرع بما حدده له الدستور من ضوابط لوضع التشريع ومن ذلك غايته فلا يملك الخروج عنها، على أن يتكفل القاضي الدستوري برقابة مدى احترامها في ظل الالتزام بمبادئ الكتلة الدستورية وعدم الخروج عنها، فالتشريع ينحرف عن مقاصده ضمن تصورين الأول انحراف موضوعي تكون للمشرع مطلق الحرية على أن يسع إلى تحقيق المصلحة العامة إيمانا راسخا من المؤسس الدستوري بترك الحرية له لأن إحاطة الدستور بكافة الموضوعـات أمر مستحيل ويتعارض مع سماته الأسـاسية ومن جهة أخرى يغل يد المشرع عن الإبداع والإبتكار على ألا يتعرض إلى الحقوق والحريات[2].

في حين أن التصور الثاني لانحراف التشريع عن مقاصده يتحقق بمجرد تحديد الدستور مقاصد معينة يتحرى التشريع تحقيقها ويحيد عنها، وفي كلا الحالتين يمنع على المشرع الميل والانحراف عن مقاصد الدستور مثل التشريعات الصادرة في الحالات الاستثنائية، بحيث أن كلا السلطتين التشريعية والتنفيذية لا تتحللان من الحدود المرسومة لهما فلا تتخذا السلطة الممنوحة لهما حجة لاستئصال الحقوق والحريات ووأدها [3]، أي أن المشرع والسلطة التنفيذية في ذلك يلتزمان بالأهداف التي خصصها لهما المؤسس الدستوري فلا يحيدا عنها وإلا وقعا في الانحراف التشريعي.

الفرع الثاني

تمييز الانحراف التشريعي عما يشابهه

يثير الانحراف التشريعي إشكالا كبيرا للقاضي الدستوري من منطلق أن نسبه إلى التشريعات المطروحة أمام القضاء الدستوري يتهم السلطة التشريعية أو نظيرتها التنفيذية بخروجهما عن تعاليم الدستور لذلك يوصف بأنه عيب احتياطي، ولهذا السبب ينبغي التمييز بين الانحراف التشريعي وما يماثله من مصطلحات أخرى تفاديا للخلط بينها وما ينجر عن هذا الخلط من تشكيك في مصداقية وأمانة السلطات الدستورية.

---

[1] ليلى حنتوش ناجي الخالدي، علي يوسف الشكري، أسباب امتناع رئيس الدولة عن التصديق مشروعات القوانين، مجلة جامعة بابل للعلوم الإنسانية، مج 24، ع 2، جامعة بابل للعلوم الإنسانية، العراق، 2016، ص 640.

[2] فرحة دعيم مظلوم، جنان الخوري، الانحراف التشريعي للسلطة التقديرية للمشرع الجنائي، مجلة الجامعة العراقية، مج 73، ع 4، شباط، مركز البحوث والدراسات الإسلامية، الجامعة العراقية، العراق، 2025، ص ص 568-570.

[3] محمد ماهر أبو العينين، المرجع السابق، ص 206.

نخصص هذه الجزئية لتمييز الانحراف التشريعي عن عدم الإختصاص السلبي (أولا) وللتفرقة بينه وبين الإغفال التشريعي (ثانيا).

أولا: تمييز الانحراف التشريعي عن عدم الإختصاص السلبي

إن عدم الإختصاص السلبي هو إمتناع المشرع عن ممارسة إختصاصه التشريعي وتركه للسلطة التنفيذية بطريق الإحالة أو التفويض التشريعي، بينما الانحراف التشريعي هو ميل إلى تحقيق غاية مغايرة لما نص عليه الدستور، ومن هذا المنطلق يظهر أن الانحراف التشريعي يتم فيه ممارسة الاختصاص الدستوري المسند للسلطة الصادر عنها النص القانوني، لكن في ذات الوقت يعاب عليه توجهه إلى تحقيق هدف مخالف للدستور بينما عدم الإختصاص السلبي لا يمارس فيه المشرع إختصاصه أصلا بل حتى أن هذا الأخير ينطبق فقط على السلطة التشريعية لأنها هي التي تتخلى عن إختصاصها لصالح السلطة التنفيذية أما الانحراف فيرد عن السلطة التشريعة والتنفيذية كذلك لعدم استرعائهما تجسيد المصلحة العامة فيما ينتجانه من نصوص قانونية يراقبها القاضي الدستوري.

وفي موضع آخر يختلف الانحراف التشريعي عن عدم الإختصاص السلبي بأنه أثر مترتب عن ميل بالإرادة التشريعية إلى تحقيق غاية غير المصلحة العامة وأنه عيب دستوري موضوعي ينصب على ركن الغاية، أما الثاني فهو عيب دستوري شكلي يتحقق بمجرد مخالفة قواعد توزيع الإختصاص، يضاف إليه أن إكتشاف وإثبات الانحراف التشريعي من الصعوبة بما كان لذا فهو عيب احتياطي في مقابل سهولة إثبات عيب عدم الإختصاص السلبي لتعلقه بالأساس الدستوري لممارسة الإختصاص الدستوري[1].

ثانيا: تمييز الانحراف التشريعي عن الإغفال التشريعي

سبق القول بأن الإغفال التشريعي يتحقق بتقاعس المشرع عن ممارسة إختصاصه التشريعي كليا أو جزئيا دون أن يحيله أو يفوضه إلى جهة أخرى لأدائه وفق ما يصطلح عليه بعدم الإختصاص السلبي للمشرع وبالتالي فإن النص التشريعي هنا غير موجود بتاتا أو أنه صدر ولكن مع نقائص لم تدرج به كما

[1] حيدر محمد حسن، عيوب التشريع الخفية، مجلة الكلية الإسلامية الجامعة، مج 2، ع 65، الجامعة الإسلامية، العراق، 2022، ص ص 243-244.

نص المؤسس الدستوري وعلى النقيض من ذلك فإن الانحراف التشريعي يكون النص القانوني موجود لكنه حاد عن الغاية المتوخاة منه [1].

الفرع الثالث

أثر الانحراف التشريعي على حماية الحقوق والحريات في الأنظمة القانونية المقارنة

تلقى على عاتق السلطات الدستورية للدولة مهمة السهر على ضمان احترام الحقــوق والحريات المؤسس لها في الدستور، وبما أن دراستنا تتعلق برقـــابة دستورية القوانين والتنظيمات حماية للحقـوق والحريات فإنه من الواجب تناول تأثير الانحراف التشريعي على حمايتها، إذ يؤثر على المبادئ الدستورية التي تستند إليها الحقوق والحريات في وجودها ومزاولتها أهمها بمبدأ الفصل بين السلطـات (أولا) والأمن القانوني (ثانيا).

أولا: أثر الانحراف التشريعي على بمبدأ الفصل بين السلطات

توصف رقابة القاضي الدستوري على التشريعات بأنها رقابة مشروعية لا رقابة ملاءمة وكما أسلفنا القول لا يمكن لمواد الدستور أن تتكفل بإيراد جميع غايات التشريعات التي ستصدر مستقبلا عن السلطة التشريعية لعدم إتساع المقام لذلك وعدم إنتهاك قدسية النص الدستوري، ومن جهة أخرى تعدد صور المصلحة العامة بتعدد الظروف والحالات، لذا فإن منح المشرع هذه السلطة التقديرية يعلي من مكانة الدستور بعدم تطرقه للجزئيات التي تتغير باستمرار، مع تركه للقاضي الدستوري رقابة توافقها معه مخافة الانحراف عنه بالأخص أن هذا الأخير من شأنه زعزعة استقرار السلطات إذا ما استخدمت السلطة التشريعية إختصاصها تشريعيا للتضييق أو الحد من سلطات نظيرتيها التنفيذية أو القضائية أو أن يكون التضييق ناتجا عن السلطة التنفيذية بصدد ممارسة سلطتها التنظيمية لذلك يظل من واجب القضاء الدستوري البحث عن الغايات المستترة للنصوص القانونية المنتهكة للدستور حفاظا على عمل السلطات[2].

ومن قبيل ذلك حرصت المحكمة الدستورية في رقابتها للمادة 1/17 من القانون العضوي الذي

---

[1] كما يعتبر الإغفال التشريعي من حيث المعالجة القضائية مخالفة صريحة لأحد أحكام الدستور ينتج عنها الحكم بما أغفل تنظيمه للمخالفة الموضوعية للدستور علاوة لكون نية المشرع في الإغفال التشريعي بحسب الأصل غير مقصودة أو تغيب فيها الإرادة في حين توجد بالانحراف التشريعي إرادة عمدية قصدية لإتيانه مع صعوبة إثباته مقارنة بالإغفال التشريعي.

[2] عبد السلام سفاح كمون، مدى الرقابة الدستورية على الانحراف الدستوري، مجلة كلية التربية، مج 58، ع 2، جامعة واسط، العراق، 2025، ص 447.

يحدد طرق انتخاب أعضاء المجلس الأعلى للقضاء وقواعد تنظيمه وعمله للدستور على مراعاة تطبيقها بما يتفق مع الغاية السوية للمشرع، كي لا تقع إرادته مخالفة لإرادة النص الدستوري التي تضمن عدم استبعاد فئة القضاة في المحاكم التابعة للنظام القضاء العادي من الفرصة للترشح لعضوية المجلس الأعلى للقضاء لانتفاء تحقق شرط 15 سنة خدمة فعلية على الأقل لذلك بقولها: " حيث أنه إذا كان قصد المشرع لا يهدف لاستبعاد تمثيل هذه الفئة داخل المجلس الأعلى للقضاء في حالة توفر العدد الكافي من القضاة في المحاكم ممن يستوفون شرط المدة المطلوبة في المادة، فإن هذه الأخيرة تعتبر دستورية شريطة مراعاة هذا التحفظ " [1].

وقبلها كان المجلس الدستوري في رأيه المتعلق بمراقبة مطابقة القانون العضوي المحدد لكيفيات توسيع تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة قد بحث في نية المشرع في إعترافه بإلزامية تضمين عدد من النساء ضمن القوائم الانتخابية للأحرار أو تلك المقدمة من طرف الأحزاب السياسية.

حيث عدّ المجلس أن التسجيل في هذه القــوائم لا يعد ضمانة فعلية لتمثيل المرأة في المجالس المنتخبة ليتقدم بتحفظ تفسيري بين فيه كيفية تجسيد هذا المبدأ الدستــوري بالرغم من عمومية صيــاغته في الوثيقة الدستورية[2].

كما أخطر أعضاء الجمعية الوطنية بخصوص القانون 86/1197 المؤرخ في24 نوفمبر 1986 المتعلق بتحديد الدوائر الانتخابية لانتخاب أعضاء الجمعية الوطنية، إذ تضمن منح الحكومة سلطة تحديد الدوائر الانتخابية بموجب مراسيم لانتخاب هذه الأعضاء يحوي اعتداء على مبدأ الفصل بين السلطات باعتبار أن المشرع هو المختص بتحديد الدوائر الانتخابية مما يشكل انحرافا تشريعيا، غير أنه لم يصرح به مباشرة بسبب أن المجلس الدستوري لا يملك ذات السلطة في التقدير والتقرير التي يحوزها المشرع[3].

لم تختلف المحكمة الدستورية العليا بخصوص الحرص على صيانة القوانين والتنظيمات مما يلحقها من انحراف يفسد التناغم بين السلطات الدستورية، فمثلا تعبيرها الصريح بانحراف المشرع عن مقاصد الدستور ضمن القانون رقم 17 لسنة 2012 المعدل للقانون رقم 73 لسنة 1956 المتعلق بمباشرة

---

[1] قرار رقم 03 / ق.م د/رم د/22، سالف الذكر.

[2] رأي 05/ر.م.د/11، المؤرخ في 27 محرم 1433 الموافق لـ 22 ديسمبر 2011، يتعلق بمراقبة مطابقة القانون العضوي الذي يحدد كيفيات توسيع تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة، تاريخ الإطلاع 2026/01/12، على الساعة 13:32، على الرابط الإلكتروني

https://cour-constitutionnelle.dz/ar/2021/03/14/1160/#1617549623474-207becbf-bdbf

[3] بالجيلالي خالد، السلطة التقديرية للمشرع – دراسة مقارنة–، المرجع السابق، ص ص 430–431.

الحقوق السياسية، حيث استشفت المحكمة فيه توجه رغبة المشرع لحرمان مرشحين محددين من المشاركة في الانتخابات الرئاسية لتحكم بعدم دستورية المادة الأولى منه لانحرافها بنصها على أن الدستور هو من يرسي قواعد نظام الحكم ويقرر الحريات والحقوق العامة "، ويحدد لكل من السلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية وظائفها وصلاحياتها، ويضع الحدود والقيود الضابطة لنشاطها ...بما يحول دون تدخل إحداها فى أعمال السلطة الأخرى ... إلا أن اجتماع تلك المثالب الدستورية، مع عدم خفاء أمرها على أعضاء المجلس التشريعى على ما كشفت عنه مضابط مجلس الشعب ذات الصلة واتجاه المجلس فى غالبيته، لتجاهلها، وإقراره لمشروع القانون، ما يجافى عن قصد الأغراض التى كان يجب أن يتوخاها التشريع، وهو الأمر الذى يفقده عموميته وتجريده، ويوصمه بالتالى بعيب الانحراف التشريعي"[1].

نافلة القول أن كل من المحكمة الدستورية الجزائرية والمجلس الدستوري الفرنسي تجنبا التصريح المباشر والصريح بالانحراف التشريعي وإتهام المشرع بميله إلى تحقيق غايات مغايرة لما أقره له المؤسس الدستوري، ومخالفة ما منح له من سلطة تقديرية أين إعتمدا على اسنـــاد المخالفة الدستورية إلى أسس ومبادئ أخرى، بعكس مواجهة المحكمة الدستورية العليا للمشرع صراحة بإنحرافه التشريعي وتوجيهه إلى ضرورة استدراك ما لحق التشريع من مثالب دستورية.

ثانيا: أثر الانحراف التشريعي على مبدأ الأمن القانوني

تستقر فكرة احترام الحقوق والحريات المكتسبة في النظم القانونية المقارنة بمبدأ الأمن القانوني ولإتصالها بالتشريع كمصدر لها فإن أي انحراف يشوبه سيلحقها بالضرر لزوما، حيث يبرز هذا الأثر في كثرة رجعية النصوص القانونية التي تهز استقرار المراكز القانونية الناشئة أو كأن يستغل المشرع سلطته فيعدل من التشريع بحجة تفسيره فيكون قد انحرف في استعمال سلطته[2]، كما يمس الانحراف التشريعي بوضوح النصوص القانونية الذي يعد شرطا لضمان استقرار المراكز القانونية وحماية الحقوق والحريات بما ينسجم مع مقتضيات الدستور الواجب توافرها في التشريع[3].

أما المحكمة الدستورية العليا في تطبيقاتها للرقابة على الانحراف التشريعي اعتبرت فيما خص تعديل سن التقاعد بالنسبة لأعضاء الهيئات القضائية الذي مد سن التقاعد للقضاة ومن في حكمهم

---

[1] حكم المحكمة الدستورية العليا، القضية رقم 57، لسنة 34 قضائية دستورية، الجلسة المنعقدة في 14 جوان 2012.

[2] بن شهرة العربي، الانحراف التشريعي، المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية، مج 7، ع 1، جامعة تيسمسيلت، الجزائر، 2022، ص 393.

[3] قرار رقم 01/ ق. م. د/ر . د /25 ، سالف الذكر.

يسترعي الحفاظ على استقرار المراكز القانونية للقضاة ضمانا لتحقيق العدالة بين الناس باستمرارية الجهاز القضائي[1]، وأقرت المحكمة في حكم آخر لها في شأن القانون رقم 17 لسنة 2012 بأنه معيب بعيب الانحراف التشريعي إذ أن المادة الأولى منه منعت فئات معينة من عدم ممارسة حقوقهم السياسية التي إعترف لهم الدستور بها[2]، وبصدد رقابة المجلس الدستوري على القانون الخاص بالمؤسسات الصحفية من الاحتكار وضح بأن المادة 13 منه مخالفة للدستور لمساسها بمبدأ حرية التعبير وحرية الصحافة وبالتبعية انتهاكها للمراكز القانونية المكتسبة قبل صدور القانون[3].

كما يحد الانحراف التشريعي من مبدأ الشرعية الدستورية ويقلل من الاستقرار السياسي ويضعف الثقة في مؤسسات الدولة الدستورية ويذهب إلى نشر الفئوية والتفرقة للمصالح المشتركة لأعضائها مما يقلل من فاعلية عملها الدستوري بل حتى يمكن للانحراف التشريعي بهذا الأثر على السلطات الدستورية أن ينشر الطبقية بين أفراد المجتمع وبالتالي زيادة احتمالية تفشي الفوضـى والعصيان الماس بأمن الدولة واستقراراها الذي بدوره يعد وضعا حساسا يؤثر سلبا على الحقوق والحريات.

المطلب الثالث

إشكالية خلو التشريع من المضمون القاعدي على حماية الحقوق والحريات

أحيطت ممارسة الحقوق والحريات بضوابط دستورية محددة تجعل المشرع يحرص على مراعاة حسن الصياغة التشريعية بما يتوافق ونص الدستور وروحه، ليتولى القضاء الدستوري مهمة التصدي لتلك التشريعات التي تخالفه، لكن مع كل ما يسنده الدستور من إختصاصات للقاضي الدستوري لضمان جودة التشريعات في ظل كفالة سمو الدستور وحماية الحقوق والحريات فإنه قد يقع أن تتسرب بعض التشريعات من يده لخصوصية طرحها أو صياغتها لعدم جهرها بمخالفته لكونها تأتي خالية من المضمون القاعدي ليستعصي معها على القاضي الدستوري تحديد دستوريتها من عدمها.

يحتاج تسليط الضوء على ما يواجهه القاضي الدستوري من صعوبات في رقابته لخلو التشريع من المضمون القاعدي على حماية الحقوق والحريات ضمان التعرف عليه (أولا) ثم بيان خصائصه (ثانيا) وأخيرا البحث عن أثره على حماية الحقوق والحريات في الأنظمة القانونية المقارنة (ثالثا).

---

[1] حكم المحكمة الدستورية العليا، القضية رقم 14، لسنة 17 قضائية دستورية، الجلسة المنعقدة في 2 سبتمبر 1995.

[2] حكم المحكمة الدستورية العليا، القضية رقم 34، لسنة 39 قضائية دستورية، الجلسة المنعقدة في 14 جوان 2012.

[3] محمد حمدي عبد العليم علام، المرجع السابق، ص 772.

الفرع الأول

تعريف الخلو التشريعي من المضمون القاعدي

الأصل أن تأتي النصوص التشريعية مكونة من قواعد قانونية منظمة لسلوك الأشخاص ولحقوقهم وحرياتهم عامة، مجردة وملزمة ترتب جزاء على مخالفتها، غير أنه انبثق عن التطور التشريعي تشريعات خالية من المضمون القاعدي لا تتمتع بالصفات اللازمة للتشريع، فكان مجلس الدولة الفرنسي أول من أشار إليها في تقريره السنوي لعام 1991 ناشد فيه بضرورة الابتعاد عن هذا النوع من النصوص قانونية[1]، نداء لم يلقى الإهتمام القانوني إلى غاية بروزه من جديد سنة 2005 على يد المجلس الدستوري الذي عدّ خلو النص التشريعي من القواعد القانونية يهدد بناء الدولة القانونية وسيادة القانون[2].

البحث في تأصيل فكرة خلو التشريع من المضمون القاعدي يقتضي بيان مجلس الدولة الفرنسي له (أولا) ثم ترسيخه من المجلس الدستوري في مضمار القضاء الدستوري (ثانيا) فتعريفه فقهيا (ثالثا)

أولا: تعريف مجلس الدولة لخلو التشريع من المضمون القاعدي

كان لمجلس الدولة الفرنسي السبق في إثارة إشكالية التشريعات الخالية من المضمون القاعدي أين أدلى بأن المشرع لم يعد يتقيد بالتعريف التقليدي للقاعدة القانونية الذي إتفق عليه جمهور الفقه الفرنسي بأنها كل ما يتضمن منعا أو إجازة أو أمرا بإتيان فعل معين، واستفاض في تقريره لعام 1991 بأن المشرع ينتج نصوص تشريعية خالية من المضمون القاعدي وعرفها بأنها تلك التشريعات التي لا تتيح للمخاطبين بها التعرف على السلوك المشروع وغير المشروع، إذ أنها لا تحمل من الدقة والوضوح ما تتطلبه القاعدة القانونية وهذا ما يجعلها لا تحترم مبدأ سيادة القانون ومبدأ اليقين القانوني بل حتى أنها تفتح المجال أمام تعسف السلط التنفيذية أثناء تنفيذها لها[3].

إن تمتع مواد النصوص التشريعية بمقومات القاعدة القانونية المتفق عليها ممثلة في خصائصها

---

[1] علاء محي الدين مصطفى أبو أحمد، الرقابة على دستورية النصوص التشريعية الخالية من المضمون القاعدي، دراسة تحليلية في ضوء أحكام المجلس الدستوري الفرنسي، مجلة الحقوق للبحوث القانونية والإقتصادية، مج 1، ع 3، يناير، كلية الحقوق، جامعة الإسكندرية، مصر، 2024، ص 13.

[2] Véronique Champeil-Desplats, N'est pas normatif qui peut. L'exigence de normativité dans la jurisprudence du Conseil constitutionnel , Cahiers Du Conseil Constitutionnel, N 21, Janvier, du Conseil constitutionnel, France, 2007, Vu le 04/10/2025, à 14:25, Disponible sur lien https://www.conseil-constitutionnel.fr/nouveaux-cahiers-du-conseil-constitutionnel/n-est-pas-normatif-qui-peut-l-exigence-de-normativite-dans-la-jurisprudence-du-conseil

[3] علاء محي الدين مصطفى أبو أحمد، المرجع السابق، ص 18.

تكفل لها التميز عن غيرها من القواعد[1] فلا تأتي التشريعات الصادرة مفرغة من محتواها المنظم لسلوكيات الأفراد لكونها لا تحمل في طياتها قواعد تصاغ بلغة غير لغة القانون يصعب معها تبين هدفها وتطبيقها.

ثانيا: تعريف المجلس الدستوري لخلو التشريع من المضمون القاعدي

بعد أن تفطن مجلس الدولة إلى ضرورة حرص المشرع على تجنب صياغة القوانين الخالية من المضمون القاعدي تعثر المجلس الدستوري في السير على مساره إلى غاية عام 2005 أين صرح رئيس المجلس الدستوري Pierre MAZEAUD في كلمته في قصر الإليزيه أمام رئيس الجمهورية بأن القانون لا يصاغ تأكيدا لبديهيات متفق عليها أو تعبيرا عن رغبات ترسم مثالية مأمولة التحقيق، بل يسن لإقرار قواعدة محددة ملزمة منظمة للعلاقات بين الأفراد [2]، لكن مع ذلك نجد المجلس الدستوري قد نوه في قراره الصادر في 27 جويلية 1982 إلى إنبثاق طـائفة جديدة من النصوص القـانونية لا تحوز الأثر القانونـي أو الخالية من المحتوى القانوني وبأنها لا تشكل مخالفة للنص الدستوري.

فقد عبر عن خلو التشريع من المضمون القاعدي أيضا بأنه يتمثل في تلك التشريعات ذات الجودة التشريعية المتدنية[3] التي لا تتضمن أية أثر قانوني وتجعل من القانون أداة للاستعراض السياسي وبأنه لا يمكن بأية حال من الأحوال إعتبارها غير مخالفة للدستور[4]، وذهب المجلس الدستوري في أول قرار صريح له تناول فيه خلو التشريع من المضمون القاعدي بالذكر إلى إعتباره بأنه ذلك الغياب الذي يكتنف النص التشريعي فلا يحمل في طياته قواعدة قانونية حقة حيث يعاب عليه انعدام التحديد الدقيق لحقوق الأشخاص والإلتزامات المقابلة لها إضافة إلى تخلف طابع الإلزام المميز للقاعدة القانونية فيه[5].

ثالثا: التعريف الفقهي لخلو التشريع من المضمون القاعدي

ركز فريق من الفقه على أن خلو التشريع من المضمون القاعدي يتوفر متى كان التشريع مبهما في صياغته وتخلف فيه عنصر جوهري في القاعدة القانونية وهو الإلزام بحيث يخلق جوا من عدم اليقين

---

[1] عبد الفضيل محمد أحمد، مبادئ القانون، دار الفكر والقانون للنشر والتوزيع، ط 1، مصر، 2018، ص 19.

[2] Pierre Mazeaud, Voeux du président du Conseil constitutionnel au Président de la République Vu le 05/10/2025, à 14:12, Disponible sur lien: https://www.conseil-constitutionnel.fr/nouveaux-cahiers-du-conseil-constitutionnel/voeux-du-president-du-conseil-constitutionnel-m-pierre-mazeaud-au-president-de-la-republique-0

[3] Décision n 82-142 DC, Conseil constitutionnel, du 27 juillet 1982, Loi portant réforme de la planification, Vu le 05/10/2025, à 14: 22, Disponible sur lien: https://www.conseil-constitutionnel.fr/decision/1982/82142DC.htm

[4] Pierre Mazeaud, Op.cit.

[5] Décision n 2005-512 DC, Conseil constitutionnel, du 21 avril 2005, LOI D'ORIENTATION ET DE PROGRAMME POUR L'AVENIR DE L'ÉCOLE, J.O.R.F, N 96, du 24 avril 2005.

في التشريع[1]، ولعل هذا الرأي يطرح جانبا يستعصي معه تحديد معيار للقول بقيام القاعدة القانونية فقط بحكرها على تحقق عنصر الإلزام فيها، فنتيجة لهذا القول سيتم استثناء القواعد الوصفية[2] والتي لا مناص منها في بعض الحالات على غرار التشريعات المتعلقة بالجرائم الإلكترونية مثلا فأول ما يهتم به المشرع فيها هو ضبط المصطلحات المعتمدة فيها والتي تعد تقنية جديدة في المجال القانوني، مما يستلزم التطرق لها بيانا وتوضيحا لكن مع ذلك فإن هذه القواعد القانونية الوصفية تظل استثناء على القاعدة القانونية المتصفة بالإلزام حيث يعد هذا الأخير جوهر تمييزها عن غيرها من قواعد الدين والأخلاق المشابهة لها.

وذهب جانب من الفقه إلى الإعتقاد بأن المقصود بخلو التشريع من المضمون القاعدي هو تلك التشريعات التي تأتي خالية من المبادئ القانونية الأساسية اللازم توفرها في أي نص قانوني لتتحول إلى تشريعات تعبر عن رغبات وأهداف دون أن تتضمن ما يكفل تحقيقها من إجراءات أو ما يترتب عنها من جزاء حال مخالفتها، وهذا ما يجعلها مثيرة للجدل في الوسط القانوني لفتحها مجالا واسع النطاق للتفسيرات التي قد تختلف معها تطبيقاتها على ذات الوضعيات القانونية المتماثلة[3]، فتنتفي صفة الخلو في التشريع من المضمون القاعدي بابتعاده عن ضبط صياغته علاوة إلى تحديد حقوق وحريات الأفراد وضماناتها، إضافة إلى الإجراءات واجبة الإتباع للتمتع بها وممارستها دون إغفال الجزاء المترتب عن مخالفتها وبذلك تحقق القاعدة القانونية غاية وجودها في تظيم سلوكات الأفراد فلا تتحول إلى وسيلة لإذاعة أهداف غير واضحة المعالم أو للتعبير عن توجهات سياسية أو حتى لتحقيق مصالح تتعارض مع غاية وجود القانون.

واستفاض الفقه الفرنسي في التدليل على خلو التشريع من المضمون القاعدي مثلا في القانون رقم 2/77 المتعلق بالهندسة المعمارية بتعريفه العمارة بأنها تعبير عن الثقافة[4] كذلك في القانون رقم 610/84 المتعلق بتنظيم الأنشطة البدنية والرياضية وتعزيزها قبل أن يتم إلغاء المادة الأولى منه بموجب الأمر 596/2006، فقد اعتبر أن الأنشطة البدنية عنصرا فعالا في حماية الصحة العامة وتساهم في تطوير

---

[1] علاء محي الدين مصطفى أبو أحمد، المرجع السابق، ص 17.

[2] Présentation par Jacques Chevallier, Cahiers Du Conseil Constitutionnel, N 21, Janvier, du Conseil constitutionnel, France, 2007, Vu le 06/10/2025, à 11: 56, Disponible sur lien https://www.conseil-constitutionnel.fr/nouveaux-cahiers-du-conseil-constitutionnel/presentation-par-jacques-chevallier

[3] علاء محي الدين مصطفى أبو أحمد، المرجع السابق، ص 16.

[4] Article 1, LOI N 77-2, du 3 janvier 1977, sur l'architecture, J.O.R. F, N 2, du 4 Janvier 1977, p 71.

المجتمع إضافة إلى كونها عنصرا فعالا في في التعليم والثقافة والحياة الإجتماعية[1]، وفي عام 1998 وضعت الجمعية الوطنية مشروع قانون جاء في مادته الأولى أن: " تعترف فرنسا علنا بالإبادة الجماعية للأرمين عام 1915" لتكون هذه المادة قاعدة قانونية إن تم النظر إليها من ناحية شكليات سنها من زاوية العملية التشريعية ولكنها غير ذلك تماما من ناحية المضمون فهي مخالفة للصورة المستقر عليها للقاعدة القانونية لدى الفقه والقضاء إذ أنها تضمنت إعلان سياسي دون أي أثر قانوني[2].

الفرع الثاني

خصائص الخلو التشريعي من المضمون القاعدي

الهدف من وجود التشريع ضبط سلوك الأشخاص مجتمعيا، ولتحقق الغاية من وجوده ينبغي أن يتسم النص القانوني بصياغة تشريعية حقة لا تثير لبسا لدى المخاطبين به وكذا مجموعة من الخصائص أهمها الجزاء والتي يلتمس فقدانها في هذه الطائفة من النصوص التشريعية الخالية من المضمون القاعدي إذ أنها أقرب إلى الخطابات التي تلقى في المنابر السياسية منها بالنصوص القانونية ولهذا يلمس في ما يصدر عن السلطة التشريعة من تشريعات خالية من المضمون القاعدي تراجع في جودة النص القانوني (أولا) وإخلال بمبدأ المساواة والعدالة (ثانيا).

أولا: تراجع جودة النص التشريع الخالي من المضمون القاعدي

يتميز الخلو التشريعي بأنه يتحقق فقط في التشريعات ذات الجودة القانونية السيئة لذلك بعد مبادرة مجلس الدولة اللافتة للنظر إلى هذا الخلو تم تسليط الضوء على أهمية جودة التشريع ومدى تأثير غيابها على إنتاج تشريعات خالية من المضمون القاعدي[3]، فتأمين جودة التشريع التي تنتفي بالتشريعات الخالية من المضمون القاعدي تحقق استقرارا في القواعد القانونية وعدم تواتر تغييرها وبالتالي استقرار المعاملات القانونية وهذا راجع إلى إحاطة المشرع بدلالات الألفاظ المستخدمة في الصياغة القانونية بين الإطلاق

[1] Article 1, Loi N 84-610, du 16 juillet 1984, RELATIVE A L'ORGANISATION ET A LA PROMOTION DES ACTIVITES PHYSIQUES ET SPORTIVES, J.O.R. F, N 165, du 17 Juillet 1984, p 2288.

[2] علاء محي الدين مصطفى أبو أحمد، المرجع السابق، ص 29.

[3] Véronique Champeil-Desplats, Op.cit.

والتقييد والأهم الأثر القانوني المترتب عن كل لفظ منها[1].

ويرتبط غياب جودة النص في التشريع الخالي من المضمون القاعدي بغياب دراسة أثر القاعدة القانونية التي ترتكز على دراسة قدرة السلطة التنفيذية على تنفيذ هذه القواعد مع تحديد الإلتزام الذي تفرضه مع بيان أثرها المتوقع حدوثه[2] والتي بمجرد استيفائها نكون أمام قواعد قانونية بأتم المعنى للكلمة قادرة على توفير حماية أفضل للحقوق والحريات.

ثانيا: الإخلال بمبدأ مساواة والعدالة

النص التشريعي الخالي من المضمون القاعدي لا يأتي مضبوط الصياغة ولا يحدد ما للأشخاص من حقوق وما عليهم من إلتزامات ليتسبب إبهامه في صعوبة تفسيره لمعرفة كيفية تطبيقه، وهنا فإن هذا الافتقار في القاعدة القانونية يفرض على السلطة المختصة بالتطبيق تفسيره وفق ما تراه مناسبا غير أن هذا التفسير قد يحيل إلى خلل في التطبيق ينتهك مبدأ المساواة.

كما يتميز بالحد من عدالة القوانين فلكي تكون هذه الأخيرة عادلة ينبغي عليها أن تمثل تجسيدا يحترم علاقات الإنصاف والمساواة وحيث أن القاضي وهو يتولى مسؤولياته يؤسس أحكامه القضائية على ما أخرجه المشرع من نصوص قانونية تطبيقا لعدالة القانون[3]، فإن خلوها من المضمون القاعدي يقف حائلا دون ذلك فإن هي أتت خالية من أية مضمون قاعدي يمكن القاضي من فهم النص القانوني أولا ثم التوجه إلى الحكم بمقتضاه فإنها ستجعل من الصعب عليه إصدار حكمه بناء على هذا النص التشريعي، إضافة لتضخم عدد التشريعات الصادرة لعدم قدرة الأولى على معالجة المجالات التي صدرت بخصوصها لتتلوها أخرى من أجل تلافي ما نقص من الأولى، وتستمر العملية لعدم إصلاح لب الإشكال المطروح الذي لحق القاعدة القانونية نفسها، ثم إن هذا التضخم من الممكن أن يتسبب في تضارب القوانين الصادرة عن المشرع لكثرتها مع تيه المخاطبين بها عن تحديد حقوقهم وحرياتهم، فهي فارغة معياريا تأثيرها في

---

[1] خالد جمال أحمد حسن، ماهية الصياغة التشريعية ومقومات جودتها، ملحق خاص بالمؤتمر السنوي الرابع (القانون... أداة للإصلاح والتطوير)، مجلة كلية القانون الكويتية العالمية، ع 2، كلية القانون الكويتية العالمية، الكويت، ماي 2017، ص ص 146-151.

[2] دويني مختار، ضوابط جودة القاعدة القانونية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم، تخصص علوم قانونية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة جيلالي ليابس، سيدي بلعباس، الجزائر، 2015/2014، ص ص 76-77.

[3] طاهر أنوار، البلاغة الجديدة والمنطق القانوني، مجلة سيميائيات، مج 17، ع 1، مارس، جامعة وهران 1، الجزائر، 2021، ص 157.

تنظيم الحقوق والحريات كمي لا نوعي يتساوى مع الغياب التشريعـــي حتى يتصور أن يكون أسوء إن استغلت السلطة التنفيذية عدم فرض قيود في التشريع لتنظيمها[1].

الفرع الثالث

أثر الخلو التشريعي من المضمون القاعدي على حماية الحقوق والحريات في الأنظمة القانونية المقارنة

أي خطأ يشوب صياغة القاعدة القانونية يؤثر على حماية الحقوق والحريات والخلو التشريعي من المضمون القاعدي مظهر جديد من مظاهر إخفاق المشرع في تأدية إختصاصه التشريعي، حيث يتخلى فيها عن عناصر القاعدة القانونية كوحدة أساسية في النص القانوني لتحل محلها قواعد قانونية أخرى تعد صوريا قواعد لكن المخاطب بها يصبح عاجزا أمام فهمها وتطبيقها وحتى تبين أثرها القانوني اللازم لها.

رغم عدم إعتراف المجلس الدستوري الفرنسي في بادئ الأمر برقابته على خلو التشريعات من المضمون القاعدي لعدم صراحة مخالفتها للدستور لأنها كما سبق القول قواعد تعبيرية وصفية فإنه تراجع عن موقفه بعد أن أدرك أثر النشوز الذي يحدثه خلو التشريع من المضمون القاعدي على حماية الحقوق والحريات، حيث تجلى للمجلس الدستوري الفرنسي كأول جهة قضائية دستورية تأثيره على مبدأ الفصل بين السلطات (أولا) لأن أي خلل يصيب عملها من شأنه أن ينتهك القواعد الدستورية المنظمة للحقوق والحريات وبالتدريج القواعد القانونية الأدنى منه إضافة لمنح السلطة التنفيذية هامشا واسعا لتفسير القوانين الخالية من المضمون القاعدي في الأنظمة القانونية المقارنة (ثانيا).

أولا: تأثير خلو التشريع من المضمون القاعدي على مبدأ الفصل بين السلطات

يقتضي الفصل بين السلطات إختصاص كل منها بأداء ما أسند إليها لهذا يتعارض خلو التشريع من المضمون القاعدي مع هذا المبدأ لأنه يترك للسلطتين القضـائية والتنفيذية التصدي للنقائص التي لحقت هذه القوانين لتخلف المشرع عن سدها بصفته صاحب الإختصاص الأصيل[2]، ويتطور الأمر إلى إعتبار هذا الإفتقار التشريعي في القاعدة القانونية إلى تفويض تشريعي ضمني من طرف المشرع لصالح السلطة التنفيذية خاصة لينعكس سلبا على بسط الحقوق والحريات التي ستنظمها هذه الأخيرة دون التقيد بضوابط واضحة يضعها المشرع لكون العبارات المستخدمة في التشريعات الخالية من المضمون القاعدي

---

[1] بن يوب جهيد، المرجع السابق، ص 142.

[2] علاء محي الدين مصطفى أبو أحمد، المرجع السابق، ص 69.

تأتي عامة في صياغتها، تفيد بذل عناية لا تحقيق نتيجة على سبيل المثال قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة رقم 182 لسنة 2018 بمادته 02 بعنوان أهداف القانون بأنه يسعى إلى تنظيم إجراءات وتخطيط التعاقدات العامة ومتابعة تنفيذ العقود، تعزيز مبادئ الحكومة، تطبيق معايير الشفافية والنزاهة وحرية المنافسة ...[1] ، ومثال ذلك في القانون الجزائري قانون الإستثمار رقم 18/22 التي تناولت أهدافه ومبادئه المادة الثانية التي نصت على أن أحكامه تسعى إلى تشجيع الاستثمار بتطوير قطاعات النشاطات ذات الأولوية وذات قيمة مضافة عالية، ضمان تنمية إقليمية مستدامة ومتوازنة[2] وتضاهيها المادة 04 من القانون رقم 04/08 المتضمن القانون التوجيهي للتربية الوطنية التي نصت على"... تزويد التلاميذ بكفاءات ملائمة ومتينة ودائمة، يمكن توظيفها بتبصر في وضعيات تواصل حقيقية ..."[3].

لتفادي تأثير خلو التشريع من المضمون القاعدي على مبدأ الفصل بين السلطات وكذا حقوق وحريات الأفراد يتدخل القضاء الدستوري بتفسيرها للكشف عن مقاصد المشرع وإرادته تسهيلا لتطبيقها في ضوء إرادته[4] والتصدي له بإصدار أحكام بعدم دستورية في حالات أخرى، فبتاريخ 28 فيفري 2012 بعد أن أصدر مجلس الشيوخ مشروع قانون يجرم إنكار الإبادة الجماعية للأرمين ليدفع بمعارضي هذا النص إلى إخطار المجلس الدستوري لرقابة دستوريته بسبب تعارضه مع حرية التعبير وخلوه من المضمـون القاعدي ليؤيد المجلس في حكمه ذلك بأن النص محل الإخطار خالـي من المضمون القاعدي[5]، وأعاد الكرة في قراره الصادر في شأن قانون المساواة والمواطنة حيث حكم بعدم دستورية المادة 68 منه لأنها أتت خالية من المضمون القاعدي أين تضمنت إعتراف الدولة بحق كل فرد بلغ 18 سنة إبتداء من عام 2020 أن يستفيد من تجربة مهنية أو نقابية في الخارج قبل بلوغه سن 25 سنة من عمره[6].

---

[1] المادة 1، قانون رقم 182 لسنة 2018، بإصدار قانون التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة، ج.ر.م، ع 39 مكرر، الصادرة بتاريخ 3 أكتوبر 2018، ص 2.

[2] المادة 2، قانون رقم 18/22، المؤرخ في 25 ذي الحجة 1443، الموافق لـ 24 يوليو 2022، يتعلق بالاستثمار، ج.ر.ج.ج، ع 50، الصادرة في 29 ذي الحجة 1443، الموافق لـ 28 يوليو 2022، ص 5.

[3] المادة 4، القانون رقم 04/08، المؤرخ في 15 محرم 1429، الموافق لـ 23 يناير 2008 ، يتضمن القانون التوجيهي للتربية الوطنية، ج.ر.ج.ج، ع 4، الصادرة في 19 محرم 1429، الموافق لـ 27 يناير 2008، ص 8.

[4] حكم المحكمة الدستورية العليا، القضية رقم 1، لسنة 17 قضائية "تفسير" ، الجلسة المنعقدة في 3 جويلية 1995.

[5] Décision n 2012-647 DC, Conseil constitutionnel, du 28 février 2012, Loi visant à réprimer la contestation de l'existence des génocides reconnus par la loi, Vu le 06/10/2025, à 15: 25, Disponible sur lien https://www.conseil-constitutionnel.fr/decision/2012/2012647DC.htm

[6] Décision n 2016-745 DC, Conseil constitutionnel, du 26 janvier 2017, Loi relative à l'égalité et à la citoyenneté, Vu le 06/10/2025, à 15: 30, Disponible sur lien: https://www.conseil-constitutionnel.fr/decision/2017/2016745DC.htm

أما المحكمة الدستورية العليا فرفضت الرقابة على القوانين الخالية من المضمون القاعدي بصورة غير مباشرة، فقد جاء في أحد أحكامها أنها تختص برقابة القانون بمعناه الموضوعي بانصرافه إلى النص القانوني المنشئ للمراكز العامة المجردة سواء وردت في تشريع أصلي أو فرعي[1] وبمفهوم المخالفة فإنه لا يمكن أن تكون التشريعات الخالية من المضمون القاعدي محلا لرقابتها[2].

يصعب البحث في أحكام المحكمة الدستورية العليا عن مواضع رفضت فيها رقابة القوانين الخالية من المضمون القاعدي فكلها بينت في لوائح كمنشورات أو كتب دورية رفضت رقابة دستوريتها ومثال ذلك رفضها رقابة الكتاب الدوري رقم 5 لسنة 2006 بشأن تعديل بعض مواد اللائحة التجارية لشركات توزيع الكهرباء لأنه لا يعد قانونا من حيث الموضوع فهو خالي من المضمون القاعدي[3]، وعطفا عليه نجد أن مقارنة رفض المحكمة الدستورية العليا بموقف المجلس الدستوري الفرنســي الرافض لرقابتها قبل تغيير موقفه سنة 2005 أنه مارس رقابته على النص القانوني موضوع الإخطار مع رفضه لرقابة المواد التي جاءت خالية من المضمون القاعدي لأنها لا تحمل مخالفة واضحة للدستور مثل القانون موضوع القرار رقم 82-142[4]، بينما رفض رقابة المحكمة على نصوص خالية من المضمون القاعدي تمثل في اللوائح فقط فماذا عن القوانين التي تتميز بخلو التشريع من المضمون القاعدي فهي لم تشهد بيانا بخصوصها فليس كل ما يرد في التشريع أهلا ليكون محلا للرقابة الدستورية ليبرز رفض الرقابة على خلو التشريع من المضمون القاعدي بشكل جلي.

لا تكاد تتجلى رقابة القاضي الدستوري الجزائري في عهد المحكمة الدستورية على خلو التشريع من المضمون القاعدي كما ورد تعريفه سابقا لكن يرد مثال يتعلق بحكم المادة 15 من القانون العضوي موضوع الإخطار أين اعتبر إعــادة المشرع فيها نسخ المادة 1/195 من الدستور جزئيا إخلالا بعمل السلطات لممارسته إختصاص غير مسند له بقولها بأنه " ... يكون نسخ المشرع لبعض أحكام الدستور لا يشكل في حد ذاته تشريعا، بل هو مجرد إعادة لأحكام يعود الإختصاص فيها إلى مجال نص آخر

---

[1] أشرف إسماعيل عزب، المرجع السابق، ص 65.

[2] علاء محي الدين مصطفى أبو أحمد، المرجع السابق، ص 47.

[3] حكم المحكمة الدستورية العليا، القضية رقم 37، لسنة 32 قضائية دستورية، الجلسة المنعقدة في 4 ديسمبر 2011.

[4] Décision n 82-142 DC, Op.cit.

يختلف عنه من حيث إجراءات الإعداد والمصادقة والتعديل والرقابة المقررة في الدستور..."[1].

غير أن المجلس الدستوري سابقا كان قد راقب خلو التشريعات من المضمون القاعدي بصفة غير مباشرة بمناسبة رقابة مطابقة القانون العضوي الذي يحدد شروط وكيفيات تطبيق الدفع بعدم الدستـــورية للدستور حيث إعتبر أن المؤسس الدستوري في المادة 2/188 كان صريحا ودقيقا في حصر موضـــوع القانون العضوي محل الإخطار باستعماله للفظ " تحديد " وأن المشرع حال تغييره للفظ " يحدد" بـ " يهدف" يفهم منه أن المؤسس الدستوري عهد إلى المشرع من خلال هذا القانون العضوي العمل على بذل عناية لا تحقيق نتيجة بتحديد شروط وكيفيات تطبيق الدفع بعدم الدستورية بدقة كما نصت المادة 2/188 من الدستور مما يجعل " ...استعمال كلمة "يهدف" بدلا من "يحدد" في نصّ المادة 01 من القانون العضوي، موضوع الإخطار، يعدّ مطابقا جزئيا للدستور"[2]، وقبل ذلك كان المجلس الدستوري قد إعتبر المادة 8 من القانون العضوي المتعلق بالأحزاب السياسية غير مطابقة للدستور لتماثلها الحرفي مع المادة 42 من الدستور وأن هذا النقل الحرفي لا يعد من قبيل العمل التشريعي وأنه يمثل إخلالا بتوزيع الإختصاصات[3].

ثانيا: تفسير التشريعات الخالية من المضمون القاعدي من قبل السلطة التنفيذية

النصوص القانونية الخالية من المضمون القاعدي تنشئ تدرج هرميا داخل النص القانوني ذاته تسمو فيه القواعد القانونية الصرفة التي تتناول بالتنظيم الحقوق والإلتزامات على القواعد الوصفية ليتم تفسير هذه الأخيرة في ضوء الأولى[4]، فإذا تراجع المشرع عن القيام بدوره المسند إليه في وضع نصوص قانونية تتمتع وحدتها الأساسية بطبيعة قاعدية فإنه من الأكيد أن تتكفل السلطة التنفيذية بأداء هذا الدور تحت ستار تطبيق القوانين على أن تنظم الحقوق والحريات وفق وجهة نظرها للنص محل التطبيق وحسب

---

[1] قرار رقم04 /ق.م.د/ر م د/ 22، المؤرخ في 2 محرم 1444، الموافق لـ 19 يونيو 2022، يتعلق بمراقبة مطابقة القانون العضوي الذي يحدد إجراءات وكيفيات الإخطار والإحالة المتبعة أمام المحكمة الدستورية، للدستور، ج.ر.ج.ج، ع 51، الصادرة في 29 ذي القعدة 1443 ، الموافق لـ 31 يوليو 2022، ص 5.

[2] رأي رقم 03/ ر.ق.ع/م.د/ 18، المؤرخ في 20 ذي القعدة 1439، الموافق لـ 2 غشت 2018، يتعلق بمراقبة مطابقة القانون العضوي الذي يحدد شروط وكيفيات تطبيق الدفع بعدم الدستورية للدستور، تاريخ الإطلاع 2025/10/10، على الساعة 13:25، على الرابط الإلكتروني

https://cour-constitutionnelle.dz/ar/2021/03/14/1142/#1617548490527-0fdeb735-96e5

[3] رأي رقم 01 / ر.م.د/12، المؤرخ في 14 صفر 1433، الموافق لـ 8 يناير 2012، يتعلق بمراقبة مطابقة القانون العضوي المتعلق بالأحزاب السياسية للدستور، ج.ر.ج.ج، ع 2، الصادرة في 21 صفر 1433، الموافق لـ 15 يناير 2012، ص 7.

[4] علاء محي الدين مصطفى أبو أحمد، المرجع السابق، ص 57.

تفسيرها له، حتى أنها قد تذهب لحد وضع ضوابط للنص القانوني لأنه أتى خاليا منها لتتبوأ مرتبة الشريك في بسط التشريع إن لم تكن مشرعا أصليا وكأنه تم تفويضها بذلك أو أسند إليها هذا الإختصاص بموجب نص دستوري[1].

الأصل أن يتقيد التنظيم أثناء عمله على تطبيق النص القانوني بالنص في حد ذاته لكن الإشكال يثور إذا كان النص موضوع التطبيق غير محدد المعالم تغيب في مواده القواعد القانونية التي تحدد مجال تطبيقه وشروطه وكذا الحقوق والإلتزامات المرتبطة به كأبرز ناتج عنه، لأن هذا الفرض يترك هامشا واسعا للسلطة التنفيذية في تنظيم الحقوق والحريات دون أية قيود ضابطة لمدى سلطتها التنظيمية مما قد يمس بضمانات ممارستها[2].

المبحث الثاني

الإشكالات ذات الطبيعة العملية

رغم حرص المؤسس الدستوري على سد ما لحق الأحكام الدستورية المتعلقة بالقضاء الدستوري من نقص حدّ من أدائها وإحاطته بجل ضمانات ممارسة مهمة ضبط عمل السلطات ورقابة دستورية القوانين بمعزل عن الضغوطات التي قد تمارس عليه إلا أن الواقع التطبيقي يفرض عليه بعض المطبات التي تجعله عاجزا عن وضع نهاية لخرق النص القانوني للدستور بداية من لحظة إتصاله بالإخطار إلى غاية بته في دستورية القانون مما يؤثر على مستوى أدائه في صيانة سمو الدستور وحماية الحقوق والحريات. يطرح الجانب العملي لرقابة الدستورية أمام القضاء الدستوري من الصعوبات ما تقيد عطاءه وتغل به يده عن التصدي لجل ما يعتري القوانين والتنظيمات من عوار دستوري بداية بإشكالية حصرية جهات إعمال رقابة القضاء الدستوري (المطلب الأول) إلى ما تثيره التأثيرات الخارجية على رقابته من صعوبات (المطلب الثاني) وصولا إلى تعثره وإشكالية ضبط الموازنة بين تحقيق الصالح العام وحماية الحقوق والحريات (المطلب الثالث).

---

[1] Yves Gaudemet, La loi administrative, Revue du droit public, N 1, Janvier, Éditions Lextenso, France, 2006, p p 66-80.

[2] حبشي لزرق، المرجع السابق، ص ص 159-160.

المطلب الأول

إشكالية حصرية جهات إعمال رقابة القضاء الدستوري

لا تمارس جهات الرقابة الدستورية صلاحياتها في مجال الرقابة على دستورية القوانين إلا بعد إتصال الأشخاص المخول لهم دستوريا بها من أجل مباشرتها وفي حالات أخرى تمارس رقابة الدستورية تلقائيا بناء على سلطتها التقديرية بطريق التصدي، حيث يتصور أن تمارس رقابة الدستورية بعد إخطار ممثلا في طلب أو رسالة من هيئة الإخطار إلى نظيرتها المكلفة بالرقابة للبت في دستورية القانون[1] أو بتصدي من جهة الرقابة نفسها، وتختلف أساليب مباشرة الرقابة الدستورية في الأنظمة القانونية من حيث غياب السلطة القضائية (الفرع الأول) والمبادرة التلقائية والفردية عن الإخطار المباشر (الفرع الثاني) لينعكس تأثير جهات الإخطار في الأنظمة القانونية المقارنة على حماية الحقوق والحريات (الفرع الثالث)

الفرع الأول

غياب السلطة القضائية عن خاصية الإخطار المباشر

يمنح الدستور لجهات محددة القدرة على التوجه إلى جهات القضاء الدستوري بإخطار تطلب فيه النظر في دستورية نص قانوني تلتمس فيه عيب عدم الدستورية، ويتشابه النظامين القانونيين الجزائري والفرنسي في منحهما هذه الصلاحية للسلطتين التنفيذية والتشريعية واستبعاد منحها للسلطة القضائية، في حين تخلف الدستور المصري عن تحديد الجهات المختصة بتحريك الدعوى الدستورية وترك الأمر لقانون المحكمة الدستورية العليا الذي وضحت مادته 29 أن رقابة المحكمة على دستورية القوانين يتم بناء على طلب من السلطتين التنفيذية أو التشريعية بصفة مباشرة غير واردة ليبقى تحريكهما للرقابة الدستورية معلق على دفع فرعي أو تولي جهات القضاء تحريكها، بمعنى أنه لا مجال لمباشرة دعوى أصلية مباشرة أمام المحكمة الدستورية العليا وإنما ينبغي أن يتم المرور على جهات القضاء المصري أولا.

سنعمد إلى التعرف على الجهات المختصة بالتحريك المباشر لرقابة الدستورية من طرف السلطة التنفيذية (أولا) والتشريعية (ثانيا) ومدى تشابههما في النظامين القانونيين الجزائري والفرنسي قبل بحثنا في استبعاد السلطة القضائية عن هكذا دور فاعل في الرقابة الدستورية (ثالثا).

---

[1] لحول سعاد، دور الإخطار في تحقيق فعالية الرقابة السياسية على دستورية القوانين، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص قانون دستوري، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2010، ص 50.

أولا: الإخطار المباشر من قبل السلطة التنفيذية

حددت المادتين 193 من الدستور الجزائري و61 من الدستور الفرنسي جهات إخطار المحكمة الدستورية ، حيث جاء فيهما ما يمنح للسلطة التنفيذية صلاحية إخطار جهات القضاء الدستوري لرقابة دستورية القوانين وقد مثلها رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة أو الوزير الأول بحسب كل نظام قانوني.

خصت الدساتير الجزائرية المتعاقبة رئيس الجمهورية بدور مهم في رقابة دستورية القوانين بمنحه إختصاص إخطار القاضي الدستوري بغرض فحص توافق القوانين مع القانون الأساسي بل حافظت على ميزته بحكرها وجوبية ممارسة إخطار القاضي الدستوري برقابة مطابقة القوانين العضوية من طرف رئيس الجمهورية وأضاف إليها التعديل الدستوري الصادر بموجب المرسوم الرئاسي 442/20 إلزامية إخطاره المحكمة الدستورية للرقابة على دستورية الأوامر الصادرة لكونه حامي الدستور والساهر على احترامه[1] دون أن نغفل عن المادة 190 من الدستور التي مدّت رئيس الجمهورية بصلاحية إخطار المحكمة لمباشرة رقابة الدستورية.

ونصت المادة التاسعة من النظام المحدد لقواعد عمل المحكمة الدستورية على شكل الإخطار بأنه رسالة توجه من رئيس الجمهورية إلى رئيس المحكمة مرفقة بالنص موضوع الإخطار لتسجل حسب تاريخ ورودها في سجل الإخطارات لدى أمانة ضبط المحكمة الدستورية، على أن تفصل فيها المحكمة بمقتضى المادة الثامنة من القانون العضوي 19/22 سالف الذكر[2] بقرار واحد حين تلقيها أكثر من إخطار بذات الموضوع، والجدير بالذكر أنه لم تحدد أية صيغة أو شكل معين لرسالة الإخطار ولأنها غير قابلة للنشر فإنها تبقى تصاغ بالشكل الذي تحرره بها الجهة المخطرة وتراه مناسبا[3]، وقد جرى رفض المحكمة شكلا إخطار برلماني وجه إليها تقدم به 48 نائبا بالمجلس الشعبي الوطني في شأن رقابة القانون العضوي

---

[1] بلعبدي مصطفى، المرجع السابق، ص 139.

[2] المادة 8، القانون العضوي 19/22، المؤرخ في 26 ذي الحجة 1443، الموافق لـ 25 يوليو 2022، يحدد إجراءات وكيفيات الإخطار والإحالة المتبعة أمام المحكمة الدستورية، ج.ر.ج.ج، ع 51، الصادرة بتاريخ 2 محرم 1443، الموافق لـ 31 يوليو 2022.

[3] إلياس جوادي، رقابة دستورية القوانين دراسة مقارنة، منشورات الحلبي الحقوقية، ط 1، لبنان، 2009، ص 131.

الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة للدستور لأنها لم تخطر به من طرف رئيس الجمهورية المختص بذلك[1].

أما المجلس الدستوري الفرنسي فهو الآخر لا يتحرك من تلقاء نفسه للرقابة على دستورية القوانين حيث يبقى رهن رسالة إخطار تمكنه من ذلك ورئيس الجمهورية الفرنسي أحد الجهات المخول لهم إخطاره حسب المادة 61 من الدستور غير أنه يخالف في ذلك نظيره الجزائري فإن كان هذا الأخير له القدرة على إخطار القاضي الدستوري لممارسة رقابة مطابقة ورقابة الدستورية على حد سواء، فإن رئيس الجمهورية الفرنسي له فقط أن يخطره لتحريك رقابة الدستورية[2]، أما رسالة الإخطار فتوجه لرئيس المجلس الدستوري دون تحديد شكل معين لها أو إقرار رسوم عليها مثل رسالة الإخطار في النظام القانوني الجزائري[3].

استجاب التعديل الدستوري الجزائري لسنة 2016 للنداءات المتكررة الرامية إلى توسيع الجهات الإخطار فإعترفت المادة 187 منه بأحقية الوزير الأول بإخطار القاضي الدستوري دعما لفاعلية المجلس الدستوري في رقابته على دستورية القوانين وحماية للحقوق والحريات[4]، ليقتفي التعديل الدستوري لسنة 2020 أثره ويمنح كذلك لرئيس الحكومة أو الوزير الأول بحسب الحالة هذه الصلاحية مع احتفاظه باتصال هذا الإخطار برقابة الدستورية فقط وعلى النقيض من ذلك منحت صلاحية إخطار المجلس الدستوري الفرنسي برقابة القوانين العضوية وجوبا لرئيس الوزراء[5].

ثانيا: الإخطار المباشر من قبل السلطة التشريعية

بعد أن وسع القانون 01/16 من جهات الإخطار أتاح للأقلية البرلمانية إمكانية إخطار المجلس

---

[1] قرار رقم 02/ ق. م. د/ر م د/ 23، المؤرخ في 12 شوال 1444 ، الموافق لـ 2 مايو 2023 ، يتعلق برقابة مطابقة القانون العضوي المعدل والمتمم للقانون العضوي رقم 16-12 المؤرخ في 22 ذي القعدة 1437 الموافق لـ 25 غشت 2016 الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة وعملهما وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة للدستور، تاريخ الإطلاع 2025/10/10، على الساعة 21:23، على الرابط الإلكتروني
https://cour-constitutionnelle.dz/ar/2024/01/17/%d9%82%d8%b1%d8%a7%d8%b1%d8%a7%d8%aa-2023/#1686558146104-df4a3915-5889

[2] تركي سطام المطيري، المرجع السابق، ص 254.

[3] إلياس جوادي، رقابة دستورية القوانين دراسة مقارنة، المرجع السابق، ص 130.

[4] هناء عرعور، خريف عبد الوهاب، دور السلطة التنفيذية الجزائرية في تحريك الرقابة الدستورية، مجلة دراسات وأبحاث، مج 11، ع 2، جوان، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، 2019، ص 734.

[5] أشرف إسماعيل عزب، المرجع السابق، ص 63.

الدستوري بعد استيفاء رسالة الإخطار النصاب القانوني الذي حددته المادة 2/187 من التعديل المقدر ب50 نائبا أو 30 عضوا في مجلس الأمة إضافة إلى إبقائها على أحقية رئيسي المجلس الشعبي الوطني وكذا مجلس الأمة في إخطار المجلس الدستوري، شريطة أن تكون رسالة الإخطار متعلقة بالنصوص القانونية التي تشملها رقابة الدستورية فقط أما المرسوم الرئاسي 442/20 فنجده احتفظ في المادة 193 بما جاء في سابقه إلا أنه ذهب إلى خفض النصاب القانوني للرفع من احتمالية الإخطار البرلماني بتذليل الصعوبات التي تعترضه فيما خص جمع التوقيعات اللازمة لرسالة الإخطار ليتحول إلى 40 نائبا أو 25 عضوا في مجلس الأمة.

كذلك المادة 61 من الدستور الفرنسي أعطت لرئيسي غرفتي البرلمان القدرة على إخطار المجلس الدستوري إذا تعلق الأمر بالقوانين الداخلية لغرفتي البرلمان[1] كما يمكن 60 عضوا من الجمعية الوطني أو 60 من مجلس الشيوخ أن يتوجهوا برسالة يخطرون فيها المجلس الدستوري، للرقابة على دستورية قوانين تكون محل رقابة دستورية لا رقابة مطابقة، والملاحظ هنا أن المؤسس الدستوري الجزائري قد اشترط عددا أقل من أعضاء المجلسين كشرط لازم لإخطار المحكمة الدستورية، حيث حرص المؤسس الدستوري على تحقيق توازن بين السلطات في عملية الإخطار تطبيقا لفكرة السلطة توقف السلطة إلتزاما بمبدأ الفصل بين السلطات وتمكين السلطتين التشريعية والتنفيذية من الإخطار المباشر للقاضي الدستوري[2].

ثالثا: تغييب السلطة القضائية عن الإخطار المباشر

تتساوى الأنظمة القانونية المقارنة في استبعاد السلطة القضائية من مباشرة الإخطار المباشر بداية بالدستور الجزائري الذي لم يخولها هكذا صلاحية رغم عمله على توسيع جهات ممارسة الإخطار، وكذا الحال بالنسبة لنظيره الفرنسي إلا إذا شاركت بطريقة غير مباشرة في تحريك رقابة الدستورية بإحالتها الدفع بعدم الدستورية الذي يثيره أحد أطراف النزاع أمامها لتحقق من جديته وتحيله إلى القاضي الدستوري، بينما خصها النظام القانوني المصري بأكثر من ذلك بإتاحته لها من خلال قانون المحكمة الدستورية العليا سلطة إحالة أية قانون إلى المحكمة الدستورية للنظر في دستوريته كما سيتم شرحه في السطور القادمة.

---

[1] عويسات فتيحة، المرجع السابق، ص 133.

[2] جلول محمد الصالح، بركات محمد، الرقابة الدستورية في الجزائر وأثرها في تحقيق مبدأ سمو الدستور وفقا للتعديل الدستوري 2020، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، مج 8، ع 2، ديسمبر، جامعة المسيلة، الجزائر، 2023، ص 52.

لا يعترف القضاء الدستوري المصري بمكنة مباشرة دعوى أصلية مباشرة أمامه وإنما دائما ما يرتبط تحريك رقابة الدستورية فيه حسب نص المادة 29 من قانون المحكمة الدستورية العليا بالمرور على الجهاز القضائي سواء تعلق الأمر بإحالة من إحدى محاكم هذا الأخير أو دفع فرعي مارسه أحد الخصوم بمناسبة النظر في دعوى مرفوعة أمام إحدى المحاكم أو الهيئات ذات الإختصاص القضائي، حيث أن الثابت دائما وجود نزاع قضائي على إثره يتم تحريك رقابة الدستورية بصفة غير مباشرة، وقد أثبتت أحكام هذه المحكمة هذا الجانب عمليا في حيثيات أحد أحكامها بأنه يتوجب على محكمة الموضوع أن تتخذ أحد الخيارين إما أن تترك لأحد الخصوم الدفع بعدم دستورية القانــون اللازم للفصل في النزاع لتقدر جديته وترفعه إليها للحكم في دستوريته أو أن تتكفل تلقائيا بإحالته إليها للبت في دستوريته[1] وفي حكم آخر سابق استبعدت المحكمة صراحة الطعون المباشرة التي ترفع إليها على السواء من الأشخاص الطبيعية أو حتى الإعتبارية التي لا تتصل بأية منازعة موضوعية وإنما تستهدف إلغاء القانون موضوعها إلغاء مجردا[2].

بناء على ما تم طرحه نجد أنه من الممكن أن تبرر الطبيعة القضائية للمحكمة الدستورية العليا وكذا الإجراءات المتبعة أمامها استبعاد السلطة القضائية من الإخطار المباشر وعلى النقيض من ذلك فإن سماح كل من الدستورين الجزائري والفرنسي، بمباشرة رقابة مجردة بعد إخطار مباشر من ممثلي السلطتين التشريعية والتنفيذية في ظل استثناء السلطة القضائية من ذلك، لا يفهم خاصة أن الساحة العملية أثبتت عجز أو تراخي بعض ممثلي السلطتين عن مباشرة هذا الإمتياز، ومن منظور آخر فإن السلطة القضائية أكثر إحتكاكا بالجانب العملي لهذه النصوص مما يكسبها القدرة على تبين وتقفي مواطن عدم دستوريتها. كما لا يفهم على أي أساس يتم حرمان السلطة القضائية من صلاحية الإخطار دونا عن مثيلتيها بحكم أن أول ما أستند إليه في توسيع عملية الإخطار أن السلطة توقف السلطة وهذه الأخيرة أيضا سلطة يمكنها أن تقف حائلا دون وضع ما يمس بمبدأ الفصل بين السلطات، بالأخص أن تأثير السلطة التنفيذية على نظيرتها التشريعية قد يدفع بها إلى تجاهل إخطار المحكمة الدستورية للرقابة على بعض النصوص القانونية أو أن تعجز الأقلية البرلمانية عن التصدي لنصوص أخرى تضعها الأغلبية البرلمانية الموالية لرئيس الجمهورية، وبإنقضاء آجال الإخطار لأجل النظر في دستوريتها تتحصن من ذلك إلى غاية الدفع بعدم دستوريتها، مما يترك لها زمنا لا بأس به للإضرار بالحقوق والحريات، بجانب قدرة السلطة القضائية على الفصل في جدية الطعون المقدمة إليها في دستورية القانون للفصل في النزاع،

---

[1] حكم المحكمة الدستورية العليا، القضية رقم 40، لسنة 17 قضائية دستورية، الجلسة المنعقدة في 4 ماي 1996.

[2] حكم المحكمة الدستورية العليا، القضية رقم 1، لسنة 15 قضائية دستورية، الجلسة المنعقدة في7 ماي 1994.

فحيث أنها ما دامت تملك هذا الإختصاص فما المانع من أن تتمكن من إخطار القاضي الدستوري مباشرة بعدم دستوريتها.

الفرع الثاني

غياب المبادرة التلقائية والمبادرة الفردية عن خاصية الإخطار المباشر

للقاضي الدستوري أن يقضي بعدم دستورية القوانين أو التنظيمات المخطر بها والثابت في حقها عدم الدستورية، وفي مواضع أخرى على غرار النظام الدستوري المصري يحق له أن يتصدى لما يراه مخالفا للدستور من نصوص خارج ما أحيل إليه بمناسبة طعن بعدم دستوريته أو من محكمة الموضوع أمامه في ظل غياب المبادرة التلقائية لجهات القضاء الدستوري عن خاصية الإخطار المباشر (أولا) في النظامين القانونين الجزائري والفرنسي، ورغم ما لحق القضاء الدستوري من تغيير يسترعي صيانة الحقوق والحريات إلا أنه لا تزال المبادرة الفردية غائبة عن الإخطار المباشر لجهات القضاء الدستوري (ثانيا).

أولا: غياب المبادرة التلقائية عن خاصية الإخطار المباشر

يقصد بالمبادرة التلقائية آلية تتصدى فيها جهات القضاء الدستوري ذاتيا للنصوص القانونية غير المشمولة بالإخطار لتفحص مدى دستوريتها، فمن المحتمل أن يواجه القاضـــي الدستوري نصا تشريعيا مغايرا يشك في عدم دستوريته بالرغم من غياب الطعن في عدم دستوريته في عريضة الدعوى، مما يجبره على فحص مطابقته للدستور ليصدر حكمه في ضوء ما توصل إليه[1]، إذ يلجأ فيه إلى الخروج عن نطاق الدعوى المرفوعة أمامه وتجاوز طلباتها للبت في توافق قانون متصل والقانون المطعون في دستوريته[2].

من الجدير بالذكر الإشارة إلى ضرورة التمييز بين التصدي والإخطار الذاتي أو الإخطار التلقائي حيث أن التصدي يقتضي وجود دعوى دستورية أو إخطار سابقين عن التصدي، في حين يفيد الإخطار الذاتي أن تنزل جهة القضاء الدستوري منزلة أية جهة لها القدرة على ممارسة الإخطار لتكون المحكمة

---

[1] علي هادي عطية الهلالي، فحص الدستورية بآلية التصدي، مجلة القانون للدراسات والبحوث القانونية، ع 9، كلية القانون، جامعة ذي قار ، العراق، 2014، ص 89.

[2] دعاء كاظم طارش، مسارات القضاء الدستوري في ممارسة رقابة التصدي (دراسة مقارنة)، مجلة جامعة سومر للعلوم الإنسانية، ع خاص بوقائع المؤتمر العلمي الدولي الثاني للعلوم الإنسانية والتربوية والنفسية، جامعة سمر بالتعاون مع جامعة الإمام الصادق، العراق، 8 – 9 آذار ، 2023، ص 52.

الدستورية أو المجلس الدستوري كالسلطة التشريعية مثلا في إخطارها للقاضي الدستوري فيخطران نفسيهما للرقابة على دستورية القوانين[1]، فالفرق بينهما يكمن في ممارسة القضاء الدستوري لإحدى إختصاصاته إبتداء ليعترضه نص قانوني يوجب فحص دستوريته، ليغيب في الإخطار الذاتي الذي يمارس في غياب القضاء الدستوري عن البت في أية دعوى دستورية، وفي غياب أية حالة للإخطار الذاتي في الأنظمة القانونية محل الدراسة، تتضارب تطبيقات التصدي فيها لتتراوح بين الغياب والتفعيل كما يلي دراسته.

أ- التصدي في النظام القانوني الجزائري

لم يشر الدستور الجزائري بتاتا إلى منح القاضي الدستوري فرصة يتصدى فيها للقوانين المشوبة بعيب عدم الدستورية، لكن مع ذلك أخذت جهات القضـاء الدستوري على عاتقها إتاحة مجال له كي يمارس آلية التصدي في إطار قوانينها أو أنظمتها الداخلية ما دامت صاحبة الولاية في رقابة الدستورية[2]، وعليه مر تحريك رقابة الدستورية عن طريق التصدي في النظام القانوني الجزائري بمرحلتين تجلت الاولى في ظل المجلس الدستوري سمح به وتجلت الثانية تحت جناح المحكمة الدستورية.

1- التصدي في ظل المجلس الدستوري

أثناء فترة ولاية المجلس الدستوري على رقابة الدستورية لم يتطرق الدستور صراحة عن حقه في التصدي إلا أن المجلس الدستوري منح نفسه هذا الحق استنادا إلى المادة 05 من النظام المحدد لقواعد عمله، حيث اشترطت أن يكون المجلس قد سبق له وأن تلقى إخطارا مباشرا أو غير مباشر من خلال الدفع بعدم الدستورية، وكذا إتصال القانون محل الإخطار بالقانون الذي يتصدى المجلس لعدم دستوريته، ولا يهم فيه أن يكون هذا الإتصال لازما للفصل في دستورية الأول وهذا ما يصب في حقل صيانة سمو الدستور وفي صالح حماية الحقوق والحريات خاصة في ظل عزوف جهات الإخطار عن ممارسته[3].

وفي هذا يلتزم المجلس الدستوري بعدم الإقدام على إتيان التصدي أثناء ممارسته لرقابة المطابقة فالنظام المحدد لقواعد عمل المجلس المتعلق برقابة مطابقة القوانين العضوية والنظامين الداخليين لغرفتي البرلمان لم يأت على ذكر التصدي على خلاف رقابة الدستورية ورقابة الدفع بعدم الدستورية أين أشار

---

[1] محمد بومدين، التصدي أو الإخطار الذاتي في الرقابة على دستورية القوانين وإشكالاته بين التعديل الدستوري 2016 والدستور المرتقب نهاية 2020، مجلة الباحث الأكاديمي في العلوم القانونية والسياسية، مج 3، ع 5، سبتمبر، المركز الجامعي بأفلو، الأغواط، الجزائر، 2020، ص 54.

[2] عبد العزيز محمد سالمان، الحق في التقاضي وطرق تحريك الدعوى الدستورية، مجلة المحكمة الدستورية العليا، ع 18 أكتوبر، المحكمة الدستورية العليا، مصر، 2010.(بلا صفحة)

[3] بلعبدي مصطفى، المرجع السابق، ص 164.

لذلك، ويعلل ذلك إلى أسلوب ممارسة رقابة المطابقة التي تأتي أشمل من سابقتيها، فالقاضي الدستوري خلالها مطالب بفحص مواد القانون العضوي كافة دون استثناء وليس فقط المواد المتعلقة بالإخطار ويزيد عليه فحص تأشيراته وشروطه الشكلية التي وضع في كنفها[1].

كان للمجلس الدستوري سابقة سنة 1995 اعتبرها جانب من الفقه إخطار ذاتي لكنها على خلاف ذلك ليست من قبيل الإخطار الذاتي أو التصدي من شيء وذلك لأن المجلس كان قد سبق له أن قضى بموجب قراره رقم 01/89 عدم دستورية المادة 86 من قانون الإنتخابات فيما يخص اشتراط الجنسية الجزائرية الأصلية في المترشحين وأزواجهم لإخلالها بمبدأ مساواة المواطنين أمام القانون[2]، لتعاد الكرة في المادة 108 من الأمر الصادر في 1995 المتضمن تعديل قانون الانتخابات ملزمة المترشحين لرئاسة الجمهورية بالتمتع بالجنسية الجزائرية الأصلية فيهم وفي أزواجهم مما جعل المجلس الدستوري يسارع إلى الإجتماع من تلقاء نفسه ليصدر بيانا يذكر فيه برأيه سابق الصدور الذي أقر بعدم دستورية هذه النقطة[3]، ليتم فيما بعد إخطاره من أجل فحص مطابقة المادة 108 سالفة الذكر ليعتبرها غير دستورية لكن قبل ذلك في حيثيات قراره شدد المجلس بأن قراراته وآرائه ترتب كامل آثارها ما لم يعدل الدستور أو تغيرت الأسباب التي أسس عليها منطوقها وأن المادة سالفة الذكر قد تجاهلت قوة قرار المجلس وبالتالي لا وجه للبت في مدى دستوريتها مرة أخرى[4].

فهذه الحالة لا تعد تصديا لأن المجلس الدستوري هنا كان قد أصدر بيانا وليس قرارا أو رأيا ملزما عمد فيه التذكير بما أخذه من قرارات تخص ذات الموضوع وإلزاميتها في مواجهة الكافة محتجا على عدم

---

[1] محمد بومدين، التصدي أو الإخطار الذاتي في الرقابة على دستورية القوانين وإشكالاته بين التعديل الدستوري 2016 والدستور المرتقب نهاية 2020، المرجع السابق، ص 59.

[2] قرار رقم 1- ق.ق-مد، المؤرخ في 18 محرم 1410، الموافق لـ 20 غشت 1989، يتعلق بقانون الانتخابات، تاريخ الإطلاع 2025/10/17، على الساعة 13:23، على الرابط الإلكتروني
https://cour-constitutionnelle.dz/ar/2021/11/01/%D8%B1%D9%82%D8%A7%D8%A8%D8%A9-

[3] الأمين شريط، مكانة البرلمان الجزائري في اجتهاد المجلس الدستوري، مجلة المجلس الدستوري، مج 1، ع 1، المجلس الدستوري، الجزائر، 2013، ص 21.

[4] قرار رقم 01.ق.أ-م.د 95، المؤرخ في 9 ربيع الأول 1416، الموافق لـ 6 غشت 1995، يتعلق بدستورية البند السادس من المادة 108 من قانون الانتخابات، ج.ر.ج.ج، ع 43، الصادرة في 11 ربيع الأول 1416، الموافق لـ 8 غشت 1995، ص 19.

التقيد بها والأهم أنه لم يتعرض إلى دراسة مدى دستورية أية نص قانوني ليتكلل بقرار أو رأي دستوري[1].

وثبت في رأي المجلس الدستوري رقم 12/01 المتعلق برقابة دستورية القانون الأساسي لعضو البرلمان أنه تصدى لأحكام قانون آخر مغاير عن القانون موضوع الإخطار تأسيسا على المادة 08 من النظام المحدد لقواعد عمل المجلس الصادر سنة 2000 حيث جاء فيه: " واعتبارا للعلاقة الموجودة بين المادتين 38 و43 من القانون، موضوع الإخطار، وبينهما وبين الفقرة الأولى من المادة 49 من القانون رقم 14/89 المذكور أعلاه والفقرة الثانية من المادة 49 من القانون رقم 22/91 المعدل للقانون السالف، فإنه يتعين إخضاع هذه الأحكام كلها لرقابة الدستورية نظرا لما لها من ترابط وتشابه في الموضوع "[2]، وبعد صدور القانون العضوي 16/18 الذي يحدد شروط وكيفيات الدفع بعدم الدستورية تم تعديل النظام المحدد لقواعد عمل المجلس الدستوري، لكنه مع ذلك أغفل النص على التصدي في مسألة الدفع بعدم الدستورية[3] ليعاد تعديله شهر أكتوبر من السنة ذاتهـــا فيسد هذا الفراغ لتمكن المادة 29 منه القاضي الدستوري حال فصله في الدفع بعدم الدستورية أحقية التطرق لنصوص تشريعية غير مشمولة بالإخطار متصلة بالنص موضوعه[4] ليتصدى على إثرها بمناسبة الدفع بعدم الدستورية المحال إليه في شأن الشطر الأول بالمادة 1/416 من قانون الإجراءات الجزائية السابق (الملغى بالقانون 25-14) للشطر الثاني من ذات الفقرة إضافة إلى الفقرة 2 من ذات المادة دون أن يشملهما الطعن بعدم الدستورية بقوله:" واعتبارا أنّ الارتباط واضحٌ بين الحكم التشريعي موضوع الدفع، وباقي الأحكام التشريعية الواردة كلها بالمادة 416 من قانون الإجراءات الجزائية وذلك من خلال سعي المشرع لفرض قيود واستثناءات على حق التقاضي

---

[1] محمد بومدين، التصدي أو الإخطار الذاتي في الرقابة على دستورية القوانين وإشكالاته بين التعديل الدستوري 2016 والدستور المرتقب نهاية 2020، المرجع السابق، ص 57.

[2] رأي رقم 12/ر.ق/م د/01، المؤرخ في 18 شوال 1421، الموافق ل، 13 يناير 2001، يتعلق بالرقابة على دستورية القانون رقم 2000 ... مؤرخ في ... الموافق ... يتضمن القانون الأساسي لعضو البرلمان، تاريخ الإطلاع 2025/10/1، على الساعة 15:25، على الرابط الإلكتروني:

https://cour-constitutionnelle.dz/ar/2021/03/24/%d8%a7%d9%84%d9%80%d9%80%d9%81%d9%80%d9%80%d9%87%d9%80%d9%80%d8%b1%d8%b3-2001/

[3] محمد بومدين، التصدي أو الإخطار الذاتي في الرقابة على دستورية القوانين وإشكالاته بين التعديل الدستوري 2016 والدستور المرتقب نهاية 2020، المرجع السابق، ص 61.

[4] المادة 3، مداولة مؤرخة في 18 صفر 1441، الموافق لـ 17 أكتوبر 2019، تعدل وتتمم النظام المؤرخ في 7 رمضان 1440 الموافق لـ 12 مايو 2019 المحدد لقواعد عمل المجلس الدستوري، ج.ر.ج.ج، ع 65، الصادرة في 25 صفر 1441، الموافق لـ 24 أكتوبر 2019، ص 5.

على درجتين المنصوص عليه في المادة 160(الفقرة 2) من الدستور"[1].

2- التصدي في ظل المحكمة الدستورية

بخصوص رخصة التصدي لا يوجد في المرسوم الرئاسي 442/20 ما يفعلها، إذ أن المؤسس الدستوري حافظ على موقفه في عدم التطرق إليه لكن المستحدث أن القانون العضوي 19/22 منع نهائيا تصدي القاضي الدستوري للنصوص القانونية التي لم يخطر بها بمناسبة رقابة الدستورية والتوافق مع المعاهدات وذلك بمادته الرابعة، مما جعل الباحثين في القضاء الدستوري يبحثون عن مبرر لذلك لينسبوا حرمان القاضي الدستوري من التصدي لغياب الأساس الدستوري المانح لهذه الرخصة إضافة إلى أنه ملزم بالتقيد بعدم الحكم بأكثر مما طلب منه في الدعوى[2]، غير أنه بالرغم من جدية هذه المبررات إلا أن الدستور لم يصرح بالمنع أو المنح الصريح للتصدي علاوة إلى أن المحكمة الدستورية أثناءه لا تحيد عن غايتها الأولى المتمثلة في ضمان احترام الدستور كما أن المحكمة الدستورية العليا هي الأخرى رغم عدم منحها الدستور المصري صراحة فرصة للتصدي إلا أن القانون المنظم لعملها أقر لهـــا ذلك، وعطفا عليه ما دامت المحكمة الدستورية تمتلك الولاية العامة في رقابة الدستورية فما المانع من أن تتصدى لما إتصل من نصوص قانونية بموضوع الدعوى، فمن يملك الكل يملك الجزء، إضافة إلى أن التصدي يتيح للقاضي الدستوري الوقوف حائلا دون إنفلات العديد من القوانين والتنظيمات من دائرة رقابة الدستورية بالأخص حال إغفال جهات الإخطار ممارسته، فضلا عن أن التصدي يثيره القاضي تلقائيا لتعلقه بالنظام العام استثناءا ويتميز التصدي في القضاء الدستوري بإتساع مجاله وإتساع فكرة النظام العام[3].

ب- التصدي في النظام القانوني الفرنسي

ظهر التصدي في النظام القانوني الفرنسي بداية باقتراح الرئيس الأسبق جيسكار ديستان في سبتمبر 1974 بمشروع تعديل دستوري يوسع من جهات الإخطار معطيا للمعارضة والمجلس الدستوري

---

[1] قرار رقم 01/ق. م د/د ع د/19، المؤرخ في 23 ربيع الأول 1441، الموافق لـ 20 نوفمبر 2019، تاريخ الإطلاع 2025/10/17، على الساعة 15:55، على الرابط الإلكتروني
https://cour-constitutionnelle.dz/ar/2021/12/19/%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%B1-%D8%B1%D9%82%D9%85-01-%D9%82-%D9%85-%D8%AF-%D8%AF-%D8%B9-%D8%AF-19-%D9%85%D8%A4%D8%B1%D8%AE-%D9%81%D9%8A-23-%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%88%D9%84-/ %D8%B9

[2] بلعبدي مصطفى، المرجع السابق، ص 166.

[3] أمجد أحمد سليمان عطاطرة، وسائل تحريك الرقابة القضائية على دستورية المعاهدات الدولية، مجلة البحوث القانونية والإقتصادية، مج 14، ع 89، سبتمبر، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، مصر، 2024، ص 26.

نفسه الحق فيه، لكنه قوبل بالرفض من البرلمان في الشق المتعلق بالمجلس وقبل بالنسبة للمعارضة لأن هذه الأخيرة كافية لتفعيل رقابة الدستورية كما أن فتح المجال للمجلس للمباردة ذاتيا لفحص قوانين أخرى من شأنه أن يجعله حكما وخصما في نفس الوقت[1]، والحال من مثله لدى المؤسس الدستوري الجزائري لم يؤتي المؤسس الدستوري الفرنسي على ذكر التصدي ليمنح المجلس الدستوري نفسه هذه الفرصة مستندا على الحالة التي يكون فيها النص المعروض عليه يحوي حكما مخالفا للدستور وغير قابل للفصل عنه، فيتحتم عليه الحكم بعدم دستورية النص كافة ليتوسع في تفسيره ويقر لنفسه سلطة رقابة دستورية نصوص أخرى لم يشر إليها الإخطار شريطة الإرتباط الوثيق بينهما مع حصرها في رقابة الدستورية دون رقابة المطابقة لذات الأسباب الآنفة ذكرا[2].

من ضمن الفرص التي أحاط فيها المجلس الدستوري برقابة نصوص غير التي تم إخطاره بها رقابته على كامل مواد القانون لا المادة المخطر بها فقط ضمن قراره الصادر في 23 يناير 1987 حيث صرح فيه أنه مع مراعاة التحفظات التفسيرية لا تتعارض سائر أحكام القانون مع الدستور[3] فضلا عن القرار الصادر في شأن قانون التأمين الذي ذهب فيه إلى فحص دستورية مواد من ذات القانون ليجدها غير دستورية ولصلتها الوثيقة وغير القابلة للفصل مع سائر مواده قرر عدم دستورية القانون بكامله[4] .

ج- التصدي في النظام القانوني المصري

لم يتطرق المؤسس الدستوري إلى التصدي لتجيز المادة 27 من قانون المحكمة الدستورية العليا للمحكمة في جميع الحالات التي تمارس فيها إختصاصاتها أن تقضي بعدم دستورية أية قانون أو لائحة شريطة إتصاله بالنزاع المطروح أمامها سواء كانت في معرض لتفسير نص قانوني أو الفصل في تنازع الإختصاص إلى غير ذلك من إختصاصاتها، فمن الأولى أن تضطلع برقابة الدستورية من تلقاء نفسها ما دامت صاحبة الولاية العامة في الرقابة على دستورية القوانين وأن يكون استعمالها لحقها في التصدي

[1] نبالي فطة، دور المجلس الدستوري في حماية الحقوق والحريات العامة مجال ممدود، المرجع السابق، ص 260.

[2] أشرف إسماعيل عزب، المرجع السابق، ص ص 134-135.

[3] Décision n 86-225 DC, Conseil constitutionnel, du 23 janvier 1987, Loi portant diverses mesures d'ordre social, Vu le 17/10/2025, à 16: 23, Disponible sur lien https: //www.conseil-constitutionnel.fr/decision/1987/86225DC.htm

[4] Décision n 81-132 DC, Conseil constitutionnel, du 16 janvier 1982, Loi de nationalisation, Vu le 17/10/2025, à 16: 30, Disponible sur lien: https://www.conseil-constitutionnel.fr/decision/1982/81132DC.htm

لازما للحكم في الدعوى الدستورية وإلا عد من مصاف الرقابة الدستورية المجردة[1].

بذلك يشترط لممارسة التصدي أن تكون المحكمة بصدد تأدية أحد إختصاصاتها على أن يتصل النص القانوني محل التصدي بالنزاع المطروح أمامها وجودا وعدما إضافة إلى تأثير الفصل في دستوريته على المحصلة النهائية للحكم الدستوري في الدعوى الأصلية التي من الممكن أن تقوم في ضوء أي من الإختصاصات الموكلة إلى المحكمة وليس فقط ما تلق منها برقابة الدستورية[2]، مما يجعل نطاق التصدي في القضاء الدستوري المصري واسع مقارنة بالجزائري والفرنسي الذي يشترط فيه أن يكون في إطار رقابة توافق النصوص القانونية مع الدستور لا غير فيخرج مثلا عنه المنازعة الإنتخابية.

من شواهد الأحكام التي برز فيهم تصدي المحكمة الدستورية العليا فحصها دستورية الفقرتين الثالثة والرابعة من المادة الخامسة محل الطعن لتزيد عليها فحص المادة الخامسة مكرر من ذات القانون[3] وقضت في موضع آخر بعدم دستورية المادة 1/1 من القانون المحال إليها وبالتالـي سقوط باقي مواده للإرتباط اللازم غير القابل للفصل للمادة الأولى مع بقية مواده[4].

ثانيا: غياب المبادرة الفردية عن خاصية الإخطار المباشر

يتأسس حق الأفراد في الإخطار المباشر على فكرة عدم قدرتهم على إعداد التشريع بصفة مباشرة وعدم تصور إلغاء التمثيل يتيح منحهم الحق في الرقابة على مخرجات ممثليهم في العملية التشريعية عن طريق الإخطار المباشر لأن حماية الحقوق والحريات مهمة مسندة لأصحابها لا يمكن تفويضها[5]، لكن يتضح من قراءة دساتير الأنظمة القانونية المقارنة محل الدراسة أنها لا تتيح للأفراد هذه الميزة إذ لا يوجد أية أثر لمنح الأفراد الحق في إخطار القاضي الدستوري مباشرة مخافة الدعاوى الكيدية وتكديس عدد

---

[1] خالد سالم الجهمي، طريق تحريك الرقابة الدستورية (دراسة تحليلية مقارنة)، مجلة المحكمة العليا، ص 39، الموقع الرسمي للمحكمة العليا الليبية، تاريخ الإطلاع 2025/10/18، على الساعة 12:25، على الرابط الإلكتروني التالي بيانه: https://supremecourt.gov.ly/research/

[2] شيراز شكري طاهر، إختصاص القضاء الدستوري برقابة دستورية اللوائح دراسة مقارنة، دار الفكر الجامعي، مصر، 2019، ص ص 242-245.

[3] حكم المحكمة الدستورية العليا، القضية رقم 2، لسنة 15 قضائية دستورية، الجلسة المنعقدة في 14 جانفي 1997.

[4] حكم المحكمة الدستورية العليا، القضية رقم 43، لسنة 17 قضائية دستورية، الجلسة المنعقدة في 2 جانفي 1999.

[5] نبالي فطة، دور المجلس الدستوري في حماية الحقوق والحريات العامة مجال ممدود وحول محدود، المرجع السابق، ص 257.

الطعون المطروحة عليه للفصل فيها مما يثقل كاهله ويعيقه عن أداء مهامه[1].

ولأن تفعيل دور الأفراد في إخطار القاضي الدستوري له من الأهمية ما تفرض حتمية تحققه لما له من أثر في دعم سمو الدستور وصيانة الحقوق والحريات إذ أنه من الأكيد أن جهات إخطار القاضي لن تحيط بكافة النصوص المشوبة بعيب عدم الدستورية وليس من الصحة التغاضي عنها لذلك فقد منح المؤسس الدستوري محل الدراسة للأفراد الحق في إثارة الدفع بعدم الدستورية كحل وسط لا يعيق فيه رقابة القضاء الدستوري ولا يسلب حق الأفراد في منازعة القوانين غير الدستورية الماسة بحقوقهم وحرياتهم.

الفرع الثالث

تأثير جهات الإخطار في الأنظمة القانونية المقارنة على حماية الحقوق والحريات

بما أن المؤسس الدستوري حيد القاضي الدستوري التصدي للنصوص القانونية مع استبعاده إحالة محاكم الموضوع للقوانين من أجل النظر في دستوريتها بصفة منفردة مستقلة عن أطراف النزاع القضائي وإحتفاظه بالإخطار لتفعيل رقابة الدستورية وحيث أن الإخطار حق شخصي لايمكن تفويضه لجهات أخرى[2]، فإن درجة ممارسته وجودا وعدما تؤثر على حرمة الحقوق والحريات، فحرص جهات الإخطـــار على تمكين القاضي الدستوري لرقابة القوانين يضمن جودة العمل التشريعي بما يحمي الحقوق والحريات وفي الإتجاه المعاكس لذلك يشل القاضي عن أداء مهامه في ظل إهمال تحريك رقابة الدستورية، لنجد أن جهاز القضاء الدستوري يبقى رهن إشارة سلطات يتولى ضبط عملها وبما أن هذه الأخيرة تشارك في عملية وضع القوانين فكيف لها أن تخطره لرقابتها إلا إن هي سعت إلى دعم شرعيتها.

مثلما تحوز حصرية جهات الإخطار دور في ضمان عدم مواجهة جهاز القضاء الدستوري لعدد من الطعون في دستورية القوانين وبالتالي تقليل فاعليته، فتراجع جهات الإخطار عنه له نتائج وخيمة على حماية الحقوق والحريات، ويتضح هذا من خلال الممارسة العملية لتحريك رقابة الدستورية من ممثلي السلطة التنفيذية (أولا) وكذا السلطة التشريعية (ثانيا).

---

[1] مداني عبد القادر،سالمي عبد السلام، الإتجاه إلى الرقابة القضائية بواسطة المحكمة الدستورية في التعديل الدستوري لسنة 2020، مجلة البحوث القانونية والإقتصادية، مج 4، ع 2، المركز الجامعي لأفلو، الجزائر، 2021، ص 229.

[2] مشري جمال، آلية الإخطار في ظل التعديل الدستوري الجزائري لسنة 2020، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه، تخصص قانون دستوري، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2024/2023، ص 90.

أولا: تأثير الإخطار من طرف السلطة التنفيذية على حماية الحقوق والحريات

يخضع تنظيم الحقوق والحريات في الجزائر للسلطة التشريعية وفي أحيان أخرى تتدخل السلطة التنفيذية لتنظيمها في شكل تنظيمات يراقبها القضاء الدستوري أما الأولى فتكون في صورة قوانين عضوية وأخرى عادية، سبيل رقابة القضاء الدستوري عليها معلق على رئيس الجمهورية وجوبا في حالة القوانين العضوية وإختيارا للقوانين العادية يتشارك فيه مع بقية الجهات المختصة بالنسبة لهذه الأخيرة، ومرد ذلك إلى إضطلاعه بمركز مهم أين خول مهمة السهر على حماية الدستور فضلا عن وجوب إخطاره القاضي الدستوري بالأنظمة الداخلية لغرفتي البرلمان بالرغم من أن ربط هذه الأخيرة بإخطار من طرفه غير مناسب إحتراما للفصل بين السلطات خاصة أن رئيسي الغرفتين يعدان من ضمن الأطراف المباشرة لآلية الإخطار[1] كما هو الشأن في الدستور الفرنسي الذي استقر على منح هذا الحق لرئيسي غرفتي البرلمان [2].

نتيجة لاستقصاء قرارات وآراء القضاء الدستوري الجزائري منذ نشأته يتبادر للباحث في رقابة القضاء الدستوري أن السلطة التنفيذية مع الأخذ بعين الإعتبار أنه دون احتساب الإخطار الذي يمارسه رئيس الجمهورية في شأن القوانين العضوية وكذا الأوامر الذي يعد وجوبيا، تكاد تحتكر تحريك رقابة الدستورية لكون جل ما أصدره القاضـــي وليد لمباشرة رئيس الجمهورية لصلاحيته في إخطاره مع تخلله ممارسات من جانب بقية الجهات قبل بسط المحكمة الدستورية زمام الرقابة، أما في كنفها فتجدر الإشارة إلى أن هناك حركية محتشمة لممارسة الإخطار من قبل بقية الجهات، كما لرئيس الجمهورية أن يتجنب اللجوء إلى القاضي الدستوري للطعن في دستورية القوانين بالرجوع إلى أن الدستور يضع في يده بدائل تغنيه عن مباشرته على غرار طلب قراءة ثانية للقانون أو أن يلجأ إلى الأغلبية البرلمـانية في وضع القانون الذي يتوافق وتوجهاته السياسية[3]، أو أن يستفتي الأمة في الموضوع الذي يريده دون أن يمرره إلى البرلمان للتصويت عليه خاصة أن القوانين الاستفتائية تعد نقطة عمياء لم يفصل فيها القضاء الدستوري الجزائري في ظل غياب إلزامية تمرير موضوعه عليه دستوريا.

أما الممثل الثانـــي للسلطة التنفيذية في آلية الإخطار فلم يحدث عمليا أن مـــارس الوزير الأول صلاحيته في إخطار المجلس الدستوري مما شكل الإعتقاد بضرورة موافقة رئيس الجمهورية على إخطاره

---

[1] حمريط كمال، دور المجلس الدستوري في حماية مبدأ سمو الدستور – دراسة مقارنة– ، المرجع السابق، ص 218.

[2] نبالي فطة، دور المجلس الدستوري في حماية الحقوق والحريات العامة مجال ممدود وحول محدود، المرجع السابق، ص 267.

[3] إلياس جوادي، تقييم الدور الرقابي للمجلس الدستوري (دراسة مقارنة)، مجلة الإجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، مج 1، ع 2، جوان، المركز الجامعي لتامنغست، الجزائر، 2012، ص 229.

للقاضي الدستوري[1]، ويعلل ذلك لكون مشاريع القوانين تمر على طاولة مجلس الوزراء الذي يرأسه رئيس الجمهورية إضافة إلى الأغلبية المؤيدة في البرلمان التي تتيح له التصويت على القوانين التي يريدها، بينما قام بإخطار المحكمة الدستورية حاليا في بادرة وحيدة قصد رقابة مدى دستورية المواد 23، 29، 33 و55 من النص المصادق عليه من طرف البرلمان والمتضمن قانون المالية لسنة 2025[2]، وهذا بعكس الوزير الأول في النظام الفرنسي فبامكانه اخطار المجلس الدستوري بخصوص القوانين العضوية عوضا عن رئيس الجمهورية وبقية النصوص إختياريا بحكم موقعه السياسي المستند إلى أغلبية برلمانية معارضة للرئيس[3]، فزيادة على مجال الإخطار الإلزامي لم يستثني في إخطاره للمجلس الدستوري حتى القوانين التي تنشأ عن الحكومة حيث يمكن للبرلمان أن يعدل من مشاريعها فلا تكون بالصيغة التي وضعتها عليها الحكومة ليطعن في دستوريتها[4].

ثانيا: تأثير الإخطار من طرف السلطة التشريعية على حماية الحقوق والحريات

غاب رؤساء مجلس الأمة عن إخطار القاضي الدستوري إلا في حالة أخطر فيها رئيس مجلس الأمة الأسبق البشير بومعزة المجلس الدستوري لفحص دستورية القانون المتضمن نظامي التعويضات والتقاعد لعضو البرلمان والذي تعلق بالحقوق المادية للنواب [5]، ذلك أن جل رؤساء المجلس كانوا قد إنتخبوا من ضمن الثلث الرئاسي الأمر الذي يشكل مانعا أدبيا يحجم معه رئيس المجلس عن ممارسة الإخطار[6]، وكبادرة تغيير أخطرت المحكمة الدستورية من قبل رئيس مجلس الأمة لرقابة مدى دستورية مواد معينة من النص المتضمن قانون المالية لسنة 2025[7]، كذلك إصدار المحكمة الدستورية لرأي تفسر

---

[1] بلعبدي مصطفى، المرجع السابق، ص 145.

[2] قرار رقم 01/ ق.م.د / ر . د /24، سالف الذكر.

[3] حمريط كمال، دور المجلس الدستوري في حماية مبدأ سمو الدستور – دراسة مقارنة– ، المرجع السابق، ص 220.

[4] مسراتي سليمة، إخطار المجلس الدستوري، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص قانون دستوري ونظم سياسية، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، الجزائر، د.ذ.س.م، ص 24.

[5] رأي رقم 04/ر.ق/98، المؤرخ في 1446، المؤرخ في 18 صفر 1419، الموافق لـ 13 يونيو 1998، حول دستورية المواد من 4 إلى 7و 11، 12، 14، 15 و 23 من القانون المتضمن نظام التعويضات والتقاعد لعضو البرلمان، ج.ر.ج.ج، ع 43، الصادرة في 21 صفر 1419، الموافق لـ 16 يونيو 1998، ص 3.

[6] حمادو دحمان، آلية إخطار المجلس الدستوري وفقا للتعديل الدستوري 2016، مجلة الفكر القانوني والسياسي، مج 1، ع 2، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، الجزائر، 2017، ص 41.

[7] قرار رقم 01/ ق.م.د / ر . د /24، سالف الذكر.

فيه الحكم الوارد في المادة 122 الفقرة الأخيرة من الدستور بناء على إخطار من رئيس مجلس الأمة[1].

والأمر سيان لدى رئيس المجلس الوطني الشعبي حيث حدث أن أخطر المجلس الدستوري في 03 مناسبات من قبله[2]، وهذا راجع لأنه غالبا ما ينتخب من ضمن الأغلبية البرلمانية المتوافقة مع رئيس الجمهورية وحال مباشرته الإخطار فهو بمثابة تمرد عليه بالأخص في ظل حالة التعايش بين السلطتين التنفيذية والتشريعية ممثلة بين الرئيس والأغلبية البرلمانية[3]، ونجد المحكمة الدستورية ونحن على مشارف نهاية سنة 2025 قد فصلت في إخطار وحيد وجهه إليها رئيس المجلس الشعبي الوطني غرضه تفسير المادة 127 من الدستور، وليس رقابة دستورية تتعلق بمسؤولية النائب أمام زملائه الذين يمكنهم تجريده من عهدته النيابية أو إقصائه لتنتهي المحكمة بأن هذه المادة لا تثير أي لبس في مضمونها[4].

أما دور الإخطار البرلماني في تحريك رقابة الدستورية فهو دور شبه غائب عن ساحة القضاء الدستوري منذ تعديل 2016 لصعوبة الحصول على العدد المطلوب من النواب أو أعضاء مجلس الأمة الذي يمكنها من الإخطار بالأخص أن جل القوانين التي صدرت مشاريع حكومية عرضت علـــى رئيس الجمهورية كونه رئيس لمجلس الوزراء بالرغم من أن المادة 190 من الدستور لم تشترط طيفا أو إنتماء معينا لتحقيق النصاب القانوني[5]، ليتدارك التعديل الصادر بموجب المرسوم الرئاسي 442/20 الأمر ويخفض من النصاب القانوني اللازم لإخطار المحكمة الدستورية فتشهد المحكمة بضع إخطارات تعثر أحدها بالرفض شكلا إذ كان ناشئا عن 40 نائبا بالمجلس الشعبي الوطني في شأن بعض أحكام القانون

---

[1] رأي رقم 03 ر. م. د/ ت .د/ 24، المؤرخ في 22 جمادى الأولى 1446، الموافق لـ 24 نوفمبر 2024، يتعلق بتفسير الحكم الوارد في المادة 122 (الفقرة الأخيرة) من الدستور، تاريخ الإطلاع 2025/10/19، على الساعة 15:35، على الرابط الإلكتروني:
https://cour-constitutionnelle.dz/ar/2024/04/04/%D8%A2%D8%B1%D8%A7%D8%A1-2024/#1734940947277-d491e5d3-9493

[2] عمار كوسة، آلية إخطار المجلس الدستوري في الجزائر " من نظام الإخطار المقيد إلى نظام الإخطار الموسع "، مجلة البحوث والدراسات، مج 15، ع 2، جامعة الوادي، الجزائر، 2018، ص 170.

[3] بن سالم جمال، المرجع السابق، ص 346.

[4] رأي رقم 01/ ر. م. د/ت. د/23، المؤرخ في 20 محرم 1445، الموافق لـ 7 غشت 2023، يتعلق بتفسير المادة 127 من الدستور، تاريخ الإطلاع 2025/10/19، على الساعة 15:55، على الرابط الإلكتروني
https://cour-constitutionnelle.dz/ar/2023/09/15/%D8%B1%D8%A3%D9%8A-%D8%B1%D9%82%D9%85-01-%D8%B1-%D9%85-%D8%AF-%D8%AA-%D8%AF-23-%D9%85%D8%A4%D8%B1%D8%AE-%D9%81%D9%8A-20-%D9%85%D8%AD%D8%B1%D9%85-%D8%B9%D8%A7%D9%85-1445-//%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%88

[5] نسيمة قادري، المرجع السابق، ص 74.

التوجيهي للتربية الوطنية حيث رفض شكلا لعدم احترام آجال الإخطار[1]، والبقية منها أصدرت فيها المحكمة الدستورية قرارات وآراء كان لنواب المجلس الشعبي الوطني حصة الأسد فيها مقارنة بإخطار يتيم من قبل أعضاء مجلس الأمة[2]. سلك ممثلي السلطة التشريعية الفرنسية في إخطار المجلس الدستوري مسلكا مغايرا عن أقرانهم من السلطة التشريعية الجزائرية حيث يشهد لهم بدورهم في تفعيل رقابة الدستورية بالرغم من أن المجلس الدستوري وجد في بادئ الأمر للحد من سلطتهم قبل تعديل 1974 أما بعده وبعد توسيع جهات الإخطار تراجع الدور الفردي في عملية الإخطار إلى المرتبة الثانية لصالح المعارضة البرلمانية التي إكتسحت عملية الإخطار[3].

بناء على قراءة الأحكام الدستـــورية والنصوص القانونية المنظمة لآلية الإخطـار يتضح أنه رغم أهميته في بسط سلطة القضاء الدستوري على رقابة دستورية القوانين والتنظيمات الماسة بحقوق وحريات الأفراد غير أن إحتكاره أو هيمنة جهات سياسية عليه يجعله أداة في يدها لا يفتأ أن يفقد أثره في ظل التجاذبات المستمرة ليستخدم في عرقلة بعضها إن وقع خلاف بينها أو أن يتجاهل فلا يمارس إلا نادرا في ظل التعايش السلمي بينها، وبالرغم من كل جهود المؤسس الدستوري الجزائري الساعية إلى ترميم ما شابه من نقص، إلا أن ذلك يبقى ضعيفا عمليا للمبادرات المحتشمة ليسلط الضوء على أهمية الدور القضائي في تحريك رقابة الدستورية سواء بالإحالة أو الدفع بعدم الدستورية أو التصدي من قبل المحكمة الدستورية فالسلطة القضائية لا تزال صاحبة الأحقية في المبادرة بمباشرة رقابة القضاء الدستوري خاصة أنها معزولة عن الإنتماءات الحزبية والتوترات السياسية من حيث التكوين والنشاط، ورغم ذلك يشهد للأقلية البرلمانية تحريكها لرقابة القضاء الدستوري في إنتظار الممارسة المستمرة.

---

[1] قرار رقم 06 ق. م. دررد/ 23، المؤرخ في 7 جمادى الثانية 1445، الموافق لـ20 ديسمبر 2023، يتعلق برقابة دستورية بعض أحكام القانون رقم 08-04 المؤرخ في 15 محرم 1429 الموافق 23 يناير 2008 والمتضمن القانون التوجيهي للتربية الوطنية، تاريخ الإطلاع 2025/10/19، على الساعة 14:15، على الرابط الإلكتروني
https://cour-constitutionnelle.dz/ar/2024/02/01/%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%B1-%D8%B1%D9%82%D9%85-06-%D9%82-%D9%85-%D8%AF%D8%B1%D8%AF-23-

[2] ينظر الموقع الرسمي للمحكمة الدستورية، تاريخ الإطلاع 2025/20/19، على الساعة 14:23، على الرابط الإلكتروني
https://cour-constitutionnelle.dz/ar/%d8%a7%d9%84%d8%b1%d8%a6%d9%8a%d8%b3%d9%8a%d8%a/9

[3] مشري جمال، آلية الإخطار في ظل التعديل الدستوري الجزائري لسنة 2020، المرجع السابق، ص 65.

المطلب الثاني

إشكالية التأثيرات الخارجية على رقابة القضاء الدستوري

يقع القضاء الدستوري بمناسبة ولايته رقابة دستورية النص القانوني تحت ضغوط خارجية فرضها الجانب العملي لهذا القضاء، حيث تعتبر من ضمن الطابوهات التي يحاول المؤسس الدستوري التصدي لها لتبعاتها الوخيمة على المسلك الذي يتبعه في إتخاذ أحكامه، وغالبا ما تتصل هذه التأثيرات الخارجية بعدم الاستقلالية التامة في تشكيل العضوية الدستورية (الفرع الأول) وغياب التكوين المتخصص وكذا المستمر للقاضي الدستوري (الفرع الثاني) وصولا لغياب الوجاهية في القضاء الدستـــوري وكذا العدول على الحكم السابق (الفرع الثالث) ثم أثر التأثيرات الخارجية في الأنظمة القانونية المقارنة على حماية الحقوق والحريات(الفرع الرابع).

الفرع الأول

عدم الاستقلالية التامة في تشكيل العضوية الدستورية

استقلال القضاء الدستوري مطلب جوهري يجنب عدالته التأثر بالضغوط الخارجية لكونها مؤسسة تم تنصيبها للوقوف في وجه أية سلطة تخالف الدستور وتنتهك تعاليمه، لذا فـإن عزله عما يؤثر على حياد قراراته عنصر أساسي في ترسيخ مكانته بين سلطات الدولة من جهة وبين الأفراد بصيانته لحقوقهم وحرياتهم من جهة أخرى[1]، وعلى الخلاف من ذلك فالقرارات التي تصدرها جهات القضاء الدستوري غير المستقلة أو تحت الضغوط الخارجية من شأنها أن تحمل على التشكيك في مصداقيتها من المخاطبين بها والأخطر التشكيك في نزاهة جهاز مهم في الدولة يعمل كصمام أمان في تنظيم عمل السلطات وعلاقتها.

يظهر هذا الاشكال في تشكيلة أعضائه من خلال آلية الإختيار حيث وبطريقة غير مباشرة يقع القاضي الدستوري أمام مانع أدبي قد يمنعه من إتخاذ أحكام تخالف مصالح الجهة التي إختارته، لذا غالبا ما تميل الأنظمة القانونية المقارنة إلى إتباع أسلوب يجنبها الوقوع في مغبة سيطرة جهة ما على القضاة الدستوريين، لذلك سيتم تناول أسلوب تولي العضوية في كل من المحكمة الدستورية (أولا) والمجلس الدستوري (ثانيا) ثم المحكمة الدستورية العليا (ثالثا) في إختيار القضاة.

---

[1] نوارة تريعة، عزيزة شبري، أثر تشكيلة المحكمة الدستورية على أدائها الدستوري في الجزائر والمغرب – دراسة مقارنة –، مجلة البحوث والدراسات، مج 19، ع 2، جامعة الوادي، الجزائر، 2022، ص 292.

أولا: أسلوب تولي العضوية في المحكمة الدستورية

على مدى تاريخ القضاء الدستوري الجزائري لم يحد فيه المؤسس الدستوري عن إشراك السلطات الثلاث في تشكيلة المجلس الدستوري لضمان عدم سيطرة سلطة واحدة على هذا الجهاز وتحقيق التوازن بينها[1]، ليحدث التعديل الدستوري 2020 تغييرا جذريا تخلى فيه عن السلطة التشريعية كطرف عضو في تشكيلة المحكمة الدستورية لصالح دعم استقلالها عن التيارات السياسية وتزويدها بأعضاء أكثر تخصصا في المجال القانوني فضلا عن كونه شرطا لازما لتولي العضوية ضمانا لاستقلاليتها، فحسب المادة 186 من الدستور تتكون المحكمة من 4 أعضاء يعينهم رئيس الجمهورية وعضوين منتخبين أحدهما عن المحكمة العليا والآخر عن مجلس الدولة و6 أعضاء ينتخبون بالإقتراع من أساتذة القانون الدستوري ليتضح أن عضوية المحكمة الدستورية جمعت في إختيار أعضائها بين أسلوب التعيين وأسلوب الإنتخاب.

أ- أسلوب التعيين لتولي العضوية في المحكمة الدستورية

لرئيس الجمهورية سلطة تعيين بعض أعضاء المحكمة الدستورية ممثلة في 4 منهم مقارنة بالدور القضائي الذي له سلطة إختيار عضوين لا غير، فلرئيس الجمهورية تعيين رئيس المحكمة الذي له صوت مرجح في مداولاتها بفرض تساوي الأصوات[2] ولا يشفع جعل رئيس الجمهورية ملزما بإختيارهم في ظل شروط المادة 187 من الدستور، فأسلوب التعيين يجعل العضو تابعا لجهة التعيين.

كما أنه كان من الأجدر رفع يد رئيس الجمهورية عن تعيين رئيس المحكمة وإنتخابه من بين بقية الأعضاء لاسيما أن الدستور خصه باستشارته من رئيس الجمهورية إزاء تقرير إحدى الحالات الاستثنائية بما يفيد ضرورة الفصل بينهما لإعطاء استشارة محايدة وموضوعية أكثر [3]، ثم أن عدم التأسيس الدستوري لعدم قابلية عزل عضو المحكمة من شأنه إضعاف دورها فقد ثبت عمليا عدم احترام العهدة المحددة حيث

---

[1] نوارة تريعة، عزيزة شبري، المرجع السابق، ص 293.

[2] المادة 48، النظام المحدد لقواعد عمل المحكمة الدستورية، المرجع السابق، ص 9.

[3] وداد قوقة، المجلس الدستوري الجزائري بين الاستقلالية والتبعية في ظل التعديل الدستوري 2016، مجلة العلوم الانسانية، مج 30، ع 3، ديسمبر، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2019، ص 494.

حدث تعيين أحد أعضاء المجلس الدستوري وزيرا للعدل في التعديل الحكومي الجديد والذي كان عضوا معينا من رئيس الجمهورية قبل نهاية عهدته حيث يظهر تأثير سلطة التعيين على الأعضاء المعينين[1].

ب- أسلوب الانتخاب لتولي العضوية في المحكمة الدستورية

إنتهج الدستور أسلوب الانتخاب لاختيار ممثلي السلطة القضائية، عضوا تختاره المحكمة العليا والآخر مجلس الدولة إضافة إلى تزويد تشكيلة المحكمة الدستورية بـ 06 أعضاء منتخبين بالإقتراع من أساتذة القانون الدستوري بالجامعة الجزائرية لأول مرة بنص صريح، فالملاحظ على تشكيلة المحكمة أن أسلوب الانتخاب غلب على أسلوب التعيين في اختيار الأعضاء مما يضفي استقلالية على عملها، لكن التمعن في كيفية الانتخاب ذاتها توحي بإمتياز السلطة التنفيذية وببصمتها في تشكيلة المحكمة بداية بعدم التوازن بين السلطتين التنفيذية والقضائية حيث تملك الأولى تعيين 4 أعضاء من ضمنهم رئيس المحكمة الذي له دور مهم في حين للثانية عضوين بالرغم من أن المهمة الجوهرية للمحكمة الدستورية هي رقابة الدستورية، وبالتالي فإن التكوين القضائي المحض له الأهمية والأولوية القصوى في تشكيل المحكمة مما يوحي إلى تخوف المؤسس الدستوري من تعاظم دور القاضي الدستوري[2].

كما تمتد صلة السلطة التنفيذية لأعضاء الممثلين للسلطة القضائية من جانب وزير العدل إن كان العضو المنتخب من قضاة النيابة أو محافظي الدولة، فلرئيس الجمهورية أن يحدد شروط انتخاب أساتذة القانون الدستوري حيث له أن يضع شروطا تخدم فئة معينة دون أخرى[3]، لذا كان من الأفضل أن تكون المحكمة الدستورية هي التي تضع شروط إنتخابهم أو على الأقل أن تختص السلطة التشريعية بتحديدها بموجب قانون عضوي لتقوم المحكمة برقابة مطابقة دستوريتها وحتى أن تشكيلة المحكمة في حد ذاتها قد تتأثر بالسلطة التنفيذية، فمبدئيا أن النصاب القانوني لسير جلسات المحكمة المقدر في المادة 47 من النظام المحدد لقواعد عمل المحكمة الدستورية هو 09 أعضاء وإذا فرضنا جدلا أن هذا العدد يتحقق بـ 4

---

[1] خلاف بدر الدين، تأثير تعيين أعضاء المجلس الدستوري على رقابة دستورية القوانين في الجزائر، مج 3، ع 1، جانفي، جامعة خنشلة، الجزائر، 2016، ص 152.

[2] أحلام حراش، أثر تشكيلة المحكمة الدستورية على استقلالية القضاء الدستوري وفقا لمقتضيات التعديل الدستوري في الجزائر لسنة 2020، المجلة الدولية للبحوث القانونية والسياسية، مج 6، ع 1، ماي، جامعة الوادي، الجزائر، 2022، ص ص 450 – 452.

[3] جفالي أسامة، قراءة أولية لتشكيل المحكمة الدستورية المستحدثة بموجب التعديل الدستوري 2020، مجلة الإجتهاد القضائي، مجلة الإجتهاد القضائي، مج 13، ع 2، أكتوبر، مخبر أثر الإجتهاد القضائي على حركة التشريع، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2021، ص 397.

أعضاء عينهم رئيس الجمهورية منهم رئيس المجلس وإثنين عن السلطة القضائية من ضمن قضاة النيابة أو محافظي الدولة، فإن هذا يرجح الكفة لجانب توجه رئيس الجمهورية لأن لهم الأغلبية في التصويت[1].

بناء على قراءة أبعاد إمتداد دور السلطة التنفيذية في تولي عضوية المحكمة الدستورية سواء عن طريق التعيين أو الانتخاب نتوصل إلى أن استقلالية المحكمة لا تزال ناقصة في ظل تأثير السلطة التنفيذية عليها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، لذا فالسعي إلى تحقيق استقلال فعلي لها له أولوية قصوى لضمان حياد قراراتها وآرائها وتحقيق التوازن بين السلطات أيضا لأن تسلل إحداها إلى جلسات المحكمة ليكون لها دور فاعل في مخرجاتها من شأنه أن يزعزع الاستقرار الناشئ بين السلطات بالأخص إن تعلق برقابة دستورية نصوص تمس بحقوق وحريات الأفراد أو تتعلق بتعدي إحدى السلطات على إختصاصات الأخرى أو تعلقت بحل الخلافات الناشئة بين السلطات.

ثانيا: أسلوب تولي العضوية في المجلس الدستوري

يتألف المجلس الدستوري حسب المادة 56 من الدستور من 9 أعضاء يشترك في تكوينه رئيس الجمهورية، رئيس الجمعية الوطنية ورئيس مجلس الشيوخ في تعيين 3 أعضاء لكل واحد يزيد عليهم رؤساء الجمهورية السابقون الذين يعينون مدى الحياة، وعليه نجد أن أسلوب تولي العضوية في المجلس يرتكز على التعيين فقط، حتى أن الدستور يعطي لرئيس الجمهورية حق تعيين رئيس المجلس الدستوري والذي غالبا ما يستند فيه إلى معطيات قانونية وسياسية يقدرها بنفسه حيث يكون من الشخصيات صاحبة النفوذ والمتصلة صلة وثيقة بشخص الرئيس إضافة إلى إيمانه بذات الرؤى والتوجهات السياسية والتاريخ الفرنسي حافل بنماذج عن تعيين رؤساء للمجلس الدستوري أوفياء لرئيس الجمهورية[2].

يسود على بنية تشكيل المجلس الدستوري طابع التعيين الذي يكون الأساس المعياري فيه هو الولاء والانتماء مما يهدد استقلالية المجلس وما يزيد الطين بلة هو عدم التأسيس الدستوري أو القانوني للتخصص القانوني كأساس للتعيين خاصة في كنف النظام السياسي السائد الذي يمكن الحزب الحاكم من استئثار تعيين رئيس المجلس وأعضائه بمجرد فوزه في الانتخابات الرئاسية أو البرلمانية، حيث أن رئيس الجمهورية يعين رئيس المجلس مع عضوين آخرين على أن يكون له صوت مرجح عند تساوي الأصوات أما رئيسي المجلس فيتم انتخابهما بناء على الأغلبية الموجودة في المجلسين، الأمر الذي يجعل المجلس

---

[1] خلاف بدر الدين، المرجع السابق، ص 152.

[2] ساجد محمد الزاملي، إشكاليات استقلال المجلس الدستوري في فرنسا، مجلة النهرين للعلوم القانونية، مج 10، ع 20، كلية الحقوق، جامعة النهرين، العراق، 2008، ص ص 74 – 78.

غير معزول أو غير محمي من الضغوط الممارسة عليه من طرف السلطات[1]، ليتحول المجلس الدستوري إلى أداة سياسية لإضفاء الشرعية الدستورية للتيار السياسي الحاكم بسبب الاعتبارات السياسية في تقدير دستورية القوانين.

وعطفا عليه يثير تعيين الرؤساء السابقين في المجلس الدستوري التساءل حول استقلالية المجلس في إتخاذ قراراته، فإتاحة الفرصة للأفراد للطعن في دستورية القوانين من شأنه برمجة طعون تستهدف قوانين كان أحد الرؤساء السابقين قد وضعها خلال عهدته الرئاسية حيث من الصعب أن يكون مجردا من المآخذ السياسية خاصة إن وضعته حكومته تحت إشرافه إذ يجد نفسه خصما وحكما في آن واحد[2].

ثالثا: أسلوب تولي العضوية في المحكمة الدستورية العليا

عاكس المؤسس الدستــوري المصري نظيريه الجزائري والفرنسي بعدم ضبط عدد ثابت لقضاة المحكمة الدستورية العليا وإكتفى بالنص على أنها تتشكل من رئيس وعدد كاف من القضاة إذ ترك للمشرع السلطة في تحديد تشكيلتها بما يتوافق مع الواقع[3]،وفي هذا مساس صريح باستقلاليتها فإن كانت غايته أن يجعل المحكمة قادرة على البت في الدعاوى المرفوعة أمامها كلها حتى إذا إزداد عددها بتمكينها من رفع عدد أعضائها وقت الحاجة،فإن الضرر المتوقع هنا أشد خطرا من مجرد التأخر في إصدار أحكامها لأنها ستكون عرضة لتأثيرات خارجية تمس بحيادها واستقلالها كما أنه من المتفق عليه أن المسائل التي يفوض الدستور تنظيمها للمشرع تخضع لمقتضيات التغيير الاجتماعي والسياسي، أما تشكيلة المحكمة لا تظهر من الأمور التي تخضع لها ومن ثم ليس من المنطق أن يسند تشكيل الهيئة المختصة بحماية الدستور والحفاظ على أحكامه إلى المشرع[4].

بعد التعديل الدستوري لسنة 2019 تم تعزيز سلطة رئيس الجمهورية في تعيين القضاة مقارنة

---

[1] ساجد محمد الزاملي، المرجع السابق، ص 81.

[2] علي قاسم ربيع، الحقوق الأساسية في ظل المنازعات الدستورية (دراسة مقارنة)، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، الجزائر، 2 ديسمبر 2019، ص 293.

[3] شافي طالب محمد العجمي، تشكيلة المحكمة الدستورية بين الارتباط بالواقع السياسي والفصل المرن بين السلطات دراسة مقارنة، مجلة روح القوانين، مج 35، ع 103، يوليو، كلية الحقوق، جامعة طنطا، مصر، 2023، ص 1307.

[4] عصمت عبد الله الشيخ، مدى استقلال القضاء الدستوري في شأن الرقابة على دستورية التشريعات، دار النهضة العربية، مصر، 2003، ص 20.

بأسلوب الترشيح المتبع بعد 2011[1]، فأصبح التعيين الأسلوب الوحيد المتبع في التمتع بعضوية المحكمة وإن خير رئيس الجمهورية في تعيينه لرئيسها بين أقدم 5 نواب لرئيس المحكمة، فإن التدقيق الجيد يحيلنا إلى واقع مغاير لما يظهره نص المادة 5 من قانون المحكمة والأمر سيان في تعيين نائبه وبقية القضاة، حيث أن تأثير رئيس الجمهورية لا ينتهي بتعيين رئيس المحكمة وللإنصاف يعتبر إختيار رئيس المحكمة من بين قضاة لهم واسع خبرة وحنكة سابقة في القضاء الدستوري فيه إمتياز لصالح الحقوق والحريات، غير أن أسلوب التعيين هو ما ينتقد هنا ذلك أن رئيس الجمهورية ينتمي للسلطة التنفيذية ومن نافلة القول وجوب سحب سلطاتها عن المحكمة الدستورية العليا لضمان استقلالها حتى أن الأمر يمتد لتعيين نائب رئيس المحكمة[2]، والذي يجرى تعيينه بين مرشحين أحدهما ترشحه الجمعية العامة للمحكمة والآخر رئيس المحكمة إلا أن ذلك لا يبيح تدخله في اختياره إذ أنه كان من الأولى أن يترك تعيين رئيس المحكمة ونائبه للتصويت بين أعضاء الجمعية العامة للمحكمة أو علـــى الأقل أن ينتخب رئيسها ليختار من بين بقية الأعضاء نائبه خاصة أن الدستور المصري لم يؤسس لمدة عضويتهم بمعنـــى أن تدخل السلطة التنفيذية في إختيار أهم عضوين في المحكمة لتدوم مدة عضويتهما إلى غاية تقاعدهما[3] أمر صادم ومخيف يحول عدم القابلية للعزل من ضمانة جوهرية لاستقلالية المحكمة الدستورية إلى أداة توجيهية.

أما بشأن بقية أعضاء المحكمة الدستورية العليا فهم أيضا يضطلع رئيس الجمهورية بتعيينهم مع وجوب أن يكون ثلثيهم منتمين إلى الهيئات القضائية، على أن تكون الأسبقية لأعضاء هيئة المفوضين التي منحت المادة 2/22 من قانون المحكمة الدستورية العليا لرئيس الجمهورية تعيين رئيسها وأعضائها بناء على ترشيح من رئيس المحكمة وبعد أخذ رأي الجمعية العامة الذي لم تنص على إلزامية الأمر الذي يجعل جميع أعضاء المحكمة الدستورية العليا معينين من قبل رئيس الجمهورية بعد تحقق الشروط اللازمة في العضو بقرار منفرد بعد ترشيح من رئيس المحكمة الذي عينه سابقا وبعد استشارة غير ملزمة للجمعية العامة للمحكمة يستطلع فيها رأيها فقط.

---

[1] رشاد توام، عاصم خليل، القضاء الدستوري في المنطقة العربية: أثر آليات تشكيل المحاكم الدستورية الجديدة على استقلاليتها، المجلة الدولية للقانون، مج 14، ع 1، كلية القانون، جامعة قطر، قطر، 2025، على الرابط الالكتروني: https://journals.qu.edu.qa/index.php/IRL/article/view/4948/3104

[2] للإشارة فالمؤسس الدستوري الجزائري أحسن عملا في تخليه عن هذا الدور في تشكيلة المحكمة الدستورية تقليصا لدور رئيس الجمهورية في تشكيلتها على أن يفوض رئيس المحكمة أحد أعضائها عند غيابه لرئاسة الجلسة وفي حالة حصول المانع له يرأس الجلسة العضو الأكبر سنا مع أنه كان من الأفضل إسناد رئاستها لصاحب أكبر خبرة قانونية أو أن تترك للتصويت، المادة 46، النظام المحدد لقواعد عمل المحكمة الدستورية، سالف الذكر.

[3] المادة 69، قانون السلطة القضائية رقم 46 لسنة 1972، المعدل بموجب القانون رقم 77 لسنة 2019.

ومن جهة أخرى يمثل تزويد المحكمة الدستورية العليا بهيئة المفوضين كجهاز مساعد للقضاة في دراسة القضايا وكتابة تقارير مفصلة عن حيثياتها وصولا إلى تقديم توصيات بالقرارات المناسبة دون أن يتم ضبط عددهم فيه مساس بحياد المحكمة حيث يفسح المجال للمشرع للتدخل في عددهم، فالأفضل أن تضم المحكمة الدستورية العليا تشكيلة واحدة تضمن هيبتها ووحدتها[1] وإن كانت لا تتدخل في إتخاذ القرار النهائي غير أن تقريرها من شأنه أن يوجه رأي القضاة الدستوريين إلى جانب دون آخر[2]، ومن زاوية أخرى ما الغاية من إبقاء عدد قضاة المحكمة مفتوح المجال إن وجدت هيئة مفوضين تعد تقارير مفصلة عن القضايا المرفوعة إليها، حيث يمكنها تعيين مقررا أو أكثر من بين قضاتها ليتولى المهمة على أن يستعين بخبراء عند الحاجة بعد إذن رئيس المحكمة كما هو معمول به في المحكمة الدستورية الجزائرية[3].

الفرع الثاني

غياب التكوين المتخصص والمستمر للقاضي الدستوري

تحتاج مهمة الرقابة على دستورية القوانين تمتع أعضاء جهات القضاء الدستوري بالكفاءة والخبرة القانونية التي تؤهلهم للحكم على دستورية القوانين من عدمها، وهذا ما يجعل جل الدساتير تشترط وجوبا تحقق خبرة مهنية في الأعضاء بالأخص أن هذه الأخيرة تكشف عن قدرات القاضي العضو وكفاءته نظرا لتطرقه عبر مساره المهني لعديد المواقف والإشكالات القانونية وبالتالي تمرسه في تحليلها والبحث عن حلول لها [4]، ومن ثم اختلفت الدساتير المقارنة في تحديد التخصص الواجب الإعتداد به في تقدير الخبرة المهنية أو العلمية أو تخلفت عن بيانه مما أدى لإفتقار القاضي الدستوري للتكوين المتخصص والمستمر.

أولا: إفتقار التكوين المتخصص والمستمر للقاضي الدستوري الجزائري

تبنى الدستور الجزائري في مادته 187 نهجا جديدا أثرى فيه عضوية المحكمة الدستورية بوجوب ان يتمع أعضاؤها بخبرة لا تقل عن 20 سنة في مجال القانون، مع ضرورة حصولهم على تكوين في القانون الدستوري دون إغفال أساتذة القانون الدستوري، حتى أن المادة 9 من المرسوم الرئاسي 304/21 المحدد لشروط وكيفيات انتخاب أساتذة القانون الدستوري أعضاء في المحكمة، أوجبت أن يكون الأستاذ

---

[1] انتظار جمعة ناصر، آلية تشكيل المحاكم الدستورية (دراسة مقارنة)، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير، تخصص قانون عام، كلية القانون والعلوم السياسية، الجامعة العراقية، العراق، 2022، ص 63.

[2] المادة 2/7، قانون المحكمة الدستورية العليا، سالف الذكر.

[3] المادتين 44 و45، النظام المحدد لقواعد عمل المحكمة الدستورية.

[4] صاش جازية، المرجع السابق، ص 36.

العضو برتبة أستاذ وأن يكون كذلك لمدة 5 سنوات على أقل تقدير مع حيازته لمساهمـــات علمية في هذا المجال[1]، في حين صرح التعديل الدستوري السابق أن الخبرة القانونية الواجب توافرها في عضو المجلس الدستوري من الممكن أن تتوفر بمرور 15 سنة في التعليم العالي أو العلوم القانونية أو في القضاء أو في مهنة المحاماة لدى المحكمة العليا أو نجلس الدولة أو وظيفة عليا في الدولة[2].

في قراءة ثانية للمادتين سالفتي الإشارة نستشف أن الأعضاء الذين يعينهم رئيس الجمهورية يجب أن تتحقق فيهم الخبرة في القانون إضافة إلى استفادتهم من تكوين في القانون الدستوري، غير أنه الخبرة المشترطة في مجال القانون افتقرت إلى حصر التخصص وأن جعل التكوين في القانون الدستوري كافيا للعضوية لا يعد تخصصا بالمعنى الدقيق بالأخص أنه لم يضبط طريقة تنظيم هذا التكوين أو الجهة التي تقف عليه ومدته إلى غير ذلك من المعطيات، أو كيف يستفيد القضاة المنتخبين من هذا التكوين والأهم أنه لا يكاد يفسح لهم الفرصة للغوص في تخصص القانون الدستوري لعمقه وتشعب مساراته، وهذا ما يوجهنا للإدراك بأن لرئيس الجمهورية مجال واسع للإختيار، فالأكيد أن الأساس هو الخبرة القانونية أما التخصص فهو غير محدد، حيث يحتمل أن يكون العضو المعين محاميا أو قاضيا أو أستاذا حتى أن أساتذة القانون الدستوري ذات نفسهم لم يفصل فيهم بصورة كاملة حيث يحتمل أن يتصف العضو المنتخب بأنه أستاذ في القانون الدستوري بحكم تخصصه أي شهادته الجامعية في الماجستير أو الدكتوراه أو أن يكون له تخصص آخر مع تدريسه لمقياس القانون الدستوري ولهم فيها أعمال علمية، وهم أيضا يمكنهم الترشح لعضوية المحكمة الدستورية، كما أن اشتراط مدة 5 سنوات في القانون الدستوري[3] للإلمام بكافة جوانب القانـون الدستوري أمر مستحسن بالرغم من أن هذا المقياس له طبيعة خاصة يستحيل معها الجزم المطلق بالعلم به فـــي مدة تفوق هذه الأخيرة، مما يتبادر للفكر أن يكـون الشرط الأساســي هو التخصص في القانون الدستوري بناء على الشهادة الأكاديمية تحقيقا لأمد بحث طويل في مجال القانون الدستوري مقارنة بالأساتذة الآخرين ويتضح ذلك بدقة في الأعمال المتخصصة.

كما أنه بمجرد الالتحاق بعضوية المحكمة الدستورية لا يكون أمام القضاة إلا التقيد بمهامهم في

---

[1] المادة 9، المرسوم الرئاسي رقم 304/21 المحدد لشروط وكيفيات انتخاب أساتذة القانون الدستوري أعضاء في المحكمة، المؤرخ في 03 اوت 2021، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائيرية الديمقراطية الشعبية، ع 60 ، المؤرخ في 5 اوت 2021، ص 05.

[2] ولد أحمد تنهان، تشكيلة المجلس الدستوري الجزائري على ضوء التعديل الدستوري لسنة 2016– دراسة قانونية نقدية– ، مجلة التراث، مج 10، ع 3، أكتوبر، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، 2020، ص 274.

[3] فريد دبوش، المرجع السابق، ص 71.

ظل إلزام المادة 187 من الدستور في فقرتها الأخيرة لهم بالتوقف عن مزاولة أية عضوية أو وظيفة أو أية مهمة أخرى أو نشاط أو مهنة أما المشاركات في الأنشطة العلمية والفكرية متى تعلقت بمهام المحكمة ولم تمس باستقلاليتها فيمكن للقاضي العضو المشاركة فيها بعد ترخيص رئيس المحكمة لكنها وإن وسعت من مداركه فهي لا تعد بمثابة التكوين المتخصص الذي يستمر بعد استحقاق العضوية[1]، ولعل ذلك مفهوم بالرجوع إلى أهمية تفرغ القاضي الدستوري لمهامه الدستورية مع الحرص الشديد بعدم الإتيان بأية فعل أو نشاط من شأنه المساس بحياد المحكمة الدستورية واستقلالها، إضافة إلى التجديد النصفي للمحكمة الذي يتيح لها الاستفادة من كفاءات جديدة بشكل دوري والأمر ذاته مع بقية جهات القضاء الدستوري المقارنة، غير أن إحتكاك القاضي الدستوري الجزائري في حدود ما تسمح به المادتين 37 و38 من النظام الداخلي للمحكمة الدستورية مع نظرائه من دول أخرى من شأنه أن يغطـــي جزئية من هذا الجانب بإبقائه على إطلاع مستمر بستجدات القضاء الدستوري المقارن.

مع ذلك لا نجحد جهود المؤسس الدستوري في الإرتقاء بالقضاء الدستوري وتطويره حيث كان جد موفق في تحديد شرط الخبرة في القانون الدستوري بالنسبة للأساتذة والتركيز عليه في جانب التكوين للبقية لأن القضاء الدستوري أو رقابة الدستورية متعلقة بهذا الجانب جملة وتفصيلا، أما القول بتنوع الحقوق والحريات، وبالتالي فالنصوص القانونية المنظمة لها متشعبة لذا فإنه ليس من الضرورة تحديد التخصص في القانون الدستوري كمقياس للترشح أو التعيين، وذلك لامكانية أن يواجه القاضي الدستوري مواضيع تندرج في قانون العقوبات أو القانون التجاري ...، وفي هذا جانب من الصحة لكن مع ذلك فإن القاضي الدستوي ذو التكوين القانوني لن يكون معدوم الإطلاع على هكذا جوانب على الأقل الركائز الأساسية حيث يكون القاضي متشبعا بمشارب قانونية مختلفة عبر 20 سنة خبرة لكن وإن فرضنا ذلك جدلا يمكن لرئيس المحكمة الدستورية أن يسمح للمقرر إذا استعصى الأمر عليه في كتابة تقريره الإطلاع على جانب معين أن يستشير مختصا ولما لا أستاذ من ذات رتبته في التخصص المطلوب.

ثانيا: نقص التكوين المتخصص والمستمر للقاضي الدستوري الفرنسي

لا يخفى على قارئ الدستور الفرنسي عدم اشتراطه التخصص القانوني لتولي رقابة الدستورية[2] حيث يرى البعض أن تركيبة المجلس الدستوري قد لا تتضمن أعضاء يحوزون التكوين القانوني أو حتى القضائي اللازم لمباشرة رقابة الدستورية في بداية نشأته لكن مع مرور الوقت بدأت تشكيلته تتضمن بعض

---

[1] المادة 20، النظام الداخلي للمحكمة الدستورية، سالف الذكر.

[2] عمار عباس، دور المجلس الدستوري الجزائري في ضمان مبدأ سمو الدستور، المرجع السابق، ص 71.

العناصر ذات التكوين القانوني[1] بالرغم من أن التكوين المتخصص لا يزال غائبا.

أضحى إضفاء شرط التخصص القانوني بعد التعديل الدستوري لسنة 2008 مطلبا ينادي به جانب من الفقه الفرنسي بسبب تمكين الأطراف من الطعن في دستورية القوانين ومن ثم فإن على القاضي الدستوري أن يدرس الطعون المحالة إليه عن طريق محكمة النقض ومجلس الدولة التي تقدم بها الأفراد الأمر الذي يستدعي خبرة قانونية واسعة، بحيث لم يعد عمل القاضي مقتصرا على دراسة دستورية النص المخطر به بل تعداه إلى فحص الطعون القضائية مما جعل الفقه يدعوا إلى تضمين الخبرة القانونية وكذا الشهادة القانونية المتخصصة بين شروط العضوية في المجلس الدستوري، وعلى نقيض ذلك فقد إعتقد جانب آخر من الفقه بأن ذلك غير ضروري فأعضاء المجلس المعينين يثبتون أن جلهم متحصلين على شهادة الدكتوراه وأسماء بارزة بين أساتذة القانون[2]، بذلك يمكن القول أنه وإن كانت التعيينات في المجلس الدستوري تلتزم باحترام التخصص القانوني إلا أن التأسيس الدستوري درع منيع يضمن استقلالية المجلس وكفاءته فلا يوجد ما يضمن غيابه في الأعضاء ما دام التنصيص عليه غائبا.

ثاليا: نقص التكوين المتخصص والمستمر للقاضي الدستوري المصري

تقتضي رقابة القضاء الدستوري تحقق تكامل بين القاضي الدستوري المتمرس والفقيه الدستوري المطلع على أدوات تسيير الدولة، وتبعا لذلك فإن تضمين أساتذة القانون الدستوري في تشكيلة المحكمة الدستورية العليا أو بالأخص ذوي التخصص الدستوري ذو أثر بالغ على رقابة القضاء الدستوري[3]، لكن مع ذلك لم ينص الدستور المصري أو قانون المحكمة الدستورية العليا في مادته 4 على شرط التخصص في القانون الدستوري بصفته التخصص الأقرب لإختصاصات المحكمة أو حتى التكوين فيه كما هو الشأن بالنسبة للدستور الجزائري، حيث أن التشكيلة شملت قضاة في الهيئات القضائية ومحامين معتمدين لدى محكمة النقض والمحكمة الإدارية العليا أما أساتذة القــانون فلم يحصر القانون مجــال تخصصهم وتركه على إطلاقه.

يؤخذ على تشكيلة المحكمة الدستورية عدم تحديدها للتخصص القانوني في شروط عضويتها بالأخص بالنسبة لأساتذة القانون الذين يعدون الفئة الأكثر سهولة في تحقيقه مقارنة بالقضاة أو المحامين

---

[1] ساجد محمد الزاملي، المرجع السابق، ص 84.

[2] بن دراج علي إبراهيم، تطور نظام الرقابة على دستورية القوانين في الجزائر – دراسة مقارنة – ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص الدولة والمؤسسات العمومية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، 2019/2018، ص ص 49 – 50.

[3] أحلام حراش، المرجع السابق، ص 455.

بالرغم من أن أساتذة القانون يمثلون أضعف فئة تمثيلا في تشكيلة المحكمة لتوافق فئة القضاة مع عمل المحكمة الدستورية العليا وطبيعتها القضائية برغم الحاجة للجانب الأكاديمي وبالذات في القانون الدستوري[1]، والأمر سيان بالنسبة للتكوين المستمر بغياب تناوله في قانون المحكمة الدستورية العليا.

الفرع الثالث

إشكالية غياب الوجاهية والعدول على الأحكام السابقة

تتسع التحديات العملية الناجمة عن طبيعة عمل القضاء الدستوري والمتغيرات الخارجية المحيطة بها التي يواجهها هذا القضاء لتشمل غياب الوجاهية (أولا) وغياب مقتضيات الاستقرار القضائي بعدوله عن الأحكام الدستورية سابقة الصدور (ثانيا).

أولا: إشكالية غياب الوجاهية في القضاء الدستوري

تفتقر إجراءات المتابعة أمام جهات القضاء الدستوري إلى الوجاهية لغياب الخصوم نتيجة وجود طرف واحد في النزاع متجسدا في جهة إخطار القاضي الدستوري فلا مجال لدفاع الخصوم بأداء مرافعة شفوية أمامه أو حتى حضورهم شخصيا أو تبادل العرائض، حيث تتسم الإجــراءات بالطابع الكتابي لكون الطعن في الدستورية يكون ضد النص القانوني وليس ضد شخص معين حتى أن المدة المحددة بـ 30 يوما للفصل في الإخطار لا تتيح الوقت الكافي للترافع بل إن الفصل في دستوريتها يصبح لازما لإتمام الإجراءات المتعلقة بسن القوانين وعدم تأخيرها تجنبا لتعطيل المنظومة القانونية[2].

بناء على ذلك وبعد تحريك رقابة الدستورية وتسجيلها لا يمكن للجهة المباشرة لها التنازل عنها لأنها أصبحت ملكا لجهة القضاء الدستوري[3]، على اعتبار أن المصلحة المتوخاة من الإخطار تتمثل في ضمان سمو الدستور والدفاع عنه من الانتهاك ومنه بروز الطابع المجرد والموضوعي للمنازعة الدستورية طالما أنها تسعى إلى منع صدور القانون أو إلغائه[4]، وحرصا على حياد القاضي الدستوري وعدم تأثره

---

[1] شافي طالب محمد العجمي، المرجع السابق، ص 1307.

[2] مشري جمال، آلية الإخطار في ظل التعديل الدستوري الجزائري لسنة 2020، المرجع السابق، ص 272.

[3] ضريف قدور، أساليب عمل المحكمة الدستورية في مجال الرقابة والمطابقة الدستورية في ظل نظامها الداخلي لسنة 2023، مجلة الأبحاث القانونية والسياسية، مج 5، ع 1، جامعة سطيف 2، الجزائر، 2023، ص ص 140– 143.

[4] نبالي فطة، دور المجلس الدستوري في حماية الحقوق والحريات العامة مجال ممدود وحول محدود، المرجع السابق، ص 293.

بالضغوطات الخارجية فإن جميع إجراءات الفصل في دستورية النص محل الإخطار من تعيين المقرر وكتابته لتقريره والوثائق التي تساهم في إعداده تتم في سرية ولا يتم الكشف عنها حتى بعد إصدار الحكم[1]

تبعا لذلك تتم مداولات المحكمة الدستورية والمجلس الدستوري في جلسات مغلقة وسرية تضم القضاة الدستوريين فقط، حيث لا يسمح بالمرافعات الشفوية باستثناء الجلسات التي يكون موضوعها البت في الطعن بعدم الدستورية التي يرفعها أطراف النزاع القضائي أو في المنازعات الإنتخابية التي يمكن فيها ذلك[2]، ونشير إلى أن ملامح إعمال مبدأ الوجاهية بدأت تظهر بعد الإعتراف بالدفع بعدم الدستورية أمام القضاء الدستوري فبعد أن كانت المحكمة الدستورية ملزمة بإعلام الجهات المالكة لحق تحريك رقابة الدستورية بمجرد ورود رسالة الإخطار إليها مع إحتفاظها بسلطة طلب أي وثيقة تخصه أو حتى الإستماع إلى ممثلين عنهم[3]، أضحت تعقد جلسة علنية للنظر في هذا الدفع يفتتحها رئيس المحكمة الدستورية الذي يدعوا أمين ضبطها من أجل النداء على الأطراف وممثل الحكومة مع التأكد من حضور محامي الأطراف وتتجلى وجاهية المحكمة أكثر في طلب رئيس المحكمة من الأطراف أو من محاميهم إن وجدوا إبداء ملاحظاتهم الشفوية وكذلك لممثل الحكومة ليحدد عند نهاية الجلسة تاريخ النطق بالحكم، والحال من مثله أمام المجلس الدستوري الفرنسي الذي ظهرت بعض معالم الوجاهية بعد تأسيس الدستور للمسألة الأولية الدستورية بإشعار الأطراف لتقديم ملاحظاتهم كتابيا وحقهم في الدفاع مع إمكانية تمثيلهم بمحامي إضافة إلى الملاحظات الكتابية التي تبديها الجهات المختصة بالإخطار[4].

أما المحكمة الدستورية العليا ورغم طبيعتها القضائية فلم تبتعد كثيرا عن مسار كل من المحكمة الدستورية والمجلس الدستوري حول غياب الوجاهية في إجراءاتها، فبعد أن تحضر هيئة المفوضين تقريرا حول النص موضوع الدعوى الدستورية تحدد فيه المسائل الدستورية والقانونية المثارة في القضية ورأيها فيه ليتم إيداعه لدى قلم كتاب المحكمة من أجل أن يحدد رئيس المحكمة خـــلال أسبوع من إيداعه تاريخ الجلسة التي تنظر فيها الدعوى[5]،حيث تنظر المحكمة في القضية الماثلة أمامها ومنه تقرر حسب سلطتها التقديرية السماح للخصوم بالمرافعة أمامها من عدمه، لكن يبقى المبدأ الأساسي الذي يحكم الدعوى

---

[1] ضريف قدور، المرجع السابق، ص 142.

[2] حمريط كمال، دور المجلس الدستوري في حماية مبدأ سمو الدستور – دراسة مقارنة– ، المرجع السابق، ص 254.

[3] المواد 11-12-28-30-31، النظام المحدد لقواعد عمل المحكمة الدستورية، ص ص 7-8.

[4] دالي سعيد، المسألة الدستورية الأولية والمجلس الدستوري الفرنسي، المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية، مج 6، ع 2، جامعة تيسمسيلت، الجزائر، 2021، ص 446.

[5] المواد 35 – 41، قانون المحكمة الدستورية العليا، سالف الذكر.

الدستورية أن المحكمة يمكن أن تفصل في الدعوى بغير مرافعة مخالفة بذلك الأصل العام الذي يعترف بالوجاهية كحق للخصوم في جميع الدعاوى بناء على المادة 44 من قانون المحكمة، حيث أعطيت المحكمة الدستورية العليا رخصة خولتها الإستماع لمرافعة الخصوم إن رأت فيه ضرورة وتمتنع إن لم ترى ذلك دون أدنى تعقيب على سلطتها من جانب الخصوم[1].

بذلك نتوصل إلى إفتقار القضاء الدستوري لإعمال الوجاهية نظرا لكونه قضاء قائم على مخاصمة النص القانوني والذي بمجرد كتابة رسالة الإخطار وإرسالها ترفع يد الجهة المخطرة عنها لتصبح تحت سلطة القاضي الدستوري التامة للفصل فيها، فرقابة الدستورية رقابة مجردة وإن تمت في كنف رقابة دستورية، قضائية كأصل عام لتبرز معالم الوجاهية بشكل محتشم محصور في نطاق الدفع بعدم الدستورية فقط.

ثانيا: إشكالية العدول على الحكم السابق في القضاء الدستوري

رغم إلزامية وحجية الأحكام الدستورية إلا أن العدول عنها يصبح أمرا لازما على القاضي إتيانه من منطلق الاعتقاد الراسخ بأن القاعدة القانونية يجب أن تتوافق مع المعايير المحيطة بها تطبيقا للعدالة، ولكي لا تعتدي على الأمن القانوني يجب أن يبرر هذا العدول بأسباب منطقية وجدية [2]، ففي سبيل ذلك يتصل العدول عن الحكم السابق بالعوامل الخارجية المحيطة به والمتعلقة بوجوده بحيث يؤثر تغيرها على منطوق الحكم ليتغير تبعا لها، والتي تتمثل بصورة أدق في اختلاف الدستور المعتمد كمرجعية للقاضي الدستوري أو الظروف الخارجية التي ساهمت في صياغة منطوقه، ويعرف العدول على الحكم الدستـوري بكونه تخليا للقاضي الدستوري عما نطق به سابقا وإتباعه حلا مغايرا لما إعتاد إعتماده[3]، كما يقصد به " تغيير في السابقة القضائية من القاضي ليتحرر من حكم سابق ويتحول منه لآخر جديد ويكون الحكم الجديد متعارض مع القديم أو السابق، أو أنه هجر إرادي بواسطة القاضي لحل قضائي سابق لصالح حل

---

[1] عبد العزيز محمد سالمان، أسلوب وإجراءات إصدار الحكم الدستوري، مجلة المحكمة الدستورية العليا، ع 28، أبريل، المحكمة الدستورية العليا، مصر، 2021. (بلا صفحة)

[2] Jon D. Noland, Stare Decisis and the Overruling of Constitutional Decisions in the Warren Years, Valparaiso University Law Review Volume, V 4, N 1, 1969, p p 102- 103.

[3] Thierry Di Manno, Les revirements de jurisprudence du conseil constitutionnel francais, CAHIERS DU CONSEIL CONSTITUTIONNEL, N20, JUIN 2006, Vu le2025/10/07 ،à 15:57 , Disponible sur lien:
https://www.conseil-constitutionnel.fr/nouveaux-cahiers-du-conseil-constitutionnel/les-revirements-de-jurisprudence-du-juge-constitutionnel-presentation

قضائي جديد ويتعارض معه "[1].

بمعنى أن العدول عن الحكم القضائي الدستوري ما هو إلا عزوف للقاضي الدستوري عن إتباع ذات الحكم السابق للبت في دعوى دستورية جديدة لها ذات الموضوع المتعلق بالحكم السابق لتغير في الظروف المحيطة به، والذي إن حافظ على منطوقه فإنه سيخالف الشرعية الدستورية ليتوصل إلى حكم جديد يفصل فيها، وقد عرف القضاء الدستوري المقارن تطبيقا لفكرة العدول عن الأحكام بالرغم من أنها تشكل هاجسا لديه لعدم الاستقرار في الاجتهاد القضائي، وبالتبعية التشكيك في الثقة الممنوحة للقاضي حيث أن الأفراد يرتبون دفاعهم في ضوء إجتهاد سابق مستقر ليتحول القضاء عنه فجأة، الأمر الذي سيرتب تبعات على حقوقهم وحرياتهم[2] وهو ما يجعل القضاء الدستوري يتعامل معه في نطاق محدود كما سيلي بيان تطبيقاته في القضاء الدستوري الجزائري فالفرنسي ثم المصري.

أ- العدول على الحكم السابق في القضاء الدستوري الجزائري

يتسم العدول عن الأحكام الدستورية بحساسية بالغة لالتقائه بمبادئ دستورية أبرزها مبدأ الأمن القانوني وفي خطورته على سمو الدستور لكثرة اللجوء إليه، يقول أحد الفقهاء الأمريكيين معبرا عنه بأن الدستور سيتحول إلى كلمة من خمسة قضاة نتيجة تعاظم التراجع عن الأحكام الصادرة[3]، سبق للمجلس الدستوري أن أبرز في قراره سنة 1995 أن: " قرارات المجلس الدستوري ترتب بصفة دائمة كل آثارها ما لم يتعرض الدستور للتعديل وطالما الأسباب التي تأسس منطوقها ما زالت قائمة "[4]، وفي ضوء هذا القرار يتجلى أن العدول عن أحكام القضاء الدستوري يكون لسببين الأول خصّ بالتعديل الدستوري بينما الثاني تعلق بتغير الأسباب التي أسس عليها منطوقه.

---

[1] محمود حسين، مفاعيل العدول في أحكام القضاء الدستوري، مجلة جامعة البيان للدراسات والبحوث القانونية، مج 3، ع 1، كلية القانون، جامعة البيان، العراق، 2024، ص 87.

[2] هديل محمد حسن المياحي، العدول في أحكام القضاء الدستوري في العراق دراسة مقارنة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص قانون عام، كلية الحقوق، جامعة النهرين، العراق، 2015، ص 162.

[3] أبحري هاجر، أثر عدول المحكمة العليا الأمريكية عن السوابق الدستورية على الحقوق والحريات الأساسية، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، مج 15، ع 4، جامعة زيان عشور، الجلفة، الجزائر، 2022، ص 97.

[4] قرار رقم 01-ق.أ – م.د – 95، المؤرخ في 9 ربيع الأول 1416، الموافق لـ6 غشت 1995، يتعلق بدستورية البند 06 من المادة 108 من قانون الإنتخابات، تاريخ الإطلاع 2025/10/8، على الساعة 12:15، على الرابط الإلكتروني:
https://cour-constitutionnelle.dz/ar/2021/10/27/%D8%B1%D9%82%D8%A7%D8%A8%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D8%B3%D8%AA%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D9%88-%D8%B1%D9%82%D8%A7%D8%A8%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B

من البديهي أن يتراجع القاضي الدستـــوري عن الأحكام التي سبق له وأن أصدرها قبل تعديل الدستور أو إلغائه لأنه يمثل القاعدة المرجعية الأولى للقاضي في تأسيس أحكامه، فإذا تناول هذا الأخير تعديلا جزئيا أو كليا للمواضيع التي صدر في شأنها حكم سابق واقتضى الأمر الاستناد إلى أحكام سابقة للفصل من جديد في دستورية نص قانوني في ضوئها على أن تخالف القديمة منها الدستور الحالي، فإن عليه أن يتراجع عن الحكم الذي أصدره لمخالفته سند الدستورية، ومن قبيل تطبيقاته في القضاء الدستوري الجزائري تحول القاضي الدستوري بخصوص اشراط الجنسية الجزائرية الأصلية في المترشحين للانتخابات وأزواجهم فبعد أن أصدر المجلس الدستوري قرار يقضي بعدم دستورية المادة 188 من قانون الانتخابات لإضافتها شرطا جديدا للترشح (الجنيسة الأصلية لأزواج المترشحين)[1]، ليتحول عن هذا الأخير بعد تعديل الدستور لسنة 2016 أين شدد نص المادة 87 منه على ضرورة تمتع المترشح لمنصب رئيس الجمهورية، زوجه وأبويه بالجنسية الجزائرية الأصلية لتترجمها المادة 139 من القانون العضوي 10/16 المتعلق بنظام الانتخابات[2]، مما دفع المجلس إلى العدول عن قراره السابق في هذا الشأن استجابة للتعديل الدستوري ومواكبة للسند الدستوري بتصريحه بمطابقة المادة 139 للدستور[3]، كذلك الحال بالنسبة لعدوله عن اجتهاده بخصوص اللغة الأمازيغية التي أصبحت بموجب ذات التعديل لغة وطنية رسمية لتستوجب إضافة لفظ " رسمية " إلى " وطنية " في إحكامه[4].

كذلك يعتبر تغير الأسباب التي بني عليها الحكم الدستوري أحد الدوافع التي تمكنه العدول عنها فتوسع مرجعية القضاء الدستوري في سبيل حماية أوسع للحقوق والحريات يجعل القاضي ملزم بالتغيرات

---

[1] قرار رقم 1–ق.ق–مد، المؤرخ في 18 محرم 1410، الموافق لـ 20 غشت 1989، يتعلق بقانون الانتخابات، تاريخ الإطلاع 2025/10/28، على الساعة 12:32، على الرابط الإلكتروني
https://cour-constitutionnelle.dz/ar/2021/11/01/%d8%b1%d9%82%d8%a7%d8%a8%d8%a9-%d8%a7%d9%84%d8%af%d8%b3%d8%aa%d9%88%d8%b1%d9%8a%d8%a9-%d9%88-%d8%b1%d9%82%d8%a7%d8%a8%d8%a9-/

[2] المادة 139، القانون العضوي رقم 10/16، المؤرخ في 22 ذي القعدة 1437، الموافق لـ 25 غشت 2016، المتعلق بنظام الانتخابات، ج.ر.ج.ج، ع 50، الصادرة في 25 ذي القعدة 1437، الموافق لـ 28 غشت 2016، ص 27.

[3] قرار رقم 02/ ر.ق.ع/م.د/16، المؤرخ في 8 ذي القعدة 1437، الموافق لـ 11 غشت 2016، يتعلق بمراقبة مطابقة القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات للدستور، ج.ر.ج.ج، ع 50، الصادرة في 25 ذي القعدة 1437، الموافق لـ 28 غشت 2016، ص 3.

[4] نبالي فطة، آثار التعديل الدستوري على إجتهاد المجلس الدستوري: بين التكريس والإلغاء، المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية، مج 12، ع 1، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، الجزائر، 2017، ص 48.

التي تطرأ على مكونات الكتلة الدستورية التي أسند إليها حكمه السابق حال عرضها عليه من جديد[1]، كما أن تغير الأسباب تنطبق على واقع الدستور الحي أين يفسر ليواكب التغيرات الطارئة على المجتمع.

ب- العدول على الحكم السابق في القضاء الدستوري الفرنسي

وسع المجلس الدستوري دواعي العدول عن الحكم السابق من خلال تفسيرها بقراره 595/2009 فلم تقتصر على تعديل الدستور فقط، بل أضحت تمتد إلى تغير التشريع نفسه وحتى الوقائح التي تؤثر على النص التشريعي فيتعذر العمل به لعجزه عن معالجة الواقع الجديد[2]، ويعد التعديل الدستوري أوضح تطبيق للعدول عن الأحكام السابقة كتخلي الدستور عن عقوبة الإعدام أو إدراجه لحقوق وحريات جديدة أو توسيع نطاقها فإن اشتملت الأحكام السابقة لما يخالفها، فإنه بالضرورة بما كان التخلي عنها لصالح أحكام أخرى لا تتعارض مع النص الدستوري الجديد[3]. وكذا في حكمه بالفصل في الدفع بعدم الدستورية المحال إليه أين أخذ علـى عاتقه تتبع المواضع التي غطتها الظروف المتغيرة لتحول توجهه لإعادة النظر في دستورية نصوص قد بت في دستوريتها سابقا على إعتبار أن التغيرات في الظروف القانونية والواقعية بررت إعادة النظر في توافق الأحكام المتنازع عليها والدستور[4].

ج- العدول على الحكم السابق في القضاء الدستوري المصري

أكثر ما لجأت إليه المحكمة الدستورية العليا المصرية في الأخذ بالعدول عن أحكامها تمثل في العدول الضمني مثل انصرافها عن مفهوم التصدي الذي تبنته في الدعوى رقم 10 للسنة الأولى قضائية عام 1982 إلى مفهوم آخر سنة 1997، ولأن الفترة الزمنية بين الحكمين طويلة فإن المحكمة تستفيد من تصحيح مخالفتها للدستور نتيجة التغير الكبير في الموضوع المحيط بالدعوى دون إثارة الرأي العام أو أصحاب المصلحة لكنها في مواجهة ذلك تفتح بابا من الحيرة في تحديد المبادئ الدستورية التي أقرتها وما ستؤول إليه إن أعادت المحكمة النظر في شأنها[5].

---

[1] بلعبدي مصطفى، المرجع السابق، ص 201.

[2] خان محمد رضا، المرجع السابق، ص 240.

[3] Mathieu DISANT, L'appréhension du temps par la jurisprudence du Conseil constitutionnel, Nouveaux Cahiers du Conseil constitutionnel, N 54, janvier, du Conseil constitutionnel, France, 2017, Vu le 2025/10/10 , à 22:58, Disponible sur lien:
https://www.conseil-constitutionnel.fr/nouveaux-cahiers-du-conseil-constitutionnel/l-apprehension-du-temps-par-la-jurisprudence-du-conseil-constitutionnel

[4] Décision n 2010-14/22 QPC, Conseil constitutionnel, du 30 juillet 2010, Vu le 28/10/2025, à 13:30, Disponible sur lien:
https://www.conseil-constitutionnel.fr/decision/2010/201014_22QPC.htm

[5] هديل محمد حسن المياحي، المرجع السابق، ص 118.

حيث سبق لها أن تراجعت عن حكم لها حصر التقاضي لأعضاء هيئة قضايا الدولة في درجة واحدة أمام لجنة التأديب والتظلمات لكونه لا يخالف الدستور ويدخل ضمن نطاق السلطة التقديرية للمشرع لتتحول عن حكمها وتنتهي إلى عدم دستورية المادة 25 من قانون قضايا الدولة رقم 75 لسنة 1963 لإيكالها مهمة الفصل في طلبـــات إلغاء القرارات الإدارية المتعلقة بشؤون أعضـــاء هيئة قضايا الدولة وطلبات التصديق المترتبة عنها إلى اللجنة التأديبية للتنظيمات[1]، كذلك رفضت المحكمة الدستورية العليا بحكمها الصادر بجلسة جانفي 2016 في دعوى البطلان رقم 1 لسنة 35 قضائية "بطلان" قبول الدعوى المقامة طعنا في قرارها الصادر في غرفة مشورة بجلسة 15 جانفي 2013 في الدعويين 153 لسنة 28 قضائية "دستورية" و149 لسنة 29 قضائية "دستورية" لسابقة الفصل فيه في الدعوى رقم 183 لسنة 31 قضائية "دستورية" الصادر حكمها بجلسة 01 من أفريل 2012 برفض الدعوي المقامة طعنًا على النص لانتفاء وجوبية العدول عن قضائها بما مؤداه وجوب احترام الحجية المطلقة لقضاء المحكمة المتقدم[2].

الفرع الرابع

أثر التأثيرات الخارجية في الأنظمة القانونية المقارنة على حماية الحقوق والحريات

تجابه رقابة القضاء الدستوري عديد التأثيرات الخارجية كغياب استقلالية الجهات المختصة بها وإفتقارها لعنصر التكوين المتخصص، وبالتالي تأثير دورها على حماية الحقوق والحريات، من حيث جعل جهة رقابة الدستورية تدير عملها من منظور جهة تبني موقفها، فضلا عن نتائجها على إجتهاد القضاء الدستوري وهذا ما يجعل أهمية حماية الحقوق والحريات تتراجع من حيث الأولوية لدى القضاء الدستوري.

تظهر حصيلة التأثيرات الخارجية على حماية الحقوق والحريات من خلال أثرها على أداء القضاء الدستوري لدوره في رقابة الدستورية (أولا) وكذا أثرها على الأحكام الناشئة عنه (ثانيا).

أولا: أثر التأثيرات الخارجية على أداء القضاء الدستوري لدوره في رقابة الدستورية

توغل سلطة رئيس الجمهورية في تشكيل جهات رقابة الدستورية تجعلها كأداة تدير بها الصراع القائم بين السلطتين في الدولة التشريعية والتنفيذية وجعلها خاضعة لها [3]، وبشكل أوضح بيانا في مبادرة

---

[1] حكم المحكمة الدستورية العليا، القضية رقم 193، لسنة 19 قضائية دستورية، الجلسة المنعقدة في 6 ماي 2000.

[2] محمد خيرى طه النجار، أثر تغير الظروف على فهم وتطبيق النص الدستوري، مجلة المحكمة الدستورية العليا، ع 33 أكتوبر، المحكمة الدستورية العليا، مصر، 2023. (بلا صفحة)

[3] خلاف بدر الدين، المرجع السابق، ص 131.

رئيس الجمهورية سابقا تعديل الدستور لسنة 2008، حيث نجد أن المجلس الدستوري آنذاك أبدى موافقته عليه برغم إخلاله بالتوازنات الأساسية بين السلطات بداية بسحب إختصاص وضع البرنامج الحكومي من الوزير الأول مع الإبقاء على برنامج رئيس الجمهورية، ومن ثم ضياع المسؤولية السياسية لعدم إمكانية طرحها بالنسبة لرئيس الجمهورية، وبالموازاة مع ذلك عدم إمكانية مساءلة الوزير الأول سياسيا لكونه منفذا لبرنامج الرئيس لا غير ليجعل البرلمان عاجزا أمام مساءلة الوزير الأول [1]، ولا نغفل دور جهة رقـــابة الدستورية في الظروف الاستثنائية وما ترتبه على الحقوق والحريات مما يجعل استقلال القاضي الدستوري في هذه الفترة أكثر أهمية لإمتداد إختصاص السلطة التنفيذية على حساب تقييد الحقوق والحريات[2]

ثانيا: أثر التأثيرات الخارجية على إجتهاد القاضي الدستوري في حماية الحقوق والحريات

يلعب الإجتهاد القضائي الدستوري دورا في خلق القاعدة القـــانونية واستقرار المعاملات القانونية وسد الفراغ فيها في ظل تفسير أحكام الدستور ومضمونه، فضلا على أن الطبيعة الرجعية للعدول عن أحكام القضاء الدستوري تعد بمثابة تغيير للقانون وبالتالي التأثير على الأمن القانوني[3] ولهذا السبب يمس غياب التخصص والاستقلالية لأعضاء جهات القضاء الدستوري على المنظومة التشريعية ككل، وبالتبعية جميع العلاقات والتصرفات التي تنشأ في كنفها بداية على مستوى السلطات إلى غاية علاقات الأفراد لأن خلافه من شأنه تقليص الآثار الجانبية للعدول عن أحكام القضاء الدستوري ويضمن عدم توجيه أحكامه.

تعكس أحكام القاضي الدستوري مستوى التأثير الذي تمارسه عليها المتغيرات الخارجية حيث أن الحكم بعدم الدستورية لا يعد تشريعا بالمعنى الإصطلاحـــي لأنه ليس تعبيرا عن هيئة نيابية ممثلة الشعب غير أن القاضي يجد نفسه بصدد ممارسة مهمتي القضاء والتشريع في الآن ذاته الأولى من ناحية الفصل في الإخطار أما الثانية من حيث تأثير الحكم المصدر على توجه النص القانوني محله ولهذا ينبغي أن يتمتع بإرادة مستقلة منفردة في إتخاذ القرارات التي يراها مناسبة بصفته حارسا للشرعية الدستورية[4]. قدرة

---

[1] عيسى طيبي، المجلس الدستوري الجزائري في ظل التعديل الدستوري لسنة 2016 علاقة التركيبة بالأداء، مجلة التراث، مج 8، ع 1، جامعة زيان عشور، الجلفة، الجزائر، 2018، ص 597.

[2] نبالي فطة، دور المجلس الدستوري في حماية الحقوق والحريات العامة مجال ممدود وحول محدود، المرجع السابق، ص 398.

[3] ماجدة عبد الشافعي محمد الهادي خالد منصور، أثر عدول القضاء الدستوري عن سوابقه على الأمن القضائي، مجلة روح القوانين، مج 35، ع 101، يناير، كلية الحقوق، جامعة طنطا، مصر، 2023، ص ص 620 – 621.

[4] وليد محمد الشناوي، دور المحاكم الدستورية كمشرع إيجابي (دراسة تأصيلية تحليلية مقارنة)، مجلة البحوث القانونية والإقتصادية، مج 7، ع 62، أبريل، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، مصر، 2017، ص 316.

القاضي الدستوري على توجيه السياسة التشريعية المتعلقة بتنظيم الحقوق والحريات من قريب أو بعيد تجعله متموضعا في خط التماس بين الشرعية الدستورية وما ينتهكها حيث أنه يخرج عنها إن هو تجاوز سلطاته الممنوحة له، والغاية التي سطرت له بميله لتحقيق مصلحة إحدى الجهات دون أخرى في أحكامه الدستورية بقصد أو دون قصد تحت الضغط الممارس عليه، إذ أن الزامية القرارت الصادرة عنه تجبر الكافة والسلطة التشريعية خاصة بالتقيد بها لتغير من نصوصها بما يتلاءم معها سواء تعديلها أو إلغائها[1]، لذا فإن الإهتمام بالقاضي الدستوري كوحدة وهيئة ساهرة على إحترام الدستور وحماية الحقوق والحريات أمر بالغ الأهمية لتجنب الوقوع في إشكالية حوكمة القضاء وإغتصاب السلطة التشريعية أو الخضوع لإرادة سلطة أخرى تسيرها من أجل ضمان الحفاظ على الاستقرار والتوازن بين السلطات الثلاث وكذا ضمان الحقوق والحريات.

المطلب الثالث

إشكالية ضبط الموازنة بين تحقيق الصالح العام وحماية الحقوق والحريات

رقابة القاضـــي الدستوري على دستورية القوانين تتطلب منه البحث عن المثالب الدستورية التي تصيبها وفي ذات الوقت يلتزم بالرقابة على تحقيق الموازنة بين الصالح العام وحماية الحقوق والحريات، حيث يجد نفسه مقيدا بعدم التفريط في إحداهما على حساب الأخرى فإن هو فرط في المصلحة العامة التي ترتبط بالحفاظ على سير المؤسسات العمومية وسلطات الدولة، فإنه سيخالف الهدف الذي سطر له للحفاظ على قيام الدولة بصفته جهة حيادية مستقلة تحتكم إلى الدستور، أما إن هو غلب كفة الحقوق والحريات على حساب المصلحة العامة فإنه يقع مخالفا لأحكام دستورية تأسس لها وبين الكفتين يجد القاضي نفسه ملزما للتوفيق بينهما وعدم ترجيح إحداهما على حساب الأخرى.

يعد ضبط الموازنة بين تحقيق الصالح العام وحماية الحقوق والحريات منعطفا حرجا أمام القضاء الدستوري يتطلب تجاوزه الإطلاع على تعريفها (فرع أول) فضلا عن الدراية التامة بتأثير المصطلحات عليها (الفرع الثاني) ومن ثم مدى إمكانية الموازنة بين تحقيق الصالح العام وحماية الحقوق والحريات في الأنظمة القانونية المقارنة (الفرع الثالث).

[1] وليد محمد الشناوي، دور المحاكم الدستورية كمشرع إيجابي (دراسة تأصيلية تحليلية مقارنة)، ص 344.

الفرع الأول

تعريف الموازنة بين تحقيق الصالح العام وحماية الحقوق والحريات

التوصل إلى تعريف الموازنة بين تحقيق الصالح العام وحماية الحقوق والحريات يتطلب التعرف على طرفي هذه الأخيرة، ولعدم اتساع المقام للبحث في تعريف الحقوق والحريات لتعدد الأقوال في شأنها دون الوصول إلى تعريف جامع مانع نتيجة لإتساع حدودها وتغير نطاقها حسب الزمان والمكان[1]، سنركز على الطرف الثاني المتعلق بتحقيق الصالح العام.

لم يتوصل الاجتهاد على اختلاف طبيعته إلى تعريف دقيق للصالح العام أو المصلحة العامة مما رجح الوصول إلى تعريفه من منطلق الغاية منه ولأن الأشياء تعرف بأضدادها الصالح العام هو مقابل الصالح الخاصة يتميز عنه بالشمولية والعمومية وكذا إرتباطه بمصلحة الدولة أو الجماعة، لذلك يستند الاجتهاد الدستوري إلى ديباجة الدستور للتعرفا عليه بصفته يتمثل في الحد الأدنى من المبادئ الدستورية التي إتفق عليها المواطنون[2]، ويدافع القضاء الدستوري عن الصالح العام بتقويم عمل السلطات بحدود الدستور أما حقوق وحريات الأفراد فيدافع عنها بإلغاء التشريعات التي تنتهكها، ففي سبيل تأمين التوازن بينهما يجتهد هذا القاضي في التوفيق بينهما بتفسير النص الدستوري حتى وإن عنى ظاهر التشريعات مخالفتها له[3].

يبنى النظام القانوني لأي دولة على تحقيق توافق بين الحقوق والحريات من جهة والصالح العام من جهة أخرى والذي يحدث بدوره من خلال ضمان التوازن بين حقوق وحريات الأفراد من ناحية وحقوق وحريات الغير من ناحية أخرى [4]، ولأن القضاء الدستوري هو الجهة المكلفة بضمان سمو الدستور ينبغي عليه أن يتخذ موقفا وسطا يوفق فيه الصالح العام والحقوق والحريات وهذا لا يعني بالضرورة المساواة

---

[1] حدادي سمير، رقابة المحكمة الدستورية على دستورية القوانين في الجزائر ودورها في إرساء دولة القانون، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص قانون عام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة 8 ماي 1945، الجزائر، 2023/2022 ص 320.

[2] صافي حمزة، دور الرقابة الدستورية في حماية الحقوق والحريات الأساسية في دول المغرب العربي، المرجع السابق، ص 310.

[3] حمدي حسين سالم، الموازنة كإحدى صور تطور القضاء الدستوري، مجلة بحوث الشرق الأوسط، ع 117، نوفمبر، مركز بحوث الشرق الأوسط والدراسات المستقبلية، جامعة عين الشمس، مصر، 2025، ص ص 10 – 12.

[4] مصطفى رسول حسين مصطفى، المرجع السابق، ص 367.

المطلقة التي قد يشكل تطبيقها ضررا بأحدهما، فإذا إقتضت الضرورة تغليب أحدهما على الأخرى للصالح العام فإنه من الأجدر القيام بذلك وهذا لا يعنـــي تقييد الحقوق والحريات هنا، إذ أن ممارستهـــا تخضع للضوابط التي يحددها الدستور الضامن الأول لها ويراقب القضاء الدستوري الالتزام بها ليشكل همزة وصل تحقق توازن تتعايش فيه الحقوق والحريات في ظل ضمان الصالح العام.

يؤخذ الصالح العام بعين الإعتبار بمناسبة رقابة الدستورية فأي نص قانوني يمس به يعد غير دستوري حتى إن عنى ذلك تجاوز أحد المبادئ الدستورية شريطة أن يكون هناك ضرورة تبرره، فمثلا اعترف المجلس الدستوري الفرنسي للمشرع بالقدرة على تجـاوز مبدأ المساواة الذي يعد مبدأ تسند إليه ممارسة الحقوق والحريات لأسباب تتعلق بالصالح العام، وفي قرار آخر له بذات الشأن ضيق من جعل الصالح العام مبررا للتغاضي عن إحترام مبدأ المساواة معقلقا ذلك على وجود علاقة منطقية ضرورية بين المصلحة العامة التي يستهدفها القانون والقاعدة المفردة لعنصر التمييز[1]، وهذا ما تبناه القضاء الدستوري الجزائري والمصري بإجازة الامتناع عن إعمال مبدأ المساواة في مواضع محددة استجابة للضرورة التي تفرضها المصلحة العامة[2].

الفرع الثاني

تأثير تحديد المصطلحات على الموازنة بين تحقيق الصالح العام وحماية الحقوق والحريات

إرتباط تحقيق الموازنة بين الصالح العام وحماية الحقوق والحريات بمصطلحات أخرى غير ثابتة المعنى يؤثر على إعمالها ضمن الاجتهادات الدستورية التي ستوجه إلى المخاطبين بها لتطبيقها، وبما أن مباشرة التمتع بالحقوق والحريات تقتضي العلم بالقاعدة القانونية وفهم مضمونها فإنه ينبغي أولا أن تكون أحكام القضاء الدستوري محددة ودقيقة ليتسنى للمشرع إعادة ضبط القوانين بما تمليه عليه حصيلتها، ومن ثم فالتوصل للتوافق بين الصالح العام وضمان الحقوق والحريات يتطلب من القضاء الدستوري الإحاطة بماهية المصطلحات المرتبطة بها والمؤثرة على وجودها.

غالبا ما يتطرق القضاء الدستوري للموازنة بين تحقيق الصالح العام وحماية الحقوق والحريات إلى

---

[1] محمد منير حساني، الحماية الدستورية لمبدأ المساواة في النظام الجزائري، مجلة دفاتر السياسة والقانون، مج 8، ع 15، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2016، ص 194.

[2] صافي حمزة، دور الرقابة الدستورية في حماية الحقوق والحريات الأساسية في دول المغرب العربي، المرجع السابق، ص ص 312 – 313.

مصطلحات غير مضبوطة التعريف تؤثر على مسار تحقيقها ومن قبيلها النظام العام (أولا) والثوابت الوطنية (ثانيا) فضلا عن جوهر الحقوق والحريات (ثالثا).

أولا: عدم ضبط تعريف مصطلح النظام العام

لم يتوصل الفقه القانوني أو القضاء لتعريف قطعي للنظام العام غير أن الأغلبية تعرفه بأنه جملة المصالح الأساسية التي تقوم عليها الجماعة يحدث عن تخلفها إفتقار هذه الجماعة إلى الاستقرار والأمن يرجح فيه المصلحة العامة على مصلحة الأفراد [1]، كما يمكن تعريفه ب: " القواعد التي تهدف إلى تحقيق المصلحة العامة للبلاد، سواء من الناحية السياسية، أو الاجتماعية، أو الاقتصادية، أو الخُلقية، ويقوم عليها كيان الدولة، بحيث لا يتصور بقاء هذا الكيان سليما دون استقراره عليها، باعتباره مجموع القواعد القانونية التي تنظم المصالح التي تهم المجتمع مباشرة أكثر مما تهم الأفراد "[2].

نتيجة لإتساع نطاق النظام العام وعدم تبين حدوده يعد القانون الوسيلة المستخدمة لضمانه وفي المقابل الدفاع عن الحقوق والحريات باحترام مبدأ التناسب ويظهر ذلك جليا بأن تكون الإجراءات المتخذة في الحالات الاستثنائية متناسبة وشدة الخطر المحدق بالدولة، وهذا ما سيراقبه القاضي الدستوري والأمر سيان في الحالات العادية فلا تكون ممارسة الحقوق والحريات ذريعة للمساس بالمصلحة العامة[3]، فتحقيق التوازن بين الصالح العام وحماية الحقوق والحريات يحتاج التوفيق بين أمرين الأول التسليم بأهمية وجود السلطة ودعمها لتحقيق الأمن والسلام ومنه تأمين البيئة اللازمة لمباشرة الحقوق والحريات، والأمر الثاني عدم الإسراف والمغالاة في تمكين السلطة من الوسائل الداعمة لهيمنتها تجنبا لخلق سلطة استبدادية تخنق ممارسة الحقوق والحريات، وهذا التوازن لا يعني بالضرورة المساواة المطلقة بين حماية الحقوق والحريات وتحقيق الصالح العام[4].

حيث رأت المحكمة الدستورية أن نص المادة 103 من قانون المالية الذي سمح للإدارة الجبائية بتبادل المعلومات مع الدول التي أبرمت اتفاقية مساعدة إدارية مع الجزائر بغرض مكافحة الغش والتهرب

---

[1] محمد محمد عبده إمام، فكرة المصلحة العامة وتعلقها بالنظام العام في القانون الإداري، المؤتمر الدولي الثالث " حماية المصلحة العامة في الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي" ، كلية الشريعة والقانون، طنطا، مصر، 21 – 22 أكتوبر 2019، ص 300.

[2] حكم المحكمة الإدارية العليا، الطعن رقم 14023 لسنة 68 ق/ع، الجلسة المنعقدة في 24 أكتوبر 2023.

[3] عبير حمدي عبد الرحيم الحفناوى، الموازنة بين مباشرة الحق في حرية التعبير والمصلحة العامة، مجلة البحوث القانونية والإقتصادية، مج 36، ع 1، كلية الحقوق، جامعة المنوفية، مصر، 2024، ص ص 287 – 289.

[4] مصطفى رسول حسين مصطفى، المرجع السابق، ص 346.

الضريبيين لا تخالفه المادة 47 من الدستور التي تكفل للأشخاص حق حماية حياتهم الخاصة وشرفهم، علاوة إلى حقهم في سرية مراسلاتهم وإتصالاتهم الخاصة في أية صورة كانت حيث حددت المادة 3 من القانون 07/18 المتعلق بحماية الأشخاص الطبيعيين في مجال معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي (المعدل والمتمم بالقانون رقم 25-11) أن المقصود بها " كل معلومة بغض النظر عن دعامتها متعلقة بشخص معرف أو قابل للتعرف عليه ... بصفة مباشرة أو غير مباشرة، لا سيما بالرجوع إلى رقم التعريف أو عنصر أو عدة عناصر خاصة بهويته البدنية أو الفيزيولوجية أو الجينية أو البيومترية أو النفسية أو الاقتصادية أو الثقافية أو الاجتماعية"، لذا صرحت المحكمة حماية لمبدأ حماية الخصوصية بوصفه من أساسيات حقوق الإنسان في الحرية بالعصر الرقمي بأن " تبادل الإدارة الجبائية للمعطيات ذات الطابع الجبائي لا يشكل بأي حال من الأحوال... ناهيك من كونه لا يدخل في الحياة الخاصة المحمية دستوريا، طالما أنها تستهدف الوقاية من الغش والتهرب الضريبيين"[1].

أقر المجلس الدستوري في حيثياته أن المشرع يملك صلاحية الموازنة بين حرية الإتصال وطرق ممارستها وبين الحفاظ على النظام العام واحترام حرية الآخرين[2]، كذلك اعترف في قراره الصادر في 13 مارس 2003 بأهمية حماية النظام العام في مقابل تقييد الحرية الشخصية بالسماح للنيابة العامة بتفتيش المركبات أين تستهدف البحث عن الإرهابيين ومرتكبي الجرائم ضد تشريعات الأسلحة وتجار المخدرات، إضافة إلى البحث عن مرتكبي السرقة، والأمر ذاته ينصرف إلى عمليات تفتيش المركبات التي تتم من طرف الشرطة الإدارية حيث وجد المجلس الدستوري أن هذه الأحكام تستجيب لنفس المتطلبات الدستورية بالرجوع إلى الشرط الموحد بينهما المتعلق بتهديد النظام العام، وتظهر حكمة المجلس الدستوري في توفيقه بين تقييد الحرية الشخصية تحقيقا للنظام العام باعتبار الأول أقل ضررا مقارنة بالثانية عملا بمبدأ الحيطة الذي رهن المجلس تطبيقه بتوافر دلالات فعلية جدية على ارتكاب الجريمة أو أسباب معقولة للاعتقاد بأن

---

[1] قرار رقم 02/ ق.م.د / ر.د / 24، المؤرخ في 19 جمادى الأولى 1446، الموافق لـ 21 نوفمبر 2024، يتعلق برقابة دستورية المادتين 103 و 208 من النص المصادق عليه من طرف البرلمان والمتضمن قانون المالية لسنة 2025، تاريخ التاريخ الإطلاع 2025/11/07، على الساعة 15:23، على الرابط الإلكتروني

https://cour-constitutionnelle.dz/ar/2024/01/23/%d9%82%d8%b1%d8%a7%d8%b1%d8%a7%d8%aa-2024-4/#1734417792956-dba74d4b-bd15

[2] محمد عبد الرحيم حاتم، أحمد خيضر عباس الرماحي، الحقوق والحريات الأساسية ودور القضاء الدستوري العربي في حمايتها، مجلة المعهد، ع 6، معهد العلمين للدراسات العليا، العراق، 2021، ص 496.

الشخص سيرتكبها[1].

وكذلك سارت المحكمة الدستورية العليا في حدها من الحرية الشخصية للنساء في الملبس احتراما للنظام العام والآداب العامة لتكون ثيابهم لا تتخطى حدود الإعتدال واكدت بأنها غير ملزمة بستر لباسها جسدها كله ومن ذلك وجهها ويديها وبذلك لا يعتبر قرار وزير التربية والتعليم الخاص بالزي المدرسي مع تفسير المحكمة غير دستوري حيث لا يتعدى قراره مساعي تنظيم لباس البنات في المؤسسات التعليمية[2].

جدير بالذكر أن القاضي الدستوري في تحقيقه للموازنة بين الحقوق والحريات والصالح العام أثناء إرتباطه بالنظام العام لم يقيد نفسه بحصر تعريف لهذا الأخير وإنما تركه مفهوما واسعا يدور في كنف ضمان الصالح العام لأن التقييد من شأنه أن يذيق عليه الخناق فلا يقدر مستقبلا على مواكبة التغييرات الحاصلة ومن ثم يجد نفسه مقيدا بأحكامه وعدوله عنها بشكل متكرر قد يأدي به إلى التشكيك في مصداقيته دون إغفال المساس بالمراكز القانونية.

ثانيا: عدم ضبط تعريف مصطلح الثوابت الوطنية

تعتبر الثوابت الوطنية من المسائل التي لا يشملها أي تعديل أو إلغاء، وهي مسلمات ومرجعيات متوافق عليها جميعا، وتشمل مفاهيم الهوية والدولة والوطن والدين والمصلحة الوطنية، والتي يعد المساس بها خطا أحمر، ونجد الدساتير المقارنة هي من تحدد الثوابت التي تقوم عليها الدولة وفي الغالب الأعم تشير ديباجتها إليها وباعتبار أنها تمثل مرجعية للقاضي الدستوري في أحكامه فإنه مقيد في حرصه على تحقيق الموازنة بين الصالح العام وحماية الحقوق والحريات بعدم المساس بالثوابت الوطنية، وهذا ما يضعه أمام تحدي كبير في صيانته للأمرين معا في ظل غياب تعريف مستقر ومتعارف عليه للثوابت الوطنية حيث أن التقصي عن تعريفها يحيلنا إلى مفاهيم أخرى مختلفة ومتداخلة حسب كل دستور يقع على عاتق القاضي التوفيق بينها جميعا.

تبرز ثوابت الهوية الوطنية في ديباجة الدستور الجزائري وفي مواده ضمن عديد المواضع التي لا يمكن أن توضع محلا للنقاش والمزايدة على غرار الدين الإسلامي، اللغتين الوطنيتين العربية والأمازيغية ووحدة التراب الوطني وغيرها كلها تمثل مسلمات لا تقبل المزايدة يتولى القاضي الدستوري الحرص على عدم المساس بها مثل الرأي الصادر في شأن رقابة الأمر المتضمن القانون العضوي المتعلق بالأحزاب

---

[1] Pierre Mazeaud, Libertés et ordre public, Vu le 04/11/2025, à 21:58, Disponible sur lien https://www.conseil-constitutionnel.fr/les-membres/libertes-et-ordre-public

[2] إيمان جسام محمد، الإطار الدستوري لحرية الملبس، مجلة الفارابي للعلوم الإنسانية ، مج 1، ع 3، كلية الفارابي الجامعة، العراق، 2024، ص ص 582 – 583.

السياسية ممثلة في أبعادها الثلاثة وهي الإسلام، العروبة، الأمازيغية التي وجب أن تستبعد عن الأغراض السياسية[1]، حيث أن الشواهد التاريخية أرست الإعتقاد بحتمية إبعاد الممارسة السياسية عن ثوابت الهوية الوطنية لأن المساس بها يعني المساس بالصالح العام وهنا نلحظ أن التمتع بالحقوق والحريات مهما كانت نوعيتها أو شكل ممارستها فإنها لا يمكنها أن تمس بالمصلحة العامة إذا تعلقت بالثوابت الوطنية.

أشارت ديباجة الدستور الفرنســي إلى الأسس التي تقوم عليها الدولة الفرنسية من خلال تمسكها بحقوق الإنسان ومبادئ السيادة الوطنية لتستطرد المادتين 1 و2 منه وتقرا بأن الجمهورية الفرنسيــة غير قابلة للتجزئة ... وبأن لغتها الرسمية هي الفرنسية مشيرة في المادة 02 إلى العلم والنشيد الوطنيين كشعار للدولة، وتظهر ثوابت الهوية الوطنية في إجتهادات القضــاء الدستوري الفرنســي على غرار حكم المجلس الدستوري بتاريخ 26 يونيو 1986 الذي اعترف فيه بدستورية الخصخصة شريطة ألا تمتد للمرافق العامة الدستورية التي تستند إلى قواعد الدستور أو المبادئ الدستورية العامة الراسخة في النظـام القانوني الفرنسي وغير القابلة للتغيير، كالمشاريع الحاملة لوصف المرفق العام على المستوى القومــي أو وصف الاحتكـار الفعلي أو الواقعي الذي تنص عليه ديباجة الدستور الفرنسي الصادر عام 1946 والتي استند إليها كذلك الدستور الحالي الصادر لعام 1958 على أنه ينبغي أن تكون الخصخصة بموجب قانون يضبط القواعد الناقلة لملكية المشروعات العامة إلى القطاع الخاص مع مراعاة الحفاظ على الاستقلال الوطني[2].

كما عكست ديباجة الدستور المصري الثوابت الوطنية لمصر في كونهــا دولة عربية مبنية على أسس إسلامية تقدس استقلالها وأمنها ومن قبيل المثال على دور المحكمة الدستورية العليا في صيانة الثوابت الوطنية إلزامها المشرع بضرورة إحترام مبادئ الشريعة الإسلامية أثناء تنظيمه للحقوق والحريات حيث تترجم التشريعات الصادرة عنه مقاصدها وتتماشى مع المبادئ الدستورية الحامية لها[3].

ثالثا: عدم ضبط تعريف مصطلح جوهر الحقوق والحريات

يُذَكِر القاضــي الدستوري المشرع أنه ومهما إمتدت سلطته التقديريــة في تنظيم الحقوق والحريات فليس له تحت أي ظرف أن يمس بجوهرها تطبيقــا لما انصرفت إليه أحكام الدساتير المقارنة، على أن

---

[1] رأي رقم 01/ ر.أ.ق.عض/م.د، المؤرخ في 27 شوال 1417، الموافق لـ 6 مارس 1997، يتعلق بمراقبة مطابقة الأمر المتضمن القانون العضوي المتعلق بالأحزاب السياسية للدستور، ج.ر.ج.ج، ع 12، الصادرة في 27 شوال 1417، الموافق لـ 6 مارس 1997، ص 40.

[2]Décision n 86-207 DC,Conseil constitutionnel,du 26 juin 1986,Loi autorisant Gouvernement à prendre diverses mesures d'ordre économique et social, Vu le 29/01/2026, à:, Disponible sur lien: https://www.conseil-constitutionnel.fr/decision/1986/86207DC.htm

[3] حكم المحكمة الدستورية العليا، القضية رقم 216، لسنة 30 قضائية دستورية، الجلسة المنعقدة في 8 ماي 2021.

يدافع عنها ضد التجاوزات الناشئة في حق جوهرها فيما يصدر عنه من أحكـــام، وفي ظل غياب تعريف دقيق لجوهر الحقوق والحريات كما سبق وتطرقنا إليه في الصفحات الأولى من هذه الدراسة[1] نجد الفقه قد إعتبر معيار مدى إلتزام الدولة معيارا مناسبا لضبط جوهر الحقوق والحريات بالنظر للالتزامـــات الواقعة على عاتقها وبما يتوافق مع إمكانياتها ومواردها المتاحة لتلبيتها أمام القضاء الدستوري المقارن، فإن كيفية نظره إلى جوهر الحقوق والحريات تستلزم منا الوقوف على ما صدر عنه من أحكام في شأنها.

حَرص القضاء الدستوري على الدفاع عن جوهر الحقوق والحريات في إطار تحقيقه للتوازن بينها وبين الصالح العام لكنه لم يبين صراحة المقصود بهذا الجوهر، غير أنه صاحب ذكره له ربطه بأوصاف أو أوضاع معينة فمثلا صرحت المحكمة الدستورية بدستورية الفقرة الأخيرة من المادة 34 من المرسوم الرئاسي 442/20 لأن الضمانات القانونية التي يستفيد منها المحامي أثناء أداء مهامه تمكنه من ممارسة حق الدفاع المضمون دستوريا بكل حرية والحماية من كل أشكال الضغوط، وعليه فإن جميع ما يصدر عنه أثناء ممارسة مهنته ومرافعته في الجلسة لا يتعارض مع حق حماية الحياة الخاصة والشرف طالما أنه يقوم بمهامه ضمن متطلبات الدفاع في إطار الدستور والقانون، ليكون حق الدفاع محققا بوجود ضماناته القانونية التي يرتكز عليها، حيث أن تخلف هذه الحماية ينفي القدرة على إتيانه وبالتالي المساس بجوهره، هذا مع أخذ القاضي الدستوري بعين الاعتبار وجوب الموازنة مع ضرورة الحق في حماية الحياة الخاصة والشرف المكفولة بموجب المادة 47 من الدستور وتقييده بالالتزام بضمان تزامن وتناسب ما يصدر عنه من مهام ومقتضيات الدفاع[2].

كذلك بمناسبة نظرها الدفع بعدم دستورية المواد 10 و558 و559 و567 من قانـــون الإجراءات المدنية والإدارية المعدل والمتمم والذي دفع فيه المدعي بعدم دستورية هذه المواد لاشتراطها وجوبية تمثيل المتقاضي بمحام أمام جهات الاستئناف والنقض مالم ينص القانون على خلاف ذلك وعليه فإنها تتعارض مع المادة 177 من الدستور التي أقرت إمكانية الاستعانة بمحام، وبمفهوم المخالفة جوازية التخلي عنه حالة القدرة والكفاءة على الدفاع ودعم طرحه بالمادة 360 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية التي تجيز للمحكمة العليا من تلقاء نفسها إثارة وجه أو عدة أوجه للطعن لكونها محكمة قانون وفقا للمادة 179

---

[1] ينظر الفرع الثالث من المطلب الأول الخاص بإنفراد السلطة التشريعية بتنظيم الحقوق والحريات ضمن المبحث الثاني المتعلق بتقييد رقابة القضاء الدستوري في حماية الحقوق والحريات بالفصل الثاني من الباب الأول، ص 161.

[2] قرار رقم 01 /ق.م د/ د ع د/ 21، المؤرخ في 23 ربيع الثاني1443 ، الموافق لـ 28 نوفمبر2021 ، ج.ر.ج.ج، ع 95، الصادرة في 18جمادى الأولى 1443، الموافق لـ 23 ديسمبر 2021، ص ص 6 – 7.

من الدستور ومن ثمة لا حاجة للمحامي ما دام قضاة الطعن بالنقض قادرين على إثارة أوجه الطعن المنصوص عليها في المادة 500 من قانون الإجراءات الجزائية، إضافة إلى أوجه الطعن الوارد ذكرها في المادة 358 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية وأنها تمس بحقه في المساواة أمام القضاء[1].

وعليه قضت المحكمة بدستورية المواد محل الدفع مسببة حكمها بأن وجـــوبية التمثيل بمحام لا تمس بحقوق المواطن أمام القضاء بحكم أن إلزامية التمثيل بمحام في مرحلة الاستئناف والنقض لا تنتفي إذا كانت الحالة المالية للمتقاضين ووضعيتهم الاجتماعية لا تسمحان بذلك، ما دام الدستور قد مكنهم من الحق في المساعدة القضائية بموجب المادة 42 منه، وحيث أن المادة 177 من الدستور تضمنت قاعدة عامة تجسد حق التقاضـــي وتتيح إمكانية الاستعانة بمحام، في حين أن المواد المدفوع بعدم دستوريتها تعد قواعد خاصة تنطبق على الإجراءات المقررة في مراحل محددة من التقاضي لخصوصيتها التي تحتاج وجوبية التمثيل بمحام لضرورة توفر الخبرة والتحكم في الإجراءات ومختلف المعارف القانونية لأن عكس ذلك يمس بمبدأ المساواة بين المتقاضين، وعليه فإن إلزامية التمثيل بمحامي في مراحل معينة من الدعوى وأمام جهات قضائية محددة ماهو إلا أحد مقتضيات ضمان حق اللجوء إلى القضاء ومساواة المتقاضين أمامه، فإنتفائه يخل بتكافئ الفرص بينهم ويغلب كفة على الأخرى[2].

وفي ذات السياق ذهب المجلس الدستوري الفرنسي في قراره الصادر بتاريخ 1991/01/08 إلى الاعتراف بأن نزع حق التملك من الأفراد يشكل اعتداء على جوهر الحق في الملكية، وألزم المشرع بتجنب وضع شروط للتمتع بحق الملكية لا تتناسب مع الهدف المرجو في مجال التطور العمراني حيث أن تغيير طبيعة حق الملكية أو إفراغه من مضمونه تمثل تعديل يمس بجوهره وأن الحرمان من حق الملكية عملا بالمادة 17 من إعلان المواطن للضرورة العامة ووفق تعويض عادل وسابق لا يشكل تعديا عليه[3].

وحري ذكره أن المحكمة الدستورية العليا قد أكدت في حكم لها أن تنظيم المشرع للحقوق والحريات

---

[1] قرار رقم 01/ ق.م.د/ دع د/ 25، المؤرخ في 7 رجب 1446، الموافق لـ 7 جانفي 2025، يتعلق بالدفع بعدم دستورية المواد 10 و558 و559 و567 من القانون 08-09 المؤرخ في 18 صفر 1429 الموافق 25 فبراير 2008 والمتضمن قانون الإجراءات المدنية والإدارية، المعدل والمتمم، تاريخ الإطلاع 2026/01/01، الساعة 18:52، الرابط الإلكتروني:
https://cour-constitutionnelle.dz/ar/2022/01/04/%d9%82%d8%b1%d8%a7%d8%b1%d8%a7%d8%aa-2025/#1675846604646-64539a15-8231

[2] قرار رقم 01/ ق.م.د/ دع د/ 25، المؤرخ في 7 رجب 1446، الموافق لـ 7 جانفي 2025، ... سالف الذكر.

[3] آلاء محمد الفيلكاوي، المرجع السابق، ص ص 187-299.

يجب ألا يمس جوهرها وأصلها حيث جمعت بين الأصل والجوهر[1]، وفي حكم آخر لها بينت أن سلطة المشرع في مجال تنظيم الحق في التقاضي يتم في إطار الضوابط الدستورية على نحو يكفل بلوغ الغاية منه وهو تحقيق العدالة ورد الحقوق إلى أصحابها دون أن يتجـــاوز هذا التنظيم حدود غايته، فبتجاوزها يستحيل إلى قيد يعيب الحق الدستوري في أصل مضمونه أو جوهر وجوده[2].

ومنه نجد أن القاضي الدستوري يربط جوهر الحق والحرية بعديد الوضعيات أو الحـــالات التي تختلف بين الحقوق والحريات ذاتها والتي تجتمع بشكل عام في أصلها وكيفية ممارستها إلى غاية المنع المطلق الذي تنتفي معه ممارستها، ولأن القاضي لم يجزم نهائيا بتصور قطعي لجوهر الحقوق والحريات فلم يقيد ذاته أثناء عملية الموازنة بين الحقوق والحريات وتأمين الصالح العام بحيث يتسنى له مزامنتهما بالأخص أن جوهرها هو مفهوم غير واضح المعالم والحدود، مما يفتح للقاضي الدستوري باب التطور في أحكامه الدستورية بما يتلاءم مع جوهر الحقوق والحريات حسب إمكانيات الدولة وإلتزاماتها الدولية.

الفرع الثالث

مدى إمكانية الموازنة بين تحقيق الصالح العام وحماية الحقوق والحريات في الأنظمة القانونية المقارنة

توجه الأنظمة القانونية المقارنة إلى تأمين التوافق بين الصالح العام وضمان الحقـوق والحريات ينعكس في تبني دساتيرها للمواثيق الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان وحرياته التي خُصَت موادا فيها للتطرق إليها وعلى رأسها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان [3]، ويتسع المقام إلى إجتهادات القضاء الدستوري في توسيع الكتلة الدستورية ومنه إلزام القاضي بمراعاة تأمين هذا التوافق، غير أن التطبيقات العملية تتطلب منه التأني والدراسة لكل ما يتصل بهذه الموازنة بأحكامه تنيجة إتساع ومرونة المفاهيم المرتبطة بهذه الموازنة وحجيتها في مواجهة الكافة. وتتصل قدرة التوفيق بين السهر على ضمـــان الصالح العـــام وحماية الحقوق والحريات بالحالات التي يعالجها القاضي وبوجهة نظره إلى هذه الموازنة.

أولا: تطبيق القضاء الدستوري الجزائري للموازنة بين تحقيق الصالح العام وحماية الحقوق والحريات

تشير إجتهادات القضاء الدستوري الخاصة بهذه الجزئية إلى أن سلطة القاضي الدستوري في ذلك

---

[1] حكم المحكمة الدستورية العليا، القضية رقم 93، لسنة 26 قضائية دستورية، الجلسة المنعقدة في 4 يناير 2020.

[2] حكم المحكمة الدستورية العليا، القضية رقم 98 لسنة 20 قضائية دستورية ، الجلسة المنعقدة في 15 ديسمبر 2002.

[3] المادة 29، الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، إعتمد من طرف الجمعية العامة للأمم المتحدة، قرار رقم 21700 (د-3) المؤرخ في 10 ديسمبر 1948.

محدودة لتخوفه من الإنتقادات التي قد توجه إليه نتيجة لمرونة مفهوم الصالح العام وتغيره زمنيا، ولكونه من ناحية أخرى شرطا ضروريا لاستيفاء متطلبات دستورية القوانين حيث يحرص دائما على عدم المساس بالحقوق والحريات من خلال التوفيق بين الهدف المرجو من القانون والأداة المعتمدة لتحقيقه[1].

ونجد المجلس الدستوري سابقا قد اعتبر في رأيه بتاريخ 5 فيفري 2004 في شأن رقابة مطابقة القانـــون العضوي للانتخابات تمكين بعض الأشخاص من الحصـــول على نسخة من القائمة الإنتخابية البلدية كان لتقرير حق الأطراف المشاركة في الانتخابات، غير أن هذا الحق لا يمكن ممارسته دون التقيد باحترام الحقوق المعترف بها للغير حيث وجب التقيد بالمادة 41 من الدستور التي تعاقب على المخالفات المرتكبة ضد الحقوق والحريات وعلى كل ما يمس بسلامة الإنسان البدنية والمعنوية، دون اغفال المادة 49 منه التي تؤكد على عدم جواز إنتهاك حرمة الحياة الخاصة للمواطن وحرمة شرفه، ليتم استخدام هذه المعلومات الخاصة بالناخبين في حدود أهداف القانون العضوي للانتخابات[2].

ثانيا: تطبيق القضاء الدستوري الفرنسي للموازنة بين تحقيق الصالح العام وحماية الحقوق والحريات

حرص المجلس الدستوري الفرنسي للوصـــول إلى قانون يرتقـــي إلى تطلعات التوفيق بين الحرية الفردية والحفاظ على الصالح العام ذي القيمة الدستورية كذلك بين الحق في الإضراب والحاجة إلى تأمين استمرارية المرفق العام، أين وجب على القاضي الدستوري المزامنة بين الدفاع عن المصالح المهنية من خلال الإضراب وحماية المصلحة العامة مما قد يلحقها من ضرر نتيجة ممارسته، ليلجأ للإعتراف بحق الإضراب كمبدأ دستوري مع تأكيده على حدود تنظيمه قانونا لعدم الإخلال بمبدأ استمرارية المرفق العام ضمانا للصالح العام[3] ولاشتراط التناسب في التجريم والعقاب بناء على إعلان حقوق الإنسان والمواطن[1].

---

[1] بدر القاسمي، المصلحة العامة في حوار القاضيين الدستوري والإداري بفرنسا، مجلة المنارة للدراسات القانونية والإدارية، ص 896، تاريخ الإطلاع 2025/11/7، على الساعة 22:30، على الرابط الإلكتروني
https://www.researchgate.net/publication/369229273_almslht_alamt_fy_hwar_alqadyyn_aldstwry_waladary_bfrnsa

[2] رأي رقم 01/ر.ق ع/م د/04، المؤرخ في 14 ذي الحجة 1424، الموافق لـ 5 فبراير 2004، يتعلق بمراقبة مطابقة القانون العضوي المعدل والمتمم للأمر رقم 07/97 المؤرخ في 27 شوال 1417 الموافق لـ 6 مارس 1997 والمتضمن القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات، الموقع الإلكتروني للمحكمة الدستورية، تاريخ الإطلاع 2026/01/30، على الساعة 12:25، على الرابط الالكتروني:
https://courconstitutionnelle.dz/ar/%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%A6%D9%8A%D8%B3/%D9%8A%D8%A9

[3] Décision n 79-105 DC, Conseil constitutionnel, du 25 juillet 1979, Loi modifiant les dispositions de la loi n 74-696 du 7 août 1974 relatives à la continuité du service public de la=

بمناسبة نظر المجلس الدستوري في دستورية قانون الأمن الداخلي أخذ بعين الاعتبار التحقق من توفر التوازن بين الحرية الشخصية والنظام العام مراعيا بذلك سلطة المشرع التقديرية [2] في خضم سماحه بعمليات تفتيش المركبات التي يمكن لها أن تشكل تهديدا للنظام العام في مقابل توفير شروط واضحة تضمن عدم الإنتهاك الصارخ للحياة الخاصة بما يفوق الحد اللازم لصيانة النظام العام.

يزيد عليه في الحكم ذاته إتجاه النواب للقول بأن معاقبة كل من أهان علانية النشيد الوطني أو العلم الوطني خلال مظاهرة تنظمها السلطات العامة بغرامة تصل إلى 7500 يورو وإذا ارتكبت هذه الإهانة في جماعة يعاقب عليها بالسجن ستة أشهر وغرامة قدرها 7500 يورو يمثل مساسا بليغا بحرية التعبير والرأي المنصوص عليه في المـــادتين 10 و11 من إعلان حقـــوق الإنسان والمواطن، غير أن المجلس رأى أنه يجوز للمشرع أن ينص على جرائم جديدة وتحديد العقوبات المتناسبة معها ليضمن بذلك التوفيق بين متطلبات النظام العام وضمان الحريات الدستورية مستثنيا بذلك الأعمال الفكرية في الفعاليات التي لا تنظمها السلطات العامة أو لا تخضع لرقابتها، فالفعاليات الرياضية أو الثقافية تعتبر من الفعاليات التي لا تنظمها السلطات العامة مع الإحتفاظ بحق المشرع في وضع عقوبات جديدة يرى لزومها ويحدد عقوباتها، وعليه لم يعتبره المجلس الدستوري مبالغا في إقرار هذه الجريمة ولا في تقدير عقوبتها[3].

ثالثا: تطبيق القضاء الدستوري المصري للموازنة بين تحقيق الصالح العام وحماية الحقوق والحريات

لإحداث تزامن بين الصالح العام والحقوق والحريات أقرت المحكمة الدستورية العليا في حكمهـــا بتاريخ 22 مارس 1977 أن رقابتها الدستورية متوازنة توفق بين ضوابطها وأحكامها فلا تنفلت عنها ولا تبسط يدها في شأنها فتتقاعس عن أداء دورها[4]، فهي تتجنب الخوض في بواعث التشريع وملاءمته وفي ذلك تتحرى تقيد المشرع بتحقيق الصالح العام بصورة لا تذيق على الحقوق والحريات كما رأت في حكمها الصادر في 1996 أن الحرية الفردية تمتد لتسع حق الفرد في اختيار مظهره الخارجي من ضمنه الثياب

=radio et de la télévision en cas de cessation concertée du travail, Vu le 30/10/2025, à 15 :45, Disponible sur lien: https://www.conseil-constitutionnel.fr/decision/1979/79105DC.htm

[1] مصطفى رسول حسين مصطفى، المرجع السابق، ص 364.

[2] Décision n 2003-467 DC, Conseil constitutionnel, du 13 mars 2003, Loi pour la sécurité intérieure, Vu le 11/11/2025, à 12:35, Disponible sur lien: https://www.conseil-constitutionnel.fr/decision/2003/2003467DC.htm

[3] Décision n 2003-467 DC, op.cit.

[4] حمدي حسين سالم، المرجع السابق، ص 21.

التي يرتديها مراعية في ذلك ثياب يرتديها طائفة من الأشخاص منتمين لدائرة معينة لذاتيتها وخصوصيتها ترتبط غالبا بممارسة نشاطات معينة لا تعد بمثابة تعدي على هذه الحرية ... [1].

فضلا عن حكم آخر لها قضى بأن حرية الأفراد في اختيار عقيدتهم مطلقة لا قيود عليها إلا أن الآثار الناتجة عنها المتصلة بالغير وبمعاملاتهم هـــي التي يجب تنظيمها في حدود التوفيق بينها وبين ما يفرضه تحقيق الصالح العام ويستلزمه النظام العام للجماعة وتأمين تماسك الأسرة المصرية ووحدتها[2]، وبعدم المساس بالآداب العامة والنظام العام في ممارسة حرية التعبير[3] حيث يلقى على عاتق القاضي الدستوري واجب حل التنازع بين الحقوق والحريات عبر المزامنة بينها وبين الأهداف والمبادئ الدستورية دون إهدار جوهرها وفق سلطته التقديرية[4].

[1] حكم المحكمة الدستورية العليا، القضية رقم 8، لسنة 17 قضائية دستورية، الجلسة المنعقدة في 18 ماي 1996.

[2] حكم المحكمة الدستورية العليا، القضية رقم 86، لسنة 34 قضائية دستورية، الجلسة المنعقدة 11 فبراير 2023.

[3] كريم أحمد عبد الفتاح، دور القضاء الدستوري في تنظيم وصنع سياسات الحريات الفردية دراسة في ضوء الإجتهادات الحديثة للمحكمة العليا الأمريكية والمحكمة الدستورية العليا المصرية، مجلة العلوم القانونية والإقتصادية، مج 67، ع 1 يناير، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، مصر، 2025، ص 886.

[4] هيفاء راضي البياتي، المحكمة الإتحادية العليا بين تحقيق التوفيق الدستوري والموازنة مع الصالح العام، مجلة النهرين للعلوم القانونية، مج 27، ع 3، جامعة النهرين، العراق، 2025، ص 86.

الفصل الثاني

آليات فاعلية رقابة القضاء الدستوري على القوانين والتنظيمات الماسة بالحقوق والحريات

لا يتم إعلاء كلمة الدستور وإقامة دولة القانون بإسناد إختصاص الرقابة للقاضي المختص بمعزل عن تزويده بآليات تدعم فاعلية رقابته على توافق النص القانوني وتعزز أدائه، فتطبيق القواعد القانونية يتطلب فهما وإلماما بها والحال ذاته على الأحكام الدستورية أين يحتاج القاضي الدستوري أثناء مزاولة إختصاصاته إدراك مضمون مواد الدستور ليتمكن من نقل مقاصدها وتطبيقهـــا على ما دونها من قوانين وتنظيمات خاصة تلك المواد التي يكتنفهـا الغموض، بحيث يتوجب إجلاء إبهامها وفك غموضها حتى لا تكون عقيمة في تطبيقها حية في توسيع مجالها، لاسيما ما تعلق منها بالحقــوق والحريات مما يجعل التفسير قناة لإيصال مقاصد الدستور ومبادئه. وتعزيزا للرقابة الدستورية في الأنظمة التي تنتهج الرقــابة السياسية تم الأخذ بآلية الدفع بعدم الدستورية لاستدراك ما لحق الرقابة السابقة من نقائص، حيث أصبح ضرورة حتمية لا رفاهية اختيارية يمكن التراخي عن الأخذ بها لأهميتها في صون الحقوق والحريات.

لذلك فتسليط الضوء على آليات تعزيز هذه الرقابة يقتضي لزوما التعمق بحثا في تفسير الأحكام الدستورية (المبحث الأول) ونهجا بيانيا لآلية الدفع بعدم الدستورية (المبحث الثاني).

المبحث الأول

آلية تفسير الأحكام الدستورية

لا يمكن التذرع بجمود النص الدستوري وعدم قدرته على بسط أحكامه على التشريعات محل رقابة الدستورية معتبرا أن ذلك يعد نزولا عن إرادة المؤسس الدستوري حيث له القول الفصل في تطبيق الدستور وبالتبعية يسند إليه تفسيره ليشكل هذا التفسير همزة وصل لإيصال معنـــى الدستور بما يحفظ مكانته بين مؤسسات الدولة وفي نفوس الأفراد[1]، إذ يتولى القضاء الدستوري استنطاق أحكام الدستور لاستنباط ما يراه مناسبا من حلول تؤهله لإصدار حكم بشأن دستورية القوانين دون تعدي إختصاصه الرقابي إلى الحلول محل المؤسس الدستوري أو المشرع على حد سواء فيختل بذلك ميزان الشرعية الدستورية ليمتد أثر تفسيره لأحكام الدستور بجعل الدستور حي يتكيف مع متغيارت المجتمع وموسعا لنطاق الحقوق والحريات

[1] حسين أحمد المقداد، فجوة الدستورية وتداعياتها ودور المحكمة الدستورية العليا في الحد منها، مجلة المحكمة الدستورية العليا، ع 23، أفريل، المحكمة الدستورية العليا، مصر، 2024. (بلا صفحة)

تأسيسا على جملة من المواد الدستورية دون أن يضعف من قوة معياريته التي تجعله يترأس هرم القواعد القانونية.

تَقَيُد القضاء الدستوري حرفيا بالدستور يجعله مجحفا في حق حقــوق وحريات الأفراد وعاجزا عن مواجهة التحديثات التي تطرأ على المنظومة القانونية عامة، فإن تم إعمال الرقابة على إحدى التشريعات المتعلقة بالمواضيع الحديثة والمستجدة مقارنة بزمنية وضع الدستور فسيقف مكبلا عن ممارسة إختصاصه إلا إن هو فسر النص الدستوري مواكبا للمستجدات[1]، ومن هنا يبرز تفسير الأحكام الدستورية كأداة لتفعيل رقابة القضاء الدستوري على القوانين والتنظيمات الماسة بالحقوق والحريات (المطلب الأول) وكيفية إعماله (المطلب الثاني) وصولا إلى بيان أثره في الأنظمة القانونية المقارنة (المطلب الثالث).

المطلب الأول

مفهوم تفسير الأحكام الدستورية

خصوصية صياغة الدستوري تتيح سريان الأحكام الدستورية لأطول أمد ممكن مالم تطرأ أوضاع تحتم إعادة صياغتها بالتعديل أو التجديد حيث يؤدي جمود الأحكام الدستورية إلى منح القاضي الدستوري الفرصة لممارسة إختصاصه بتفسيرها لتواكب التغيرات في شتى المجالات من أجل إطالة عمر الدستور دون الحاجة إلى تغييره تواتريا بشكل ينفي عنه صفات الاستقرار والسمو مقابل بقية النصوص القانونية.

يعتبر التفسير آلية مهمة يلجأ إليها القاضي الدستوري بمناسبة رقابة الدستورية لذلك فقد حاز على إنتباه وإهتمام فقهاء القضاء الدستوري والباحثين في شأن رقابة الدستورية فبحثوا في تعريفه وأهميته (الفرع الأول) وكذا أساس ممارسته (الفرع الثاني) وصوره (الفرع الثالث).

الفرع الأول

تعريف التفسير الدستوري وأهميته

يمثل التفسير أداة يستخدمها القاضي الدستوري في إعلاء مكانة الدستور وسموه لذا وجب البحث في ماهيته بالوقوف على تعريفه (أولا) ثم أهميته (ثانيا).

---

[1] محمد فوزي نويجي، عبد الحفيظ علي الشيمي، تفسير القاضي الدستــوري المضيف ودوره في تطوير القانون، المؤتمر العلمي السنوي الرابع " القانون ... أداة للإصلاح والتطوير"، مجلة كلية القانون الكويتية العالمية، ع 2، كلية القانون الكويتية العالمية، الكويت، ماي 2017، ص 27.

أولا: تعريف التفسير الدستوري

يعرف التفسير لغة بأنه " كشف المراد من اللفظ ومعناه "[1]، ويفيد لفظ التفسير تقصد المبتغى من الكلام بصورة قطعية جازمة وهذا ما يميزه عن التأويل الذي يقتضي البحث عن المقصود من الكلام على سبيل الظن والترجيح في صورة إحتمالات غير جازمة[2]، أما إصطلاحا فيقصد بالتفسير الدستوري العملية الذهنية التي تختص بها جهة محددة سلفا وفق ضوابط وحدود موضوعة مسبقا لإجلاء الإبهام عن النص أو التوفيق بين أجزائه المتناقضة بالإعتماد على دلالات عبارات النص موضوع التفسير[3] وهناك من عرفه بأنه تقصي معاني ونطاق القواعد الدستورية برفع الغموض عنها واستكمال النقص الذي يشوبها[4].

عرف الفقه الدستوري التفسير الدستوري تأسيسا على معيارين معيار شكلي يركز على القائم به، ليجعل التفسير الدستوري ذلك التفسير الذي يمارسه القضاء الدستوري دون غيره مما يجعل من الضروري وجود جهة متخصصة تتكفل به، ومعيار موضوعي يهتم بمحل التفسير الدستوري فيفيد التفسير الدستوري بمقتضاه كل تفسير موضوعه قاعدة دستورية فلا يتسع ليشمل غيرها من القواعد القانونية.

والراجح فقها فيجمع بين المعيارين معا لكونه يعني التفسير الدستوري التفسير الذي تتبناه جهات القضاء الدستوري بمناسبة فصله في رقابة الدستورية مما يفيد لزوما توسيع نطاق آلية التفسير لتشمل كل من أحكام الدستور والقانون أو التنظيم محل هذه الرقابة [5]، وهذا ما يتيح للقاضي تبين مقاصد المؤسس الدستوري والمشرع معا ليزيل اللبس الذي يشوب النص محله للفصل في مطابقة النص القانوني للدستور.

ثانيا: أهمية التفسير الدستوري

تعكس أحكام القضاء الدستوري أهمية التفسير الدستوري في استظهاره معنى الألفاظ الغامضة في النص الدستوري أو في القاعدة القانونية محل الدعوى الدستورية والتبصر فيها لاستكمال ما يلحقها من

---

[1] أحمد إبراهيم أحمد الحمادي، دور القضاء الدستوري في تفسير النصوص الدستورية (دراسة مقارنة)، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، د.ذ.ت، كلية الدراسات العليا، جامعة الشارقة، الإمارات العربية المتحدة، 2023، ص 6.

[2] جابر محمد حجي، تفسير النصوص في القضاء الدستوري " دراسة في قضاء المحكمة الدستورية العليا المصرية " ، المجلة القانونية، ع 3، يناير، هيئة التشريع والرأي القانوني، البحرين، 2015، ص 157.

[3] أسامة الشبيب، الدور التفسيري للمحكمة الإتحادية العليا في العراق، الدورة الثامنة لأكاديمية القانون الدستوري، المنظمة العربية للقانون الدستوري، 2024، ص 3.

[4] بن بغيلة ليلى، التفسير المستقل لأحكام الدستور وتعزيز المنظومة القانونية دراسة مقارنة في ضوء أحكام وقرارات المحكمة الدستورية في الجزائر ومصر، الملتقى الدولي الموسوم بالعدالة الدستورية في الدول العربية – الواقع والرهانات –، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة خنشلة، الجزائر، 08 –09 ماي 2024، ص 5.

[5] وليد محمد عبد الصبور، التفسير الدستوري دراسة مقارنة، المصرية للنشر والتوزيع، ط 1، مصر، 2019، ص 17.

نقص في شأن نقاط لم تظهر أثناء وضع القاعدة القانونية[1]، فنتيجة لتباين لغة سن الدستور عن لغة سن التشريع يتحتم على القاضي الدستوري الركون لتفسير أحكام الدستور التي تسمو في خطابها ولفظها عن التشريع[2] حتى تترك مجالا لسلطة ملاءمة المشرع، فالتفسير هنا يضفي على الأحكام الدستورية المرورنة ليتمكن من دراسة مطابقة التشريعات لها وليس بالضرورة أن ينصب التفسير على النص الأساسي دون التشريع، فيمكن لهذا الأخير أن يبحث في مقاصده من منظور القضاء الدستوري في إطار الموازنة بين ضمان الشرعية الدستورية وتحقيق الصالح العام وكفالة الحقوق والحريات.

يضاف إلى ذلك قدرة المشرع على التراجع عن حكم أخذ به بتعديل أو إلغاء نص وفق خطوات محددة يسيرة في صعوبتها عن تعديل الدستور، الذي وإن تطابق مضمونه مع الواقع الذي أخرج فيه إلى النور فلا ضامن لذلك مستقبلا الأمر الذي يجعله يصاغ في صورة مبادئ وأسس غير قابلة للتطبيق بصيغة مباشرة[3]، مما يترك للقضـــاء الدستوري أفقا واسعا لتكييف الأحكـــام الدستورية وتأمين استجابتها للمتغيرات المحدثة دون الحاجة إلى تغيير الدستور بل أضحى الفقه المقارن يعول على التفسير لتجنب [4] التعديلات المستمرة في الوثائق الدستورية بالأخص في الأنظمة القانونية المتشددة في إجراءات التعديل.

يزيد على ذلك سعي التفسير الدستوري لتحقيق الصالح العام بالنظر إلى دلالات لفظ النص بأن يختار حال تعدد الإحتمالات التفسير الذي يخدم الصالح العام ويعلـــي كلمة الدستور بما لا يجعله أداة جامدة غير قادرة على التكيف مع التغيرات الطارئة للمجتمع [5]، وعطفا عليه يتكفل التفسير الدستوري بتصحيح الأخطـــاء المادية بتقويمه الألفاظ التي لا يستقيم معناهـــا والنص بينما يفصل في الألفاظ التي تحتمل أكثر من تفسير ليختار الأصوب والأصلح بينها لترسيخ علوية الدستور واحترام الحقوق والحريات[6].

---

[1] بن بغيلة ليلى، المرجع السابق، ص 6.

[2] جابر محمد حجي، المرجع السابق، ص 162.

[3] يسرى العصار، بعض المبادئ التي قررتها المحكمة الدستورية في تفسير النصوص، مجلة المحكمة الدستورية العليا،ع خاص، مارس، المحكمة الدستورية العليا، مصر، 2009. (بلا صفحة)

[4] Rosalind Dixon, Constitutional Amendment Rules: A Comparative Perspective, University of Chicago Public Law AND Legal Theory Working Paper, N 347, May, University of Chicago Public Law, USA, 2011, p 98.

[5] محمد فوزي نويجي، المرجع السابق، ص 27.

[6] أحمد سلامة بدر، دور المحكمة الدستورية في تفسير النصوص القانونية، مجلة مجلة العلوم القانونية والاقتصادية، مج 57، ع 1، يناير، كلية الحقوق، جامعة عين الشمش، مصر، 2015، ص 546.

كما يدعم التفسير الدستوري تطور الصياغة التشريعية على مستوى النص الدستوري وما دونه من قواعد قانونية باستعماله لمصطلحات معينة في مواضع محدد للتعبير عن مراكز أو حالات مختلفة لتمتع مخرجات القضاء الدستوري بالطابع الإلزامي، دون إغفال فضله في تبنـــي مبادئ دستورية تأسيسا على إشارات ودلالات أتى بها النص الدستوري ليتم دسترتها فيما بعد إضافة لأهميته في توسيع آفاق الحقوق والحريات بناء على أخرى أسس لها الدستور بل حتى توسيع الكتلة الدستورية في حد ذاتها.

الفرع الثاني

أساس إختصاص القضاء الدستوري بالتفسير

رسخ التفسير الدستوري جذوره في الممارسة العملية للقضاء الدستوري كوسيلة يستند إليها القاضي في أداء صلاحياته حتى وإن غاب الأساس الدستوري أو التشريعي الذي يركن إليه في مزاولته، فقد أثبتت الساحة التطبيقية حتمية إعتماد التفسير لنجاعة رقابة القضاء الدستـــوري من منطلق أن تطبيق القاعدة القانونية يسترعي بالضرورة الأولى فهمها والإحاطة بمكنونها وهذا ما يوفره التفسير الدستوري.

لا يستقيم أن يقوم القاضي الدستوري بمخالفة الدستور وممارسة صلاحيات لم تنسب إليه وإلا عد مخالفا للشرعية الدستورية الأمر الذي أدى إلى نشوب خلاف فقهي في مدى دستورية اللجوء إلى التفسير الدستوري دون تأسيس سابق له، وكذا الحال في التطرق إلى أساس الاختصاص بالتفسير حيث لا يستقيم التطرق إلى أساسه في الأنظمة القانونية المقارنة في غفلة عن موقف الفقه منه.

أولا: موقف القفه من إختصاص القضاء الدستوري بالتفسير

اختلف الفقه في الاعتراف بأحقية القضاء الدستوري بالتفسير بين مؤيد ومعارض ليبني الإتجاه المعارض للتمتع بإختصاص التفسير اعتراضهم على حجج تمثلت في غياب نص دستوري أو تشريعي يعطي القاضي هذا الحق، وبفرض عدم إلزامية التفسيرات الدستورية لغياب الجزاء على مخالفتها[1]، كما أن الاعتراف بإختصاصه التفسيري يخرجه من سلطته القضائية الحارسة للدستوريـــة ويمنحه دورا جديدا في تقدير علاقات السلطات التي يعنى بها الدستور مما يمس بمبدأ الفصل بين السلطات بالأخص أن القدرة على تفسير الدستور تتيح المجال لتدخل القاضي المختص لتعديل الدستور في إطار تفسيره[2].

---

[1] يسرى محمد العصار، منهج المجلس الدستوري الفرنسي في الحكم بدستورية قانون وفقا لضوابط أو تحفظات في التطبيق، مجلة المحكمة الدستورية العليا، ع 29، أكتوبر ، المحكمة الدستورية العليا، مصر، 2021. (بلا صفحة)

[2] زهرة كيلالي، المرجع السابق، ص 139.

بينما دحض الإتجاه المؤيد لسلطته في التفسير حجج سابقه بناء على إختصاصه الأول المتعلق برقابة الدستورية على إعتبار أنه لا يمكن الجزم بدستورية النص من عدمهـا مالم يعتمد على التفسير، بل إن غالبية التشريعات تتطلب التفسير لأجل تجنب الحكم بعدم الدستورية[1]، فعلى القاضي بناء تفسيره على نحو يجعله موافقا لأحكام الدستور شريطة التقيد بضوابط محددة أثناء تطبيقه ولا يعني ذلك التعدي على إرادة المشرع لأن إرادته في الأصل لم تتجه إلى الخروج عن الدستور[2].

نتوصل مما سبق إلى أن معارضة الفقه للتفسير الدستوري وتخوفه منه أمر مفهوم خشية الوقوع في حوكمة القضاء وتوليه سلطة المشرع تحت ستار التفسير الدستوري خصوصا في ظل غياب الأساس الدستوري حتى أن القضاء الدستوري لا يفترض به أن يخالف الدستور، وبالتالي فممارسته لصلاحية غير ممنوحة له يعد مجانبا للصواب، لكن بالرغم من منطقية هذا الرأي إلا أنه يظل مغالي ومتشدد في توجهه في حرمانه القاضي الدستوري من أداء هكذا صلاحية، في حين أن الجانب الفقهي المؤيد أصاب في منح القضاء الدستوري هذا الإختصاص من منطلق أنه أضحى ضرورة عملية مفروضة لا اختيارية تعمل على التوفيق بين إرادتين إرادة المؤسس الدستوري وإرادة المشرع في رحاب علوية الوثيقة الدستورية.

وبما أن هذا القضاء هو المسؤول عن رقابة الدستورية فلا يصح أن يمارسها في ظل منعه من التمتع بأحد أدوات إتيانها كآلية التفسير لاسيما أن هذا التفسير الدستوري لا يتم بمعزل عن ضوابط محددة يتقيد بها القاضي لكي لا يحيد عن الرأي السوي إضافة إلى أن أي تفسير يتبناه يكون بناء على إعتبارات ودلالات واضحة وفق منهج سلسل مدروس وليس بناء على إرتجال غير مسبوق.

ثانيا: أساس إختصاص القضاء الدستوري بالتفسير في الأنظمة القانونية المقارنة

لم يستند أول إعتماد على آلية التفسير كوسيلة لإصدار الأحكام فيه إلى مرجعية دستورية صريحة الأمر الذي أثار جدلا في وسط فقهاء القانـــون وهذا ما أوجب على المؤسس الدستوري التصدي لهذا الإشكال لتتجه الدساتير المقارنة لإسناد إختصاص التفسير للقاضي الدستوري في أشكال وصور مختلفة.

أ- مرجعية إختصاص القضاء الدستوري بالتفسير في النظام القانوني الجزائري

تقصي ممارسة القاضي الدستوري لإختصاص التفسير في تاريخ الدساتير الجزائرية يوضح بما لا

---

[1] سجاد سعيد حبيب، الإختصاص الأصلي للقضاء الدستوري في تفسير النصوص الدستورية، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير، تخصص قانون عام، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، مصر، 2019، ص 7.

[2] يسرى محمد العصار، منهج المجلس الدستوري الفرنسي في الحكم بدستورية قانون وفقا لضوابط أو تحفظات في التطبيق، المرجع السابق. (بلا صفحة)

غبار عليه أن المؤسس الدستوري لم يخول المجلس الدستوري سابقا أية صلاحية بهذا الشأن أما الأنظمة الداخلية للمجلس الدستوري فهي الأخرى خلت من أية إشارة إليه ليجد المجلس نفسه مضطرا لممارسة هذا الإختصاص لأجل إماطة اللثام عن الغموض الذي شاب المادة 181 من دستور 1996 المتعلقة بالتجديد الجزئي لأعضاء مجلس الأمة أين شمل التجديد رئيس مجلس الأمة ليتوجه هذا الأخير للمجلس الدستوري بطلب قصد تفسير هذه المادة ليقابل برفض طلبه كون رئيس الجمهورية هو المختص بطلب التفسير في هذا الأمر بإعتباره الوصي على الدستور وحاميه[1].

أصدر المجلس الدستوري مذكرة تفسيرية بعد طلب رئيس الجمهورية يفسر فيها المادة 181 محل الجدل مع العلم أن المجلس الدستوري قد سبق وأن فصل في أن رئيس مجلس الأمة الذي يمارس العهدة الأولى لمدة ستة سنوات لا يشارك في القرعة الخاصة بالتجديد النصفي، ويشار إلى أن المجلس الدستوري آنذاك لم ينشر رده على رئيس مجلس الأمة مما لا يوضح الأساس الذي أقام عليه رفض طلبه بعكس رئيس الجمهورية علاوة إلى أن المذكرة التفسيرية وبالرغم من أنها أول عمل تفسيري صريح لأحكام الدستور إلا أنها لم تتضمن أية إشارة إلى حكم دستوري مورس في ظله هذا التفسير[2].

فلم يربط المجلس الدستوري بين إختصاصه في رقابة الدستورية وبين ممارسة إختصاص التفسير صراحة ولعل هذا ما جعله يرفض طلب رئيس مجلس الأمة الذي منحت له صلاحية إخطاره في هذا الخصوص ويقبل طلب رئيس الجمهورية لأنه المكلف بحماية الدستور، ومن جهة أخرى فقد أثارت المذكرة التفسيرية الجدل في حجيتها مقارنة بآراء وقرارات المجلس، لتتوالى تطبيقات استناده لتقنية التفسير ليعترف مباشرة خلال رقابته لمطابقة القانون العضوي الذي يحدد شروط وكيفيات تطبيق الدفع بعدم الدستـورية للدستور بأن المجلس الدستوري " هيئة مستقلة تكلف بالسهر على احترام الدستور، وأن هذه المهمة تعود حصرا لمجال اختصاصه، وبالنتيجة يعود له وحده السهر على احترام الدستور وفقا للإجراءات والوسائل التي يقررها هذا الأخير، من خلال سلطة التفسير النابعة عن هذا الاختصاص"[3].

على الرغم من تواتر الوثائق الدستورية لم يتناول المؤسس الدستوري إختصاص التفسير صراحة رغم تبنيه بشكل غير مباشر للبت في توافق القوانين والتنظيمات عند الحاجة حتى برز التعديل الدستوري

---

[1] بن غيلة ليلى، المرجع السابق، ص ص 12- 13.

[2] كمال جعلاب، دور المجلس الدستوري الجزائري في تفسير الدستور، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، مج 11، ع 3، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، 2018، ص 43.

[3] رأي رقم 03/ ر.ق.ع/م.د/ 18، سالف الذكر.

2020 أين تم تدارك هذا الفراغ الدستوري بتأكيد المادة 192 منه إمكانية تفسير المحكمة الدستورية حكم أو عدة أحكام دستورية بعد إخطار الجهات المحددة في المادة 193 لكونها تعنى بتحريك رقابة الدستورية.

يشاد بهذا الموقف في تأسيسه لإختصاص التفسير في رقابة القضاء الدستوري وتوسعه في جهات الإخطار الممارسة له، لكن يلفت النظر إلى أن المادة 192 إقتصرت فقط على الأحكام الدستورية ولم تشمل الأحكام التشريعية أو التنظيمية أين يمكن أن تحتاج هي الأخرى لتفسيرها من باب قرينة الدستورية المفترضة فيها فإن استعصى على القاضي الدستوري تبين موافقتها للدستور، استنادا إلى معناها الحرفي فالأكيد سيعمل على تفسيرها بما يوافق الدستور منعا للحكم بعدم دستوريتها والأكيد أن القاضي في خضم هذه الحالة لا يراقب مواءمة التشريع أو بواعثه لكونها إختصاص أصيل للمشرع وتخرج عن نطاق رقابته وقد أكدت المحكمة الدستورية أنه عملا بمقتضيات المادة 2/192 فإن إختصاصها التفسيري يقتصر في تفسير حكم أو عدة أحكام دستورية ولا يتعداها إلى تفسير أحكام التشريعية والتنظيمية التي تختص بها مؤسسات دستورية أخرى[1].

ب- مرجعية إختصاص القضاء الدستوري بالتفسير في النظام القانوني الفرنسي

تقفي أثر التأسيس الدستوري للإختصاص التفسيري بالنسبة للمجلس الدستوري الفرنسي يبين أن الدستور الفرنسي لم يسند هذه الصلاحية للمجلس وحتى القانون العضوي المنظم لعمل المجلس الدستوري لم يذكره إلا أن السياسة القضائية التي ينتهجها المجلس أدت به إلى إصدار أحكاما بدستورية النصوص القانونية شريطة تطبيقها بالصورة التي فسرها إحتراما للدستور وتوافقا معه[2]، حيث أوجبت الاعتبارات العملية إتباع أسلوب التفسير للحد من الأحكام الصادرة بعدم الدستورية ما دامت كيفية تفسيرها تزيل عنها عيب مخالفة الدستور ليشير في حيثيات حكمه للتفسير الذي يجعل هذه النصوص موافقة للدستور ويتبعها في منطوق حكمه بدستوريتها شريطة تنفيذها بمراعاة الضوابط أو التحفظات التي أبداها في حكمه[3].

يعاكس الدستور الفرنسي مثيله الجزائري في عدم دسترة إختصاص التفسير واعتماده على التفسير التبعي بمناسبة رقابة الدستورية فلا يمكن أن يقوم المجلس في إخطار مستقل بتفسير أحد أحكام الدستور إلى غاية الوقت الحالي، إذ أن المجلس الدستوري أخذ بممارسة صلاحية التفسير بعد أقل من عام على

---

[1] رأي رقم 02 / ر . م . د/ت. د /24، سالف الذكر.

[2] يسرى العصار، نقاش متجدد حول دور القضاء الدستوري في تفسير القواعد الدستورية والقانونية واستنباط المبادئ منها، مجلة كلية القانون الكويتية العالمية، ع 4، ديسمبر، كلية القانون الكويتية العالمية، الكويت، 2017، ص 359.

[3] يسرى محمد العصار، منهج المجلس الدستوري الفرنسي في الحكم بدستورية قانون وفقا لضوابط أو تحفظات في التطبيق، المرجع السابق. (بلا صفحة)

إنشائه حيث قضى بدستورية اللائحة الداخلية للجمعية الوطنية بشرط أن يتم العمل بالضوابط التي نص عليها الحكم في تفسير نصوصها[1]، أما وقد تقدم 60 نائبا بطلب تفسير بعض من أحكام القانون المحدد للنظام الاقتصادي والمالي سنة 1991 فقد رفض المجلس النظر في طلبهم مبررا موقفه بأنه يتمتع بسلطة تفسير النصوص المحالة إليه فقط إذا تزامنت ورقابة الدستورية حسب المادة 2/61 من الدستور لزوما أما وقد إختلف الحال في هذا الطلب فليس له سلطة التفسير هنا[2]، واحتفظ بالاعتقاد الراسخ بعدم جواز ممارسته لإختصاصات لم يحليها إليه الدستور في أحكامه.

ج- مرجعية إختصاص القضاء الدستوري بالتفسير في النظام القانوني المصري

تعود خلفية إختصاص القضاء الدستوري المصري بممارسة التفسير الدستوري إلى المحكمة العليا استنادا للقانون رقم 81 لسنة 1969 الذي نصت مادته 5 على ولاية المحكمة العليا في تفسير النصوص القانونية إذا استدعت طبيعتها أو أهميتها ذلك ضمانا لوحدة التطبيق القضائـــي، وتتسع دلالة النصوص القانونية لتشمل النصوص التشريعية والدستورية على حد سواء وبالفعل أصدرت المحكمة العليا أول حكم لها لجأت فيه إلى التفسير الدستوري بمناسبة رقابتها لقانون الشفعة[3]، وفي حكم آخر لها قبلت الخوض في تفسير المادتين 94 و96 من الدستور بعد طلب قدمه وزير العدل إليها[4].

بعد حل المحكمة العليا وتولي المحكمة الدستورية العليا رقابة دستورية القوانين في دستور 1971 أتاحت مادته 175 لها صراحة تفسير النصوص التشريعية الصادرة عن السلطة التشريعية وكذا القرارات بقوانين الصادرة عن رئيس الجمهورية[5]، وهو ما ذهبت إليه المادة 26 من قانون المحكمة لسنة 1979 مما يفيد أن ولاية المحكمة لا تمتد إلى تفسير النصوص الدستورية فهو لم يخولها ذلك صراحة، وهذا ما أسفر إلى رفض المحكمة الدستورية العليا طلب وزير العدل لتفسير المادة 99 من الدستور تأسيسا على المـــادة 26 من قانون المحكمة وأكدت بأن ولايتها في التفسير لا تمتد لنصوص الدستور الذي لم تصدر

---

[1] Décision n 59-2 DC, Conseil constitutionnel, du 24 juin 1959, Règlement de l'Assemblée nationale, Vu le 18/12/2025, à 12 :16, Disponible sur lien:
https://www.conseil-constitutionnel.fr/decision/1959/592DC.htm

[2] يسرى العصار، نقاش متجدد حول دور القضاء الدستوري في تفسير القواعد الدستورية والقانونية واستنباط المبادئ منها، المرجع السابق، ص 574.

[3] عوض رجب خشمان الليمون، تفسير النصوص الدستورية – دراسة مقارنة – ، رسالة مقدمة للحصول على درجة الماجستير، تخصص قانون عام، كلية الدراسات الفقهية والقانونية، جامعة آل البيت، الأردن، 1999، ص ص 63- 64.

[4] حكم المحكمة العليا، القضية رقم 3، لسنة 8 قضائية، الجلسة المنعقدة في 15 مارس 1977.

[5] زهرة كيلالي، الاختصاص التفسيري للمحكمة الدستورية الجزائرية على ضوء التعديل الدستوري لسنة 2020 مجلة القانون المجتمع والسلطة، مج 12، ع 1، جامعة محمد بن أحمد وهران 2، الجزائر، 2023، ص 144.

من أي من السلطتين التشريعية أو التنفيذية[1]، وعلى إثر هذا الرفض قد أثير في الفقه المصري خلاف في أحقية المحكمة الدستورية العليا بالتفسير الدستوري رجوعا إلى عمومية نص المادة الدستورية فالنصوص التشريعية لا تقتصر على النصوص العادية بل تشمل حتى الدستورية منها[2].

والواقع أن المؤسس الدستوري يحوز من الكفاءة والمعرفة ما يميز به بين النصوص التشريعية والدستورية فلا سبيل للخلط بينهما حيث كان بوسعه النص مباشرة على أحقية المحكمة الدستورية العليا بتفسير أحكام الدستور بناء على طلب موجه لها، أما قبولها تفسير المواد الدستور بعد رفض سابق لها فيعزى للحاجة العملية فالتفسير هنا أصبح ضرورة حتمية لا غنى عنها من أجل توحيد تفسيرها والفصل في الدعوى الدستورية المعروضة أمامها [3]، إلى غاية صدور دستور 2014 الذي هو الآخر لم يأت على ذكر إختصاص المحكمة بتفسير الوثيقة الدستورية وإقتصر فقط على النصوص التشريعية إلا أن المادة 192 منه أتاحت للقانون المنظم للمحكمة أن يعين إختصاصـــات أخرى لها، لتقر المادة 26 من قانون المحكمة رقم 48 لسنة 1979 بإختصاص المحكمة بتفسير القوانين الصادرة عن السلطة التشريعية وكذا القرارات بقوانين الصادرة عن رئيس الجمهورية مما يفيد أن قانون المحكمة لم يفتح المجال أمام المحكمة الدستورية العليا للخوض في تفسير الأحكام الدستورية بصفة أصلية مباشرة.

نتوصل إلى أن المحكمة الدستورية العليا لا سبيل لهـــا لتفسير نصوص الوثيقة الدستورية بطريقة مباشرة كما هو حال النصوص التشريعية أو التنظيمية الصادرة عن رئيس الجمهورية لكنها بالرغم من ذلك تعمل على تفسير نصوص أحكام الدستور أثناء نظرها في الدفع بعدم الدستورية أين تلزمها الحالة العملية إلى تفسير النص الدستوري لاستجلاء فحواه والتعمق في معناه ومقاصده بغية التوصل إلى مدى توافق النص محل الدفع معه[4]، وتؤكد المحكمة الدستورية العليا في حكم سابق لها هذا الأمر بقولها: "... تفسير المحكمة الدستورية العليا للنصوص الدستورية لا يكون إلا بموجب خصومة قضائية تدخل في ولايتها،

---

[1] حكم المحكمة الدستورية العليا، القضية رقم 1، لسنة 1 قضائية (5 لسنة 8 ق ع)، جلسة 1 مارس 1980.

[2] خالد محمود غبد القادر محمد، الاختصاص التفسيري للقضاء الدستوري (المحكمة الدستورية بمصر والسودان نموذجا)، مجلة القانون الدستوري والعلوم الإدارية، ع 18، فبراير، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، ألمانيا، 2023، ص 213.

[3] محمد إبراهيم هيوب، دور المحكمة الدستورية العليا في تفسير النصوص الدستورية دراسة مقارنة مع النظام الدستوري في الكويت، المجلة القانونية، مج 7 ، ع 3، مايو، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، مصر، 2020، ص 39.

[4] بهاء الدين مسعود خويرة، ظاهرة الملاءمة السياسية في عملية تفسير النصوص الدستورية دراسة فلسفية تأصيلية مقارنة، مجلة كلية القانون الكويتية العالمية، ع 1، ديسمبر، كلية القانون الكويتية العالمية، الكويت، 2024، ص 269.

وترفع إليها وفقا للأوضاع المنصوص عليها في قانونها، وكلما كان إعمـــال النصوص الدستورية – في نطاق هذه الخصومة – لازما للفصل في المسائل التي تثيرها والتي تدعي هذه المحكمة لتقول كلمتها فيها ... إذ يتحدد موضوعها بالفصل في التعارض المدعي به بين نص تشريعي وقاعدة في الدستور ..."[1].

وفي ذلك تؤكد في حكم لها أنها بحكم اعتبارها حارسة للدستور والقائمة على الشرعية الدستورية فلها الفصل في تفسير نصوصه وبيان مضمون الحقوق والحريات التي جاء بها، وكذا البحث عن أهداف وغايات المؤسس الدستوري في الواجبات والالتزامات التي أقرها في إطار الوحدة الدستورية، وعليه فإن ما تستشفه المحكمة من نصوص الدستور هو التفسير الصحيح لها دون معقب عليها فيه[2].

فسلطة التفسير الدستوري هي عملية يمارسها القاضي الدستوري والتي يكون محلها إما حكم أو عدة أحكام دستورية أو تتعلق بنص قانوني أو تنظيمي والتي ينتج عنها إماطة اللثام عن غموض النص محلها ويكشف جوهره ويكون ذلك إما في صورة أصلية أو تبعية، نخلص إلى أن الدستورين الجزائري والمصري متشابهان في إقرارهما بإختصاص القاضي الدستوري بالتفسير ومختلفان في طبيعة النص محله وصورة التفسير، فمحل التفسير الدستوري الأصلي في الدستور الجزائري هو الأحكـــام الدستورية بينما في الدستور المصري موضوعهـــا النصوص القانونية الصادرة عن السلطة التشريعية والتنظيمات الصادرة عن رئيس الجمهورية، لكن هذا لم يمنع القاضي الدستوري الجزائري أو المصري من سحب سلطة التفسير إلى ما يتجاوز هذه النصوص بصورة تبعية عند الضرورة في خضم رقابة الدستورية تأسيسا على إختصاصهما الأصلي في رقابة الدستورية.

وعلى النقيض منهما لم يعترف الدستور الفرنسي بإختصاص المجلس الدستوري بتفسير الدستور أو النصوص القانونية الأقل منه مرتبة الأمر الذي دفع المجلس إلى إبتكار وسيلة أخرى وسيطة بين عدم الدستورية لجمود النص الدستوري وضرورة التكيف مع المتغيرات الطارئة على المجتمع متمثلة في التفسير بتحفظ أين يتجنب القاضي الحكم بمخالفة النص محل الطعن للدستور بإضفاء تفسير عليه يجعله يوافقه.

الفرع الثالث

صور التفسير الدستوري

مهما بلغت دقة المؤسس الدستوري في صياغة الوثيقة الدستورية فإنه من المؤكد حدوث هوة بينها

---

[1] محمد إبراهيم هيوب، المرجع السابق، ص 40.

[2] جابر محمد حجي، المرجع السابق، ص 163.

وبين الحياة العملية مما يحتم على القاضي الدستوري التحرك للتقريب بين أحكام الدستور والجانب العملي للنص وهذا باللجـوء إلى التفسير الدستوري كتقنية فعالة في التوفيق بين الجانبين دون الخروج عن الشرعية الدستورية[1]، فمزاولة القاضي الدستوري للتفسير تكون في صورة مباشرة فيسمى بالتفسير الدستوري الأصلي (أولا) أو في صورة غير مباشرة بتفسير دستوري تبعي (ثانيا).

أولا: التفسير الدستوري الأصلي

يقصد به ذلك التفسير الذي تمارسه الجهة التي منحها الدستور سلطة تفسيره بصفة مباشرة مستقلة فالغالب من الدساتير تنسب مهمة التفسير الدستوري لجهات القضاء الدستوري[2] ونعني به أن هذا القاضي يفسر النص محل الإخطار أو طلب التفسير دون أن يكون بصدد مزاولة إختصاصات أخرى يستند إليها في ذلك، أما على صعيد دساتير الأنظمة القانونية المقارنة فنجدها قد نسبت هذه السلطة لجهات القضـاء الدستوري مع إختلافات بينها، ففي الدستور الجزائري الحالي أوكلت المادة 2/192 منه إختصاص البت في إخطارات تفسير نصوص الدستور من قبل الجهات المحددة في المادة 193 والحال ذاته في الدستور المصري الذي خول المحكمة الدستورية العليا في مادته 192 البت في طلبات تفسير النصوص التشريعية بعكس الفرنسي الذي لم ينوه أو يذكر إمكانية المجلس الدستوري الفصل في طلبات التفسير بصفة مباشرة.

ثانيا: التفسير الدستوري التبعي

وهو التفسير الذي يؤتيه القاضي الدستوري عرضا بمناسبة فصله في الدعوى الدستوريـة فيكون لازما للبت في دستورية النص القانوني فدونه لا يمكن تبين مخالفة الدستورية[3]، فهو يبنى على إختصاص القاضي برقابة الدستورية حيث يكون التفسير هنا خطوة ضرورية لتفادي الحكم بعدم الدستورية[4].

وبهذا يعتبر إختصاص لاحق لإختصاص أصيل متمثل في إختصاص رقابة الدستورية وبالتالي فممارسته لا تتطلب الاستناد إلى سند قانوني لتبريره فعلة مزاولته هي الحاجة العملية التي تقتضي ذلك [5]، ويلعب التفسير التبعي دورا وسطا بين التصريح بعدم دستورية النص وضدها إذ يعد التفسير آلية تصحيح

---

[1] ليلى حنتوش ناجي الخالدي، التفسير القضائي لنصوص الدستور، مجلة المحقق المحلي للعلوم القانونية والسياسية، مج 14، ع 1، كلية القانون، جامعة بابل، العراق، 2022، ص 334.

[2] بلعبدي مصطفى، المرجع السابق، ص 82.

[3] زهرة كيلالي، الدور الإنشائي للقاضي الدستوري، المرجع السابق، ص 247.

[4] أحمد فتحي سرور، الحماية الدستورية للحقوق والحريات، المرجع السابق، ص 250.

[5] محمد حسن كاظم، ضمانات الحقوق والحريات في ظل التفسير الدستوري " دراسة مقارنة "، مجلة الجامعة العراقية، مج 67، ع 2، جوان، مركز البحوث والدراسات الإسلامية، الجامعة العراقية، العراق، 2024، ص 558.

للقانون أو التنظيم المخالف للدستور دون إلغائه مع تطبيقه وشروط تفسير القاضي الدستوري [1].

المطلب الثاني

إعمال تفسير الأحكام الدستورية

لا ينزل القاضي الحكم الدستوري وهو بصدد التفسير آليا وإنما يتحرى مواءمـــة الموازنة والتوافق بين شرعية الدستور وإلزامية حماية الحقوق والحريات في كنف الحفاظ على النظام العام، فرقابة الدستورية ليست بعملية حسابية مثل ماهو الشـــأن بالنسبة للقاضي العادي الذي يكيف الوقائع ليطبق عليها القاعدة القانونية، بل ينبغي عليه أن يستلهم مقاصد الوثيقة الدستورية بناء على تفسيرها في ظل مراعاة الصـــالح العام وما يرتبط به من متغيرات[2].

أوجب التخوف من تبوأ القاضي الدستوري مكانة المؤسس الدستوري أثناء بسط سلطته التفسيرية إحاطتها بضوابط تضمن عدم التعدي، وفي ذلك استقر على إتباع مناهج معينة للتفسير الدستوري (الفرع الأول) وفقا لقواعد تفسيرية محددة (الفرع الثاني) تتلاءم وطبيعة القرارات التفسيرية ذات الحجية (الفرع الثالث).

الفرع الأول

مناهج التفسير الدستوري

بلور الفقه الدستوري المقارن مناهج مختلفة يعتمد عليها في التفسير وبما أن القضـــاء هنا قضاء موازنة بين تحقيق العدالة الدستورية وضمان الصالح العام وبالتبعية حماية الحقوق والحريات، فهو يختار المنهج بحسب سلطته التقديرية تفسيريا، يتجلى في منهج التفسير الحرفي (أولا) ومنهج القصدية (ثانيا) ومنهج التفسير الواسع (ثالثا).

أولا: منهج التفسير الحرفي

يعرف منهج المنهج التفسير الحرفي بأنه منهج يتخذ ألفاظ النص كأداة لتفسيره وإماطة الإبهـــام عنه عن طريق البحث في معانيها ضمن المعاجم والقواميس دون أن يلجأ إلى أية وسيلة أخرى [3]، ويرجع

---

[1] طارق ذباح، مجدوب جوراري، تكريس الدور التفسيري للمحكمة الدستورية في دستور 2020: دور جديد بآليات قديمة ؟، مجلة الدراسات القانونية المقارنة، مج 7، ع 2، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف، الجزائر، 2021، ص 798.

[2] زهرة كيلالي، الدور الإنشائي للقاضي الدستوري، المرجع السابق، ص 157.

[3] وليد محمد عبد الصبور، التفسير الدستوري دراسة مقارنة، المصرية للنشر والتوزيع، ط 1 ، مصر، 2019، ص 92.

ظهوره إلى مدرسة الشرح على المتون والتي ركزت على التقيد بالنص القانوني كما هو وشرح معانيه حرفيا فلا يبحث القاضي خارج النص عن حل للدعوى المعروضة عليه أما إذا لم يجد في النص حلا فإن العيب لا يعد في هذا الأخير وإنما في القاضي الذي لم يحسن البحث وأخفق في تفسيره[1]، حتى لا ينبغي عليه البحث عن نية المؤسس الدستوري في الوقت الذي وضعه فيه ويذهب هذا المنهج إلى منع القضـاة من البت في الدعاوى الدستورية بالنظر إلى آرائهم وتوجهاتهم السياسية أو رآهم الشخصية الذي من شأنه أن يعزز قدرة التنبأ في التفسير الدستوري[2].

غير أنه بالرغم من بساطة العمل بمنهج التفسير الحرفي وحياده وتحقيقه للأمن القانوني إلا أنه قد لا يحقق غاية التفسير فبينما تتسم الألفاظ الدستورية بالجمود تكون العلاقات التي تنظمها متطورة وحركية مما يرفع يد القاضي الدستوري عن تفسيرها وفق هذا المنهج [3]، يزيد عليه عجزه عن إحداث أي تطور في مفهوم الحقوق والحريات باعتماده على منهج التفسير الحرفي للنص الدستوري فتقتصر الحقوق والحريات في تلك المدونة في النص الدستوري ويضيق مداها الذي ينتج عنه منعها من مواكبة التطور المستمر في العلاقات الإنسانية[4]، فبالرغم من تمسك هذا المنهج بأحكام الدستور ولتقييده القضاة بالنص غير أنه يبقى مكبلا في مواجهة الحالات غير المنصوص عليها في الدستور صراحة، بالأخص في الأحكام العـامة منه التي تتطلب من القاضي الدستوري نوعا من الحنكة والتوسع في التفسير للبت في الدعوى الدستورية.

يلاحظ على هذا المنهج اعتماده فقط على المعنى اللغوي للفظ بينما ذهب إتجاه فقهي للقول بأنه يقتضي العمل بالمعنيين اللغوي والإصطلاحي فالأصل أن يرجع للمدلول اللغوي أما إن كان للفظ معنى إصطلاحي، فإنه يأخذ به بسبب أن المؤسس الدستوري إذا استخدم لفظا فيستخدمه في مدلوله الاصلاحي لا اللغوي إلا إذا ثبت خلاف ذلك في حين يبحث عن القرينة الدالة على قصد المؤسس الدستـوري في حالة تعدد المعنى الاصطلاحي[5]، وقد عمل القاضي الدستوري الجزائري على اتباع هذا المنهج بتصريحه بعدم دستورية بعض العبــارات التي تستخدم في القوانين والتنظيمات موضــوع الرقابة لمخالفتها قصد

---

[1] رمزي الشاعر، النظرية العامة في القانون الدستوري، دار النهضة العربية، مصر، 2020، ص 532.

[2] رولا عبد المجيد بغدادي، الإتجاهات النظرية في التفسير الدستوري، المجلة الدولية لنشر البحوث والدراسات، مج 5، ع 54، أبريل، مركز ريادة للبحوث والدراسات، الأردن، 2024، ص ص 26- 27.

[3] بلعبدي مصطفى، المرجع السابق، ص 94.

[4] شلال عواد سليم، أهمية التفسير الدستوري في إرساء قواعد الحقوق والحريات دراسة تحليلية، مجلة تسنيم الدولية للعلوم الانسانية والاجتماعية والقانونية، مج 3، ع 10، دار البيان العربي للدراسات والنشر، لبنان، سبتمبر 2024، ص 510.

[5] زهرة كيلالي، الدور الإنشائي للقاضي الدستوري، المرجع السابق، ص 158.

المؤسس الدستوري مثل إضافة المشرع في المادة 8 من القانون العضوي المتعلق بالأحزاب السياسية لفظ " فئوي" كأساس يمنع تأسيس الأحزاب السياسية بناء عليه بعكس ما جاءت به المادة 42 من الدستور[1] وفي موضع آخر بمناسبة رقابة مطابقة القانون العضوي الذي يحدد شروط وكيفيات تطبيق الدفع بعدم الدستورية للدستور حيث عدّ القاضي الدستوري أن المؤسس الدستوري في المادة 2/188 منه كان دقيقا في حصر موضوع القانون العضوي محل الإخطار باستعماله للفظ " تحديد" وأن تغيير المشرع لها بلفظ بـ " يهدف" بدل " يحدد" يجعل نص المادة الأولى من القانون العضوي مطابقة جزئيا للدستور"[2].

وأكدت المحكمة الدستورية العليا في حكم لها بمناسبة تفسير المادتين 5 و18 من القانون رقم 38 لسنة 1972 في شأن مجلس الشعب أنها تلتزم بالبحث عن دلالة اللفظ لغة وإصطلاحا، بحيث أنه إن كانت ألفاظ النص الدستوري واضحة فلا جدوى من البحث عن تأويل لها يخرجها عن معناها المراد بهـا أو حتى إنحراف معناها بغطاء تفسيرها، وإذا جاء النص عاما فيبقى على إطلاقه ما لم يرد عليه تقييـد بدليل فإذا إنتفى الدليل فلا يجوز إضفاء معنى آخر على النص وإلا عد تأويلا غير مقبول[3]، وتستدل هذه المحكمة بالمعنى اللغوي في تسبيب أحكامها على غرار حكمها القاضي بعدم دستورية المادة 2/24 من القانون رقم 73 لسنة 1956 المتعلق بمباشرة الحقوق السياسية حيث أجازت هذه المادة تعيين رؤساء اللجان الفرعية من غير الأعضاء في الهيئات القضائية لترتكن إلى ضبط المقصود بلفظ " الإقتراع " في المادة 88 من الدستور قبل تعديله وحيث أنه جاء في حيثيات حكمها " ومن حيث أن المقرر أن عبارة النص تأخذ على معناها اللغوي ما لم يكن لها مدلول إصطلاحي يصرفها إلى معنى آخر ..."[4].

وخلص الفقه الدستوري في شأن المعنى الإصطلاحي إلى أن تحديد المشرع معنى معينا لمصطلح ما يتعين معه ربط هذا المصطلح بذات المعنى في سائر النص وأي نص آخر احتواه والأمر بالمثل بالنسبة للقاضي الدستوري، إذ يتوجب عليه إفراد ذات المصطلح بذات المعنى الذي حدده له المؤسس الدستوري فلا يتحول عنه، واتجهت المحكمة الدستورية العليا إلى تفسير مصطلح القوانين تفسيرا واسعا بالإعتماد على المادة 188 من دستور 1971 التي فرضت نشر القوانين في الجريدة الرسمية وبذلك

---

[1] رأي رقم 01 / ر.م.د/12، سالف الذكر.

[2] رأي رقم 03/ ر.ق.ع/م.د/ 18، سالف الذكر.

[3] حكم المحكمة الدستورية العليا، الطلب رقم 1، لسنة 26 قضائية " تفسير"، الجلسة المنعقدة في 7 مارس 2004.

[4] حكم المحكمة الدستورية العليا، القضية رقم 11، لسنة 13 قضائية " دستورية "، الجلسة المنعقدة في 8 جويلية 2000.

أدخلت اللوائح في مفهومها وقضت بعدم دستورية اللوائح غير المنشورة في الجريدة الرسمية[1].

أما المجلس الدستوري الفرنسي فقد تقيد بحرفية النص الدستـــوري في قراره بتاريخ 23 سبتمبر 1992 [2] بأن المادة 61 من الدستور لا تمنح للمجلس سلطة رقابة التعديلات الدستورية الاستفتائية وإنما تنحصر فقط على القوانين التي يقرهـــا البرلمان، حيث تقيد بما جاءت به ولم يعمد إلى توسيع تفسيرها لتشمل رقابة التعديلات الدستورية الاستفتائية، وهو ما تبناه كذلك بموجب حكميه الصادرين في 2003[3] و2014 أي أنه تقيد بما جاء في لفظ الأحكام الدستورية ولم يتوسع فيه في شأن تحديد إختصاصه حيث أقر بأنه لا ينظر إلا في الحالات التي تم النص عليها صراحة في أحكام الدستور ولا يتعداها لأخرى[4].

ثانيا: منهج القصدية في تفسير الدستور

عماد المنهج هو التوصل إلى نية المؤسس الدستوري ساعة وضعه شرط تفسير الوثيقة الدستورية في ضوء مقاصد المؤسس الدستوري وتصوره لمعاني أحكامه لحظة إقراره دون مراعاة المتغيرات الحادثة بعده[5]، وما يميز منهج القصدية في التفسير إرتكازه على الفهم العام للنص الدستوري فهو ليس نصا عديم المعنى حيث للنص محل التفسير معنى معين يسبق التفسير ويجب على القاضي الدستوري التوصل إليه بالاستناد على نية واضعيه[6]، وبما أن الوثيقة الدستورية تعد تجسيدا لمقاصد واضعيها يتوجب لمعرفة إتجاه إرادتهم البحث في خلفيتها تاريخيا وكذا مراحل صياغتها والتفتيش عن الإرادة المحتملة للمؤسس الدستوري وما ستتجه إليه حال تطبيقه[7].

يتميز منهج القصدية في تفسير الدستور عن منهج التفسير الحرفي في كون أن هذا الأخير يقدس النص لفظا فلا يتعداه في تفسيره بينما الثاني يستهل تفسيره بالبحث في ألفاظ وكلمات النص الدستوري كوسيلة للتوصل إلى مقاصد المؤسس الدستوري لحظة صياغته للدستور وتنبئه بكيفية تطبيقه مستقبلا، وحال عجز القاضي الدستوري عن لمس غاية المؤسس الدستوري فإنه يستعين بوسـائل خارجة عن النص الدستوري ممثلة في الأعمال التحضيرية المعاصرة لإصدار الدستور مثل المذكرات التفسيرية ومناقشة

---

[1] جابر محمد حجي، المرجع السابق، ص ص 167- 168.

[2] Décision n 92-313 DC, op.cit.

[3] Décision n 2003-469 DC, op.cit.

[4] Décision n 2014-392 QPC, op.cit.

[5] بلعبدي مصطفى، المرجع السابق، ص 96.

[6] Jeffrey Goldsworthy, Constitutional Interpretation: Originalism, Philosophy Compass, V 4, N 4, Blackwell compass scholary research, 2009, p p 687- 689.

[7] شلال عواد سليم، المرجع السابق، ص 511.

المجالس التشريعية، أعمال لجان دراسة مشاريع التشريع وتقاريرها ...[1]، وتشكل تقارير لجنة صياغة الدستور الجديد أو تعديله أداة لتبين مقصد المؤسس الدستوري في النص الدستوري موضوع التفسير[2].

انتهجت المحكمة الدستورية منهج القصدية سبيلا لتفسير المادة 158 من الدستور بقولها: " حيث أن أحكام المادة 158 المذكورة أعلاه واضحة وذات صياغة جامدة في جميع فقراتها ولا يوجد فيها أي لبس أو تناقض أو غموض يتطلب تفسيره وفقاً لنية المؤسس الدستوري"[3]، وكذا جاء في حيثيات رأيها المتعلق بتفسير المادتين 121 و122 من الدستور:" أن دور المحكمة الدستورية في تفسير المقتضيات الغامضة ينحصر في توضيح قصد المؤسس الدستوري، لا سيما عند ظهور إشكالات في تطبيقها، وأن الأمر هنا يتعلق بفراغ لم يتوقعه المشرع مما يتعين استدراكه بالتفسير بمقتضى المادة 192 (الفقرة 2) من الدستور التي تخول المحكمة الدستورية إبداء رأيها التفسيري مع حجية الشيء المفسر به "[4]، حيث أن المادة 116 من الدستور تتعلق بحقوق المعارضة البرلمانية مما يجعل تحديد نطاقها الدستوري يتم ضمن سياق العمل البرلماني مع الحرص على عدم الخروج عن النص الدستوري وأكدت على إتباعها منهج قائم على استنباط إرادة المؤسس الدستوري وقوفا على حكمة سعى إليها متتبعا في ذلك مواضع الغموض التي انتابته ومزيلا لها بتفسيره[5]،حتى أنها اعترفت صراحة بأن أحد المناهج المستعملة في عملية التفسير منهج القصدية بقولها: " حيث أنه من بين المناهج التي تتبعها المحكمة الدستورية في تفسيرها لأحكام الدستور، هو الوقوف على نية المؤسس الدستوري عند وضعه للأحكام الدستورية والسياق الذي وضعت فيه"[6].

أما المجلس الدستوري الفرنسي فقد استند إلى مناقشات البرلمان للتوصل إلى المقصـــود من عبارة

---

[1] ليلى حنتوش ناجي الخالدي، المرجع السابق، ص 345.

[2] زهرة كيلالي، الدور الإنشائي للقاضي الدستوري، المرجع السابق، ص 167.

[3] رأي رقم 01 / ر.م.د / ت.د / 25، المؤرخ في 30 رجب 1446، الموافق لـ 30 جانفي 2025، يتعلق بتفسير أحكام المادة 158 من الدستور، تاريخ الإطلاع 2025/12/27، على الساعة 15: 12، على الرابط الإلكتروني https://cour-constitutionnelle.dz/ar/2024/12/27/%d8%a2%d8%b1%d8%a7%d8%a1-2025/#1738318132852-084bfaf7-9df9

[4] رأي رقم 02 / ر.م.د / ت .د / 25، المؤرخ في 6 شعبان 1446، الموافق 5 فبراير 2025، يتعلق بتفسير أحكام المادتين 121 و 122 من الدستور، تاريخ الطلاع 2025/12/27، على الساعة 13:45، على الرابط الالكتروني https://cour-constitutionnelle.dz/ar/2024/12/27/%d8%a2%d8%b1%d8%a7%d8%a1-2025/#1741113745145-02ececaf-da05

[5] رأي رقم 03 / ر .م.د / ت. د / 25، المؤرخ في 23 ذي الحجة 1446، الموافق لـ 19 يونيو 2025، يتعلق بتفسير أحكام المادة 116 من الدستور، تاريخ الطلاع 2025/12/27، على الساعة 13:50، على الرابط الإلكتروني https://cour-constitutionnelle.dz/ar/2024/12/27/%d8%a2%d8%b1%d8%a7%d8%a1-2025/#1752127115633-e9b85b40-7fb5

[6] رأي رقم 03/ ر . م. د/ ت .د / 24، سالف الذكر.

أخذ العينات الخارجية والتوفيق بين هذا الإجراء وبين انتهاك حرمة الجسد وما له من تداعيات على الحرية الفردية للشخص المعني وبين قرينة البراءة ليتجه إلى أن التوصل إلى العينات الخارجية يدعم قرينة البراءة بإثبات براءة الأفراد موضعها، بل ذهب المجلس إلى حد منح المحكمة الجنائية عند النطق بالحكم تحديد العقوبة المتناسبة مع رفض طلب أخذ العينات لكون المشرع قد أغفل هذه الجزئية، وعليه لا تعتبر المادة 30 مخالفة للدستور بعد مراعاتها لهذا التحفظ [1]، وسعى في قرار آخر له إلى البحث عن نية المشرع في إشارته إلى المبادئ الأساسية التي تحكم الحياة الأسرية في الدولة الفرنسية والدولة المضيفة استنادا على قوانين الجمهورية أثناء تأدية مهمته الرقابية[2].

أحالت المحكمة الدستورية العليا في حكمها بتاريخ 15 أبريل1995 للأعمال التحضيرية من أجل التوصل لقصد المؤسس الدستوري بقولها:" ... إذا لم يكن للفظ الإشراف دلالة اصطلاحية تخالف دلالته اللغوية، فقد بات أن المؤسس الدستوري بإقراره المادة 88 من الدستور– منظورا في ذلك لارادته المتوهمة أو المفترضة، بل إن إرادته الحقيقية التي كشفت عنها الأعمـــال التحضيرية على مـا تقدم – قد قصد إلى إمساك الهيئات القضائية– تقديرا لحيدتهم ..."[3]، وعمدت المحكمة في تفسيرها للمادة 47 من قانون العمل للبحث عن نية المشرع فجاء في حيثيات حكمها أنها تحدد مضمون النصوص القانونية المشمولة بولايتها التفسيرية بناء على المعنى المقصود منها ابتداء دون إدخال عناصر جديدة على القاعدة القانونية موضوع التفسير، بما يغير من محتواها الأصلـي أو يكسوها صورة مغايرة للصورة التي ابتغاها المشرع فيها أو ينسبها إلى مجال دائرة مخالف لما أريد لها أن تطبق فيه[4].

انتقد جانب من الفقه هذا النهج بأن بعض الدساتير تصاغ بعد تنازلات وتسويات سياسية وبالتالي لا يمكن الجزم المطلق بالنية الحقيقية للمؤسس الدستوري بالأخص إذا كانت السلطة التأسيسية تتشكل من إديولوجيات وأهداف وآمال متضادة [5]، إضافة إلى أنه لا يتيح للقاضي الدستوري التوسع في التفسير بأكثر

---

[1] Décision n 2003-467 DC, op.cit.

[2] Décision n 2006-539 DC, Conseil constitutionnel, du 20 juillet 2006, Loi relative à l'immigration et à l'intégration, Vu le01/01/2026, à 22:25, Disponible sur lien: https://www.conseil-constitutionnel.fr/decision/2006/2006539DC.htm

[3] زهرة كيلالي، الدور الإنشائي للقاضي الدستوري، المرجع السابق، ص 167 ينظر حكم المحكمة الدستورية العليا، القضية رقم 1، لسنة 16 قضائية " تفسير "، الجلسة المنعقدة في 15 أبريل 1995.

[4] حكم المحكمة الدستورية العليا، الطلب رقم 1، لسنة 17 قضائية " تفسير" ، الجلسة المنعقدة في 3 يوليه 1995.

[5] Thomas B. Colby, Peter J. Smith, Living Originalism, Duke Law Journal, V 59, N 2, Duke University School of Law North Carolina, USA, 2009, p p 248- 249.

من الحدود التي يفرضها عليه تصوره لإرادة المؤسس الدستوري مما يجعل الوثيقة الدستورية حبرا على ورق غير قادرة على التكيف لمواجهة المستجد في العلاقات التي يضبطها القانون الأسمى في الدولة.

ثالثا: منهج التفسير الواسع للدستور

نتيجة التغيرات السريعة والمطردة على العلاقات المجتمعية برز منهج التفسير الواسع أو منهج الدستور الحي الذي ينظر إلى الوثيقة الدستورية بإعتبارها وثيقة حية تتعايش مع المستجدات ولا ترتبـط بمفهوم واحد جامد يصلح للعمل به مرات قليلة فقط، بل تعد ذات أهمية بالغة نتيجة الفهم العميق لمبادئها وأسسها النابعة من الحفاظ على استقرار الدولة ومصلحة الجماعة، فهو يتعامل مع الدستور باعتباره وثيقة ذات تطور مستمر يجب أن تتكيف مع القيم الحديثة وعلى عكس المنهجين السابقين فهو وإن إنطلق في تفسيره من النص فإنه يتحرى معناه ومقاصده في الوقت الذي يتم فيه تفسيره لا وضعه[1].

يبرر مؤيدوه أن منطق التفسير السليم يتلاءم والإعتقـاد بأن الدستور يعتبر تعبيرا مكتوبا عن القيم والمبادئ التي يؤمن بها واضعوه ولكنه يبقى خاضعا لعملية تفسير مستمرة تبعث فيه روحا متجددة [2]، وقد أثبت تاريخ القضاء الدستوري دور المنهج في الحفاظ على استقرار سير مؤسسات الدولة وسلطاتها وكذا حماية الحقوق والحريات وتوسيع مداها حيث يظهر هذا جليا في بلورة المبادئ الدستورية قبل التأسيس لها دستوريا والتي أبرزها مبدأ الفصل بين السلطات ومبدأ الأمن القانوني.

ويستفيض المنهج في عطائه في مجال الحقوق والحريات في توسيعه للكتلة الدستورية التي تفتح المجال لمد القاضي الدستوري بمرجعيات أخرى يؤسس عليها حكمه الأمر الذي يتيح حماية أكبر للحقوق والحريات بتوسيع نطاقها لتشمل أخرى لم يرد ذكرها في الدستور.

---

[1] ستيفن روس وآخرون، ترجمة عبد الرحمان مشعل، مناهج تفسير الدستور دراسة موجزة، مجلة حكمة، 2017، ص 3، تاريخ الإطلاع 2026/01/27، على الساعة 15:25، على الرابط الإلكتروني:
https://hekmah.org/wpcontent/uploads/2017/12/%D9%85%D9%86%D8%A7%D9%87%D8%AC-%D8%AA%D9%81%D8%B3%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D8%B3%D8%AA%D9%88%D8%B1-%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D8%B3%D8%A9-%D9%85%D9%88%D8%AC%D8%B2%D8%A9.pdf

[2] أحمد إبراهيم أحمد الحمادي، المرجع السابق، ص 24.

الفرع الثاني

قواعد التفسير الدستوري

الخوف من تعاظم سلطة القاضي الدستوري نتيجة تدعيمه بالإختصاص التفسيري الذي يمـــارس في صورتين أصلية وتبعية بالأخص ما يثيره من جدل حـــالة توسع تفسيره بالنسبة لمنهج التفسير الواسع للدستور دفع إلى البحث عن قواعد تضبط سلطة القضاء الدستوري التفسيرية لكي لا تتجاوز ما أسند إليها وتكون مخالفة للشرعية الدستورية.

ضبطا لحدود سلطة التفسير وتفاديل لإشكالية حوكمة القضاء يخضع القاضي الدستوري خلال تفسيره للنصوص القانونية لجملة من القواعد تحيد به عن الوقوع في مثالب مخالفة الدستور بتقيده بقاعدة التفسير الذي يوافق الدستور (أولا) فإلتزامه بتفسير النصوص الدستورية بإعتبارها وحدة واحدة (ثانيا) مرورا بقاعدة الإلتزام بالسوابق القضائية وبتفسير النصوص الدستورية بنظرة عصرية (ثالثا).

أولا: قاعدة التفسير الذي يوافق الدستور

تمنع قرينة الدستورية القاضي من إفتراض عدم توافق النص محل الرقابة والدستور من منطلق أن الأصل فيها دستوريتها ما لم يثبت خلاف ذلك، وبالتبعية فهذه القرينة تعد قيدا على القاضي الدستوري في عملية التفسير، تستلزم تفسير القوانين والتنظيمات بما يتوافق مع الدستور، فإذا احتملت هذه النصوص تفسيرين أحدهما يفيد دستوريتها والآخر عدم الدستورية فإن القاضي الدستوري هنا مقيد بأن يأخذ بالتفسير الذي ينتج عنه دستورية النص تفاديا للتضاد وإرادة المشرع إضافة إلى احترام مبدأ الفصل بين السلطات ليكون الحكم بعدم الدستورية في حالة مخالفة الدستورية الصريحة والظاهرة التي لا تحتمل تأويلا آخر[1].

اختلفت آراء الفقه الدستوري بين مؤيد ومعارض لتدخل القضاء الدستوري في تفادي الحكم بعدم الدستورية لوجود تفسير آخر لها يترتب عنه توافقها مع الدستور حيث تحجج الإتجاه الأول بأن القاضـــي الدستوري يجتهد في تفادي الحكم بعدم دستورية القوانين ودليل ذلك تعدد صور التفسير التي تجنبه ذلك، وقد ظهر ذلك في قضاء المجلس الدستوري الفرنسي الذي اعتنق التفسير الدستوري المنشئ لتفادي الحكم بعدم دستورية النص القانوني من وجهة نظر ترى أن إضافة عنصر جديد علـــى النص المشوب بعدم الدستورية من أجل تجنيبه الحكم بها أولى من إنهاء وجوده[2]، وغالبا ما يرتبط التفسير المضيف بالإغفال

---

[1] زهرة كيلالي، الدور الإنشائي للقاضي الدستوري، المرجع السابق، ص 175.

[2] أشرف إسماعيل عزب، المرجع السابق، ص 502.

التشريعي فإذا تحتم على القاضي حال وجوده الحكم بعدم دستورية النص فإن ذلك يفيد أن هناك تفسير آخر يستفاد من هذا الفراغ وجود قاعدة تنطوي على المعنى المعاكس واللازم لتفادي عدم الدستورية[1].

ويستفيض المجلس الدستوري في تطبيقـــاته العملية لتفادي الحكم بعدم الدستورية في إرتكانه إلى المنهج الإستبدالي أين يسعى إلى إحلال قاعدة قانونية متوافقة مع الدستوري محل قاعدة أخرى مخالفة له وهو حل وسط يعصم النص من عدم الدستورية، كما وأخذت المحكمة الدستورية العليـــا المصرية بالمنهج الاستبدالي بحكمها بتاريخ 4 ماي 1996 وقضت بأنها لا يجب أن تفصل فيما يثيره الطعن في النص القانوني من المسائل القانونية ما دام بإمكانها الفصل بدستوريتها " باسناد المخالفة المدعى بها إلى أساس يستقيم معها عقلا ويصححها " وصرحت في حكمها بتاريخ 14 أوت 1994 أنها تلتزم في رقابتها بشرط أولي يتمثل في البحث عن تأويل آخر للنص التشريعي يجنبه مخـــالفة الدستورية وأن عليها تفسيرها بما يوفق بين مضمون النص والحكم الدستوري[2].

يختلف التفسير الاستبدالي عن الانشائي المضيف في كون الثاني يهدف إلى استخراج قاعدة من فراغ تشريعي ينجر عنه عدم دستورية النص أي أنه ينطلق من إفتقار يشوب النص القانوني يجعله مخالفا للدستور إلى استنباط قاعدة تسد هذا النقص، في حين التفسير الاستبدالي يسحب الدستورية على النص لشيئ ذكره ليضيف قاعدة قانونية أخرى تضفي عليه سمة الدستورية[3].

ومن جهته انتهج القضاء الدستوري الجزائري التحفظات التفسيرية الإنشائية حينا والاستبدالية حينا آخر ليتفادى حكم عدم دستورية القوانين دون أن يؤثر على جوهرها، ومن تطبيقاته رأي المجلس الدستوري في شأن مراقبة مطابقة القانون العضوي المعدل والمتمم للقانون العضوي 01/98 المتعلق بإختصاصات مجلس الدولة وتنظيمه، حيث منحت المادة 38 منه موضوع الإخطار الوزير الأول صلاحية تنبيه اللجنة الاستشارية في الحالات الاستثنائية لدراسة مشاريع الأوامر والقوانين في أقصر الآجال ممـــا دفع المجلس إلى القول بأن تقدير الاستعجال بشأن مشاريع الأوامر من إختصاص رئيس الجمهورية وعليه فقد اعتبر المادة 38 دستورية شريطة مراعاة هذا التحفظ التفسيري[4].

أما الإتجاه الثاني فقد رفض إضفـــاء التفسير الموافق للدستور على النص المخالف له بذريعة أن

---

[1] أحمد فتحي سرور، الحماية الدستورية للحقوق والحريات، المرجع السابق، ص 267.

[2] أشرف إسماعيل عزب، المرجع السابق، ص ص 504- 505.

[3] أحمد فتحي سرور، الحماية الدستورية للحقوق والحريات، المرجع السابق، ص 268.

[4] طارق ذباح، مجدوب قوراري، المرجع السابق، ص 807.

ذلك من قبيل التعدي على الحدود الدستورية للإختصاص الرقابي بما يفيد حصر مهمة القضاء الدستـوري في رقابة الدستورية فقط دون مراعاة عملية التفسير[1]، غير أنه وإن سلمنا بأن الرقابة القضائية الدستورية لا تستقيم بإبطال نصوص قانونية يحتمل مضمونها تأويلا يجنبها المخالفة الدستورية فمن البديهي استحالة تفسير النصوص المطعون في دستوريتها بما يوافق مضمونها الدستور فإن وصمها بعدم الدستورية يصبح محتما إذ لا يستقيم تفسيرها عنوة وتحميلها مضمون لا تشتمله عباراتها ولا يستفاد من فحواها تجنبا للحكم بعدم دستوريتها وإلا عدّ ذلك إنتهاكا صارخا لعماد القضاء الدستوري في حماية الشرعية الدستورية[2].

ثانيا: تفسير النصوص الدستورية بإعتبارها وحدة واحدة

يشرع القاضي الدستوري بالتفسير بعد التطرق لجميع أحكام الوثيقة الدستورية فلا يمكنه أن يفسر حكم بمعزل عن آخر لأن ذلك من شأنه أن يرتب تعارضا في تطبيق الأحكام الدستورية، وهذا ما يخالف قاعدة الوحدة في بنيان الوثيقة الدستورية حتى أنه يذهب إلى منح ألفاظ النص موضوع الرقابة تفسيرات تجعله مطابقا لتلك المستخدمة دستوريا للحفاظ على النسق والمعنـى العام الدستوري للنص [3]، وقد أطلق الفقه على هذا الأسلوب في التفسير بالتفسير التكميلي علـى أساس لزوم أخذ النصوص الدستورية على اعتبارها كلا متكاملا غير قابل للتجزئة أو المفاضلة[4].

حرص المجلس الدستوري الجزائـري سابقا على مراعاة وحدة أحكام الدستور أثناء تفسيره لمواد النص محل الطعن بعدم الدستورية وعلى تناغم مواده مع أحكام الدستـور في ذات الوقت مستخدما في ذلك عبارات دالة على ذلك مثل " وحدتها في الموضوع " أو " إتحادهما في العلة " على غرار رأيه برقابة مطابقة القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات الذي جاء فيه " فيما يخصّ الشطر الأخير من المطة 3 من المادة 78 والمطة 3 من المادة 90 مأخوذتين لإتحادهما في الموضوع والعلة " يضاف إليه في موضع آخر قوله: " فيما يخص المادة 169 والمطة الأولى والفقرة الثانية من المـادة 170 من القانون

---

[1] أشرف إسماعيل عزب، المرجع السابق، ص 506.

[2] علي يوسف الشكري، التفسير الدستوري وأثره على أحكام وقرارات المحكمة الإتحادية العليا، مجلة الجامعة العراقية، مج 73، ع 4، فبراير، الجامعة العراقية، العراق، 2025، ص 162.

[3] محمد منير حساني، السياسة التفسيرية في الإجتهاد الدستوري الجزائري مقارنة بالإجتهاد الدستوري الفرنسي، مجلة كلية القانون الكويتية العالمية، ع 2، يونيو، كلية القانون الكويتية العالمية، الكويت، 2021، ص ص 594 – 595.

[4] زهرة كيلالي، الدور الإنشائي للقاضي الدستوري، المرجع السابق، ص ص 179– 180.

العضوي، موضوع الإخطار، المأخوذتين معا لإتحادهما في العلّة..."[1]، كما سارت المحكمة الدستورية على خطى المجلس الدستوري وأكدت على أن تفسير أي حكم في الدستور لا يتم بمعزل عن أحكام أخرى منه متصلة بالحكم محل التفسير، لأن الدستور له من الرفعة والمكانة التي تقام عليها منظومة واحدة غير قابلة للفصل وهذا ما يستدعي فرض ربط الأحكام الواردة فيه بعضها ببعض لإجلاء الغموض الذي يشوب النص توضيحا لمفهومه ووقوفا على مبتغاه وضمانا لوحدة تطبيقه[2].

لم تحد المحكمة الدستورية العليا في تفسيرها للنصوص التشريعية عن أخذها بقاعدة وحدة النص القانوني حيث جاء في حيثيات حكمها الصادر في القضية رقم 38 لسنة 27 قضائية دستورية أن الأصل في النصوص القانونية وحدة الموضوع مما يفيد استحالة فصلها عن بعضها لإتحاد توجهها، وهذا ما يعني أن تصبح النصوص المعالجة لذات الموضوع تتمتع بنسيج متآلف حامل لذات النسق[3] وجاء في حكم لها أن استقلال مواد الدستور عن بعضها في مضمونها لا يعني بالضرورة الإنفصال القطعي بينهما وبما أنها تعبير عن إرادة الأمة في عديد الميادين وإن اختلفت في مجالاتها فإن لها ذات الغاية الرامية إلى تحسين أوضاع الشعب والسهر على ضمان تمتعه بحقوقه وحرياته في ظل دولة قانونية لذا لا يمكن النظر إليها على أنها هائمة في الفراغ أو أنها مثالية مستقلة عن المحيط الإجتماعي[4]، أما المجلس الدستوري الفرنسي فقد حرص في عديد إجتهاداته على تأكيد إتصال وتلاحم النصوص الدستورية وتكملتها لبعضها البعض كقراره الصادر في 11 أكتوبر 1994 المتعلق بمؤسسات الصحافة حيث ربط المجلس بين حرية الصحافة وبقية الحريات في الوثيقة الدستورية باختلاف مواقع التأسيس لها فيها لاجل مدها بضمانات وفعالية أكبر[5]

ثالثا: الإلتزام بالسوابق القضائية وبتفسير النصوص الدستورية بنظرة عصرية

يُلْتَزَم في عملية التفسير بالإحتفاظ بنفس المعنى الإصطلاحي لذات اللفظ أو المصطلح في جميع النصوص التي مرت على رقـابة الدستورية أو في طلبات التفسير القانونية من قوانين وتنظيمات حرصـا على استقرار الأحكام التفسيرية، ويظهر هذا خصوصا في توسيع مرجعية القاضي الدستوري إلى ما صدر

---

[1] رأي رقم 03/ ر.م.د/11، المؤرخ في 27 محرم 1433، الموافق لـ 22 ديسمبر 2011، يتعلق بمراقبة مطابقة القانون العضوي المتعلق بنظان الإنتخابات للدستور، تاريخ الاطلاع 2026/01/01، على الساعة 18:25، الرابط الإلكتروني: https://cour-constitutionnelle.dz/ar/2021/03/14/1160/#1617549436838-4678a905-ed93

[2] رأي رقم 02 / ر.م.د / ت .د / 25، سالف الذكر.

[3] أحمد سلامة بدر، دور المحكمة الدستورية في تفسير النصوص القانونية، مجلة العلوم القانونية والاقتصادية، مج 57، ع 1، يناير، كلية الحقوق، جامعة عين الشمس، مصر، 2025، ص 615.

[4] حكم المحكمة الدستورية العليا، القضية رقم 11، لسنة 13 قضائية " دستورية" ، الجلسة المنعقدة في 8 يوليو 2000.

[5] عبد الوهاب شرقي، المرجع السابق، ص 63.

عنه من أحكام دستورية[1]، ليصبح تفسيره رأيا وتصورا يمتزج مع النص وامتدادا له بالمعنى الذي منحه له القاضي شريطة ألا يترتب على ذلك خلق حكم جديد مغاير كليا للنص الأصلي[2] لأن ذلك يعد تحولا لدور القاضي الدستوري من مختص بالتفسير إلى تقمص دور المؤسس الدستوري أو المشرع حسب الحالة.

من أهم أهداف التفسير إفراغ الأحكام والمبادئ الدستورية في قالب عصري يواكب المستجدات في المجتمع أي أن يكون القاضي الدستوري همزة الوصل بين النص الدستوري الراسخ وإرادة المجتمع المتغيرة عن طريق اكتسائه دلالة عصرية تستوعبها الجمـاعة المعاصرة لوقت تطبيقه لا تلك التـي زامنت وقت إصداره[3].

الفرع الثالث

القرارات التفسيرية ذات الحجية

لا تضمن جهات القضاء الدستوري تحقيق مسعى كشفها الغموض الذي يلحق النصوص القانونية بما تفرزه من أحكام تفسيرية إلا إذا إكتست هذه الأخيرة بطابع الحجية، وبما أن القضاء الدستوري يباشر التفسير في صورتين أصلية ولاحقة تبعية فإنه باللزوم يختلف الأمر في تحديد إلزامية كل منها في ميزان العدالة الدستورية بالأخص في ضوء غياب التأسيس الدستوري أو التقنين لذلك في التشريعات ذات الصلة في الأنظمة القانونية المقارنة، وعليه يتم بيان حجية القرارات التفسيرية في النظام القانوني الجزائري (أولا) فحجيتها في النظام القانوني الفرنسي (ثانيا) وأخيرا في نظيرهما المصري (ثالثا).

أولا: حجية القرارات التفسيرية في النظام القانوني الجزائري

قبل مباشرة هذه الجزئية نشير بأن المادة 192 من الدستور لم تحدد الشروط الواجب تحققها في إخطار المحكمة الدستورية لممارسة إختصاصها التفسيري والأمر سيان في القانون العضوي 19/22، إذ إقتصرت المادة 11 منه على وجوب تعليلها دونما تحديد لكيفية ذلك لكن بالنظر إلى الممارسة العملية المقارنة بهذا الشأن، نجد أن تبرير رسالة الإخطار يتصل بأن يحدث الحكم الدستوري إبهاما لا يتبين معه مبتغاه وأن ينشأ عنه خلاف في التطبيق يستدعي التدخل بتفسيره من أجل توحيد تطبيقه وهو ذات ما

---

[1] زهرة كيلالي، الدور الإنشائي للقاضي الدستوري، المرجع السابق، ص 181.

[2] رأي رقم 02 / ر.م.د/ت. د /24، سالف الذكر.

[3] أمقران طيبي، يوسف التومي بوسف، دور القضاء الدستـــوري في تحقيق التواصل بين النص الدستوري الثابت وواقع الجماعة المتغير، مجلة صوت القانون، مج 10، ع 1، جامعة خميس مليانة، الجزائر، 2024، ص 114.

سارت عليه المحكمة الدستورية بقولهـا: " حيث أنه لا ينعقد هذا الاختصاص التفسيري للمحكمة الدستورية إلا بإثبات أصحاب رسالة الإخطار لوجود غموض أو قصـــور أو تناقض بين النصوص الدستورية، أو وجود أكثر من معنى يحتمله النص وأن تكون هذه النصوص قد أثارت خلافا في التطبيق بين المؤسسات يتعين معه توحيد التفسير..."[1]، وبمفهوم المخالفة رفضت المحكمة خوض تفسير المادة 158 لعدم تأسيس الإخطار نتيجة وضوح النص وصرحت أن المغالاة في تفسير الأحكام الواضحة قد يؤدي إلى تعديل غير مباشر للدستور بما يخالف إجراءات الدستور إضافة إلى إحتمالية وضع دستور جديد ناجم عن التفسير[2].

قراءة المادة 198 من الدستور في فقرتها الأخيرة تجزم بأن قرارات المحكمة الدستورية نهائية ملزمة لكافة السلطات العمومية والإدارية وكذا القضائية بعكس نص المادة 191 بفقرتها الأخيرة من تعديل 2016 والتي جعلت من قرارات وآراء المجلس الدستوري إلزامية في مواجهة الكافة، الأمر الذي أثار لبس مدى إلزامية آرائها وللإشارة فإنه يوجد نوعين من التفسير الأصلي والتبعي ولغياب التأسيس الدستوري للتفسير الأصلي أمام المجلس الدستـوري سابقا، نجده في كثير من الأحيان اعترف بحجية التحفظـــات التفسيرية مثلا إشارته إلى إغفال المشرع في صياغته للمادة 38 من القانون موضوع الطعن التحفظ الوارد في رأيه رقم 88/ر.ق.ع/م.د/99، ويستطرد المجلس بتذكيره أن جميع آرائه وقراراته ملزمة لكافة السلطات العمومية والإدارية يزيد عليها القضائية أيضا ومنه فالمادة سالفة الذكر مطابقة جزئيا للدستور[3] كما وصرح أن للتحفظات التفسيرية الحجية المطلقة للشيء المقضي فيه مما يجبر السلطات بتنفيذها وفق التفسير الذي منح لهذا الحكم بالإستناد إلى أن قصد المؤسس الدستوري من المادة 1/191 من الدستور إعطاء آراء وقرارات المجلس الدستوري الحجية المطلقة سواء في أسبابها أو منطوقها[4] وهو ذات ما ذهب إليه في رأي آخر له:" واعتبارا أن هدف تسهيل تطبيق هذه التحفظات التي لا يمكن فصلها عن الأحكام التشريعية المعنية يقتضـــي بأن تدرج في تأشيرات هذا القـانون العضوي الأحكام التشريعية التي جـاء التصريح

---

[1] رأي رقم 03 / ر .م.د / ت. د / 25، سالف الذكر.

[2] رأي رقم 01 ر.م.د / ت.د / 25، سالف الذكر.

[3] رأي رقم 04/ ر.ق.ع /م.د/ 16، المؤرخ في 8 ذي القعدة 1437، الموافق لـ 11 غشت 2016، يتعلق براقبة مطابقة القانون العضوي الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة وعملهما وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبالحكومة للدستور، ج.ر.ج.ج، ع 50، بتاريخ 25 ذي القعدة 1437، الموافق لـ28 غشت 2016، ص ص 51 – 52.

[4] رأي رقم 04/ر.ق.ع/م.د/18، المؤرخ في 20 ذي القعدة 1439، الموافق لـ 2 غشت 2018، يتعلق بمراقبة مطابقة القانون العضوي المتعلق بالمجتمع الجزائري للغة الأمازيغية للدستور، تاريخ الإطلاع 2026/01/03، الساعة 22: 20، الرابط: https://cour-constitutionnelle.dz/ar/2021/03/14/1142/#1617548536799-428dbcae-dea8

بمطابقتها للدستور مقيدا بتحفظ تفسيري "[1].

بينمـــا التنقيب في آراء المحكمة الدستورية عن اعترافهـــا بحجية آرائها التفسيرية لا يسفر إلا عن إشارتها لتمتعها بحجية الشيء المفسر لتردف مباشرة بإكسائها طابع الرسمية لنشرها في الجريدة الرسمية[2]، ليظهر صبغها لآرائها بذات الحجية التي تمتلكها قراراتها لنشرها في الجريدة الرسمية، وما يدعم هذا الطرح كون آراءها الاستشارية لا تنشر في الجريدة الرسمية وأنها حسب المادة 185 من الدستور مؤسسة مستقلة تضمن احترام الدستور مما يستلزم معه حجية مطلقة لما تفرزه من آراء وقرارات لتحقيق غايتها، وعلى نقيض ذلك فالمجلس الدستوري سابقا أكد أن آراءه وقراراته تحوز الحجية سواء في أسبابها أو منطوقها وهذا ما لمس غيابه في قرارات وآراء المحكمة غير أنها أضفت على التحفظات التفسيرية (التفسير التبعي) الحجية المطلقة بإعادة تضمينها في منطوق قراراتها على غرار تصريحها بمطابقة القانون العضوي المتعلق بتنظيم محكمة التنازع وسيرها وإختصاصها للدستور المعدل والمتمم للقانون العضوي 03/98 بشرط مراعاة التحفظات الواردة على المواد 7 و8 و9 منه[3]، كذلك في قرار آخر لها عدت المادة 1/17 من القانون العضوي موضوع الإخطار في منطوق قرارها مطابقة جزئيا للدستور شريطة مراعاة التحفظ المثار بخصوصها[4].

ليتضح في معرض الحديث عن حجية آراء وقرارات المحاكم والمجالس الدستورية أن مصدر قوتها يرجع إلى ما جرى العمل به في العرف الدستوري أين أدى تواتر الإمتثال للقرارات والآراء التفسيرية إلى الإعتقاد بإلزاميتها ليكمل العرف الدستوري ما سكت عنه [5]، لكن بالرغم من ذلك يتطلع إلى تدخل الدساتير في سد هذا الفراغ الذي يمس جانبا مهما في الممارسة العملية لإرساء الشرعية الدستورية.

ثانيا: حجية القرارات التفسيرية في النظام القانوني الفرنسي

أثارت حجية التحفظات التفسيرية للمجلس الدستوري الفرنسي جدلا في حجيتها فذهب جانب فقهي

---

[1] رأي رقم 02/ ر.ق.ع / م.د / 18، المؤرخ في 20 ذي القعدة 1439، الموافق لـ 2 غشت 2018، يتعلق بمراقبة مطابقة القانون العضوي المتعلق بقوانين المالية للدستور، تاريخ الإطلاع 2026/01/03، على الساعة 30: 20، على الرابط:

https://cour-constitutionnelle.dz/ar/2021/03/14/1142/#1617548387474-cb035175-991a

[2] رأي رقم 03 / ر .م.د / ت. د / 25، سالف الذكر.

[3] قرار رقم 01/ ق. م. د/ر . د /25، سالف الذكر.

[4] قرار رقم 03 / ق.م د/رم د/22، سالف الذكر.

[5] قزادري زهيرة، عيسى زهية، تعزيز إختصاص القضاء الدستوري بتفسير نصوص الدستور في ظل التعديل الدستوري لسنة 2020، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية، مج 58، ع 3، جامعة بن يوسف بن خدة الجزائر، 2021، ص 401

بأنها لا تحوز من الحجية شيء لأنه لا يوجد ما يكفل تنفيذها لأنها تحضى بقوة أدبية لا قـانونية، بينما خالف جانب آخر هذا الجانب فاعترف بحجية التحفظات التفسيرية الواردة في منطوق القرار في حين تلك المدرجة في حيثياته فإنها لا تحوز أية حجية بسبب أنه لم يأكد عليها في حكمه [1]، ليتدخل المجلس الدستوري للفصل في مدى حجيتها بقول فصل ويعترف بناء على نص المادة 62 من الدستور بأن قرارات المجلس نهائية غير قابلة للطعن فيها أمام أية جهة أخرى وبأي طريقة من طرق الطعن[2].

إعتمادا على ما جاء في قرار المجلس الدستوري رقم 2001-455 بتاريخ 12 يناير 2002 بأن التحفظات التفسيرية ضرورية للفصل في دستورية النص المعني فإنها بالتبعية تتمتع بذات الحجية المطلقة سواء أتت في منطوق قراره أو في حيثياته لأنها سبب وسند له [3]، ونستشهد بحجية التحفظات التفسيرية أمام المجلس بقراره الصادر في 2004 أين أشار إلى أن المادة 2 من النص موضوع الرقابة لم تتجاهل التحفظ التفسيري الذي سبق للمجلس إبداءه بخصوص المـــادة 6 من القانون الصادر في يوليو 2003 استنادا إلى أن قراراته تتمتع بالحجية المطلقة رجوعا للمادة 62 من الدستور[4]، بمعنـــى أنه أخذ بعين الإعتبار التحقق من احترام تفسير سبق له أن أدلاه.

ثالثا: حجية القرارات التفسيرية في النظام القانوني المصري

مكنت المادة 33 من قانون المحكمة الدستورية العليا لوزير العدل وحده بناء على طلب من رئيس الجمهورية أو رئيس مجلس الوزراء أو رئيس مجلس الشعب أو رئيس المجلس الأعلى للهيئات القضائية حصرا القدرة على تقديم طلب إلى المحكمة الدستورية العليا لأجل تفسير نص قانوني متقيدا في ذلك بأن يكون هذا النص المطلوب تفسيره وأهميته التي تستدعي توحيد تطبيقه بتسليط الضوء في طلب التفسير على ما يفسره من خلاف في التطبيق[5]، ويظهر الخلاف في هذه النقطة عن الدستور الجزائري الذي وسع

---

[1] عبد العزيز برقوق، دور الرقابة الدستورية في حماية الحقوق والحريات الأساسية، دراسة مقارنة، المرجع السابق، ص 185

[2] يسرى محمد العصار، سلطة القضاء الدستوري في تفسير القوانين دراسة مقارنة، مجلة معهد القضاء، مج 12 ع 21، فبراير، معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية، الكويت، 2019، ص 28.

[3] Xavier SAMUEL, Les réserves d'interprétation émises par le Conseil constitutionnel, exposéprésenté à l'occasion d'accueil des nouveaux members de la cour de cassation au conseilconstitutionne, p p 4 - 17, le 26 janvier 2007, France, Vu le 03/01/2026, à 22: 15, Disponible sur lien:

https://www.conseil-constitutionnel.fr/sites/default/files/as/root/bank_mm/pdf/Conseil/reserves.pdf

[4] Décision n 2004-506 DC, Conseil constitutionnel, du 2 décembre 2004, Loi de simplification du droit, Vu le 01/01/2026, à 22:40, Disponible sur lien:

https://www.conseil-constitutionnel.fr/decision/2004/2004506DC.htm

[5] قزادري زهيرة، عيسى زهية، المرجع السابق، ص 403.

من فرص الإخطار لأجل التفسير مع حرمانهما للأفراد من ذلك، كما أشارت المحكمة الدستورية العليا أن غموض النص موضوع التفسير يمثل شرطا لازما ولكنه غير كاف لممارستها سلطة التفسير لإجبارية أن يتولد عنه اختلاف في التطبيق ليستوجب على المحكمة تفسيره مرسيا بذلك مدلوله القانوني وضمانا لوحدة تطبيقه[1] مما يفيد وجوب توافر جميع الشروط دون أن ينقصها أي منها تحت طائلة رفض طلب التفسير.

نصت المادة 1/195 من الدستور على أن جميع قرارات وأحكام المحكمة الدستورية العليا ملزمة للكافة ولجميع سلطات الدولة وأنها تحوز حجية مطلقة، وهذا ما أوردته المادة 49 من قانون المحكمة الدستورية العليا بأن أحكامها في الدعاوى وقراراتها بالتفسير ملزمة لجميع سلطات الدولة بعد نشرها في الجريدة الرسمية وعليه فإن ما يصدر عن المحكمة من قرارات في شأن تفسير النصوص التشريعية يتمتع بالحجية المطلقة وبمفهوم المخالفة فإن التفسير العرضـــي أو الذي ينصب على أحكام الدستور لا يحوز ذات الحجية لإغفال النصوص القانونية الإقرار بإلزاميته، أدت هذه الفجوة التشريعية إلى تجاهل التقيد بـما صدر عنها في هذا الجانب، ومن أبرزه رفض المحكمة الإدارية العليا الإلتزام بتفسير المحكمة الدستورية العليا لأن الدستور لم يخولها سلطة تفسير أحكامه وجاء تدليلها بأنه إذا كان أســـاس إختصاص المحكمة بتفسير النصوص لأن المشرع فوضها ذلك فإنه لا يستقيم بالنسبة للدستـــور الذي صدر عن الشعب ولأنه لم يمنحها هذه السلطة[2].

أقرت المحكمة الدستورية العليا بحكمها الصادر في 6 فبراير 1993 أنها تستمد سلطتها في رقابة الدستورية من الوثيقة الدستورية وأن ما يصدر عنها في شأن دلالة النصوص الدستورية هي القول الفصل وأكدت أن ضوابطها التأصيلية ومنهاهجها التفسيرية تمثل مدخل لها إلى معايير مضبوطة تضمن الوحدة الدستورية ومنفذا لإرساء الشرعية الدستورية شرط التقيد التام بأحكامها إتجاه سلطات الدولة وأفرادها على قدم المساواة عملا بما جاءت به المادة 49 من قانون المحكمة[3].

---

[1] محمد فوزي النويجي، عبد الحفيظ علي الشيمي، المرجع السابق، ص ص 27 – 28.

[2] عوض رجب خشمان ليمون، المرجع السابق، ص 78.

[3] المرجع نفسه، ص 79.

المطلب الثالث

أثر تفسير الأحكام الدستورية في الأنظمة القانونية المقارنة على حماية الحقوق والحريات

يستهدف القضاء الدستوري سمو القاعدة الدستورية التي تحمل في طياتها جملة الحقوق والحريات وتؤسس لضمان التمتع بها فما ينتجه من أحكام تفسيرية يمسها بشكل مباشر أو غير مباشر، لذلك فتقفي أثر تفسير الأحكام الدستورية في الأنظمة القانونية المقارنة على حماية الحقوق والحريات يستلزم تتبع أثرها في التشريع الجزائري (الفرع الأول) ثم في التشريع الفرنسي (الفرع الثاني) وصولا للبحث عنه في التشريع المصري (الفرع الثالث).

الفرع الأول

أثر تفسير الأحكام الدستورية في التشريع الجزائري

يحوز القاضـــي الدستوري سلطة تفسيرية غير قـــابلة للدحض تؤهله لتعديل القوانين والتنظيمـات موضوع الطعن بعدم الدستورية وتجريدهـا من بعض الآثار القـانونية عند الحاجة بمجرد ثبوت مخالفتها للدستور حتى تمتد صلاحية التفسير إلى حد تحديد ضوابط تطبيق النص القانوني وفق تحفظات تفسيرية آمرة أو توجيهها للسلطة المعنية بسن النص القانوني محل الرقابة من أجل إعادة صياغته وقوفا على ما يراه القاضي مناسبا من خلال تفسيره[1]. وللتعرف على أثر تفسير الأحكام الدستورية على التشريع يقتضي تتبع ما يصدر عنها من تحفظات تفسيرية بدء بالتحفظات البنـاءة (أولا) فالتحفظـات التحييدية (ثانيا) ختاما بالتحفظات الآمرة (ثالثا).

أولا: التحفظات التفسيرية البناءة

ترى المحكمة الدستورية من خلال التحفظات التفسيرية أن الصياغة الحرفية للنص لا يوجد فيهـا مخالفة للدستور لكن مع ذلك يبقى المعنـــى الذي يرمي إليه النص مخالفا له لذا تتدخل بسلطتها التفسيرية وتضفي عليه معنى يتوافق والدستور[2]، فبدلا من إلغاء النص المشوب بعيب عدم الدستورية لجزئية فيه يتم

[1] طارق ذباح، مجدوب قوراري، المرجع السابق، ص 809.

[2] خان محمد رضا، المرجع السابق، ص 204.

تصحيح معناه بتفسيره [1]، فتحفظات القاضي الدستوري تصحح النص القانوني بتأويله تأويلا يوافق الدستور دون إضطرار إلغائه فلا تكون بذلك نية المشرع في ضوئه متجهة إلى مخالفة الوثيقة الدستورية.

إرتكن المجلس الدستوري سابقا إلى التحفظات التفسيرية البناءة لتفادي النطق بعدم دستورية النص القانوني محل رقابة الدستورية في رأيه الصادر في شأن القانون العضوي المعدل للنظام الإنتخابي بتحفظه على لفظ " الولايات " الوارد في المادتين 82 و109، فغموضه قد يؤدي لاستثناء النواب الممثلين للجالية الوطنية المقيمة في الخارج في المجلس الشعبي الوطني من شرط تزكية قوائم ترشيحاتهم للانتخابات بعدد من منتخبي المجالس الشعبية البلدية، الولائية والوطنية، فالأكيد أن المشرع لم يقصد هذا الإقصاء الأمر الذي دفعه للتحفظ على هاتين المادتين [2]، وهو ذات ما سعت إليه رقابة المحكمة الدستورية خلال رقابة مطابقة القانون العضوي الذي يحدد طرق إنتخاب أعضاء المجلس الأعلى للقضاء وقواعد تنظيمه وعمله حيث اشترط المشرع للترشح في عضوية المجلس الأعلى للقضاء 15 سنة خدمة فعلية وهذا ما خالف به مبدأ المساواة حالة عدم غياب قضاة على مستوى المحاكم التابعة للقضاء العادي لانعدام توافر هذا الشرط لتتدخل المحكمة بتفسير ينفي هذه المخالفة بمبرر أن نية المشرع لم تتجه إلى استبعاد تمثيل هذه الفئة من القضاة في المجلس الأعلى للقضاء وعليه اعتبرت المادة 17 مطابقة للدستور شريطة مراعاة هذا التحفظ[3].

يظهر دور القاضي الدستوري من خلال هذا النوع من التحفظات كحارس على الحقوق والحريات بالسهر على تقيد المشرع بأحكام الدستور وضمـــان عدم مخالفته في تشريعاته لها وتعديه على الحقوق والحريات على مستوى عمل السلطات، أين ينعكس استقرار ممارسة إختصاصاتها على مردودية عملها، وبالتالـــي خلق بيئة تتعايش فيها السلطات الثلاث بما ينجر عنه إزدهار ممارسة الحقوق والحريات في ضوء القوانين والتنظيمات المتعلقة بها مثل التحفظ بشأن المادة 45 من القانون العضوي المتعلق بالإعلام

---

[1] Bachir YELLES CHAOUCHE, LA TECHNIQUE DES RESERVES DANS LA JURISPRUDENCE DU CONSEIL CONSTITUTIONNEL ALGERIEN, Revue du Conseil constitutionnel, le Conseil constitutionnel algérien, N 1, 2013, ALGERIE, p 167.

[2] رأي 02/ ر.م د / 07، المؤرخ في 8 رجب 1428، الموافق لـ 23 يوليو 2007، يتعلق بمراقبة مطابقة القانون العضوي المعدل والمتمم للأمر رقم 07/97 المؤرخ في 27 شوال 1417 الموافق لـ 6 مارس 1997 والمتضمن القانون العضوي المتعلق بنظام الإنتخابات للدستور، تاريخ الإطلاع 2026/01/11، على الساعة 15:54، على الرابط الإلكتروني
https://cour-constitutionnelle.dz/ar/2021/03/24/%d8%a7%d9%84%d9%80%d9%80%d9%81%d9%80%d9%80%d9%87%d9%80%d9%80%d8%b1%d8%b3-2007/#1617549640720-88bfb9b8-a7

[3] قرار رقم 03/ ق. م. د/ ر م د/ 22، سالف الذكر.

لسنة 2012 حيث رتبت عديد التأويلات بخصوص الأحكام الداخلية الخاصة بقواعد سير وتنظيم سلطة ضبط الصحافة المكتوبة، إذ أغفل المشرع تحديد طبيعتها ليبادر المجلس الدستوري بتفسيرهـا بما يجعل الأحكام الداخلية المقصودة هي قواعد النظام الداخلي لسلطة ضبط الصحافة المكتوبة وهذا ما يمنع أية سلطة أخرى من التدخل في إعدادها[1].

ثانيا: التحفظات التفسيرية التحييدية

تعمل التحفظات التحييدية على إفراغ النص القانوني أو التنظيمـــي من الأحكام الموسومة بعيب عدم الدستورية دون الحكم بخالفتها للدستور تأكيدا على أنها لا تنطوي على المعنى الظاهر من النص أو أنها تفتقر للأثر القانوني[2] ،فالقاضي هنا يعمد إلى إزالة جميع الألفاظ والعبارات المعيبة لأن الإبقاء عليها يحتم الجزم بعدم الدستورية [3]، وبذلك تختلف التحفظات التحييدية عن نظيرتها البناءة لكون الأولى تسعى لحذف ما يخالف الدستور شريطة قابليته بمعنى عدم المساس بجوهر النص محل الرقابة بينما التحفظات البناءة تذهب إلى صبغها بتفسير يزيل اللبس الذي لحقها فيعدل من معناها دون المساس بأحكامه.

تعتمد التحفظات التحييدية على إعـادة صياغة النصوص غير المتوافقة جزئيا مع الدستور ببتر العبارات والكلمات المخالفة له وإعادة صياغتها وفق سلطته التفسيرية تجنبا لمخالفة النص الدستوري[4]، وهذا ما يجعل القاضي الدستوري مشرعا ثانويا يشارك في صياغة النص القانوني أو التنظيمي بمجرد إعادة تفسير ما عيب عليه بعدم الدستورية، فقد أقدم المجلس الدستوري على العمل بها مثل تصريحه بأن المادة 2 من القانون العضوي المتعلق بقانون الانتخابات 2016 غير مطابقة جزئيا للدستور لمخالفتها مادته 2/118 التي جعلت ثلثي أعضاء مجلس الأمة ينتخبون بالإقتراع غير المباشر والسري إذ تكفل سرية الانتخابات نزاهة الانتخابات والتصويت باستقلالية ولأن هذه المادة أغفلت النص على سرية الإقتراع ليعاد صياغتها حسب المجلس بالتالي: " غير أن الإقتراع يكون غير مباشر وسري في الحالة المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة 118 من الدستور وفق الشروط المنصوص عليها في هذا القانون"[5].

---

[1] رأي رقم 02 /ر.م.د /12، المؤرخ في 14 صفر 1433، الموافق لـ 8 يناير 2012، يتعلق براقبة مطابقة القانون العضوي المتعلق بالإعلام للدستور، ج.ر.ج.ج، ع 2، المؤرخ في 21 صفر 1433، الموافق لـ 15 يناير 2012، ص 19.

[2] Bachir YELLES CHAOUCHE, Op.cit, p 171.

[3] حدادي سمير، المرجع السابق، ص 261.

[4] خان محمد رضا، المرجع السابق، ص 206.

[5] رأي رقم 02/ر.ق.ع/م.د/16، سالف الذكر.

يظهر عمل المحكمة الدستورية بالتحفظات التفسيرية حال رقابتها لمطابقة المادتين 32 و34 من القانون العضوي المتعلق بالتنظيم القضائي، حيث استبدلت مصطلحي الغرفة ورؤساء الغرف الواردتين بهما بأقسام ورؤساء أقسام تحقيقا للتناغم بين جهات القضاء الجزائري العادي والإداري، لتصبح المحاكم الإدارية تتشكل من أقسام والمحكام الإدارية للاستئناف من غرف لتسترسل المحكمة وتؤكد أن القانون العضوي محل النظر مطابق للدستور شريطة أخذ هذا التحفظ بعين الإعتبار[1].

ثالثا: التحفظات التفسيرية الآمرة

يقصد بها ذلك التفسير الذي يتبناه القضاء الدستوري في معرض رقابته على دستورية النصوص القانونية على أن يحمل في طياته مفاهيم وضوابط تصاغ في صورة أوامر موجهة إلى سلطات الدولة الثلاث المكلفة بتطبيق القانون، وعلى هذا الأساس يتقدم القضاء الدستوري بطرح أسلوب أو طريقة لتنفيذ القانون من قبل الأشخاص المخاطبين به أين تعد طريقة تطبيقه الواردة في التفسير الدستوري شرطا لازما لمطابقة النص للدستور [2]، فالقاضي الدستوري عند وضعه لهذه الأوامر التفسيرية يسعى إلى ضمان نفاذ القانون بما يتوافق والنص الأعلى إن كانت موجهة إلى إحدى السلطتين التنفيذية أو القضائية أما إن وجهت التحفظات التفسيرية إلى السلطة التشريعية، فإنه لا يقصد منها تصحيح المعنى كما هو الشأن في التحفظات البناءة بقدر ما يقصد منها الوصول إلى صياغة مغايرة للحكم القانوني تحقيقا لدستوريتها[3].

يبرز أثر التحفظات الآمرة على التشريع في القضاء الدستوري الجزائري في مواضع مختلفة نذكر منها قرار المجلس الدستوري 21/04 المتعلق برقابة مطابقة الأمر المتضمن القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات بصدد رقابة الفقرتين الأخيرتين من المادتين 184 و221، إضافة إلى المادة 7/200 المتحدة في العلة لاشتراطها على المترشح للمجالس الشعبية البلدية والولائية علاوة إلى المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة ألا يكون معروفا لدى العامة بصلته مع أواسط المال والأعمال المشبوهة وكذا تأثيره المباشر أو غير المباشر على الإختيار الحر للناخبين، وحيث أن المجلس رأى أن هذه المواد يعتريها الغموض من حيث التفسير مما قد ينتج عنه مساس بحقوق المواطن لغياب تحديد الآليات القانونية التي تثبت هذه الأفعال مما يجعل المواد سالفة الذكر غير مطابقة للدستور إلا إن كانت السلطة التنفيذية في

---

[1] قرار رقم 01 / ق. م د/ ر م د/ 22، المؤرخ في9 شوال 1443، الموافق10 ماي 2022، يتعلق بمراقبة مطابقة القانون العضوي المتعلق بالتنظيم القضائي للدستور، ج.ر.ج.ج، ع 41، الصادرة في 16 جوان 2022، ص 5.

[2] Xavier Samuel, Op.cit, p 9.

[3] هدى إيراين، إجتهادات المجلس الدستوري في ممارسة سلطة تعديل القوانين عن طريق تقنية التحفظ، مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، مج 10، ع 1، جامعة البليدة 2، الجزائر، 2020، ص 207.

إطار تطبيقها احتضنت الضمانات الواردة في المادة 34 من الدستور واحترمتها[1].

يضاف إلى ما ذكر رأي المجلس الدستوري المؤرخ في 06 مارس 1997 الذي إنتقد فيه المشرع العضوي تقييد حق إنشاء الأحـــزاب السياسية بما يخالف المــادة 42 من الدستور وأن المشرع في هذا الصدد ملزم بالنص على إجراءات وكيفيات مزاولة هذا الحق لا تقييده وإفراغه من محتواه [2]، وهو ذات ما ذهب إليه في رأيه المتعلق برقابة القانون العضوي الذي يحدد كيفيات توسيع تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة، حيث أورد أمرا تفسيريا وضح فيه أن النسبة المحددة لتمثيل المرأة لا تفيد الحد الأقصى وإنما الحد الأدنى في قوائم المترشحين في البلديات التي ليست مقر دائرة أو يقل سكانها عن 20 ألف نسمة[3].

يزيد على ما سبق ذكره دور التحفظات الآمرة كأداة في يد القضاء الدستوري في سبيل التصدي للقوانين والتنظيمات الخالية من المضمون القاعدي أو تلك التي يلحقها قصور تشريعي، ومثاله تصريح المحكمة الدستورية بأن المادة 15 من القانون العضوي الذي يحدد إجراءات وكيفيات الإخطار والإحالة أمام المحكمة الدستورية ناسخة للمادة 195 من الدستور، وهذا ما لا يعد تشريعا بالمفهوم الصحيح وإنما يمثل إعادة لأحكام يعود مجالها وإختصاصها لسلطة مغايرة عن المشرع[4]، مما يستلزم إعادة صياغتها في ضوء هذا التحفظ، أما بالنسبة لأثر تدخل التحفظات التفسيرية في سد الفراغ التشريعي فنذكر منها قرار المحكمة الدستورية رقم 04/23 الصادر في شأن رقابة مطابقة القانون العضوي المتعلق بالإعلام حيث أبانت المحكمة أن المادة 2 التي عرفت النشاط الإعلامي خالفت المادة 54 من الدستور بعدم استعمالها مصطلحات أخرى أتت في هذه الأخيرة ممثلة فـــي " الحق في نشر الأخبار والصور"، ومنه فإن الحكم التشريعي المذكور غير مطابق جزئيا للدستور ويتعين على المشرع تدارك الإغفال، فتطابق المصطلحات

---

[1] قرار رقم 16/ق.م د/ 21، المؤرخ في 26 رجب 1442، الموافق لـ 10 مارس 2021، يتعلق بمراقبة دستورية الأمر المتضمن القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات، تاريخ الإطلاع 2026/01/15، على الساعة 15:32، على الرابط: https://cour-constitutionnelle.dz/ar/2021/03/23/%D8%B1%D9%82%D8%A7%D8%A8%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D8%B3%D8%AA%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D9%88-%D8%B1%D9%82%D8%A7%D8%A8%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B7%D8%A7%D8%A8%D9%82%D8%A9-2021/#1639919544120-

[2] نبالي فطة، دور المجلس الدستوري في حماية الحقوق والحريات العامة مجال ممدود وحول محدود، المرجع السابق، ص ص 341- 342.

[3] محمد منير حساني، السياسة التفسيرية في الإجتهاد الدستوري الجزائري مقارنة بالإجتهاد الدستوري الفرنسي، المرجع السابق، ص 591.

[4] قرار رقم 04/ق. م. د/ ر م د/ 22، سالف الذكر.

المستعملة بين التشريع العضوي والدستور ضرورة بما كان لتفادي التفسيرات المتضاربة وعليه يلتزم المشرع بإضافة عبارة " نشر الأخبار والصور" للمادة 2 من القانون العضوي موضوع الإخطار[1].

كما أن التفسير الأصلي كذلك له دور في حماية الحقوق والحريات مثل تفسير المحكمة الدستورية للمادة 122 من الدستور في فقرتها الأخيرة التي جاء فيها: " لا يمكن لأحد ممارسة أكثر من عهدتين برلمانيتين منفصلتين أو متتاليتين "، وعليه قضت المحكمة بأنه لا يمكن لأي كـان الترشح أو التعيين لعضوية إحدى غرفتي البرلمان إذا مارس عهدتين برلمانيتين متصلتين أو منفصلتين، على أن يسري هذا المعنى على الماضي والحاضر احتراما للنص الدستوري الذي يؤسس لمبدأ التداول الديمقراطي[2].

صفوة القول أن الأحكام التفسيرية تؤثر على التشريع أثناء توجيهها للمشرع بإعتماد صياغة معينة تتفادى بها ثبوت عدم دستورية النص محل الطعن ولأن هذه الأحكام غير قابلة للطعن، فإنه يتم استدراك ما لحق القوانين أو التنظيمات من نقص أو مخالفات تحت طـائلة عدم الدستورية الموجبة لإلغـاء النصوص القانونية، كمـا أن تبعات الأحكام التفسيرية تتفاوت حسب درجة المخالفة ومنه باللزوم تفاوت درجة تأثيرها على التشريع فإن كانت في التحفظات التفسيرية البناءة تبقي على الصياغة الحرفية للنص لسلامتها لتصلط الضوء على معناها لتلحقه بتفسير يتلاءم والحكم الدستوري، فالتحفظات التحييدية تزيل ما شاب الحكم القانوني أو التنظيمي بحسب الحالة من عيوب المخالفة الدستورية ما دامت قـابلة للفصل دون المساس بجوهرها وتحل محلها حسب سلطة القاضي الدستوري التقديرية، ما يمحي أثر هذه المخالفة بينما تسترعـي التحفظات الآمرة كيفية تطبيق النص فإن هي تعارضت مع الدستور يتوجه بمقتضاها القضاء الدستوري بأوامر في شكل تحفظات آمرة تقيده بإتباع نهج معين في تطبيقه ضمانا لدستوريته.

وهذا ما يجعل القضاء الدستوري من خلال هذه الآلية يتمتع بمنزلة المشرع الثانوي خصوصا في سد الفراغ التشريعي والتصدي للتشريعات الخالية من الأثر القانوني وما لها من بالغ الأثر على الحقوق والحريات أين يحرص على عدم تجاوز النص الأسمى بإبداء تحفظات ملزمة للمشرع تمتد لغاية توجيهه لإعادة الصياغة التشريعية في ظل عدم تجاوزها إلى سلطة المشرع التقديرية كإختصاص أصيل له.

---

[1] قرار رقم 04/ ق. م. د/ ر.م. د/ 23، المؤرخ في 19 محرم 1445، الموافق لـ 6 غشت 2023، يتعلق بمراقبة مطابقة القانون العضوي المتعلق بالإعلام، للدستور، تاريخ الإطلاع 2026/01/14، على الساعة 12:35، على الرابط:
https://cour-constitutionnelle.dz/ar/2024/01/17/%d9%82%d8%b1%d8%a7%d8%b1%d8%a7%d8%aa-2023/#1693720440414-a260b458-d497

[2] رأي رقم 03/ر . م. د/ ت .د / 24، سالف الذكر.

الفرع الثاني

أثر تفسير الأحكام الدستورية في التشريع الفرنسي

لم يبتعد نهج القضاء الدستوري الفرنسي عن قرينه الجزائري في إعتماده على التفسير كأداة يغير بها الأحكام القانونية وكذا التنظيمية المخالفة للحكم الدستوري لذلك فتقصي أثر تفسير الأحكام الدستورية يفضي لتتبع ما يصدر عنها من تحفظات تفسيرية بدء بالتحفظات البناءة (أولا) فالتحفظات التحييدية (ثانيا) ختاما بالتحفظات الآمرة (ثالثا).

أولا: التحفظات التفسيرية البناءة

يسترعي دراسة الأحكام المعيبة أثناء تطبيق القاضي للتحفظات البناءة تفسير معنى النص دون صياغته اللغوية لسلامتها لتتوقف دستورية النص القانوني على ما جاء في التحفظ البناء [1]، ومن تطبيقاته أمام المجلس الدستوري الفرنسي تحفظه على القانون الذي وضعه المشرع محدثا فيه لجنة مختصة بتقدير المستفيدين من أعمالها خدماتها من ذوي الاحتياجات الخاصة والمسنين حيث أغفل المشرع تشكيلتها ليرى المجلس أن تشكيلتها تتمتع بالغموض لعموميتها، ويتدخل لاستدراك ما لحق النص من نقص ويعيد بناء معياريته ويعتبر اللجنة تتشكل من مستشارين جهويون على إعبار أن هذا الإختصاص إختصاص أصيل للجماعات المحلية[2].

ثانيا: التحفظات التفسيرية التحييدية

بادر المجلس الدستوري في قراره رقم 343/94 الصادر في 27 يوليو 1994 بتفسيره التحييدي لمواجهة الطعن في الوسيلة المستخدمة في الإسقاط الطوعي للجنين التي سهلتها بعض النصوص والتي تنتهك حسب وجهة نظرهم الحق في الحياة، ليفصل المجلس بأنه تم تفسير هذه النصوص بطريقة غير صحيحة وعليه فإن المادة 162-16 من قانون الصحة العامة لا تتعلق إلا بالتشخيصات القائمة على استعمال الخلايا المستخلصة من الجنين وبالتالي رفض الطعن لاستناده إلى وقائع غير صحيحة[3].

---

[1] محمد منير حساني، السياسة التفسيرية في الإجتهاد الدستوري الجزائري مقارنة بالإجتهاد الدستوري الفرنسي، المرجع السابق، ص 590.

[2] Décision n 2001-447 DC, Conseil constitutionnel, du 18 juillet 2001, Loi relative à la prise en charge de la perte d'autonomie des personnes âgées et à l'allocation personnalisée d'autonomie, Vu le 17/01/2026, à 13: 55, Disponible sur lien:
https://www.conseil-constitutionnel.fr/decision/2001/2001447DC.htm

[3] محمد فوزي نويجي، عبد الحفيظ علي الشيمي، المرجع السابق، ص ص 40 – 41.

كذلك نجده حيّد الغموض الذي يحمل تعديا على مبدأ الفصل بين السلطات فالقانون محل الرقابة رئيسي الجمعية الوطنية العامة ومجلس الشيوخ زمنية إعدادهما لمشـــاريع القوانين الخاصة بالضمان الاجتماعي التوجه بطلب للسلطة القضائية المختصة لأجل وضع حد لعرقلة الإدارة في تقديم المعلومات والمستندات المالية والإدارية ذات الصلة، ليزيل المجلس هذه المخالفة الدستورية بالإعتماد على توجيه تحفظ تحييدي يفضي إلى السماح للقاضي الإداري بأمر الشخص الإعتباري الحائز لامتيـــازات السلطة العامة على وجه الاستعجال تقديم المعلومات والمستندات المذكورة[1].

ثالثا: التحفظات التفسيرية الآمرة

تمكن التحفظات التفسيرية الآمرة في منح المجلس الدستوري للسلطات الثلاث مسلكا بشأن تطبيق القانون يتفق وأحكام الدستور مثل قراره في سنة 2003 المتعلق بمطـابقة قانون الطرق الجديدة لانتخابات المستشارين الجهويين، فقد توجه للسلطة التنفيذية بتحفظات آمرة تتضمن وجوب توضيحها هذه الإجراءات الجديدة للمواطنين بتفصيل حتى أنه ألزمها ببيان الإشارات والمختصرات التي تتضمنها إستمارة التصويت تحت طائلة بطلان تطبيق هذا النص[2]، كذلك في قراره المتعلق بقانون تمويل الضمان الإجتماعي حول الأخذ بنص هذا القانون رغم مخالفته للمادة 17 من القانون العضوي 2001 المتعلق بقوانين التمويل التي تفضي لعدم دستوريته وفي هذا وجه أمرا للمشرع للإمتثال من عام 2007 لأحكام المادة سالفة الذكر[3].

كما تصدى المجلس الدستوري في بعض قراراته استنادا لتقنية التفسير إلى التشريعات الخالية من المضمون القاعدي حيث يستحيل استنتاج قاعدة قانونية منها حتى باللجوء إلى آلية التفسير ليتحتم عليه القضاء بعدم دستوريتها، على غرار قراره المتعلق بقانـــون التوجيه الخاص بتنظيم وتنمية الإقليم الذي من خلال تفسيره لمنطوق المادة 26 منه وجد أنها مجردة من كل أثر قانوني ولا يمكنها أن تقيد حق الحكومة وأعضاء البرلمان في المبادرة لسن النصوص القانونية[4].

---

[1] Décision n 2005-519 DC, Conseil constitutionnel, du 29 juillet 2005, Loi organique relative aux lois de financement de la sécurité sociale, Vu le 17/01/2026, à 14: 00, Disponible sur lien: https://www.conseil-constitutionnel.fr/decision/2005/2005519DC.htm

[2] Décision n 2003-468 DC, Conseil constitutionnel, du 3 avril 2003, Loi relative à l'élection des conseillers régionaux et des représentants au Parlement européen ainsi qu'à l'aide publique aux partis politiques, Vu le 17/01/2026, à 12: 15, Disponible sur lien: https://www.conseil-constitutionnel.fr/decision/2003/2003468DC.htm

[3] روادي مراد، التحفظات التفسيرية وتطبيقاتها في الإجتهاد الدستوري الجزائري، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، مج 7، ع 2، ديسمبر، جامعة المسيلة، الجزائر، 2022، ص 908.

[4] Décision n 94-358, Conseil constitutionnel, DC du 26 janvier 1995, Loi d'orientation pour l'aménagement et le développement du territoire, Vu le 17/01/2026, à 13: 55, Disponible sur lien:https://www.conseil-constitutionnel.fr/decision/1995/94358DC.htm

وعطفا عليه نشير لدور التحفظـات التفسيرية في مجابهة الانحراف التشريعي أين يتجنب كل من القضاء الدستوري الجزائري والفرنسي الحكم بعدم دستورية النصوص القانونية أو التنظيمية لانحرافها عن مقاصد الوثيقة الدستورية بإبداء تحفظات تفسيرية تعالج به هذا الإخلال التشريعي[1]، مثل رأي المجلس الدستوري الجزائري في شأن نظام التعويضات والتقـاعد أين صرح بعدم دستورية بعض الأحكام المتعلقة بتعويضات الأساسية الشهرية لعضو البرلمان نتيجة إخضاعها لأساليب وطرق مغاية لتلك المطبقة على بقية المرتبات والأجور، حيث تجنب المجلس التصريح بانحراف إرادة المشرع إلى مخالفة الدستور وأرجع سبب مخالفة الدستورية إلى المساس بمبدأ المســاواة، وأكد أنّ للمشرع كامل السلطة التقديرية في تحديد طريقة احتساب التعويضات غير أنه يعود له سلطة التحقق من عدم انتهاكها لمبدأ المساواة[2]، أما المجلس الدستوري الفرنسي فتحاشى توجيه الإتهام للمشرع بانحرافه التشريعي بمناسبة قانون الصيد أين استبعد آثار مخالفة للدستور حيث منع الصيد يوم الأربعاء لكونه عطلة مما يهدد أمن وسلامة الأفراد غير أن المجلس لمس عدم تحديد المشرع ليوم آخر مخالف لمزاولة حق الصيد المنبثق عن حق الملكية ليشير لضرورة تحديده استنادا للظروف المحلية من قبل السلطات المختصة بعد اخذ رأي مجلس الصيد والحياة البرية[3].

الفرع الثالث

أثر تفسير الأحكام الدستورية في التشريع المصري

سارت المحكمة الدستورية العليا على المنهج الذي إعتمدته المحكمة الدستورية والمجلس الدستوري في تبنيها سلطتها التفسيرية لتجنب الحكم بعدم دستورية النص القانوني موضوع الطعن أو طلب التفسير من خلال التبني للتحفظات البناءة (أولا) والتحييدية (ثانيا) والتحفظات الآمرة (ثالثا) كوسيلة فعالة لإرشاد المشرع حتى يصحح المواضع التي أشارت إليها نفيا للمخالفة الدستوري.

أولا: التحفظات التفسيرية البناءة

عرفت المحكمة الدستورية العليا تطبيقات بادرت فيها إلى تفسير النص موضوع الطعن على نحو يزيل عنه المثالب الدستورية بصرف معناه لغير ما فهم من اللفظ اللغوي، ومن قبيل ذلك انتهت المحكمة

---

[1] شرماط سيد علي، المرجع السابق، ص 235.

[2] رأي رقم 04/ر.ق/م.د/98، سالف الذكر.

[3] Décision n 2000-434 DC, Conseil constitutionnel, du 20 juillet 2000, Loi relative à la chasse Vu le 21/01/2026, à 15: 56, Disponible sur lien:
https://www.conseil-constitutionnel.fr/decision/2000/2000434DC.htm

في أحد أحكامها بتاريخ 18 مارس 1995 إلى عدم دستورية المادة 73 من قانون مجلس الدولة 1972 لمساسها بحرية إختيار الزوج وحماية الأسرة، أين منعت أن يكون العضو في مجلس الدولة متزوجا بأجنبية، ولأجل تفادي النطق بعدم دستوريتها أبقت على صياغتها الحرفية وألحقتها بتفسير يتواءم والأحكام الدستورية وصرحت بأن لفظ الأجنبية يفيد الزوجة التي لا تحمل جنسية أية دولة عربية لأن القانون أجاز الإعفاء من هذا الشرط بإذن من رئيس الجمهورية إذا كانت زوجة العضوية عربية الجنسية[1].

ثانيا: التحفظات التفسيرية التحييدية

سعت المحكمة الدستورية العليا في المادة 01 من قانون التأمين الاجتماعي إلى تفادي ما شابها من إخلال بمبدأ المساواة لتضمينها تفرقة في معاملة أصحاب المراكز القانونية نتيجة قصر الحد الأدنى لمعاش الأجر المتغير على الأفراد الموجودين في الخدمة في 01 يوليو 1987 دون أولئك الذين أحيلو للتقاعد قبل هذا التاريخ بإرشادها للمشرع لأجل إزالة المخالفة الدستورية وإعادة صياغتها بما إرتأته[2].

وفي موضع آخر قضت بأن قرار وزير المالية رقم 381 لسنة 1982 يعد باطلا لصدوره بناء على تنظيم باطل، غير أنه بحمله على الفقرة الثانية من المادة 124 مكرر من القانون الجمركي الذي سبق وأن أحال إليه يصبح صحيحا ويزال عنه عيب عدم الدستورية، يزيد على ذلك لجوء المحكمة الدستورية العليا إلى ولايتها التفسيرية، لتحديد النطاق القاعدي للأحكام التشريعية محل طلب التفسير في ضوء مقاصد المشرع أو رئيس الجمهورية بحسب الحالة والمصلحة الإجتماعية التي توخاها إذ أنها تسعى من خلال تفسيرها إلى منح النص مضمونا قاعديا بناء على تكامل وتجانس القواعد القانونية داخل ذات النص، بل أنه لا يجوز لها الحكم بعدم دستورية القوانين والتنظيمات نتيجة تفسير غير سليم لها[3].

ثالثا: التحفظات التفسيرية الآمرة

استهدفت المحكمة الدستورية العليا ولايتها التفسيرية الحرص على التطبيق السليم للنص القانوني بما يوافق النص الدستوري عن طريق توجيه آمر تتضمنه أحكام قضاءها بضرورة تحديد مقدار الضريبة أو مبلغها إنطلاقا من وعائها وإرتباطا به [4]، كما تدخلت بعد أن توجه إليها وزير العدل بطلب لتفسير البند

---

[1] يسرى محمد العصار، الإتجاهات الحديثة للقضاء الدستوري بشأن حماية الحق في الخصوصية دراسة مقارنة (الكويت – مصر – فرنسا)، مجلة كلية القانون الكويتية العالمية، مج 3، ع 10، كلية القانون الكويتية العالمية، 2015، ص 58.

[2] محمد فوزي نويجي، عبد الحفيظ علي الشيمي، المرجع السابق، ص ص 61 – 62.

[3] أحمد فتحي سرور، الحماية الدستورية للحقوق والحريات، المرجع السابق، ص ص 258 – 263.

[4] المرجع نفسه، ص 275، ينظر حكم المحكمة الدستورية العليا الصادر في 6 ديسنبر 1993، مجموعة أحكام المحكمة الدستورية العليا، الجزء 6، ص 80.

5 من المادة 5 نص والفقرة الأخيرة من المادة 6 من القانون رقم 38 لسنة 1972 بشأن مجلس الشعب لإجلاء الغموض الذي لحقها ونفي الخلاف في التطبيق المثار بخصوصهما، لاسيما لأهميتهما بالنسبة لممارسة حق دستوري ممثل في حق الترشح لعضوية مجلس الشعب حيث تعلقتا بالضرورة فقضت أن يكون من يرشح لعضوية مجلس الشعب أو يستمر في عضويته قد أدى الخدمة العسكرية الإلزمية وأن من تجاوز سن التجنيد يعد معفى قانونا من أدائها وحيث أن محكمة القضاء الإداري رأت اشتراط أداء الخدمة العسكرية أو الإعفاء منها قانونا في من يرشح لعضوية مجلس الشعب، يترتب عنه عدم قبـــول أوراق المترشح الذي لم يؤد الخدمة العسكرية أو أعفـــى منها بناء على أن من يتخلف عن أداء هذا الواجب الوطني لا يعد أهلا لحمل أمانة بهذا الثقل وأيدتها في ذلك دائرة فحص الطعون بالمحكمة الإدارية العليا[1].

غير أن المحكمة الإدارية تراجعت عن قضائها السابق وأجـــازت ترشيح من تخلف عن تأدية الخدمة العسكرية وتجاوز عمره 35 لعضوية مجلس الشعب إرتكانا بأن التفسير السليم يتعارض وحرمان من تخلف عن أداء الخدمة العسكرية من حقوقه السياسية حرمانا مؤبدا، فتعرضه لعقوبـــات جزائية يمنعه من ممارسة حقوقه السياسية قد يكون مؤقتا مما يرد إليه هذا الحق بعد انقضاء فترة زمنية محددة أو إذا رد إليه اعتباره، حيث قررت أن الأحكام التشريعية محل طلب التفسير تفيد اشتراط في من يرشح لعضوية مجلس الشعب تأدية الخدمة العسكرية الالزامية أو الإعفاء من أدائها طبقا للقانون وأن الإعفاء المقرر بنص الفقرة الأخيرة من المادة 6 لا يغني عن إلزامية تحقق الشرط المتقدم فيمن جاوز 35 من عمره.

المبحث الثاني

آلية الدفع بعدم الدستورية كتفعيل لرقابة القضاء الدستوري على القوانين والتنظيمات الماسة بالحقوق والحريات

تتفرع رقابة الدستورية إلى رقابة قضائية تعترف في ظلها الدساتير بأحقية الأفراد للتوجه للقاضي الدستوري لرقابة دستورية القوانين التي تهدد حقوقهم وحرياتهم بصفة مباشرة عن طريق الدعوى الأصلية أو الدفع الفرعي الذي يأتي بمناسبة نظر القضاء في دعوى قضائية يتوقف فيها مآل النزاع على النص المطعون في دستوريته، ورقابة سياسية لا تعترف لهم برفع طعونهم في موافقة النصوص القانونية بأية

[1] حكم المحكمة الدستورية العليا، طلب رقم 1، لسنة 24 قضائية تفسيرية، الجلسة المنعقدة في 17 أغسطس 2003.

طريقة كانت أصلية أو فرعية[1].

تتباين تطبيقات الدفع بعدم الدستورية في الأنظمة القانونية المقارنة بين من ينتهج الرقابة القضائية كالمحكمة الدستورية العليا ومن يتبع آلية الرقابة السياسية كالمجلس الدستوري الفرنســـي وبين المحكمة الدستورية الجزائرية ذات الطبيعة المتفردة، ليقتضي تتبع هذه الفروقات والتعرف عليها التطرق إلى مفهوم آلية الدفع بعد الدستورية (المطلب الأول) ثم طبيعة ممارسته (المطلب الثاني) فأثر إعماله في الأنظمة القانونية المقارنة على حماية الحقوق والحريات (المطلب الثالث).

المطلب الأول

مفهوم آلية الدفع بعدم الدستورية

يندرج الدفع بعدم الدستورية ضمن الرقابة الدستورية القضائية اللاحقة التي تتيح للأفراد الإنفراد بأحقية ممارسته طعنا في دستورية قانون أو تنظيم بطريقة فرعية خلال نظر دعوى أصلية معروضة أمام إحدى المحاكم القضائية[2]، حيث يمنح الدفع الفرعي للأشخاص الفرصة للدفاع عن حقوقهم وحرياتهم أمام القاضي الدستوري الذي يسند أحكامه إلى أعلى نص قانوني قدست فيه هذه الأخيرة، والغالب الأعم في تطبيقات العمل بالدفع بعدم الدستورية ارتباطها بإصلاحات الدستور الرامية إلى تحصين الحقوق والحريات وإرساء دولة القانون بإرساء آليات تمكن الأشخاص من الدفــاع عن حقوقهم وحرياتهم ولو بصفة غير مباشرة أمام القاضي الدستوري.

لذلك ومن أجل الإلمام بآلية الدفع بعدم الدستورية سيعمد إلى تعريفها وأهميتها (الفرع الأول) مرورا إلى التنقيب عن مبرراتها ومحلها (الفرع الثاني) وصولا إلى تحديد طبيعتها (الفرع الثالث).

الفرع الأول

تعريف الدفع بعدم الدستورية وأهميته

يتفرد الدفع بعدم الدستورية بأنه وسيلة غير مباشرة للطعن في دستورية القوانين والتنظيمات خارج الدعوى الدستورية الأصلية من طرف أطراف الدعوى القضائية أمام القضاء، بمعنى أنه وسيلة دفاعية

---

[1] عراش نورالدين، الدفع بعدم الدستورية كآلية لتفعيل الدور الرقابي للمجلس الدستوري بعد التعديل الدستوري لسنة 2016، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، مج 10، ع 3، جامعة عبد الرحمان ميرة، بجاية، الجزائر، 2019، ص 637.

[2] أشرف عبد القادر قنديل، المرجع السابق، ص 94.

كرسها الدستور للأشخاص لأجل حماية حقوقهم وحرياتهم وفق أطر تتوافق وفلسفة كل بلد[1]، وبما أنه آلية مستحدثة تبنتها عديد الدساتير فإنه يقع لزاما إدراك خصوصية منزلته في تفعيل الحماية الدستورية للحقوق والحريات التوصل إلى تعريفه (أولا) وأهميته (ثانيا).

أولا: تعريف الدفع بعدم الدستورية

عرفه القضاء الدستوري المصري بأنه الوسيلة الوحيدة لتحريك رقــابة الدستورية في عهد المحكمة العليا، فهي لم تشهد فرصة للإحالة من محكمة الموضوع أو التصدي من تلقاء نفسها لغياب التنصيص القانوني على ذلك إلى غاية صدور قانون المحكمة الدستورية العليا الذي أضافه إلى وسائل تحريك الرقابة الدستورية حتى الوقت الحالي [2]، بينما تبنى القضاء الدستوري الفرنسي الرقابة السياسية السابقة منذ نشأته حتى التعديل الدستوري لسنة 2008 الذي قفز قفزة نوعية في رقابة الدستورية بمقتضى المادة 61-1 منه والتي فتحت المجال أمام أطراف الدعوى القضائية للدفع بعدم دستورية الأحكام التشريعية الماسة بحقوقهم وحرياتهم لينظر في طعنهم المجلس الدستوري وفق الإجراءات والشروط القانونية المحددة[3].

أما الدستور الجزائري فقد تأثر هو الآخر بالإصلاحات الدستورية المقارنة ودورهــا في دعم رقابة القضاء الدستوري حيث انعكس هذا التأثر في تبني المؤسس الدستوري لآلية الدفع بعدم الدستورية كأسلوب جديد لتحريك رقابة الدستورية يوضع في يد المتقاضين لممارسته إضافة إلى الجهات المعنية بإخطــار المجلس الدستوري بحكم المادة 188 من التعديل الدستوري لسنة 2016، ليعيد الكرة في المرسوم الرئاسي 442/20 ويتدارك ما لحق هذه الآلية من شوائب غفل عنها ويعززها بمدّ نطاق الدفع بعدم الدستورية إلى الأحكام التنظيمية إضافة إلى مثيلتها التشريعية.

وفي هذا لم يحدد المؤسس الدستوري الفرنسي تسمية معينة لهذه الآلية إذ أن المادة 61-1 من الدستور أطلقت عليه مصطلح المسألة "La questio" حتى صدور القانون العضوي 2009 الذي وضع حدا للجدل الثائر حول تسميته وأطلق عليه La Question Prioritaire de constitutionalité

---

[1] حميداتو خديجة، محمد بن محمد، الدفع بعدم الدستورية في ظل التعديل الدستوري الجديد 2016، مجلة دفاتر السياسة والقانون، مج 10، ع 18، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، ص 332.

[2] شيراز شكري طاهر، المرجع السابق، ص ص 134 – 135.

[3] شريف يوسف حلمي خاطر، المسألة الدستورية الأولية في فرنسا (دراسة مقارنة بالوضع في مصر)، مجلة البحوث القانونية والإقتصادية، ع 55، أبريل، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، مصر، 2014، ص 121.

وإختصارا Q.P.C [1]، مع أن بعض الفقه الفرنســـي ركن إلى تسميتها بالدفع بعدم الدستورية رغم غياب أساس دستوري أو تشريعي لهذه التسمية بينما الأعم من الفقه اعتبر المسألة الأولية الدستورية هي التسمية السليمة لهذا الإجراء من منطلق التعبير الصريح للمادة 2/23 من القانـــون العضوي المتعلق بتطبيق المادة 61-1 من الدستور لسنة 2009 التي تجعل أولوية المحكمة التي يثار أمامها مخالفة النص التشريعي للدستور ومساسه -بالحقوق والحريات المضمونة أن تفصل على سبيل الأولوية فيه ليحال بعدها إلى مجلس الدولة أو محكمة النقض [2]، ونجد المجلس الدستوري عرف المسألة الأولية الدستورية بأنها حق يمكن المتقاضين من رفع دعوى أمام المحكمة وطلب النظر في دستورية القانون المراد تطبيقه من خلال مذكرة مستقلة مادام أن القاضي لا يملك صلاحية إثارة هذا الدفع من تلقاء نفسه [3].

فصل المؤسس الدستور الجزائري في تسمية الدفع بعدم الدستورية بأول تأسيس له بينما مثيله المصري تركها للمـــادة 29 من قانون المحكمة الدستورية العليا التي عالجته بأنه الإجراء الذي يلجأ إليه أحد أطراف النزاع القضائي من أجل الزود عن أنفسهم بمنع المحكمة من تطبيق القانون لمخالفته للدستور شريطة أن يكون الدفع جديا لا يهدف إلى إطالة أمد المحاكمة وعرقلة عملها[4]، وبأنه: " حق يخول كل طرف في الدعوى أمام المحكمة المدنية أو الإدارية أو الجنائية بأن يطلب إذا أراد مطابقة القانون الذي سيطبق عليه في الدعوى للدستور بواسطة مذكرة مستقلة طالما أن القاضي لا يمكنه إبداء هذا الدفع تلقائيا لعدم وجود نص يسمح له بذلك "[5]، وهذا ما يجعل الدفع بعدم الدستورية إجراء يلجأ إليه أطراف الدعوى للطعن في دستورية الأحكام التشريعية أو التنظيمية التي يعمد قاضي الموضوع لإصدار حكمه في ضوئها دفاعا عن حقوقهم وحرياتهم، على أن تؤجل محكمة الموضوع الفصل في الدعوى إلى غاية بت القاضي الدستوري في توافقها مع مراعاة عدم إنصراف إرادة المتقاضين من خلاله إلى إطالة أمد النزاع القضائي أو

---

[1] عبد العزيز نويري، إثارة الدفع بعدم الدستورية أمام الجهات القضائية وتطبيقتها العملية المشابهة في القضاء المقارن، الملتقى الدولي العاشر: القضاء والدستور، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، الجزائر، 08-09 ديسمبر 2019، ص 336.

[2] مصطفى محمود إسماعيل، المسألة الأولية الدستورية في التشريع الفرنسي " دراسة مقارنة بالنظام القانوني المصري "، المجلة الدولية للفقه والقضاء والتشريع، مج 2، ع 1، مصر، 2022، ص 169.

[3] أمال بوسعدية، سليماني هندون، الدفع بعدم الدستورية كآلية بعدية للرقابة على دستورية القوانين، مجلة السياسة العالمية، مج 6، ع 1، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2022، ص 1116 .

[4] شرماط سيدعلي، المرجع السابق، ص 65.

[5] أفقير فضيلة، الدفع بعدم دستورية القوانين، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه علوم، تخصص دولة ومؤسسات عمومية، كلية الحقوق، جامعة يوسف بن خدة، الجزائر 1، الجزائر، 2023/2022، ص 30.

عرقلة عمل المحكمة.

ثانيا: أهمية الدفع بعد الدستورية

يمثل هذا الدفع آلية لإرساء العدالة الدستورية كأحد متطلبات دولة القانون وهذا ما يتجلى في:

أ- حماية حقوق وحريات

رقابة القاضي الدستوري تعتبر أفضل وسيلة لحماية الحقوق والحريات والدفع بعدم الدستورية يمثل آلية تضمن عدم تجاوزها خاصة إذا أغفلت السلطات العامة تحريك رقابة الدستورية لتقع الحقوق والحريات في خطر الإنتهاك لعدم التمكن من التحقق من عدم مخالفتهـا للدستور [1]، كما وتحمي الدعوى الفرعية الحقوق والحريات في مواجهة إنتهاكات السلطة التنفيذية التي وإن تصدت رقابة المشروعية لها فإنها تبقى دون رقابة الدستورية، حيث يبقى خرقها قائما ما دام النص ساري المفعول أو أن تصدر السلطة التشريعية تشريعات تغفل فيها عن تنظيم جوانب تنتقص من الحقوق والحريات أو تفرغها من محتواها ليصبح السبيل الوحيد للأشخاص في سبيل الدفاع عنها هو الدفع بعدم دستوريتها أمام قاضي الموضوع[2].

كما يساهم في تعزيز الديمقراطية وحماية الحقوق والحريات بمبادرة من المتقاضي بإنشاء مساحة جديدة لنقاش موضعه ترقية هذه المسألة، يستفيد منه المتقاضي والبرلمان الذي يوجه إليه قرار القاضي الدستوري بعد نظر إقتراحات المتقاضين في تفسيرهم للدستور في ضوء المطالبة بحقوقهم وحرياتهم[3].

ب- ضمان جودة العمل التشريعي

يمنح الدفع بعدم الدستورية الأفراد فرصة المشاركة في تقويم القوانين الماسة بحقوقهم وحرياتهم مما يحافظ من جهة أخرى على الأمن القانوني لإرتباطه المتين بها وبالاستقرار الذي يعرفه الأفراد من انتماء لدولة ذات منظومة قانونية قائمة على قيم العدل والمساواة وثوابت المجتمع[4]، كما يبرز دوره في تجاوز

---

[1] عمار كوسة، المرجع السابق، ص 131.

[2] أحمد عيسى أبوالغيظ جوهر، دور الدعوى الدستورية الفردية في تعزيز الحماية القضائية للحقوق الدستورية دراسة تحليلية مقارنة، ص ص 24 – 27، تاريخ الإطلاع 2026/01/25، على الساعة 15:26، على الرابط الإلكتروني:
https://manshurat.org/content/ldw-ldstwry-lfrdy-drs-mqrn

[3] بوسلطان محمد، الدعوى الفردية بعدم الدستورية في الدول الإفريقية الملهمة بالنموذج الفرنسي: إجراء لحماية حقوق الإنسان وتعزيز الديمقراطية، مجلة القانون المجتمع والسلطة، مج 10، ع 1، جامعة محمد بن أحمد وهران 2، الجزائر، 2021، ص ص 27 – 30.

[4] سمري سامية، إختصاصات المحكمة الدستورية في مجال الدفع بعدم الدستورية، مجلة المجلس الدستوري، مج 9، ع 2، الجزائر، 2021، ص 197.

حدود الرقابة القبلية كونها رقابة مجردة تظل إثارتها محصورة بدائرة سياسية تقيدها[1] بتفعيله لرقابة القضاء الدستوري بالأخص بالنسبة للدساتير التي تتبنـــى الرقابة السياسية لإقتصار مهمة تحريك رقابة الدستورية على السلطتين التشريعية والتنفيذية دون القضائية، فيعطي القاضي الدستوري فرصة ثانية لرقابة دستورية قوانين وتنظيمات أفلتت من رقابته السابقة أو لم يظهر عيبها الدستوري إلا بعد دخولها حيز النفاذ ليصبح إلغائها أمرا واجبا لإنفاذ الحقوق والحريات في إطار مساعي إعلاء كلمة الدستور.

ج- تأمين تكامل في عمل السلطات الثلاث

يقلل الدفع الفرعي من مخاطر التقارب بين جهات إخطار القاضي الدستوري حيث يفتح المجال للرقابة الدستورية خارج نطاق المؤسسات المختصة بتحريكها، كذلك بإفشاله التقاربات بين النخب الفاعلة داخل الكتلة البرلمانية في إطار المساواة التي قد تخرج عن نطاق القانون مما يدفع بالحاجة إلى قوة أخرى مواطنية لإعادة التوازن إلى ميزان العدالة الدستورية [2]، حيث يساعد في توسيع عملية إخطار القضـــاء الدستوري للمتقاضي في تأمين تكامل عمل السلطات الثلاث وفهم مستوى العلاقة بينها في النظام القانوني الجزائري فيتصور قيام إحدى السلطتين بسن نص تشريعي أو تنظيمي في حدود إختصاصها الدستوري ليتم الدفع بعدم دستوريته أمام السلطة القضائية التي تنظر في مدى توافر الشروط المحددة سلفا لإحالته إلى القاضي الدستوري من أجل الفصل في دستوريته ليظهر تداخل في عمل كل من السلطات الثلاث في سبيل تقويم العمل التشريعي تحقيقا لغاية مشتركة تضمن حماية الحقوق والحريات[3].

الفرع الثاني

مبررات الدفع بعدم الدستورية ومحله

استحداث الدفع بعدم الدستورية كآلية جديدة لتفعيل رقابة القضاء الدستوري لم يكن وليد الصدفة وإنما هو نتاج متغيرات عدة دفعت إلى الإعتراف للأفراد بحقهم في اللجوء إلى القاضي الدستوري للدفاع عن حقوقهم وحرياتهم ولو بصفة غير مباشرة، ليظل نطاق العمل به متفاوت من دستور لآخر، بذلك سيتم تاليا معالجة مبررات الدفع بعدم الدستورية (أولا) ثم محله (ثانيا).

---

[1] حنان خديري، الدفع بعدم دستورية القوانين مضمون وأبعاد التعديل الدستوري لسنة 2020، مجلة الحقوق والحريات، مج 10، ع 1، جامعة محمد خيدر، بسكرة ، الجزائر، 2022، ص 1420.

[2] انطوان مسرة، المواطن والعدالة الدستورية، الكتاب السنوي للمجلس الدستوري، مج 6، المجلس الدستوري، لبنان، 2012، ص ص 82 – 84.

[3] سمري سامية، إختصاصات المحكمة الدستورية في مجال الدفع بعدم الدستورية، ص ص 201 – 205.

أولا: مبررات الدفع بعدم الدستورية

تتشابه دوافع الأخذ بالدفع بعدم الدستورية في دساتير الأنظمة القانونية المقارنة في سعيها إلى إعلاء كلمة الدستور وصيانة الحقوق والحريات من العصف بها بين مبررات خارجية وأخرى داخلية تفترق وتلتقي بحسب خصوصية كل نظام قانوني وآخر.

أ- مبررات خارجية

تتمحور في مواكبة التطورات الحادثة في العدالة الدستورية بالدساتير المقارنة حيث نجد الدستور الفرنسي تأثر بدساتير أوربية أخرى على غرار الدستور الإسباني أو الألمانـــي [1]، أيضا الدستور الجزائري كان له هو الآخر نصيب من التأثر بتيارات التغيير لتطوير العدالة الدستورية رغم تأخره مقارنة بالبقية، فقد اعترف التعديل الدستوري 2016 بحق المتقاضين في الطعن بعدم دستورية الأحكام التشريعية أمام قاضي الموضوع في أية مرحلة كانت عليها الدعوى القضائية لتنظر الجهات القضائية تباعا في تـوافر الشروط المحددة قانونا للدفع ليتم إحالتها إلى المجلس الدستوري من أجل البت في دستوريتها[2].

ويلحق التعديل الدستوري الصادر بموجب المرسوم الرئاسي 442/20 سابقه لتدارك ما لحق هذا الإجراء من نقص لتعزيز فعاليته في تحريك رقابة الدستورية أين أصبح يحق للأطراف الدفع بعدم دستورية الأحكام التشريعية والتنظيمية على حد سواء، بينما أقر الدستور المصري بالدفع بعدم الدستورية في أول دستور أنشأ المحكمة الدستورية العليا 1971 وقد كان النموذج الأمريكي مثاله في ذلك [3] مع أنه سابقا أمام المحكمة العليا كان هو الأسلوب الوحيد لتحريك رقابة الدستورية في غياب التصدي والإحالة من محكمة الموضوع.

ب- مبررات داخلية

أدى عزوف ممارسة الإخطار من الجهات المختصة بذلك إلى المبادرة لفتح المجال أمام أطراف أخرى من أجل تفادي العمل بنصوص قانونية غير دستورية لاحتمالية وقوع ممثلي السلطات تحت تأثيرات خـــارجية غالبا ما ترتبط بالإنتماءات الحزبية تمنعها من مزاولة هذا الإختصاص، لذلك فهذا الدفع يحقق

---

[1] نسيم سعودي، التجربة الفرنسية في المسألة الدستورية الأولية، مجلة العلوم القانونية والسياسية، مج 10، ع 1، أفريل، جامعة الوادي، الجزائر، 2019، ص 1605.

[2] بومدين محمد، الدفع بعدم الدستورية طبقا للتعديل الدستوري الجزائري 2016 مجرد تقليد للنموذج الفرنسي الشاذ، مجلة القانون والمجتمع، مج 7، ع 1، جامعة أحمد دراية، أدرار، الجزائر، 2019، ص 79.

[3] مشري جمال، آلية الإخطار في ظل التعديل الدستوري الجزائري لسنة 2020، المرجع السابق، ص ص 118 – 119.

النأي بتحريك رقابة الدستورية عن الإعتبارات السياسية ونتائجها على تأمين الحقوق والحريات[1] ويضمن الرقابة اللاحقة إلى جانب الرقابة السابقة المجردة التحقق المستمر والمطرد من توافق القوانين فقط ما تعلق بالحقوق والحريات التي كفلها الدستور، فهو يغطي على العيوب التي لحقت الرقابة السياسية القائمة على الإخطار السابق لصدور القوانين[2].

وعلى اعتباره أحد متطلبات التأكيد بأن النظام الدستوري لا يتصف بالديمقراطية إلا بعد ضمان جميع حقوق وحريات المواطن وعلى رأسها الحق في التقاضي والتي أهمها وأبرزها القضاء الدستوري[3]، بالأخص بالنسبة لتنامي مطالبة الشعوب بحقوقهم وحرياتهم وتنامي ضغط النداءات المستمرة الرامية إلى إحداث التغيير بذلك في ضوء تراجع الإيمان بفعالية الرقابة السياسية في تصديها للقوانين والتنظيمات غير الدستورية لا سيما بعد تفعيل المسألة الأولية الدستورية وإنحصارها لصالح الرقابة الدستورية القضائية التي أحد سماتها الدفع بعدم الدستورية.

ثانيا: محل الدفع بعدم الدستورية

يختلف موضوع الدفع بعدم الدستورية من حيث طبيعة النص القانوني محل الدفع بعدم الدستورية أمام قاضي الموضوع وكذا في الحقوق والحريات التي ينتهكها هذا الأخير.

أ – طبيعة النص القانوني محل الدفع بعدم الدستورية

بات يقينا أهمية الدور الفاعل للدفع بعدم الدستورية في صيانة الحقوق والحريات لذلك سجل في النظم القانونية المقارنة التأكيد المستمر عليه في دساتيرها المتعاقبة، ومن ذلك الدستور الجزائري الذي ما فتئ أن إعتمد الدفع بعدم الدستورية بموجب المادة 188 من التعديل الدستوري 2016 وعبر عن النص القانوني محله بـ " حكم تشريعي" وهو ذاته ما سجل في المادة 2 من القانون العضوي 16/18 المحدد

---

[1] بن صديق فتيحة، هاملي محمد، الدفع بعدم الدستورية في النظام الدستوري الجزائري: مؤشر التوجه نحو الرقابة القضائية على دستورية القوانين، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، مج 12، ع 2، جامعة عبد الرحمان ميرة، بجاية، الجزائر، 2021، ص 268.

[2] Ottavio Quirico, Le contrôle de constitutionnalité français dans le contexte européen et international : Une question de priorités, EUROPEAN JOURNAL OF LEGAL STUDIES, V 3, N 1, European University Institute, Italy, 2010, p p 80 – 81.

[3] مشري جمال، آلية الإخطار في ظل التعديل الدستوري الجزائري لسنة 2020، المرجع السابق، ص 112.

لشروط وكيفيات الطعن بعدم الدستورية [1]، وحيث أن هذه العبارة تحتمل فرضين الأول تفيد به التشريع بمعناه الواسع لتغطي القوانين العضوية وكذا العادية والمراسيم الرئاسية، بينما ينصرف الفرض الثاني إلى استبعاد التنظيمات لدنو مرتبتها مقارنة بالتشريع [2] وكذا القوانين الحائزة لقرينة الدستورية، وإذا بحثنا في التجربة الفرنسية نجدها قد أبانت أن الحكم التشريعي يفيد المعنى الضيق ليشمل فقط القوانين الصادرة من طرف المشرع [3] يزيد عليه إعتبار العديد من قـرارات المجلس الدستوري كل من القوانين العادية والعضوية والأوامر الوارد ذكرها في المادة 38 من الدستور والقوانين المتعلقة بكاليدونيا الجديدة تنطوي تحت غطاء المسألة الأولية الدستورية وما يخالفها يخرج عن مداها[4].

وتجلى التطبيق العملي للمجلس الدستوري الجزائري بحكر نطاق هذا الدفع في التشريعات الصادرة عن السلطة التشريعية مع استبعاد القوانين العضوية لتمتعها بقرينة الدستورية لتظل بذلك القوانين العادية وكذا الأوامـــر التشريعية، فالمؤسس الدستوري ماثل نظيره الفرنســـي في منظوره للنصوص القانونية محل الدفع بعدم الدستورية ذلك لأن إنعكاساته على مردودية الرقابة الدستورية وحماية الحقوق والحريات تتزامن وإتساع مجاله إطرادا، غير أن هذا الموقف لاقى كثيرا من الإنتقادات نتيجة تخلف الحق بالدفع بعدم دستورية التنظيمات بالأخص أن العديد منها كـــانت قد إتسمت بعدم الدستورية ومثالها المرسوم التنفيذي المتضمن القانون الأساسي الخاص بالموظفين المنتمين للأسلاك الخاصة بإدارة السجون، وكذا المرسوم التنفيذي المتعلق بالقانون الأساسي الخاص بالموظفين المنتمين للأسلاك الخاصة بالأمن الوطني[5] إلى حين تجسيد المادة 195 من الدستور الجهود المبذولة من قبل المؤسس الدستـــوري في تأمين الحقوق

---

[1] المادة 2، القانون العضوي رقم 16/18، المؤرخ في 22 ذي الحجة 1439، الموافق لـ 2 سبتمبر 2018، يحدد شروط وكيفيات تطبيق الدفع بعدم الدستورية، ج.ر.ج.ج، ع 54، الصادرة في 25 ذي الحجة 1439، الموافق لـ 5 سبتمبر 2018، ص 10.

[2] بن صديق فتيحة، هاملي محمد، المرجع السابق، ص 272.

[3] Ayman Fathy Mohamed Mohamed, op.cit, p p 66 – 70.

[4] شوقي يعيش تمام، حدود تطبيق الدفع بعدم الدستورية:دراسة تحليلية في النظام الجزائري والأنظمة المقارنة، مجلة المحكمة الدستورية، ع 2، جوان، المحكمة الدستورية، الجزائر، 2023، ص 194.

[5] عمار بوضياف، مجال الدفع بعدم الدستورية وإشكالية المادة 188 من الدستور دراسة في ضوء التجربة الفرنسية، الملتقى الدولي العاشر: القضاء والدستور، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، الجزائر، 08-09 ديسمبر 2019، ص ص 36 -37.

والحريات ضد الانحراف الذي قد يلحقها من خلال النصوص التنظيمية[1] لكن يلمس فيها عمومية لفظ " الحكم التنظيمي" في المادة الذي يمتد ليشمل التنظيم المستقل والفرعي.

إن رقابة دستورية المادة 3/190 من الدستور مرهونة بممارسة إخطار إختيار محكوم بوقت ضيق إلى حد ما مقدر بشهر من تاريخ صدوره وهذا ما يدعم إحتمالية إفلاتها من رقــابة القضاء الدستوري، لذا فإن المادة 195 من الدستور تفتح المجال للدفع بعدم دستورية كل من المراسيم الرئاسية والتنفيذية ويلمس هذا في تصريح المحكمة العليا بعدم قبول طلب الدفع بعدم الدستورية المتعلق بمرسومين تنفيذيين، معللة ذلك بعدم دخول القانون العضوي رقم 19/22 حيز النفاذ وهذا ما لا يكشف موقفهـا إزاء المراسيم التنفيذية كموضوع للدفع الفرعي [2]، لكن وبالرغم من ذلك فإن أحكام القانون العضوي 19/22 لم تحدد هي الأخرى بصيغة مباشرة مدى إتساع نطاق الحكم التنظيمــي القابل للدفع بعدم الدستورية لتفصل المحكمة الدستورية بتفسير الحكم التنظيمــي المقصود برقابة الدستورية وتصرح بأنه يفيد المراسيم الرئــاسية دون التنفيذية وإن كانت تقتضيها الحاجة العملية، لأن هدفها تنفيذ القوانين والتنظيمات المستقلة مما يجعله تابعا لها وجودا وعدما، فلا مجال للحديث عن إنتقاصها من الحقوق والحريات في ظل إعتراف الجهات القضائية الإدارية بالإختصاص القانوني للفصل في دعاوى الإلغاء وتفسير وتقدير مشروعية القرارات الإدارية الصادرة عن السلطات الإدارية المركزية والهيئات العمومية الوطنية وكذلك المنظمات المهنية[3].

أما مجال الدفع بعدم الدستورية المحال للمحكمة الدستورية العليا فقد إمتد ليشمل القوانين واللوائح بلا استثناء، ما دامت تتمتع بقوة القانون بإحداثها لمراكز قانونية بصفة عامة مجردة بناء على القاعدة المستقرة القاضية بأن العام يحمل على عمومه والمطلق يجري على إطلاقه حيث لا يجوز تخصيص العام بدون مخصص، لذا فإن حصر نطاق اللوائح الواردة على إطلاقها في الدستور يعد مخالفة له وهذا ما

---

[1] مخطارية مفتاح، الدفع بعدم دستورية التنظيمات المستقلة، مجلة الحقوق والحريات، مج 10، ع 1، جامعة محمد خيدر، بسكرة ، الجزائر، 2022، ص 1449.

[2] قرار رقم 5، ملف رقم 00005، المحكمة العليا، بتاريخ 26 /2021/04، تاريخ الإطلاع 2026/01/29، على الساعة 13:25، على الرابط الإلكتروني:

https://coursupreme.dz/decision/%D9%85%D9%84%D9%81-%D8%B1%D9%82%D9%85-00005-%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%B1-/%D8%A8%D8%AA%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%AE-26-04-2021

[3] رأي رقم 01 /ر.م.د/ت.د/24، سالف الذكر.

يستجيب للتطلعات تأكيد سيادة القانون[1] في فترة ولاية المحكمة العليا إقتصر نطاق الدفع الفرعي على القانون بالمعنى الضيق الصادر عن السلطة التشريعية بينما في ظل المحكمة الدستورية العليا إمتد ليطال اللوائح أيضا بل إمتد نطاق الدفع بعدم الدستورية إلى المعاهدات الدولية على إعتبار أن لها ذات المنزلة التي يتمتع بها القانون[2].

لنتوصل إلى أن طبيعة النصوص القانونية الخاضعة لرقابة الدفع بعدم الدستورية تختلف بين كل نظام قانوني وآخر، فإذا كان يسمح به بالنسبة للقوانين والتنظيمات (المراسيم الرئاسية) في النظام القانوني الجزائري فإن نظيره الفرنسي يحصر مجال المسألة الأولية الدستورية في القوانين لا غير، بينما يتسع أمام المحكمة الدستورية العليا المصرية ليشمل القوانين والتنظيمات بلا استثناء وكذا المعاهدات الدولية التي يصادق عليها رئيس الجمهورية.

ب – الحقوق والحريات محل الدفع بعدم الدستورية

اشترط الدستور الجزائري ضرورة المساس بالحقوق والحريات التي يضمنها الدستور لصحة الدفع بعدم الدستورية وهذا ما يدفع للبحث عن مجال هذه الحقوق والحريات، فالمعلوم أن هذه الأخيرة غير قابلة للحصر وأن ما يحمله الدستور في أحكامه ليس إلا غيض من فيض يزيد عليه إمتداد مجالها مع إمتداد الكتلة الدستورية التي يأخذها القاضي الدستوري عمادا لأحكامه، ونجد أن المحكمة الدستورية قد أسندت في أحد أحكامها الباتة في هذه الدفوع الحق في الدفاع بداية إلى المادة 175 من الدستور واسترسلت إلى إحتكامها للصكوك الدولية ذات الصلة كالإعلان العالمي لحقوق الإنسان ...[3].

انتهج المجلس الدستوري الفرنسي مسلكا أتاح له السهر على حفظ جميع الحقوق والحريات الواردة في الكتلة الدستورية بدء بالوثيقة الدستورية بما فيها مقدمة الدستور في 1946، وكذا في الإعلان الفرنسي لحقوق الإنسان والمواطن وميثاق البيئة الصادر سنة 2004[4]، وتلحقه في ذلك المحكمة الدستورية العليا

---

[1] مشري جمال، آلية الإخطار في ظل التعديل الدستوري الجزائري لسنة 2020، المرجع السابق، ص ص 212 – 213.

[2] شوقي يعيش تمام، حدود تطبيق الدفع بعدم الدستورية: دراسة تحليلية في النظام الجزائري والأنظمة المقارنة، المرجع السابق، ص 192.

[3] قرار رقم 01 /ق.م د/ د ع د/ 21، المؤرخ في 23 ربيع الثاني 1443، الموافق لـ 28 نوفمبر 2021، ج.ر.ج.ج، ع 95، الصادرة في 18 جمادى الأولى 1443، الموافق لـ 23 ديسمبر 2021، ص 7.

[4] Karine Foucher, La première application de la Charte de l'environnement par le Conseil constitutionnel dans le cadre de la QPC : de l'inédit, de l'inutile et du flou, Actualité juridique Droit administratif, N 20, Dalloz Editions, France, 2011, p 1158.

المصرية بتوسعها في مفهوم الحقوق والحريات ليغطي الكتلة الدستورية ككل استجابة ومواكبة للتطورات الحادثة في المنظومة الحقوقية على المستوى الدولي[1].

الفرع الثالث

طبيعة الدفع بعدم الدستورية

عملا بمبدأ القاضي الأصل هو قاضي الفرع (ما لم يوجد نص صريح يمنعه من ذلك) فإن قاضي الموضوع ملزم بالفصل في جميع المسائل المادية والقانونية المتصلة بموضوع الدعوى القضائية المنظورة أمامه، ومنه فإنه لا يحتاج إلى نص صريح يتيح له الفصل في الدفوع الفرعية، بيد أن هذا الدفع له من الخصوصية ما تستوجب بحث طبيعته القانونية [2]، إذ تثير هذه الأخيرة الكثير من الجدل في تحديد كونه دفعا شكليا أو موضوعيا أو أنه متعلق بالنظام العام يمكن إثارته في أية مرحلة كانت عليها الدعوى.

يعتبر غالبية الفقه الدستوري أنه دفع موضوعي لكونه وسيلة دفاعية تثار في أية مرحلة كانت عليها الدعوى القضائية يهدف إلى دحض إدعاءات الخصم بخلاف الدفوع الشكلية التي ترتبط بالإجراءات وتثار قبل الخوض في موضوع الدعوى وإلا سقط الحق في الدفع بها [3]، وبما أن الدعوى الدستورية دعوى عينية مسعاها ضمان سمو القاعدة الدستورية على سائر القواعد القانونية، ولإتصال المصلحة في الدعوى الدستورية والمصلحة في الدعوى الموضوعية لإرتباط الفصل في الثانية بالفصل في الأولى فإنه يعد أداة دفاعية ضد الخصم لدحض حق له تجعل التكييف الأقرب له بأنه دفع موضوعـــي الأصل منه حماية الحقوق والحريات[4].

توضح قراءة النصوص القانونية المقارنة المنظمة لإجراءات الدفع بعدم الدستورية في الجزائر وفرنسا بأنه لا يمكن للقاضي المبادرة تلقائيا بإثارته، حيث يبقى هذا الحق حكرا على الأطراف في الدعوى

---

[1] شريف يوسف حلمي خاطر، المرجع السابق، ص ص 159– 182.

[2] عليان بوزيان، آلية الدفع بعدم الدستورية وأثرها في تفعيل العدالة الدستورية، مجلة المحكمة الدستورية، مج 1، ع 2، المحكمة الدستورية ، الجزائر، 2013، ص 65.

[3] تبينة حكيم، آلية الدفع بعدم الدستورية: من الرقابة المجردة إلى الفعلية اللاحقة للحقوق والحريات– دراسة مقارنة بالنموذج الفرنسي –، مجلة الصدى للدراسات القانونية والسياسية، مج 2، ع 2، جوان، جامعة خميس مليانة الجزائر، 2020، ص 145.

[4] أفقير فضيلة، المرجع السابق، ص 38.

القضائية فقط وهذا ما يخالف مفهوم الدفوع المتعلقة بالنظام العام التي يثيرها القاضي تلقائيا نفسه[1]، وعلى النقيض من ذلك فإن الدفع بعدم الدستورية في النظام القانوني المصري يعدم من النظام العام بناء على إعتبارين الأول أنه يفهم من إضافة التصدي والإحالة من طرف محكمة الموضوع لأجل تحريك الدعوى الدستورية إمكانية إثارة هذه الأخيرة للدفع تلقائيا وأن هذه الإحالة لا تحقق مصلحة شخصية للقاضي، أما الثاني فيتعلق بالقول أن الإحالة من النظام العام بينما الدفع ليس كذلك بالرغم من أن موضوعهما ذات القانون أو اللائحة وإنصرافهما إلى تحقيق ذات النتيجة مع إختلاف طالب الفصل في دستوريتها، حيث أن هذا التباين في صفة الطالب لا يعول عليه للقول إلى أن هذا الدفع ليس من النظام العام إذ أنه يؤدي إلى تناقض في فقرات المادة 29 من قانون المحكمة الدستورية العليا فمن غير المنطقي التضاد في الطبيعة القانونية لذات المسألة[2].

لننتهي بأن هذا الدفع يتمتع من الخصوصية ما يميزه عن باقي الدفوع تعطيه ذاتية مستقلة تتواقف مع أسلوب رقابة الدستورية المتبعة في كل نظام قانوني بدء بالنص عليه دستوريا بإعطاء المتقـــاضين القدرة على مخاصمة النص القانوني أمام القضاء الدستوري بصفة غير مباشرة لحماية حقوقهم وحرياتهم الدستورية كأحد أهم معالم تفعيل الرقابة الدستورية[3].

المطلب الثاني

ممارسة آلية الدفع بعدم الدستورية

أحيطت ممارسة الدفع بعدم الدستورية بضوابط تضمن التمتع بأدائه دون إثقال كـــاهل القضاء الدستوري لإغراقه بها من طرف المتقاضين أين ينظر هذا القاضي في الدفوع بعد إثارتها في إطار التقيد باحترام الشروط (الفرع الأول) والكيفيات القانونية (الفرع الثاني) وإلا رفض في أولـــى مراحله ليبقـــى النص موضوعه ساري المفعول مستوجبا على قاضي الموضوع الفصل في الدعوى الماثلة أمامه بمقتصاه وإن عنى ذلك إنتهاك حقوقه وحرياته التي خطها وضمنها له الدستور.

---

[1] رحموني محمد، رحلي سعاد، حق الأفراد في الدفع بعدم الدستورية في ظل القانون العضوي المحدد لكيفيات تطبيق الدفع بعدم الدستورية، مجلة دفاتر السياسة والقانون، مج 11،ع1، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، جانفي 2019، ص75

[2] إبراهيم أحمد عوض علي عبد ربه، الدفع بعدم الدستورية ومدى إنتمائه إلى قواعد النظام العام، المجلة القانونية، مج 17، ع 7، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، مصر، 2023، ص ص 1625 – 1626.

[3] عليان بوزيان، المرجع السابق، ص 65.

الفرع الأول

شروط ممارسة الدفع بعدم الدستورية

تفاديا لعرقلة إختصاص جهات القضـــاء الدستوري بالقضايا واجبة الفصل في دستوريتهــا نتيجة تبني الدفع بعدم الدستورية بسبب التعسف في استعمال هذا الحق فإنه يحتم أن يتم إتيانه في كنف ضوابط محددة سلفا توفق بين تفعيل الرقابة الدستورية تحقيقا لأسس دولة القانون ومقتضيات الساحة العملية وما تطرحه من إشكالات تطبيقية قد تشل القضاء الدستوري إبتداء وتنفي دواعي الإعتراف به، لتتفرع شروط ممارسة الدفع بعدم الدستورية إلى شروط شكلية (أولا) وأخرى موضوعية (ثانيا).

أولا: الشروط الشكلية لممارسة الدفع بعدم الدستورية

تتمثل الشروط الشكلية الواجب استيفاؤها لإثارة الدفع بعدم الدستورية أمام الجهات القضائية في:

أ- الأشخاص الذين يحق لهم إثارة الدفع بعدم الدستورية

سنحت المادة الدستورية 195 والمادة 15 من القانون العضوي 19/22 لأي طرف في الدعوى القضائية المقامة أمام القضاء العادي أو الإداري الدفع بعدم دستورية الأحكام التشريعية أو التنظيمية الماسة بحقوقهم وحرياتهم[1] وهو ما سارت عليه المادة 23-1 من القانون العضوي 1523/2009[2]، إضافة إلى المادة 29 من قانون المحكمة الدستورية العليا لأن صحة الدفع بعدم الدستورية تحتاج أن يثار من قبل أحد أطراف الدعوى القضائية مهما كان مركزه فيها وعلة ذلك إرتباط مصلحة الأطراف بمصلحة الدعوى الدستورية[3]، حيث يسجل على المواد القانونية الآنفة الذكر عموميتها ومن ثم فإن أول ما ينصرف إليه مفادها أن الحق في الدفع ينسحب إلى غير الأطراف الأصليين في الخصومة القضائية ممن قبلت الجهة القضائية تأسيسهم سواء كانوا أشخاص طبيعية أو معنوية[4]، ونجد أن المشرع العضوي الجزائري قد تدارك هذا الإغفال بتصريح المادة 22 من القانون العضوي 19/22 بخضوع المتدخل لذات الإجراءات

---

[1] المادة 15، القانون العضوي 19/22، المؤرخ في 26 ذي الحجة 1443، الموافق لـ 25 يوليو 2022، يحدد إجراءات وكيفيات الإخطار والإحالة المتبعة أمام المحكمة الدستورية، ج.ر.ج.ج، ع 51، الصادرة بتاريخ 2 محرم 1443، الموافق لـ 31 يوليو 2022، ص 9.

[2] Article 23, Loi organique n 2009-1523, du 10 décembre 2009, relative à l'application de l'article 61-1 de la Constitution, J.O.R. F, N 287, du 11 décembre 2009, p 1.

[3] إبراهيم أحمد عوض علي عبد ربه، المرجع السابق، ص 1613.

[4] جنادي نسرين، إختصاص المحكمة الدستورية بالنظر في الدفع بعدم دستورية القوانين قراءة في دستور 2020 وأحكام القانون العضوي رقم 19/22، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، مج 10، ع 2، جامعة خنشلة الجزائر، 2023، ص 396.

التي يخضع لها الأطراف بعد قبول طلبه في إجراء الدفع قبل إصدار الجهة القضائية قراراها في إرساله والمادة 39 منه التي سمحت لكل ذي مصلحة أن يتدخل أمام المحكمة الدستورية في إجراء الدفع بمذكرة مكتوبة ومعللة قبل وضع الدفع في المداولة.

يلاحظ كذلك أن المادة 7 من القانون العضوي 16/18 الملغى لم تشر لمنح النيابة العامة الحق في إثارة الدفع بعدم الدستورية مع أنها أشارت صراحة إلى دورها في إبدائها لرأيها في خصوص إرسال الدفع إلى الجهات القضائية العليا بعكس المادة 17 من القانون العضوي 19/22 التي نفت على النيابة العامة القدرة على إبداء الدفع بعدم الدستورية هي والقاضي الناظر في الدعوى ومحافظ الدولة مع إبقائه لدورها في إبداء رأيها في شأنه بتقديم ملاحظات مكتوبة بعد طلب المحكمة الدستورية، ويتصور إمكانية جعل النيابة العامة أو محـــافظ الدولة في الطعن بدستورية أحد النصوص التشريعية أو التنظيمية، من منطلق أنه ممثل للحق العام وحامي لحقوق وحريات الجماعة كطرف في الدعوى مع منعهما من إبداء الرأي فيه بإخراجهما من الجهات القضـــائية، وهذا فيه نفع أكثر للحقوق والحريات بتوسيع دائرة الأشخاص القادرين على ممارسة الدفع الفرعي، كما انتهت إليه محكمة النقض الفرنسية بمقتضى قرارها بتاريخ 15 ديسمبر 2010 تحت رقم 7177 بأنها ليست جهة قضائية ويحق لها الإقدام على إتيان المسألة الأولية الدستورية[1]، يزيد عليه التوسع في تخويل الأشخاص الأجانب الحق في هذا الدفع، وكذا المواطنين بالنظر إلى عمومية الصياغة التشريعية للمواد المنظمة له وعليه فإنه من باب أن العام يحمل على عمومه والمطلق يجري على إطلاقه، فمجال الدفع بعدم الدستورية يشمل أيضا الأجانب باستثناء ما تعلق بالحقوق والحريات التي يتمتع بها المواطن حصرا كالحق في الترشح والإنتخاب وقد كان للمجلس الدستوري الفرنسي السبق في الإعتراف أن للمواطنين والأجانب ذات الحقوق والحريات ضمن حكمه الصادر بتاريخ 22 يناير 1990[2].

ب- الجهة التي يجب إثارة الدفع بعدم الدستورية أمامها

يتوجب لصحة الدفع بعدم الدستورية في أولى خطواته إبداءه أمام أية جهة قضائية تابعة للقضاء العادي أو الإداري كأول درجة قضائية أو ثاني درجة أو حتى أمام المحكمة التي تعلو الهرم القضائـــي لأول مرة في كل نظام قانوني مع بعض الاستثناءات المتباينة، ومن ثم يستفاد من نص المادة 15 من

[1] بن صديق فتيحة، هاملي محمد، المرجع السابق، ص 269.

[2] Décision n 89-269 DC, Conseil constitutionnel, du 22 janvier 1990, Loi portant diverses dispositions relatives à la sécurité sociale et à la santé, Vu le 06/01/2026, à 15: 56, Disponible sur lien https://www.conseil-constitutionnel.fr/decision/1990/89269DC.htm .

القانون العضوي 19/22 أنه يمكن إثارة الدفع بعدم الدستورية أمام جميع الجهات القضائية التابعة للقضاء العادي أو الإداري حتى أمام المحكمة العليا أو مجلس الدولة لأول مرة، وكذا المحاكم ومجالس الاستئناف العسكرية ما دامت الأحكام والقرارات الصادرة عنها قابلة للطعن أمام المحكمة العليا إضافة إلى المحكمة العليا للدولة التي لم يتم تنصيبها بعد[1].

بالموازاة مع هرم القضاء الجزائري فإن للمتقاضين إثـــارة المسألة الأولية الدستورية في أية مرحلة كانت عليها الدعوى القضـــائية وأمام محكمة النقض ومجلس الدولة يضاف إليه استنادا للمادتين 68-1 و68-2 المتعلقة بمحكمة عدل الجمهورية المختصة بنظر الدعاوى العمومية الموجهة ضد الوزراء عن الجرائم التي يرتكبونها أثناء تأديبهم لوظائفهم والمادة 23 من القانون الأساسي المنظم لها التي تتيح الطعن في أحكامها أمام محكمة النقض، فإنه حسب المادة 61-1 من الدستور يجوز للمتقاضين أمامها المبادرة بالمسألة الأولية كما للقضاء العسكري هو الآخر نصيب من المساهمة في تفعيل المسألة الأولية لخضوعه لرقابة محكمة النقض وكذا القضاء العسكري المصري، الذي يعد قضـــاء مستقل غير تابع لأية جهة قضائية أخرى[2] كذلك تسمح المادة 29 من قانون المحكمة الدستورية للمتقاضين بالطعن في دستورية الحكم التشريعي أو التنظيمي الماس بحقوقهم وحرياتهم أمام أية محكمة أو هيئة ذات إختصاص قضائي، وبما أن المحاكم القضائية هي ذاتها في النظامين القضائيين الجزائري والفرنسي من حيث المنزلة والتقسيم القضائي مع إختلاف مسمياتها فإن الهيئات القضائية هي محل الإفتراق، إذ وسع المشرع المصـــري من دائرة الجهات القابلة للنظر في الدفع الفرعي أمامها، حيث قررت المحكمة في حكم لها أن مـــآل الدعوى يتحدد أمام أية جهة قضائية مهما كانت منزلتها في الهرم القضائي حتى يمكن إبداءه أول مرة أمام محكمة النقض والمحكمة الإدارية العليا[3]، وقد استقر قضاءها بأنها تلك الجهة التي عهد إليها القانون ولاية الفصل في نزاع معين بقرارات حاسمة دون الإخلال بالضمانات القانونية التي لا يمكن التنازل عنها والتي أبرزها الحق في الدفاع مع اشتراط تغليب العنصر القضائي في تشكيلتها ضمانا للكفاءة الحياد والاستقلال[4].

يتضح أن المشرع المصري كان أكثر إنفتاحا في مد ولاية إثارة الدفع بعدم الدستورية إلى المحاكم والهيئات القضائية بعكس المشرع الجزائري والفرنسي اللذان وقع فيهما استبعاد بعض المحاكم القضائية،

---

[1] عبد العزيز نويري، المرجع السابق، ص ص339 – 340.

[2] مصطفى محمود إسماعيل، المرجع السابق، ص 186.

[3] حكم المحكمة الدستورية العليا، القضية رقم 21، لسنة 25 قضائية " دستورية"، الجلسة المنعقدة في 10 جوان 2007.

[4] أشرف إسماعيل عزب، المرجع السابق، ص ص 110 – 111.

إذ استقر المجلس الدستوري الفرنسي على عدم جواز إثارة المسألة الأولية الدستورية أمام محكمة الجنايات مع جواز إثارتها بمناسبة دعوى استئناف، موضوعها حكم هذه الأخيرة كأول درجة مع الإبقاء على إمكانيتها أثناء التحقيق القضائي أول مرة ليختص قاضي التحقيق ببحث جديته ونتائجها على إجراءاته، وبرر المجلس حظر إثارتها أمام محكمة الجنايات الإبتدائية إلى ضمان حسن إدارة مرفق القضاء وخصوصية تنظيم هذه المحكمة وسير الإجراءات أمامها[1]، وبحكم تأثر المشرع الجزائري بنظيره الفرنسي فقد وقع استبعاد محكمة الجنايات في ظل سريان العمل بالقانون العضوي 16/18 الملغى وبررت الجلسة العلنية للمجلس الشعبي الوطني المخصصة بدراسة مضمــون مشروع القانون العضوي 16/18 إلى تعقيد إجراءات تشكيلها وكذا إجراءات سيرها، كما يتيح المشرع الفرصة لإبدائه أثناء التحقيق [2] حتى صدور القانون العضوي 19/22 الذي أقر صراحة في مادته 16 إمكانية الدفع بعدم الدستورية أمام محكمة الجنايات مع إبقاء حق إثارته أثناء التحقيق لتنظر فـــي توافر شروطه غرفة الإتهام دافعا حجج استبعادها بإلزام محكمة الجنايات بالنظر فيه قبل فتح باب المناقشة.

محكمة التنازع هي الأخرى تم استبعادها من الجهات القضائية التي يمارس أمامهـــا الدفع بعدم الدستورية لأنها جهة قضائية مهمتها تحديد الإختصاص النوعي بين القضاء العادي أو الإداري، منعا للوقوع في خندق إنكار العدالة[3] كما يستثنى الهيئات الإدارية التي تمارس إختصاصات شبه قضائية والتي رغم منحها سلطة توقيع جزاءات عقابية إلا أنها تبقى خارج هندسة التنظيم القضائي، إضافة إلى المحاكم وهيئات التحكيم لكونها قضاء خاص ذو مصدر إتفاقي[4]، ويطرح إشكال آخر في هذا الخصوص يتعلق بأحقية إبداء الدفع بعدم الدستورية أمام القاضي الدستوري بمناسبة فصله في المنازعات الإنتخابية بحكم إعتباره قاضي موضوع في هذا الموضع، ويجدر التنويه إلى غياب النص الدستوري أو القانوني المصرح بالمنع أو المنح الصريح في هذه النقطة الأمر الذي يجعل الإجتهاد الدستـــوري في هذا الخصوص محل إعتبار في تجاوز هذا الفراغ القانوني مالم يحكم فيه نص قانوني ينقسم الفقه الدستوري إلى تيارين أحدهما

---

[1] Décision n 2009-595 DC, Conseil constitutionnel, du 3 décembre 2009, Loi organique relative à l'application de l'article 61-1 de la Constitution, Vu le 06/01/2026, à 16: 56, Disponible sur lien :https://www.conseil-constitutionnel.fr/decision/2009/2009595DC.htm

[2] شوقي يعيش تمام، أحكام تقديم الدفع بعدم دستورية القوانين في التعديل الدستوري الجزائري 2020 بين متطلبات التأصيل الدستوري وتجليات التأطير القانوني (دراسة مقارنة)، مجلة الإجتهاد القضائي، مج 13، ع 1، مارس، مخبر أثر الإجتهاد القضائي على حركة التشريع، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2021، ص 20.

[3] بن صديق فتيحة، هاملي محمد، المرجع السابق، ص 270.

[4] منصور محمد أحمد، الرقابة اللاحقة على دستورية القوانين في فرنسا، دار النهضة العربية مصر، 2012، ص 50.

معارض والآخر مؤيد لهذا الطرح.

أسس التيار الرافض لإثارة الدفع بعدم الدستورية أمام القاضي الدستوري كقاضي موضوع على عدم إقرار النص الدستوري له علاوة إلى اشتراط الإحالة من طرف أعلى جهة في الهرم القضائي وهذا ما لا يتوفر في المنازعة الإنتخابية، كما وقد أبدى المجلس الدستوري سابقا رفضه للنظر في دستورية القوانين بصدد هذه المنازعة بل ورفض الدفوع المثارة في شأن عدم الدستورية ودعم هذا الإتجاه رأيه بالقول أن هذا الإحتمال سيثقل كاهل القاضي الدستوري لصعوبة وتعقيد العملية الإنتخابية وبالتالي استعصاء البت في مخاصمة الأطراف للحكم القانون أو التنظيمي كذلك[1]، بينما سار الإتجاه الثاني إلى دحض هذه الحجج بدء من أن إتاحة الدفع بعدم الدستورية في المنازعة الانتخابية من شأنه صون الحقوق والحريات وتوسيع قاعدة رقابة القضاء الدستوري إضافة إلى أن هذا لا يعيق عمله في شيء من باب أن القاضي لا يطمئن إلى تطبيق قانون مشكوك في أمره بل يمكنه أن يتصدى له من تلقاء نفسه[2].

غير أنه من جانب آخر نرى أنه يلزم لسلامة إجراءات الدفع بعدم الدستورية أن يتم إحالته من طرف أعلى جهة قضائية في القضاء العادي أو الإداري بحسب الحالة هذا من جهة، ومن جهة أخرى يخرج القانون المنظم للانتخابات من دائرة القوانين الخاضعة للدفع بعدم الدستورية بحكم خضوعه لرقابة المطابقة، إضافة إلى غياب إمكانية التصدي نتيجة لنزول القاضي الدستوري منزلة قاضي الموضوع فهو ليس بصدد رقابة دستورية، وهذا ما ينفي تحقق شرط الإرتباط الوطيد واللازم بين نصين أحدهما موضوع لرسالة الإخطار من أجل التصدي للآخر، بخلاف ماهو معمول به أمام المحكمة الدستورية العليا في أنها تحوز قدرة التصدي لأي نص قانوني أو تنظيمي بمناسبة ممارستها أي إختصاص مسند إليها، حيث إن كان هناك مجال للدفع بعدم الدستورية خلال المنزاعة الانتخابية فإنه يستوجب النص الصريح على ذلك ليتم إحالته إلى جهة القضاء الدستوري ليتم النظر فيه وفق الخطوات الإجرائية المقررة لرقابة الدستورية.

ج- الدفع يكون بموجب مذكرة مكتوبة منفصلة ومسببة

لا يجوز بأية حال من الأحوال تقديم الدفع بعدم الدستورية مع الطلب الأصلي حيث يجب أن يقدم بموجب عريضة مستقلة[3] مكتوبة ومسببة ويقصد بالتسبيب كشرط لازم لصحة الدفع بعدم الدستورية تسليط

---

[1] منصور محمد أحمد، المرجع السابق، ص ص 52 -58.

[2] مصطفى محمود إسماعيل، المرجع السابق، ص 187.

[3] تونصير إبراهيم، آلية تحريك الرقابة على دستورية القوانين عن طريق الدفع بعدم الدستورية في إطار التعديل الدستوري لسنة 2020، مجلة نوميروس الأكاديمية، مج 4، ع 2، المركز الجامعي مغنية، الجزائر، 2023 ، ص 57.

الضوء على عيب عدم الدستورية، الذي لحق الحكم محله حتــى تتمكن محكمة الموضوع من رقابة جديته إضافة لوجوب بيان النص المطعون فيه بدقة [1]، وفي هذا الجانب يلفت القانون العضوي 19/22 الإنتباه لعدم إلزامية تقديم مذكرة الدفع بعدم الدستورية عن طريق محامي ليترك المجال لإرادة الأطراف بفرض قيامهم بالدفع أمام أول درجة قضائية التي يعد فيها التمثيل بمحامي إختياري في حين أنه وجوبـــي أمام المجالس القضائية، المحاكم الإدارية للاستئناف إضافة إلى المحكمة العليا ومجلس الدولة حيث يبرز الدور الفاعل للمحامي في إثراء الممارسة العملية للدفع بعدم الدستورية وتجنب رفضه لعدم جديته بالرجوع إلى الحنكة العملية والمعارف القانونية المستفيضة المساعدة في الإحاطة بالجانب غير الدستــوري الماس بالحقوق والحريات[2].

كذلك اشترطت المادة 23-1 من القانون العضــوي المتعلق بتطبيق المادة 61-1 من التعديل الدستوري تقديم المســألة الأولية أمام قاضي الموضوع في النظام القانوني الفرنسي بموجب مذكرة مكتوبة منفصلة ليسمح للقاضي بالتحقق منها بكل سهولة[3]، ونجد المجلس الدستوري برر هذا الشرط في قراره رقم 595/2009 بأن اختصاص المجلس يمتد فقط للبحث في المسألة الأولية الدستورية استنادا لما جاء في المذكرة المكتوبة الخاصة بها وبناء عليه يلزم أن تحال إليه المذكرة وحدها دون النزاع الأصلي[4]، والحال من مثله أمام القضــاء المصري حيث قيد المبادر بالدفع بعدم الدستورية بالكتابة والتسبيب مع التماس مرونة هذا الشرط مقارنة بالقضاء الجزائري وكذا الفرنسي أين مكن المشرع المصري أطراف الدعوى من إبداءه في عريضة الدعوى ذاتها كغيره من الطلبات شريطة ألا تقتصر عليه فقط كما أجاز إبداءه فــي طلب مستقل عن الطلب الأصلــي، حتى أنه ذهب إلى إلى ابعد من ذلك لحد السماح بإبدائه في محضر الجلسات أثناء نظر الدعوى أمام القاضي الموضوع شريطة إبدائه بصورة واضحة لا تحمل أية لبس أو غموض[5].

---

[1] إبتسام فاطمة الزهراء شقاف، حق الأفراد في الدفع بعدم الدستورية كآلية مستحدثة لحماية الحقوق والحريات، مجلة القانون والعلوم السياسية، مج 4، ع 2، المركز الجامعي بالنعامة، الجزائر، 2018، ص 842.

[2] قاسيمي حميد، أهمية تمثيل المحامي للمتقاضي ودوره في تفعيل آلية الدفع بعدم الدستورية في إطار الدفاع عن الحقوق والحريات، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، مج 8، ع 3، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، 2023، ص ص 226 – 227.

[3] منصور محمد أحمد، المرجع السابق، ص ص 13 – 131.

[4] Décision n 2009-595 DC, Op.cit.

[5] مصطفى محمود إسماعيل، المرجع السابق، ص 174.

ثانيا: الشروط الموضوعية لممارسة الدفع بعدم الدستورية

تتمثل الشروط الموضوعية لإثارة الدفع بعدم الدستورية في الأنظمة القانونية المقارنة في:

أ- ارتباط الحكم موضوع الدفع بعدم الدستورية بالدعوى القضائية

تقتضي صحة إجراءات هذا الدفع أن يكون النص المستهدف فيه متصلا بالنزاع القضائي القائم مع اختلافها في شدة هذا الإتصال، حيث أن المادة 2/21 من القانون العضوي 19/22 أكدت على أن يكون الحكم موضوع الدفع لازما للفصل في النزاع ومتوقفا عليه أو أن يشكل أساسا للمتابعة، بينما المادة 23 من القانون العضوي 1523/2009 نجدها أوجبت ضرورة مراعاة أن يكون النص التشريعـــي محل المسألة الأولية الدستورية مطبقا على النزاع المطروح أو يمثل أساسا للمتابعة القضائية في حين اشترطت المادة 29 من قانون المحكمة الدستورية العليا أن يكون النص المدفوع بعدم دستوريته لازما للفصل في النزاع القضائي[1] فإن لم يكن منتجا في النزاع القضائي وغير ضروري للفصل فيه فقد فقد مغزاه[2].

ليستشف توسع رقابة القضاء الدستوري عن طريق الدفع بعدم الدستورية وضيقها بالنظر إلى شرط ارتباط النص القانوني موضوعه إذ أن هذا الأخير يعد أكثر تشددا وضيقا أمام القضاء الدستوري المصري أين يتحقق وجودا وعدما بتحقق لزومه للفصل في النزاع، فإذا غـــاب هذا الأخير لا يمكن الدفع بعدم دستورية أية حكم قانوني أو تنظيمي، ليتوسع مجال الحماية القضائية الدستورية للحقوق والحريات فيه أمام القضاء الدستوري الجزائري بأن يكون لازما للفصل في النزاع أو يمثل أساسا للمتابعة، ليغطي الدفع بعدم الدستورية أكبر قدر ممكن من النصوص القانونية والتنظيمية المشوبة بعيب عدم الدستورية، لكن وبالرغم من ذلك يظل نطاقه ضئيلا إذا ما قورن بتطبيقه في القضاء الدستوري الفرنسي، الذي إكتفى بتحقق الصلة بين النص التشريعي موضوع المسألة الأولية الدستورية دون شرط اللزوم للفصل في النزاع القضائي أو أن يكون أساسا للمتابعة القضائية ليحقق حماية أكثر شمولا للحقوق والحريات.

يتجلى وفقا لهذا الشرط الجوهري في ممارسة الدفع بعدم الدستورية الدور البارز الذي يؤتيه قاضي الموضوع في تحري مدى توقف الحكم الفاصل في النزاع القضائي بالنص التشريعي موضوع الدفع بعدم

---

[1] صلاح الدين فوزي محمد، الأفراد والدفع بعدم دستورية القوانين في النظام الدستوري الفرنسي وفقا للتعديلات الدستورية التي تمت في 2008/7/23 وأحكام القانون الأساسي رقم 1523 لسنة 2009 المتعلق بالمسألة الأولية الدستورية، مجلة المحكمة الدستورية العليا، ع 25، أفريل، المحكمة الدستورية العيا، مصر، 2014. (بلا صفحة)

[2] إبراهيم أحمد عوض على عبد ربه، المرجع السابق، ص ص 1614- 1617.

الدستورية لذلك ينبغي بذل عناية بالغة إقناعا للقاضي بهذه الصلة وبشبهة عدم دستورية النص موضوعه[1]

ب- عدم التصريح السابق بمطابقة الحكم محل الدفع بعدم الدستورية للدستور

بناء على أن جميع ما يصدر عن جهات القضاء الدستوري المقارنة من أحكام نهائية غير قابلة للطعن وملزمة للكافة، بسبب عدم صحة فتح الباب أمام المتقاضين للطعن في دستورية أحكام تشريعية أو تنظيمية سبق وأن فصل القاضي الدستوري في مدى دستوريتها، وهذا ما حملته في جوهرها المواد 3/21 و2/23 و29 من القانون العضوي 19/22 والقانون العضوي 1523/2009 وقانون المحكمة الدستورية العليا ما لم تتغير الظروف، حيث أن تفطن القاضي الدستوري إلى سبق الفصل في دستورية النص محل الطعن يوجب عليه رفض الدفع لسبق الفصل فيه نتيجة اكتساب النص لقرينة الدستورية تأسيسا على حيازة الحكم الصادر في الدعوى الدستورية لقوة الأمر المقضي فيه.

تقتضي الحجية المطلقة للحكم القضائي الدستوري المرتبطة بالحكم الدستوري الذي استند إليه عدم خضوع النص القانوني أو التنظيمي من جديد لرقابة الدستورية نتيجة مخالفته ذات الحكم الدستوري لسبق الفصل فيه، وبمفهوم المخالفة فإنه يمكن النظر من جديد في دستورية ذات النص بالنسبة لحكم دستوري آخر لاختلاف الأساس الدستوري، كما يتقيد هذا الشرط بضرورة مراعاة عدم إعمال الحجية إلا بالنسبة للنص التشريعي الذي كان محلا لرقابة الدستورية دون غيره من النصوص الأخرى وفوق ذلك يلزم التمسك بالحجية المطلقة لحكم القضاء الدستوري مالم يتغير تفسيره للحكم الدستوري، الذي كان أساسا لحكمه القضائي السابق[2]، وحيث أن تغير الظروف يتيح عديد الإحتمالات التي يمكنها أن تؤثر على الممارسة الفعليه للدفع بعدم الدستورية في خضم غياب التحديد التشريعي الدقيق لها، فقد عمد الفقه لإقتراح تفسيرات لها والتي اتفقت في مجملها على أن التغيير في الأساس الدستوري يعد أحد مقتضياتها واختلفت في أخرى كاعتبارها التغيرات التي تؤثر على القاعدة التشريعية كالإتفاقيات الدولية وتمتد لتشمل التغيرات الواقعية كالمتغيارت الاقتصادية، الاجتماعية...[3]، ليظل القضاء الدستوري هو الأقدر على تحديد المقصود منها.

وقد تعرض القاضي الدستوري في فترة ولاية المجلس الدستوري في حكم له إلى أن إعادته للنظر

---

[1] عراش نورالدين، المرجع السابق، ص 646.

[2] إبراهيم أحمد عوض علي عبد ربه، المرجع السابق، ص 1618.

[3] إبراهيم عطية محمود المهدي، إعادة فحص دستورية النصوص في ضوء تغير الظروف " دراسة تحليلية مقارنة لأحكام القضاء الدستوري "، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، مج 14، ع 87، مارس، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، مصر، 2024، ص ص 478 – 481.

في دستورية أحكام سابقة مرهون بتعديل الدستور أو تغير أسباب منطوق الحكم الفاصل في دستوريتها لم تعد قائمة، مما يستوجب إعادة النظر في دستوريتها في ظل المتغيرات الجديدة [1]، والملاحظ أنه إن كان تعديل الدستور سهل التطبيق فاختلاف أسباب بناء حكمه واسع في نطاقه أين يؤدي لتغير النص القانوني في حد ذاته أو تعديله إلى ضرورة إعــادة الفصل في دستورية النص موضوع الدفع، إضافة إلى الظروف الواقعية التي تتصل بها، بينما المحكمة الدستورية لم تتطرق إليها إطلاقا ويرجح ذلك إلى غياب الفرصة السانحة لذلك، أما المجلس الدستوري الفرنسي فقد كان أكثر تحديدا في تفسيره لتغير الظروف لأجل إعادة النظر في دستورية الحكم التشريعي في قراره 595/2009 بأنها تلك الظروف القانونية المتعلقة بالتغير الذي قد يطرأ على الأساس الدستوري الذي سبق وأن قضـــى في حكمه تأسيسا عليه والذي غالبا يتعلق بتعديل النص الدستوري أو أن تتمثل في الظروف الواقعية الذي شرحها المجلس بأنها ظروف مؤثرة على النص التشريعي والمغيرة منه ليتحول لمخالف للدستور ،وفي كل الأحوال لا يجب اعتبار الظروف الواقعية على أنها التغيير في الظروف الفردية لرافع الدعوى القضائية والمحيطة بالدعوى المعروضة على محكمة الموضوع، وأضاف في حكم آخر بأن تعديل المادة في الحكم التشريعي والإضافة فيها لا يحول دون رفع المسألة الأولية من جديد أو تغير اتجاه المجلس الدستوري وتفسيره لها، وقد ساير المجلس الدستوري ذلك في أحد قراراته في 2010/07/2 باعترافه بأن الالتزام بدستورية الأحكام التشريعية السابق صدورها يكون في إطار أسباب ومنطوق القرار وأن إضافة أحكام أخرى لهذا النص لا يحول دون الطعن في دستوريته لعدم شمول هذه الأخيرة بمنطوق وأسباب حكم المجلس الدستوري سابق الصدور على هذا النص[2].

يلمس في قرار المجلس الدستوري صعوبة التطبيق الفعلي لمفهوم الظروف الواقعية لنجد جانب من الفقه عدّ دوافع التشريع كإرتفاع معدل الطلاق أو تغير النظام الجمهوري إلى آخر ملكي أو تغير في النظام الاقتصادي من اشتراكي إلى رأسمالـــي حر أو العكس ظروفا واقعية تبرر النظر من جديد في دستورية التشريع، وفي مواجهة مرونة وإتساع مفهومها يتعين الاعتراف أنه في ضوء تفاعل القــاعدة الدستورية مع تطور الواقع داخل الدولة في شتى المجالات، فلا يمكن الجزم إطلاقا بماهيتها ومن ثم فإنه إن كان من الممكن فهم التأثير الواقعي فمن الصعب تفسيره بعبارات قانونية مضبوطة حيث يمكن القول

---

[1] قرار رقم 01 .ق .أ – م . د 95، المؤرخ في 6 غشت 1995، يتعلق بدستورية البند السادس من المادة 108 من قانون الإنتخابات، ج.ر.ج.ج، ع 19، الصادرة في 8 غشت 1995، ص 19.

[2] شريف يوسف حلمي خاطر، المرجع السابق، ص ص 226 –228.

بأنه إمتداد لتكييف الوثيقة الدستورية مع التغيرات الحادثة[1]، كذلك أقرت المحكمة الدستورية العليا بعدم جواز إثارته لنص قانوني أو تنظيمي سبق وأن قضت بدستوريته مع استثنائها تغير ظروف صدور حكمها بدستورية النص سابقا أو تغير الأساس المقاس عليها دستوريته، وقد أخذت في حكمها في 4 أغسطس 2001 المتعلق بإختصاصات هيئة قضايا الدولة التي استندت في ممارستها إلى أكثر من نص تشريعي صادر في أكثر من وثيقة دستورية لتعيد نظر دستورية النص محل الدفع في ظل التغييرات الجديدة[2].

وجدير بالذكر أنه إذا عجز قاضي الموضوع عن التحقق من سبق الحكم بدستورية الحكم القانوني أو التنظيمي فيجب عليه تفسير الشك لصالح عدم الدستورية [3].

ج- جدية الدفع بعدم الدستورية

اختلفت آراء الفقه في تحديد المقصود من الجدية في الدفع بحيث ذهب البعض إلى أنه استبعاد القاضي للدفوع الكيدية المقصود منها التسويف وتعطيل الفصل في الدعاوى كما يفيد استبعاد الدفوع غير المؤثرة في الفصل فيها [4]، وذهب جانب آخر إلى أن تحقق الجدية في الدفع تقتضي توافر شرطين أولهما أن يكون الفصل في المسألة الدستورية منتجا من خلال إتصال القانون أو اللائحة المطعون في دستوريتها بموضوع النزاع [5]، وثانيهما إحتمال الحكم التشريعي المثار في شـــأنه الدفع وجهات نظر مختلفة حيث لا تظهر دستوريته من عدمها مما يثير الشك في نفس القاضي.

أوضحت المحكمة الدستورية العليا في أحد أحكامها قصدها بجدية الدفع بأنه يستلزم أمرين أولهما أن يكون هذا النص لازما للفصل في ذلك النزاع متعلقا بالحقوق والحريات المدعى بها وثانيها أن تتمتع المطاعن الدستورية في شأن هذا النص بما يدعمها ويوضحها مما يعني جديتها من وجهة نظر مبدئية[6]، وفي حكم آخر لها بينت أن بحث محكمة الموضوع في جدية الدفع بعدم الدستورية لا يعني تعمقها في المسائل الدستورية التي ينطوي عليها بل هو أمر يعود للمحكمة وحدها حيث أنها تلتزم بتقفي وجود دلائل

---

[1] إبراهيم عطية محمود المهدي، المرجع السابق، ص ص 493 – 498.

[2] حكم المحكمة الدستورية العليا، القضية رقم 5، لسنة 22 منازعات تنفيذ، الجلسة المنعقدة في 4 أغسطس 2001.

[3] عبد العزيز محمد سالمان، الحق في التقاضي وطرق تحريك الدعوى الدستورية، مجلة المحكمة الدستورية العليا، ع 18 المحكمة الدستوية العليا، مصر، أكتوبر 2010. (بلا صفحة)

[4] عبد العزيز محمد سالمان، دور محكمة الموضوع في رقابة الدستورية، مجلة المحكمة الدستورية العليا، ع 8، المحكمة الدستوية العليا، مصر، أكتوبر 2005. (بلا صفحة)

[5] بلال نورة، عربي باي يزيد، سلطة القاضي الموضوع في تقدير جدية الدفع بعدم الدستورية، مجلة دفاتر السياسة والقانون، مج 13، ع 3، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2021، ص ص 106- 107.

[6] حكم المحكمة الدستورية العليا، القضية رقم 186، لسنة 21 قضائية دستورية، الجلسة المنعقدة في 4 نوفمبر 2000.

تقوم معها شبهة قوية على مخالفة النص موضوع الدفع للدستور، وكان المجلس الدستوري الجزائري هو الآخر قد أعرب عن تخوفه من إمتداد سلطة القاضي التقديرية إلى ممارسة إختصاص القاضـي الدستوري بمناسبة رقابته لمطابقة القانون العضوي 16/18 حيث صرح بعد إمكانية تفسير سلطة القاضي التقديرية في تحري توفر شرط الجدية بأنها سلطة مماثلة لسلطة القاضي الدستوري الرقابية[1].

يستفاد مما سبق أن شرط الجدية في الدفع يتحقق متى تأكد القاضي بأنه ليس دفعا كيديا بأنه لا يستهدف إطالة أمد النزاع القضائي وأقام لديه شك في عدم دستورية الحكم القانوني أو التنظيمي موضع الدفع بعدم الدستورية إضافة إلى كونه منتجا ومؤثرا في الحكم النهائي الصادر عن محكمة الموضوع.

الفرع الثاني

كيفية ممارسة الدفع بعدم الدستورية

تجنبا لعدم إغراق الجهـات المختصة بالدفوع الطاعنة في دستوريـة القوانين والتنظيمات المـاسة بحقوق وحريات المتقاضين وتفاديا لتعطيل ممارسة مهامها تبنى المشرع العضوي الجزائري ومثيله الفرنسي نظام مزدوج لتصفيتها على مستوى الجهات القضائية بينما اختلف ذلك بالنسبة للدفوع المثارة أمام القضاء المصري، أين أخذت المحاكم التي يثار أمامها لأول مرة بالتحقق من توافر شروطه وإحالته مباشرة إلى المحكمة الدستورية العليا، تبعا لما ذكر وجب التعريج على بيان تصفية الدفع بعدم الدستورية (أولا) يليها الفحص أمام الجهات القضائية العليا (ثانيا) لتفصل فيه جهات القضاء الدستوري (ثالثا).

أولا: تصفية الدفع بعدم الدستورية على مستوى الجهات القضائية الإبتدائية وجهات الاستئناف

نزولا عند حكم المادة 20 من القانون العضوي 19/22 فبمجرد إثارة الدفع بعدم الدستورية أمام الجهة القضائية فإنها تفصل فيه مباشرة بتحققها من توافر شروطه بقرار مسبب، لترسله للمحكمة العليا أو مجلس الدولة بعد إستطلاع رأي النيابة العامة أو محافظ الدولة حسب الحالة مرفقا بعرائض الأطـراف ومذكراتهم خلال 10 أيام من تاريخ صدوره مع تبليغه للأطراف مع عدم قابليته للطعن، ونشير إلى أن المشرع العضوي لم يستدرك الفراغ الذي لحق المادة 1/9 من القانون العضوي 16/18 الملغى حال عدم تحديدها أجل إبلاغ الأطراف بقرار إرساله إلى المحكمة العليا أو مجلس الدولة بينما خالفت المادة 24 من القانون العضوي 19/22 فقرتها الثانية (المادة 2/9 من القانون العضوي 16/18) في تحديدها لأجل

[1] شوقي يعيش تمام، أحكام تقديم الدفع بعدم دستورية القوانين في التعديل الدستوري الجزائري 2020 بين متطلبات التأصيل الدستوري وتجليات التأطير القانوني (دراسة مقارنة)، المرجع السابق، ص 26.

3 أيام من تاريخ صدور قرار رفضه إلى الأطراف ليستأنف الفصل في النزاع، ونشير هنا أن هذا الأخير غير قابل للاعتراض إلا بمناسبة الطعن في القرار الفاصل في النزاع كله أو جزئه.

لم يختلف القانون العضوي 1523/2009 بتحديده في مادته 23-4 أجل إرسال المسألة الأولية الدستورية لمجلس الدولة أو محكمة النقض بـ 8 أيام على أن يكون قرارا غير قابل للطعن مرفقا بالمذكرات القانونية والطلبات الختامية للأطراف، كما لا يمكن الإعتراض على قرار رفض الإحالة إلا إذا تم الطعن في القرار الفاصل في النزاع كله أو جزئه بمذكرة مكتوبة تبين أسس الطعن بقرار رفض إحالة المسألة الأولية الدستورية مصحوبة بمذكرة إثارتها، على ان يكون الطعن أمام قضاة جهات القضاء في التصفية الأولية دون الثانية أمام الجهات العليا حيث لا يمكن الطعن في قرار الرفض على مستواها[1].

لم يلجأ المشرع العضوي الجزائري إلى تعيين مدة مضبوطة للقاضي من أجل الفصل في صحة مذكرة الدفع بعدم الدستورية المثار أمامه وإكتفى في المادة 20 من القانون العضوي 19/22 بالتنويه إلى وجوبية الفصل فيها فورا، والتعبير هنا جاء يفيد منحها الأولوية في تصدر مهام وإهتمام القاضي للإسراع في الفصل فيها، بعكس القاضي الفرنسي الذي ترك له حرية تقدير صحة وجدية المسألة الأولية المثارة أمامه حسب طبيعة كل قضية وتشعبها شريطة الفصل فيها في آجال معقولة [2]، فالسرعة في الحكم على توافر شروط إثارة الدفع بعدم الدستورية قد ينتج عنها رفضه لعدم الإنتباه إلى جانب منها وخلاف ذلك من شأنه أن يطيل أمد النزاع القضائي ويؤخر الفصل فيه لذا فإن النص على أجل معقول للحكم على مصير مذكرة الدفع يغني عن مخاطر التسرع أو التراخي على الحقوق والحريات عن ذلك الاستعجال.

بمجرد قبول الدفع وإحالته إلى الجهات القضائية العليا فإنه يتم وجوبا إرجاء الفصل في النزاع القضائي أمامها دون أن يترتب عنه إيقاف سير إجراءات التحقيق لخصوصيته التي تستلزم إتيانه بسرعة للتحصل على الأدلة اللازمة للفصل في النزاع القضائي دون إغفال قدرة الجهات القضائية لأخذ التدابير المؤقتة والتحفظية اللازمة، واستثناء فإن الفصل في إرسال الدفع لا ينتج عنه إيقاف الفصل في الدعوى عندما يكون الشخص محروما من حريته من أجل الدعوى ذاتها أو أن تهدف هذه الأخيرة إلى وضع حد لحرمانه من حرية له ما لم يعترض على ذلك أو في الحالات التي يعترف فيها القانون بإلزامية الفصل في الدعوى خلال مدة معينة أو على سبيل الاستعجال، أما إذا فصلت المحكمة في موضوع الدعوى دون

---

[1] أوكيل محمد أمين، عن دور القضاء في تفعيل آلية الدفع بعدم الدستورية في الجزائر: دراسة مقارنة بالنموذج الفرنسي، مجلة حوليات جامعة الجزائر 1، مج 32، ع 2، جوان، جامعة الجزائر 1، الجزائر، 2018، ص 120.

[2] نسيم سعودي، المرجع السابق، ص 1612.

إنتظار قرار الدفع بعدم الدستورية وتم استئناف الحكم فإن على جهة الاستئناف التوقف عن الفصل في الاستئناف المرفوع أمامها حتى توصلهـــا إلى قرار المحكمة العليا أو مجلس الدولة في خصوصه أو المحكمة الدستورية عند إحالة الدفع إليها إلا إذا تحققت الحالات السابقة المستثناة[1].

سلك المشرع العضوي الفرنسي ذات مسلك زميله الجزائري في منحه للقاضي إمكانية الحكم في الدعوى القضائية دون انتظار قرار المجلس الدستوري في شأن المسألة الأولية الدستورية، إذا وجد نص قانوني يلزمه بإصدار حكمه في غضون مهلة محددة أو على سبيل الاستعجال أو إذا كان المعني بالدفع محروما من حريته بسبب الدعوى أو كانت تهدف إلى إيقاف إجراء يقيد حرية له[2]، إضافة إلى أنه إذا لم يتم تأجيل الفصل في النزاع القضائي وفصلت الجهة القضائية دون إنتظار قرار المجلس الدستـــوري وتم استئناف حكمها، يجوز للجهة الناظرة في هذا الأخير تأجيل البت فيه حتى التوصل إلى قـــرار محكمة النقض أو مجلس الدولة في خصوص المسألة الأولية الدستورية أو قرار المجلس الدستوري في شأنها إذا أحيلت إليه[3].

ثانيا: تصفية الدفع بعدم الدستورية على مستوى الجهات القضائية العليا

تمثل التصفية التي يتولاها أعلى الجهات القضائية في النموذجين الجزائري والفرنسي في تفعيل الدفع بعدم الدستورية أهمية بالغة في ضمان الانسجام بين درجات التقاضـــي التابعة لها مع إتاحة الفرصة لها من أجل المشاركة في إعداد الإجتهاد القضائي الدستوري في إطار الصلاحيات المخولة لها في هذا الخصوص[4]، لذا بمجرد إرسال الدفع بعدم الدستورية إلى المحكمة العليا أو مجلس الدولة فالرئيس الأول لكل منهما ملزم باستطلاع رأي النائب العام أو محافظ الدولة حسب الحالة من أجل تقديم إلتماسهما في خصوص الدفع في أجل أقصاه 5 أيام كما يتم تمكين الأطراف من تقديم ملاحظاتهم المكتوبة[5]، ومن ثم بعد فصل المحكمة العليا أو مجلس الدولة في قرار إرسال الدفع باستيفائه شروط المادة 21 فإنه يتم بالتبعية استنادا للمادة 30 من ذات القانون العضوي إحالته إلى المحكمة الدستورية في غضون شهرين إبتداء من تاريخ استلام قرار إرساله.

---

[1] ايت شعلال نبيل، الإجراءات المتبعة أمام الجهات القضائية لتطبيق آلية الدفع بعدم الدستورية، مجلة الأبحاث القانونية والسياسية، مج 5، ع 1، جامعة سطيف 2، الجزائر، ص ص 73 – 74.

[2] Ottavio Quirico, Op.cit, p 92.

[3] Article 23-3, Loi organique n 2009-1523, Op.cit.

[4] ايت شعلال نبيل، المرجع السابق، ص 74.

[5] المادة 29، القانون العضوي رقم 19/22، سالف الذكر.

ومن ثم في ظرف شهرين من تاريخ توصل الجهات القضائية العليا بإرسال الدفع بعدم الدستورية تفصل فيه بقبوله وإحالته إلى القاضي الدستوري فإعلام الجهات القضائية التي أرسلته بقرارها لتتولى تبليغ الأطراف في مدة 10 أيام من تاريخ صدوره[1] أو رفضه، مع ضمان تسليم نسخة من قرارها معللا إلى المحكمة الدستورية مع احترامها لوجوب إرسال قرار رفضها إلى الجهة القضائية التي أثير أمامهـــا الدفع بعدم الدستورية لتقوم هذه الأخيرة بتبليغ الأطراف في القضية في أجل لا يتجاوز 5 أيام لإتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة المتصلة باستئناف الفصل في الدعوى القضائية التي تم إرجاءها، فلا سبيل للطعن في قرار رفض الدفع بعدم الدستورية أمام الجهات القضائية العليا، حيث كان من الممكن أن يتم الطعن فيه أمام ذات الجهة القضائية الصادر عنها قرار الرفض مع تشكيلة مغايرة فبفرض أن المحكمة الدستوريـــة رأت رأيا مغايرا لرفض المحكمة العليا أو مجلس الدولة هل يمكنها التعقيب على قرارهما وتصحيحه لتنظر فيه خاصة أنها لا تملك سلطة التعقيب عليهما، لذا فإنه من الأجدر أن يتم النظر في الرفض من ذات الهيئة وبتشكيلة مغايرة لحفظ عدم التدخل في عمل السلطة القضائية.

أما إذا أثير الدفع أمام الجهات العليا في القضاء الجزائري فإنها تتقيد بوجوب الفصل فيه في أجل أقصاه شهرين من تاريخ إثارته أمامها لتفصل فيه قبولا أو رفضا لتبلغ المحكمة الدستورية والأطراف بذلك، لكن بعد قراءة المادة 31 نجدها لم تحدد آجال التبليغ، كمل أقرت المادة 36 من ذات القانون العضوي إنه بعد إنتهاء مدة الفصل المقدرة بشهرين مع عدم توصل المحكمة العليا أو مجلس الدولة حسب كل حالة إلى قرار في خصوصه فإنه يتم بقوة القانون إحالته إلى المحكمة الدستورية، وأوضحت المادة سالفة الذكر أنه في هذه الحالة تسري على الإحالة التلقائية ذات الأحكام المطبقة على الإحالة العادية.

إتبع المشرع الفرنســي ذات الإجراءات أمام محكمة النقض ومجلس الدولة مع إختلاف الآجال القانونية أين يتعين على كلاهما الفصل في قرار إرســال المسألة الأولية الدستورية في غضون 3 أشهر من تاريخ إرسالها إليهما من طرف المحاكم التابعة لهما، في حين حددت مدة 8 أيام من أجل إشعار ذات المحكمة بالقرار الصادر في خصوص الدفع مع إبلاغ أطراف القضية[2]، وفي حالة إنقضاء الأجل المحدد للفصل في قرار إرسال الدفع بعدم الدستورية من الجهات القضائية العليا دون تحديد مصيره بالرفض أو الإحالة إلى المجلس الدستوري فإنه يتم تلقائيا إحالته إلى هذا الأخير [3] مع غياب إمكانية الطعن في قرار

---

[1] المادة 35، القانون العضوي رقم 19/22، سالف الذكر.

[2] بن دراج علي إبراهيم، المرجع السابق، ص 395.

[3] زاير إلهام، المرجع السابق، ص ص 352 – 354.

رفض إحالة المسألة الأولية الدستورية، ويمكن لمحكمة النقض ومجلس الدولة أن ينظرا فيها إن هي أبديت أمامهما لأول مرة عن طريق تقديمها في مذكرة مكتوبة ومنفصلة مسببة إليهما ليفصلا في إمكانية إحالتها إلى المجلس الدستوي ليفصلا في ذلك خلال 3 أشهر من تقديمها مع الأخذ بعين الإعتبار ذات القـواعد المتعلقة بإرجاء الفصل في النزاع القضائي المعروض أمامهما[1].

على الخلاف من ذلك فإن المحاكم المصرية في أية درجة كانت إذا تم إثارة الدفع بعدم الدستورية أمامها وقدرت جديته فإنه يتوجب عليها التوقف عن السير في إجراءات الدعوى القضائية على أن تمنح الطرف الذي أثاره وقتا لرفع الدعوى الدستورية [2]، ويجب أن تتضمن صحيفة الدعوى المرفوعة أمامها لطعن دستورية الحكم التشريعـــي أو التنظيمي كل من الحكم المدعى بعدم دستوريته والأساس الدستوري المدعى بمخالفته مع بيان أوجه المخالفة[3].

يتماثل قانون المحكمة الدستورية العليا في عدم تحديده أجلا معينا للمحكمة لأجل النظر في جدية الدفع بعدم الدستورية والتحقق من توافر شروط ممارسته مع التشريعين الجزائري والفرنسي غير أن المفارقة بينهم تكمن في لحظة إقرار المحكمة المصرية بجدية الدفع وإبلاغها للأطراف أين يتم تحديد أجل 3 أشهر من أجل رفع دعواهم إلى المحكمة الدستورية العليا من طرفه، بعكس الإحالة الموجودة فيهما، فإذا إنقضى الأجل دون رفعها فإن الحق في الدفع يسقط بالتبعية لتفصل في الدعوى كأن لم يثر أمامها الدفع استنادا إلى هذا التشريع المطعون في دستوريته بل حتى إذا دفع الخصم للمرة الثانية بعدم دستوريته في ذات الدعوى القضائية بعد إنقضاء الأجل، فإن المحكمة يقع عليها لزاما عدم التصريح له لإقامة دعواه للمرة الثانية أمام المحكمة الدستورية العليا لاستنفاذها ولايتها القضـــائية في تقدير جديته في المرة الأولى له، وعليه فعلى المحكمة الدستورية التصريح برفض دفعه الثاني لإقامته بغير تصريح من محكمة الموضوع تأكيدا على أن الآجال القضائية من النظام العام ولا يجوز بأية حال من الأحوال تجاوزها[4].

وفي حالة سكوت محكمة الموضوع عن تحديد أية ميعاد لرفع الدفع بعدم الدستورية إلى المحكمة الدستورية العليا بعد إثارته أمامها فيتعين على الطرف الممارس له رفعه أمامها من تاريخ تأجيل محكمة

---

[1] Article 23-5, Loi organique n 2009-1523, Op.cit.

[2] نسيم سعودي، المرجع السابق، ص 1619.

[3] عبد العزيز عبد المعطي علوان تقدير جدية الدفع بعدم الدستورية مابين التفسير القضائي وتطوير أحكام القضاء الدستوري " دراسة مقارنة "، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، مج 11، ع 2، يونيو، كلية الحقوق، جامعة مدينة السادات، مصر، 2025، ص 2556.

[4] حكم المحكمة الدستورية العليا، القضية رقم 279، لسنة 23 قضائية دستورية، الجلسة المنعقدة في 12 ماي 2013.

الموضوع النظر في الدعوى الماثلة أمامها، بمعنى رفعها قبل إنقضاء الحد الأقصى للميعاد المحدد بـ 3 أشهر من منطلق أن إنقضاءه دون رفعه إلى القاضي الدستوري يترتب عليه حرمانه منه وعدم قدرته على إتيانه مرة أخرى بمناسبة ذات الدعوى القضائية المرفوعة أمام محكمة الموضوع، كما يجوز لهذه الأخيرة تحديد أجل أقل من 3 أشهر لرفع الدفع بعدم الدستورية إلى القاضي الدستوري على أن يبادر الطاعن في رفعه القاضي الدستوري للبت فيه في الأجل الذي حددته المحكمة وإلا كانت دعواه غير مقبولة [1] أما في حالة رفض الدفع بعدم الدستورية فإنه يجوز للمقدمه الطعن في الرفض عند الطعن في الدعوى الأصلية[2].

يسجل على مواد قانون المحكمة الدستورية العليا عدم توضيحها أجل إبلاغ الأطراف بهذا القرار ولم يضع إحتمالية للفصل في الدعوى دون تأجيل حتى مع إثارة الدفع بعدم الدستورية أمام المحكمة الدستورية العليا، مع عدم إصدارها لقرارها في شأنه على خلاف المشرعين العضويين الجزائري والفرنسي اللذين إعترفا بهذا الفرض في حالة صدور الحكم في الدعوى القضائية وتم استئنافه ليتوقف وجوبا الفصل في هذا الأخير إلى غاية البت في الدفع بالنسبة للمشرع الجزائري مع استبعاد الحالات التي يتم استثناءها من ذلك في أحكام القانون العضوي 19/22، أما المشرع العضوي الفرنسي فقد أجاز لقاضي الموضوع إرجاء النظر في الاستئناف لغاية تبين موقف المجلس الدستوري من المسألة الأولية الدستورية، وفي نقطة أخرى كما سنراه في السطور القادمة تباين المشرعين الجزائري والفرنسي والمشرع المصري في الوقت المستغرق للفصل في الدفع بعدم الدستورية، حيث أن هذا الأخير أجاز للمبادر بالدفع برفعه إلى المحكمة الدستورية العليا في أجل أقل من 3 أشهر المحدد كقاعدة عامة من تاريخ موافقة محكمة الموضوع عليه بما يختصر الوقت خاصة بالنظر إلى إعتماد جهة واحدة للتحقق من شروط الطعن في دستورية النص القانوني أو التنظيمي، في مقابل مدة غير محددة للفصل في جديته أمام محكمة الموضوع ومن ثم إحالته إلى الجهات الأعلى في الهرم القضائي للفصل في صحة إجراءاته التي تقدر مدتها بشهرين في التشريع الجزائري و3 أشهر في الفرنسي لتعاد الكرة أمام القاضي الدستوري بـ 4 أشهر و3 أشهر لكل منهما على التوالي مع قابلية التمديد إلى 4 أخرى بالنسبة للمحكمة الدستورية، لنجد أن أقل فترة محددة للفصل في الدفع بعدم الدستورية بالنسبة للقضاء الدستوري الجزائري إن هو أثير أول مرة أمام الجهات القضائية العليا هي 6 أشهر ومثلها أمام القضاء الدستوري الفرنسي.

---

[1] أشرف إسماعيل عزب، المرجع السابق، ص 238.

[2] حكم المحكمة الدستورية العليا، القضية رقم 25، لسنة 22 قضائية دستورية، الجلسة المنعقدة في 5 ماي 2001.

ثالثا: الفصل في الدفع بعدم الدستورية أمام جهات القضاء الدستوري

يمر الفصل في الدفع بعدم الدستورية أمام جهات القضاء الدستوري المقارنة بالمراحل التالية:

أ- تسجيل قرار الإحالة لدى جهات القضاء الدستوري وإبداء الملاحظات

بعد توصل جهات القضاء الدستوري بقرار إحالة الدفع بعدم الدستورية فإنه يتم تسجيله في سجل الدفع بعدم الدستورية الممسوك لدى أمانتي المحكمة الدستورية والمجلس الدستوري كذلك لدى قلم كتاب المحكمة بالنسبة للمحكمة الدستورية العليا، ومن ثم يقع عليها إعلام أشخاص محددين لإبداء ملاحظاتهم حول هذا الدفع، ففي القضاء الدستوري الجزائري تلتزم المحكمة الدستورية بإعلام كل من رئيس الجمهورية ورئيسي غرفتي البرلمان إضافة إلى الوزير الأول أو رئيس الحكومة حسب الحالة به [1]، والحال من مثله بالنسبة للمجلس الدستوري الفرنسي أين يتعين عليه إشعار ذات ممثلي السلطات بداية برئيس الجمهورية والوزير الأول إضافة إلى رئيس الجمعية الوطنية ورئيس مجلس الشيوخ [2]، في حين أن المحكمة الدستورية العليا في إطار عملها بحكم المادة 35 من قانونها فإنه يتعين عليها إعلام ذوي الشـــأن بها في مدة لا تتجاوز 15 يوما من ذات التاريخ، والحكمة من ذوي الشأن لأجل إيداع مذكرة بملاحظاتهم الشفوية مرفوقة بالمستندات ليتم الرد عليها من طرف الخصم خلال 15 يوما التالية لإنتهاء الأولى.

يسجل على المادة 35 من قانون المحكمة الدستورية العليا عدم إشارتها إلى ضرورة إعلام باقي ممثلي السلطة التشريعية لتقديم ملاحظاتهم المتعلقة بالدفع بعدم الدستورية المحال إليها مع اعتبارها الحكومة من ذوي الشأن الواجب إعلامهم به على النقيض مما هو معمول به أمام المحكمة الدستورية والمجلس الدستوري، أين يتعين عليهما ذلك وذلك راجع إلى إعتبارها أحد الجهات الفاعلة في تحريك رقابة الدستورية في كل من التشريعين الجزائري والفرنسي عكس التشريع المصري، كما نلحظ أن القانون العضوي 19/22 لم يحدد تاريخ بعينه لإرسال الملاحظات إلى المحكمة الدستورية لتبين لنا المادة 20 من النظام المحدد لقواعد عمل المحكمة بأنه قدر بـ 20 يوما من تاريخ إشعارها على أن تبلغ هذه الملاحظات إلى السلطات والأطراف التي تتمكن من الرد عليها كتابيا خلال 10 أيام من يوم تبليغها، ويكون لرئيس المحكمة تمديد هذا الأجل بناء على طلب من السلطات أو الأطراف وفي مقابل ذلك لا يحق لرئيس المحكمة الدستورية العليا تمديد هذا الأجل وفق قانون المحكمة، أما المعمول به أمام المجلس الدستوري الفرنسي فلا يتضاد معهما من حيث تبليغ ممثلي السلطات والأطراف لتقديم ملاحظاتهم والوثائق

---

[1] المادة 38، القانون العضوي رقم 19/22، سالف الذكر.

[2] Article 23-8, Loi organique n 2009-1523, Op.cit.

المسندة لها في شأن المسألة الأولية الدستورية ليتم الرد عليها من طرف البقية قبل تاريخ الأجل المحدد، وهنا موطن الإختلاف حيث أن النظام الداخلـــي للمجلس الدستوري لم يحدد هذا الأجل لكن جرى التطبيق العملي على تحديده بـ 20 يوما من تاريخ التبليغ ليتم الرد عليها في أجل أقصر قدر بين 10 أيام و 15 يوما[1].

ونشير إلى تخلف دفع الرسوم لتقييد الدفع بعدم الدستورية في سجل المحكمة الدستورية والمجلس الدستوري على النقيض من المحكمة الدستورية العليا التي جاء في المادة 53 من قانونها وجوبية دفع رسم ثابت قدره 25 جنيها على الدعاوى الدستورية والذي بتخلفه لا يمكن تقييد الدعوى في قلم كتاب المحكمة، كذلك يلمس التباين في علمية التبليغ حيث يحسب للمحكمة الدستـــورية الجزائرية إعتمادها على جميع وسائل الإتصال من تبليغ الإشعارات والملاحظات والوثائق المرتبطة بالدفع بعدم الدستورية، وكذا التبليغ عن طريق البريد الإلكتروني مواكبة بذلك عصر التقاضي الإلكتروني في الإجراءات القضائية، إضافة إلى المجلس الدستوري الفرنسي الذي سار على ذات الأسلوب في عملية التبليغ [2] حيث يزود كل طرف أمانة المجلس وجوبا ببريد إلكتروني ترسل إليه جميع الإشعارات، وفي مقابلها المحكمة الدستورية العليا التي وإن لم تشر المادة 37 من قانونها كيفية التبليغ غير أنه جاء في المادة 41 التالية لها منه أنه " على قلم كتاب المحكمة إخطار ذوي الشأن بتاريخ الجلسة بكتاب مسجل بعلم الوصول ".

ينوه كذلك تخلف ممثلي السلطة التشريعية في تقديم ملاحظاتهم المتعلقة بالدفع بعدم الدستورية أمام المحكمة الدستورية العيا المصرية في مواجهة السلطة التنفيذية مع الأخذ بعين الإعتبار أن لهم ذات المنزلة، كما أنه إن كانت هذه الأخيرة يتعين عليها تطبيقه بما يجعل ملاحظاتها لها وزنها وما يبررها إلا أن الأولى هي من أنتجته فما العلة من استبعادها، ومن يمنة أخرى فإنه تم الاعتراف بدور ممثلي السلطة التنفيذية في إبداء ملاحظاتهم المتعلقة بالدفع المثار أمام المحكمة الدستورية والمجلس الدستوري يزيد عليها رئيسي غرفتي البرلمان دون البقية، بالرغم من أن السلطة التشريعية لا يقتصر تمثيلها علـــى هذين الإثنين بمعزل عن البقية في ظل أحقيتهم المتماثلة في تحريك رقابة الدستورية وإن أرجعنا سبب استبعادهم

[1] جمال بن سالم، حق المواطن في إخطار المجلس الدستوري (النموذج الفرنسي)، مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، مج 5، ع 1، جامعة البليدة 2، الجزائر، 2016، ص ص 211 – 212.

[2] Décision n 2010-117 ORGA, Conseil constitutionnel, du 4 février 2010, Décision portant règlement intérieur sur la procédure suivie devant le Conseil constitutionnel pour les questions prioritaires de constitutionnalité, Vu le 05/2/2026, à 15: 26, Disponible sur lien: https://www.conseil-constitutionnel.fr/decision/2010/2010117ORGA.htm

إلى كثرة العدد الذي سيثقل بالأكيد على القاضي الدستوري للتطرق إليها، وبالتالي احتياجها لوقت أكبر لدراستها مما يناقض غاية وجود الدفع بعدم الدستورية فكان من الممكن أن توضع هذه الملاحظات لدى اللجنة القانونية للغرفتين لفرزها وغربلتها كما هو حال تصفية الدفع بعدم الدستورية أمام القضاء للخروج بنماذج تجمع بين عديد الملاحظات المتشابهة أو استحداث لجنة خاصة لغرفتي البرلمان من أجل النظر فيها ثم إرسالها إلى القاضي الدستوري (وهذا ما يغطي على نقص الإخطار البرلماني الجزائري) ويشار في جانب آخر أن إبداء هذه الملاحظات جوازي إختياري لا وجوبي إلزامي لذا قد لا يتم إبداءها من طرف كافة ممثلي السلطة التشريعية.

ب- التحقيق في الدفع بعدم الدستورية وسير الجلسة

بعد إتمام عملية التبليغ بالدفع بعدم الدستورية وتبادل الملاحظات والوثائق فيما بين المعنيين فإنه يتم مباشرة تعيين رئيس المحكمة الدستورية استنادا إلى المادتين 44 و45 من النظام المحدد لقواعد عملها مقررا أو أكثر من بين أعضائها مخول بجمع كل المعلومات والوثائق المتصلة بالإحالة، علاوة إلى الاستعانة بأية خبير في الموضوع لأجل دراسة ملف الإحالة وإعداد مشروع قرار في شأنها، وذات عملية التحقيق في ملف المسألة الأولية الدستوري أمام المجلس الدستوري بنفس الكيفية [1]، بينما تهتم هيئة المفوضين في المحكمة الدستورية العليا بهذه المهمة لتتولى تحضير الموضـــوع ولها في ذلك الإتصال بجميع الجهات صاحبة الشأن للحصول على ما تحتاجه من بيانات أو وثائق لتودع في ختام هذه العملية تقريرا تسلط فيه الضوء على المسائل الدستورية والقانونية المثارة ورأيها فيها مع إجازة إطلاع ذوي الشأن على هذا التقرير من قلم كتاب المحكمة على نفقتهم الخاصة[2].

بالرجوع إلى المادة 27 من النظام المحدد لقواعد عمل المحكمة الدستورية فالمادة 5 من النظام الداخلي للمجلس الدستوري وكذا المادة 41 من قانون المحكمة الدستورية العليا، فإن رئيس جهات القضاء الدستوري هو من يحدد تاريخ جلسة الفصل في الدفع بعدم الدستورية، واستنادا إلى المادة 40 من القانون العضوي 19/22 تكون جلسات المحكمة الدستورية علنية إلا في حالات كرستها مادته 28 بأن السرية تتعلق بتفادي المساس بالنظام العام والآداب العامة، ويقع وجوبا تمكين ممثل الحكومة والأطراف الممثلين من قبل محاميهم من تقديم ملاحظاتهم الشفوية أمام المحكمة خلال 15 دقيقة لا غير ليضع عند نهاية

[1] صافي حمزة، دور الرقابة الدستورية في حماية الحقوق والحريات الأساسية في دول المغرب العربي، المرجع السابق، ص 183.

[2] المادتين 39 – 40، قانون المحكمة الدستورية العليا، سالف الذكر.

الجلسة رئيس المحكمة الملف في المداولة ويحدد تاريخ نطق الحكم[1] والأمر سيان أمام المجلس الدستوري الفرنسي، استنادا لنظامه الداخلي الذي اعترف بموجب مادته 10 للأطراف وممثلي السلطات عن طريق ممثليهم بتقديم ملاحظاتهم شفاهة لذات المدة السابقة البيان في جلسة علنية ذهب إلى بثها تلفزيا مباشرة في قاعة مفتوحة للجمهور في المجلس، ولرئيس المجلس حسب المادة 8 من نظامه الداخلي أن يأمر بسرية جلسة بمبادرة منه أو بطلب من الأطراف حفاظـــا على النظام العام أو عندما تقتضـــي مصلحة القاصرين أو حماية الخصوصية ذلك [2]، بينما خالفتهما المحكمة الدستورية العليا التي تحكم في الدعاوي بغير مرافعة وإذا رأت داعي من المرافعة الشفوية فإنها تسمح فقط لمحامي الأطراف الخصوم وممثل هيئة المفوضين بذلك[3] وأوجبت المادة 187 من الدستور المصري علنية جلسات المحاكم إلا إذا قررت المحاكم سريتها مراعاة للنظام العام أو الآداب.

نفتح قوس في هذه الجزئية في تقييد المحكمة الدستورية العليا الأطراف في الدعوى القضائية التي يحال بمناسبتها الدفع بعدم الدستورية إلى المحكمة الدستورية العليا بوجوبية التمثيل بمحامي أمامها، بينما المحكمة الدستورية يمكن أن يحال إليها الدفع بعدم الدستورية الذي أبدي أول الأمر أمام محاكم أول درجة والتي لا تستوجب التمثيل بمحامي أو أن يتم إبداؤه أمام المجلس القضائي أو المحكمة الإدارية للاستئناف كثاني درجة للتقاضي أو المحكمة العليا أو مجلس الدولة، أين تتشابه في فرض التمثيل بمحامي من قبل الأطراف أمامها مما لا يفتح مجال للنقاش ومن ثم يبقى الفرض الأول يثير اللبس في مواجهة موقف المحكمة الدستورية من إلزامية التمثيل بمحامي أمامها، استقصاء تمثيل المحامي في إجراءات التقاضي أمام القضاء الدستوري الجزائري يقودنا إلى المادة 30 من النظام المحدد لقواعد عمل المحكمة الدستورية التي أشارت بأن أمين ضبط المحكمة ينادي على الأطراف وممثل الحكومة إضافة إلى التأكد من حضور محامي الأطراف لتستطرد في فقرتها الثالثة بقولها: " يطلب رئيس المحكمة الدستورية من الأطراف أو محاميهم، إن وجدوا..." والأمر هنا يفيد التخيير والجوازية وبالتالي لا سبيل للقول بإلزامية التمثيل بمحامي أمامها، غير أن الواقع العملي من تحرير عريضة الدفع بعدم الدستورية والملاحظات التي يتم تبادلها يحتم تأمين التمثيل بمحامي أمام القاضي الدستوري لما له من دور في التأسيس أمام القاضي وصيانة حقوق وحريات الأطراف وضمان المساواة فيما بينهم، خاصة أثناء إبداء ملاحظاتهم الشفهية في مدة لا تزيد عن

---

[1] المادتين 30 –31، النظام المحدد لقواعد عمل المحكمة الدستورية، سالف الذكر.

[2] Décision n 2010-117 ORGA, Op.cit.

[3] المادة 44، قانون المحكمة الدستورية العليا، سالف الذكر.

15 دقيقة ومن ناحية التسهيل على القاضي الدستوري الحكم في دستورية النص موضوع الدفع من جهة أخرى فإلزامية التمثيل بمحامي في المرافعة أمام القاضي الدستوري يعتبر أحد مقتضيات ضمان حق المواطن في اللجوء إلى القضاء الدستوري ومساواة الأطراف أمامه، حيث أن فقدانه يخل بتكافئ الفرص بينهم وبالتالي تغليب كفة على الأخرى نتيجة الحرمان من التمثيل بمحام.

يلاحظ أيضا على النظام المحدد لقواعد عمل المحكمة الدستورية غياب اشتراطه لصفة معينة في المحامي الممثل للأطراف مثلا في شأن شرط إعتماده أمام المحكمة العليا ومجلس الدولة، وفي هذا توسع في تفعيل آلية الدفع بعدم الدستورية لكن كان من الأفضل لو اشترط على أن يكون معتمد لدى المحكمة العليا ومجلس الدولة، وعلى النقيض من ذلك وجب أن يكون التمثيل أمام المحكمة الدستورية العليا طبقا للمادة 43 من قانونها من قبل محامي مقبول للترافع أمام محكمة النقض والمحكمة الإدارية العليا، ليبقى التمثيل بمحامي أمر يفرضه الواقع التطبيقي لإجراءات الدفع بعدم الدستورية فالقدرة على مخاطبة النص القانوني وتتبع مواضع المخالفة الدستورية لا يحققها إلا من اشتملت فيه المدارك العلمية والخبرات العملية من أجل ضمان تحقق الغاية من الدفع.

يتعين على الأطراف في المسألة الأولية الدستورية التمثيل بمحامي مسجل في جدول المحـــامين ومعتمد لدى محكمة النقض ومجلس الدولة ويكون في هذا السياق للمتقاضي المستفيد من المساعدة القضائية أمام المحاكم الإبتدائية أن يبقـــى مستفيدا منها أمام جهات القضاء الأعلى الناظرة في المسألة الدستورية إلى غاية بت المجلس فيها [1]، ومنه فإنه غاب التنصيص للحق في المساعدة القضائية أمام المحكمة الدستورية في أحكام قانون المساعدة القضائية[2] بالرغم من تأسيس الدستور الجـــزائري في المادة 42 منه لحق المواطن فيها.

أعطى المشرع الجزائري بموجب المادة 24 من النظام المحدد لقواعد عمل المحكمة الفرصة لكل ذي مصلحة للتدخل في إجراء الدفع بعدم الدستورية عن طريق مذكرة معللة مكتوبة مع التنبيه على إلزامية تحقق الشروط ذاتها التي تتحق في الطرف المبدي للدفع قبل وضعه في المداولة، كذلك منحت المادة 6-2 من النظام الداخلي للمجلس الدستوري للأطراف التي لم تكن طرفا في المسألة الأولية الدستورية ولم

---

[1] جمال بن سالم، حق المواطن في إخطار المجلس الدستوري (النموذج الفرنسي)، المرجع السابق، ص 211.

[2] المادة 2 مكرر 1، القانون رقم 03/22، المؤرخ في 24 رمضان 1443، الموافق لـ 25 أبريل 2022، يعدل ويتمم الأمر رقم 57/71 المؤرخ في 14 جمادى الثانية 1391 الموافق لـ 5 غشت 1971 والمتعلق بالمساعدة القضائية، ج.ر.ج.ج، ع 30، الصادرة في 26 رمضان 1443، الموافق لـ 27 أبريل 2022، ص 9.

تبديها من البداية التأسيس والتدخل أمامه بشرط توضيح مصلحتها من النزاع، وأن يقدم الطلب خلال 3 أسابيع بدأ من تاريخ إحالة المسألة الأولية الدستورية إلى المجلس، مما يلاحظ أن التدخل أمام المحكمة الدستورية قد ترك له فترة زمنية أطول لإبدائه عنه أمام المجلس الدستوري مما يمنح فرصا أكبر لإتيانه.

كما تضمن المادة 25 من النظام المحدد لقواعد عمل المحكمة على جوازية تقديم أحد أعضاء المحكمة طلب التنحي من ملف دفع معين لرئيس المحكمة معللا إذا رأى أن مشاركته في الفصل فيه قد تمس بحياده لتفصل فيه هيئة المحكمة دون حضوره، فضلا عن مقدرة أطراف الدفع بعدم الدستوري في التوجه لرئيس المحكمة الدستورية بطلب لرد أحد أعضائها لأسباب جدية تحتمل المساس بحيادها شريطة تقديم هذا الطلب قبل وضع الدفع في المداولة وبالمثل للطلب سابقه، فالمحكمة تفصل فيه دون حضور العضو المطلوب تنحيته بعد أخذ رأيه، وجرى السماح كذلك أمام المجلس الدستوري لأحد أعضائه التنحي عن حضور الجلسات المتعلقة بنظر المسألة الأولية الدستورية شرط إعلام رئيس المجلس بذلك أو ردهم من طرف أطراف الدعوى بواسطة رسالة توضح أسباب هذا الطلب ليتم تبليغ العضو في المجلس بهذا الطلب ومن ثم بت دستورية النص موضوع المسألة في غيابه فإن لم يوافق على طلب التنحي فالمجلس يفصل فيها بدونه، وقد تبين أن مشاركة العضو في صياغة الحكم القانوني محلها لا يعتبر سببا للتنحي[1].

أبانت المادة 15 من قانون المحكمة الدستورية العليا أنه يسري على أعضائها الأحكام المقررة بالنسبة لقضاة محكمة النقض في شأن تنحيتهم وردهم، على أن تفصل المحكمة طلب التنحية والرد بكامل أعضائها ماعدا النائب المشار إليه في الطلب ويراعى في ذلك أن يكون عدد النواب فرديا بحيث يستبعد أحدث أعضائها ولا يقبل رد أو تنحية جميع الأعضاء أو بعضهم بشكل يخفض عدد الباقين منهم إلى سبعة، واستطردت المادة 28 منه إلى أنه باستثناء ما نص عليه في هذا الفصل (الفصل الثاني المتعلق بالإجراءات من الباب الثاني الخاص بالإختصاصات والإجراءات من قانون المحكمة الدستورية العليا) تسري على قرارات الإحالة والدعاوى والطلبات المقدمة إلى المحكمة الأحكام المقررة في قانون المرافعات المدنية والتجارية بما لا يتعارض وطبيعة إختصاص المحكمة والأوضاع المقررة أمامها.

آخر مرحلة يمر عليها الدفع بعدم الدستورية هي المداولة للفصل فيه في أجل قدر بـ4 أشهر قابلة للتمديد مرة واحدة بالنسبة للمحكمة الدستورية[2] و3 أشهر أمام المجلس الدستوري[3] من تاريخ إحالة الدفع إليهما، بينما نجد المحكمة الدستورية العليا لم تصرح مباشرة بالتاريخ الدقيق للفصل فيه لكن باحتساب

---

[1] Décision n 2010-117 ORGA, Op.cit.

[2] المادة 2/195، المرسوم الرئاسي رقم 442/20، سالف الذكر.

[3] Article 23-10, Loi organique n 2009-1523, Op.cit.

الآجال القانونية من لحظة رفع محامي الطرف المبدي للدفع بعدم الدستورية وقيدها أمام قلم كتاب نجدها تفصل في أجل أطول من 67 يوما من يوم رفع الدعوى الدستورية أمام المحكمة دون احتساب الفترة الممنوحة لهيئة المفوضين من أجل التحقيق في ملف[1] الدفع غير المحددة مثلهـــا مثل فترة التحقيق التي تجريها المحكمة الدستورية والمجلس الدستوري فيه، وعليه فالفرق الوحيد أنها لم تتقيد بفترة معينة للبت في الدعوى الدستورية مما يتيح إمكانية تمديد أو نقص الفترة المستغرقة من هيئة المفوضين لإنهاء التحقيق ليطول أو يقصر أجل الفصل في الدفع بعدم الدستورية من المحكمة الدستورسة العليا والتي كان من الأفضل أن تضبط أجلا لها مع إمكانية تمديده إن كان مثلا التحقيق يتطلب وقتا أكثر ولم ينتهي بعد.

يجري إصدار القرار الفاصل في الدفع في مداولة لا تصح إلا بحضور 9 أعضاء للمحكمة الدستورية على الأقل على أن تتخذ آراءها بأغلبية أعضائها وفي حالة تساوي الأصوات يكون صوت الرئيس مرجحا [2]، بينما المجلس الدستوري يفصل في المسألة الأولية بتشكيلة حدها الأدنى 7 أعضاء منه على أن يتخذ القرار بأغلبية الأصوات مع ترجيح صوت الرئيس حال تعادلها [3] أما مداولات المحكمة الدستورية العليا فتتم بعد إجتماع جمعيتها العامة بدعوة من رئيس المحكمة وبحضور أغلبية أعضائها برئاسة رئيس المحكمة أو من يقوم مقامه، لتصدر الجمعية قرارها بالأغلبية المطلقة لأصوات أعضائها الحاضرين وفي حالة التساوي يرجح صوت الرئيس مالم يكن التصويت سريا فيعتبر الإقتراح مرفوضا[4].

الفرع الثالث

حجية الدفع بعد الدستورية

الأصل في الدعاوى القضـــائية أنها دعاوى شخصية قـــائمة على حماية المصلحة الشخصية لصاحبها ليحوز الحكم الصادر في شأنها بأنه حكم حائز لحجية نسبية تقتصر فقط على أطراف وموضوع الدعوى التي فصل فيها، وفي مقابله نجد الدعاوى العينية التي تغلب فيها الإعتبارات الموضوعية التـــي تضفي عليها الحجية المطلقة ليمتد أثرها إلى مواجهة الكافة في أية دعوى كانت، ومنه فالدعوى الدستورية تكون شخصية إن اتبعت أسلوب رقابة الإمتناع المستبعدة لتطبيق التشريع غير الدستوري ليكتسب الحكم

---

[1] المواد 35 – 41، قانون المحكمة الدستورية العليا، سالف الذكر.

[2] المادتين 47 –48، النظام المحدد لقواعد عمل المحكمة الدستورية، سالف الذكر.

[3] منصور محمد أحمد، المرجع السابق، ص 230.

[4] المادة 51، قانون المحكمة الدستورية العليا، سالف الذكر.

بعدم الدستورية في هذه الحالة حجية نسبية مرهونة بموضوع وأطراف الدعوى التي صدر بمناسبتها أو تكون الدعوى الدستورية عينية قائمة على رقابة الإلغاء التي تلغي النص القانوني غير الدستوري وتجعله كأن لم يكن مانحة لحكمها حجية مطلقة في مواجهة الكافة[1].

بما أن فعالية أية جهة قضائية متصلة بقوة وحجية عملها فهذه الحجية هي معيار أساسي لتحديد مكانها بين مؤسسات الدولة[2] فإن الدساتير والقوانين المنظمة لعمل جهات القضاء الدستوري نصت على الحجية والقوة الإلزامية التي يتمتع بها قضاءها، فنجد المادة 198 من الدستور الجزائـــري اعترفت بأن قرارات المحكمة الدستورية نهائية وملزمة لكافة السلطات العمومية والسلطات الإدارية والقضـــائية، كما تنصرف حجية الأحكام الصادرة عن المجلس الدستوري للمادة 62 من الدستوري الفرنسي بمنعها إصدار أو تطبيق أي حكم كان محلا لرقابته وأعلن عن عدم دستوريته وقوفا على المادة 61 من الدستور، كما يبطل ويلغى الحكم التشريعي الصادر في شأنه قرار عدم الدستورية بموجب المادة 61-1 من الدستور إبتداء من تاريخ إصدرا القرار أو من تاريخ لاحق يحدد هذا الأخير، وأضافت المادة محل الذكر في فقرتها الأخيرة صراحة أن قرارات المجلس الدستوري غير قابلة لأي طعن وأنها ملزمة للسلطات العامة كافة ولكل السلطات الإدارية والمحاكم.

كذلك جاء في حكم المادة 195 من الدستور المصري على أن الأحكـــام والقرارات الصادرة عن المحكمة الدستورية العليا تنشر وجوبا في الجريدة الرسمية وتحوز الحجية المطلقة ملزمة للكافة وجميع سلطات الدولة تلتها المادة 49 من قانونها والتي استقرت على ذلك الأساس وقد جاء في حكمها الصادر سنة 1995 "...إن قضاء المحكمة الدستورية قد جرى على أن الأحكام الصادرة في الدعاوى الدستورية لا يقتصر أثرها على من كان طرفا فيها من الخصوم، بل ينصرف هذا الأثر كذلك إلى الناس أجمعين وإلى الدولة بمختلف تنظيماتها ... ذلك أن الخصومة في الدعاوى الدستورية – وهي دعاوى عينية بطبيعتها- تنصب على النصوص التشريعية ذاتها تحريا لموافقتها أو مخالفتها للدستور ..."[3].

---

[1] عبد العزيز برقوق، دراسة رقابة الدستورية في حماية الحريات الأساسية (دراسة مقارنة)، المرجع السابق، ص ص 194 – 195.

[2] Michel VERPEAUX, Brèves considérations sur l'autorité des décisions du Conseil constitutionnel, Nouveaux Cahiers du Conseil constitutionnel, N 30, Janvier, Conseil constitutionnel, 2011, France, Vu le 12/03/2026, à 12:36, Disponible sur lien https://www.conseil-constitutionnel.fr/nouveaux-cahiers-du-conseil-constitutionnel/breves-considerations-sur-l-autorite-des-decisions-du-conseil-constitutionnel

[3] حكم المحكمة الدستورية العليا، القضية رقم 27، لسنة 15 قضائية دستورية، الجلسة المنعقدة في 4 فيفري 1995.

لم تختلف حجية أحكام المحكمة الدستورية العليا عن المحكمة الدستوية والمجلس الدستوري في هذا الخصوص غير أن موقفها المخالف لرأي المحكمة العليا سابقا جلب الكثير من الإنتقـــاد، حيث أن المحكمة العليا ميزت بين الأحكام الحائزة للحجية المطلقة التي تتمتع بها الأحكام المنتهية فيها إلـــى دستورية أو عدم دستورية النص وبين الأحكام الحائزة للحجية النسبية والتي يمكن إثارتها مستقبلا أمام قضائها والمتمثلة في الأحكام المتعلقة برفض الدعوى، أي أنها فرقت بين الأحكام ذات الحجية المطلقة لأسباب موضوعية وغيرها ذات الحجية النسبية المتصلة لأسباب شكلية، لذلك سعت المحكمة الدستورية العليا إلى التخفيف من مغالاة هذا الطرح في قضائها لتجيز إعادة الطعن في دستورية النص القانوني أو التنظيمي من جديد بالرغم من سبق رفضها لأسباب شكلية في حين يحول الرفض للأسباب الموضوعية دون إعادة الطعن فيه من جديد[1]، ويراعى كاستثناء عن الحجية المطلقة لأحكام القضاء الدستوري تغير الظروف سواء القانونية أو الواقعية التي يستحيل معها النص القانوني أو التنظيمـــي المكتسب لقرينة الدستورية إلى نص قابل للنظر من جديد في درجة توافقه مع الدستور من عدمها[2].

يؤخذ على حجية أحكامها النص عليها في قانون عادي لا دسترتها من المؤسس الدستوري إذ أن هذا الأخير يكفل لها مكانة أفضل تدعم تأثير القضاء الدستوري في الدولة نتيجة إمكانية تغييب هذه الحجية أو الإنتقاص منها من المشرع[3] على الخلاف مما هو مطروح في الدستورين الجزائري والفرنسي.

يتعين على السلطة التشريعية بعد أن يصدر قرار عدم دستورية النص التشريعي المثار بخصوصه الدفع إصدار قانون جديد محل النص المخالف للدستور لملأ الفراغ التشريعي الحادث مستجيبة فيه إلى ما صدر عن المحكمة الدستورية في هذا القرار متجنبة حمأ عدم الدستوية ومخالفتها[4]، كذلك يتوجب على السلطة التنفيذية عدم الإعتداد بالتنظيم الصادر في حقه قرار عدم الدستورية وإن كان القرار متعلقا بقانون فإنها تتقيد بعدم تطبيقه لغاية إصدار قانون آخر يخلفه متجنبا عيوب عدم الدستورية المثبتة

---

[1] رجب حسن عبد الكريم، الإطار الدستوري لأثر وحجية حكم المحكمة الدستـــورية العليا، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، ع 7، كلية الحقوق، جامعة مدينة السادات، مصر،2021، ص ص 32 – 36.

[2] رضا بريبش، الدعوى الدستورية بين ترسيخ قواعد دولة القانون وضمان سير المؤسسات الدستورية (دراسة مقارنة)، مجلة إليزا للبحوث والدراسات، مج 6، ع 2، المركز الجامعي لإليزي، الجزائر، 2021، ص 139.

[3] عبد الحليم قاسم محمد العبيدي، طبيعة الدعوى الدستورية دراسة مقارنة في القضاء الدستوري، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير، تخصص قانون عام، كلية القانون والعلوم السياسية، جامعة الأنبار، العراق، 2011، ص 151.

[4] بلال نورة، حق الأفراد في الدفع بعدم دستورية القوانين، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص قانون دستوري، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة، الجزائر، 2024/2023، ص 491.

في ذمة الأول أو أن تبادر الحكومة بمشروع قانون جديد تطرحه على البرلمان، لسد الفراغ الذي أحدثه إلغاء الأول حتى أنها تذهب لحد إلغاء واستدراك ما لحق التنظيم من عيب لعدم دستورية القانون غير الدستوري الذي نشأ تطبيقا له[1]، كما تلتزم السلطة القضائية بجميع محاكمها مهما كانت درجتها القضائية بالإمتناع عن تطبيق القانون أو التنظيم الذي قضى القضاء الدستوري بعدم توافقه مع الدستور بمناسبة الدفع بعدم الدستورية[2].

بعد قراءة الأحكام القانونية المتعلقة بحجية أحكام القضاء الدستوري يظهر جليا مدى حجيتها وقوة نفاذها في مواجة كافة المخاطبين بها من سلطات وأشخاص داخل الدولة، غير أنهـا لم توجب أو تتح للقاضي الدستوري تحديد أجل محدد للسلطتين التشريعية أو التنفيذية لسن قانون أو تنظيم جديد محل النص غير الدستوري وهذا يتوافق مع ملاءمة وبواعث التشريع فتدخل القاضي الدستوري فيها من شأنه أن يهدد مبدأ الفصل بين السلطات، حتى أن الحكم بعدم الدستورية هنا يزيل قوة نفاذ النص المشوب بعدم الدستورية ولا يلغيه فالإلغاء هنا سلطة مملوكة للسلطة التي أصدرته استنادا لقاعدة توازي الأشكال أو أن يلغى بموجب نص أعلى مرتبة منه مع أنه من الجانب العملي لا فرق فكلا الحالتين تلغي نفاذه مستقبلا.

المطلب الثالث

أثر إعمال الدفع بعدم الدستورية في الأنظمة القانونية المقارنة على حماية الحقوق والحريات

بعد أن كان الدفع بعدم الدستورية يحوز الحجية اللازمة لصيانة الحقوق والحريات بمنع تجاوزها من قبل النص القانوني أو التنظيمي غير الدستوري مستقبلا فإن الإشكال يثور حول مصير تلك الحقوق والحريات التي نشأت عن مراكز قانونية أقرها هذا النص الملغى إذا إمتد هذا الإلغاء للماضي، فبطبيعة الحال توصل القاضي الدستوري بأن النص المحال إليه دستوري لا يثير أية إشكال في تطبيقه ويكتسبه قرينة الدستورية، بينما إنسحاب أثره إلى الماضي يحدث الكثير من اللبس ومن ثم فقد ميز الفقه في البحث

[1] عمر عبد الله عمر أمبارك، الأثر المترتب على الحكم الصادر بعدم الدستورية في القضاء الدستوري الليبي دراسة تحليلية مقارنة، مجلة صدى الجامعة للعلوم الإنسانية، مج 4، ع 1، جامعة ليبيا المفتوحة، ليبيا، 2026، ص 353.

[2] العيفاوي كريمة، الأثر القانوني المترتب عن قرارات المحكمة الدستورية في مجال الرقابة على دستورية القوانين، أعمال الملتقى الوطني حول:" مستجدات التعديل الدستوري لسنة 2020 المتعلقة بالرقابة على دستورية القوانين"، كلية الحقوق، جامعة الجزائر 1، الجزائر، 7 ماي 2023، ص 189.

عن أثر الدفع بعدم الدستورية في الشق المترتب عن صدور حكم يفيد عدم الدستورية بين أثر كاشف وأثر منشئ، حيث يعني الأثر الكاشف أن الحكم بعدم الدستورية يكشف عن العيب الدستوري الذي لحق النص التشريعي من يوم صدوره ليتم تطبيق الحكم بعدم الدستورية بأثر رجعي تأسيسا بأنه لم يأت بجديد أو أنشأ وضعا لم يكن موجودا قبلا فهو قد أقر ما كان قائما بالفعل، وهذا يتلاءم مع اعتبارات عينية الدعوى الدستورية وجدية الدفع بعدم الدستورية لأن عدم الأخذ برجعية الدفع بعدم الدستورية تنفي الغاية التي من أجلها أثاره المتقاضي حماية لمصلحته، فلا يمكن للمحكمة التي أرجأت الفصل في الموضوع حتى صدور الحكم الفاصل في دستورية التشريع أن تؤسس عليه حكمها فيما بعد لحدوث الوقائع المتعلقة بالنزاع القضائي قبل صدور الحكم بعدم الدستورية وهذا ما يتعارض مع الحكمة من رقابة القضاء الدستوري[1].

بينما الأثر المنشئ للحكم بعدم الدستورية يؤدي إلى إلغاء النص التشريعي من يوم صدور الحكم بعدم الدستورية بناء على أن الأثر الرجعي من شأنه أن يهدم المراكز القانونية ويزعزع استقرار النظام القانوني لذلك يحافظ الأثر المباشر للحكم بعدم الدستورية على الثبات النسبـــي للعلاقات القانونية ضامنا الحد الأدنى لاستقرار المراكز القانونية[2]، ويضيف التطبيق العملي الأثر المستقبلي للحكم بعدم الدستورية الذي يتم فيه تأخير أثره إلى تاريخ لاحق لصدور قرار القاضي الدستوري.

بناء على ما سبق ذكره سنبحث عن أثر الدفع بعدم الدستورية على حماية الحقوق والحريات في التشريع الجزائري (الفرع الأول) فالتشريع الفرنسي (الفرع الثاني) ثم التشريع المصري (الفرع الثالث).

الفرع الأول

أثر إعمال الدفع بعدم الدستورية في التشريع الجزائري

صرحت المادة 4/198 من الدستور بأنه إذا قررت المحكمة الدستورية أن نصـــا كان تنظيميا أو تشريعيا مدفوعا بعدم دستوريته غير دستوري فإنه يفقد أثره من اليوم الذي تحدده المحكمة فلها بموجبها واسع السلطة التقديرية في ذلك مقابل الأثر الفوري لقرارها في شـــأن ممارستها لرقابة المطابقة أو رقابة الدستورية دون أن تعطي استثناءات مقارنة بالقوانين الجنائية في القضاء الدستوري المصري، ويكون قصد المؤسس الدستوري من منح القاضي الدستوري هذه السلطة التقديرية في تحديد التاريخ المناسب لإلغاء

[1] عامر زغير محيسن، الموازنة بين فكرة الأمن القانوني ومبدأ رجعية أثر الحكم بعدم الدستورية، مجلة مركز دراسات الكوفة، ع 18، مركز دراسات الكوفة، جامعة الكوفة، العراق، 2010، ص ص 206 – 207.

[2] زهرة كيلالي، الدور الإنشائي للقاضي الدستوري، المرجع السابق، ص 203.

الحكم القانوني أو التنظيمي هو إعطاءه الفرصة لتحري النتائج المترتب عن التاريخ المحدد للإلغاء وأثرها على الحقوق والحريات المكتسبة في ظله تجنبا لعدم إهدارها[1] مراعيا في ذلك الأمن القانوني ومنح المشرع الوقت الكافي لإعداد نصوص جديدة بدل تلك الملغاة سادا بذلك الفراغ التشريعي المحدث[2]، وعليه فأثر قرار المحكمة الدستورية الفاصل في الدفع بعدم الدستورية على الحقوق والحريات يتمايز بين الأثر الفوري للحكم بعدم الدستورية (أولا) والأثر الرجعي له (ثانيا) فالأثر المؤجل للحكم له (ثالثا).

أولا: الأثر الفوري للحكم بعدم الدستورية

سريان الحكم بعدم الدستورية بأثر فوري يمثل تطبيقا عمليا للأثر المنشئ للحكم بعدم الدستورية المستلزم إلغاء النص القانوني أو التنظيمي من يوم صدور قرار المحكمة الدستورية[3]، وقد تبنى المجلس الدستوري الأثر الفوري للحكم بعدم الدستورية في أول قرار له القاضي بعدم دستورية المادة 1/416 من قانون الإجراءات الجزائية [4]، فالمحكمة الدستورية حال فصلها في الدفوع المحالة إليها تمثلت في الحكم بسبق الفصل أو بدستورية الأحكام المطعون في دستوريتها فكان لزاما علينا الرجوع إلى قرارات المجلس الدستوري في شأنه.

قد صرح المجلس الدستوري في ذات القرار سابق الذكر بأن قراره يسري بأثر فوري بقوله: " تفقد الأحكام التشريعية المقرر عدم دستوريتها أعلاه أثرها فورًا " لاعتبارات ضمان الأثر الفوري حق الأطراف في التقاضي على درجتين في المسائل الجزائية دون أي استثناء وتحقيق المســـاواة التي يكفلها المؤسس الدستوري لكل المواطنين أمام القانون والقضاء، والتي تقتضي تمكين كل الأطراف من استئناف الأحكام الصادرة في المسائل الجزائية عملا بأحكام المادة 416 من قانون الإجراءات الجزائية مع مراعاة القيود والاستثناءات المحددة في قراره الحال، وعمد في ذات القرار في سبيل حرصه على تأمين استقرار الحقوق والحريات بالإقرار بسريان أثر القرار بعدم الدستورية المصرح به على كافة الأحكام الجزائية التي لم تستنفذ آجال الاستئناف عند تطبيق أحكام المادة 416 من قانون الإجراءات الجزائية[5]، لذلك يتوجب على قاضي

---

[1] زهرة كيلالي، الدور الإنشائي للقاضي الدستوري، المرجع السابق، ص 208.

[2] دعاء قاسم محيبس، المرجع السابق، ص 132.

[3] أحمد فتحي سرور، الحماية الدستورية للحقوق والحريات، المرجع السابق، ص 3360.

[4] قرار رقم 01/ ق. م د/ د ع د/ 19، المؤرخ في 23 ربيع الأول 1441، الموافق لـ 20 نوفمبر 2019، الموقع الرسمي للمحكمة الدستورية، تاريخ الإطلاع 03/03/2026، على الساعة 21:03.
https://cour-constitutionnelle.dz/ar/2021/03/14/2450/#1639907923193-d39832eb-328b

[5] قرار رقم 01/ ق. م د/ د ع د/ 19، سالف الذكر.

الموضوع الإمتناع عن تطبيق النص المقضي بعدم دستوريته على النزاع الذي تم إرجاء الفصل فيه سابقا مما يفيد استفادة مثير الدفع من الحكم بعدم الدستورية وإن كانت وقائع النزاع سابقة الحدوث عن صدور القرار، غير أنها لم تستقر بعد بحكم أنها لا زالت محلا للنزاع لعدم صدور حكم بات فيها وكافة النزاعات المطروحة أمامه غير المستنفذة لآجال الاستئناف والمطبق عليها هذا النص القانوني[1].

يدعم الأثر الفوري للحكم بعدم الدستورية ركيزة الأمن القانوني باستقرار المراكز القـــانونية الناشئة بمقتضى القانون الصادر في حقه قرار عدم الدستورية ليحفظ أثرهـــا ويزيل أثر هذا النص غير الدستوري بالنسبة للمستقبل دون المساس بها صيانة للحقوق والحريات التي أضحت حقا مكتسبا.

ثانيا: الأثر الرجعي للحكم بعدم الدستورية

يرتد أثر الحكم بعدم الدستورية إلى الماضي في حالات معينة في القضاء الدستوري المقارن حيث يكون الحكم فيها كاشفا يمتد فيه أثر إنتفاء الدستورية إلى اليوم الذي صدر فيه هذا النص المعيب بعدم الدستورية بناء على أن العلة فيه وجدت من يوم نشأته لا من يوم الحكم بعدم دستوريته، وأن الغاية من إنسحاب أثره إلى الماضي راجعة إلى احترام مبدأ المساواة أمام القانون حيث يجب أن يسري على ذات المراكز القانونية نفس النص القانوني دون إغفال حماية مبدأ الشرعية الذي يلزم فيه خضوع جميع السلطات للقانون خاصة السلطة المختصة بالتشريع، التي يجب عليها أن تكون نصوصها موافقة للدستور وإلا عدت متجاوزة لمبدأ الشرعية والتدرج الهرمي للقواعد القانونية، ولإن كان الأثر الرجعي للحكم بعدم الدستورية يعيد الحال إلى ما كان عليه قبل صدور النص القانوني فمن الواجب إرتباط هذا الأثر بضوابط تحميه من التصادم مع اعتبارات النظام العام والأمن القانوني ليتقيد القاضـــي في صدده بضمان بقاء المراكز القانونية المستقرة قبل صدوره الحائزة لقوة الشيء المقضي فيه أو بانقضاء مدة التقادم عن طريق الموازنة بين الأثر الرجعي والأمن القانوني بالمزامنة بين قابلية الحياة القانونية للتطور وحق الأفراد في ضمان الثبات النسبي لمراكزهم القانونية والحقوق الناشئة لهم في ظلها[2].

غير أن القضاء الدستوري الجزائري لم يتطرق إلى حالة يكون فيها الحكم يسري بأثر رجعي[3] ليس

---

[1] حنان قده، الدفع بعدم الدستورية كآلية لحماية الحقوق والحريات في النظام القانوني الجزائري، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص قانون الدولة والمؤسسات، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، 2023/2022، ص ص 362 – 364.

[2] بلال نورة، المرجع السابق، ص ص 654 – 655.

[3] فائزة جروني، قيطوبي أسامة، أثر قرار المجلس الدستوري الجزائري في مجال الدفع بعدم الدستورية، المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية، مج 14، ع 2، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، الجزائر، 2019، ص ص 237 – 340.

لغياب الأساس الدستوري لذلك وإنما لعدم تحقق الفرصة السانحة لهكذا خطوة خاصة بالنظر إلى النتائج المنعكسة على الحقوق والحريات جراء الأثر الرجعي للحكم بعدم الدستورية، حيث يزيد تأثرها بطول عمر هذا النص الملغى ولعل هذا ما يحرص القاضي الدستوري المقارن على تفاديه في إتيانه بالاسترشاد بإعتبارات عملية منطقية تبرر وتخفف من وقعه على المنظومة الحقوقية.

ثالثا: الأثر المؤجل للحكم بعدم الدستورية

أثير نقاش فقهي في خصوص قدرة القاضي الدستوري على تأجيل أثر الحكم بعدم الدستورية بعد أن منح المؤسس الدستوري السلطة التقديرية في تحديد تاريخ مناسب لسريان قراره المتعلق بالدفع بعدم الدستورية، فسار جانب من الفقه إلى الإعتقاد بعدم قبول تراخي أثر الدفع بعدم الدستورية مبرار موقفه بأن التصريح بعدم الدستورية مع إبقاء النص ساري المفعول غير لائق خاصة لتعلقه بحقوق فردية وأضاف أن هذا التأجيل في الأثر يتعارض مع مبادئ دولة القانون، في حيث ذهب الجانب المخالف من الفقه إلى تأييد تأخير أثر الحكم بعدم الدستورية بسبب عدم تكيف الثنائية التقليدية للدستورية وعدم الدستورية مع الحقيقة القانونية[1] حيث أنه يتوافق مع الواقع العملي ويسمح بتسوية وضعية المراكز القانونية للحفاظ على استقرارها مما ينعكس على ضمان الحقوق والحريات.

يتيح الإلغاء المؤجل للنص غير الدستوري تجنب النتائج المنجرة عن الإلغاء الفوري له والتـــي غالبا ما تتصل بالنظام العام أو بمبادئ أخرى ذات قيمة دستورية مما يسمح للسلطة التشريعية التدخل من أجل تصحيح عيب عدم الدستورية في هذا النص التشريعي[2] ويلمس المتتبع لإجتهادات المجلس الدستوري الجزائري خلال فترة عمله ومنذ تأسيس المحكمة الدستورية عدم تطرقهما لتأخير أثر الحكم بعدم الدستورية والراجح في ذلك عدم تحقق الفرصة التي تحتم على القاضي الدستوري الجزائري إرجاء سريان الحكم بعدم الدستورية مراعاة للحقوق والحريات مقارنة بالضرر الذي يلحقها جراء الأثر الفوري للحكم بعدم الدستورية.

---

[1] فائزة جروني، قيطوبي أسامة، المرجع السابق، ص 243.

[2] Damien CHAMUSSY, Le Parlement et la QPC, Les Nouveaux Cahiers Du conseil constitutionnel, N 47, Avril, conseil constitutionnel, France, 2015, Vu le 24 /03 / 2026, à 17: 34, Disponible sur lien https://www.conseil-constitutionnel.fr/nouveaux-cahiers-du-conseil-constitutionnel/le-parlement-et-la-qpc

الفرع الثاني

أثر إعمال الدفع بعدم الدستورية في التشريع الفرنسي

قضت المادة 62-2 من الدستور الفرنسي بأن للمجلس الدستوري واسع السلطة التقديرية في إلغاء الحكم التشريعي المصرح بعدم دستوريته من تاريخ نشر قرار المجلس أو من تاريخ لاحق يحدده ويراه مناسبا، وهذا ما يجعل الأصل في سريان قرار الإلغاء هو تاريخ النشر في الجريدة الرسمية واستثناء تاريخ لاحق يحدد المجلس كما أجازت ذات المادة في فقرتها الثانية تقرير الأثر الرجعي للحكم بعدم الدستورية بمناسبة إعادة نظره في الآثار المترتبة على حكمه بناء على الظروف المحيطة بالمسألة الأولية الدستورية خاصة تلك المتعلقة بنتائج تنفيذه على الحقوق والحريات[1]، وفيما يلـــي بيان الأثر الفوري الخاص بالدفع بعدم الدستورية (أولا) فأثره الرجعي (ثانيا) ثم أثره المؤجل (ثالثا).

أولا: الأثر الفوري للحكم بعدم الدستورية

الأصل العام في إعمال قرار المجلس الدستوري بعدم دستورية النص التشريعي المحال إليه رجوعا إلى منطوق المادة 62 من الدستور سريان أثره فورا بدء من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية على ألا يمنع هذا الأثر المباشر مثير المسألة الأولية الدستورية من الاستفادة منه، كما أنه يمنع تطبيق النص المقضي بعدم دستوريته على الدعاوى القائمة أمام المحاكم والتي لم تصدر فيها أحكام نهائية بعد، بمعنى أن الحكم بعدم الدستورية يسرى بأثر رجعي لمقدم الدفع بعدم الدستورية وبالنسبة للدعاوى المنظورة أمام المحاكم والتي لم تصدر فيها أحكام نهائية بعد[2] وغاية ذلك ضمان حماية مصلحة المتقاضي من إبداء المسألة الأولية الدستورية وفي ذات السياق فلا يستقيم أن تؤسس المحاكم قضاءها على نص قانوني غير دستوري.

ونجد المجلس الدستوري قد أخذ بالأثر الفوري لقراره القاضي بعدم الدستورية في عديد من الأحيان نذكر منها قراره المؤرخ في 11 يونيو 2010 بمناسبة إلغائه مقتضيات من القانون الانتخابي حيث كان يمنع الأشخاص المدانين ببعض الجنح من التسجيل في القوائم الانتخابية ليقضي بأنه منتج لآثاره من

---

[1] بلال نورة، المرجع السابق، ص ص 556- 557.

[2] يسرى محمد العصار، السلطة التقديرية للقاضي الدستوري في تحديد النطاق الزمني لآثار أحكامه بعدم الدستورية دراسة مقارنة بين النظام القانوني في مصر وأنظمة بعض الدول الأوربية، مجلة المحكمة الدستورية العليا، ع خاص اليوبيل الذهبي، ديسمبر، المحكمة الدستورية العليا، مصر، 2019 .(بلا صفحة)

تاريخ نشره في الجريدة الرسمية[1]، وفي قرار آخر له ألغـــى قانون يعتبر تفحص المواقع الرهابية على الإنترنت جنحة يعاقب عليها القانون باعتبرها غير دستورية لمساسها بحرية الإتصال وعليه قرر إلغاءه بأثر فوري[2].

ثانيا: الأثر الرجعي للحكم بعدم الدستورية

يجوز للمجلس الدستوري أن يقرر الأثر الرجعي لعدم الدستورية شريطة عدم الإخلال بالمراكز القانونية المكتسبة بأن يضع ضوابط لذلك في قراره[3]، ويستشف من الجانب العملي للأثر الرجعي للحكم بعدم الدستورية أن القضاء الدستوري الفرنسي قد درج على استبعاد النصوص الضريبية من دائرته ومبرره في النص الضريبي أن الأثر الكاشف من شأنه أن يلزم الدولة بردّ جميع الضرائب التي تم تحصيلها من المخاطبين بها، مما يعود بالسلب على المشاريع التنموية القائمة للعجز المالي الذي يصيب ميزانية الدولة وهذا ما يجعلها تحتاج إلى فرض ضرائب جديدة تغطي عليه[4]، ومثال ذلك توصل المجلس الدستوري إلـــى أن الحكم التشريعي القاضي بإضافة عقوبة إلزامية في حالة التهرب الضريبي ممثلة في نشر هذه الإدانة في مقر المؤسسات التي يقوم بدفعها فيها غير دستوري ويتم العمل بقراره بأثر فوري[5].

فأما بالنسبة للنصوص الجنائية فيما تعلق بالدعاوى الجاري الفصل فيها ولم يصدر فيها حكم بات مع إيقاف الفصل إلى غاية البت في المسألة الأولية الدستورية فإنه لا يصح متابعة المتهم بناء على نص تشريعي قضى المجلس الدستوري بعدم دستوريته حيث أن النص الذي استند إليه التجريم تم إلغاءه، بينما القضايا التي صدر فيها حكم جزائي بات وفي طور التنفيذ تأسيسا علـــى حكم غير دستوري فإنه يجوز الطعن في الحكم الجزائي البات بإلتماس إعادة النظر على أساس حدوث أو ظهور وقائع جديدة قانونية تسمح بقبول الإلتماس[6] كما يلغى بالتبعية الحكم المدني بالتعويض لإلغاء النص الذي كان سببا فيه لذلك

---

[1] Décision n 2010-6/7 QPC, Conseil constitutionnel, du 11 juin 2010, M. Stéphane A. et autres [Article L. 7 du code électoral], Vu le 25/03/2026, à 15:23, Disponible sur lien: https://www.conseil-constitutionnel.fr/decision/2010/20106_7QPC.htm

[2] Décision n 2016-611, Conseil constitutionnel, QPC du 10 février 2017, M. David P. [Délit de consultation habituelle de sites internet terroristes], Vu le 25/03/2026, à 15: 25, Disponible sur lien: https://www.conseil-constitutionnel.fr/decision/2017/2016611QPC.htm

[3] محمد محمد عبد اللطيف، رقابة الدستورية اللاحقة في فرنسا، مجلة المحكمة الدستورية العليا، ع 16، أكتوبر المحكمة الدستورية العليا، مصر، 2009. (بلا صفحة)

[4] بلال نورة، المرجع السابق، ص 591.

[5] Décision n 2010-72/75/82 QPC, Conseil constitutionnel, du 10 décembre 2010, M. Alain D. et autres [Publication et affichage du jugement de condamnation], Vu le 25/03/2026, à 15: 45, sur lien :https://www.conseilconstitutionnel.fr/decision/2010/201072_75_82QPC.htm

[6] بلال نورة، المرجع السابق، ص 598.

فأثر الإلغاء للنص التشريعي المطعون فيه يجب أن يأخذ بعين الإعتبار القدرة على تعديل نطاق الإلغاء في الوقت وتأثيره على الحقوق والحريات بالدرجة الأولى إضافة لاعتبارات الأمن القانوني، النظام العام، المصلحة العامة ومصلحة المتقاضي والمبادئ ذات القيمة الدستورية [1].

ثالثا: الأثر المؤجل للحكم بعدم الدستورية

يمكن للمجلس الدستوري أن يلغي نصا تشريعيا بأثر مؤجل إلى حين دخول النص الجديد حيز النفاذ حيث يعطي للسلطة التشريعية فسحة لتفادي الفراغ التشريعي الحاصل نتيجة الإلغاء الفوري للحكم التشريعي[2]، وقد سبق للمجلس الدستوري أن أصدر أكثر من قرار بهذا الخصوص يسري بأثر مؤجل منها قراره بعدم دستورية المادة 706-113 في فقرتها الأولى من قانون الإجراءات الجـــزائية مبررا عدم الحكم بالإلغاء الفوري من شأنه التاثير على سير عمل الجهاز القضائـــي، فالحكم بعدم الدستورية يسري بأثر مؤجل لحين صدور قانون جديد محل القانون المخالف للدستور في فترة حدها الأقصى 31 يناير 2025 [3]

غير أن الإلغاء اللاحق للحكم بعدم الدستورية يطرح كثير من الإشكالات التي يجب أن يدقق فيها المجلس الدستوري عند الإقدام عليه بدء بالصعوبات التي تواجهها السلطة القضائية في انتظار التصحيح التشريعي في خضم جدول أعمال البرلمان من توقع لعقد دورات استثنائية أو العطلة البرلمانية[4]، لذلك يتعين الإقرار بالأثر اللاحق للإلغاء في ظل مراعاة هذه الأخيرة حتى يتسنى للمشرع تدارك عيب عدم الدستورية مثال ذلك قرار المجلس الدستوري المعترف بالأثر المستقبلي لعدم الدستورية كون الإلغاء الفوري أدى إلى المساس بأهداف حماية النظام العام إضافة إلى أن التحقيق مع مرتكبي الجرائم من شأنه أن يعكس الكثير من النتائج السلبية على الحقوق والحريات التي يتمتعون بها أثناءه[5].

لذلك نظرا لخطورة تأجيل سريان الحكم بعدم الدستورية فإن المجلس الدستوري ملزم بقياس عواقب إرجاء سريان حكمه ووزنها فهي بطبيعة الحال مرتبطة بحق أو حرية لذلك يتم تقييم الأثر المستقبلي للحكم بعدم الدستورية بإسقاط تبعاته المتوقعة على الحياة العملية والإنسانية والاقتصادية والاجتماعية، واختيار

---

[1] Bertrand Mathieu, Transformer la Ve République sans la trahir, Actualité juridique Droit administratif, N 34, Dalloz Editions, France, 2008, p p 1865 – 1866.

[2] Damien CHAMUSSY, Op.cit.

[3] Décision n 2023-1076 QPC, conseil-constitutionnel, du 18 janvier 2024, Vu le 2026/03/26 ,à 13 :15, sur lien :https://www.conseil-constitutionnel.fr/decision/2024/20231076QPC.htm

[4] بلال نورة، المرجع السابق، ص 568.

[5] Décision n 2010-14/22 QPC, conseil-constitutionnel, du 30 juillet 2010, M. Daniel W. et autres [Garde à vue], Vu le 2026/03/26, à 13 :20, Disponible sur lien https://www.conseil-constitutionnel.fr/decision/2010/201014_22QPC.htm

البديل في إطار موازنة موضوعية بين العواقب الإيجابية والسلبية يضمن فيها تأمين أقل قدر من السلبيات وأكبر قدر من الإيجابيات بالرجوع إلى الحل المقترح[1].

الفرع الثالث

أثر إعمال الدفع بعدم الدستورية في التشريع المصري

تباينت الأحكام الصادرة عن المحكمة الدستورية العليا بعدم الدستورية هي الأخرى في أثرها على الحقوق والحريات بالنظر لتاريخ سريان حكمها مع بعض الخصوصية في التطبيق تميزها عن المحكمة الدستورية والمجلس الدستوري، ومن ثم سنتتبع الأثر الفوري للدفع بعدم الدستورية على الحقوق والحريات في التشريع المصري (أولا) فالأثر الرجعي له (ثانيا) ثم أثره المؤجل (ثالثا).

أولا: الأثر الفوري للحكم بعدم الدستورية

نصت المادة 49 من قانون المحكمة قبل تعديلها بموجب القانون الصادر رقم 168 لسنة 1998 على أنه يترتب عن الحكم بعدم دستورية نص قانوني أو لائحي عدم جواز تطبيقه من اليوم التالي لنشر الحكم، لتستقر المحكمة في تفسيرها لهذه المادة على تبني الأثر الرجعي كأصل عام في جميع أحكامها الصادرة بعدم الدستورية ليتم تعديلها بموجب القانون سالف الذكر ويضيف المشرع فيها" يترتب على الحكم بعدم دستورية نص في قانون، أو لائحة عدم جواز تطبيقه من اليوم التالي لنشر الحكم، ما لم يحدد الحكم لذلك تاريخا آخر على أن الحكم بعدم دستورية نص ضريبي لا يكون له في جميع الأحوال إلا أثر مباشر وذلك دون إخلال باستفادة المدعي من الحكم الصادر بعدم الدستورية هذا النص" [2]، وقد بررت المحكمة الدستورية العليا عدولها أن إطلاق رجعية الحكم لغير الأحكام الجنائية في المذكرة الإيضاحية لهذا القانون بأن هذا الإطلاق في غير المسائل الجنائية قد أدى إلى صعوبة تطبيق الأحكام بالأخص بالنسبة للمراكز القـانونية التي قد استقرت بالفعل، وعليه في سبيل الموازنة بين متطلبـات الشرعية الدستورية واعتبـارات

[1] Pascale DEUMIER, Les effets dans le temps des décisions QPC: un droit des conséquences des décisions constitutionnelles, les Nouveaux Cahiers du Conseil constitutionnel, N 47 avril Conseil constitutionnel, France, 2015, Vu le 2026/03/26, à 17 :29, Disponible sur lien: https://www.conseil-constitutionnel.fr/nouveaux-cahiers-du-conseil-constitutionnel/les-effets-dans-le-temps-des-decisions-qpc-un-droit-des-consequences-des-decisions

[2] المادة 49، قانون المحكمة الدستورية العليا، سالف الذكر.

استقرار المراكز القانونية لأمن المجتمع اجتماعيا وإقتصاديا وجب العدول عن موقفها السابق[1]. غير أن المحكمة الدستورية العليا قد أبقت على الأثر الفوري للحكم بعدم دستورية القوانين الضريبية ومرد هذا الاستثناء الحفاظ على موارد الخزانة العامة التي تمثل الضرائب الجزء الأكبر منها، والحيلولة دون رد الضرائب التي سبق دفعها يحمل الدولة أعباء مالية تثقل خزانتها مما يضعفها في مجال تحقيق مهامها التنموية والنهوض بالخدمات والمرافق العامة التي تمس بمصالح المواطنين كافة، مع حفظ استفادة رافع الدعوى الدستورية من الحكم الصادر في خصوص القانون الضريبي لكي يستقيم والضرورة العملية والغاية المتوخاة من الدفع بعدم الدستورية[2] أما النصوص الضريبية التي في مضمونها تقرر عقوبة فتعامل معاملة النص الجنائي الذي يسري بأثر رجعي مطلق، لتعتبر جميع الأحكام الصادرة بالإدانة استنادا إليه كأن لم تكن ولو كانت أحكاما باته بمعنى أن يعامل على أنه نص جنائي من حيث الأثر[3].

وفي حكم آخر تجنبت المحكمة الدستورية العليا الأثر الرجعي لمساسه بحقوق وحريات المواطنين في قضائها بعدم دستورية المادة 3/29 من القانون49 لسنة 1977 الخاص بتأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر الذي أدى لزعزعة ثبات العلاقات الاجتماعية والاقتصادية بصورة مفاجئة وهذا ما أصاب أمان القاطنين بالوحدات السكنية ونال من الأسرة في أهم مقومات وجودها بالمساس بالمأوى الذي يحويها واعتبرته المحكمة خطرا يتهدد مبدأ التضامن الاجتماعي الذي يقوم عليه المجتمع المصري وفقا لما نصت عليه المادة السابعة من الدستور، وعليه رأت المحكمة ضرورة الإحجام عن الأثر الرجعي للحكم بعدم الدستورية وتحولت للأثر فوري المباشر وحددت لإعماله اليوم التالي لنشره[4].

ثانيا: الأثر الرجعي للحكم بعدم الدستورية

استقر واستقام قضاء المحكمة الدستورية العليا نزولا عند حكم المادة 49 من قانونها بأن الأحكام القضائية الصادرة عنها كاشفة غير منشئة فهي لا تستحدث جديدا ولا تنشئ مراكز أو أوضاع لم تكن موجودة من قبل وأن الأثر الرجعي في أحكامها بعدم الدستورية هو الأصل على أن يستثنى من ذلك

---

[1] زهرة كيلالي، الدور الانشائي للقاضي الدستوري، المرجع السابق، ص 205.

[2] إيمان حسني نصر محمد سالم، الأثر المترتب على الأحكام الصادرة بعدم دستورية القوانين واللوائح وفكرة الأمن القانوني، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، مج 13، ع 84، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، مصر، يونيو 2023، ص ص 88 – 100.

[3] عبد العزيز سالمان، الأثر المستقبلي للحكم الدستوري، مجلة المحكمة الدستورية العليا، ع 33، المحكمة الدستورية العليا، مصر، أكتوبر 2023. (بلا صفحة)

[4] حكم المحكمة الدستورية العليا، القضية رقم 70، لسنة 18 قضائية دستورية، الجلسة المنعقدة في 3 نوفمبر 2002.

النصوص الضريبية من دائرة الأثر الكاشف أما الأحكام الصادرة لصالح الأفراد وأصبحت باتة قبل صدور الحكم بعدم الدستورية واستقرت بها حقوقهم وحرياتهم والمعاملات المرتبطة بها فلا يلحقها الأثر الرجعي[1].

يترتب عن المادة 49 من قانون المحكمة الأثر الرجعي لحكم عدم الدستورية في المجال الجنائي الذي يقتضي أن كافة الأحكام التي صدرت بالإدانة تأسيسا على ذلك النص كأن لم تكن ويقوم رئيس هيئة المفوضين بتبليغ النائب العام بالحكم فور النطق به، ويستوي في ذلك أن يكون الحكم القضائي صادرا بعقوبة مقيدة للحرية أو سالبة لها أو بعقوبة مالية سواء كانت غرامة أو تعويضـــات إلى غير ذلك فالأهم والضروري لإنتفاء الإدانة صدور الحكم الجنائي بناء على النص القانوني المقضي بعدم دستوريته، ولا يشترط صدوره بناء على هذا النص وحده أو لمجموعة من النصوص من بينها النص غير الدستوري فالحكم الصادر بعدم الدستورية يمتد أثره إلى الحكم القضائي القاضـــي بالإدانة ما دام قد أسس على هذا النص غير الدستوري، حيث يغلب جانب الحرية على جانب حجية الأحكام الجنائية [2]، ومن ذلك قضاءها بوجوب سريان الحكم بعدم دستورية الفقرة الأخيرة من المادة 26 من القانون رقم 394 لسنة 1954 المتعلقة بالأسلحة والذخائر المستبدلة بالمادة الأولى من المرسوم بقانون رقم 6 لسنة 2012 لتسعى المحكمة من خلال حكمها إلى إزالة القيد الوارد على السلطة التقديرية لمحكمة الموضوع المتمثل في عدم جواز النزول بالعقوبة الوارد بالفقرة الأخيرة من المادة 26 من القانون محل الدفع[3].

ويلفت الانتباه في أحكام المحكمة الدستورية القاضية بعدم دستورية غير النص الجنائي تقييدها للأثر الرجعي للحكم مخافة المساس بالحقوق والحريات رغم غياب هذا القيد في قـانون المحكمة حيث استقر قضاءها على أن يظل الأثر الرجعي للحكم بعدم دستورية نص غير جنائي منسحبا على الأوضاع والعلاقات القانونية المتصل بها، مالم تكن الحقوق والمراكز التي ترتبط بها قد استقر أمرها بناء على حكم قضائي توافر فيه شرطان الأول أن يكون الحكم القضائي الذي اكتسبت بموجبه باتا وذلك باستنفاده لطرق الطعن جميعا والثاني أن يصدر قبل قضاء المحكمة الدستورية العليا وأن يتعلق بذات النصوص القانونية عينها التي قضت المحكمة ببطلانها[4]، حيث فسرت المذكرة الإيضاحية لقانون المحكمة المادة 49 التي

---

[1] حكم المحكمة الدستورية العليا، القضية رقم 4، لسنة 21 قضائية دستورية، الجلسة المنعقدة في مارس 2001.

[2] طارق محمد عبد القادر، أثر القضاء بعدم دستورية نص جنائي على الأحكام القضائية الباتة، مجلة المحكمة الدستورية العليا، ع 29، أكتوبر، المحكمة الدستورية العليا، مصر،2021. (بلا صفحة)

[3] حكم المحكمة الدستورية العليا، القضية رقم 196، لسنة 35 قضائية دستورية، الجلسة المنعقدة في 8 نوفمبر 2014.

[4] ماهر البحيرى، اللأثر الرجعي للحكم بعدم الدستورية وفلسفة التشريع في الحد من مداه، مجلة المحكمة الدستورية العليا، ع 2، أفريل، المحكمة الدستورية العليا، مصر،2003. (بلا صفحة)

أفادت ظاهريا أن النصوص غير الجنائية ينتج عن الحكم بعدم دستوريتها التوقف عن تطبيقها من اليوم التالي لنشر الحكم بينما الأمر خلاف ذلك، وقد إتفق غالب الفقه إلى اعتبار ما ورد بالمذكرة الإيضاحية بأن المقصود منها الأثر الرجعي وهو التفسير الصحيح لنصوص القانون وهذا ما توافق بما قضت به المحكمة في كون الأصل في أحكامها أنها كاشفة وليست منشئة، ليستقر الفقه والقضاء على أن المقصود من المادة 49 هو عدم تطبيق النص ليس في المستقبل فحسب وإنما بالنسبة للوقائع والعلاقات السابقة على صدور الحكم بعدم دستورية النص مع استبعاد الحقوق والمراكز القانونية التي تكون قد استقرت عند صدوره بحكم حاز لقوة الشيء المقضي فيه أو بانقضاء مدة التقادم من الأثر الرجعي[1].

كمثال عن مراعاة المحكمة الدستورية العليا للحقوق والحريات خلال إعمالها للأثر الرجعـــي لأحكامها قضاءها بعدم دستورية المادة الخامسة مكرر من القانون رقم 38 لسنة 1972 المتعلق بمجلس الشعب المعدل بالقانون رقم 188 لسنة 1986 الخاصة بانتخاب أعضاء مجلس الشعب، وعليه رتبت الأثر الرجعي لحكمها بعدم دستورية الذي ينتج عنه بطلان تشكيلة المجلس من تكوينه، لهذا السبب كان على المحكمة تحمل المسؤولية لآثار حل مجلس الشعب بأثر رجعي تحقيقا للموازنة بين متطلبات الشرعية الدستورية ومقتضيات ثبات المراكز القانونية في المجتمع النـــاشئة عما أصدره المجلس من قوانين وما اتخذه من إجراءات خلال الفترة السابقة حيث اعترفت بصحتها، ما لم يتقرر إلغاؤها أو تعديلها من الجهة المختصة دستوريا أو قضي بعدم دستورية نصوصها إن كانت محلا لدعوى دستورية أخرى، لتتفادي بذلك المحكمة خطورة الفراغ التشريعي الناتج عن الأثر الرجعي الذي من شأنه أن يؤدي إلى إنهيـــار دستوري لغياب سلطة دستورية فاعلة مع إلغاء جميع ما سبق وأن أفرزته من نصوص قانونية هذا ما يهدد استقرار النظام القانوني وبالتبعية الحقوق والحريات[2].

ثالثا: الأثر المؤجل للحكم بعدم الدستورية

فتحت المادة 49 من قانون المحكمة الدستورية العليا للقاضـــي الدستوري المجال لتحديد التاريخ المناسب لسريان أثر أحكامها بعدم الدستورية مشيرة بذلك لإمكانية سريانها مستقبلا بطريق وقف تنفيذها من تاريخ صدور الحكم حتى تاريخ آخر مؤجل يحدده قضاء المحكمة لكن بعض الفقه الدستوري المصري عارض إمكانية سريان الأحكام بعدم الدستورية بأثر مؤجل لغياب التأسيس الصريح لها في حكم قانوني، على اعتبار أن ما سعى تعديل قانون المحكمة لإحداثه هو التقليل من شدة إطلاق قاعدة الأثر الرجعي

[1] عبد العزيز سالمان، الأثر المستقبلي للحكم الدستوري، المرجع السابق. (بلا صفحة)

[2] حكم المحكمة الدستورية العليا، القضية رقم37، لسنة 9 قضائية دستورية، الجلسة المنعقدة في 19 ماي 1990.

الذي لا يتحقق بإرجاء تنفيذ الحكم بعدم الدستورية، بينما ذهب جانب آخر إلى الاعتراف بدور الأثر المستقبلي للحكم بعدم الدستورية في صيانة الأمن القانوني والحفاظ على استقرار المراكز القانونية[1].

أما المحكمة الدستورية العليا فقد تبنت الرأي القائل بضرورة الاعتراف بالأثر المؤجل لأحكامها عندما تقتضي الحاجة ذلك صونا للحقوق والحريات والحفاظ على الدولة واستقرارها والسلام الاجتماعي خاصة بأنه يمنح للسلطات المختصة الفرصة لتفـادي ما ينجم عن الحكم من آثار، ومثال ذلك تأخير المحكمة سريان حكمها القاضي بعدم دستورية المادة 1/18 من القانون رقم 136 لسنة 1981 إلى اليوم التالي لانتهاء الدورة التشريعية العادية السنوية لمجلس النواب اللاحق لنشـر هذا الحكم من أجل منح هذا الأخير مهلة لتعديل نص القانون المقضى بعدم دستوريته بما يتفق مع الدستـور والمبادئ التي قررتها المحكمة الدستورية في حكمها[2].

[1] عبد العزيز سالمان، الأثر المستقبلي للحكم الدستوري، المرجع السابق. (بلا صفحة)

[2] حكم المحكمة الدستورية العليا، القضية رقم11، لسنة 23 قضائية دستورية، الجلسة المنعقدة في 5 ماي 2018.

خاتمة

تحظـــى رقابة القضاء الدستوري بمكانة رفيعة في الأنظمة القانونية المقارنة لدورها الفـــاعل في الحفاظ على سمو القاعدة الدستورية ولأهميتها في تحصين الحقوق والحريات من أي انتهاك قد يترتب عن ممارسة السلطتين التشريعية والتنفيذية لمهامهما المتعلقة بالجانب التشريعي والتنظيمي، هذا وفي خضم إجابتنا عن الإشكـالية المطروحة نخلص إلى أنه لا يمكن نفي قدرة القضاء الدستوري على إرســاء رقابته على القوانين والتنظيمات الماسة بالحقوق والحريات في مواجهة ما يحيط بها من إشكالات تعترض الموازنة بين سلطة التشريع واحترام الحقوق والحريات للمواقف التي أبداها القضاء الدستوري المقارن، في حالات معينة كتوسع القاضي الدستوري في حماية الحقوق والحريات بمدّه لمجالها بحكم توسع مرجعيته استنادا لما أسماه القضاء الدستوري الفرنســـي بالكتلة الدستورية وفي ذلك إقتدى به كل من القضاء الدستوري الجزائري والمصري في إطار احترام علوية الوثيقة الدستورية التي أتاحت له ذلك.

في ذات الإتجاه، وفي سبيل حماية القضاء الدستوري للحقوق والحريات وتجنبه المســاس بسلطة التشريع رفض القضاء الدستوري المقارن الإعتراف بالمبادئ العليا غير المكتوبة كأســـاس لقضائه، وذلك لعدم وجود سلطة أو قاعدة تسمو على الدستور بداية ولأنها تتصادم مع جوهر رقابة القضاء الدستوري في منحه سلطة تأسيسية تظاهي المؤسس الدستوري، فهو بهذا الشكل حارس للشرعية الدستــورية لا غير يردّ فيها النص موضوع الرقابة إلى الدستور لتبين مخالفته له من عدمها، أما الرقابة على دستورية القوانين في ظل تعاقب الدساتير فقد إتفق القضاء الدستوري المقارن على قياس المخالفة الدستورية شكلا إلى الدستور الذي تم في ظله وضع النص القانوني موضوعها، في حين تنصرف رقابته موضوعا إلى الدستور ساري المفعول، وفي هذا الجانب بينت المحكمة الدستورية بأن القوانين والتنظيمات ســابقة الصدور عن الدستور الحالي تتحصن من رقابتها لعدم تحقق شرط ميعاد أو زمنية الإخطار، لكنها تتبنـــى موقف القضاء الدستوري المقارن بمناسبة الدفع بعدم دستوريتها أمامها.

كما يظهر جليا دوره في تحقيقه للتوازن بين السلطة والحقوق والحريات بمنع المجلس الدستــوري الفرنسي لرئيس الجمهورية من التشريع بموجب أوامر تفويضية في مجال القوانين العضوية ومثله المحكمة الدستورية المصرية إحتراما للدستور، بذريعة أن القوانين العضوية تخضع لمجموعة من الإجــراءات التي تنتفي معها السرعة التي لأجلها وجد التشريع بأوامر، وعلى خلاف ذلك يغيب في الدستور أو في القضاء الدستوري الجزائري هذا القيد، بيد أن المؤسس الدستوري في تعديله الدستوري الأخير أحسن بإقراره

لوجوبية الرقابة على دستورية الأوامر الصادرة في غياب البرلمان مسايرا بذلك نظيريه الفرنسي والمصري.

تتجلى حماية الحقوق والحريات على مستوى النصوص التشريعية في ساحة القضاء الدستوري في تأسيس الدستور الجزائري والمصري صراحة لإمكانية رقابة توافق التنظيمات معه بصفة عامة، غير أن المحكمة الدستورية في رأي لها قد أجازت لنفسها رقابة دستورية التنظيم المستقل فقط على عكس المحكمة الدستورية العليا التي أخذت على عاتقها الرقابة على توافق جميع التنظيمات مع الدستـــور ما دامت غير موجهة لتنظيم أوضاع خاصة، أما بالنسبة للدستور الفرنسي، فقد أغفل منح هذا الإخصاص للقاضي الدستوري لكن هذا الأخير لم يسمح بإنفلاتها من رقابته مخافة إنتهاكها للحقوق والحريات فقد عمد إلى رقابة دستوريتها بصفة غير مباشرة بمناسبة رقابته على إلتزام القانون بحدود إختصاصه الدستوري وعدم تعديه على مجال التنظيم أو إذا رأت الحكومة أن مشروع قانون يمس بمجال التنظيم أن تطلب عدم الموافقة عليه وفي حالة الخلاف تتجوه إلى المجلس الدستوري للفصل فيه.

يثنى على المؤسس الدستوري الجزائري اشتراط الخبرة في مجال القانون حصرا لتولي العضوية في المحكمة الدستورية إضافة إلى تخليه عن تمثيل السلطة التشريعية في عضويتها حرصا عليها من الوقوع في حمأ التجاذبات السياسية مما يؤثر على قضائها، يزيد عليه مبادرته بجعل أساتذة القانون الدستوري قادرين على تولي هكذا دور في رقابة الدستورية لإبعادها عن دائرة تأثير بقية السلطات، وفي ذات السياق دعمها بخبرات قانونية متخصصة في المجال الذي يرتكز عليه إختصاصها الرقابي، في حين يتقيد رئيس الجمهورية الفرنسي في تعيينه لعدد الأعضـــاء المخول له في المجلس الدستوري برأي اللجنتين الدائمتين المختصتين في غرفتي البرلمان ليستشف تغليب الطابع السياسي في تكوين المجلس إضافة لبقية الأعضاء المعينون من قبل رئيسي غرفتي البرلمان أو رؤساء الجمهورية السابقون المعينون بقوة القانون، أما تشكيلة المحكمة الدستورية العليا فقد تنوعت بين أساتذة القانون دون تحديد تخصصهم والقضاة السابقون والحاليون إضافة إلى المحامين المعتمدين لدى المحكمة الإدارية العليا ومحكمة النقض، وفي بادرة طيبة للمؤسس الدستوري الجزائري في تعزيزه لحياد وفاعلية رقابة القضاء الدستوري جمع في تشكيلة المحكمة الدستورية بين أسلوبي التعيين والإنتخاب للجمع بين إيجابيات كل أسلوب وتفادي عيوب الآخر مع إبقاء أسلوب التعيين يحضى بتشكيل ثلث أعضاء المحكمة أما الباقي فعضويته فيها عن طريق الإنتخاب بعكس تكوين المجلس الدستوري والمحكمة الدستورية العليا اللذان يتبعان في ذلك أسلوب التعيين، ولا نغفل عن أداء أعضاء المحكمة الدستورية اليمين أمام الرئيس الأول للمحكمة العليـــا محاولا

بذلك الحد من سلطة رئيس الجمهورية عليها وترسيخ استقلالها، على نقيض أعضاء المجلس الدستوري والمحكمة الدستورية العليا الذين يؤدونه أمام رئيس الجمهورية.

كما مارس القاضي الدستوري في كل من الجزائر وفرنسا رقابته على دستورية القوانين والتنظيمات وفق صورتين رقابة مطابقة ورقابة دستورية، تتباين بين رقابة قبلية وجوبية للأولى وأخرى إختيارية قبلية أو بعدية حسب النص موضوعهـــا وحسب كل نظام قانوني، والتي تختلف في شدتها وتعمقها بالنظر لإرتباط النصوص التشريعية محلها بالمجالات التي حددها المؤسس الدستوري أين تعلقت في الدستور الجزائري ببعض الحقوق والحريات ذات الأهمية البالغة إضافة إلى تنظيم عمل السلطات أما في الدستور الفرنسي فقد تعلقت فقط بعمل السلطات، بعكس المحكمة الدستورية العليا التي إعتمدت على الرقابة البعدية فقط بمناسبة رفع الدعوى الدستورية إليها بأحد الطرق المحددة في قانونها، والتي في كل منها يحرص القاضـــي الدستوري على حماية الحقوق والحريات بمناسبة تنظيمها من قبل السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية برقابته على الصياغة القـــانونية التي ترد بها مع تحري عدم مساسها بجوهر الحقوق والحريات بتتبع التزامها بالضوابط الشكلية والموضوعية التي أرساها الدستور لها خلال العملية التشريعية.

عطفا على ما سبق ذكره، برز توجه جديد للمجلس الدستوري الفرنسي في رقابته على النصوص القانونية الخالية من المضمون القاعدي على اعتبار أنها لا تتيح للمخاطبين بها إدراك حقوقهم وحرياتهم المعترف لهم بها أو حتى تبين لهم إلتزاماتهم القانونية والآثار القانونية المترتبة عنها، مما يترك هامشا واسعا للسلطة التنفيذية لتنظيم الحقوق والحريات بمقتضاها خارج نطاق الإحالة أو التفويض تحت ستار تطبيق القانون، والتي قد تخرج عن مجال رقابة القاضي الدستوري على غرار المراسيم التنفيذية في النظام القانوني الجزائري، لذلك أقر المجلس الدستوري الفرنسي إختصاصه بالرقابة عليها صراحة أما القاضي الدستوري الجزائري فقد أخذ بالرقابة عليها بطريقة غير مبـــاشرة في إطار ضبطه للصياغة التشريعية بينما نظيرهما المصري رفض رفضا قاطعـــا سلطته بالرقابة عليها لأنها لا تعد قانونا من حيث الموضوع.

يزيد على ذلك، سهر القاضي الدستوري على التوفيق بين الحقوق والحريات وتحقيق الصالح العام أثناء رقابته حتى وإن صعب عليه ذلك أثناء تداخل هذه الموازنة مع النظام العام أو الثوابت الوطنية وجوهر الحقوق والحريات التي يمنع عليه الإنتقاص منها مثلها مثل الحقوق والحريات، لذا نجده أحيانا يعطي لنفسه فسحة لمواجهة التغيرات التي قد تطرأ مستقبلا على هذه المفاهيم بعدم تقييده لإختصاصه

بحصرها في تعريفات جامدة خاصة أنها تنطوي على عديد المصطلحات في آن واحد، والتي في الغالب الأعم يلجأ فيها (الموازنة بين الحقوق والحريات وتحقيق الصالح العام) إلى التحفظات التفسيرية.

إثراء لدور القضاء الدستوري في حماية الحقوق والحريات إعترف الدستورين الجزائري والمصري للقاضي الدستوري بإختصاصه في التفسير الدستوري مع إختلافهما في النصوص المشمولة به، فللمحكمة الدستورية تفسير الأحكام الدستورية لا غير بالمقارنة مع المحكمة الدستورية العليا المصرية التي تختص بتفسير جميع القوانين الصادرة عن السلطة التشريعية والتنظيمات الصادرة عن رئيس الجمهورية فقط مع استبعاد الأحكام الدستورية، وعلـــى التفسير التبعي لنصوص مغايرة لتلك المتعلقة بالتفسير الأصلي، والتـــي في المجمل تؤثر فيها الأحكام التفسيرية على التشريع ومنه على الحقوق والحريات من خلال توجيهها للمشرع لإعتماد صياغة معينة تنفي عدم الدستورية ليكتسب القاضي الدستوري منزلة المشرع الثانوي خصوصـــا بالنظر إلى أثر سلطته بالتفسير في سد الفراغ التشريعـــي والتصدي للنصوص القـــانونية الخالية من الأثر القانوني وتجنبه للتضاد مع المشرع في عدم توجهه إلى التصريح المباشر بالإنحراف التشريعي.

وفي ذات الأهداف سعى الدستور الجزائري والفرنسي لتوسيع دائرة الأشخاص المخول لها إخطار القاضي الدستوري لكل من رئيس الجمهورية والوزير الأول أو رئيس الحكومة بحسب الحالة، إضافة إلى رئيسي غرفتي البرلمان والأقلية البرلمانية التي عمد فيها المؤسس الدستوري إلى تخفيض النصاب القانوني لدعم تفعيلها فضلا عن الدفع بعدم الدستورية، بالمقارنة مع المحكمة الدستورية العليا حيث يبقـــى تحريك رقابة الدستورية معلقا على إحالة من المحكمة أو دفع بعدم الدستورية أو تصدي من القاضـــي الدستوري أثناء مباشرته لإحدى إختصاصاته.

كما توجه المؤسس الدستوري الجزائري والفرنسي إلى إعتماد آلية الدفع بعدم الدستورية لتفعيل دور رقابة القضاء الدستوري في مواجهة الخروقات الماسة بالحقوق والحريات ساعيا في ذلك لتجاوز حدود الرقابة القبلية المجردة، مع جعله يشمل جميع الحقوق والحريات التي ورد ذكرهـــا في الكتلة الدستورية والأمر سيان فـــي القضاء الدستوري المصـري، مع إختلافهم في طبيعة النص المشمـــول بها فبينما تعلق بالنصوص التشريعية والتنظيمية في الدستور الجزائري والمصري إقتصر الفرنسي على النصوص التشريعية فقط.

غير أنه في الإتجاه النقيض، لا يمكن التسليم التام بنجاح القضاء الدستوري في إقرار وبسط رقابة قوامها حماية الحقوق والحريات فهو لا زال يتخبط في مواجهة المطبات التي تعترض رقابته، لتحد من فاعليته والتي تعود لنقاط مختلفة، ننفـــي عنها تماما حداثة التجربة الجزائرية كسبب لتخلف تأثير القاضي الدستوري الجزائري على تجاوزات القوانين والتنظيمات في حقها قياسا على المواقف التي أبداها المجلس الدستوري الفرنسي في بدايات إرسائه وكون القضاء الدستوري الجزائري من 1989 فعليا شرع في تولي مهامه، لذا فحسب تصورنا يجب البحث عن الضعف الذي شاب رقابة القضاء الدستوري الجزائري في أسباب أخرى بالرجوع إلى تاريخ الممارسة الفعلية لرقابة الدستورية من لحظة تأسيسه إلى غاية الساعة، والأمر سيان بالنسبة للقضاء الدستوري الفرنسي والمصري على حد سواء، لنتوصل بأن محدودية رقابة القضاء الدستوري في بسط رقابة عمادها حماية الحقوق والحريات من القوانين والتنظيمات الماسة بها راجع إلى:

– فشل مساعي المؤسس الدستوري الجزائري في زيادة جهات إخطار المحكمة الدستورية عمليا في الرفع من ممارسته يجعل من النصوص القـــانونية والتنظيمات الماسة بالحقوق والحريات خارج رقابة القضاء الدستوري رغم بسط التأسيس لإمكانية رقابتها حيث تكاد تكون محصنة على الأقل واقعا لقلة الإخطار في خصوصها، والقول بخفض النصاب القانوني للإخطار البرلمانـــي غير عقلاني ولا يعكس مكـــانة القضاء الدستوري في النظام القانوني الجزائري والحجة فيه الإخطار البرلماني الفرنسي الذي بالرغم من إرتفاع النصاب القانوني فيه إلى 60 عضوا في كل غرفة للبرلمان على حدا إلا أنه يلحظ عليه هيمنته علـــى الإخطار الفردي، لبقى الخلل في الإخطار كامن في العنصر البشري المكون للسلطة التشريعية إضافة إلى قصر المدة المحددة في الدستور الجزائري ب 30 يوما من صدور المرسوم الرئاسي لجمع النصاب القانوني للإخطار البرلماني إن أغفلت بقية جهات الإخطار القيام به.

– نسبية ضمانات استقلال عضوية المحكمة الدستورية وعدم تأثرها ببقية السلطات في تأدية مهامها لتولي رئيس الجمهورية تحديد شروط إنتخاب أساتذة القانون الدستوري.

– منع إتيان القاضي الدستوري المقارن رقابة الأعمال السياسية لخروجها عن دائرة رقابته، لكن يلمس أن القضاء الدستوري الفرنسي والمصري قد أعطى أمثلة عنها بالأخص هذا الأخير الذي اعترف لنفسـه وحده بالقدرة على تحديد الأعمال السياسية من عدمها وعدم شمولها برقابته، بعكس القضـــاء الدستوري الجزائري الذي تظل مبهمة بالنسبة إليه لغياب الإخطار في شأنها، وتماثلها في ذلك التشريعات الاستفتائية

وتعديلات الدساتير التي لم يوضح القاضي الدستوري موقفه بشأنها إلى الآن، وعلى الخلاف من ذلك فإن المجلس الدستوري الفرنسي رفض رفضا قاطعا الرقـــابة على كليهما معللا موقفه بأنهما تعبير عن إرادة الشعب ولا سلطة له بالتعقيب عليها، أما المحكمة الدستورية العليا فقد أخذت برقابة التشريعات الاستفتائية لأنهـــا تظل أدنى من الدستور منزلة ونفت إختصاصها بالرقابة على التعديلات الدستورية لغياب أساسها الدستوري، كذلك يخرج من مجال إختصاص القضاء الدستوري رقابة ملائمة التشريع وبواعثه كونه إختصاص أصيل للمشرع والذي يرتبط به الإغفال التشريعي الكلي الذي ورغم صحته كونه من مقتضيات رقابة القضاء الدستوري لكنه يبقى يمس بالحقوق والحريات المكفولة دستوريا، وبالمقابل خضوع الإغفال الجزئي لرقابة القاضي الدستوري.

– إعاقة غياب السلطة القضائية عن خاصية الإخطار المباشر للقاضـــي الدستوري تفعيل رقابة الدستورية لاسيما في ظل تراجع دور الإخطار المباشر، ويرجع جزء من ضعف آلية القضاء الدستوري في حماية سمو الدستور إلى تخلي المؤسس الدستوري عن منح القاضي الدستوري قدرة التصدي للنصوص القانونية المشكوك في دستوريتها، فأما بالنسبة للقضاء الدستوري الجزائري فبعد أن إعترف بها في ظل النظـــام المحدد بقواعد عمل المجلس الدستوري سابقا أهملها أمام المحكمة الدستورية ومنعها تماما بتعبير صريح في القانون العضوي 19/22 منه، بينما توسع المجلس الدستوري الفرنسي في تفسيره وأتاح لأعضائه التصدي للنصوص القانونية غير المشمولة في الإخطار بشروط حدها مسبقا.

– إفتقار الإجراءات المتبعة أمام القضاء الدستوري إلى الوجاهية لغياب الخصوم ولكون رقابة الدستورية رقابة مجردة باستثناء السماح أثناء الدفع بعدم الدستورية لمحامي الأطراف بالترافع أمام القاضي الدستوري وفق شروط خاصة، كما لا يغفل عن تأثير العدول عن أحكام القضـــاء الدستوري وما تسببه من مســاس بمركز القضاء الدستوري في النظام القانوني بالرغم من أنها تقتضيهـــا الحاجة الملحة في بعض الأحيان، لذلك يتعين على القاضي الدستوري ضبط تغير الظروف المرتبط بها والتي نجدها في المجلس الدستوري الفرنسي أكثر وضوحا وتمييزا عنها في القضاء الدستوري الجزائري والمصري كما وتحد التأثيرات الخارجية الممارسة على القاضي الدستوري من النتائج المبتغات تحقيقها منه، خاصة لما له من دور أساسي في توجيه العملية التشريعية.

– غياب النص الدستوري الصريح علـــى إلزامية الأخذ بالتفسير الدستوري من قبل السلطات والأفراد كافة

كما هو الحال للبقية أحكام القضاء الدستوري الصـــادرة في شأن رقابة الدستورية، يفرغ هذا الإختصاص من جدواه خاصة أنه يمثل همزة وصل بين النص الدستوري والنص التشريعي وأداة فاعلة في تقدير دستوريته من عدمها، كذلك غياب إلزامية التمثيل بمحامي في المبادرة بإبداء الدفع بعدم الدستورية وأمام القاضي الدستوري تحديدا من شأنه أن يجعل عديد النصوص القانونية تنفلت من الرقابة بمجرد رقابة القاضي لتحقق شروط ممارسته، وفي هذا يسلط الضوء على أهمية الإحالة من قاضي الموضوع إلى القاضي الدستوري في تفادي أي إمتناع أو عجز في تحريك رقابة الدستورية.

بناء على مجموع النتائج والأسباب التي تم إفرادها سابقا، يتضح أنه لا يمكن تبنـــي إجابة قطعية جازمة بالإيجاب أو النفي لنجاح آلية رقابة القضاء الدستوري في بسط رقابتها على النصوص التشريعية المخالفة للدستور والمنتهكة للحقوق والحريات، فإن لحق القضـــاء الدستوري المقارن ضعف في أداء دوره وتحقيق ما هو مأمول منه فهذا ليس بمثابة العجز التام، والأمر سيان في الأخذ بنجاحه التام فهو لحد اللحظة لا تزال تعترضه عديد الصعوبات التي تحد من فاعلتيه، غير أنه يمكن القول بأنه يسير بخطى حثيثة لتعزيز وإثراء أثره في مواجهة القوانين والتنظيمـــات الماسة بالحقوق والحريات، والتي تظهر في الطبيعة الخاصة للمحكمة الدستورية التي يحرص المؤسس الدستـوري على إصباغها بالصفة القضائية تدريجيا.

وعليه ومن أجل تحقيق سياسة قوامها دعم فعلية رقابة القضـــاء الدستوري على القوانين والتنظيمات الماسة بالحقوق والحريات انتهت الدراسة ببعض الإقتراحات، قد تساهم في بلورة ذلك الهدف مستقبلا نوردها تباعا:

– إصدار النظام الداخلي للمحكمة الدستورية بموجب قانون عضوي تراقب مدى مطابقته دستوريا أسوة بالنظام الداخلي للمجلس الدستوري الفرنسي الذي يصدر بقانون عضوي، مع ترك تحديد شروط عضوية أساتذة القانون الدستوري وكيفية إنتخابهم إلى قانون عضوي مع منح المحكمة دورا لإبداء رأيها وإقتراحاتها في شأنهما عن طريق لجنة وسيطة تنسق بينها وبين البرلمان والرقابة عليه ختاما، يزيد عليه جعل الأساس في إختيار أساتذة القانون الدستوري معيار الشهادة لما لهم من حنكة في التعامل مع النصوص الدستورية الوطنية والدولية، وعطفا عليه الأخذ بعين الإعتبار ضرورة توضيح كيفية إحتساب المدة القانونية المحددة ب 05 سنوات المشترطة فيهم بعد نيل درجة الأستاذية هل تحتسب ضمن 20 سنة في

القانون أم لا، كذلك على المحكمة الدستورية العليـــا الإقتداء بنظيريهـــا وتحديد عدد مضبوط لأعضائها في الدستور وعدم تركها للقانون منعا لأي تدخل في شؤونها.

– العمل دستوريا على إحداث تنوع في تشكيلة المحكمة الدستورية بإثرائها بخبرات عملية ميدانية بمقابل تخفيض جانب رئيس الجمهورية في تعين ثلث أعضائها، ويفضل ترك المؤسس الدستوري المقارن تأدية أعضاء جهات القضاء الدستوري لليمين أمام محكمة التنازع كونها هيئة قضائية وسط بين القضاء العادي والإداري وكذا مستقلة عن رئيس الجمهورية، ترسيخا لقواعد حياد القاضي الدستوري واستقلاليته وبالتالي نجاحه في تأدية مهامه في معزل عن الضغوط والتأثيرات الخارجية ولو كانت أدبية.

– التوجه إلى الحد من سلطة رئيس الجمهورية على جهات القضـــاء الدستوري بطريق ترك إختيار رئيسها لينتخب بين الأعضاء على أن يتولى حال غيابه تعيين نائب له أو أن ينتخب هو الآخر من بينهم.

– تحديد المؤسس الدستوري المصري مدة العضوية في المحكمة الدستورية العليا بما يكفل طابع التداول في مؤسســـات الدولة الدستورية بالأخص لما لرئيس الجمهورية من هامش في تعيين أعضائها، خاصة أنه لا سبيل لحماية قضـــائها من تأثيره إلى غاية تقاعد القاضي الدستوري المعين، كذلك النص في أحكام الدستور الجزائري والفرنســي على عدم قابلية عزل القاضي الدستوري لما لهذه الضمانة من أثر في ممارسة مهامه.

– حبذ لو يسلك المؤسس الدستوري الجزائري مسلك نظيره المصري في رقابته على جميع التنظيمات حتى المراسيم التنفيذية ما دامت تحتمل قواعد قانونية عامة ومجردة ولا تستهدف تنظيم أوضاع خاصة بعينها، فضلا عن الإقتداء بالدستورين الفرنسي والمصري في الحد من سلطة رئيس الجمهورية في التشريع بأوامر وقصرها فقط على القوانين العادية دون العضوية لعدم توفر الضمانات التي يضعها الدستور لسنها.

– المبادرة بإخطار المحكمة الدستورية بالقوانين الاستفتائية والتعديلات الدستـــورية قصد رقابتها لأجل تبين موقف القاضي الدستوري منها ومن خضوعها لرقابته كما هو الحال في القضاء الدستوري المقارن، ولا تظل نقطة عمياء قد تستغل مستقبلا للمساس بحقوق وحريات المواطنين بالأخص كون الأولى تتم في معزل عن أية شروط وفـــي أي مجال أما الثانية فتتعلق بأسمى قانون فـــي النظام القانوني والذي يجعله بالتبعية يمس بجميع المجالات كافة دون تمييز.

– منح صلاحية إخطار المحكمة الدستورية برقابة الأنظمة الداخلية لغرفتـــي البرلمان لرئيسيها إقتداء بما هو معمول به في النظام القانوني الفرنسي إحتراما لمبدأ الفصل بين السلطات، والإعتراف لجهات القضاء

بإحالة النصوص التشريعية المشكوك في دستوريتهـــا إلى المحكمة الدستورية للنظر فيها مع الحرص على التأسيس لسلطتها في التصدي لأية نص قانوني أو تنظيمي تشتبه في عدم دستوريته أثناء تأديتها لأية إختصاص لها.

– العمل على إصـــلاح ومراجعة شروط الترشح للعضوية في السلطة التشريعية بغرفتيها مع تقديم دورات تكوينية مستمرة لهم حول أهمية رقابة القضـــاء الدستوري وأثر تفعيلها على عمل السلطات والتمتع بالحقوق والحريات لأجل إرساء دولة القانون نصا وواقعا معاشا لا تسود فيها فكرة هيمنة سلطة على أخرى وأنها جميعا خاضعة للنص الأسمى في الدولة.

– توضيح معالم وكيفيات إجراء التكوين الذي يستفيد منه المترشح لعضوية المحكمة الدستورية في القانون الدستوري ومدته والهيئة القائمة عليه، مع الحرص على تنظيم دورات تكوينية متخصصة دوريا في القانون الدستوري لأعضاء المحكمة الدستورية بهدف إبقائهم على إطلاع بمجريات القضـــاء الدستوري المقـــارن ومظاهاتها بالقضاء الدستوري الوطني.

– النص علـى إلزامية آراء المحكمة الدستورية الخاصة بتفسير أحكام الدستور وكذا التفسير التبعـــي الذي يتم في ظل رقابة الدستورية، وعلى وجوب التمثيل بمحامي معتمد لدى المحكمة العليا أو مجلس الدولة لممارسة الدفع بعدم الدستورية وتمكين المتقاضين غير القادرين على ذلك من المساعدة القضائية.

– خلق لجنة قانونية للتنسيق بين السلطة التشريعية والمحكمة الدستورية لأجل تقديم الملاحظـــات المتعلقة بالدفع بعدم الدستورية بعد تغييبها من تشكيلة المحكمة والتغطية على عزوف ممثلي السلطة التشريعية عن الإخطار، ومنح الحق للنائب العام ومحافظ الدولة لإبداء الدفع بعدم الدستورية مع منعهما من إبداء الرأي في خصوصه رجوعا إلى كونهما ممثلان للحق العام ودعما لتعزيز فاعلية الدفع بعدم الدستورية، مع تبني نظام أحـــادي لتصفية الدفوع بعدم الدستورية على مستوى القضاء الجزائري والفرنســـي إقتداء بالنموذج المصري، وعطفا عليه وجوب الأخذ بعين الإعتبار أهمية التمثيل بمحامي في القضاء الدستوري الجزائري كما هو معمـــول به في النظام القانوني الفرنسي والمصري مع مراعاة أن يكون المحامي أهلا للترافع أمام الجهات العليا للقضاء وتوفير المساعدة القضائة لغير القادرين على تأمين التمثيل بمحامي في هذا الصدد.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع باللغة العربية

- قائمة المصادر

أولا: القرآن الكريم.

ثانيا: القواميس.

1- إبن منظور، لسان العرب، دار المعارف، القاهرة، مصر، ب.س.ن.

2- قاموس ومعجم المعاني متعدد اللغات والمجالات، على الرابط الالكتروني:

https://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar/%D8%B1%D9%82%D8%A7%D8%A8%D8%A9.

3- مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز أبادي، القاموس المحيط، دار الحديث، القاهرة، مصر، 2008.

4- مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، مكتبة الشروق الدولية، ط الرابعة، القاهرة، مصر، 2008.

ثالثا: الدساتير

1- دستور 1963، ج.ر.ج.ج، عدد 64، الصادرة في 10 سبتمبر 1963.

2- الأمر 97/76، المؤرخ في 30 ذي القعدة 1396، الموافق لـ 22 نوفمبر 1976، المتضمن إصدار دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، ج.ر.ج.ج، ع 94، الصادرة في 2 ذي الحجة 1396، الموافق لـ 24 نوفمبر 1976.

3- المرسوم الرئاسي 18/89، المؤرخ في 22 رجب 1409، الموافق لـ 28 فبراير 1989، يتعلق بنشر تعديل الدستور الموافق عليه في إستفتاء 23 فبراير 1989، ج.ر.ج.ج، ع 9، الصادرة في 23 رجب 1409، الموافق لـ 1 مارس 1989.

4- المرسوم الرئاسي رقم 438/96، المؤرخ في 26 رجب 1417، الموافق لـ 7 ديسمبر 1996، يتعلق بإصدار نص تعديل الدستور المصادق عليه في إستفتاء 28 نوفمبر 1996، ج.ر.ج.ج، ع 76، في 27 رجب 1417، الموافق لـ 8 ديسمبر 1996.

5- القانون رقم 01/16، المؤرخ في 6 مارس 2016، يتضمن التعديل الدستوري، ج.ر.ج.ج ، ع 14، الصادرة في 7 مارس 2016.

6- المرسوم الرئاسي رقم 442/20، المؤرخ في 30 ديسمبر 2020، المتعلق بإصدار التعديل الدستوري المصادق عليه في استفتاء 1 نوفمبر 2020، ج.ر.ج.ج، ع 82، الصادرة في 30 ديسمبر2020، المعدل والمتمم بموجب القانون رقم 04/26 المؤرخ في 07 شوال 1447، الموافق لـ 26 مارس 2026، ج.ر.ج.ج، ع 22، الصادرة في في 7 شوال 1447، الموافق لـ 26 مارس 2026.

7- دستور 1964، ج.ر.م، ع 69 تابع " أ "، الصادرة في 11 ذي القعدة 1383، الموافق ل 24 مارس 1964.

8- دستور 1971، ج.ر.م، ع 36 مكرر" أ "، الصادرة في 22 رجب 1391، الموافق ل 12 سبتمبر 1971.

9- الدستور المصري لعام 2014، المعدل والمتمم بموجب الاستفتاء الدستوري على تعديل بعض مواد الدستور الذي أجري خارج البلاد أيام الجمعة والسبت والأحد 19، 20، 2019/4/21 وأجرى داخل البلاد أيام السبت والأحد والإثنين 20، 21، 2019/4/22، ج.ر.م، عد 16 مكرر (و)، الصادرة في 23 أبريل 2019. (قرار الهيئة الوطنية للانتخابات رقم 38 لسنة 2019 باعلان موافقة الشعب على التعديلات الدستورية في الاستفتاء).

10- دستور الجمهورية التونسية الصادر في 26 ذي الحجة 1443 الموافق لـ 25 جويلية 2022، الرائد الرسمي، ع 91، الصادر في 18 أوت 2022.

رابعا: المواثيق الدولية

1- القرار رقم 217000، (د. 3) المتضمن الإعلان العالمـــي لحقوق الإنسان، الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة، بتاريخ 10 كانون الاول /ديسمبر 1948.

2- القرار رقم 22000 (د.21)، المؤرخ فـــي 16 كانون /ديسمبر 1966، المتضمن العهد الدولـــي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة، دخل حيز النفاذ في 23 آذار /مارس 1976 وفقا لاحكام المادة 49.

خامسا: القوانين العضوية

1- القـــانون العضوي رقم 10/16، المؤرخ في 22 ذي القعدة 1437، الموافق لـ 25 غشت 2016، المتعلق بنظام الانتخابات، ج.ر.ج.ج، ع 50، الصادرة في 25 ذي القعدة 1437، الموافق لـ 28 غشت 2016 (الملغى بالامر رقم 21-01 المؤرخ في 22 افريل 2021، المعدل والمتمم بالقانون العضوي رقم 26-05 المؤرخ في 04 افريل 2026).

2- القانون العضوي رقم 16/18، المؤرخ في 22 ذي الحجة 1439، الموافق لـ 2 سبتمبر 2018، يحدد شروط وكيفيات تطبيق الدفع بعدم الدستورية، ج.ر.ج.ج، ع 54، الصادرة في 25 ذي الحجة 1439، الموافق لـ 5 سبتمبر 2018 (الملغى بالقانون العضوي 22-19).

3- القانون العضوي 19/22، المؤرخ في 26 ذي الحجة 1443، الموافق لـ 25 يوليو 2022، يحدد إجراءات وكيفيات الإخطار والإحالة المتبعة أمام المحكمة الدستورية، ج.ر.ج.ج، ع 51، الصادرة بتاريخ 2 محرم 1443، الموافق لـ 31 يوليو 2022.

4- قانون رقم 142 لسنة 2006، المتعلق بتعديل بعض أحكام قانون السلطة القضائية الصادر بالقانون رقم 46 لسنة 1972، ج.ر.م، ع 26 (تابع)، الصادرة في 29 يونيو 2006.

5- قانون السلطة القضائية رقم 46 لسنة 1972، المعدل بموجب القانون رقم 77 لسنة 2019، الصادر بتاريخ 26 يونيو 2019، موقع منشورات قانونية، الرابط https://manshurat.org/node/63718

سادسا: القوانين العادية

1- القانون رقم 04/08، المؤرخ في 15 محرم 1429، الموافق لـ 23 يناير 2008، يتضمن القانـون التوجيهي للتربية الوطنية، ج.ر.ج.ج، ع 4، الصادرة في 19 محرم 1429، الموافق لـ 27 يناير 2008.

2- القانون رقم 03/22 المؤرخ في 24 رمضان 1443، الموافق لـ 25 أبريل 2022، يعدل ويتمم الأمر 57/71 المؤرخ في 14 جمادى الثانية 1391 الموافق لـ5 غشت 1971 والمتعلق بالمساعدة القضائية، ج.ر.ج.ج، ع 30، الصادرة في 26 رمضان 1443، الموافق لـ 27 أبريل 2022.

3- قانون رقم 18/22 المؤرخ في 25 ذي الحجة 1443، الموافق لـ24 يوليو 2022، يتعلق بالاستثمار ج.ر.ج.ج، ع 50، الصادرة في 29 ذي الحجة 1443، الموافق لـ 28 يوليو 2022.

4- قانون رقم 81 لسنة 1969 المؤرخ في 31 أغسطس 1969، المتعلق بإصدار قانون المحكمة العليا، ج.ر.م، ع 35 مكرر (1)، الصادرة في 31 أغسطس 1969.

5- القانون رقم 66 لسنة 1970 المتعلق بإصدار قانون الإجراءات والرسوم أمام المحكمة العليا، ج.ر.م، ع 35، الصادرة في 27 أغسطس 1970.

6- قانون رقم 48 لسنة 1979، المتضمن إصدار قانون المحكمة الدستورية العليا، ج.ر.م، ع 36، الصادرة في 6 سبتمبر 1979.

7- قانون رقم 182 لسنة 2018، بإصدار قانون التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة، ج.ر.م، ع 39 مكرر، الصادرة بتاريخ 3 أكتوبر 2018.

8- قانون المحكمة الدستورية العليا رقم 48 لسنة 1979، المعدل بموجب القـانون رقم 78 لسنة 2021، ج.ر.م، ع 25 مكرر (ب)، الصادرة في 26 يونيه 2019.

9- قانون رقم 137 لسنة 2021، المتضمن تعديل بعض أحكام قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم 48 لسنة 1979، ج.ر.م، ع 32 مكرر "أ"، الصادرة في 7 محرم 1443، الموافق لـ 15 أغسطس 2021.

سابعا: الأوامر

1- الأمر رقم 182/65، المؤرخ في 11 ربيع الأول 1385، الموافق لـ 10 يوليو 1965، يتضمن تأسيس الحكومة، ج.ر.ج.ج، ع 58، الصادرة في 14 ربيع الأول 1385، الموافق لـ 13 يوليو 1965.

2- القانون رقم 01/05 المتعلق بالوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتهما، ج.ر.ج.ج، ع 8، الصادرة في في 22 ربيع الأول 1433، الموافق لـ 15 فبراير 2012، المعدل والمتمم بالأمر رقم 02/12، والامر رقم 15-06 والامر 25-10.

3- الأمر رقم 01/21، المؤرخ في 26 رجب 1442، الموافق لـ 10 مارس 2021، يتضمن القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات، ج.ر.ج.ج، ع 17، الصادرة في 26 رجب 1442، الموافق لـ 10 مارس 2021، المعدل والمتمم بالأمر 21-05 والامر 21-10 والقانون العضوي رقم 26-05.

ثامنا: المراسيم الرئاسية

1- المرسوم الرئاسي رقم 77/21، المؤرخ في 21 فبراير 2021، يتضمن حل المجلس الشعبي الوطني، ج.ر.ج.ج، ع 14، الصادرة في 28 فبراير 2021.

2- المرسوم الرئاسي 96/21، المؤرخ في 11 مارس 2021، يتضمن استدعاء الهيئة الناخبة لإنتخاب أعضاء المجلس الشعبي الوطني، ج.ر.ج.ج، ع 18، الصادرة في 11 مارس 2021.

3- المرسوم الرئاسي رقم 304/21 المؤرخ في 25 ذي الحجة 1442، الموافق لـ 4 غشت 2021، يحدد شروط وكيفيات إنتخاب أساتذة القانون الدستوري، أعضاء في المحكمة الدستورية، ج.ر.ج.ج، ع 60، الصادرة في 26 ذي الحجة 1442، الموافق لـ 5 غشت 2021.

4- المرسوم الرئاسي رقم 22-93 المؤرخ في 05 شعبان 1443 الموافق ل 08 مارس 2022 والمتعلق بالقواعد الخاصة بتنظيم المحكمة الدستورية، ج.ر.ج.ج، ع 17، الصادرة بتاريخ 10 مارس 2021.

5- المرسوم الرئاسي رقم 26-05 المؤرخ في 18 رجب 1447 الموافق ل 07 جانفي 2026 والمتعلق بالقواعد الخاصة بتنظيم المحكمة الدستورية، ج.ر.ج.ج، ع 04، الصادرة بتاريخ 18 جانفي 2026.

تاسعا: الأنظمة الداخلية

1- النظام المحدد لقواعد عمل المجلس الدستوري، ج.ر.ج.ج، ع 42، الصادرة في 27 شوال 1440، الموافق لـ 30 يونيو 2019.

2- مداولة مؤرخة في 18 صفر 1441، الموافق لـ 17 أكتوبر 2019، تعدل وتتمم النظام المؤرخ في 7 رمضان 1440 الموافق لـ 12 مايو 2019 المحدد لقواعد عمل المجلس الدستوري، ج.ر.ج.ج، ع 65، الصادرة في 25 صفر 1441، الموافق لـ 24 أكتوبر 2019.

3- النظام الداخلي للمحكمة الدستورية، ج.ر.ج.ج، ع 72، الصادرة في 18 ربيع الثاني 1444، الموافق لـ 13 نوفمبر 2022.

4- النظام المحدد لقواعد عمل المحكمة الدستورية، ج.ر.ج.ج، ع 4 ، الصادرة في 29 جمادى الأولى 1444، الموافق لـ 22 جانفي 2023.

5- المذكرة الإيضاحية لقانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم 48 لسنة 1979.

عاشرا: قرارات وآراء القضاء الدستوري الجزائري

1- **القرارات**

- قرار رقم 1-ق.ق-مد، المؤرخ في 18 محرم 1410، الموافق لـ 20 غشت 1989، يتعلق بقانون الانتخابات، الموقع الرسمي للمحكمة الدستورية.

- قرار رقم 2- ق - ق - م.د - 89، المؤرخ في 28 محرم 1410، الموافق لـ 30 غشت 1989، يتعلق بالقانون الأساسي للنائب، الموقع الرسمي للمحكمة الدستورية.

- قرار رقم 3- ق.ن.د-م د/89، المؤرخ في 20 جمادى الأولى 1410، الموافق لـ 18 ديسمبر 1989، يتعلق بلائحة المجلس الشعبي الوطني المؤرخ في 29 أكتوبر 1989، ج.ر.ج.ج، ع 54، الصادرة في 22 جمادى الأولى 1410، الموافق لـ 20 ديسمبر 1989.

- قرار رقم 01 . ق . أ - م . د 95 ، المؤرخ في 6 غشت 1995، يتعلق بدستورية البند السادس من المادة 108 من قانون الإنتخابات، ج.ر.ج.ج، ع 19، الصادرة في 8 غشت 1995.

- قرار رقم 02/ق.أ/م.د/2000، المؤرخ في 27 فبراير 2000، يتعلق بمدى دستورية الأمر رقم 15/97، المؤرخ في 31 مايو 1997، المحدد للقانون الأساسي الخاص لمحافظة الجزائر الكبرى.

- قرار رقم 02/ ر.ق.ع/م.د/16، المؤرخ في 8 ذي القعدة 1437، الموافق لـ 11 غشت 2016، يتعلق بمراقبة مطابقة القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات للدستور، ج.ر.ج.ج، ع 50، الصادرة في 25

ذي القعدة 1437، الموافق لـ 28 غشت 2016.

– قرار رقم 01/ ق. م د / د ع د/19، المؤرخ في 23 ربيع الأول 1441، الموافق لـ20 نوفمبر 2019، الموقع الرسمي للمحكمة الدستورية.

– قرار رقم 01 /ق.م د/ د ع د/ 21، المؤرخ في 23 ربيع الثاني1443 ، الموافق لـ 28 نوفمبر2021 ج.ر.ج.ج، ع 95، الصادرة في 18جمادى الأولى 1443، الموافق لـ 23 ديسمبر 2021.

– قرار رقم 02 / ق.م د/ د ع د/ 21، المؤرخ في30 ربيع الثاني 1443 ، الموافق لـ 5 ديسمبر 2021، ج.ر.ج.ج، ع 4، الصادرة في 12 جمادى الثانية 1443، الموافق لـ 15 جانفي 2022.

– قرار رقم 16/ق.م.د/ 21 المؤرخ في 26 رجب 1442، الموافق لـ10 مارس 2021، يتعلق بمراقبة دستورية الأمر المتضمن القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات، ج.ر.ج.ج، ع 17، الصادرة في 26 رجب 1442، الموافق لـ 10 مارس 2021.

– قرار رقم 01 / ق. م د/ ر م د/ 22، المؤرخ في9 شوال 1443، الموافق10 ماي 2022، يتعلق بمراقبة مطابقة القانون العضوي المتعلق بالتنظيم القضائي للدستور، ج.ر.ج.ج، ع 41، الصادرة في 16 جوان 2022.

– القرار رقم 02/ ق.م.د/ ر م د/ 22، المؤرخ في 10 ماي 2022، المتعلق بمراقبة القانون العضوي المعدل والمتمم للقانون العضوي رقم 01/98 المؤرخ في 30 ماي 1998 المتعلق بإختصاصات مجلس الدولة وتنظيمه وعمله للدستور، ج.ر.ج.ج، ع 41، الصادرة في 16 جوان 2022.

– قرار رقم 03/ق. م. د/ ر م د/ 22، المؤرخ في 23 شوال 1443، الموافق لـ 24 مايو 2022، يتعلق بمراقبة مطابقة القانون العضوي الذي يحدد طرق انتخاب أعضاء المجلس الأعلى للقضاء وقواعد تنظيمه وعمله للدستور، ج.ر.ج.ج، ع 44، في 27 ذو القعدة 1444 الموافق ل27 يونيو 2022.

– قرار رقم 04/ق. م. د/ ر م د/ 22، المؤرخ في 29 ذي القعدة 1443، الموافق لـ 29 يونيو 2022، يتعلق بمراقبة مطابقة القانون العضوي الذي يحدد إجراءات وكيفيات الإخطار والإحالة المتبعة أمام المحكمة الدستورية للدستور، ج.ر.ج.ج،ع 51، الصادرة في 2 محرم 1444، الموافق لـ31 يوليو 2022

– قرار رقم 04 /ق.م.د/ر م د/ 22، المؤرخ في 2 محرم 1444، الموافق لـ 19 يونيو 2022، يتعلق بمراقبة مطابقة القانون العضوي الذي يحدد إجراءات وكيفيات الإخطار والإحالة المتبعة أمام المحكمة الدستورية، للدستور، ج.ر.ج.ج، ع 51، الصادرة في 29 ذي القعدة 1443، الموافق لـ31 يوليو 2022

– قرار رقم 06/ق. ر. د /22 ، المؤرخ في 29 ذي الحجة 1443، الموافق لـ 28 يوليو 2022، يتعلق

برقابة دستورية المواد 9 و12 و15 و20 من القانون رقم 02/22 المؤرخ في 24 رمضان 1443 الموافق لـ 25 أبريل 2022 الذي يحدد تنظيم الأكاديمية الجزائرية للعلوم والتكنولوجيات وتشكيلتها وسيرها ومهامها، الموقع الرسمي للمحكمة الدستورية.

– قرار رقم 01/ق.م. د/رم د/ 23، المؤرخ في 12 شوال 1444 ، الموافق لـ 2 مايو 2023، يتعلق برقابة مطابقة القانون العضوي الذي يعدل ويتمم القانون العضوي رقم 16–12 المؤرخ في 22 ذي القعدة 1437 الموافق لـ 25 غشت 2016 الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة للدستور، المعدل والمتمم بالقانون العضوي رقم 06/23، ج.ر.ج.ج، ع 35،الصادرة في 1 ذي القعدة 1444، الموافق ل 21 ماي 2023، المؤرخ في 28 شوال 1444، الموافق لـ18 ماي 2023، الموقع الرسمي للمحكمة الدستورية.

– قرار رقم 01/ ق. م. د/ر د/ 23، المؤرخ في 16 محرم 1445، الموافق لـ 03 غشت 2023، يتعلق برقابة دستورية الأمر الذي يعدل ويتضمن القانون 05–13 المؤرخ في 14 رمضان 1434 الموافق 23 يوليو 2013 والمتعلق بتنظيم الأنشطة البدنية والرياضية وتطويرها، الموقع الرسمي للمحكمة الدستورية.

– قرار رقم 02/ ق. م. د/ر م د/ 23، المؤرخ في 12 شوال 1444 ، الموافق لـ 2 مايو 2023 ، يتعلق برقابة مطابقة القانون العضوي المعدل والمتمم للقانون العضوي رقم 16–12 المؤرخ في 22 ذي القعدة 1437 الموافق لـ 25 غشت 2016 الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة وعملهما وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة للدستور.

20– قرار رقم 04/ ق. م. د/ ر.م. د/ 23، المؤرخ في 19 محرم 1445، الموافق لـ 6 غشت 2023، يتعلق بمراقبة مطابقة القانون العضوي المتعلق بالإعلام، للدستور الموقع الرسمي للمحكمة الدستورية.

– قرار رقم 06 /ق. م. درد /23، المؤرخ في 7 جمادى الثانية 1445، الموافق لـ 20 ديسمبر 2023، يتعلق برقابة دستورية بعض أحكام القانون رقم 08–04 المؤرخ في 15 محرم 1429 الموافق لـ 23 يناير 2008 والمتضمن القانون التوجيهي للتربية الوطنية، الموقع الرسمي للمحكمة الدستورية.

– قرار رقم 01/ ق.م.د/ر. د/24، المؤرخ في 15 جمادى الأولى 1446، الموافق لـ 17 نوفمبر 2024، يتعلق بمدى دستورية المـــواد 23 و29 و33 و55 من النص المصادق عليه من طرف البرلمـــان والمتضمن قانون المالية 2025، الموقع الرسمي للمحكمة الدستورية.

– قرار رقم 02/ ق.م.د/ ر.د/24، المؤرخ في 19 جمادى الأولى 1446، الموافق لـ 21 نوفمبر 2024، يتعلق برقابة دستورية المادتين103 و208 من النص المصادق عليه من طرف البرلمان والمتضمن قانون

المالية لسنة 2025، الموقع الرسمي للمحكمة الدستورية.

– قرار رقم 1/ ق.م.د/ د ع /25 المؤرخ في 7 رجب 1446، الموافق لـ7 جانفي 2025، يتعلق بالدفع بعدم دستورية المواد 10 و558 و559 و567 من القانون رقم 08–09 المؤرخ في 18 صفر 1429 الموافق 25 فبراير 2008 والمتضمن قانون الإجراءات المدنية والإدارية، المعدل والمتمم.

– قرار رقم 01/ ق. م. د/ر. د/25، مؤرخ في 18 محرم عام 1447، الموافق لـ 14 يوليو2025، يتعلق برقابة مطابقة القــانون العضوي المعدل والمتمم للقانون العضوي رقم 98–03 المؤرخ في 08 صفر عام 1419 الموافق 3 يونيو سنة 1998 والمتعلق باختصاصات محكمة التنازع وتنظيمها وعملها للدستور.

2– الآراء

– رأي رقم 05/ ر.م.د/11 المؤرخ في 27 محرم 1433، الموافق ل 22 ديسمبر 2011، يتعلق بمراقبة مطابقة القانون العضوي الذي يحدد كيفيات توسيع تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة، الموقع الرسمي للمحكمة الدستورية.

– رأي رقم 04 / ر. م . د / 11، المؤرّخ في 27 محرم 1433، الموافق لـ 22 ديسمبر 2011، يتعلق براقبة مطابقة القانون العضوي الذي يحدّد حالات التنافي مع العهدة البرلمانية للدستور، ج.ر.ج.ج، ع 1، الصادرة في 20 صفر1433، الموافق لـ 14 يناير2012.

– رأي رقم 12/ ر.ق/م.د/01، المؤرخ في 18 شوال 1421، الموافق لـ 13 يناير 2001، المتعلق بالرقابة على دستورية القانون رقم 2000 المتضمن القانون الأساسي لعضو البرلمان.

– رأي رقم 02 / ر.م.د / ت .د / 25، المؤرخ في 6 شعبان 1446، الموافق لـ 5 فبراير 2025، يتعلق بتفسير أحكام المادتين 121 و122 من الدستور، الموقع الإلكتروني الرسمي للمحكمة الدستورية.

– رأي رقم 02/ ر . م . د/ت. د /24، المؤرخ في 4 محرم ،1446 الموافق لـ 10 يوليو 2024، يتعلق بتفسير الحكم الوارد بالمادة 187 (الفقرة الأولى – المطة 2) من الدستور.

– رأي 02/ر.ق ع/ م د / 04، المؤرخ في 6 رجب 1425، الموافق لـ 22 غشت 2004، يتعلق بمراقبة مطابقة القانون العضوي المتضمن القانون الأساسي للقضاء، للدستور، ج.ر.ج.ج، ع 57، الصادرة في 23 رجب 1425، الموافق لـ 8 سبتمبر 2004.

– رأي رقم 1–ر.ق.م.د–1989، المؤرخ في 26 محرم 1410، الموافق لـ 28 فشت 1989، يتعلق بدستورية النظام الداخلي للمجلس الشعبي الوطني، الموقع الرسمي للمحكمة الدستورية.

– رأي رقم /05 د. ن. د / م. د / 98 ، المؤرخ في 28 شوال 1418 ، الموافق لـ 25 فبراير 1998،

يتعلق بمراقبة مطابقة المادة 29 المعدلة من النظام الداخلي للمجلس الشعبي الوطني للدستور، ج.ر.ج.ج ع 14، الصادرة في 16 ذي القعدة 1418، الموافق لـ 15 مارس 1998.

– رأي رقم 01 / ر. م . د/ 12، المؤرخ في 14 صفر 1433، الوافق لـ8 ينـاير 2012، يتـعلق برقابة مطـابـقـة الـقـانون العضوي المتعلق بالأحزاب السياسية للدستور، ج.ر.ج.ج، ع 2، الصادرة في 21 صفر 1433، الموافق لـ 15 يناير 2012.

– رأي رقم 01/ر.م.د/ت.د/24، المؤرخ في 4 رجب1445، الموافق لـ 16 جانفي 2024، يتعلق بتفسير عبارة واردة في المادة 195 (الفقرة الأولى) وفي المادة 141 من الدستور، ج.ر.ج.ج، ع 20، الصادرة في 10 رمضان 1445، الموافق لـ 10 مارس 2024.

– رأي رقم 04/ ر.ق/ م.د/98 المؤرخ في 18 صفر 1419، الموافق لـ 13 يونيو 1998 حول دستورية المواد من 4 إلى 7 و11، 12 14 15 و23 من القانون رقم ... المؤرخ في ... الموافق ... والمتضمن نظام التعويضات والتقاعد العضو البرلمان. ج.ر.ج.ج، ع 43، الصادرة في 21 صفر 1419، الموافق لـ 16 يونيو 1998.

– رأي رقم 13/ر. ق ع/ م د/ 2، المؤرخ في 11 رمضان 1423، الموافق لـ 16 نوفمبر 2022، يتعلق مطـابـقـة الـقـانون الـعضوي المتضمن القانون الأساسي للقضاء للدستور.

– رأي رقم 06/ر.ق.ع/م.د/98 المؤرخ في 19 ماي 1998، يتعلق بمراقبة مطابقة القانون العضوي المتعلق بإختصاصات مجلس الدولة وتنظيمه وعمله للدستور، الموقع الرسمي المحكمة الدستورية.

– رأي رقم 08/ر.ق.ع/م.د/99، المؤرخ في 5 ذي القعدة 1419، الموافق لـ 21 فبراير 1999، يتعلق بمراقبة مطابقة القانون العضوي الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وعملهما وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة للدستور، الموقع الرسمي للمحكمة الدستورية.

– رأي رقم 05 /ر.م .د / 11، المؤرخ في 27 محرم 1433، الموافق لـ 22 ديسمبر 2011، يتـعلق براقبـة مـطـابـقـة الـقـانـون الـعضـوي الـذي يـحـدد كيفيات توسيع تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة للدستور، ج.ر.ج.ج، ع 1، الصادرة في 20 صفر 1433، الموافق لـ 14 يناير 2012.

– راي رقم 02/ر.ق.ع/م.د/16، المؤرخ في8 ذي القعدة 1437، الموافق لـ 11 غشت 2016، يتعلق بمراقبة مطابقة القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات لدستور، ج.ر.ج.ج، ع 50، الصادرة في 25 ذي القعدة 1437، الموافق لـ 28 غشت 2016.

– رأي 05/ر.م.د/11 المؤرخ في 27 محرم 1433، الموافق لـ22 ديسمبر 2011، يتعلق بمراقبة مطابقة

القانون العضوي الذي يحدد كيفيات توسيع تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة.
– رأي رقم 03/ ر.ق.ع/م.د/ 18، المؤرخ في 20 ذي القعدة 1439، الموافق لـ 2 غشت 2018، يتعلق بمراقبة مطابقة القانون العضوي الذي يحدد شروط وكيفيات تطبيق الدفع بعدم الدستورية للدستور.
– رأي رقم 01 / ر.م.د/12، المؤرخ في 14 صفر 1433، الموافق لـ 8 يناير 2012، يتعلق بمراقبة مطابقة القانون العضوي المتعلق بالأحزاب السياسية للدستور، ج.ر.ج.ج، ع 2، الصادرة في 21 صفر 1433، الموافق لـ 15 يناير 2012.
– رأي رقم 12/ر.ق/م د/01 المؤرخ في 18 شوال 1421، الموافق ل، 13 يناير 2001، يتعلق بالرقابة على دستورية القانون رقم 2000 ... مؤرخ في ... الموافق ... يتضمن القانون الأساسي لعضو البرلمان.
– رأي رقم 04/ر.ق/98، المؤرخ في 1446، المؤرخ في 18 صفر 1419، الموافق لـ13 يونيو 1998، حول دستورية المواد من 4 إلى 7و11، 12، 14، 15 و23 من القانون المتضمن نظام التعويضات والتقاعد لعضو البرلمان، ج.ر.ج.ج، ع 43، الصادرة في 21 صفر 1419، الموافق ل16 يونيو 1998.
– رأي رقم 03 ر . م. د/ ت .د / 24، المؤرخ في 22 جمادى الأولى 1446، الموافق لـ 24 نوفمبر 2024، يتعلق بتفسير الحكم الوارد في المادة 122 (الفقرة الأخيرة) من الدستور.
– رأي رقم 01/ر. م. د/ت. د/23، المؤرخ في 20 محرم 1445، الموافق لـ07 غشت 2023، يتعلق بتفسير المادة 127 من الدستور، الموقع الرسمي للمحكمة الدستورية.
– رأي رقم 01/ ر.أ.ق.عض/م.د، المؤرخ في 27 شوال 1417، الموافق لـ 6 مارس 1997، يتعلق بمراقبة مطابقة الأمر المتضمن القانون العضوي المتعلق بالأحزاب السياسية للدستور، ج.ر.ج.ج، ع 12، الصادرة في 27 شوال 1417، الموافق لـ 6 مارس 1997.
– رأي رقم 01/ر.ق ع/م د/04، المؤرخ في 14 ذي الحجة 1424، الموافق لـ 5 فبراير 2004، يتعلق بمراقبة مطابقة القانون العضوي المعدل والمتمم للأمر رقم 07/97 المؤرخ في 27 شوال 1417 الموافق لـ 6 مارس 1997 والمتضمن القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات.
– رأي رقم 01 / ر.م.د / ت.د /25، المؤرخ في 30 رجب 1446، الموافق لـ 30 جانفي 2025، يتعلق بتفسير أحكام المادة 158 من الدستور، الموقع الرسمي للمحكمة الدستورية.
– رأي رقم 02/ ر.م.د/ ت .د /25، المؤرخ في 6 شعبان 1446، الموافق ل 5 فبراير 2025، يتعلق بتفسير أحكام المادتين 121 و 122 من الدستور، الموقع الرسمي للمحكمة الدستورية.
– رأي رقم 03/ ر .م.د / ت. د / 25، المؤرخ في 23 ذي الحجة 1446، الموافق لـ 19 يونيو 2025،

يتعلق بتفسير أحكام المادة 116 من الدستور، الموقع الرسمي للمحكمة الدستورية.

– رأي رقم 03/ ر.م.د/11، المؤرخ في 27 محرم 1433، الموافق لـ 22 ديسمبر 2011، يتعلق بمراقبة مطابقة القانون العضوي المتعلق بنظان الإنتخابات للدستور، الموقع الرسمي للمحكمة الدستورية.

– رأي رقم 04/ ر.ق.ع /م.د/ 16، المؤرخ في 8 ذي القعدة 1437، الموافق لـ 11 غشت 2016، يتعلق براقبة مطابقة القانون العضوي الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة وعملهما وكذا العلاقـــات الوظيفية بينهما وبالحكومة للدستور، ج.ر.ج.ج، ع 50، الصـــادرة في 25 ذي القعدة 1437، الموافق لـ 28 غشت 2016.

– رأي رقم 04/ر.ق.ع/م.د/18، المؤرخ في 20 ذي القعدة 1439، الموافق لـ 2 غشت 2018، يتعلق بمراقبة مطابقة القانون العضوي المتعلق بالمجتمع الجزائري للغة الأمازيغية للدستور.

– رأي رقم 02/ ر.ق.ع / م.د / 18، المؤرخ في 20 ذي القعدة 1439، الموافق لـ 2 غشت 2018، يتعلق بمراقبة مطابقة القانون العضوي المتعلق بقوانين المالية للدستور.

– رأي 02/ ر.م د /07، المؤرخ في 8 رجب 1428، الموافق لـ 23 يوليو 2007، يتعلق بمراقبة مطابقة القانون العضوي المعدل والمتمم للأمر رقم 07/97 المؤرخ في 27 شوال 1417 الموافق لـ 6 مارس 1997 والمتضمن القانون العضوي المتعلق بنظام الإنتخابات للدستور.

– رأي رقم 02 /ر.م.د /12، المؤرخ في 14 صفر 1433، الموافق لـ 8 يناير 2012، يتعلق براقبة مطابقة القانون العضوي المتعلق بالإعلام للدستور، ج.ر.ج.ج، ع 2، المؤرخ في 21 صفر 1433، الموافق لـ 15 يناير 2012.

الحادي عشر: أحكام المحكمة الدستورية العليا

– حكم المحكمة الدستورية العليا، القضية رقم 1، لسنة 1 قضائية (5 لسنة 8 ق ع)، الجلسة المنعقدة في 1 مارس 1980.

– حكم القضية رقم 37، لسنة 9 قضائية دستورية، الجلسة المنعقدة في 19 ماي 1990.

– حكم، القضية رقم 23 لسنة 12 قضائية " دستورية" ، الجلسة المنعقدة في 2 يناير 1993.

– حكم، القضية رقم 10، لسنة 14 قضائية "دستورية"، الجلسة المنعقدة في 19 يونيو 1993.

– حكم، القضية رقم 1، لسنة 15 قضائية دستورية، الجلسة المنعقدة في7 ماي 1994.

– حكم، القضية رقم 16، لسنة 15 قضائية "دستورية" ، الجلسة المنعقدة في 14 جانفي 1995.

– حكم، القضية رقم 27، لسنة 15 قضائية دستورية، الجلسة المنعقدة في 4 فيفري 1995.

- حكم، القضية رقم 25 لسنة 16 قضائية " دستورية" ، الجلسة المنعقدة في 3 يوليو 1995.
- حكم، القضية رقم 1، لسنة 17 قضائية" تفسير"، الجلسة المنعقدة في 3 جويلية 1995.
- حكم، القضية رقم 40، لسنة 17 قضائية دستورية، الجلسة المنعقدة في 4 ماي 1996.
- حكم، القضية رقم 2، لسنة 15 قضائية دستورية، الجلسة المنعقدة في 14 جانفي 1997.
- حكم، القضية رقم 43، لسنة 17 قضائية دستورية، الجلسة المنعقدة في 2 جانفي 1999.
- حكم، القضية رقم 193، لسنة 19 قضائية دستورية، الجلسة المنعقدة في 6 ماي 2000.
- حكم ، القضية رقم 4، لسنة 21 قضائية دستورية، الجلسة المنعقدة في مارس 2001.
- حكم، القضية رقم 70، لسنة 18 قضائية دستورية، الجلسة المنعقدة في 3 نوفمبر 2002.
- حكم، طلب رقم 1، لسنة 24 قضائية تفسيرية، الجلسة المنعقدة في 17 أغسطس 2003.
- حكم رقم 2، لسنة 26 قضائية " تفسير "، الجلسة المنعقدة في 07 مارس 2004، ج.ر.م، ع 10 (مكرر)، الصادرة في 9 مارس 2004.
- حكم، القضية رقم 188 ، لسنة 27 قضائية دستورية، الجلسة المنعقدة في 15 يناير 2006.
- حكم ، القضية رقم 84 لسنة 27 قضائية " دستورية" ، الجلسة المنعقدة في 7 يونيو 2009.
- حكم، القضية رقم 37، لسنة 32 قضائية دستورية، الجلسة المنعقدة في 4 ديسمبر 2011.
- حكم، القضية رقم 34، لسنة 39 قضائية دستورية، الجلسة المنعقدة في 14 جوان 2012.
- حكم، القضية رقم 279، لسنة 23 قضائية دستورية، الجلسة المنعقدة في 12 ماي 2013.
- حكم، القضية رقم 196، لسنة 35 قضائية دستورية، الجلسة المنعقدة في 8 نوفمبر 2014.
- حكم، القضية رقم 18، لسنة 37 قضائية دستورية، الجلسة المنعقدة في 1 مارس 2015.
- حكم، القضية رقم 137 لسنة 34 قضائية دستورية، الجلسة المنعقدة في 2 أفريل 2016.
- حكم ، القضية رقم11، لسنة 23 قضائية دستورية، الجلسة المنعقدة في 5 ماي 2018.
- حكم رقم 2، لسنة 26 قضائية " تفسير "، دعوى رقم 23 لسنة 38 قضائية " منازعة تنفيذ"، الجلسة المنعقدة في 4 ماي 2019.
- حكم، القضية رقم 93، لسنة 26 قضائية دستورية، الجلسة المنعقدة في 4 يناير 2020.
- حكم، القضية رقم 216، لسنة 30 قضائية دستورية، الجلسة المنعقدة في 8 ماي 2021.
- حكم، القضية رقم 104، السنة 39 قضائية دستورية، الجلسة المنعقدة في 2 جويلية 2022.
- حكم، القضية رقم 86، لسنة 34 قضائية دستورية، الجلسة المنعقدة 11 فبراير 2023.

قائمة المراجع

أولا: الكتب

1- الكتب العامة

- الأمين شريط، الوجيز في القانون الدستوي والمؤسسات السياسية المقارنة، ديوان المطبوعات الجامعية، ط 7، الجزائر، 2011.

- حسن نمرة، إختصاصات وصلاحيات رئيس الدولة في إطار النظام الإسلامي والمصري والفرنسي، دار الثقافة، الأردن، 2018.

- دانا عبد الكريم سعيد، حل البرلمان وآثاره القانونية على مبدأ إستمرارية أعمال الدولة دراسة تحليلية مقارنة، المؤسسة الحديثة للكتاب، ط 1، طرابلس، ليبيا، 2010.

- دينيس لويد، ترجمة سليم الصويص، فكرة القانون، عالم المعرفة، الكويت، 1990.

- رمزي الشاعر، النظرية العامة في القانون الدستوري، دار النهضة العربية، مصر، 2020.

- الشيخ أبو الحسن بن عبد الله بن الحسن النباهي المالقي الأندلسي، تاريخ قضاة الأندلس، دار الآفاق الجديدة، بيروت، لبنان، 1980.

- طارق عبد العال وآخرون، للضرورة أحكام تنظيم التشريع في غيبة البرلمان وآثاره في الحقوق والحريات الأساسية، ط 1، وحدة الحريات المدنية، مصر، 2015.

- عبد الفضيل محمد أحمد، مبـــادئ القانون، دار الفكر والقانون للنشر والتوزيع، ط1.، مصر، 2018.

- عبد المجيد إبراهيم سليم، السلطة التقديرية للمشرع دراسة مقارنة، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2010.

- علي عبد الله جاسم العرادي، تفويض الإختصاص التشريعـــي (دراسة تحليلية في الدستور البحرينـــي والدساتير المقارنة)، ط 1، معهد البحرين للتنمية السياسية، البحرين، 2019.

- علي مجيد العكلي، لمى علي الظاهري، الحماية الدستورية لفكرة النظام العام، المركز العربي، ط 1 ، مصر، 2018.

– علي مجيد العكيلي، مبدأ الأمن القانوني بين النص الدستوري والواقع العملي، المركز العربي، ط 1، مصر، 2019.

– عمار عباس، دراسات دستورية في إسناد السلطة وممارستها، النشر الجامعي الجديد، الجزائر، 2017.

– عمار عوابدي، نظرية القرارات الإدارية بين علم الإدارة والقانون الإداري، دار هومة، الجزائر، 2009.

– غيتري زين العابدين، حدود إستقلالية السلطة القضائية فـــي الفقه الإسلامـــي والتشريع الجزائري دراسة مقارنة، دار هومة، الجزائر، 2014.

– محمود حافظ، القضاء الإداري دراسة مقارنة، دار النهضة العربية، مصر ، د.س.ن.

– ميسون طه حسين، انحراف البرلمان في ممارسة وظيفته التشريعية دراسة مقارنة للأنظمة الدستورية للعراق، مصر، الولايات المتحدة الأمريكية، مؤسسة دار الصادق الثقافية، العراق، 2018.

– ميلود ذبيح، الفصل بين السلطات في التجربة الدستورية الجزائرية، دار الهدى، الجزائر، 2011.

– هاملي محمد، هيمنة السلطة التنفيذية علـــى السلطة التشريعية في النظـــام الدستوري الجزائري، دراسة مقارنة بالنظامين الدستوري المصري والفرنسي، دار الجامعة الجديدة، القاهرة، مصر، 2014.

– هيثم فتحي ابراهيم خاطر، نظرية الظروف الاستثنائية وبعض تطبيقاتها المعاصرة، د.د.ن، ط 1، مصر، 2019.

2- الكتب المتخصصة

– أحمد فتحي سرور، الحماية الدستورية للحقوق والحريات، المجموعة العلمية للطباعة والنشر والتوزيع، ط 1، القاهرة، مصر، 2021.

– أشرف عبد القادر قنديل، الرقابة على دستورية القوانين دراسة مقارنة، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2012.

– آلاء محمد الفيلكاوي، دور القضاء الدستوري في حماية الحقوق والحريات العامة دراسة مقارنة، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2018.

– إلياس جوادي، دور المجلس الدستوري في رقابة دستورية القوانين وصحة الإنتخابات البرلمانية دراسة نقدية مقارنة، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2019.

– أمين عاطف صليبا، دور القضاء الدستوري في إرساء دولة القانون " دراسة مقارنة "، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس، لبنان، 2002.

– إيناس محمد البهجي، يوسف المصري، الرقابة على دستورية القوانين– دراسة مقارنة –، المركز القومي للإصدارات القانونية، ط 1، مصر، 2013.

–إيهاب محمد عباس إبراهيم، الرقابة على دستورية القوانين السابقة اللاحقة، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2018.

– توفيق رمضان رواندزي، دور المحكمة الإتحادية العليا في الرقابة على دستورية القوانين، دراسة مقارنة، مكتبة الوفاء القانونية، ط 1، مصر، 2016.

– حسن مصطفى البحري، القضاء الدستوري دراسة مقارنة، د.ب.ن، ط 1، دمشق، سوريا، 2017. – رفعت عيد سيد، الوجيز في الدعوى الدستورية، دار النهضة العربية، مصر، 2004.

– شيراز شكري طاهر، إختصاص القضاء الدستوري برقابة دستورية اللوائح دراسة مقـــارنة، دار الفكر الجامعي، مصر، 2019.

– صبا موسى المومني، الرقابة على دستورية القوانين دراسة مقارنة تحليلية في ضوء التعديلات الدستورية الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع، ط 1، عمان، الأردن، 2017.

– عبد الحميد الشوارمي، محمد محمود المصري، دستورية القوانين في ضوء أحكام المحكمة الدستورية العليا، منشأة المعارف، مصر، 1986.

– عبد العزيز محمد سالمان، قيود الرقابة الدستورية، دار النهضة للقانون، القاهرة، مصر، 1998.

– عصمت عبد الله الشيخ، مدى استقلال القضاء الدستوري في شأن الرقابة على دستورية التشريعات دار النهضة العربية، مصر، 2003.

– علي هادي عطية الهلالي، المباحث الموضحة لذاتية شرط المصلحة في تحريك الدعـــوى الدستورية، دراسة تحليلية مقارنة، المركز العربي، ط 1، القاهرة، مصر، 2018.

– عوض المر، الرقابة القضائية على دستورية القوانين في ملامحهـــا الرئيسية، مركز رينيه جـــان دبوي للقانون والتنمية، القاهرة، مصر، 2003.

– فريد علواش، آليات حماية القاعدة القانونية الدستورية في الجزائر، دار الجامعة الجديدة، مصر 2010

–محمد باهي أبو يونس، أصول القضاء الدستوري تنظيم القضاء الدستوري، إختصاص القضاء الدستوري دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر 2016.

– محمد رفعت عبد الوهاب، رقابة دستورية القوانين المبادئ النظرية والتطبيقات الجوهرية، دار الجامعة

الجديدة، الأزاريطة، مصر، 2008.

– محمد عبد الرحيم حاتم، إتجاهات القضاء الدستوري في مجال الرقابة على دستورية القوانين " دراسة مقارنة "، مركز الدراسات العربية، ط 1، مصر، 2019.

– محمد ماهر أبو العينين، الانحراف التشريعي والرقابة على دستوريته دراسة تطبيقية في مصر، دار النهضة العربية، مصر، 1987.

– مسراتـــي سليمة، نظام الرقابة علـــى دستورية القوانين في الجزائر علـــى ضوء تعديل دستور 1996 وإجتهادات المجلس الدستوري الجزائري 1989–2010 ، دار هومة، الجزائر، 2012.

– منصور محمد أحمد، الرقابة اللاحقة على دستورية القوانين في فرنسا، دار النهضة العربية، مصر، 2012.

– مها بهجت يونس الصالحي، الحكم بعدم دستورية نص تشريعي ودوره في تعزيز دولة القانون (دراسة مقارنة)، بيت الحكمة العراقي، ط 1، بغداد، العراق، 2009.

– وليد محمد الشناوي، الرقابة القضائية على التعديلات الدستورية (دراسة مقارنة)، دار الفكر والقانون، مصر، 2013.

– وليد محمد عبد الصبور، التفسير الدستوري دراسة مقارنة، المصرية للنشر والتوزيع، ط 1، مصر، 2019.

– هنري روسيون، المجلس الدستوري، ترجمة محمد وطفة، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط 1، لبنان، 2001.

ثانيا: الأطروحات والرسائل والمذكرات الجامعية

– إبتسام فاطمة الزهراء شقاف، الحماية الدستورية والقانونية للحريات كقيد على سلطات الضبط الإداري، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص قانون عام، كلية الحقوق والحريات، جامعة أبـــي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2020/2019.

– أسود ياسين، ضمانات حماية الحقوق والحريات العامة بين الرقابة الدستورية والرقابة القضائية (دراسة مقارنة)، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص قانون عام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبي بكر الصديق، تلمسان، الجزائر، 2017/2016.

– أشرف إسماعيل عزب، حدود رقابة الدستورية دراسة مقارنة، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الحقوق، ب.ذ.ت، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، مصر، 2011.

– أفقير فضيلة، الدفع بعدم دستورية القوانين، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه علوم، تخصص دولة ومؤسسات عمومية، كلية الحقوق، جامعة يوسف بن خدة، الجزائر 1، الجزائر، 2023/2022.

– أوشان صارة، الضمانات الدستورية لمبدأ الفصل بين السلطات دراسة مقارنة الجزائر وتونس والمغرب، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه علـــوم، تخصص دولة ومؤسسات، كلية الحقوق، جامعة الجزائر 01، 2021/2020.

– بالجيلالي خالد، السلطة التقديرية للمشرع، دراسة مقارنة، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص قانون عام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2017/2016.

– بختة بوسدرة، النظام القانوني للمراسيم الرئاسية في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص قانون عام معمق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف، 22 أفريل 2025، الجزائر.

– بلال نورة، حق الأفراد في الدفع بعدم دستورية القوانين، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص قانون دستوري، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة، الجزائر، 2024/2023.

– بلحمزي فهيمة، الأمن القانوني للحقوق والحريات الدستورية ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص قانون عام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الحميد ابن باديس، مستغانم، الجزائر، 2018/2017.

– بلعبدي مصطفى، الكتلة الدستورية في ضوء أحكام القضاء الدستوري، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه ، تخصص قانون دستوري، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2023/2022.

– بلقاسم نصر الدين، قرينة مشروعية القرارات الإدارية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص قانون عام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2021/2020.

– بن حمو الطاوس، الرقابة على الأعمـــال الإنفرادية لرئيس الجمهورية في النظام الدستوري الجـزائري، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، تخصص الدولة والمؤسسات العمومية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر 2019/2018.

– بن دراج علي إبراهيم، تطور نظام الرقابة على دستورية القوانين في الجزائر– دراسة مقارنة –، أطروحة

مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص الدولة والمؤسسات العمومية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، 2019/2018.

–بن زيان أحمد، أثر الرقابة الدستورية على سيادة البرلمان، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه تخصص مؤسسات دستورية وإدارية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 06 فيفري 2020.

– بن سالم جمال، القضاء الدستوري في الدول المغاربية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم، تخصص قانون عام، كلية الحقوق، جامعة يوسف بن خدة، الجزائر1، الجزائر، 2015/2014.

– بن يوب جهيد، دولة القانون بين فعلية الأمن القانوني ومقتضيات حوكمة القضاء، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم، تخصص حقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الرحمان ميرة، بجاية، الجزائر،2022/2021.

– بوهالي مولود، آثار مبدأ الفصل بين السلطات على وظائف البرلمان في النظام الدستوري الجزائري، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، تخصص دولة ومؤسسات عمومية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2024/2023.

– تركي سطام المطيري، الجوانب الإجرائية فـــي الدعوى الدستورية، دراسة مقـــارنة بين فرنسا ومصر والكويت، رسالة مقدمة للحصول على درجة الدكتوراه، تخصص قانون عام، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، مصر، 2008.

– جعفري نعيمة، المركز الدستوري للغرفة الثانية في البرلمان" دراسة مقارنة "، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص قانون عام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2015/2015.

– حبشي لزرق، أثر سلطة التشريع على الحريات العامة وضماناتها، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه تخصص قانون عام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2013/2012.

–حدادي سمير، رقـــابة المحكمة الدستورية على دستورية القوانين في الجزائر ودورها فـــي إرساء دولة القانون أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص قانون عام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة 8 ماي 1945، الجزائر، 2023/2022.

– حسن مصطفى البحري، الرقابة المتبادلة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية كضمان لنفاذ القاعدة الدستورية " دراسة مقارنة "، رسالة لنيل درجة الدكتوراه في الحقوق، د.ذ.ت، كلية الحقوق، جامعة عين

الشمس، مصر، 2006/2005.

– حشوف لبنى، مسؤولية السلطة التنفيذية عن أعمالها، دراسة مقارنة بين التشريعين الجزائري والمصري، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علـــوم في الحقوق، تخصص قانون دستوري، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة العربي التبسي، تبسة، الجزائر، 2020/2019.

– حمريط كمال، دور المجلس الدستوري في حماية مبدأ سمو الدستور – دراسة مقارنة– ، أطروحة لنيل درجة الدكتوراه، تخصص قانون عام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2019/2018.

– حنان قده، الدفع بعدم الدستورية كآلية لحماية الحقوق والحريات في النظام القانوني الجزائري، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص قانون الدولة والمؤسسات، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، 2023/2022.

– خان محمد رصا، دور المحكمة الدستورية في رقابة المطابقة على ضوء التعديل الدستوري الجزائري 2020، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص قانون دستوري، كلية الحقوق والعلوم السايسية، جامعة بسكرة، 2024/2023.

– خليفي محمد، الضوابط القضائية للسلطة التقديرية للإدارة، دراسة مقارنة، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص قانون عام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2016/2015.

– دويني مختار، ضوابط جودة القاعدة القانونية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم، تخصص علوم قانونية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة جيلالي ليابس، سيدي بلعباس، الجزائر، 2015/2014.

– رابحي أحسن، مبدأ تدرج المعايير القانونية في النظام القانونـــي الجزائري، رســـالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في القانون، معهد الحقوق والعلوم الإدارية بن عكنون، جامعة الجزائر، الجزائر،2006/2005.

– زاير إلهام، دور المجلس الدستوري في حماية الحقوق والحريات الأساسية على ضوء التعديل الدستوري لسنة 2016، أطروحة مقدمة لنيل شهاة الدكتوراه، تخصص قانون عام معمق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبو بكر صديق، تلمسان، الجزائر، 2020/2019.

– زهرة كيلالي، الدور الإنشائي للقاضي الدستوري، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، د.ذ.ت، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 30 أبريل 2019.

– شرماط سيدعلي، القيود الواردة على عمل المجلس الدستوري الجزائري في مجال دستورية القوانين،

رسالة لنيل شهادة دكتوراه، تخصص قانون عام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2021/2020.

– صافي حمزة، دور الرقابة الدستورية في حماية الحقوق والحريات الأساسية في دول المغرب العربي، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، تخصص قانون عام مؤسسات دستورية وإدارية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2020/2019.

– صالح دجال، حماية الحريات ودولة القانون، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص قانون عام، كلية الحقوق، جامعة الجزائر 1، الجزائر، 2010/2009.

– صديق سعوداوي، سمو الدستور في التشريع الجزائري بين النص والتطبيق، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص قانون دستوري، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، الجزائر، 2019/2018.

– عبد العزيز برقوق، دور الرقابة الدستورية في حماية الحقوق والحريات الأساسية دراسة مقارنة، أطروحة دكتوراه، تخصص قانون عام، كلية الحقوق، جامعة يوسف بن خدة، الجزائر 1، الجزائر، 2016/2015.

– عبد الوهاب شرقي، مساهمة القضاء الدستوري في تطوير نظرية الحقوق والحريات الأساسية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص القضاء الدستوري والمنازعات الدستورية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد لمين دباغين، سطيف 2، الجزائر، 2021/2020.

– عفرون محمد، ضمانات الحقوق والحريات في بنيان الدستور الجزائري، دراسة مقارنة، أطروحة مقدم لنيل شهادة دكتوراه علوم، تخصص قانون عام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، الجزائر، 2022.

– علي قاسم ربيع، الحقوق الأساسية في ظل المنازعات الدستورية (دراسة مقارنة)، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه ، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، الجزائر، 2 ديسمبر 2019.

– عويسات فتيحة، مدة فعالية الرقابة على دستورية القوانين في ضمان الحقوق والحريات العامة دراسة مقارنة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم، تخصص قانون عام، كلية الحقوق، جامعة الجيلالي اليابس، سيدي بلعباس، الجزائر، 2011/2010.

– غلاي حياة، مدى فعالية الرقابة القضائية على أعمال الإدارة في مجال الحقوق والحريات الأساسية، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه علوم، تخصص قانون عام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبو بكر

بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2020/2019.

– قادري أمال، جودة الأحكام القضائية –دراسة مقارنة– ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص قانون عام معمق، كلية الحقوق والعلـــوم السياسية، جامعة جيلالي ليابس، سيدي بلعباس، الجـــزائر، 2021/2020.

– قوي نور الهدى، دور القاعدة الدستورية في التأسيس لمنظومة الحقوق والحريات، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص قانون عام معمق، كلية الحقوق، جامعة تيسمسيلت، الجزائر، 2022/2021.

– لحول دراجي، مكانة اللائحة في النظام القانوني الجزائري، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه، تخصص قانون وضعي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، الجزائر، 2018/2017.

– لكحل سمية، مراحل إعداد النص التشريعي، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم، تخصص قانون الدولة والمؤسسات العمومية، كلية الحقوق، جامعة الجزائر 1، الجزائر، 2024/2023.

– لوناسي ججيقة، السلطة التشريعية في الدستور الجزائري لسنة 1996، أطروحة لنيل درجة دكتوراه دولة في القانون، د.ذ.ت، كلية الحقوق، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، الجزائر، د.ذ.س.م.

– محمد منير حساني، أثر الإجتهاد الدستوري على دور البرلمان الجزائري، أطروحة مقدمة لنيل دكتوراه في العلوم القانونية، تخصص قانون دستوري، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2016/2015.

– مختاري عبد الكريم، الرقابة على دستورية القوانين والمعاهدات الدولية في الجزائر – ضرورة الإصلاح والتحديث – ، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه علوم، تخصص قانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، الجزائر، 26 جوان 2019.

– مزياني حميد، آلية التشريع بأوامر في الجزائر(بين النص والتطبيق)، أطروحة مقدمة لينل درجة دكتوراه علوم، تخصص قانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، الجزائر، 11 جوان 2016.

– مشري جمال، آلية الإخطار في ظل التعديل الدستوري الجزائـــري لسنة 2020، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه، تخصص قانون دستوري، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2024/2023.

– ميمونة سعاد، الأوامر الصـــادرة عن رئيس الجمهورية ورقابتها في ظل الدستور الجزائـري، رسالة

لنيل شهادة الدكتوراه، القانون العام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2016/2015.

– نبالي فطة، دور المجلس الدستوري في حماية الحقوق والحريات العامة مجال ممدود وحول محدود، رسالة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم، تخصص قانون، كلية الحقوق، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، الجزائر، 14 جويلية 2010.

– هاملي محمد، آليات إرساء دولة القانون في الجزائر رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص قانون عام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2012/2011.

– هديل محمد حسن المياحي، العدول في أحكام القضاء الدستوري في العراق (دراسة مقارنة)، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه، تخصص قانون عام، كلية الحقوق، جامعة النهرين، العراق، 2015.

– هديل محمد حسن المياحي، العدول في أحكام القضاء الدستـوري في العراق دراسة مـــــقارنة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص قانون عام، كلية الحقوق، جامعة النهرين، العراق، 2015.

– يامة إبراهيم، لوائح الضبط الإداري بين الحفاظ على النظام العام وضمان الحريات العامة أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص قانون عام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2015/2014.

– أحمد إبراهيم أحمد الحمادي، دور القضاء الدستوري في تفسير النصوص الدستورية (دراسة مقارنة)، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، د.ذ.ت، كلية الدراسات العليا، جامعة الشارقة، الإمارات العربية المتحدة، 2023.

– أحمد عبد السلام عبد الدائم، حدود إختصاص القضاء الدستوري دراسة مقارنة رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص قانون عام، كلية القانون والعلوم السياسية، الجامعة العراقية، العراق، 2018.

– أحمد كريوعات، حماية المجلس الدستوري للحقوق والحريات الأساسية، مذكرة مقدمة لنيل شهـــــادة الماجستير في القانون العام، تخصص حقوق الإنسان والحريات العامة، كلية الحقوق والعلـــوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2015/2014.

– انتظار جمعة ناصر، آلية تشكيل المحاكم الدستورية، دراسة مقارنة، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير تخصص قانون عام، كلية القانون والعلوم السياسية، الجامعة العراقية، العراق، 2022.

– بن مالك بشير، الإختصاص التنظيمي للسلطة التنفيذية في الجزائر على ضوء دستور 28 نوفمبر 1996 مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص قانون عام، معهد العلوم القانونية والإدارية، جامعة

الجيلالي اليابس، سيدي بلعباس، الجزائر، 1999/1998.

– بوسالم رابح، المجلس الدستوري الجزائري – تنظيمه وطبيعته– ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص قانون عام، كلية الحقوق، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2005/2004.

–بيوار الحاج صالح القادر، دور القضاء الدستوري في حماية الحقوق والحريات العامة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، د.ذ.ت، كلية الحقوق، جامعة الشرق الأدنى، نيقوسيا.

– دعاء قاسم محيبس، الرقابة على دستورية القوانين في النظم السياسية المختلطة (فرنسا أنموذجا بعد عام 2008)، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة المستنصرية، العراق، 2021.

– رزايقية عبد اللطيف، الرقابة القضائية على مشروعية القرارات الإدارية في التشريع الجزائري، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص تنظيم إداري، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الوادي، الجزائر، 2014/2013.

– زيد أحمد توفيق زيد الكيلاني، الطعن في دستورية القوانين " دراسة مقارنة "، مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير، تخصص قانون عام، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2012.

– سجاد سعيد حبيب، الإختصاص الأصلي للقضاء الدستوري في تفسير النصوص الدستورية، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير، تخصص قانون عام، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، مصر، 2019.

– عبد الحليم قاسم محمد العبيدي، طبيعة الدعوى الدستورية دراسة مقارنة في القضاء الدستوري، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير، تخصص قانون عام، كلية القانون والعلوم السياسية، جامعة الأنبار، العراق، 2011.

– عمر حمزة التركماني، القضاء الدستوري في فلسطين وفقا لقانون المحكمة الدستورية العليا رقم 3 لسنة 2006، دراســة تحليلية مقارنة، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير، تخصص قانون عام، كلية الحقوق، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين، 2010.

– عوض رجب خشمان الليمون، تفسير النصوص الدستورية – دراسة مقارنة – ، رسالة مقدمة للحصول على درجة الماجستير، تخصص قانون عام، كلية الدراسات الفقهية والقانونية، جامعة آل البيت، الأردن، 1999.

– فادي عبد الله برمبو، دور المحكمة الدستورية في حماية الحقوق والحريات العامة، أطروحة مقدمة لنيل درجة الماجستير، تخصص قانون عام، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين،

.2018

– فغول الزهرة، الممارسة الدستورية لحقوق الإنسان وضوابطها في إطار القانون الداخلي والقانون الدولي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام، تخصص علوم قانونية وإدارية، كلية الحقوق، جامعة الجيلالي ليابس، سيدي بلعباس، الجزائر، 2012/2011.

– قاضي أنيس فيصل، دولة القانون ودور القاضي الإداري في تكريسها في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص قانون عام، كلية الحقوق، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2010/2009.

– لحول سعاد، دور الإخطار في تحقيق فعالية الرقابة السياسية على دستورية القوانين، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص قانون دستوري، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر ،بسكرة الجزائر .2010

– محمد سعود حربي الفضلي، الضبط الإداري وأثره في الحريات العامة، جامعة الشرق الأوسط، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير، تخصص قانون عام، كلية الحقوق، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، كانون الأول 2015.

– مسراتي سليمة، إخطار المجلس الدستوري، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص قانون دستوري ونظم سياسية، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، الجزائر، د.ذ.س.م.

– مفتاح محمد السيد أحنيش، إختصاص القضاء الدستوري بالرقابة على التعديلات الدستـــورية (دراسة تحليلية مقارنة)، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص قانون عام، كلية القانون، جامعة سرت، ليبيا، 2022/2021.

– ممدوح محمد عارف الشياب، الدعوى الدستورية بين الرقابة السياسية والرقابة القضائية، رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير، قانون عام، كلية الحقوق، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، كانون الثاني 2015.

–نوار محمود بدير، دور القضاء الدستوري الفلسطيني في حماية الحقوق الإقتصادية والإجتماعية " دراسة مقارنة "، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير، د.ذ.ت، كلية الحقوق والإدارة العامة، جامعة بير زيت، فلسطين، 2017.

ثالثا: المقالات العلمية

– إبتسام فاطمة الزهراء شقاف، حق الأفراد في الدفع بعدم الدستورية كآلية مستحدثة لحماية الحقوق والحريات، مجلة القانون والعلوم السياسية، مج 4، ع 2، المركز الجامعي بالنعامة، الجزائر، 2018.

– أبحري هاجر، أثر عدول المحكمة العليـــا الأمريكية عن السوابق الدستورية على الحقــوق والحريات الأساسية، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، مج 15، ع 4، جامعة زيان عشور، الجلفة الجزائر، 2022.

– إبراهيم أحمد عوض علي عبد ربه، الدفع بعدم الدستورية ومدى إنتمائه إلى قواعد النظام العام، المجلة القانونية، مج 17، ع 7، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، مصر، 2023.

–إبراهيم عطية محمود المهدي، إعادة فحص دستورية النصوص في ضوء تغير الظروف " دراسة تحليلية مقارنة لأحكام القضاء الدستوري "، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، مج 14، ع 87، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، مصر، مارس، 2024.

-إبراهيم محمد السيد محمد عبداللا، الرقابة على الأوامر الصادرة في غيبة البرلمان في مصر وفقا لدستور 2014 المصري مجلة الدراسات القانونية والإقتصادية، مج 6، ع 1، كلية الحقوق، جامعة مدينة السادات، مصر، 2020.

– أحسن غربي، حل المجلس الشعبي الوطني في ظل التعديل الدستوري لسنة 2020، المجلة الشاملة للحقوق، مج 2، ع 3، سبتمبر ، جامعة باجي مختار، عنابة ، الجزائر، 2022.

– أحلام حراش، أثر تشكيلة المحكمة الدستورية على استقلالية القضاء الدستوري وفقا لمقتضيات التعديل الدستوري في الجزائر لسنة 2020، المجلة الدولية للبحوث القانونية والسياسية، مج 6، ع 1، ماي، جامعة الوادي، الجزائر، 2022.

– أحمد أحمد الموافى، بعض ملامح الاتجاهات الحديثة في الرقابة القضائية على السلطة التقديرية، مجلة مركز صالح كامل للإقتصاد الإسلامي، مج 21، ع 21، ديسمبر، جامعة الأزهر، مصر، 2023.

– أحمد جمال سليم محمد، السلطة المختصة بإعلان حالة الطوارئ في فرنسا ومصر، مجلة جامعة أسوان للعلوم الإنسانية، مج 3، ع 1، يونيو، جامعة أسوان، مصر، 2023.

– أحمد حسني علي أشقر، الضوابط الدستـــورية لسلطة الرئيس الاستثنائية بإصدار القرارات بقانون فــي النظام الدستوري الفلسطيني " دراسة مقارنة بالنظامين المصري والجزائري "، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية، مج 17، ع 1، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2024.

– أحمد خالد خلف، الفصل بين السلطات ضمانة دستورية جوهرية في حماية الحقوق والحريات الأساسية بحث مستخلص من أطروحة الدكتوراه، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، مصر، 2023.

– أحمد سلامة بدر، دور المحكمة الدستورية فــي تفسير النصوص القــانونية، مجلة العلوم القانونية والاقتصادية، مج 57، ع 1، كلية الحقوق، جامعة عين الشمس، مصر، يناير 2025.

– أحمد عبد الحسيب عبد المفتاح السنتريسي، إشكالية الرقابة على دستورية القوانين في ظل تعاقب الدساتير، مجلة كلية الشريعة والقانون بطنطا، مج 31، ع 3، كلية الشريعة والقانون، جامعة الأزهر، مصر، 2016.

– أحمد فتحى سرور، الرقابة القضائية على دستورية القوانين لاحقة أم سابقة ؟، مجلة المحكمة الدستورية العليا، ع 8، المحكمة الدستورية العليا، مصر، أكتوبر 2005.

– أحمد فتحي سرور، حدود ولاية القضاء العادي في المسألة الدستورية، مجلة المحكمة الدستورية العليا، ع 6، أكتوبر، المحكمة الدستورية العليا، مصر، 2004.

– أحمد محمد ريحان، نظرة على تحديد الوثيقة المتخذة مرجعية للرقابة الدستورية، مجلة المحكمة الدستورية العليا، ع 30، أبريل، المحكمة الدستورية العليا، مصر، 2022.

– أحمد يوسف محمد علي، دور مفوض الدولة في مصر في تحضير الدعوى الإدارية مجلة روح القوانين مج 35، ع 101، يناير، كلية الحقوق، جامعة طنطا، مصر، 2023.

– أسماء حقاس، الطاهر غيلاني، مستقبل الرقابة على دستورية القوانين – المحكمة الدستورية الجزائرية نموذجا–، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، مج 8، ع 1، جامعة خنشلة، الجزائر، 2021.

–إسماعيل أكنكو، القضاء الدستوري والعدالة الدستورية، مجلة شؤون إستراتيجية، ع 17، المركز المغربي للدراسات الاستراتيجية والعلاقات الدولية، المغرب، مارس 2024.

– إسماعيل جابوربي، نظرية الظروف الاستثنائية وضوابطها في القانون الدستوري الجزائري (دراسة مقارنة)، مجلة السياسة والقانون، ع 14، جانفي، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2016.

– أشرف السعيد مبارك مهنا، القيمة القانونية للائحة الداخلية للبرلمان ونطاق الرقابة الدستورية عليها (دراسة مقارنة)، مجلة الدراسات القانونية والإقتصادية، مج 10، ع 1، كلية الحقوق، جامعة مدينة السادات، مصر، 2024.

– أشرف توفيق شمس الدين، الضوابط الدستورية لنصوص التجريم والعقاب في قضاء المحكمة الدستورية العليا، مجلة المحكمة الدستورية العليا، ع 13، أبريل، المحكمة الدستورية العليا، مصر، 2008.

– أعمرستي محمد أمين، مسراتي سليمة، الرقابة الدستورية على التشريعات الاستفتائية، دراسة مقارنة بين المجلس الدستوري الفرنسي والمحكمة الدستورية المصرية، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، مج 6، ع 1، جوان، جامعة المسيلة، الجزائر، 2021.

–أكرور ميريام، نظام حالة الطوارئ في القانون الفرنسي، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية مج

58، ع 1، جامعة بن يوسف بن خدة ، الجزائر، 2021.
– إلياس جوادي، تقييم الدور الرقابي للمجلس الدستوري (دراسة مقارنة)، مجلة الإجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، مج 1، ع 2، جوان، المركز الجامعي لتامنغست، الجزائر، 2012.
– أمال بوسعدية، سليماني هندون، الدفع بعدم الدستورية كآلية بعدية للرقابة على دستورية القوانين، مجلة السياسة العالمية، مج 6، ع 1، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2022.
– أمجد أحمد سليمان عطاطرة، وسائل تحريك الرقابة القضائية على دستورية المعاهدات الدولية، مجلة البحوث القانونية والإقتصادية، مج 14، ع 89، سبتمبر، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، مصر، 2024.

– أمقران طيبي، يوسف التومي بوسف، دور القضاء الدستوري في تحقيق التواصل بين النص الدستوري الثابت وواقع الجماعة المتغير، مجلة صوت القانون، مج 10، ع 1، جامعة خميس مليانة الجزائر، 2024
– الأمين شريط، مكانة البرلمان الجزائري في اجتهاد المجلس الدستوري، مجلة المجلس الدستوري، مج 1، ع 1، المجلس الدستوري، الجزائر، 2013.
– إنتصار يوسف القذافي، عيب الانحراف التشريعي في مجال القضاء الدستوري، مجلة العلوم القانونية، مج 11، ع 2، ديسمبر، كلية القانون، جامعة المرقب، ليبيا، 2023.
– أوكيل محمد أمين، عن دور القضـــاء في تفعيل آلية الدفع بعدم الدستورية في الجزائر: دراســة مقارنة بالنموذج الفرنسي، مجلة حوليات جامعة الجزائر 1، مج 32، ع 2، جوان، جامعة الجزائر 1، الجزائر، 2018.
– أونيسي ليندة، التعديل الدستوري 2016 وأثره في تطوير الرقابة الدستورية في الجزائر، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، مج 3، ع 2، جوان، جامعة خنشلة، الجزائر، 2016.
– إياد خلف محمد جويعد، إيمان عبيد كريم، الحماية التشريعية للحريات العامة، المجلة السياسية والدولية، مج 23، ع 1، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة المستنصرية، العراق، 2013.
– ايت شعلال نبيل، الإجراءات المتبعة أمام الجهات القضائية لتطبيق آلية الدفع بعدم الدستورية، مجلة الأبحاث القانونية والسياسية، مج 5، ع 1، جامعة سطيف 2، الجزائر.
– إيمان جسام محمد، الإطار الدستوري لحرية الملبس، مجلة الفارابي للعلوم الإنسانية ، مج 1، ع 3، كلية الفارابي الجامعة، العراق، 2024.

– إيمان حسني نصر محمد سالم، الأثر المترتب على الأحكام الصادرة بعدم دستورية القوانين واللوائح وفكرة الأمن القانوني، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، مج 13، ع 84، يونيو، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، مصر، 2023.

– أيمن عيد السيد السعدني، إختصاصا المحكمة الدستورية العليا برقابة دستورية قرارات المنظمات الدولية والأحكام الأجنبية، مجلة القانون والإقتصاد، مج 97، ع1، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، مصر، 2024.

– بالجيلالي خالد، القدرة القانونية للقضاء الدستوري بالرقابة على التعديلات الدستورية، دراسة مقـــارنة، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، مج 8، ع 3، جامعة الحاج لخضر باتنة 1، الجزائر، 2021.

– بالخير دراجـــي، عادل زياد، حدود سلطات الضبط الإداري لحماية الحقوق والحريات الفردية، مجلة العلوم القانونية والسياسية، مج 10، ع 2، جامعة الوادي، الجزائر، 2019.

–باهي سمير، العلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية في الأنظمة بعد 2011: السياسية العربية دراسة مقارنة للنموذج التونسي والمصري، مجلة البحوث والدراسات، مج 16، ع 2، جامعة الوادي، الجزائر، صيف 2019.

– إبتسام حاتم علوان، دعاء قاسم، دور المجلس الدستوري الفرنسي في الرقابة علـــى دستورية القوانين، المجلة السياسية الدولية، مج 50، كلية العلوم السياسية، جامعة المستنصرية، العراق، 2022.

– بختي نفيسة، تأثير القضاء الدستوري على عمل البرلمان بين موجبات الحمـاية وحدود الرقابة، " دراسة على ضوء القضاء والفقه الدستوري المقارن "، مجلة الإجتهاد القضائي، م 16، ع 2، مخبر أثر الإجتهاد القضائي على حركة التشريع، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2024.

– بختي نفيسة، مبدأ إلتزام القضاء الدستوري بموازين الرقابة الدستورية دراسة في القضاء والفقه الدستوري المقارن، مجلة القانون، المجتمع والسلطة، مج 13، ع 2، سبتمبر، جامعة محمد بن أحمد وهران 2، الجزائر، 2024.

– بختي نفيسة، مبدأ الرقابة على دستورية التعديلات الدستورية في الوطن العربي: دراسة حالة الجزائر، مجلة أبحاث قانونية وسياسية، مج 9، ع 1، جوان، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، الجزائر، 2024.

– بدر عبد الله آل علي، القيمة الدستورية لمبدأ الأمن القانونـــي في التشريع الإماراتي والمقارن، مجلة البحوث القانونية والإقتصادية، مج 14، ع 84، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، مصر، 2024.

– براهيم تاج، دسترة المحكمة الدستورية كبديل للمجلس الدستوري في الجزائر خطوة جديدة لتفعيل الرقابة

على دستورية القوانين ومبدأ الفصل بين السلطات، مجلة الصدى للدراسات القانونية والسياسية، مج 2، ع 4، ديسمبر، جامعة خميس مليانة، الجزائر، 2020 .

– برقوق عبد العزيز، مقاربة في رصد منهج المجلس الدستوري في توسيع الكتلة الدستورية، مجلة دفاتر السياسة والقانون، مج 5، ع 9، جوان، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2013.

– بركات أحمد، دور الصياغة القانونية الجيدة في حماية الحقوق والحريات العامة، مجلة الحقيقة، مج 17، ع 1، الجزائر، 2018.

– بشير محمودي، ريم سكالفي، الرقابة على دستورية القوانين في ظل الدساتير المغاربية، مجلة العلوم القانونية والسياسية، مج 7، ع 3، جامعة الوادي، الجزائر، 2016.

– بلال نورة، عربي باي يزيد، سلطة القاضي الموضوع في تقدير جدية الدفع بعدم الدستورية، مجلة دفاتر السياسة والقانون، مج 13، ع 3، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2021.

– بلجيلالي فاطمة، مسيراتي سليمة، مبدأ الفصل بين السلطات في إجتهاد المجلس الدستروي والقاضي الإداري الجزائري، مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية، مج 7، ع 2، جامعة ابن خلدون، تيارت، الجزائر، 2021.

– بلعشي مريم، الحقوق والحريات جوهر الأمن القانوني في ضوء المادة 34 من الدستور الجزائري 2020، مجلة القانون، المجتمع والسلطة، مج 13، ع 2، سبتمبر، جامعة محمد بن أحمد وهران 2، الجزائر، 2024.

– بلكحل صحراوي، محمد علي، الرقابة الدستورية على الإغفال التشريعي في الجزائر (دراسة مقارنة)، المجلة الإفريقية للدراسات القانونية والسياسية، مج 8، ع 2، جامعة أحمد دراية، أدرار، الجزائر، 2024.

– بلواضح الطيب، بن لقريشي مصطفى، مقاربة تحليلية في رصد مضمون الكتلة الدستورية دراسة مقارنة (فرنسا، الجزائر)، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، مج 6، ع 2، ديسمبر، جامعة المسيلة، الجزائر، 2021.

– بلودنين أحمد، تطور وظيفة الرقابة في الدستور الجزائري، مجلة دراسات قانونية، مج 10، ع 21، مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعلمية، الجزائر، 2014.

– بليغ كمال، خواطر دستورية، مجلة المحكمة الدستورية العليا، ع 20، أكتوبر، المحكمة الدستورية العليا، مصر، 2011.

– بن حمو الطاوس، لبيض ليلى، واقع الرقابة الدستورية على الأوامر التشريعية في الجـزائر، مجلة العلوم القانونية والإجتماعية، مج 3، ع 1، جامعة زيان عاشور، الجلفة ، الجزائر، 2018.

– بن دحو نور الدين، تعيين الوزير الأول ورئيس الحكومة في التعديل الدستوري لسنة 2020، مجلة القانون الدولي والتنمية مج 9، ع 2، جامعة إبن باديس مستغانم ، الجزائر، 2021.

– بن دراج علي إبراهيم، سالمي عبد السلام، مساهمة المجلس الدستوري الجزائري في توسيع الكتلة الدستورية – دراسة مقارنة –، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، مج 10، ع 4، جامعة زيان عشور، الجلفة، الجزائر، 2017.

– بن سالم فرحات، بالخير دراجي، قراءة في تحول المؤسس الدستـوري الجزائري من المجلس الدستـــوري إلى المحكمة الدستورية فـــي ظل التعديل الدستوري لسنة 2020، المجلة الدولية للبحوث القـــانونية والسياسية، مج 7، ع 1، الجزائر، ماي 2023.

– بن شهرة العربي، الانحراف التشريعي، المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية، مج 7، ع 1، جامعة تيسمسيلت، الجزائر، 2022.

–بن صديق فتيحة، هاملي محمد، الدفع بعدم الدستورية في النظام الدستوري الجزائري: مؤشر التوجه نحو الرقابة القضائية على دستورية القوانين، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، مج 12، ع 2، جامعة عبد الرحمان ميرة، بجاية، الجزائر، 2021.

– بن عربية رقية، مسراتي سليمة، الرقابة على القوانين العضوية في النظام الدستوري الجزائري (رقابة مطابقة أم رقابة دستورية)، مجلة صوت القانون، ع خاص، جامعة خميس مليانة، الجزائر، 2022.

– بن مسعود أحمد، مرتبة القوانين العضوية في النظـــام الدستوري الجزائري، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، مج 6، ع 2، جامعة عمار ثليجي، الأغواط ، الجزائر، 2022.

– بنظر محد هاملي، نظرية أعمال السيادة وموقف القضاء الجزائري والمقارن منها، مجلة كلية القانون الكويتية العالمية، ع 4، ديسمبر، كلية القانون الكويتية العالمية، الكويت، 2018.

– بهاء الدين مسعود خويرة، ظاهرة الملاءمة السياسية في عملية تفسير النصوص الدستورية دراسة فلسفية تأصيلية مقارنة، مجلة كلية القانون الكويتية العالمية،ع 1، ديسمبر، كلية القانون الكويتية العالمية، الكويت، 2024.

– بوسلطان محمد، الدعوى الفردية بعدم الدستورية في الدول الإفريقية الملهمة بالنموذج الفرنسي: جراء لحماية حقوق الإنسان وتعزيز الديمقراطية، مجلة القانون المجتمع والسلطة، مج 10، ع 1، جامعة محمد

بن أحمد وهران 2، الجزائر، 2021.

– بوسماحة نصر الدين، قاسي فوزية، الرقابة على دستورية القوانين في الهندسة الدستورية الجزائرية، مجلة المجلس الدستوري، مج 5، ع 2، المجلس الدستوري، الجزائر، 2017.

– بولوم محمد أمين، فضال جمال عبد الناصر،المحكمة الدستورية في الجزائر دراسة مقارنة مع المحكمة الدستورية المصرية، مجلة أبحاث، ع 17، مارس، كلية الآداب، جامعة سرت، ليبيا، 2021.

– بومدين محمد، الدفع بعدم الدستـــورية طبقا للتعديل الدستـــوري الجزائري 2016 مجرد تقليد للنموذج الفرنسي الشاذ، مجلة القانون والمجتمع، مج 7، ع 1، جامعة أحمد دراية، أدرار، الجزائر، 2019.

– بومدين محمد، المعايير الموضـــوعية للتمييز بين رقابة المطابقة ورقابة الدستورية ورقـــابة الدفع بعدم الدستورية وفقا للتعديل الدستوري 2016، مجلة القانون الدستوري والمؤسسات السياسية، مج 4، ع 1، جوان، الجزائر، 2020.

– بومدين محمد، النصوص القانونية الخاضعة للرقابة كمعيار للتمييز بين أنواع الرقابة التي يمارسها المجلس الدستوري الجزائري، مجلة الحقيقة للعلوم الإجتماعية والإنسانية، مج 19، ع 3، جامعة أحمد دراية، أدرار، الجزائر، 2020.

– بومدين محمد، مبررات الإعتراف للقضاء الجزائري بدور في الرقابة على على دستورية القوانين وتحويل المجلس الدستوري إلى محكمة دستورية، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، مج 8، ع 4، جامعة تامنغست، الجزائر، 2019.

– بيوار عبد الرحيم محمد أمين، دور الرقابة الدستورية في حماية النظام الإتحادي، مجلة الجامعة العراقية مج 59، ع 3، مركز البحوث والدراسات الإسلامية، الجامعة العراقية، العراق، 2023.

– تبينة حكيم، الرقابة على دستورية القوانين – المجلس الدستوري الفرنسي نموذجا –، مجلة الدراســـات والبحوث القانونية، مج 5، ع 2، جوان، جامعة المسيلة، الجزائر، 2020.

– تبينة حكيم، آلية الدفع بعدم الدستورية: من الرقابة المجردة إلى الفعلية اللاحقة للحقوق والحريات – دراسة مقارنة بالنموذج الفرنسي –، مجلة الصدى للدراسات القانونية والسياسية، مج 2، ع 2، جوان، جامعة خميس مليانة، الجزائر، 2020.

– تبينة حكيم، حدود الحصانة البرلمانية في ظل التعديل الدستوري لسنة 2020، مجلة طبنة للدراسات العلمية والأكاديمية، مج 5، ع 2، المركز الجامعي بريكة، الجزائر، 2022.

– تونصير إبراهيم، آلية تحريك الرقابة على دستورية القوانين عن طريق الدفع بعدم الدستورية في إطار

التعديل الدستوري لسنة 2020، مجلة نوميروس الأكاديمية، مج 4، ع 2، المركز الجامعي مغنية، الجزائر، 2023.

– جابر محمد حجي، تفسير النصوص في القضاء الدستوري " دراسة في قضاء المحكمة الدستورية العليا المصرية " ، المجلة القانونية، ع 3، يناير، هيئة التشريع والرأي القانوني، البحرين، 2015.

–جديدي ضياء الدين رمضان، ضوابط جودة الصياغة التشريعية، مجلة الحقوق والحريات، مج 10، ع2 جامعة محمد خيدر، بسكرة، الجزائر، 2022.

–جفالي أسامة، قراءة أولية لتشكيل المحكمة الدستورية المستحدثة بموجب التعديل الدستوري 2020 مجلة الإجتهاد القضائي، مجلة الإجتهاد القضائي، مج 13، ع 2، أكتوبر، مخبر أثر الإجتهاد القضائي على حركة التشريع، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2021. –

جلول شيتور، الرقابة القضائية على دستورية القوانين، مجلة الإجتهاد القضائي، ع 4، مخبر أثر الإجتهاد القضائي على حركة التشريع، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، مارس 2008.

– جلول محمد الصالح، بركات محمد، الرقابة الدستورية في الجزائر وأثرها في تحقيق مبدأ سمو الدستور وفقا للتعديل الدستوري 2020، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، مج 8، ع 2، ديسمبر، جامعة المسيلة، الجزائر، 2023.

– جمال بن سالم، الإنتقال من المجلس الدستوري إلى المحكمة الدستورية في الجزائر "تغيير في الشكل أو في الجوهر"، دائرة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، مج 5، ع 2، المركز الجامعي، تيبازة، الجزائر، 2021.

– جمال بن سالم، حق المواطن في إخطار المجلس الدستوري (النموذج الفرنسي)، مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، مج 5، ع 1، جامعة البليدة 2، الجزائر، 2016.

– جمال رواب، إختصاصات المحكمة الدستورية في مجال راقبة الدستورية ورقابة المطابقة مجلة المحكمة الدستورية، مج 9، ع 2، المحكمة الدستورية، الجزائر، 2021.

– جنادي نسرين، إختصاص المحكمة الدستورية بالنظر في الدفع بعدم دستورية القوانين قراءة في دستور 2020 وأحكام القانون العضوي رقم 19/22، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، مج 10، ع 2، جامعة خنشلة، الجزائر، 2023.

– حاتم فارس الطعان، مشروعية سلطة الإدارة على تقييد الحريات العامة دراسة مقارنة، مجلة كلية بغداد للعلوم الإقتصادية الجامعة، ع 22، كلية بغداد للعلوم الإقتصادية الجامعة، بغداد، العراق، 2019.

– حازم عاكف أبو حجر، تطور الرقابة على دستورية القوانين في الأردن " دراسة مقارنة "، مجلة كلية الشريعة والقانون، مج 1، ع 26، كلية الشريعة والقانون، جامعة الأزهر، دقهلية، مصر، 2023.
– حبيب الرحمان غانس، الأوامر الرئاسية والمراسيم التنفيذية في إطار ضمان نفاذ أحكام الدستور، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، مج 9، ع 3، جامعة زيان عشور، الجلفة، الجزائر، 2016.
– حسين أحمد المقداد، فجوة الدستورية وتداعياتها ودور المحكمة الدستورية العليا في الحد منها، مجلة المحكمة الدستورية العليا، ع 23، أفريل، المحكمة الدستورية العليا، مصر، 2024.
– حسين جبار النائلي، الرقابة القضائية على الحقوق والحريات (دراسة مقارنة)، مجلة الكلية الإسلامية الجامعة، مج 1، ع 71، الجامعة الإسلامية في في النجف الأشرف، العراق، 2023.
– حمادو دحمان، آلية إخطار المجلس الدستوري وفقا للتعديل الدستـــــوري 2016، مجلة الفكر القانونـي والسياسي، مج 1، ع 2، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، الجزائر، 2017.
– حمدي حسين سالم، الموازنة كإحدى صور تطور القضاء الدستوري، مجلة بحوث الشرق الأوسط، ع 117، نوفمبر، مركز بحوث الشرق الأوسط والدراسات المستقبلية، جامعة عين الشمس، مصر، 2025.
– حمريط كمال، نشأة القضاء الدستوري في الجزائر وفرنسا وتأثيره على مبدأ سمو الدستور، دراسة مقارنة مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، مج 5، ع 1، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2020.
– حميداتو خديجة، محمد بن محمد، الدفع بعدم الدستورية في ظل التعديل الدستوري الجديد 2016 مجلة دفاتر السياسة والقانون، مج 10، ع 18، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر.
– حنان خديري، الدفع بعدم دستورية القوانين مضمون وأبعاد التعديل الدستوري لسنة 2020، مجلة الحقوق والحريات، مج 10، ع 1، جامعة محمد خيدر، بسكرة ، الجزائر، 2022.
– حنان ميساوي، الرقابة الإلزامية على دستورية القوانين في ظل التعديل الدستوري لسنة 2020، مجلة طبنة للدراسات العلمية والأكاديمية، مج 5، ع 1، المركز الجامعي بريكة، الجزائر، 2022.
– حنفى على جبالى، الرقابة على دستورية التشريع في مصر، مجلة المحكمة الدستورية العليا، ع 1، يناير، المحكمة الدستورية العليا ، مصر، 2003.
– حوالف حليمة، زاير إلهام، الرقابة الدستورية على المعاهدات الدولية دراسة مقارنة بين النظام الدستوري الجزائري والمصري المجلة الأكاديمية للعلوم القانونية والسياسية، مج 3، ع 1، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، الجزائر، 2019.

– حيدر سامي رشيد رشا شاكر حامد، التنظيم القانوني للرقابة الدستورية على الأنظمة والتعليمات، دراسة مقارنة، مجلة أوروك لعلوم الإنسانية، مج 15، ع 1، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة المثنى، العراق، 2022.

– حيدر محمد حسن، عيوب التشريع الخفية، مجلة الكلية الإسلامية الجامعة، مج 2، ع 65، الجامعة الإسلامية، العراق، 2022.

– خالد جمال أحمد حسن، ماهية الصياغة التشريعية ومقومات جودتها، ملحق خاص بالمؤتمر السنوي الرابع (القانون... أداة للإصلاح والتطوير)، مجلة كلية القانون الكويتية العالمية، ع 2، كلية القانون الكويتية العالمية، الكويت، ماي 2017.

– خالد علي عراقي، المواءمة بين فرض حالة الطوارئ وإحترام حقوق وحريات المواطنين في مصر، مجلة البحوث الفقهية والقانونية، مج 34، ع 39، أكتوبر، مجلة كلسة الشريعة والقانون، فرع جامعة الأزهر، مصر، 2022.

– خالد محمود غبد القادر محمد، الاختصاص التفسيري للقضـــاء الدستوري (المحكمة الدستورية بمصر والسودان نموذجا)، مجلة القانون الدستوري والعلوم الإدارية، ع 18، فبراير، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، ألمانيا، 2023.

– خلاف بدر الدين، تأثير تعيين أعضاء المجلس الدستوري على رقابة دستورية القوانين في الجزائر، مج 3، ع 1، جانفي، جامعة خنشلة، الجزائر، 2016.

– دالي سعيد، المسألة الدستورية الأولية والمجلس الدستوري الفرنسي، المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية، مج 6، ع 2، جامعة تيسمسيلت، الجزائر، 2021.

– الداه محمد إبراهيم، اللوائح التفويضية أو التنظيمية (دراسة مقارنة)، مجلة الحق، ع 6، ديسمبر، كلية القانون، بني وليد، ليبيا، 2017.

– دهيمي فيصل، دور مبدأ المساواة في تدعيم حماية الحقوق الإنتخابية (دراسة في ضوء إجتهادات المجلس الدستوري)، مجلة الأستاذ الباحث للدرسات القانونية والسياسية، مج 5، ع 2، جامعة المسيلة، الجزائر، 2020.

– رافع خضر صالح شبر، الأعمال التشريعية للسلطة التنفيذية في وجود البرلمـــان، مجلة المحقق الحلبي للعلوم القانونية والسياسية، مج 5، ع 1، كلية القانون، جامعة بابل، العراق، 2013.

– رجب حسن عبد الكريم، الإطار الدستوري لأثر وحجية حكم المحكمة الدستورية العليا، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، ع 7، كلية الحقوق، جامعة مدينة السادات، مصر،2021.

– رجب سليم، المحكمـــة الدستورية العليا في عيدها الذهبي، مجلة المحكمة الدستورية العليا، ع 31 ،

أكتوبر، المحكمة الدستورية العليا، مصر، 2022.
– رحماني جهاد، بن علية حميد، التظيم المستقل والتنظيم التنفيذي في المنظومة القانونية الجزائرية وفقا للتعديل الدستوري لسنة 2016، مجلة دراسات وأبحاث، مج 12، ع 3، جويلية، جامعة زيان عشور، الجلفة، الجزائر، 2020.
– رحموني محمد، رحلي سعاد، حق الأفراد في الدفع بعدم الدستورية في ظل القانون العضوي المحدد لكيفيات تطبيق الدفع بعدم الدستورية، مجلة دفاتر السياسة والقانون، مجلد 11، ع 1، جانفي، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2019.
– رشا شاكر حامد، زهير عادل عودة، الرقابة على الأنظمة المستقلة في العراق (دراسة مقارنة)، مجلة المعهد، ع 12، معهد العلمين للدراسات العليا، العراق، 2023.
– رضا بريبش، الدعوى الدستورية بين ترسيخ قواعد دولة القانون وضمان سير المؤسسات الدستورية، دراسة مقارنة)، مجلة إليزا للبحوث والدراسات، مج 6، ع 2، المركز الجامعي لإليزي، الجزائر، 2021.
–رمضاني فاطمة الزهراء، منهج القاضي الدستوري الجزائري في ضبط المشرع من الاعتداء على الحقوق والحريات وفق التعديل الدستوري لسنة 2020، مجلة أبحاث، مج 6، ع 1، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، 2021 .
– رناق يحي، الرقابة على دستورية التنظيمات في التجربة الجزائرية، مجلة العلوم القانونية والإجتماعية، مج 8، ع 2، جوان، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، 2023.
– روادي مراد، التحفظات التفسيرية وتطبيقاتها في الإجتهاد الدستوري الجزائري، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، مج 7، ع 2، ديسمبر، جامعة المسيلة، الجزائر، 2022.
– رولا عبد المجيد بغدادي، الإتجاهات النظرية في التفسير الدستوري، المجلة الدولية لنشر البحوث والدراسات، مج 5، ع 54، أبريل، مركز ريادة للبحوث والدراسات، الأردن، 2024.
– زغودي عمر، يحيى بدير، سلطة المشرع في تنظيم الحقوق والحريات بين التقييد والتقدير، مجلة الدراسات القانونية والسياسية، مج 1، ع 2، جوان، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، الجزائر، 2015.
– زهرة كيلالي، الاختصاص التفسيري للمحكمة الدستورية الجزائرية على ضوء التعديل الدستوري لسنة 2020، مجلة القانون المجتمع والسلطة، مج 12، ع 1، جامعة محمد بن أحمد وهران 2 الجزائر، 2023.
– ساجد محمد الزاملي، إشكاليات استقلال المجلس الدستوري في فرنسا، مجلة النهرين للعلوم القانونية، مج 10، ع 20، كلية الحقوق، جامعة النهرين، العراق، 2008.
– سامية رايس، مكانة الصياغة التشريعية ضمن الإجراءات التشريعية والهيئات الضابطة لها في التشريع الجزائري، مجلة النبراس للدراسات القانونية، مج 6، ع 1، جامعة العربي التبسي، تبسة، الجزائر، 2021.
– سعداني لوناسي ججيقة، مكانة القوانين العضوية في النظام القانوني الجزائري، المجلة النقدية للقانون

والعلوم السياسية، مج 2، ع 1، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، الجزائر، 2007.
–سمير حدادي، لزهر خشايمية، طبيعة رقابة المحكمة الدستورية الجزائرية على دستورية القوانين: سياسية أم قضائية ؟، مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية، مج 8، ع 2، جامعة ابن خلدون، تيارت، الجزائر، 2023.
– سميرة عتوتة، جميلة دوار، المستجد في مجال آلـــية تحريك الرقابة على دستورية القوانين على ضـــوء الإصلاحات الدستورية الجزائرية لسنة 2020، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، مج 8، ع 2، جـامعة خنشلة، الجزائر، 2021.
– شافي طالب محمد العجمي، تشكيلة المحكمة الدستورية بين الواقع السياسي والفصل المرن بين السلطات دراسة مقارنة، مجلة روح القوانين، مج 35، ع 103، يوليو، كلية الحقوق، جامعة طنطا، مصر، 2023.
– شلال عواد سليم، أهمية التفسير الدستوري فـــي إرساء قواعد الحقوق والحريات دراسة تحليلية، مجلة تسنيم الدولية للعلوم الانسانية والاجتماعية والقانونية، مج 3، ع 10، دار البيان العربي للدراسات والنشر، لبنان، سبتمبر 2024.
– شوقي يعيش تمام، أحكام تقديم الدفع بعدم دستورية القوانين في التعديل الدستوري الجزائري 2020 بين متطلبات التأصيل الدستوري وتجليات التأطير القانوني، دراسة مقارنة، مجلة الإجتهاد القضائي، مج 13، ع 1، مخبر أثر الإجتهاد القضائي على حركة التشريع، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2021.
– شوقي يعيش تمام، حدود تطبيق الدفع بعدم الدستورية : دراسة تحليلية في النظام الجزائري والأنظمة المقارنة، مجلة المحكمة الدستورية، ع 2، جوان، المحكمة الدستورية، الجزائر، 2023.
– صاش جازية، ضمانات استقلال المحكمة الدستورية في الجزائر طبقا لأحكام التعديل الدستوري 2020، مجلة الأبحاث القانونية والسياسية، مج 6، ع 1، جامعة سطيف 2، الجزائر، 2024.
–صافي حمزة، الإطار التأصيلي للرقابة على دستورية القوانين، مجلة المحكمة الدستورية، ع 3، المحكمة الدستورية، الجزائر، ديسمبر 2023.
– صالح أحمد الفراجي، مبدأ المساواة أمام القانون وتطبيقاته في القانون الليبي، مجلة العلوم القانونية والشرعية، مجلد 10، ع 6، يونيو، جامعة الزاوية، ليبيا، 2015.
– صالح عبد القادر محمد عمارة الربيعي، الفصل بين السلطات، مجلة البحوث القانونية والإقتصادية، مج 14، ع 84، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، مصر، 2024.
– صبحي مصباح زيد، رقابة الملاءمة في قضاء الدائرة الدستورية " تعليق على حكم المحكمة العليا في قضية الطعن الدستوري رقم 5/70 ق" ، مجلة العلوم القانونية، مج 12، ع 2، ديسمبر، كلية القانون، جامعة المرقب، ليبيا، 2024.
– صبرينة بن سعيد، مبدأ الفصل بين السلطات هل يستوجب فعلا الدسترة؟، مجلة الدراسات القانونية

المقارنة، مج 8، ع 1، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2022.
– صديق سعوداوي، تحديد مدة الحالات الاستثنائية في دستور الجزائر لعام 2020 (حالتي الضرورة الملحة: الطوارئ والحصار، الحالة الاستثنائية)، مجلة الصدى للدراسات القانونية والسياسية، مج 3، ع 4، ديسمبر، جامعة خميس مليانة، الجزائر، 2021.
– صديق سهام، الانحراف التشريعي والرقابة الدستورية عليه، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، مج 4، ع 2، جامعة المسيلة، الجزائر، 2019.
– ضريف قدور، أساليب عمل المحكمة الدستورية في مجال الرقابة والمطابقة الدستورية في ظل نظامها الداخلي لسنة 2023، مجلة الأبحاث القانونية والسياسية، مج 5، ع 1، جامعة سطيف 2، الجزائر، 2023.
– طارق ذباح، مجدوب جوراري، تكريس الدور التفسيري للمحكمة الدستورية في دستور 2020: دور جديد بآليات قديمة ؟، مجلة الدراسات القانونية المقارنة، مج 7، ع 2، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف، الجزائر، 2021.
– طارق محمد عبد القادر، أثر القضاء بعدم دستورية نص جنائي على الأحكام القضائية الباتة، مجلة المحكمة الدستورية العليا، ع 29، أكتوبر، المحكمة الدستورية العليا، مصر،2021.
– طاهر أنوار، البلاغة الجديدة والمنطق القانوني، مجلة سيميائيات، مج 17، ع 1، مارس، جامعة وهران 1، الجزائر، 2021.
– طواهرية أبوداوود، غيتاوي عبد القادر، الأمن القانوني ودوره في حماية الحقوق والحريات في النظام الدستوري الجزائري، مجلة القانون والمجتمع، مج 10، ع1، جامعة أحمد دراية، أدرار، الجزائر، 2022.
– عاشوري رحمة، سويقات أحمد، النظام القانوني لعضو المحكمة الدستورية، مجلة القانون والمجتمع، مج 12، ع 1، جامعة أحمد دراية، أدرار، الجزائر، 2024.
– عاطف البنا، الرقابة القضائية السابقة على دستورية القوانين هل تتفق مع نظامنا الدستوري والقانوني والقضائي؟، مجلة المحكمة الدستورية العليا، ع 8، أكتوبر، المحكمة الدستورية العليا، مصر، 2005.
– عامر زغير محيسن، الموازنة بين فكرة الأمن القانوني ومبدأ رجعية أثر الحكم بعدم الدستورية، مجلة مركز دراسات الكوفة ع 18، مركز دراسات الكوفة، العراق، 2010.
– عبد الرازق شحاتة عبد الرازق بهلول، ضوابط الرقابة الدستورية على اللوائح دراسة تحليلية لأحكام القضاء الدستوري المصري، المجلة القانونية، مج 17، ع 3، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، 2023.
– عبد الرزاق بحري، مبدأ الفصل بين السلطات كضمانة قانونية للرقابة على نفاذ القواعد الدستورية دراسة تحليلية على ضوء التعديل الدستوري الجزائري لسنة 2016، مجلة الدراسات القانونية، مج 6، ع 1، جانفي، مخبر السيادة والعولمة، جامعة يحيى فارس، المدية، الجزائر، 2020.
– عبد العزيز عبد المعطي علوان، تقدير جدية الدفع بعدم الدستورية ما بين التفسير القضائـــي وتطوير

أحكام القضاء الدستوري " دراسة مقارنة " ، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، مج 11، عدد 2، كلية الحقوق، جامعة مدينة السادات، مصر، يونيو 2025.
– عبد العزيز محمد سالمان، أسلوب وإجراءات إصدار الحكم الدستوري، مجلة المحكمة الدستورية العليا، ع 28، أبريل، المحكمة الدستورية العليا، مصر، 2021.
– عبد النور قراوي، الرقابة على دستورية القوانين في الجزائر" الرقابة القبلية"، مجلة المحكمة الدستورية، مج 9، ع 2، المحكمة الدستورية، الجزائر، 2021.
– عبير حمدي عبد الرحيم الحفناوى، الموازنة بين مباشرة الحق في حرية التعبير والمصلحة العامة، مجلة البحوث القانونية والإقتصادية، مج 36، ع 1، كلية الحقوق، جامعة المنوفية، مصر، 2024.
–عراش نورالدين الدفع بعدم الدستورية كآلية لتفعيل الدور الرقابي للمجلس الدستوري بعد التعديل الدستوري لسنة 2016، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، مج 10، ع 3، جامعة عبد الرحمان ميرة، بجاية، الجزائر، 2019.
– العربي وردية، الحماية الدستورية لمبدأ المساواة وفقا للتعديل الدستوري الجزائري لسنة 2016، مجلة الدراسات والبحوث القانونية، مج 2، ع 2، جامعة المسيلة، الجزائر، 2017.
– عصام سعيد عبد العبيدي، مدى سلطة القضاء الدستوري في الرقابة على التعيلات الدستورية: دراسة مقارنة، مجلة كلية القانون الكويتية العالمية، ع1، مارس، كلية القانون الكويتية العالمية، الكويت، 2021.
– علاء محي الدين مصطفى أبو أحمد، الرقابة على دستورية النصوص التشريعية الخالية من المضمون القاعدي دراسة تحليلية في ضوء أحكام المجلس الدستوري الفرنســـي، مجلة الحقوق للبحوث القــانونية والإقتصادية، مج 1، ع 3، يناير، كلية الحقوق، جامعة الإسكندرية، مصر، 2024.
– عليان بوزيان، آلية الدفع بعدم الدستورية وأثرها في تفعيل العدالة الدستورية، مجلة المحكمة الدستورية، مج 1، ع 2، المحكمة الدستورية ، الجزائر، 2013. –
عمار بوضياف، تطور أحكام الرقابة على دستورية القوانين في الجزائر 1963–2016 والإشكالات المطروحة، مجلة الدراسات القانونية المقارنة، مج 5، عدد 2، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف، الجزائر، 2019.
– عيسى زهية، الحماية الدستورية للحقوق الأساسية والحريات العامة، مجلة دائرة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، مج 6، ع 2، المركز الجامعي بتيبازة، الجزائر، 2022.
– فتحي فكري، رقابة دستورية اللوائح في ثلاثين عاما ملاحظة أولية وخمس استنتاجات نقدية، مجلة المحكمة الدستورية العليا، ع 18 أكتوبر، مصر، 2010.
– فرحة دعيم مظلوم، جنان الخوري، الانحراف التشريعي للسلطة التقديرية للمشرع الجنائي، مجلة الجامعة العراقية، مج 73، ع 4، شباط، مركز البحوث والدراسات الإسلامية، الجامعة العراقية، العراق، 2025.
– قزادري زهيرة، عيسى زهية، تعزيز إختصاص القضـــاء الدستوري بتفسير نصوص الدستـــور في ظل

التعديل الدستوري لسنة 2020، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية، مج 58، ع 3، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2021.
– كريم أحمد عبد الفتاح، دور القضاء الدستوري فـــي تنظيم وصنع سياسات الحريات الفردية دراسة في ضوء الإجتهادات الحديثة للمحكمة العليا الأمريكية والمحكمة الدستورية العليـــا المصرية، مجلة العلوم القانونية والإقتصادية، مج 67، ع 1، يناير، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، مصر، 2025.
– كريم أحمد، عبد الفتاح، دور القضاء الدستوري في تنظيم وصنع سياسات الحريات الفردية دراسة في ضوء الإتجاهات الحديثة للمحكمة العليا الأمريكية والمحكمة الدستورية المصرية، مجلة العلوم القانونية والإقتصادية، مج 67، ع 1، يناير، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، مصر، 2025.
– محمد إبراهيم هيوب، دور المحكمة الدستورية العليا في تفسير النصوص الدستورية دراسة مقارنة مع النظام الدستوري في الكويت، المجلة القانونية، مج 7، ع 3، مايو، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، مصر، 2020.
– محمد أومايوف، رقابة توافق القوانين والتنظيمات في الدستور الجزائري، المجلة النقدية للقانون والعلوم السايسية، مج 19، ع 2، كلية الحقوق، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، الجزائر، 2024.
– محمد حسن كاظم، ضمانات الحقوق والحريات في ظل التفسير الدستوري " دراسة مقارنة " ، مجلة الجامعة العراقية، مج 67، ع 2، جوان، مركز البحوث والدراسات الإسلامية، الجامعة العراقية، العراق، 2024.
– محمد حمدي عبد العليم علام، الانحراف التشريعي بين النظرية والرقابة القضائية "دراسة مقارنة"، مجلة روح القوانين، مج 35، ع 103، يوليو، كلية الحقوق، جامعة طنطا، مصر، 2023.
– محمد خيرى طه النجار، أثر تغير الظروف علـــى فهم وتطبيق النص الدستـــوري، مجلة المحكمة الدستورية العليا، ع 33، أكتوبر، المحكمة الدستورية العليا، مصر، 2023.
– محمد ضياء محمد رفاعي، رقابة الدستوية في النظامين الفرنسي والأمريكي دراسة مقارنة مجلة البحوث الفقهية والقانونية مج 35، ع 42، كلية الشريعة والقانون، جامعة الأزهر، دمنهور، مصر، 2023.
– محمد محمد عبد اللطيف، رقابة الدستورية اللاحقة في فرنسا، مجلة المحكمة الدستورية العليا، ع 16، أكتوبر، المحكمة الدستورية العليا، مصر، 2009.
– مخطارية مفتاح، الدفع بعدم دستورية التنظيمات المستقلة، مجلة الحقوق والحريات، مج 10، ع 1، جامعة محمد خيدر، بسكرة ، الجزائر، 2022.
– مداني عبد القادر، سالمي عبد السلام، الإتجاه إلى الرقابة القضائية بواسطة المحكمة الدستورية في التعديل الدستوري لسنة 2020، مجلة البحوث القانونية والإقتصادية، مج 4، ع 2، المركز الجامعي لأفلو، الجزائر، 2021.
– مرابط حسان، الطبيعة القانونية للمحكمة الدستوية في الجزائر، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، مج

10، ع 2، جامعة الحاج لخضر، باتنة 1، الجزائر، 2023.
– مراد بدران، الإختصاص التشريعي لرئيس الجمهورية بمقتضى المادة 124 من الدستور، مجلة الإدارة، مج 10، ع 2، المدرسة الوطنية للإدارة، الجزائر، 2000.
– مصطفى محمود إسماعيل، المسألة الأولية الدستورية في التشريع الفرنسي " دراسة مقارنة بالنظام القانوني المصري "، المجلة الدولية للفقه والقضاء والتشريع، مج 2، ع 1، مصر، 2022.
– مصطفي محب الدين يحيي محب الدين، آثر حالة الطوارئ علي الحق في الأمن الشخصي، مجلة حقوق دمياط للدراسات القانونية والإقتصادية، مج 11، ع 11، يناير، كلية الحقوق، جامعة دمياط، مصر، 2025.
– مليكة بن راشد، بوزيد بن محمود، قرارات المحكمة الدستورية بشأن راقبة المطابقة للدستور ورقابة الدستورية، مجلة العلوم القانونية والإجتماعية، مج 9، ع 2، جامعة زيان عاشور، الجلفة الجزائر، 2024
– منى السيد عمران، سلطة القضاء الدستوري في التصدي:دراسة مقارنة بين القانونين المصري والعراقي، مجلة جامعة العين للأعمال والقانون، مج 9، ع 2، جامعة العين، الإمارات، 2025.
– نعيمة خطاب، الدور التشريعي للسلطة التنفيذية في الدستورين الجزائري والفرنسي، مجلة الدراسات القانونية المقارنة، مج 7، ع 2، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف، الجزائر، 2022.
– نوارة تريعة، عزيزة شبري، أثر تشكيلة المحكمة الدستورية على أدائها الدستوري في الجزائر والمغرب – دراسة مقارنة –، مجلة البحوث والدراسات، مج 19، ع 2، جامعة الوادي، الجزائر، 2022.
– هيفاء راضي البياتي، المحكمة الإتحادية العليا بين تحقيق التوفيق الدستوري والموازنة مع الصالح العام مجلة النهرين للعلوم القانونية، مج 27، ع 3، جامعة النهرين، العراق، 2025.
– وعلي ياسمين، مدى فاعلية الرقابة الدستورية على المراسيم الرئاسية في الجزائر، مجلة أبحاث قانونية وسياسية، مج 4، ع 1، جوان، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، الجزائر، 2019.
– وليد محمد الشناوي، دور المحاكم الدستورية كمشرع إيجابي (دراسة تأصيلية تحليلية مقارنة)، مجلة البحوث القانونية والإقتصادية، مج 7، ع 62، أبريل، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، مصر، 2017.
– ياسر سيد حسين سيد، تطور الآليات الرقابية للقضاء الدستوري دراسة مقارنة في الدستور(المصري– الفرنسي– الأمريكي)، مجلة كلية الآداب، مج 20، ع 50، جامعة بين سويف، مصر، مارس، 2019.
– يسرى العصار، بعض المبادئ التي قررتها المحكمة الدستورية في تفسير النصوص، مجلة المحكمة الدستورية العليا، ع خاص، مارس، المحكمة الدستورية العليا، مصر، 2009.
– يسرى العصار، نقاش متجدد حول دور القضاء الدستوري في تفسير القواعد الدستورية والقانونية واستنباط المبادئ منها، مجلة كلية القانون الكويتية العالمية، ع 4، ديسمبر، كلية القانون الكويتية

العالمية، الكويت، 2017.
– يسرى محمد العصار، الإتجاهات الحديثة للقضاء الدستوري بشأن حماية الحق في الخصوصية دراسة مقارنة (الكويت – مصر – فرنسا)، مجلة كلية القانون الكويتية العالمية، مج 3، ع 10، كلية القانون الكويتية العالمية، الكويت، 2015.
– يسرى محمد العصار، التعليق على أحكام المحكمة الدستورية بين الموضوعية العلمية والهوى السياسي، مجلة المحكمة الدستورية العليا، ع 5، أبريل، المحكمة الدستورية العليا، مصر، 2014.
– يسرى محمد العصار، تطور بعض اتجاهات القضاء الدستورى وتأثير مبدأ الأمن القانوني عليها دراسة مقارنة (مصر – فرنسا)، مجلة المحكمة الدستورية العليا، ع 33، أكتوبر، المحكمة الدستورية العليا، مصر، 2023.

رابعا: المداخلات في التظاهرات العلمية

1- بن بغيلة ليلى، التفسير المستقل لأحكام الدستور وتعزيز المنظومة القانونية دراسة مقارنة في ضوء أحكام وقرارات المحكمة الدستورية في الجزائر ومصر، الملتقى الدولي الموسوم بالعدالة الدستورية في الدول العربية، الواقع والرهانات، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة خنشلة، الجزائر، 08 –09 ماي 2024.

2- جمال غريسي، المجلس الأعلى للقضاء ودوره في تجسيد إستقلالية القضاء، الملتقى الدولي العاشر: القضاء والدستور، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، الجزائر، 08-09 ديسمبر 2019.

3- دعاء كاظم طارش، مسارات القضاء الدستوري في ممارسة رقابة التصدي (دراسة مقارنة)، مجلة جامعة سومر للعلوم الإنسانية، عدد خاص بوقائع المؤتمر العلمي الدولي الثاني للعلوم الإنسانية والتربوية والنفسية، جامعة سمر بالتعاون مع جامعة الإمام الصادق، العراق،8 – 9 آذار، 2023.

4- عبد العزيز نويري، إثارة الدفع بعدم الدستورية أمام الجهات القضائية وتطبيقتها العملية المشابهة في القضاء المقارن، الملتقى الدولي العاشر: القضاء والدستور، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، الجزائر، 08-09 ديسمبر 2019.
5- عمار بوضياف، مجال الدفع بعدم الدستورية وإشكالية المادة 188 من الدستور دراسة في ضوء التجربة الفرنسية، الملتقى الدولي العاشر: القضاء والدستور، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، الجزائر، 08-09 ديسمبر 2019.
6- عمار زعبي، زهرة عليم، حدود إستقلالية السلطة القضائية في الجزائر، الملتقى الدولي العاشر: القضاء والدستور، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، الجزائر، 08- 09 ديسمبر 2019.

7- مصطفى رسول حسين مصطفى، حماية المصلحة العامة في ضوء الموازنة بين النظام العام وضرورة حماية الحريات العامة، المؤتمر العلمي الدولي الثالث بعنوان: " حماية المصلحة العامة في اشريعة الإسلامية والقانون الوضعي "، كلية الشريعة والقانون، جامعة طنطا، مصر، 21-22 أكتوبر 2019.
8- أمحمد بن محمد مالكي، توزيع السلطة في الدساتير العربية الجديدة (المغرب - تونس- مصر)، ملحق خاص بالمؤتمر السنوي الرابع (القانون... أداة للإصلاح والتطوير)، مجلة كلية القانون الكويتية العالمية، جزء1، ع 2، كلية القانون الكويتية العالمية، الكويت، ماي 2017.
9- تبينة حكيم، إختصاص المحكمة الدستورية في ممارسة رقابة المطابقة وإشكالية القوانين العضوية، ملتقى وطني إفتراضي الموسوم بـ" مستجدات التعديل الدستوري لسنة 2020 المتعلقة بالرقابة على دستورية القوانين، كلية الحقوق، جامعة يوسف بن خدة، الجزائر1، 7 ماي 2023.
10- حبيبة رحايبي، إبتسام بومعزة، ضوابط السلطة التنفيذية في حالة الطوارئ وتقييدها لحقوق الإنسان، ملتقى وطني موسوم بـ: السلطة التنفيذية في الدستور الجزائري، جامعة عباس لغرور، خنشلة، الجزائر، 18 ديسمبر 2018.
11- سعيد لعموري، السعيد سحارة، ضمانات المحافظة على الأمن القانوني في التشريع الجزائري، ملتقى وطني حول" الأمن القانوني كمفهوم معياري لدولة الحق والقانون المقاربة النظرية وآليات التجسيد" ، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد لمين دباغين، سطيف، الجزائر، 21 أفريل 2021.
12- عبد الكريم لعجاج، مقومات الأمن القانوني المتعلقة بشكل وموضوع القواعد القانونية، ملتقى وطني حول " الأمن القانوني كمفهوم معياري لدولة الحق والقانون المقاربة النظرية وآليات التجسيد"، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد لمين دباغين، سطيف، الجزائر، 21 أفريل 2021.
13- العيفاوي كريمة، الأثر القانوني المترتب عن قرارات المحكمة الدستورية في مجـــال الرقابة علـــى دستورية القوانين، أعمال الملتقى الوطني حول:" مستجدات التعديل الدستوري لسنة 2020 المتعلقة بالرقابة على دستورية القوانين"، كلية الحقوق، جامعة الجزائر 1، الجزائر، 7 ماي 2023.
14- فريد دبوش، شرط الكفاءة القانونية لتولي العضوية فـــي المحكمة الدستورية: بين شرط الخبرة في القانون والتخصص في القانون الدستوري، ملتقى وطني حول مستجدات التعديل الدستوري لسنة 2020 المتعلقة بالرقابة على دستورية القوانين ، كلية الحقوق، جامعة الجزائر 1،7 ماي 2023، الجزائر.
15- ليث كمال نصراوين، متطلبات الصياغة التشريعية الجيدة وأثرها على الإصلاح القانوني، ملحق خاص بالمؤتمر السنوي الرابع (القانون ... أداة للإصلاح والتطوير)، مجلة كلية القانون الكويتية العالمية، عدد 2، كلية القانون الكويتية العالمية، الكويت، مايو 2017.
16- محمد فوزي نويجي، عبد الحفيظ علي الشيمي، تفسير القاضي الدستوري المضيف ودوره في تطوير القانون، المؤتمر العلمي السنوي الرابع " القانون ... أداة للإصلاح والتطوير" ، مجلة كلية القانون الكويتية العالمية، ع 2، مايو، كلية القانون الكويتية العالمية، الكويت، 2017.

17- مراح صليحة، مكانة الرقابة على دستورية القوانين في الدساتير الجزائرية المتعاقبة، الملتقى الوطني الموسوم بـ:مستجدات التعديل الدستوري لسنة 2020المتعلق بالرقابة على دستورية القوانين، كلية الحقوق، جامعة الجزائر 1، يوسف بن خدة، الجزائر، 7 ماي 2023.

18- مروان محمد محروس المدرس، رقابة القضاء الدستوري على الصيـــاغة التشريعية، ملحق خاص بالمؤتمر السنوي الرابع (القانون ... أداة للإصلاح والتطوير)، مجلة كلية القانون الكويتية العالمية، ع 02، كلية القانون الكويتية العالمية، الكويت، 2017.

19- نبالي فطة، الدور المقيد للمجلس الدستوري في حماية الحقوق والحريات، الملتقى الوطني الأول الموسوم بـ:الإصلاحات الدستورية في مجال القضاء الدستوري في الجزائر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أحمد دراية، أدرار، الجزائر، 6-7 مارس 2023.

20- كايس شريف، دور المحاكم الدستورية الإفريقية فـــي حماية النظام الدستوري، يوم دراســـي حول: المؤسسات في القضاء الدستوري، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة وهران2، 5 ماي 2016.

خامسا: المواقع الإلكترونية

1- أحمد عيسى أبوالغيظ جوهر، دور الدعوى الدستورية الفردية في تعزيز الحماية القضائية للحقوق الدستورية دراسة تحليلية مقارنة، على الرابط الإلكتروني:

https://manshurat.org/content/ldw-ldstwry-lfrdy-drs-mqrn

3- بدر القاسمي، المصلحة العامة في حوار القاضيين الدستوري والإداري بفرنسا، مجلة المنارة للدراسات القانونية والإدارية، على الرابط الإلكتروني:

4- https://www.researchgate.net/publication/369229273_almslht_alamt_fy_hwar_alqadyyn_aldstwry_waladary_bfrnsa

4-حسين جبر حسين الشويلي، المعنى الدستوري لجوهر الحق دراسة في المادة 46 من دستور جمهورية العراق 2005، مجلة كلية الحقوق والعلوم السياسية، عدد 3، على الرابط الإلكتروني:

https://iasj.rdd.edu.iq/journals/uploads/2024/12/03/6d8816c3cb144431af420e7cce23285d.pdf

5- خالد سالم الجهمي، طريق تحريك الرقابة الدستورية (دراسة تحليلية مقارنة)، مجلة المحكمة العليا، على الرابط الإلكتروني https://supremecourt.gov.ly/research/

6- خليفه الجهمي، مدى إختصاص القضاء الدستوري بالرقابة على التعديلات الدستورية، على الرابط الإلكتروني https://khalifasalem.wordpress.com/2016/10/16

7- رشاد توام، عاصم خليل، القضاء الدستوري في المنطقة العربية: أثر آليات تشكيل المحاكم الدستورية الجديدة على استقلاليتها، المجلة الدولية للقانون، مج 14، ع 1، كلية القانون، جامعة قطر، قطر 2025 https://journals.qu.edu.qa/index.php/IRL/article/view/4948/3104

8- سهام صديق، الإغفال التشريعي وسبل معالجته، مجلة القانون والأعمال، على الرابط الإلكتروني:

https://www.droitetentreprise.com/%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%BA%D9%81%D8%A7%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B4%D8%B1%D9%8A%D8%B9%D9%8A-%D9%88%D8%B3%D8%A8%D9%84-%D9%85%D8%B9%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%AA%D9%87/

9- عبد العزيز محمد سالمان، الرقابة علـــى دستورية المعاهدات الدولية، منشورات قــانونية، على الرابط الالكتروني: https://manshurat.org/node/74780

10- عليّ الدين هلال، توغل السلطة التنفيذية: تطور العلاقة بين السلطـــات في مصر، المركز العربي للبحوث والدراسات، على الرابط الإلكتروني https://acrseg.org/39740

11- علي سعد عمران، شروط ممارسة رئيس الدولة لإختصاصه في إصدار اللوائح التفويضية، موقع المرجع الإلكتروني المعلوماتي، على الرابط الإلكتروني:

https://mail.almerja.net/more.php?idm=75403

12- فهد مسعود فهيد دمشق العجمي، التنظيم القانوني حلالة الطوارئ والإعلان عنها" دراسة مقارنة بين مصر والكويت " ، وعلى وعلى الرابط الالكتروني التالي:

https://lawmin.journals.ekb.eg/article_230436_fb27b3c6d568352e3eb6aa3cfef69725.pdf

13- نوال لصلج، من المجلس الدستوري إلى المحكمة الدستورية فـــــي الجزائر: تغيير في المسميات أم تأسيس لقضاء دستوري فعال ؟، أكاديمية القضاء الدستوري، المنظمة العربية للقضاء الدستوري، الدورة الثامنة، 2024، على الرابط الإلكتروني:

https://aacl-mena.org/publication-entry.php?pID=66

قائمة المصادر والمراجع باللغة الأجنبية

أولا: قائمة المصادر والمراجع باللغة الفرنسية

1/CONSTITUTIONS

Loi constitutionnelle N 2008-724, du 23 juillet 2008, de modernisation des institutions de la Ve République J.O.R.F, N 0171, du 24 juillet 2008.

2/ TEXTES JURIDIQUES ET REGLEMENTAIRS

LOI organique n 2009-403, 15 avril 2009, relative à l'application des articles 34-1, 39 et 44 de la Constitution, J.O.R.F, 16 avril 2009.

Loi organique n 2009-1523, du 10 décembre 2009, relative à l'application de l'article 61-1 de la Constitution, J.O.R. F, N 287, du 11 décembre 2009.

LOI organique N 2013-906, du 11 octobre 2013, relative à la transparence de la vie publique, J.O.R.F, N 238, 12 octobre 2013.

LOI N 77-2, du 3 janvier 1977, sur l'architecture, J.O.R. F, N 2, du 4 Janvier 1977.

Loi N 84-610, du 16 juillet 1984, RELATIVE A L'ORGANISATION ET A LA PROMOTION DES ACTIVITES PHYSIQUES ET SPORTIVES, J.O.R. F, N 165, du 17 Juillet 1984.

LOI N 2010-838, du 23 juillet 2010, relative à l'application du cinquième alinéa de l'article 13 de la Constitution, J.O.R.F, N 169, 24 juillet 2010.

LOI N 2016-987, du 21 juillet 2016, prorogeant l'application de la loi N 55-385 du 3 avril 1955 relative à l'état d'urgence et portant mesures de renforcement de la lutte antiterroriste, J.O.R.F, N 169, du 22 juillet 2016.

Ordonnance N 58-1067, du 07 Novembre 1958 portant Loi Organique sur le Conseil constitutionnel.

Ordonnance N 60-372, du 15 avril 1960, modifiant certaines dispositions de la loi n 55-385 du 3 avril 1955 instituant un état d'urgence, J.O.R.F, N 92, du 17 avril 1960.

3/DECISIONS

Décision n 62-20 DC, Conseil constitutionnel, du 6 novembre 1962, Loi relative à l'élection du Président de la République au suffrage universel direct, adoptée par le référendum du 28 octobre1962 .

Décision n 72-73 L, Conseil constitutionnel, du 29 février 1972, Nature juridique de certaines dispositions des articles 05 et 16 de l'ordonnance, modifiée, du 17 août 1967 relative à la participation des salariés aux fruits de l'expansion des entreprises.

Décision n 79-105 DC, Conseil constitutionnel, du 25 juillet 1979, Loi modifiant les dispositions de la loi n 74-696 du 7 août 1974 relatives à la continuité du service public de la radio et de la télévision en cas de cessation concertée du travail .

Décision n 81-132 DC, Conseil constitutionnel, du 16 janvier 1982, Loi de nationalisation.

Décision n 82-142 DC, Conseil constitutionnel, du 27 juillet 1982, Loi portant réforme de la planification.

Décision n 83-164 DC, Conseil constitutionnel, du 29 décembre 1983, Loi de finances pour 1984.

Décision n 89-258 DC 1989, Conseil constitutionnel, du 08 juillet 1989, J.O.R.F, 11 juillet 1989.

Décision n 86-207 DC, Conseil constitutionnel, du 26 juin 1986, Loi autorisant le Gouvernement à prendre diverses mesures d'ordre économique et social.

Décision n 86-225 DC, Conseil constitutionnel, du 23 janvier 1987, Loi portant diverses mesures d'ordre social .

Décision n 89-261 DC, Conseil constitutionnel, du 28 juillet 1989, Loi relative aux conditions de séjour et d'entrée des étrangers en France.

Décision n 89-269 DC, Conseil constitutionnel, du 22 janvier 1990, Loi portant diverses dispositions relatives à la sécurité sociale et à la santé .

Décision n 92-313 DC, Conseil constitutionnel, du 23 septembre 1992, Loi autorisant la ratification du traité sur l'Union européenne, J.O.R.F, N 223, 25 septembre 1992.

Décision n 94-358, Conseil constitutionnel, DC du 26 janvier 1995, Loi d'orientation pour l'aménagement et le développement du territoire. Décision n 84-183, Conseil constitutionnel, du 18 janvier 1985, Loi relative au redressement et à la liquidation judiciaire des entreprise .

Décision n 99-421 DC, Conseil Constitutionnel, du 16 décembre 1999, Loi portant habilitation du Gouvernement à procéder, par ordonnances, à l'adoption de la partie législative de certains codes.

Décision n 2000-434 DC, Conseil constitutionnel, du 20 juillet 2000, Loi relative à la chasse.

Décision n 2001-447 DC, Conseil constitutionnel, du 18 juillet 2001, Loi relative à la prise en charge de la perte d'autonomie des personnes âgées et à l'allocation personnalisée d'autonomie.

Décision n 2001-455 DC, Conseil constitutionnel, du 12 janvier 2002, Loi de modernisation sociale .

Décision n 2003-467 DC, Conseil constitutionnel, du 13 mars 2003, Loi pour la sécurité intérieure.

Décision n 2003-469 DC, Conseil constitutionnel, du 26 mars 2003, loi constitutionnelle relative à l'organisation décentralisée de la République, J.O.R.F, N 75, 29 mars 2003.

Décision n 2003-468 DC, Conseil constitutionnel, du 3 avril 2003, Loi relative à l'élection des conseillers régionaux et des représentants au Parlement européen ainsi qu'à l'aide publique aux partis politiques.

Décision n 2003-474, Conseil constitutionnel, du 17 juillet 2003, Loi de programme pour l'outre-mer, J.O.R.F, N 167, 22 juillet 2003.

Décision n 2004-506 DC, Conseil constitutionnel, du 2 décembre 2004, Loi de simplification du droit.

Décision n 2005-512 DC, Conseil constitutionnel, du 21 avril 2005, LOI D'ORIENTATION ET DE PROGRAMME POUR L'AVENIR DE L'ÉCOLE, J.O.R.F, N 96, du 24 avril 2005.

Décision n 2005-519 DC, Conseil constitutionnel, du 29 juillet 2005, Loi organique relative aux lois de financement de la sécurité sociale.

Décision n 2005-530 DC, Conseil constitutionnel, du 29 décembre 2005, Loi de finances pour 2006.

Décision n 2006-539 DC, Conseil constitutionnel, du 20 juillet 2006, Loi relative à l'immigration et à l'intégration.

Décision n 2009-595 DC, Conseil constitutionnel, du 3 décembre 2009, Loi organique relative à l'application de l'article 61-1 de la Constitution.

Décision n 2009-599 DC, Conseil constitutionnel, du 29 décembre 2009, Loi de finances pour 2010.

Décision n 2010-117 ORGA,Conseil constitutionnel,du 4 février 2010, Décision portant règlement intérieur sur la procédure suivie devant le Conseil constitutionnel pour les questions prioritaires de constitutionnalité.

Décision n 2010-6/7 QPC, Conseil constitutionnel, du 11 juin 2010, M Stéphane A. et autres [Article L. 7 du code électoral].

Décision N 2010-14/22 QPC, Conseil-Constitutionnel, du 30 juillet 2010, M. Daniel W. et autres [Garde à vue] .

Décision n 2010-72/75/82 QPC, Conseil constitutionnel, du 10 décembre 2010, M. Alain D. et autres [Publication et affichage du jugement de condamnation].

Décision n 2012-647 DC, Conseil constitutionnel, du 28 février 2012, Loi visant à réprimer la contestation de l'existence des génocides reconnus par la loi .

Décision n 2013-330 QPC, Conseil constitutionnel, du 28 juin 2013, Mme Nicole B. [Décharge de plein droit de l'obligation de paiement solidaire de certains impôts] .

Décision n 2014-392 QPC, Conseil constitutionnel, du 25 avril 2014, Province Sud de Nouvelle-Calédonie [Loi adoptée par référendum - Droit du travail en Nouvelle-Calédonie], J.O.R.F, N 99, 27 avril 2014.

Décision n 2015-501 QPC, Conseil constitutionnel, du 27 novembre 2015, M. Anis T. [Computation du délai pour former une demande de réhabilitation judiciaire pour une peine autre que l'emprisonnement ou l'amende], J.O.R.F, N 277, du 29 novembre 2015.

Décision n 2016-745 DC, Conseil constitutionnel, du 26 janvier 2017, Loi relative à l'égalité et à la citoyenneté.

Décision n 2016-611, Conseil constitutionnel, QPC du 10 février 2017, M. David P. [Délit de consultation habituelle de sites internet terroristes].

Décision n 2022-838 DC, Conseil constitutionnel, du 17 mars 2022, Loi organique visant à renforcer le rôle du Défenseur des droits en matière de signalement d'alerte.

Décision n 2023-856 DC, Conseil constitutionnel, du 16 novembre 2023, Loi organique relative à l'ouverture, à la modernisation et à la responsabilité du corps judiciaire.

Décision n 2023-1076 QPC, conseil-constitutionnel, du 18 janvier 2024.

Décision n 2024-864 DC, Conseil constitutionnel, du 11 avril 2024, Loi organique portant report du renouvellement général des membres du congrès et des assemblées de province de la Nouvelle-Calédonie.

Décision n 2024-866 DC, Conseil constitutionnel, du 17 mai 2024, Loi visant à sécuriser et à réguler l'espace numérique.

Décision n 2025-878 DC, Conseil constitutionnel, du 24 avril 2025, Loi relative au renforcement de la sûreté dans les transports .

Décision n 2025-881 DC, Conseil constitutionnel, du 7 mai 2025, Loi visant à renforcer les conditions d'accès à la nationalité française à Mayotte.

Décision n 2025-882 DC, Conseil constitutionnel, du 15 mai 2025, Loi organique visant à harmoniser le mode de scrutin aux élections municipales afin de garantir la vitalité démocratique, la cohésion municipale et la parité.

Décision n 2025-889 DC, Conseil constitutionnel, du 17 juillet 2025, Loi relative au droit de vote par correspondance des personnes détenues.

4/ LES OUVRAGES

Carré De Malberg, contribution à la théorie générale de l'Etat, Ed Sirey, Paris, France, 1920.

HAURIOU Maurice, Précis de droit administratif et de droit public général, Librairie de la société du recueil général des lois et des arrêts, Paris, France, 1900.

Jean-Louis Halpérin et autres, L'état d'urgence : de l'exception à la banalisation, Presses universitaires de Paris Nanterre, France, 2017.

Louis FAVOREU et autres, Droits des libertés fondamentales, 1er Ed, Dalloz, Paris, 2005.

Michel Verpeaux, La naissance du pouvoir réglementaire 1789-1799, Presses Universitaires de France, France, 1991.

5/ **Les Articles**

Agnès Roblot-Troizier, Un concept moderne: séparation des pouvoirs et contrôle de la loi, D'ÉTUDES Revue Francaise constitutionnelles et polittiques, N 143, Novembre, publiée par les Éditions du Seuil, France, 2012.

Bachir YELLES CHAOUCHE, LA TECHNIQUE DES RESERVES DANS LA JURISPRUDENCE DU CONSEIL CONSTITUTIONNEL ALGERIEN, Revue du Conseil constitutionnel, le Conseil constitutionnel algérien, N 1, 2013.

Bertrand Mathieu, Transformer la Ve République sans la trahir, Actualité juridique Droit administratif, N 34, Dalloz Editions, France**,** 2008.

Charlotte Michellet, le Conseil constitutionnel: Une Cour Supreme en devenir ? REVUE ESPRITE, N 393 (3/4), Mars-avril, Editions Esprit, France,2013.

Damien CHAMUSSY, Le Parlement et la QPC, Les Nouveaux Cahiers Du conseil constitutionnel, N 47, Avril, conseil constitutionnel, France, 2015.

6/ Thèses

Fatima zohra Ramdani, Le nouveau rôle confié à la cour constitutionnelle Algérienne pour la réalisation du concept de sécurité juridique, Revue jurisprudence, V 13, N 28, Université Mohamed Khider, Biskra, Algérie, 2021.

Ferdinand Mélin-Soucramanien, Liberté et ordre public en droit constitutionnel français (Retour sur la décision du Conseil constitutionnel validant la loi interdisant la dissimulation intégrale du visage), RevistaIUS Publicum, N 45, Facultad de Derecho, Universidad Santo Tomás, julio-diciembre, España, 2016.

Guy Canivet, Les limites de la mission du juge constitutionnel, Revue de Cités, V 1, N 69, Presses Universitaires de France, France, 2017.

Karine Foucher, La première application de la Charte de l'environnement par le Conseil constitutionnel dans le cadre de la QPC : de l'inédit, de l'inutile et du

flou, Actualité juridique Droit administratif, N 20, Dalloz Editions, France, 2011.

L. Favoreu, L. Philip, Les grandes décisions du Conseil constitutionne, Revue internationale de droit comparé, V 27, N 4, Octobre-décembre, la Société de législation comparée, France, 1975.

Louise Favoreu, La justice constitutionnelle en France, Les Cahiers de droit, V 26, N 2, Faculté de droit de l'Université Laval, France, 1985.

Mathieu DISANT, L'appréhension du temps par la jurisprudence du Conseil constitutionnel, Nouveaux Cahiers du Conseil constitutionnel, N 54, janvier, du Conseil constitutionnel, France, 2017.

Michel VERPEAUX, Brèves considérations sur l'autorité des décisions du Conseil constitutionnel, Nouveaux Cahiers du Conseil constitutionnel, N 30, Janvier, Conseil constitutionnel, France.2011 .

Michel VERPEAUX, Les ordonnances de l'article 38 ou les fluctuations contrôlées de la répartition des compétences entre la loi et le règlement, Cahiers du Conseil constitutionnel, N 19, du Conseil constitutionnel, France, 2006.

Mohamed OUMAIOUF, Réflexions sur les nouveautés de la révision constitutionnelle du 07 février 2016 en matière de contrôle de la constitutionnalité des lois, revue critique de droit et sciences politiques, V 11, N 1, Université Mouloud Maameri de Tizi Ouzou, Algérie, 2016.

Ottavio Quirico, Le contrôle de constitutionnalité français dans le contexte européen et international : Une question de priorités, EUROPEAN JOURNAL OF LEGAL STUDIES, V 3, N 1, European University Institute, Italy, 2010.

Pascale DEUMIER, Les effets dans le temps des décisions QPC: un droit des conséquences des décisions constitutionnelles, les Nouveaux Cahiers du Conseil constitutionnel, N 47, avril Conseil constitutionnel, France, 2015.

POIRMEUR Yves, L'État de Droit entre enchantement et désenchantements, curentul juridic, V 42, September, Faculty of Economics Law and Administrative Sciences and Pro Iure Foundation, Petru Maior University, Romania, 2010.

Ponthoreau Marie-Claire, Hourquebie Fabrice, The French Conseil Constitutionnel: An Evolving Form of Constitutional Justice, Journal of

Comparative Law, V 3, N 2, The Association for Comparative Legal Studies Limited, England, United Kingdom, 2006.

Présentation par Jacques Chevallier, Cahiers Du Conseil Constitutionnel, N 21, Janvier, du Conseil constitutionnel, France, 2007.

SERGE SLAMA, Jurisprudence du Conseil ConstitutionnelRevue Française De Droit constitutionnel, V 2, N 90, Éditions Presses Universitaires de France, France, 2012.

Thierry Di Manno, Les revirements de jurisprudence du conseil constitutionnel francais, CAHIERS DU CONSEIL CONSTITUTIONNEL, N 20, JUIN 2006.

Thomas B. Colby, Peter J. Smith, Living Originalism, Duke Law Journal, V 59, N 2, Duke University School of Law North Carolina, USA, 2009.

Véronique Champeil-Desplats, Le Conseil constitutionnel, protecteur des droits et libertés?, Cahiers de la recherche sur les droits fondamentaux ,N 9, Presses universitaires de Caen, France, 1 décembre.

Véronique Champeil-Desplats, N'est pas normatif qui peut. L'exigence de normativité dans la jurisprudence du Conseil constitutionnel , Cahiers Du Conseil Constitutionnel, N 21, Janvier, du Conseil constitutionnel, France, 2007.

Yves Gaudemet, La loi administrative, Revue du droit public, N 1, Janvier, Éditions Lextenso, France, 2006.

7/ Les Conférence

Antoine Messarra, Les conditions d’effectivité du principe de séparation des pouvoirs, Synthèse de la Conférence à Beyrouth de l’Union arabe des Cours et Conseils constitutionnels, Le 7e Forum scientifique sur le thème : « La justice constitutionnelle et la séparation des pouvoirs, l’Union arabe des Cours et Conseils constitutionnels », Beyrouth, Liban, les 24-26 octobre 2011.

Luis LÓPEZ GUERRA, The Judiciary and the Separation of Powers, Conference for Constitutional and Supreme Court Judges from the Southern African Region, EUROPEAN COMMISSION FOR DEMOCRACY THROUGH LAW, Council of Europe, Siavonga, Zambia, 12-13 February 2000.

Jean-Marc Sauvé, The Judiciary and the Separation of Powers, the occasion of 2nd Jeu de Paume Encounters organized, on the theme: "The effectiveness,

merits and interests of the separation of powers", the Château de Versailles and the Université de tous les savoirs, Friday 17 June 2011, France.

Florent BAUDE, Le contrôle parlementaire de l'état d'urgence, Colloque annuel de l'Association française de droit de la sécurité et de la défense, Association française de droit de la sécurité et de la défense (AFDSD), Lille, France, Septembre, 2017 .

8/ Les sites web

-Baudouin Dupret, L'évolution constitutionnelle de l'Algérie https://hal.science/hal-02160878

-La séparation des pouvoirs, principe fondamental DE LA CONSTITUTION DE 1958, Disponible sur lien file:///C:/Users/NSC%20Info/Downloads/constitution-histoire-separationpouvoirs%20(11).pdf

-LE CONSEIL CONSTITUTIONNEL ET LA PROTECTION DES DROITS fondamentaux, Présentation faite lors du 21 anniversaire de la révision constitutionnelle de 1974, Disponible sur lien /https://www.conseil-constitutionnel.fr/sites/default/files/as/root/bank_mm/pdf/Conseil/droitfon.pdf

-Les ordonnances prises sur le fondement de l'article 38 de la Constitution, Division des lois et de la légistique, Disponible sur lien https://www.senat.fr/fileadmin/Seance/Controle/Suividesordonnances/etude_ordonnances.pdf

-Luca Mezzetti, Role and functions of Constitutional Courts in the framework of a globalized law, Disponible sur lien https://www.gjk-ks.org/wp-content/uploads/vendimet/Speech_of_the_Professor_from_the_University_of_Bologna_Prof.Dr._Luca_Mezzeti.pdf

-Pierre Mazeaud, Voeux du président du Conseil constitutionnel au Président de la République, Disponible sur lien https://www.conseil-constitutionnel.fr/nouveaux-cahiers-du-conseil-constitutionnel/voeux-du-president-du-conseil-constitutionnel-m-pierre-mazeaud-au-president-de-la-republique-0

-Présentation du Conseil constitutionnel algérien, https://cdn.accf-francophonie.org/2019/04/Algerie-presentation-generale.pdf

-Xavier Magnon, Le droit constitutionnel au-delà du droit constitutionnel : la singularité du discours de droit constitutionnel de Dominique Rousseau,

L’archive ouverte pluridisciplinaire HAL ,2020, Disponible sur lien https://hal.science/hal-02940895/document

قائمة المصادر والمراجع باللغة الإنجليزية

1/ The Books

Oxford Essential Arabic Dictionary, Oxford University Press.

Carl Schmitt, Constitutional Theory, Translated by Jeffrey Seitzer, Duke University Press, London, United States, 2008.

EDWARD BELLAMY, Eouality, Appleton and company, NEW YORK, USA, 1897.

Henry Shue, Basic Rights- Subsistence, Affluence, and U.S Foreign Policy, Princeton University Press, New Jersey, USA, 1996.

2/ **The Articles**

Andrew Harding, Peter Leyland, Tania Groppi, Constitutional Courts: Forms, Functions and Practice in Comparative Perspective, Journal of Comparative Law, V 3, N 2, The Association for Comparative Legal Studies Limited, England, United Kingdom, 2006.

Bastien Lignereux, Constitutional Norms in French tax Law, REVIEW of INTERNATIONAL and EUROPEAN ECONOMIC LAW, V 2, N 3, February, The Global Observatory on Tax Agencies: Towards on the International Tax Cooperation and Global Governance,2023.

Clark B. Lombardi, Egypt's Supreme Constitutional Court: Managing Constitutional Conflict in an Authoritarian, Aspirationally Islamic State, Journal of Comparative Law, V 3, N 2, University of Washington School of Law, USA, 2008.

Ferouani Amal linda, Bedran Mourad, The Perception of Unconstitutionality: a Comparative and Analytic Approach, Jurisprudence Journal, V 12, N 3, September, Université Mohamed Khider de Biskra, Algeria, 2020.

Gerald L, Neuman, The Brakes that Failed: Constitutional Restriction of International Agreements in France, Cornell International Law Journal, V 45, N 2, the Cornell Society of International Law, USA,2012.

GUY CANIVET, The French Constitution and European Union law: An Approach through the complexity legal power relations, Revue Europeenne de droit, N 3, December, The Geopolitical Studies Group, Brussels, Belgium, 2021.

Jeffrey Goldsworthy, Constitutional Interpretation: Originalism, Philosophy Compass, V 4, N 4, Blackwell compass scholary research, 2009.

Jon D. Noland, Stare Decisis and the Overruling of Constitutional Decisions in the Warren Years, Valparaiso University Law Review Volume, V 4, N 1, 1969.

Katharine G. Young, The Minimum Core of Economic and Social Rights: A Concept in Search of Content, The Yale Journal of International Law, V 33, Yale Law School, 2008, USA.

Kazimierz Michał Ujazdowski, Political character of the Constitutional Council of the Fifth French Republic and its consequences, STUDIA politologiczne ANALIZY, V 69, N 1, the ELIPSA Publishing House, Poland, 2023.

Khaled serbah, faredj elhossyne, THE identity OF THE CONSTITUTIONAL JUDICIARY IN THE ALGERIAN MODEL IN THE LIGHT of the Admendments to the 2020 Constitution, Russian Law Journal, V 12, N 02, Law Faculty, Moscow State Lomonosov University, Russia, 2024.

Lombardi, Clark B, Egypt's Supreme Constitutional Court: Managing Constitutional Conflict in an Authoritarian, Aspirationally 'Islamic' State, Journal of Comparative Law, V 3, N 2, The Association for Comparative Legal Studies Limited, England, United Kingdom, 2006.

Mohamed Mounir HASSANI, CONSTITUTIONAL PROTECTION OF FUNDAMENTAL RIGHTS IN THE ALGERIAN CONSTITUTIONAL SYSTEM, Voix de la Loi, V 6, N 1, Université de Khemis Miliana, Algeria, 2019.

Mohammad Taha Hussein AL-Husseini,The Assets of Constitutional Jurisdiction REVIEW OF INTERNATIONAL GEOGRAPHICAL EDUCATION, V 11, N 5, JNTU College, University Hyderabad, India 2021.

POIRMEUR Yves, L'État de Droit entre enchantement et désenchantements, curentul juridic, V 42, September, Faculty of Economics Law and Administrative Sciences and Pro Iure Foundation, Petru Maior University, Romania, 2010.

Ponthoreau Marie-Claire, Hourquebie Fabrice, The French Conseil Constitutionnel: An Evolving Form of Constitutional Justice, Journal of Comparative Law, V 3, N 2, The Association for Comparative Legal Studies Limited, England, United Kingdom, 2006.

R. K. Gooch, Modern French Views on the Doctrine of the Separation of Powers I, Political Science Quarterly, V 38, N 4, Oxford University Press, 2025, Britain.

Rosalind Dixon, Constitutional Amendment Rules: A Comparative Perspective, University of Chicago Public Law AND Legal Theory Working Paper, N 347, May, University of Chicago Public Law, USA, 2011.

Thomas B. Colby, Peter J. Smith, Living Originalism, Duke Law Journal, V 59, N 2, Duke University School of Law North Carolina, USA, 2009.

فهرس الموضوعات

العنوان	الصفحة
مقدمة	1
الباب الأول **استعراض رقابة القضاء الدستوري على القوانين والتنظيمات الماسة بالحقوق والحريات**	7
الفصل الأول **الاستعراض العام لرقابة القضاء الدستوري على القوانين والتنظيمات الماسة بالحقوق والحريات**	8
المبحث الاول: مفاهمية رقابة القضاء الدستوري على القوانين والتنظيمات الماسة بالحقوق والحريات	8
المطلب الأول: تعريف رقابة القضاء الدستوري	9
الفرع الأول: مدلول رقابة القضاء الدستوري وعلاقتها بالحقوق والحريات	9
الفرع الثاني: أهداف رقابة القضاء الدستوري وأهميتها	15
الفرع الثالث: مضمون رقابة القضاء الدستوري في الأنظمة القانونية المقارنة	21
المطلب الثاني: أسس رقابة القضاء الدستوري ومبادئها	33
الفرع الأول: السمو الدستوري والمساواة أمام القانون	33
الفرع الثاني: الفصل بين السلطات	47
الفرع الثالث: الأمن القانوني وسيادة دولة القانون	62

المطلب الثالث: المرجعية الدستورية لرقابة القضاء الدستوري	69
الفرع الأول: الرقابة في إطار الوثيقة الدستورية	70
الفرع الثاني: الرقابة في إطار توسعية الكتلة الدستورية	73
الفرع الثالث: الرقابة في إطار المبادئ العليا غير المكتوبة	82
المبحث الثاني: مجال رقابة القضاء الدستوري على القوانين والتنظيمات الماسة بالحقوق والحريات	84
المطلب الأول: رقابة القضاء الدستوري على القوانين	85
الفرع الأول: رقابة القوانين العضوية	85
الفرع الثاني: رقابة القوانين العادية	89
الفرع الثالث: رقابة القوانين في الأنظمة القانونية المقارنة	91
المطلب الثاني: رقابة القضاء الدستوري على الأوامر	94
الفرع الأول: تعريف الأوامر	95
الفرع الثاني: مجالات الأوامر المتعلقة بالحقوق والحريات	97
الفرع الثالث: رقابة الأوامر في الأنظمة القانونية المقارنة	99
المطلب الثالث: رقابة القضاء الدستوري على التنظيمات	102
الفرع الأول: تعريف التنظيم	103
الفرع الثاني: مجالات التنظيم المتعلقة بالحقوق والحريات	105
الفرع الثالث: رقابة القضاء الدستوري على التنظيمات	108
الفصل الثاني **الاستعراض الخاص لرقابة القضاء الدستوري على القوانين والتنظيمات الماسة بالحقوق والحريات**	113
المبحث الأول: طبيعة رقابة القضاء الدستوري على القوانين والتنظيمات الماسة بالحقوق والحريات	113

المطلب الأول: رقابة الدستورية	114
الفرع الأول: تعريف رقابة الدستورية وأهميتها	114
الفرع الثاني: أنواع رقابة الدستورية ونطاقها	115
الفرع الثالث: أثر رقابة الدستورية على حماية الحقوق والحريات في الأنظمة القانونية المقارنة	119
المطلب الثاني: رقابة مطابقة الدستورية	120
الفرع الأول: تعريف رقابة مطابقة الدستورية وأهميتها	120
الفرع الثاني: أنواع رقابة مطابقة الدستورية ونطاقها	122
الفرع الثالث: أثر رقابة مطابقة الدستورية على حماية الحقوق والحريات في الأنظمة القانونية المقارنة	124
المطلب الثالث: جهات إختصاص رقابة الدستورية ورقابة مطابقة الدستورية	128
الفرع الأول: المحكمة الدستورية في الجزائر	128
الفرع الثاني: المجلس الدستوري في فرنسا	138
الفرع الثالث: المحكمة الدستورية العليا في مصر	142
المبحث الثاني: تقييد رقابة القضاء الدستوري في حماية الحقوق والحريات	152
المطلب الأول: إنفراد السلطة التشريعية بتنظيم الحقوق والحريات	153
الفرع الأول: الضوابط الشكلية التشريعية الخاصة بتنظيم الحقوق والحريات	153
الفرع الثاني: الضوابط الموضوعية الخاصة بتنظيم الحقوق والحريات	157
الفرع الثالث: أثر التنظيم التشريعي على حماية الحقوق والحريات في الأنظمة القانونية المقارنة	161
المطلب الثاني: مدى تدخل السلطة التنفيذية في تنظيم الحقوق والحريات	166
الفرع الأول: التنظيم في الحالة العادية	166

الفرع الثاني: التنظيم في الحالة الاستثنائية	176
الفرع الثالث: أثر تنظيم السلطة التنفيذية على حماية الحقوق والحريات في الأنظمة القانونية المقارنة	183
المطلب الثالث: مقتضيات عدم تجاوز رقابة القضاء الدستوري	185
الفرع الأول: عدم إمتداد الرقابة للباعث التشريعي وملاءمته	185
الفرع الثاني: عدم إمتداد الرقابة للأعمال السياسية وأعمال السيادة	189
الفرع الثالث: عدم إمتداد الرقابة للقوانين الاستفتائية والتعديلات الدستورية	192
الباب الثاني **مدى فعلية رقابة القضاء الدستوري على القوانين والتنظيمات الماسة بالحقوق والحريات**	199
الفصل الأول **إشكالات رقابة القضاء الدستوري على القوانين والتنظيمات الماسة بالحقوق والحريات**	199
المبحث الأول: الإشكالات ذات الطبيعة القانونية	200
المطلب الأول: إشكالية الإغفال القانوني على حماية الحقوق والحريات	200
الفرع الأول: تعريف الإغفال التشريعي وصوره	201
الفرع الثاني: تمييز الإغفال التشريعي عما يشابهه	203
الفرع الثالث: أثر الإغفال التشريعي على حماية الحقوق والحريات في الأنظمة القانونية المقارنة	205
المطلب الثاني: إشكالية الإنحراف القانوني على حماية الحقوق والحريات	209
الفرع الأول: تعريف الإنحراف التشريعي وصوره	209
الفرع الثاني: تمييز الإنحراف التشريعي عما يشابهه	212
الفرع الثالث: أثر الإنحراف التشريعي على حماية الحقوق والحريات في الأنظمة القانونية المقارنة	214
المطلب الثالث: إشكالية خلو التشريع من المضمون القاعدي على حماية الحقوق والحريات	217

الفرع الأول: تعريف الخلو التشريعي من المضمون القاعدي	218
الفرع الثاني: خصائص الخلو التشريعي من المضمون القاعدي	221
الفرع الثالث: أثر الخلو التشريعي من المضمون القاعدي على حماية الحقوق والحريات في الأنظمة القانونية المقارنة	223
المبحث الثاني: الإشكالات ذات الطبيعة العملية	227
المطلب الأول: إشكالية حصرية جهات إعمال رقابة القضاء الدستوري	228
الفرع الأول: غياب السلطة القضائية عن خاصية الإخطار المباشر	228
الفرع الثاني: غياب المبادرة التلقائية والمبادرة الفردية عن خاصية الإخطار المباشر	233
الفرع الثالث: تأثير جهات الإخطار في الأنظمة القانونية المقارنة على حماية الحقوق والحريات	240
المطلب الثاني: إشكالية التأثيرات الخارجية على رقابة القضاء الدستوري	245
الفرع الأول: عدم الاستقلالية التامة في تشكيل العضوية الدستورية	245
الفرع الثاني: غياب التكوين المتخصص والمستمر للقاضي الدستوري	251
الفرع الثالث: إشكالية غياب الوجاهية والعدول عن الأحكام السابقة	255
الفرع الرابع: أثر التأثيرات الخارجية في الأنظمة القانونية المقارنة على حماية الحقوق والحريات	261
المطلب الثالث: إشكالية ضبط الموازنة بين تحقيق الصالح العام وحماية الحقوق والحريات	263
الفرع الأول: تعريف الموازنة بين تحقيق الصالح العام وحماية الحقوق والحريات	264
الفرع الثاني: تأثير تحديد المصطلحات على الموازنة بين تحقيق الصالح العام وحماية الحقوق والحريات	265
الفرع الثالث: مدى إمكانية الموازنة بين تحقيق الصالح العام وحماية الحقوق والحريات في الأنظمة القانونية المقارنة	272
الفصل الثاني	276

آليات فعالية رقابة القضاء الدستوري على القوانين والتنظيمات الماسة بالحقوق والحريات	
المبحث الأول: آلية تفسير الأحكام الدستورية	276
المطلب الأول: مفهوم تفسير الأحكام الدستورية	277
الفرع الأول: تعريف التفسير الدستوري وأهميته	277
الفرع الثاني: أساس إختصاص القضاء الدستوري بالتفسير	280
الفرع الثالث: صور التفسير الدستوري	286
المطلب الثاني: إعمال تفسير الأحكام الدستورية	288
الفرع الأول: مناهج التفسير الدستوري	288
الفرع الثاني: قواعد التفسير الدستوري	295
الفرع الثالث: القرارات التفسيرية ذات الحجية	299
المطلب الثالث: أثر تفسير الأحكام الدستورية في الأنظمة القانونية المقارنة على حماية الحقوق والحريات	304
الفرع الأول: أثر تفسير الأحكام الدستورية على التشريع الجزائري	304
الفرع الثاني: أثر تفسير الأحكام الدستورية على التشريع الفرنسي	310
الفرع الثالث: أثر تفسير الأحكام الدستورية على التشريع المصري	312
المبحث الثاني: آلية الدفع بعدم الدستورية كتفعيل لرقابة القضاء الدستوري على القوانين والتنظيمات الماسة بالحقوق والحريات	314
المطلب الأول: مفهوم آلية الدفع بعدم الدستورية	315
الفرع الأول: تعريف الدفع بعدم الدستورية وأهميته	315
الفرع الثاني: مبررات طبيعة الدفع بعدم الدستورية ومحله	319
الفرع الثالث: طبيعة الدفع بعدم الدستورية	325

المطلب الثاني: ممارسة آلية الدفع بعدم الدستورية	326
الفرع الأول: شروط ممارسة الدفع بعدم الدستورية	327
الفرع الثاني: كيفية ممارسة الدفع بعدم الدستورية	337
الفرع الثالث: حجية الدفع بعدم الدستورية	349
المطلب الثالث: أثر إعمال الدفع بعدم الدستورية في الأنظمة القانونية المقارنة على حماية الحقوق والحريات	352
الفرع الأول: أثر إعمال الدفع بعدم الدستورية في التشريع الجزائري	353
الفرع الثاني: أثر إعمال الدفع بعدم الدستورية في التشريع الفرنسي	357
الفرع الثالث: أثر إعمال الدفع بعدم الدستورية في التشريع المصري	360
خاتمة	365
قائمة المصادر والمراجع	374
فهرس الموضوعات	430

الملخص:

دسترة الحقوق والحريات كونها من أبرز الأسس التي يقوم عليها النظام الدستوري ودولة القانون لا يمنحها الحماية اللازمة لممارستهـا ولا يضمن عدم إهدار القوانين والتنظيمـات لها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، مما يستدعـــي من الدساتير المقارنة إحداث حركة تغيير تأمن بضرورة إنشاء قضاء يعنى بالرقابة على سمو الوثيقة الدستورية ممثل في القضاء الدستوري، لتحدث بذلك رقابة القضـــاء الدستوري تغييرات جذرية في مجال المنظومة الحقوقية أهمها توسيع مجال الحقوق والحريات، إضافة إلـــى حرص القضاء الدستوري علـــى عدم وضع حدود لنفسه مما قد يمنعه مستقبلا من تطبيق الأحكـــام الدستورية بصـــورة تستجيب لتطلعات العصر متجاوزا بذلك الحاجز الزمني بصورة أكثر مرونة إنطلاقا من أن الدستور نص حي يلبي تطلعات الشعوب إلى الحقوق والحريات.

الكلمات المفتاحية: القضاء الدستوري، رقابة الدستورية، القوانين، التنظيمات، الحقوق، الحريات

Abstract :

The constitutionalisation of rights and freedoms as one of the most important principles that constitutional system and Rule of Law are based nonprotective them for their exercise, It doesn't guarantee that laws and regulations will not directly or indirectly undermine them Which comes to the comparative constitutions initiate a movement for change that believes in the necessity of establishing a judiciary concerned with overseeing the supremacy of the constitutional document represented by a constitutional judiciary. This constitutional judicial control brings fundamental changes in the field of the rights system, and one of the most important of all which is expanding the rights and freedoms, in addition to The constitutional Judiciary doesn't restricting himself Which may prevent it in the future from applying constitutional provisions in a way that responds to the aspirations of the era, thus overcoming the time barrier more flexibly, based on the fact that the constitution is a living text that meets the aspirations of peoples for rights and freedoms.

Keywords: Constitutional Judiciary, Constitutional Review, Laws, Regulations, Rights, Freedoms